



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز الاستشارات
والبحوث والتطوير

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْمِيَّة ★ مُحَكَّمة

السنة الرابعة والعشرون - العدد الرابع - أكتوبر ٢٠٠٦



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة السنة الرابعة والعشرون العدد الرابع – أكتوبر ٢٠٠٦

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	٢٠٠ جنيه مصري	٨٠ جنيهاً مصريا
الدول العربية والأجنبية:	١٢٠ دولارا	٦٠ دولارا

الإعـــلانــــات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقا للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنـوان المـراسـلات:

السيد الأستاذ الدكتور/رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٢٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٢٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : crdc@sadatacademy.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مستشارو التحرير

في هــــذا العـــــدد



أ.د. / أحمد محمود يوسف
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

إن التطورات العلمية والمعرفية غير المسبوقة التي حفلت بها السنوات الأخيرة مع بداية الألفية الثالثة - أدت إلى حدوث تغيرات ذات أهمية في مجالات التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ؛ مما ساهم في خلق مناخ مختلف للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية . وقد تنبهت مجلة البحوث الإدارية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية لهذه المتغيرات عند وضع آليات تحكيم ونشر البحوث العلمية . الأمر الذي يقدم للمجتمع الأكاديمي مجموعة جيدة من البحوث العلمية والدراسات المتخصصة في جميع مناحي التخصص الإداري والإحصائي ونظم المعلومات والحاسبات .

ولا يسعني إلا أن أوجه الشكر لإدارة المجلة للجهد الذي بذل في إعدادها والشكر الخاص لكل من وضع ثقته في مجلتنا العلمية ونشر أبحاثه بها . والشكر للهيئة الاستشارية على مجهوداتها في تحكيم الأبحاث وإبداء الملحوظات التي تساهم في تجويد الأبحاث المنشورة .

وأخيرا فإنه يطيب لي أن أهنئ الأكاديمية وزملائي على صدور هذه السلسلة من المجلة العلمية ... وفقنا الله دوما إلى ما يحبه ويرضاه وجعل النجاح حليفنا ..

والله ولي التوفيق .

إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة

أ.د. / عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

لعل التحليلات الخاصة بالسوق العربية المشتركة في ثوبها القديم تشير من الناحية الموضوعية إلى أنها حسب النظرية الاقتصادية بمنهجها التقليدي ، كانت تحتاج إلى وقت طويل، أو مدى طويل وفي الغالب كانت ستنحصر في إطار عدد محدود من الدول كما حدث بالفعل ولمدة طويلة نسبياً ، وستبقى عند "منطقة التجارة الحرة" وإن أمكن قد نصل إلى صيغة الاتحاد الجمركي ؛ لأن الظروف لم تكن مهيأة بالصورة المطلوبة في وقت صدور القرار رقم (١٧) الخاص بإنشائها في ثوبها القديم .

ومع ظهور العولمة فإن ذلك يعطي فرصة تحفيزية هائلة للاقتصادات العربية لوضع استراتيجية لإعادة البناء للتعامل بها مع التغيرات الجديدة في ظل العولمة ، ليس فقط للتعامل مع منظمات التمويل الدولية ولكن أيضاً للتعامل مع التكتلات الاقتصادية التي تتشكل على المستوى العالمي ، بل ومع اتفاقية "الجات" . ومنظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق عليها والتي قد ترتب آثاراً سلبية على الاقتصادات العربية تحتاج إلى صيغة جماعية للتعامل معها لتحويل الآثار السلبية إلى آثار إيجابية كلما أمكن ذلك . وهي استراتيجية من المتصور أن تسعى إلى ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها ومصالحها الاقتصادية ، وتعمل على تعظيم المقومات الإيجابية وعوامل القوة التي تملكها الاقتصادات العربية ، وتقلل من عوامل الضعف أو تحيدها، وتقضي على المعوقات التي تحول دون تعظيم العائد من الإمكانيات والموارد والمقومات الإيجابية العربية .

ومن الواضح أنه في ظل العولمة ، ظهرت العديد من الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة ، وهذا الفصل يمثل محاولةً لتحليل تلك الدوافع والعوامل المؤثرة ، ويضع مجموعة من الأسس التي يمكن بناء عليها إعادة بناء السوق العربية المشتركة بالصورة التي يجب أن تكون عليها في الألفية الثالثة .

توجد الجديد من الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة .

فمع دخول عصر العولمة – ظهرت العديد من العوامل المؤثرة على الاقتصادات العربية والتي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة لضرورة

تجمع الإرادة العربية على إعادة بناء السوق العربية المشتركة ؛ نظراً لأن العولمة خلقت فرصاً تحتاج إلى عمل اقتصادي عربي مشترك فعال لكي يقتنصها ، وخلقت تحديات وتأثيرات سلبية وتكاليف يمكن من خلال قيام تكتل اقتصادي عربي جديد مواجهتها وتقليلها عند أدنى مستوى ، فالعولمة تحتاج إلى عمل جماعي مؤسسي يعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي بكل تنظيماته وهياكله ، ومن أهم تلك العوامل الدافعة :

١- تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية :

يمكن تلخيص موقف الاقتصادات العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية حسب آخر المعلومات المتاحة في : أن هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة ، التي وقعت على اتفاقية الجات في جولة أوروجواي الأخيرة التي تم التوقيع عليها في مراكش بالمغرب عام ١٩٩٤ ، وهذه الدول هي : مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر ، وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب هي الجزائر والسودان واليمن ، وهناك ست دول تحضر الاجتماعات بصفة مراقب وهي : السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا . وفي الوقت الحالي يتم دراسة انضمام اليمن والسعودية والأردن ، بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول لها ظروفها الخاصة مثل العراق والصومال وجيبوتي وسلطنة عمان .

والأهم أنه من المتوقع أن تسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حاليا إلى اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية في القريب العاجل ، إذن لا خلاف على أن الاقتصادات العربية ستتأثر بالجات ومنظمة التجارة العالمية سلباً وإيجاباً بدرجة أو بأخرى.

ومن الآثار السلبية التي تم رصدها للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية ما يمكن تلخيصه في :

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً السلع الغذائية .
- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول العربية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .
- ارتفاع تكلفة برامج التنمية العربية ، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .
- الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي العربي بوجه عام في الإنتاج والتوظف والصناعة العربية .
- تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية .

أما الآثار الإيجابية التي تم رصدها للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية ؛ فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

- إن الاتفاقات الجديدة تتيح للاقتصادات العربية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها

ميزة نسبية وتنافسية مثل : السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والملابس .

- إيجاد فرص أفضل لحماية الحقوق التجارية العربية ، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى .

- تكفل الاتفاقات الجديدة معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات ، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية .

- إن الارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية قد يدفع الاقتصادات العربية إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية واستغلال الإمكانيات والموارد الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي .

- إن تحرير التجارة العالمية ، واحتدام المنافسة سوف يمثل حافزا للصناعات المحلية العربية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة ، في تخصيص الموارد ، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة للسكان في المنطقة العربية ، بل يؤدي التحرير من ناحية أخرى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية .

ويصبح التحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هو كيفية إيجاد الصيغ الاستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات بل تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل اقتصادي عربي ، وخاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية ، بل إن قيام التكتل الاقتصادي العربي يجعل الاقتصادات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية .

٢- تأثير منظمات التمويل الدولية :

يمكن القول إن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بتزايد دور مؤسسات أو منظمات التمويل الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية .

وقد أدى ذلك إلى قيام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالطبع شملت عدداً ليس بالقليل من الاقتصادات العربية ، في مقدمتها مصر ، والأردن ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر ، وغيرها .

وقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اتساع المشروطية الدولية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي ، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو شرطا ضرورياً للحصول على موارد مالية من

مصادر التمويل الدولية الأخرى ، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية ، فيما يمكن أن يطلق عليه ضرورة الحصول على شهادة الجدارة الائتمانية الدولية ، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضاً شرطاً للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس .

ومن ناحية أخرى ، أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مشروطاً بتطبيق الإصلاح الهيكلي الذي يتفق عليه البنك الدولي والمشروط بإجراء تصحيحات هيكلية من قبل الدولة المدينة ، وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين ، يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى . حيث يشتمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية .

ولعل وجود المشروطية الدولية ، قد يدعو الاقتصادات العربية إلى البحث في إيجاد آليات تمويلية عربية – عربية تؤدي إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة ، من جانب ، وفي نفس الوقت تعمل على إعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتأهيلها بدرجة أكثر لتكون تكاملية وليست تنافسية ، ومن ناحية أخرى العمل على أن تكون الاقتصادات العربية مؤهلة أكثر لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية، بل تكون جاذبة بالدرجة الأولى للاستثمارات العربية الموظفة في الخارج لتصب في الاقتصادات العربية بدرجة أكثر .

ويضاف إلى ذلك أن التغيرات في النظام النقدي العالمي ، سواء في أسعار صرف العملات الرئيسة أو أسعار الفائدة العالمية يؤثر على الاقتصادات العربية البترولية بصفة خاصة ، حيث تعتمد على صادراتها من البترول كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية في تلك الدول ، وهذا يتطلب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة هي البترول ، وهذا يتطلب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة هي البترول ، وهو يرتبط بدوره بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية كما تمت الإشارة آنفا .

وفي النهاية إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة بناء على أسس ودوافع جديدة ، مسألة أصبحت ضرورة بل توجه استراتيجي لابد منه .

تفعيل دور أساليب المحاسبة الإدارية فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد (منظومة مقترحة)

Acting the Role of Management Accounting Techniques for Cost Management in Supply Chain (Suggested System)

إعداد
د. نهال أحمد الجندى
المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الأزهر (فرع البنات)

١ مقدمة

تواجه المنشآت فى عصرنا الحالى العديد من الضغوط الناتجة عن عولمة الأسواق وشدة المنافسة المحلية. وبذلك أصبح لزاماً عليها مواكبة بيئة عمل ديناميكية تتصف بالتعقيد فى إحتياجات وتطلعات العملاء المتمثلة فى الجودة المرتفعة والتكلفة المنخفضة والتسليم الأسرع والتنوع فى المنتجات. ونتيجة لذلك لجأت معظم المنشآت إلى البحث عن أساليب حديثة لدعم عوامل نجاحها ومساعدتها على البقاء والإستمرار. ومن هنا ظهرت فى الآونة الأخيرة العديد من الدراسات التى تدعم فكرة أهمية تخفيض تكاليف المنتجات من خلال دراسة العلاقات بين أعضاء سلسلة التوريد، والعمل على الإدارة الكفء لتكاليف هذا النوع من التكتلات سعيا لدعم قدرتها على مواجهة تحديات المنافسة.

١/١ طبيعة المشكلة

تعتبر إدارة تكاليف سلسلة التوريد(*) من الإتجاهات الحديثة فى مجال المحاسبة الإدارية. فقد أفرزت ضغوط المنافسة توجهاً نحو إقامة علاقات مغلقة طويلة الأجل تتضمن تنسيق كافة الجهود الداخلية مع الشركاء الخارجيين تحت مفهوم إدارة سلسلة التوريد، بإعتباره نظاما يمتد ليشمل البيئة الخارجية متضمنة كافة أعضاء سلسلة التوريد الذين يعملون من خلال مفاهيم الشراكة والتحالف الإستراتيجى، بحيث تتحقق فوائد أكبر لكل عضو، فى ظل الحفاظ على حجم كل شركة من أعضاء السلسلة والشخصية المعنوية المستقلة لها.

وفى ظل التحول من فكرة أن المنتج الأخير (الحلقة الأخيرة فى سلسلة التوريد) – ذو العلاقة المباشرة مع العميل النهائى – هو المسئول الوحيد عن تخفيض التكاليف إلى حقيقة مفادها أن تخفيض التكاليف والرقابة عليها للوصول بالتكلفة – وبالتالى الأسعار – إلى الحدود التنافسية لا يتم إلا بتضافر جهود كافة الوحدات الإقتصادية التى تشترك فى إنتاج منتج واحد، فإن دراسة العلاقات عبر الحدود التنظيمية Inter-Organizational تعتبر تحديا جديدا للمحاسبة الإدارية (Free, 2006, p.1). وأحد هذه التحديات ما أشار إليه Christopher and Gattorna عام ٢٠٠٥ (Christopher and Gattorna, 2005, pp. 116,

---

(*) تناولت الدراسات العديد من المصطلحات فى هذا المجال فعلى سبيل المثال: إدارة التكاليف عبر الحدود التنظيمية Inter-Organizational Cost Management (Cooper and Slagmulder, 1999)، وإدارة تكاليف المنشآت الممتدة Extended Enterprise Cost Management (د/ حسين عيسى، ٢٠٠٢)، وإدارة تكاليف سلسلة التوريد Supply Chain Cost Management (Seuring and Goldbach, 2002)، وإدارة تكاليف شبكات الأعمال Cost Management in Networks (Kulmala, et al., 2002).

ولقد فضلت الباحثة استخدام إدارة تكاليف سلسلة التوريد بإعتباره أكثر المصطلحات وضوحا وقربا للمعنى المقصود.

(125 أن المنافسة إنتقلت من منافسة بين الشركات إلى منافسة بين سلاسل التوريد، مما يحتم على المحاسب الإدارى أن يلعب دورا فى خلق قيمة مضافة للعملاء عن طريق الإدارة الكفء لهذا النوع الحديث من التحالفات.

وعلى ذلك تتلخص مشكلة الدراسة فى أن هناك ضرورة للبحث عن المداخل المناسبة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد – خاصة للمنشآت التى تشترك فى إنتاج منتج واحد – والعمل على تنظيم وتطوير علاقات التعاون بين أعضاء السلسلة، وإبراز دور المعلومات المحاسبية فى إدارة التكاليف المتعلقة بها، تمهيدا لخفض تلك التكاليف إلى المستويات التنافسية.

٢/١ هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة فى محاولة إرساء منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، يتم الإعتماد فيها على أسلوبين من أساليب المحاسبة الإدارية وهما التكلفة المستهدفة Target Costing ومحاسبة الدفاتر المفتوحة Open book accounting بحيث تحقق المنظومة المقترحة الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد أساليب المحاسبة الإدارية المثلى – من وجهة نظر الباحثة – لإدارة تكاليف هذا النوع من التحالفات.
- التأكيد على فكرة أن تخفيض التكلفة والرقابة عليها لا يمكن النظر إليه من منظور داخلى، وإنما يجب أن يمتد ليشمل البيئة الخارجية (كافة أعضاء سلسلة التوريد).
- الكشف عن أهمية التعاون فيما بين أعضاء سلسلة التوريد – خاصة التى تشترك فى إنتاج منتج واحد – لدعم جهود خفض التكلفة.

٣/١ أهمية الدراسة

تمثل هذه الدراسة أحد المحاولات التى تتناول إمتداد تركيز المحاسبة الإدارية على المنظور الخارجى، وتفعيل دورها فى تحقيق التكامل على مستوى أعضاء سلسلة التوريد. فقد توصلت دراسة لمعهد المحاسبة الإدارية Institute of Management Accounting عام ١٩٩٩ (Institute of Management Accounting, 1999) إلى أن عدم الكفاءة فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد يسبب هدرا يعادل ٢٥% من تكاليف التشغيل، مما يؤدى إلى تخفيض الربح بمقدار ٣% - ٤%، وأن تخفيض ٥% من حجم هذا الهدر يؤدى إلى مضاعفة حجم الأرباح.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الملاحظ أن إهتمام العديد من الدراسات قد إنصب على دراسة وتحليل التكاليف وأهداف خفض التكلفة التى تقع داخل الحدود التنظيمية. أما أهداف خفض التكلفة من خلال خفض تكاليف الموردين التى تقع خارج الحدود التنظيمية فلم تلق نفس الاهتمام. ولذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإرساء منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد بإستخدام أساليب المحاسبة الإدارية مما يؤدى إلى تفعيل دورها خارج الحدود التنظيمية، وبالتالى يدعم أهداف خفض التكلفة مع الحفاظ على مستوى عال من الجودة ودعم القدرة التنافسية.

٤/١ منهج الدراسة

تستخدم الباحثة فى هذه الدراسة المنهج الإستقرائى التحليلى، وذلك من خلال إستقراء ماورد فى الفكر المحاسبى من كتب وأبحاث ودوريات ومؤتمرات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بشأن موضوع الدراسة، فى سبيل محاولة إرساء إطار نظرى لمنظومة متكاملة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، وماله من مردود إيجابى على تحقيق أهداف خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية.

٥/١ حدود الدراسة

يحد هذه الدراسة الحدود الآتية:

- تستخدم الباحثة فى إرساء المنظومة المقترحة

أسلوبين من أساليب المحاسبة الإدارية دون غيرهما هما التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة، وذلك إلى جانب بعض الأساليب المساعدة في حدود ما يخدم هدف الدراسة.

- تقتصر الدراسة على إرساء إطار نظري لمنظومة إدارة تكاليف سلسلة التوريد دون التطرق إلى تطبيقه على المستوى العملي.

٦/١ خطة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً للهدف، ترى الباحثة أنه يمكن تقسيم الأجزاء المتبقية من الدراسة إلى ستة محاور أساسية كما يلي :

- الإطار العام لسلسلة التوريد.
- دور المحاسبة الإدارية في سلسلة التوريد.
- إدارة تكاليف سلسلة التوريد لدعم القدرة التنافسية.
- الجهود البحثية السابقة لمداخل إدارة تكاليف سلسلة التوريد.
- منظومة مقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد.
- الملخص والنتائج والتوصيات.

٢ الإطار العام لسلسلة التوريد

تتناول الباحثة في هذه الجزئية نظرة عامة على سلسلة التوريد من حيث تعريفها ومكوناتها، وأهدافها وأهميتها، وأخيرا إتجاه التدفقات في سلسلة التوريد.

١/٢ تعريف ومكونات سلسلة التوريد

أكدت العديد من الدراسات أن إدارة سلسلة التوريد اليوم أصبحت الفكرة الأكثر أهمية لمواجهة تحديات المنافسة، حيث تمكن أعضاء سلسلة التوريد من متابعة إنتاج المنتج من بداية الحصول على المواد الأولية من مصادرها إلى تسويق المنتج ووصوله إلى العميل النهائي (Institute of Management Accounting, 1999, p.4)، (Mouritsen et al., 2003, p. 686). ويعتبر مفهوم سلسلة التوريد من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث بدأ إتجاه أنظار الباحثين إليه مع بداية الثمانينات (Hilmola et al., 2005, p. 294). وقد ركزت العديد من الدراسات على التعريف بطبيعة سلسلة التوريد وذلك كما يتضح من التعريفات الآتية:

- عرف Rao سلسلة التوريد بأنها كل الأنشطة والمعلومات المتعلقة بتدفق وتصنيع المنتجات من خلال الموردين إلى المستهلك النهائي. وقد يتم تدفق كل من الأنشطة والمعلومات في الإتجاهين أي من الموردين إلى العملاء والعكس من العملاء إلى الموردين (Rao, 2002, p. 633)
- عرف Sohal et al. سلسلة التوريد بأنها كافة الأنشطة المتصلة بتدفق وتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية وتوصيلها إلى العميل النهائي، بالإضافة إلى تدفق المعلومات (Sohal et al., 2002, p. 97) .
- ذكر Rudderg et al أن سلسلة التوريد عبارة عن شبكة من المنظمات المترابطة في إتجاه صاعد وهابط من خلال عدد من الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تقديم منتج أو خدمة ذو قيمة للعميل النهائي (Rudderg et al., 2002, p. 597).
- عرف Svensson سلسلة التوريد بأنها شبكة متكاملة من الموردين والمصنعين والعملاء، يتم إدارتها بكفاءة للحصول على أفضل النتائج لصالح جميع أعضاء الشبكة (Svensson, 2002, p. 737) .
- يرى كل من Kuei and Madue أن سلسلة التوريد عبارة عن شبكة من المسئوليات الجماعية لمكونات (لأعضاء) السلسلة لأنشطة الشراء والتصنيع والتوزيع الخاصة بالمنتجات (Kuei and Madue, 2002, p. 889).
- إعتبرت دراسة Lockamy and Smith علم ٢٠٠٠ أن كلا من الموردين، والمنتجين، والموزعين، وتجار التجزئة، والعملاء سلسلة متصلة تهدف إلى توصيل السلعة أو الخدمة للعميل بحيث

تحقق رضاءه. وقد أطلق على هذه السلسلة سلسلة التوريد (Lockamy and Smith, 2000, pp. 67-68).

من خلال إستقراء التعريفات السابقة لسلسلة التوريد يمكن للباحثة إستخلاص ثلاث نقاط أساسية :

الأولى: إتفاق معظم التعريفات على أن سلسلة التوريد عبارة عن شبكة من الوحدات الإقتصادية (موردين ومصنعين وعملاء) تشترك فى تدفقات من الأنشطة والعمليات والمعلومات بهدف إنتاج منتج أو خدمة ذات قيمة متميزة للعميل النهائى.

الثانية : أعطى هذا المفهوم معنى جديداً مفاده أن القدرة على خفض التكاليف لا تتم فقط بالنظر داخل الحدود التنظيمية لعضو سلسلة التوريد، وإنما تمتد إلى خارج هذه الحدود لتشمل الصناعة بأكملها على مستوى سلسلة التوريد.

الثالثة : تأكيد بعض التعريفات على المسئولية الجماعية وأهمية التعاون والعمل التضامنى بين جميع أعضاء سلسلة التوريد للحصول على أفضل النتائج لكل عضو. أما التنافس بين أعضاء السلسلة سوف يؤدى إلى تحقيق منافع أو أرباح إلى أحد أطرافها على حساب الأطراف الأخرى. وبالتالى يظهر وبشكل ملح دور المحاسبة الإدارية فى المساهمة فى إزالة أى نوع من أنواع تنافس المصالح فيما بين أعضاء سلسلة التوريد، وتنظيم العلاقة بينهم.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن إستخلاص مكونات سلسلة التوريد وهى – كما يتضح من تعريف Svensson – الموردين والمصنعين والعملاء. ونجد أن إحدى الدراسات قد أشارت إلى أن سلسلة التوريد تتكون من الموردين والمشترين (Cooper and Slagmulder, 2003, pp. 12-24). ويمكن النظر إلى الوحدة الإقتصادية التى تمثل عضو فى سلسلة التوريد من ثلاثة زوايا: فقد تكون مشتريا للمواد الأولية وقد تكون منتجا للمواد الأولية، وقد تكون بائعا للمنتج النهائى (Cullen et al., 1999, p.30).

وفى إعتقاد الباحثة أن المكونات التى حددتها دراسة Cooper and Slagmulder (الموردين/المشترين) تحمل ضمناً معنى وجود المصنعين. فقد تتخذ الوحدة الإقتصادية قراراً بتصنيع المواد الأولية بدلاً من شرائها. وعلى أية حال، فإن تنظيم وتحسين العلاقة بين المورد والمشترى يلعب دورا هاما فى كفاءة سلسلة التوريد. وتعتقد الباحثة أن مكونات سلسلة التوريد تتوقف على عدد من العوامل منها طبيعة المنتج الذى تشترك الوحدات الإقتصادية فى إنتاجه وإستراتيجيات كل شركة فيما يتعلق بالمواد الأولية التى تتطلبها العملية الإنتاجية.

٢/٢ أهداف وأهمية سلسلة التوريد

تعددت الكتابات التى تناولت بالدراسة أهداف سلسلة التوريد، حيث يرى Kajüter أن الهدف الرئيسى من سلسلة التوريد هو تحسين كفاءة أداء أعضاء السلسلة لدعم الموقف التنافسى (Kajüter, 2002, p. 36). بينما يرى Kulmala et al. أن سلسلة التوريد تهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض تكاليف مخرجات سلسلة التوريد وتحسين الوضع التنافسى لها (Kulmala et al., 2002, p. 33). هذا ولقد توسعت بعض الدراسات فى ذكر الأهداف العامة التى تسعى إليها سلسلة التوريد التى تختلف بإختلاف نوع السلسلة ودرجة التعاون بين أعضائها وذلك كما يلى: (أنظر على سبيل المثال : (Cuganesam, 2006, p. 465) ، (Cutting ,----- Christopher,) ، (Waste..., 2004, pp. 1-2 2005, p.301)).

- توفير المنتجات أو الخدمات المناسبة فى الوقت المناسب وبالسعر المناسب وبمستوى عال من الجودة.
- تخفيض التكاليف على طول سلسلة التوريد من خلال الإدارة الكفء لهذه التحالفات، وتحسين العلاقات بين أعضاء السلسلة.

- حل مشكلة تضارب المصالح بين أعضاء سلسلة التوريد.

- إدارة تدفق المواد الأولية عبر سلسلة التوريد لضمان وصولها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

- تنسيق حركة تدفقات المنتجات والمعلومات بين أعضاء سلسلة التوريد.

- تخفيض زمن دورة الإنتاج نتيجة للتعاون بين أعضاء سلسلة التوريد.

- تحقيق الربط الكامل بين إحتياجات ورغبات العملاء وأنشطة سلسلة التوريد.

- دعم المزايا التنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتعتقد الباحثة أن أهداف سلسلة التوريد – سواء تم ذكرها إجمالا أو تفصيلا – تتركز حول تحسين القدرة التنافسية عن طريق تقديم منتجات أو خدمات تلبي رغبات العملاء، وإدارة حركة تدفقات المنتجات والمعلومات بين أعضاء سلسلة التوريد. أيضا فإن البحث عن مواضع الخلل وفرص خفض التكلفة – مع الحفاظ على الجودة - في سلسلة التوريد يعتبر عنصرا فاصلا في تحقيق الأهداف المرجوة منها. كما يجب الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف السابقة لا تنحصر مسئوليتها على عضو واحد من أعضاء سلسلة التوريد، فإرضاء العملاء وجهود خفض التكلفة هي مسئولية تضامنية تشمل كافة أعضاء السلسلة.

وتبرز أهمية سلسلة التوريد من خلال تحقيقها للأهداف المرجوة منها، وبصفة خاصة في ظل ظروف إنفتاح الأسواق وضغوط المنافسة، والتي تناولها كل من Lummus and Vokurka كما يلي : (Lummus and Vokurka, 1999, p. 11)

- تعدد مصادر الحصول على متطلبات العملاء نتيجة لزيادة المنافسة المحلية والعالمية.

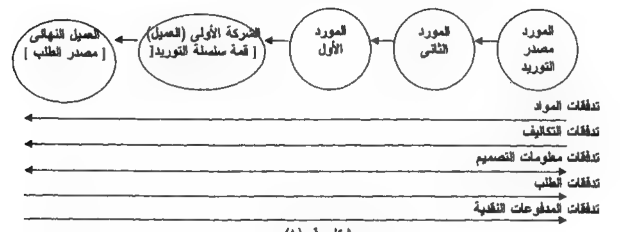
- زيادة درجة التخصص بالنسبة للوحدات الإقتصادية، وتعدد الموردين مما كان دافعا لمحاولة البحث عن مواد أولية ذات تكلفة أقل وجودة أعلى بهدف تحسين الأداء.

- العمل على تحسين أداء كل من الموردين والعملاء، حيث أصبح من غير المجدى تعظيم أداء إدارة واحدة في الوحدة الإقتصادية.

ومن وجهة نظر الباحثة تدعم الأسباب السابقة مبدأ التعاون والعمل التضامني بين أعضاء سلسلة التوريد لدعم القدرة التنافسية.

٣/٢ إتجاه التدفقات في سلسلة التوريد

يعتبر تحديد التدفقات في سلسلة التوريد وتحديد إتجاه تلك التدفقات من العوامل الهامة والمؤثرة على درجة التعاون والتنسيق بين أعضاء سلسلة التوريد. ولقد أشار Lockamy and Smith إلى أن أنواع التدفقات في سلسلة التوريد يمكن أن تصنف إلى تدفق المواد، وتدفق التكاليف، وتدفق معلومات التصميم، تدفق الطلب، وأخيرا تدفق المدفوعات النقدية (Lockamy and Smith, 2000, p. 215). ويوضح الشكل رقم (١) إتجاهات التدفقات لسلسلة التوريد.



شكل رقم (١)

إتجاه التدفقات فى سلسلة التوريد

(*) المصدر: - (Lockamy and Smith, 2000, p. 216)

ويوضح الشكل رقم (١) إتجاه التدفقات فى سلسلة التوريد، والتى تساهم فى كفاءة سلسلة التوريد للوصول إلى رضاء العميل النهائى، وذلك على النحو التالى :

(١) **تدفقات المواد** : وتمثل هذه التدفقات حركة المواد الأولية من الموردين إلى العملاء، ويساهم ذلك فى تخفيض الزمن اللازم فى توفير متطلبات الإنتاج إلى حده الأدنى. وما يترتب عليه من تخفيض فى التكاليف وخفض مستويات المخزون.

(٢) **تدفقات التكاليف** : وتمثل هذه التدفقات تجميع وتراكم التكاليف من الموردين إلى العملاء للوصول إلى إجمالى تكاليف المنتج النهائى. وجدير بالذكر أن دراسة إتجاه تدفق التكاليف يساعد على معرفة مساهمة كل عضو من أعضاء سلسلة التوريد فى التكلفة الكلية للمنتج النهائى، ومن ثم يساهم فى تحديد أهداف خفض التكلفة.

(٣) **تدفقات معلومات التصميم**: وفقا للمنظور الإستراتيجى للتكاليف الذى يهدف بالدرجة الأولى إلى إرضاء العميل، فمن الممكن أن يشترك كل من الموردين والعملاء فى تصميم المنتج ومكوناته. وبالتالى نجد أن تدفقات معلومات التصميم تتم فى إتجاهين من العملاء إلى الموردين، ومن الموردين إلى العملاء مما يساهم فى تطوير قدرات أعضاء سلسلة التوريد فى مقابلة رغبات العملاء.

(٤) **تدفقات الطلب**: وتمثل إتجاه حركة الطلب على المنتج النهائى وذلك من العملاء إلى الموردين. ويعد توافر معلومات عن حركة الطلب من العوامل الهامة التى تساهم فى التحديد الدقيق لحجم الإنتاج، وذلك منعا لأى نقص فى التوريد أو أى تراكم فى المخزون.

(٥) **تدفقات المدفوعات النقدية**: وتتجه هذه التدفقات من العملاء إلى الموردين. وتمثل قيمة ما يدفعه العملاء ثمنا للمواد الأولية التى دخلت فى إنتاج المنتج النهائى.

ومن وجهة نظر الباحثة أن من الأهمية التركيز على التدفقات المعلوماتية بين أعضاء سلسلة التوريد وليس التدفقات المادية فقط كما أشار Lockamy and Smith. فيجب أن تتوفر معلومات عن تدفقات المواد الأولية وأسعارها وكمياتها، وكذلك معلومات عن كل عناصر التكاليف المتعلقة بالمنتج النهائى، وعن تصميم المنتج ومكوناته (والذى يتم فى إتجاهين تلبية لرغبة

العملاء)، وأيضاً معلومات عن تدفقات الطلب وتدفقات المدفوعات النقدية. وتتيح هذه التدفقات المعلوماتية للمحاسب الإدارى أن يلعب دوراً مؤثراً فى الوصول إلى أهداف خفض تكلفة المنتج النهائى، وذلك عن طريق إدارة معلومات كل نوع من أنواع التدفقات ودعم علاقات التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد، وتحديد مساهمة كل عضو فى جهود خفض التكلفة للوصول إلى التكلفة المستهدفة للمنتج ودعم الميزة التنافسية.

٣ دور المحاسبة الإدارية فى سلسلة التوريد

إفتقد أدب المحاسبة الإدارية الإهتمام بسلسلة التوريد، حيث ركزت أدوات المحاسبة الإدارية بصفة رئيسية على الحدود التنظيمية للوحدة الإقتصادية، دون أن تمتد أبعد من تلك الحدود. وقد أدى هذا الوضع إلى صعوبة الإستفادة من مزايا خفض التكلفة التى يمكن أن تتحقق نتيجة إدارة تكاليف سلسلة التوريد (Kulamal, 2002, pp. 33-34) . ويمكن القول أن دراسة العلاقات بين الوحدات الإقتصادية المختلفة تعتبر تحديا جديدا للمحاسبة الإدارية. وأحد هذه التحديات يتمثل فى تنسيق الأنشطة وتحديد أفضلها للوحدات التى تشترك فى إنتاج المنتج فى مجموعها للوصول إلى التكلفة المستهدفة للمنتج النهائى (Dekker, 2003, pp. 1-2)، (Martiner, 2004, pp. 134-138) .

هذا ولقد إتفقت العديد من الدراسات أن المحاسبة الإدارية بأدواتها التقليدية غير قادرة على رقابة التكاليف التى تقع خارج الحدود التنظيمية للوحدة الإقتصادية، على الرغم من أن تكاليف المنتج النهائى تتأثر بالتكاليف التى تنشأ خارج هذه الحدود، وذلك لأن كل عضو من أعضاء سلسلة التوريد يساهم بجزء من تكلفة المنتج النهائى. [على سبيل المثال يمكن الرجوع إلى : (Swenson et al., 2003)، (Kulmala and Varis, 2001)، (Paranko, et al., 2005)].

ويرى Kulmala أنه من أجل إدارة التكلفة الكلية للمنتج النهائى، يجب أن يكون لدى الوحدة الإقتصادية القدرة على تخطيط ورقابة كافة العمليات على طول سلسلة التوريد (Kulmala, 2002, p. 701). كما أكدت دراسة McLaren et al على ضرورة مشاركة المحاسب الإدارى فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد، حيث تعتبر ذات فوائد تنافسية تتضمن تخفيض التكاليف وزيادة العائد على الأصول، بالإضافة إلى سرعة الإستجابة إلى رغبات السوق (McLaren et al., 2002, pp. 348-350) .

من هذا المنظور، فإن سلسلة التوريد بحاجة لدعم المحاسبة الإدارية لتنسيق برامج خفض التكلفة، مما يدعم المركز الإستراتيجى والقدرة التنافسية لسلسلة التوريد ككل. حيث يمكن أن تساهم فيما يلى : (La Londe and pohlen, 1996, pp. 9-14)

(١) التركيز على تخطيط التكلفة والرقابة عليها بدلا من التقرير عنها فقط.

(٢) التركيز على أهداف متعددة للتكلفة (المنتج/العميل/النشاط/...) بدلا من التركيز على إتجاه واحد وهو المنتج.

(٣) تجاوز الحدود التنظيمية للوحدة الإقتصادية ليشمل مراحل تراكم التكلفة كافة، بدءا من المواد الخام وإنتهاءا بالتخلص من المنتج.

(٤) تحسين كفاءة العمليات المتداخلة بين أعضاء سلسلة التوريد.

(٥) مساعدة الموردين على إيجاد طرق مناسبة لتخفيض تكاليف المنتج ومكوناته.

(٦) تتبع التكلفة من مصادر الحصول على المواد الأولية وحتى تسليم المنتج للعميل النهائى، مما يساهم فى تحديد القيمة المضافة مقابل التكاليف، وتحديد الأنشطة التى لا تضيف قيمة ويمكن التخلص منها.

وتعتقد الباحثة أن جهود خفض التكلفة يجب أن تكون على طول سلسلة التوريد دون إهمال أى طرف من أطرافها، وذلك من وجهة نظر أن سلسلة التوريد

تسعى إلى خفض التكلفة الكلية للمنتج النهائي، وبالتالي أسعار البيع مما يستتبع زيادة الإيرادات لكل عضو من أعضاء السلسلة.

وتعتبر قرارات المفاضلة بين عمليات شراء مكونات المنتج أو تصنيعها من أبرز القرارات التي يبدو دور المحاسبة الإدارية جليا أثناء إتخاذها، حيث تعتمد هذه القرارات على بيانات التكاليف المتاحة لأعضاء سلسلة التوريد لتفاضل بين تصنيع المكونات بنفسها أو الإعتماد على الموردين في تأمين إحتياجاتها من تلك المكونات (Ellarm, 2002, p.112). ويتم إتخاذ هذه القرارات وفقا لمرحلتين من المقارنات. المرحلة الأولى : تعتمد على المقارنة بين ثلاثة محاور أساسية داخل الوحدة الإقتصادية أو عبر سلسلة التوريد وهي: التكلفة والجودة والأداء. فإذا توصلت الوحدة الإقتصادية إلى أنه من الأفضل أن يتم توريد هذه المكونات من قبل الموردين تبدأ المرحلة الثانية. ويتم في هذه المرحلة إتخاذ بعض العوامل كمعايير لإختيار المورد الأنسب. وتتلخص تلك العوامل في: (Peeters and Quintens, 2005, pp.3-4).

- **مدى توفر المكونات** : حيث قد لا تتوافر إلا في مناطق محددة أو لدى موردين محددين.
- **جودة المكونات** : حيث تختلف مستويات جودة المكونات باختلاف الموردين، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض عدد الموردين القادرين على تلبية الطلب.
- **التوجه الإستراتيجي للوحدة الإقتصادية** : حيث قد تقوم الوحدة الإقتصادية بالبحث عن الموردين القادرين على دعم القدرة التنافسية لها. وقد تلجأ إلى موردين خارج حدود الدولة خاصة في ظل حدة المنافسة المحلية.
- **التكلفة** : وتعتبر من أهم العوامل، حيث تهتم الوحدة الإقتصادية بالحصول على المكونات المطلوبة، بالمواصفات المطلوبة، وبالسعر المناسب.

وبطبيعة الحال، فإن إختيار الموردين في ظل المعايير السابقة يترتب عليه إنخفاض العدد المتاح من الموردين القادرين على توريد المنتج. وبالتالي تناقص فرص الإستفادة من كثرة عدد الموردين مما يتطلب أهمية الإسهام الجماعي في حساب التكلفة وتحسين الأداء والجودة على مستوى مكونات المنتج، وعمليات التصنيع.

ولقد طرحت دراسة Niraj (Niraj, 2001, pp. 1-16) مشكلة الأرباح على مستوى سلسلة التوريد، وأكدت على الحاجة إلى زرع مفاهيم العمل التضامني لإزالة أي نوع من تنافس المصالح فيما بين أعضاء السلسلة. وبالتالي يظهر- وبشكل ملح - دور المحاسبة الإدارية في تنظيم العلاقة بين أعضاء سلسلة التوريد، بحيث يمتد الإهتمام خارج حدود العضو الواحد، مما يأتي مردوده على أداء أعضاء السلسلة ككل، ويؤدي إلى زيادة أرباحهم نتيجة للعمل التضامني في إنتاج المنتج أو أداء الخدمة.

وفي هذا الصدد قام Dahlgren et al بتصنيف سلاسل التوريد إلى ما يلي: (Dahlgren et al., 2001, pp. 18-20)

(١) **سلسلة التوريد التجارية**: ويكون لدى أعضائها دوافع إيجابية للتعاون وبناء علاقات متميزة تمكنهم من تحقيق فوائد تصب في صالح جميع الأعضاء.

(٢) **سلسلة التوريد الإستراتيجية** : وفيها يتم تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سلسلة التوريد والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

(٣) **سلسلة التوريد الوظيفية**: وفي هذا النوع يكون هناك شركة تسويق تراقب الأنشطة في سلسلة التوريد، وتقوم هذه الشركة بإدارة جزء رئيسي من عوائد أعضاء سلسلة التوريد.

ويلخص جدول رقم (١) دور المحاسبة الإدارية في سلسلة التوريد وفقا للتصنيف السابق.

جدول رقم (١)

دور المحاسبة الإدارية فى سلسلة التوريد

نوع سلسلة التوريد / دور المحاسبة الإدارية	التجارية	الإستراتيجية	الوظيفية
الموازنة	لا توجد موازنة مشتركة ويتم مناقشة الطاقة الإنتاجية سنويا	توجد موازنة مشتركة لإنتاج سلسلة التوريد	توحيد عمليات الموازنة
نظم التكاليف	لا يوجد نظام تكاليف مشترك. وهناك معرفة محدودة لنموذج التكلفة لكل عضو من أعضاء السلسلة	يوجد نظام تكاليف مشترك لمنتجات سلسلة التوريد، مع معرفة كاملة لبيانات التكاليف لكافة أعضاء السلسلة.	توجد نظم تكاليف موحدة
النظام المحاسبى	• لا يوجد نظام محاسبى مشترك. • يوجد نظام موحد داخل لأوامر الشراء والطلب.	• يوجد نظام محاسبى مشترك لأعضاء سلسلة التوريد. • يوجد نظام موحد داخلى لأوامر الشراء والطلب.	• توجد نظم محاسبية مشتركة على مستوى سلسلة التوريد. • يوجد نظام مشترك لأوامر الشراء والطلب.
الإستثمارات	لا توجد إستثمارات مشتركة	توجد إستثمارات مشتركة	توجد إستثمارات مشتركة

(*) المصدر: - (Dahlgren et al., 2001, p.20).

وكما يتضح من جدول رقم (١)، هناك تشابهاً بين دور المحاسبة الإدارية بين كل من سلسلة التوريد الإستراتيجية والوظيفية حيث تعتبر معلومات المحاسبة الإدارية هامة لوضع خطط المشاركة فى الأرباح والرقابة والتنسيق. بينما نجد أن هناك إشتراكا بسيطا بين أعضاء سلسلة التوريد فى إعداد الموازنة، ولا تؤدى إلى تبادل المعلومات بشكل واسع بالنسبة لسلسلة التوريد التجارية.

وبناء على ما سبق، ترى الباحثة أن على المحاسب الإدارى أن يقوم بدور مؤثر فى إدارة سلسلة التوريد حيث يمكن أن يساهم فى وضع الأسلوب الذى تبنى به سلسلة التوريد، ودراسة إمكانية تخفيض التكاليف عبر أعضاء السلسلة، وتحديد العوائد التى سوف تجنيها الوحدة الإقتصادية من إتباع أسلوب معين. كما يجب أن يشارك فى بناء نظام متكامل لإدارة التكاليف يمد الإدارة بالمعلومات اللازمة التى تلائم بيئة العمل. ويحتم هذا الوضع أن يكون المحاسب الإدارى ضمن فريق يكون على مستوى سلسلة التوريد لدراسة إمكانية تخفيض التكاليف، وتقديم المقترحات التى من شأنها المساعدة فى الوصول بالتكاليف الفعلية إلى المستوى التنافسى.

مما سبق يمكن للباحثة القول أن هناك حاجة ملحة لتفعيل دور المحاسبة الإدارية وأدواتها ومداخلها فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد. وتعتقد الباحثة أن

الإستفادة من ما تقدمه المحاسبة الإدارية لن يتم ما لم يتغير إتجاه الإفصاح عن معلومات التكاليف بحيث يتم تداول تلك المعلومات بين أعضاء سلسلة التوريد بالشكل الذى يمكنها من الرقابة عليها سعيا لتحسين أداء جميع الأطراف وبالتالى تخفيض تكاليف المنتج النهائى.

٤ إدارة تكاليف سلسلة التوريد لدعم القدرة التنافسية

تتناول الباحثة هذه الجزئية من خلال دراسة ثلاثة نقاط رئيسية هى: إدارة تكاليف سلسلة التوريد، وتصنيفات التكلفة فى سلسلة التوريد، وأخيرا دور إدارة تكاليف سلسلة التوريد فى دعم القدرة التنافسية.

١/٤ إدارة تكاليف سلسلة التوريد

فى ظل الإتجاه نحو إدارة التكاليف تحقيقا للأهداف الإستراتيجية المنشودة، تسعى الوحدات الإقتصادية إلى دراسة البيئة الخارجية للتعرف على كافة الفرص المتاحة لخفض التكاليف، خاصة إذا كانت تلك الوحدات تعمل ضمن سلسلة توريد واحدة.

ويرى Kajüter أن فعالية إدارة التكاليف فى بيئة المنافسة يجب أن تتصف بما يلى : (Kajüter, 2002, p. 39)

- **التوجه السوقى** : حيث تأخذ فى إعتبارها إحتياجات العملاء وسلوك المنافسة.
- **الشمول**: حيث تمتد لتشمل الأطراف خارج الوحدة الإقتصادية.
- **الإستمرارية** : حيث تتميز بالإهتمام الدائم بفعالية تنفيذها لضمان التحسين المستمر.
- **المشاركة** : حيث تتطلب مشاركة جميع أعضاء الوحدة الإقتصادية.
- **التوافق بين الوظائف المتعارضة** : حيث يجب إيجاد نوعاً من التوافق والدمج للوظائف المتعارضة (مثلا: التميز فى الجودة والتكلفة المنخفضة).

وتكتسب إدارة تكاليف سلسلة التوريد أهميتها من خلال التحديات المعاصرة التى تواجه الوحدات الإقتصادية، حيث تحولت المنافسة من منافسة بين الوحدات العاملة فى صناعات متنافسة، إلى منافسة بين سلاسل التوريد على مستوى الصناعة ككل للمنتج ومكوناته (Ellarm, 2002, pp. 4-6). وتستلزم هذه الظروف إستمرار محاولات خفض التكلفة عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الذى يمكن أن يتحقق من خلال إدارة التكلفة عبر سلسلة التوريد(*).

هذا، ولقد أشار كل من Cooper and Slagmulder إلى أن إدارة تكاليف سلسلة التوريد يعد مدخلا لتنسيق الأنشطة فى سلسلة التوريد لتخفيض التكلفة الكلية للمنتج الذى يشترك فى إنتاجه أعضاء السلسلة (Cooper and Slagmulder, 1999, pp. 145-146). وتهتم إدارة تكاليف سلسلة التوريد ببعض الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى: (Cooper and Slagmulder, 2003, p. 53)

(١) التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد الذين يشتركون فى إنتاج المنتج ومكوناته، وفى تصميم المنتج النهائى بهدف إنتاج المنتج بالتكاليف المحددة مسبقا.

(٢) تحديد طرق محاولات خفض تكاليف المنتج القائم، وذلك من خلال تنسيق جهود خفض تكاليف التصنيع بين المورد والعميل.

(٣) زيادة كفاءة العمليات المتداخلة بين المورد والعميل(**).

(*) تتضمن مراحل إدارة تكاليف سلسلة التوريد ستة مراحل هى : تحديد مراحل سلسلة التوريد، وتجزئة مراحل سلسلة التوريد إلى أنشطة، وتحديد الموارد المطلوبة لأداء أنشطة سلسلة التوريد، وتحديد تكاليف أنشطة سلسلة التوريد، وتتبع أثر تكاليف الأنشطة فى مخرجات سلسلة التوريد، وأخيرا التحليل والمحاكاة. وسوف لا تتعرض الباحثة للمراحل المذكورة تفصيلا إلا بقدر ما يفيد هدف الدراسة. (لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : (La Londe and Terrance, 1996, pp. 1-26)

(**) يفرض التعامل بين أعضاء سلسلة التوريد العديد من العمليات المشتركة بين المورد والعميل، ولقد عرف Peeters

وكما يتضح من النقاط السابقة يعد التعاون بين الموردين والعملاء عنصرا أساسيا وحاسما فى تطوير الموقف التنافسى لأعضاء سلسلة التوريد. وتلعب مداخل إدارة التكلفة دوراً هاما فى تنظيم هذا التعاون لدعم الموقف التنافسى من خلال إشراك أعضاء سلسلة التوريد فى تخفيض تكاليف المنتج ومكوناته دون التأثير على جودة وأداء المنتج النهائى. وفى إعتقاد الباحثة أن زيادة القدرة التنافسية لوحدة إقتصادية ما، ما هو إلا مردود إيجابى لمجهودات الخفض المستمر للتكلفة. ويتوقف نجاح هذه المجهودات على مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق التعاون والتنسيق بين الموردين والعملاء فى ظل منظومة متكاملة لإدارة التكلفة مما يتطلب إمتداد برامج خفض التكلفة إلى ما وراء الحدود التنظيمية للوحدة الإقتصادية.

وتتفق الباحثة مع ما توصل إليه Seal et al حيث أشار إلى أن تطبيق منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد يحث أعضاء السلسلة على تبادل معلومات التكاليف ضمن علاقات تحكمها الثقة والتعاون (Seal et al., 1999, p. 303). وذلك من وجهة النظر القائلة بأن تبادل معلومات التكاليف تلعب دورا أساسيا فى عبور الحدود التنظيمية، لتحقيق بعض الأهداف: (Cooper and Yashikawa, 1994, p. 61)

(١) إيجاد وسيلة لنقل ضغط المنافسة الذى تواجهه قمة سلسلة التوريد إلى باقى أعضاء السلسلة.

(٢) وفقا للمفاضلة بين السعر والجودة والأداء يمكن تغيير مواصفات المنتج بما يسمح للموردين بتوريد مكونات للمنتج فى حدود السعر المستهدف مع تحقيق عائد مناسب. مما يؤدى إلى تطوير وتحديث طرق وأساليب الإنتاج.

(٣) إشتراك فريق يعمل عبر سلسلة التوريد فى تصميم المنتج بتكلفة أكثر فعالية.

ويتطلب تحقيق تلك الأهداف شروطا يجب توافرها لتطبيق إدارة تكاليف سلسلة التوريد، يمكن تلخيصها كما يلى : (Cooper and Slagmulder, 1999, p. 3)، (-----, Supply Chain Management, 2005, p.2).

(١) أن تضع الوحدة الإقتصادية أهدافا محددة لخفض التكلفة لدى الموردين – على أن تشارك عملائها ومورديها فى إيجاد طرق لتحقيق أهداف خفض التكلفة.

(٢) أن تأخذ الوحدة الإقتصادية فى إعتبارها ربحية مورديها عند التفاوض معهم على أسعار توريد المكونات.

(٣) العمل على تحسين كفاءة العمليات المتداخلة بين المورد والعميل.

وإتفاقا مع ما أكده Goldbach حيث يرى أن المداخل التقليدية لإدارة التكلفة تدور فى مجال وحدات إقتصادية مستقلة (Goldbach, 2002, p. 94). فإن الفكرة الأساسية من إدارة تكاليف سلسلة التوريد هو إمتداد مدخل إدارة التكلفة ليشمل سلسلة التوريد التى تتجاوز الحدود التنظيمية. وعلى الرغم من ذلك تعتقد الباحثة – من خلال إستقراء الدراسات سواء على المستوى النظرى أو العملى – أن هناك عدم إتفاق فى أدبيات المحاسبة الإدارية بشأن تقديم تقنيات تساهم فى إدارة التكاليف الكلية للمنتج الذى تشترك فى إنتاجه مجموعة من الوحدات الإقتصادية التى تتمتع بإستقلالية معنوية. وتبرز نتائج الدراسات حقيقة مؤداها ضرورة الإهتمام بتفعيل دور أساليب المحاسبة الإدارية لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، بحيث تساهم فى تحديد وسيلة لتتبع التكاليف والأنشطة المتعلقة بها وإستبعاد الأنشطة التى لا تضيف قيمة للمنتج عبر سلسلة التوريد.

---

and Quintens العمليات المتداخلة بين المورد والعميل على أنها كافة العمليات التى يتطلبها شراء مكونات المنتج وحددها فى ستة مراحل: تحديد المواصفات، واختيار المورد، والتعاقد، والطلب، والتقييم والإرسال، والمتابعة والتقييم. وتعتبر كفاءة العمليات المتداخلة أحد مجالات خفض التكلفة حيث تؤدى إلى تخفيض تكاليف التحويل (Peeters and Quintens, 2005, p.6)، (Cooper and Slagmulder, Part I, 2003, p. 16).

٢/٤ تصنيفات التكلفة عبر سلسلة التوريد

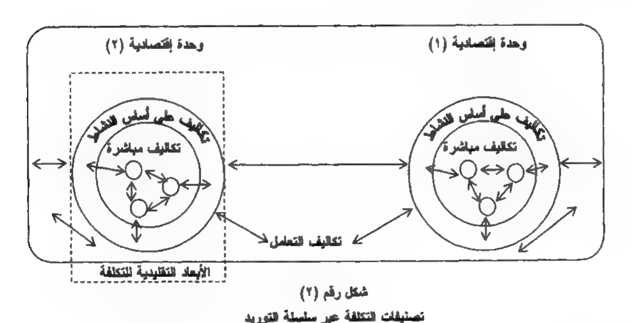
يختلف تصنيف التكلفة عبر سلسلة التوريد عن التصنيف الذى أرسته محاسبة التكاليف التقليدية. فمن المعروف أن محاسبة التكاليف التقليدية إهتمت بحساب التكلفة على أساس التمييز بين التكاليف المباشرة والتكاليف الغير مباشرة لأغراض إتخاذ القرارات والرقابة على التكاليف. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لسلسلة التوريد، حيث تتكون من عدد من الوحدات الإقتصادية (موردين وعملاء) تختلف قرارات كل منهما، وبالتالى ظهرت الحاجة إلى تصنيف التكاليف بشكل يتناسب مع رقابة وتحليل التكاليف فى سلسلة التوريد. ولقد قدم Seuring تصنيفا لتكاليف سلسلة التوريد كما يلى : (Seuring, 2002, pp. 111-125)، (Vosselman and Meer-Kooistra, 2006, pp. 123-126)

(١) **تكاليف مباشرة:** وهى التكاليف التى تتحملها كل وحدة إقتصادية لإنتاج المنتج الخاص بها، ولإنتاج مكونات المنتج النهائى. وتتضمن تكلفة المواد الخام وتكلفة العمل، والتكاليف المباشرة الأخرى. ويتم الرقابة عليها من خلال المقارنة بالأسعار السائدة سواء بالنسبة للمواد الخام أو العمل.

(٢) **تكاليف على أساس النشاط (غير المباشرة):** وهى التكاليف التى تحدثها الأنشطة التى تساعد فى عمليات الإنتاج وتوصيل المنتج النهائى للعملاء. ولكن تعد هذه الأنشطة غير مرتبطة بشكل مباشر بالمنتجات.

(٣) **تكاليف التعامل:** هى تلك التى تشتمل على تكاليف أنشطة الإتصال وتبادل المعلومات بين العملاء والموردين. وبالتالى فهى تنشأ نتيجة التعامل مع الوحدات الإقتصادية الأخرى أعضاء سلسلة التوريد.

ويوضح شكل رقم (٢) تصنيفات التكلفة عبر سلسلة التوريد.



شكل رقم (٢)

تصنيفات التكلفة عبر سلسلة التوريد

(*) المصدر : (Seuring, 2002, p. 123) -

ويساهم التصنيف السابق في توفير قواعد ملائمة لتحليل التكاليف ومحاولة تحقيق فعاليتها عبر سلسلة التوريد. ولقد توصل Seuring إلى أن هناك عدم إهتمام من جانب أعضاء سلسلة التوريد بالتكاليف على أساس النشاط وتكاليف التعامل وعدم أخذها في الحسبان. وتعتقد الباحثة أن ذلك قد يرجع إلى إختلاف النظم المحاسبية وهياكل التكاليف المتبعة لدى أعضاء سلسلة التوريد، وقد لا يساعد ذلك على الاستخدام المباشر لمعلومات التكاليف. وفي هذا الصدد أكد Dekker and VanGoor على ضرورة إعادة تصنيف معلومات التكاليف لخدمة أغراض تحليل التكاليف والرقابة عليها (Dekker and VanGoor, 2000, p. 43). ومن وجهة نظر الباحثة، يستطيع المحاسب الإداري أن يلعب دوراً فعالا في تخفيض التكاليف على أساس النشاط عن طريق استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج النهائي، كما يستطيع أن يعمل على تخفيض تكاليف التعامل عن طريق تحسين العمليات المتداخلة وزيادة كفاءتها.

٤/٣ دور إدارة تكاليف سلسلة التوريد في دعم القدرة التنافسية

إحتل موضوع دعم القدرة التنافسية إهتمام الكثير من الباحثين في دراساتهم خلال السنوات القليلة الماضية [أنظر على سبيل المثال : (Porter, 1995, pp. 55-71) ، (Evans and Ashworth, 1996, pp. 16-18) ، (Allen, 1996, p. 32)]. وتعبر القدرة التنافسية عن ذلك الجانب الذي يمكن الوحدة الإقتصادية من المنافسة بصورة أكثر فعالية في الأسواق. ويعني ذلك ضمنيا بأنها القدرة على تقديم منتجات وخدمات جيدة تتميز بدرجة مرتفعة في الجودة، وبسعر مناسب، وفي الوقت المناسب (Heseltine, 1995, p.9) ، (Digman, L. 1997, p. 126). وبذلك فإن الوحدات الإقتصادية التي تريد أن تنافس يجب أن تكون قادرة على تقديم منتجات نهائية أو خدمات بتكلفة أقل من منافسيها، أو قادرة على تقديم قيمة أفضل لمنتج أو خدمة لعميل ما ولكن بتكلفة متساوية مع المنافسين. ويساهم إستغلال العلاقات بين الموردين والعملاء والوحدة الإقتصادية ومحاولة تطويرها في دعم القدرات التنافسية لسلسلة التوريد (Hoque, 2001, p.22).

ويعتمد تحقيق المزايا التنافسية على الإستراتيجية التنافسية التي تستخدمها الوحدة الإقتصادية، والتي تراها ملائمة وتدعم تنفيذ التوجه الإستراتيجي الذي تتبناه. وهناك ثلاثة إستراتيجيات تنافسية يطلق عليها في مجموعها الإستراتيجية العامة للتنافس. وهذه الإستراتيجيات هي: إستراتيجية ريادة التكلفة وإستراتيجية تمييز المنتج وإستراتيجية التركيز (Porter, 1995, pp. 55) .

وتتحقق الميزة التنافسية في ظل إستراتيجية ريادة التكلفة بتقديم المنتج أو الخدمة بتكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين مع عدم المساس بعنصر الجودة. وتحقق هذه الإستراتيجية عدة مزايا للوحدات الإقتصادية المنتجة بأقل تكلفة في الصناعة، منها على سبيل المثال مايلي: (Ashcraft, 2004, pp. 229-230)

- تكون الشركة المنتجة بأقل تكلفة في موقع أفضل من حيث المنافسة السعرية.
- تتمتع الشركة المنتجة بأقل تكلفة بحصانة ضد العملاء الأقوياء، حيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض الأسعار.
- يمكن للشركة المنتجة بأقل تكلفة - في بعض الحالات - أن تكون في مأمن من الموردين الأقوياء، وخاصة إذا كانت إعتبارات الكفاءة تسمح بتحديد السعر، وتحقيق هامش ربح معين لمواجهة ضغوط إرتفاع أسعار المكونات.

وبناء على ما سبق، ترى الباحثة أن ميزة التكلفة الأقل توفر قدرا من الحماية للوحدة الإقتصادية، وتعطيها قوة دفاعية ضد المنافسين، وتمكنها من

الإستمرار فى تحقيق الأرباح فى ظل بيئة المنافسة. وتؤكد الباحثة أنه ينبغى على المحاسب الإدارى توسيع تحليلات التكلفة، بحيث تمتد هذه التحليلات إلى ما وراء حدود الوحدة الإقتصادية، حيث تحول النظرة الداخلية التى لا تتجاوز حدود المصنع دون الإستفادة من جميع المجالات المتاحة لخفض التكلفة، وبصفة خاصة يجب أن يمتد هذا الإهتمام ليشمل جميع الشركات التى تشترك فى إنتاج منتج ما.

وتبنى إستراتيجية تمييز المنتج على فلسفة أن كل وحدة إقتصادية تركز إهتمامها على المجالات التى تتفوق فيها على المنافسين، وبذلك فهى تعتمد على تقديم منتج متميز بحيث يبدو مرغوبا لصفات خاصة فيه من وجهة نظر العميل، ويعتقد العميل أنه يستحق سعرا أعلى مقابل التمييز (Porter, 1985, pp. 37-38). وتتضمن هذه الصفات عناصرا متعددة مثل جودة المتغيرات المرتبطة بأداء المنتج، وكذلك جودة مستوى التشطيب النهائى للمنتج.... إلخ. وتتزايد درجات نجاح إستراتيجية تمييز المنتج فى حالة إذا ما كانت الوحدة الإقتصادية تتمتع بمهارات وجوانب كفاءة تتفرد فيها وحدها ويصعب على المنافسين تقليدها بسهولة (د. نبيل مرسى خليل، ١٩٩٤، ص ٢٢٦). ومن وجهة نظر الباحثة أن التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد يمكن أن يؤدى إلى التوصل إلى منتج متفرد. حيث يمكن للوحدة الإقتصادية التعاون مع الموردين ذوى الإمكانات المتميزة بهدف تعظيم قيمة المنتجات المقدمة للعملاء. أيضا تعتقد الباحثة إمكانية تحقيق إستراتيجية التمييز فى كل من مجالى التكلفة والجودة عن طريق التوازن بين التكلفة التنافسية وتحقيق أعلى درجات ممكنة من تمييز المنتج.

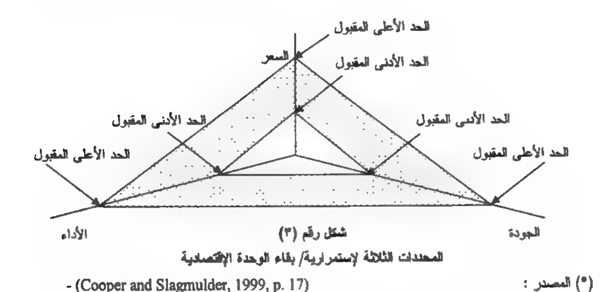
وتهدف إستراتيجية التركيز إلى بناء قدرة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل فى السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من العملاء، أو بواسطة التركيز على سوق جغرافى محدود. وتعتمد هذه الإستراتيجية على إفتراض أساسى هو إمكانية قيام الوحدة الإقتصادية بخدمة سوق مستهدف بشكل أكثر فعالية وكفاءة (د. نبيل مرسى خليل ١٩٩٤، ص٢٢٧). ويتم تحقيق الميزة التنافسية فى ظل إستراتيجية التركيز من خلال : إما تمييز المنتج بشكل أفضل بحيث يشبع حاجات القطاع السوقى المستهدف، أو من خلال تكاليف أقل للمنتج المقدم لهذا القطاع السوقى، أو من خلال التمييز والتكلفة الأقل معا. (Drury, 1992, pp. 221-223)، (د. سمير أبو الفتوح، ١٩٩٦، ص٧٩).

وتعتقد الباحثة أن الوحدة الإقتصادية التى تتبع إستراتيجية ريادة التكلفة لا يعنى ذلك أنها يمكن أن تتجاهل عنصر الجودة، ولكن يعنى أن تكلفة أقل نسبيا من منافسيها تصبح هى الفكرة الأساسية للإستراتيجية العامة التى تتبناها الوحدة الإقتصادية. وبالمثل فإن إستراتيجية تمييز المنتج لا يمكن أن تتجاهل عنصر التكلفة، ولكن فقط يعتبر خفض التكلفة ليس هو الهدف الإستراتيجى للوحدة الإقتصادية. ويستند رأى الباحثة إلى حقيقة مؤداها أن العميل لن يضحى بتوفر عنصر الجودة فى السلعة مقابل إنخفاض سعرها بالنسبة للمنافسين، أيضا فإنه لن يقبل دفع سعر مرتفع مقابل شراء سلعة يتقارب مستوى جودتها – وإن إرتفع إلى حد ما – مع مستوى الجودة الذى تتمتع به سلع المنافسين.

وبناء على ذلك ، إقترح Cooper and Slagmulder ثلاثة محددات أساسية ترتكز عليها قدرة الوحدة الإقتصادية على المنافسة وبالتالى الإستمرارية وهى : التكلفة/ (أو السعر من وجهة نظر العميل)، والجودة(*)، والأداء(**). وقد سميت هذه المحددات الثلاثة بثلاثية البقاء/ الإستمرارية. وبناء على تلك المحددات، يقوم المنتج بتحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لكل عنصر من عناصر الإستمرارية كما يتضح من الشكل رقم (٣)

(*) يقصد بالجودة مطابقة المنتج للمواصفات.

(**) يمثل الأداء (الوظيفة) قدرات وكفاءات المنتج.



شكل رقم (٣)

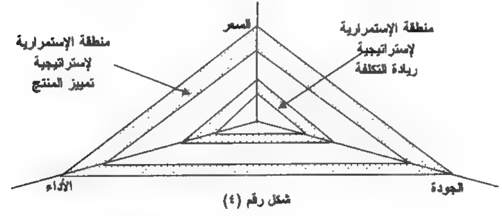
المحددات الثلاثة لإستمرارية/ بقاء الوحدة الإقتصادية

(*) المصدر : - (Cooper and Slagmulder, 1999, p. 17)

وكما يتضح من شكل رقم (٣)، فإن الحد الأدنى لكل من الجودة والأداء يتحدد بالمستوى الأدنى الذى يقبله العميل، أما الحد الأعلى للجودة والأداء فإنه يتحدد بناء على قدرات وإمكانات الوحدة الإقتصادية. ويتحدد الحد الأدنى للسعر بناء على المستوى الذى يحقق للوحدة هامشا من الربح يمكنها من الإستمرارية، أما الحد الأعلى فهو السعر الذى يقبل أن يدفعه العميل.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أنه كلما إتسعت المنطقة ما بين الحد الأعلى والأدنى (المنطقة المظللة)، زادت إمكانية المفاضلة بين المحددات الثلاثة مما يؤدى بالتالى إلى إمكانية تحقيق الربح المستهدف. وتعتقد الباحثة أن التعاون بين الموردين والعملاء يعد أحد العوامل المؤثرة التى تساعد على إتساع المنطقة بين الحد الأعلى والحد الأدنى، وبالتالى يتم خلق فرص أكبر لتخفيض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة.

وإذا نظرنا من منظور إستراتيجيات التنافس لـ Porter، نجد أن هناك إختلافاً واضحاً بين الوحدات الإقتصادية المطبقة لإستراتيجية ريادة التكلفة، وتلك المطبقة لإستراتيجية التمييز بالنسبة المحددات الثلاثة لإستمرارية المنشأة وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٤).



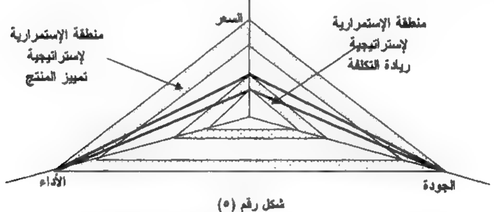
شكل رقم (٤)

المحددات الثلاثة لإستمرارية الوحدة الإقتصادية وفقا لإستراتيجيات التنافس

(*) المصدر: - (Cooper and Slagmulder, 1999, p. 18).

ويتضح من الشكل رقم (٤) أن منطقة ثلاثية الإستمرارية للوحدات الإقتصادية المطبقة لإستراتيجية ريادة التكلفة تقع فى مستوى أقل من نفس المنطقة للوحدات الإقتصادية المطبقة لإستراتيجية تمييز المنتج. وفى إعتقاد الباحثة أن التعاون بين الموردين والعملاء يمكن أن يؤدى إلى رفع كفاءة جودة المكونات، وبالتالى يمكن – فى حالة إذا كانت شركة ما تطبق إستراتيجية ريادة التكلفة – أن تحافظ على المستوى التكاليفى المنخفض، مع رفع كل من مستوى الجودة ومستوى الأداء مقتربة بذلك من مستوى الجودة والأداء لإستراتيجية تمييز المنتج. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٥).

وعلى ذلك يمكن القول ، أن على الوحدات الإقتصادية التى تشترك فى إنتاج منتج ما (أعضاء سلسلة التوريد) تحديد منطقة ثلاثية الإستمرار لتتعرف على مستويات الجودة والسعر والأداء المقبولة من جانب العملاء، وتحديد المعدل المطلوب لكل محدد من المحددات الثلاثة، والإلتزام به لضمان إستمرارية الوحدة الإقتصادية. وفى هذا الصدد أكد Cooper and Slagmulder أن الوحدة الإقتصادية التى تقع فى منتصف سلسلة التوريد تعتمد فى بقائها وإستمراريتها على إدارة تلك المحددات عن طريق التفاوض لتخفيض الجودة والأداء مع عملائهم بالشكل الذى لا يؤدى إلى تخفيض معنوى لجودة وأداء المنتج النهائى.



شكل رقم (٥)

الإقتراب التدريجى من مستوى الجودة والأداء لإستراتيجية تمييز المنتج

(*) المصدر: - (Cooper and Slamulder, 1999, p. 20).

وتعتقد الباحثة أن المنافسة تلعب دورا أساسيا فى تطوير محددات ثلاثية الإستمرارية، حيث تفرض ظروف السوق على العضو الأخير فى سلسلة التوريد تطوير هذه المحددات. ويقوم العضو الأخير بدوره بالضغط على الموردين للعمل على تطوير المحددات الثلاثة للمكونات. وبذلك هناك إمكانية للإتجاه نحو تحقيق التوازن والمفاضلة بين المحددات الثلاثة بالشكل الذى يسمح للموردين بتخفيض التكاليف عن طريق تخفيض مستوى الجودة والأداء إلى الحد المقبول، بشرط ألا يؤثر ذلك على جودة وأداء المنتج النهائى.

- الجهود البحثية السابقة لمداخل إدارة تكاليف سلسلة التوريد:

منذ العقد الأخير من القرن الماضى، إهتمت الدراسات – خاصة الأجنبية – بموضوع إدارة تكاليف سلسلة التوريد. ولقد إختلفت المداخل والأساليب التى قدمتها تلك الدراسات رغم إتفاقها على هدف واحد، وهو دعم جهود خفض التكلفة، ويمكن القول أن الدراسات السابقة لم تتفق على مداخل محددة تكون

ركيزة أساسية يمكن الإعتماد عليها لإدارة تكاليف سلسلة التوريد. وتعرض الباحثة فيما يلي أهم الدراسات التي تمت في هذا الصدد مرتبة وفقا لتسلسلها الزمني.

- تناولت دراسة Cooper and Yoshikawaba عام ١٩٩٤ تحليل تطبيقات إدارة التكلفة في ثلاث شركات يابانية تشكل سلسلة توريد (Cooper and Yoshikawaba, 1994, pp. 51-62). وقد تم تحديد تلك التطبيقات بهدف تطوير إدارة التكلفة فيما بين الشركات. وأشارت الدراسة إلى أن الهدف من نظم إدارة تكاليف سلسلة التوريد هو توزيع المنافسة من قمة سلسلة التوريد إلى باقي أعضائها، من خلال عدة تقنيات (أساليب) تتمثل في التكلفة المستهدفة، والبحث عن التكاليف الأقل، والمفاضلة بين السعر والجودة والأداء. حيث رأت الدراسة أن هذه الأليات تخفف من الضغط على عملية التصنيع لإتمام إجراءات خفض التكلفة. كما أنها تسمح بالتركيز على مجالات أخرى من التنسيق فيما بين التنظيمات. وتوصلت الدراسة إلى أن الطرق المقترحة تساهم في إنتاج منتج بتكلفة منخفضة عبر الشركات المكونة لسلسلة التوريد. ولذلك فإن المشاركة في المعلومات بين أعضاء السلسلة تؤدى لحلول أفضل لمشكلة خفض تكلفة المنتج النهائي، ويجب أن تكون عنصرا أساسيا يدعم مساهمة الطرق المقترحة لإنتاج منتج منخفض التكلفة.

- دراسة La Londe and Pholen عام ١٩٩٦ وهدفت إلى الإجابة على بعض التساؤلات حول الأدوات المتاحة والفعالة التي يمكن إستخدامها في إدارة تكاليف سلسلة التوريد (La Londe and Pohlen, 1996, pp. 1-26)، والأسلوب الأكثر فعالية لتطوير الموقف التنافسي، وكيفية تطبيق مقاييس التكلفة الحكم على الأداء والربحية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك بعض الأساليب التي استخدمت في إدارة سلسلة التوريد مثل تحليل ربحية المنتج، ومحاسبة التكاليف على أساس النشاط. كما خلصت إلى أن نظم التكاليف التقليدية لا تلائم متطلبات العلاقات بين أعضاء سلسلة التوريد.

- دراسة معهد المحاسبة الإدارية Institute of Management Accounting عام ١٩٩٩ (Institute of Management Accounting, 1999) والتي هدفت إلى تطوير الأساليب والأدوات التي تؤدى إلى تحسين كفاءة إدارة وأداء سلسلة التوريد. وأكدت أن هذا التطوير لابد أن يتضمن تطويرا موازيا في عمل المحاسبين بشكل عام، والمحاسب الإداري بشكل خاص، لتحمل مسئولياتهم بشأن تطبيق وإدارة سلسلة التوريد حتى يستطيع المحاسبون القيام بدور فعال من خلال تقديم المعلومات المالية والتكاليفية بالإضافة إلى تقييم الأداء من خلال منظور أوسع. ولقد أعتمدت الدراسة على تقسيم أنشطة سلسلة التوريد من منظور سلسلة القيمة، وذلك إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأنشطة ثانوية، أنشطة غير مضيفة للقيمة.

- إشترك كل من Smith, Lockamy في دراستين عام ٢٠٠٠ (Lockamy and Smith, 2000, pp. 210-218) (Smith and Lockamy, 2000, pp. 67-77). وهدفت الدراستان إلى بحث إمكانية إستخدام مدخل إدارة التكاليف المستهدفة لتطوير وتحسين إدارة تكاليف سلسلة التوريد. وتوصل الباحثان إلى أن الطرق التقليدية في حساب التكاليف تساعد الشركات على رقابة وتخفيض التكاليف عن طريق تقديم تقارير عن إنحرافات التكلفة. وبذلك فإن الأساليب التقليدية لا تشكل إطارا ملائما لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، على إعتبار أن لديها نقاط ضعف واضحة من أهمها: عدم أخذ رغبات العملاء بعين الإعتبار. كما إنتقد الباحثان الإدارة المعتمدة على الأنشطة حيث لا يوجد ضمان بأن تكاليف الأنشطة تعكس متطلبات حقيقية للعملاء. وأعتبرت الدراستان أن أفضل خيار لتخفيض التكاليف وتحقيق متطلبات العملاء هو تبني مدخل التكلفة المستهدفة في إدارة تكاليف سلسلة التوريد.

- دراسة Collins and Robert و Lin عام ٢٠٠١ (Lin et al., 2001, pp. 702-713) وهدفت إلى مساعدة المديرين على تطوير مدى فهمهم لمحاسبة التكاليف من أجل ترشيد إستخدامها. كما ناقشت

الدراسة محاسبة تكاليف الأنشطة ومدى ملاءمته لإدارة تكاليف سلسلة التوريد. وتم التركيز على التكاليف المتعلقة بشراء وتخزين المواد فقط، حيث تم تقسيمها على مستوى سلسلة التوريد – ووفقا لمنظور محاسبة تكاليف الأنشطة – إلى تكاليف الإحتفاظ بالمخزون، وتكاليف الحصول على المواد الأولية، وتكاليف الطلب، وتكاليف النقل، وتكاليف التخزين. وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب محاسبة تكاليف الأنشطة هو الأسلوب الأفضل الذى يمكن بواسطته معرفة وتحديد التكاليف على مستوى سلسلة التوريد، وهو بذلك يحفز الإدارة ويزودها بعوامل النجاح الرئيسية للتمكن من المنافسة والإستمرار في السوق.

- دراسة Goldbach عام ٢٠٠٢ (Goldbach, 2002, pp. 89-111)، وهدفت الدراسة إلى بحث إمكانية النجاح في تطبيق نظم إدارة تكاليف سلسلة التوريد، خاصة في ظل التكامل بين النواحي الوظيفية التي تتعلق بالأنشطة التي تهدف إلى إختيار التكاليف المثلى، والنواحي التأسيسية التي ترتبط بإدارة وتوزيع المسئوليات المتعلقة بقرارات التكلفة. وقدمت الدراسة نموذجين لإدارة التكلفة هما: محاسبة تكاليف الأنشطة والتكلفة المستهدفة. وإقترحت الدراسة أن إدارة تكاليف سلسلة التوريد الإدارة المثلى يتطلب التكامل بين الأسلوبين السابقين.

- دراسة Paranko and Uusi-Pauva و Kulmala عام ٢٠٠٢ (Kulmala, et al., 2002, pp. 33-43)، وهدفت إلى تحديد أنواع التحديات التي تواجه إدارة تكاليف سلسلة التوريد، إذ أشارت إلى محدودية معلومات التكلفة المتاحة عن سلسلة التوريد، وإقتصار تطبيقات المحاسبة الإدارية على الحدود التنظيمية للوحدة الإقتصادية، مما يجعل من الصعب الحصول على منافع تخفيض التكلفة عبر سلسلة التوريد. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة التكلفة عبر سلسلة التوريد نادرة التطبيق، وأوصت بالإهتمام بتطبيقها لإيجاد مجال أوسع لخفض التكلفة وزيادة المنافسة.

- دراسة Kajüter عام ٢٠٠٢ (Kajüter, 2002, pp. 31-51)، وهدفت إلى محاولة إرساء إطار علمى لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، حيث أشارت إلى أنه مع تزايد حدة المنافسة، إتجهت معظم الوحدات الإقتصادية إلى التوسع في أنشطة إدارة التكلفة لتتجاوز الحدود التنظيمية، إلا أن الأسس النظرية والعملية لهذا الإتجاه مازالت تحبو في بدايتها. وأيدت الدراسة إستخدام التكلفة المستهدفة كأداة لتوزيع أهداف خفض التكلفة عبر سلسلة التوريد عن طريق ربط نظم التكلفة المستهدفة بين الموردين والعملاء. وخلصت الدراسة إلى تقديم إطار علمى لإدارة تكاليف سلسلة التوريد يتكون من ثلاثة عناصر:

(١) خصائص نظام إدارة التكلفة بما تتضمنه من التوجه السوقى، والإمتداد خارج الحدود التنظيمية، والإستمرارية، والمشاركة... إلخ.

(٢) نظام إدارة التكلفة ويشمل أنشطة إدارة التكلفة وأهدافها وتقنياتها.

(٣) البناء التنظيمى لإدارة التكلفة وما يتضمنه من عمليات تنسيق.

ورأت الدراسة إمكانية إدارة تكاليف سلسلة التوريد وتحديد العوامل المؤثرة في كفاءتها باستخدام ذلك الإطار.

- دراسة Ellarm عام ٢٠٠٢ (Ellarm, 2002, pp. 1-144) والتي هدفت إلى إستكشاف الواقع العملى لإدارة تكاليف سلسلة التوريد ودورها في عمليات الشراء. وقامت الدراسة بطرح بعض التساؤلات حول ماهية إدارة التكلفة، وأهميتها، وكيفية تفعيلها، والكيفية التي يتم بها التقرير عن نتائجها، وما هو تأثير العلاقة مع الموردين والعلاقة مع العملاء على عملية إدارة التكلفة في الوحدة الإقتصادية، وهل يتم تطبيق إدارة التكلفة من منظور سلسلة التوريد؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، تم تصميم قائمة إستقصاء بهدف مسح الواقع العملى، وتوصلت الدراسة إلى أن الإهتمام بالموردين يعد طرفا هاما في قضية تخفيض

التكلفة. كما توصلت إلى أن كلاً من الموردين والعملاء يعملون بشكل مستقل من أجل خفض التكلفة وتحسين الأداء.

- دراسة Kulmala عام ٢٠٠٢ (Kulmala, 2002, pp. 699-716) وهدفت إلى وصف تطوير عملية إدارة التكلفة فى ثلاث سلاسل توريد، حيث قامت بتحليل العلاقة بين أعضاء كل سلسلة، وكيفية تطوير إدارة التكلفة، ومدى الإختلاف بين السلاسل الثلاث. وأشارت الدراسة إلى أن إدارة التكلفة لها تأثير إيجابى فى تطوير العلاقة بين الموردين والعملاء. وتوصلت إلى أن المشاركة بمعلومات التكلفة يستخدم من قبل العملاء لتنفيذ تحليل وهندسة القيمة عبر سلسلة التوريد، من أجل الكشف عن إحتمالات خفض التكلفة فى عمليات التشغيل لدى الموردين، والنجاح فى تطبيق التكلفة المستهدفة عبر الحدود التنظيمية للشركة. كما توصلت إلى إختلاف مناهج التطوير فى نظم إدارة التكلفة بين سلاسل التوريد، حيث أشار البعض إلى أهمية تطبيق محاسبة الدفاتر المفتوحة Open book accounting، والبعض الأخر أشار إلى محاسبة تكاليف النشاط وحلول رابح-رابح. كما أشارت إلى أن تبادل معلومات التكلفة ومحاولة الإستفادة منها والموازنة بين قوى أعضاء سلسلة التوريد يعتمد على الثقة بين الشركات المكونة للسلسلة وحجم الأعمال المتبادلة بينها.

- دراسة Ukko and Tenhunen عام ٢٠٠٣ (Ukko and Tenhunen, 2003, pp. 1-8)، وهدفت إلى بحث مدى الحاجة إلى أنواع مختلفة من نظم الرقابة وتطبيقات المحاسبة الإدارية بهدف الحصول على معلومات حول نجاح العلاقات فى سلسلة التوريد. ولتحقيق هذا الهدف طرحت الدراسة العديد من التساؤلات المتعلقة بنوع التعاون الواجب بين أعضاء سلسلة التوريد، ونوع المعلومات الواجب المشاركة بها، ونوع نظم المحاسبة الإدارية الواجبة الإستخدام. وأكدت الدراسة على أهمية المعلومات التى توفرها المحاسبة الإدارية حيث تركز على البعد المالى، وتوفر الطريقة المثلى لقياس كفاءة وفعالية أعضاء سلسلة التوريد. كما أكدت أن التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد يعتمد على تحقيق الربحية لكل الأطراف. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

(١) أن المعلومات الأكثر أهمية، الواجب المشاركة بها تتعلق بالجودة، ورغبات العملاء، والأسعار، والتكلفة.

(٢) أن مستوى الثقة بين أعضاء سلسلة التوريد ليس بالمستوى المطلوب لتطبيق نظام محاسبة الدفاتر المفتوحة، وذلك لأنها تطبق نظام محاسبة التكاليف التقليدية.

- دراسة Dekker عام ٢٠٠٣ (Dekker, 2003, pp. 1-23)، والتى قدمت عرضا لدراسة حالة لإستخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط فى شركة تجزئة بريطانية ومجموعة من الموردين. ولقد إعتمد النموذج التى قدمته الدراسة على مبادئ سلسلة القيمة فى تحليل التكاليف بهدف دمج معلومات التكاليف عبر سلسلة التوريد. ورأت الدراسة أن المحاسبة الإدارية يجب أن توفر المعلومات لأغراض إدارة سلسلة التوريد بحيث تساهم فى تسهيل تبادل المعلومات، والتوزيع العادل للتكاليف والمنافع. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة العلاقات عبر سلسلة التوريد يمكن أن يستخدم لتخفيض التكاليف وتعزيز التميز بهدف دعم المزايا التنافسية لمجموعة شركات سلسلة التوريد عن طريق تخفيض التكاليف مع الحفاظ على القيمة أو زيادة القيمة بنفس مستوى التكاليف.

-دراسة Cooper and Slagmulder عام ٢٠٠٤ (Cooper and Slagmulder, 2004, pp. 1-26)، وهدفت الدراسة إلى توضيح كيفية إدارة التكلفة عبر التنظيمات من خلال تصميم المنتج وفقا لخصائص علاقة الترابط بين مجموعة من الشركات يمثلون أعضاء سلسلة توريد. وقد تمت الدراسة من أجل تحديد تقنيات إدارة التكلفة

المستخدمة فيما بين الشركات، وكذلك فى كل شركة على حدة. أيضا تم تحليل علاقة الشركات داخل سلسلة التوريد لتحديد التفاعل بين المورد والعميل عبر الحدود التنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى أن عينة الشركات التى تم إختبارها قد طورت تقنيات إدارة التكلفة فيما بينها، مما ساهم فى خفض المعلومات غير المتناسقة بين المورد والعميل (خاصة المعلومات المتعلقة بمواصفات مكونات المنتج).

– قدم Paranko et al. دراستان عام ٢٠٠٤ (Paranko et al., Accounting for Networks..., 2004, pp. 1-8)، (Paranko et al., Towards Consolidated.., 2004, pp. 1-12). وتناولت هاتان الدراستان الآلية التى يتم من خلالها التواصل بين الشركات التى تكون سلسلة توريد (شبكة الأعمال المندمجة)، وإقترحت الدراسة أن تكون وسيلة الإتصال هى القوائم المالية الموحدة، وإعتبرتها بمثابة التغذية العكسية الإيجابية والتى تعود بالفائدة على أعضاء سلسلة التوريد. هذا بالإضافة إلى أنها أداة مفيدة فى تحليل وإدارة الربحية بين أعضاء السلسلة، أكثر مما لو تم الإعتماد على القوائم المالية الخاصة بكل شركة على حدة. وأشارت الدراسة إلى أن تطبيق مقترحاتها لن يتم فى المدى القصير بسبب عدم وجود الكيفية التى يتم بها توحيد الطرق المحاسبية المستخدمة فى شركات سلسلة التوريد. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق فكرة سلسلة التوريد تساعد أعضاء السلسلة فى فهم العديد من القضايا كإدارة الربح والأنشطة المضيفة للقيمة والغير مضيفة للقيمة.

– دراسة Kajüter and Kulmala عام ٢٠٠٥ (Kajüter and Kulmala, 2005, pp. 179-204)، والتى تناولت محاسبة الدفاتر المفتوحة كإجراء لتسهيل تبادل معلومات التكاليف فيما بين الشركات، وإعتبرتها وسيلة لتطوير كفاءة تكاليف سلسلة التوريد وأداة لبناء الثقة بين أعضاء سلسلة التوريد لتجنب المخاطر المحتملة. وقد قدمت الدراسة أربعة حالات، شكلت كل حالة سلسلة توريد (واحدة ألمانية وثلاثة فنلندية)، وركزت الدراسة على تقديم أسباب النجاح والفشل فى تطبيق محاسبة الدفاتر المفتوحة. وتوصلت إلى بعض العوامل المتعلقة بتطبيق محاسبة الدفاتر المفتوحة مقسمة إياها إلى ثلاثة أنواع:

- عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية (مثل المنافسة، الحالة الإقتصادية..)
- عوامل تتعلق بسلسلة التوريد ذاتها (مثل نوع السلسلة ونوع المنتج النهائى..).
- عوامل داخلية تتعلق بكل عضو من أعضاء السلسلة (مثل حجم الشركة ونظم محاسبة التكاليف...).

– دراسة Peeters and Quinters عام ٢٠٠٥ (Peeters and Quintens, 2005, pp. 1-42)، والتى هدفت إلى وضع إطار موحد لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، وذلك بالتطبيق على عمليات الشراء فى مجال المفاضلة بين قرارات الشراء المحلية وقرارات الشراء العالمية. وحددت الدراسة بعض العوامل التى تلعب دورا هاما فى عملية المفاضلة مثل: الجودة والتكلفة وإستراتيجية الوحدة الإقتصادية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أسلوبين أكثر فاعلية لإدارة تكاليف التوريد هما: محاسبة التكاليف على أساس النشاط ونظام التكلفة المستهدفة. وأشارت الدراسة إلى أنه أصبح من الضرورى إستخدام تطبيقات المحاسبة الإدارية للبدء فى جهود خفض التكلفة عبر الحدود التنظيمية، مما يحتم على أعضاء سلسلة التوريد إستخدام علاقات جيدة تعتمد على الثقة المتبادلة لتبادل معلومات التكاليف، بالإضافة إلى التعاون فى مرحلة بحوث وتطوير المنتج النهائى ومكوناته مع الموردين.

– دراسة Seuring عام ٢٠٠٦ (Seuring, 2006, pp. 10-14). والتى هدفت إلى بحث التطورات الحديثة لعمليات الرقابة على سلسلة التوريد فى ألمانيا. أو بمعنى آخر ما قدمه أدب المحاسبة الإدارية لإدارة تكاليف سلسلة التوريد والرقابة عليها فى ألمانيا، ومدى تمشيه مع سياق الإتجاهات البحثية

الحديثة فى مجال إدارة سلسلة التوريد. وإعتمدت الدراسة على مراجعة الدراسات المنشورة فى هذا المجال. وتوصلت إلى أن الرقابة على سلسلة التوريد تعتمد بصفة أساسية على بعض المفاهيم مثل: الرشد الإقتصادى، والتعاون بين الأطراف، والمشاركة فى المعلومات. وتم مناظرة هذه النتيجة بأراء الباحثين فى هذا الشأن، وتوصلت الدراسة إلى أن التعاون بين أطراف سلسلة التوريد والمشاركة فى المعلومات تحتاج إلى إدارة كفء فى ظل نظام متكامل لإدارة عملية الرقابة على سلسلة التوريد. وبالتالى فإن هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات للإستفادة من المداخل المقدمة فى أدب المحاسبة الإدارية.

من خلال إستقراء الجهود البحثية التى تمت فى مجال إدارة تكاليف سلسلة التوريد يمكن للباحثة إستخلاص النقاط الآتية:

(١) عدم إستقرار أو إتفاق المحافل العلمية على المستويين النظرى والعملى على مفهوم إدارة تكاليف سلسلة التوريد، وبالتالى إفتقد الأدب المحاسبى وجود دراسات تهتم بإرساء منهجية لبناء نموذج/إطار واضح لإدارة تكاليف تلك السلسلة.

(٢) تركيز معظم الدراسات على إستخدام أسلوب واحد دون غيره من أساليب خفض التكلفة على المستوى الإستراتيجى. على سبيل المثال، محاسبة تكاليف النشاط (دراسة Dekker 2003)، وسلسلة القيمة دراسة (Institute of Management Accounting, 1999)، والتكلفة المستهدفة (دراسة Lockamy and Smith, 2000) أيضاً نجد أن بعض الدراسات أثبتت أن إستخدام الأساليب التقليدية فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد مازال على الساحة بالنسبة للعديد من الوحدات الإقتصادية، مما يشير إلى أن هناك جدلا فى الأسلوب الملائم لإدارة تكاليف سلسلة التوريد.

(٣) أكدت معظم الدراسات على موضوع المشاركة فى المعلومات خاصة المعلومات التكاليفية بين أعضاء سلسلة التوريد، مما يؤدى إلى بناء ودعم الثقة بين جميع الأعضاء. ولكنها لم تقدم الأسلوب المناسب لتفعيل هذا الهدف.

(٤) على الرغم من تأكيد الدراسات على مشاركة أعضاء سلسلة التوريد فى معلومات التكاليف، إلا أنها لم تعط إهتماما بالقدر الكافى لمشكلة تناقض المصالح، والذى يؤدى إلى فرض الأسعار من قبل الموردين وتحديد نصيبهم من الأرباح. مع عدم مراعاة أن الأسعار المرتفعة قد تكون نتيجة رغبة أحد منتجى مكونات المنتج فى زيادة نصيبه من الأرباح على حساب الآخرين.

(٥) تعتقد الباحثة أن الإعتماد على عدة مداخل/أساليب لإرساء منظومة متكاملة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد يؤدى إلى الإستفادة من مزايا كل منها. فقد توصل Milgrom and Roberts عام ١٩٩٥ إلى أن تكامل الأنظمة والتفاعل بين عناصرها يجعلها تؤدى بشكل أفضل من أداء كل نظام بشكل منفرد (Milgrom and Roberts, 1995, p. 179)

وبناء على التحليل السابق، تقوم الباحثة فى الجزئية القادمة من الدراسة بمحاولة إرساء إطار لمنظومة متكاملة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد بحيث تعمل هذه المنظومة على خفض التكلفة عبر سلسلة التوريد، وفى نفس الوقت تدعم علاقات التعاون والمشاركة فى المعلومات بين أعضاء السلسلة.

٦ منظومة مقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد

تهدف هذه الجزئية من الدراسة إلى محاولة إرساء منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد. وتعتمد الباحثة على فكر وفلسفة إدارة التكلفة الإستراتيجية فى إرساء المنظومة المقترحة، حيث تركز إهتمام معظم الوحدات الإقتصادية فى ظل ضغوط المنافسة على محاولات خلق فرص لخفض التكلفة خارج الحدود التنظيمية على طول سلسلة التوريد، الذى يعتبر مجالا يفتح آفاقا جديدة لخفض التكلفة بما يأتى مردوده على دعم وتحسين القدرة التنافسية.

٦/١ المقومات التى يجب توافرها فى المنظومة المقترحة

ترى الباحثة أن هناك عددا من المقومات التى يجب أن تتوافر فى المنظومة المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، يمكن ذكرها فيما يلى :

(١) الإعتماد على مداخل المحاسبة الإدارية ذات التوجه الإستراتيجى حيث أثبتت الدراسات عدم قدرة المداخل التقليدية على مواجهة تحديات المنافسة وأهداف خفض التكلفة.

(٢) الإعتماد على أحد مداخل إدارة التكلفة الذى يهدف إلى خفض تكلفة المنتج أو الخدمة بحيث يلائم هذا المدخل أهداف خفض تكلفة المنتجات التى يشترك فى إنتاجها عدة وحدات إقتصادية.

(٣) نظرا لطبيعة سلسلة التوريد التى تتألف من العديد من الوحدات الإقتصادية يجب أن تتضمن المنظومة مدخلاً لخفض التكلفة يساعد على تجزئة الأسعار التى يقبلها العملاء – وفقا لرغباتهم لمواصفات المنتج – على مكونات المنتج النهائى. مما يمكن من توزيع أهداف خفض التكلفة إلى باقى أعضاء سلسلة التوريد. حيث تعتبر المسئولية مسئولية تضامنية لكامل سلسلة التوريد.

(٤) الاعتماد على أحد المداخل المستحدثة التى تهدف إلى بناء علاقات الثقة بين أعضاء سلسلة التوريد، حيث تعتبر هذه العلاقات من أهم عوامل دعم التعاون والمشاركة فى المعلومات التى تسمح بنجاح محاولات خفض التكلفة التى تبدأ من مراحل ما قبل الإنتاج.

وبناء على ما تقدم تقوم الباحثة بمحاولة إقتراح منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد معتمدة فى ذلك على مدخلين من مداخل المحاسبة الإدارية هما: التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة.

٦/٢ مدخل التكلفة المستهدفة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد

يمكن وصف مدخل التكلفة المستهدفة بأنه نظام مشتق من السوق Market-Orientation يهدف إلى خفض التكلفة والتركيز على إدارة التكلفة فى مراحل تطوير وتصميم المنتج (Ewert and Ernst, 1991, p. 24). وتبنى التكلفة المستهدفة على فكرة أنه لا يتم تصميم المنتجات فى ضوء الإمكانيات والتقنيات الصناعية المتاحة بهدف تحقيق الإستخدام الأمثل لتلك الإمكانيات فحسب، ولكن يتم تصميم المنتجات فى ضوء السعر المطلوب الذى يحقق نجاحا متفوقا فى السوق (Mouritsen et al., 2001, p. 221).

وفى مجال التعريف بهذا المدخل، ظهرت العديد من الكتابات التى تناولت تعريف التكلفة المستهدفة وذلك على النحو التالى:

- عرف Kato التكلفة المستهدفة بأنها نشاط يهدف إلى تخفيض تكاليف دورة حياة المنتج ويضمن جودته ويفى بمتطلبات العميل، وذلك عن طريق فحص جميع الأفكار المحتملة التى تعمل على خفض التكلفة. (Kato, 1993, p. 138)

- أيضا عرف Gange and Discenze مدخل التكلفة المستهدفة بأنه نظام يبدأ بتصميم الخصائص المرغوبة للمنتج والسعر المناسب له، ثم يتم التحكم فى أنشطة المشروع بما يساعد على الوصول إلى التكلفة المسموح بها والتى تمكن المشروع من تحقيق أرباحه (Gange and Discanze, 1993, p.68).

- كما عرفه Cooper بأنه عبارة عن طريقة لتحديد التكلفة التى من خلالها يجب إنتاج المنتج المقترح فى ظل جودة وأداء وظيفى معين وذلك لتوليد الربح المطلوب (Cooper, 1994, p. 21).

- وأخيرا عرفه Pierce على أنه أسلوب لدعم القدرة التنافسية عن طريق الحفاظ على محددات استمرارية الوحدة الإقتصادية (الجودة والسعر والأداء) فى الحدود التى يقبلها العملاء. وقد حدد Pierce

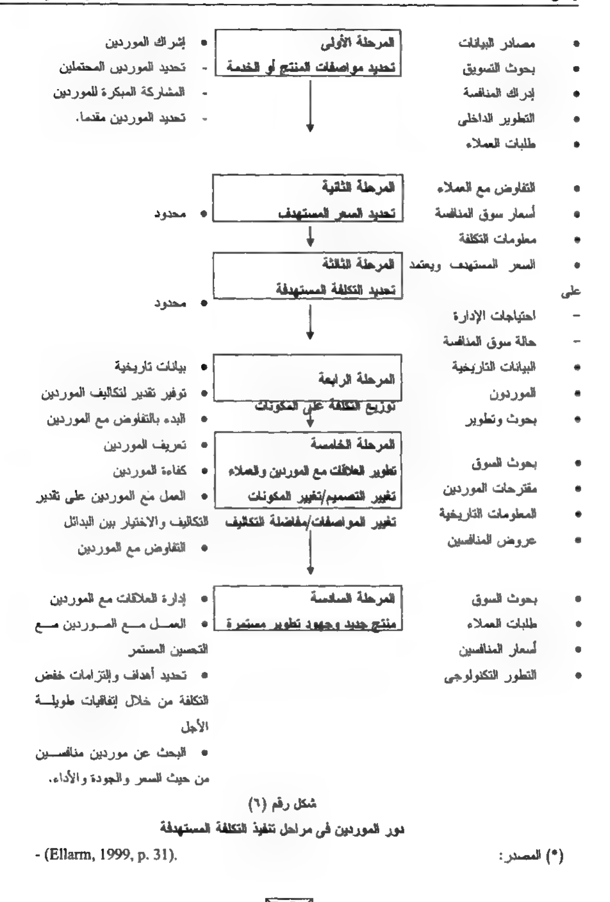
الأليات التى تضمن تحقيق ذلك فى هندسة القيمة وإدارة التكلفة فيما بين الحدود التنظيمية عبر سلسلة التوريد. (Pierce, 2002, p. 31)

ومن خلال الإستقراء التحليلى للتعريفات السابقة، يمكن القول أن مدخل التكلفة المستهدفة يعد من مداخل إدارة التكلفة التى تعمل فى مراحل تخطيط وبحوث وتطوير وتصميم المنتج. وإن كان هذا المدخل يهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض التكلفة إلا أنه فى نفس الوقت يضمن مستوى مرتفع لجودة المنتج وتحقيق الربح الذى تهدف الوحدة الإقتصادية إلى تحقيقه. وتميز تعريف Pierce بأنه أبرز آليات الوصول إلى التكلفة المستهدفة للمنتج، ودعم القدرة التنافسية. وذكر على وجه الخصوص إدارة التكلفة فيما بين الحدود التنظيمية عبر سلسلة التوريد. ولم تتعرض أى من التعريفات إلى أهمية التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد فى سبيل الوصول للتكلفة المستهدفة.

ولقد أوضح Ellarm دور الموردين فى مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة[*] كما يتبين من شكل رقم (٦)

---

[*] يتم تحديد التكلفة المستهدفة من خلال محاولات التوفيق بين التكلفة المسموح بها والتكلفة الجارية القابلة للتحقق إلى أن يتم التوصل إلى رقم بينها يمثل التكلفة المستهدفة، والتى تعد الهدف الذى تحاول الوحدة الإقتصادية الوصول إليه. فإذا كانت التكلفة الجارية القابلة للتحقق أعلى من التكلفة المستهدفة (بمعنى وجود فجوة بين التكلفتين)، يجب أن تتركز الجهود على خفض هذه التكلفة من خلال التعديل المستمر لتصميم المنتج ومكوناته حتى يتم الوصول إلى التكلفة المستهدفة. وحيث تناولت العديد من الدراسات مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة، سوف تركز الباحثة على ما يبرز دور الموردين فى التوصل إلى رقم التكلفة المستهدفة عبر سلسلة التوريد. ولمزيد من التفصيل حول مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة يمكن الرجوع إلى: (Booth, 1995, p.42) ، (Pfeffer, 1994, pp.9-28).



شكل رقم (٦)

دور الموردين فى مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة

(*) المصدر: - (Ellarm, 1999, p. 31).

ويتضح من الشكل رقم (٦) دور الموردين فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة، حيث يبدأ دور الموردين منذ المراحل الأولى بتحديث الموردين المحتملين. ويبدأ التفاوض معهم بعد تحديد التكلفة المستهدفة. وعن طريق إدارة العلاقات مع الموردين يتم التعاون بينهم للوصول إلى التكلفة المستهدفة مع الحفاظ على التوازن بين محددات ثلاثية إستمرارية الوحدة الإقتصادية (السعر والجودة والأداء).

ولقد أشار Cooper and Slagmulder إلى أن التطبيق الناجح لمدخل التكلفة المستهدفة يتم من خلال الخطوات الأتية : (Cooper and Slagmulder, Develop Profitable.., 1999, p. 32)

(١) تحديد التكلفة المستهدفة بناء على السوق.

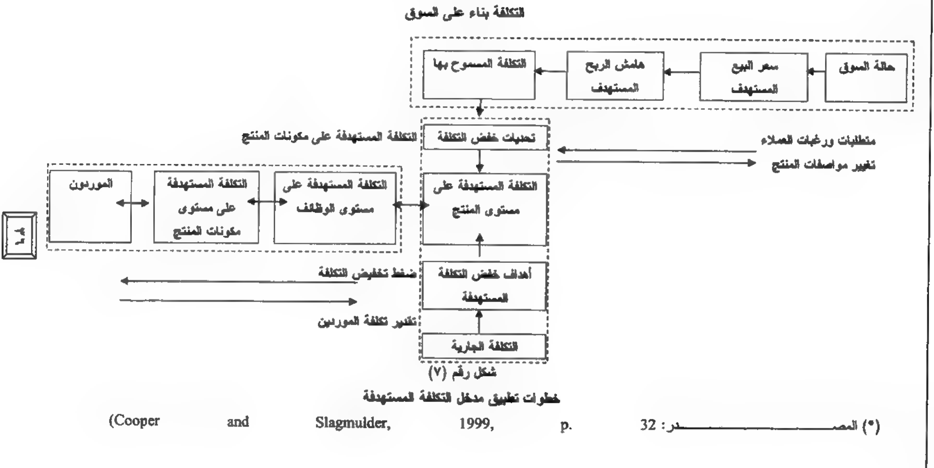
(٢) تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج.

(٣) تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مكونات المنتج.

وتعتمد كل خطوة من الخطوات السابقة على الخطوة التى تسبقها كما يتضح من شكل رقم (٧).

وبالنظر إلى شكل رقم (٧) نجد أن التكلفة المحددة بناء على السوق تأخذ بعين الإعتبار رغبات العملاء وحالة السوق حيث يتم تحديد مواصفات للمنتج وفقا لهذه الرغبات، وأيضا يتم تحديد هامش الربح المستهدف، والتكلفة المسموح بها Allowable Cost وذلك فى ضوء سعر البيع التنافسي مخصوما منه هامش الربح المستهدف.

وتركز الوحدة الإقتصادية فى خطوة تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج على إيجاد طرق خفض التكلفة للوصول إلى التكلفة المسموح بها. وقد تستطيع الوحدة الإقتصادية تحقيق أهداف خفض التكلفة، وهنا فإن التكلفة المستهدفة على مستوى المنتج تتساوى مع التكلفة المسموح بها. وذكر Cooper and Slagmulder أن أهداف خفض التكلفة قد لا تتحقق بالكامل خاصة إذا لم تأخذ الوحدة الإقتصادية فى إعتبارها إمكانيات مورديها على خفض التكلفة (Cooper and Slagmulder, Supply Chain Development…, 1999, p. 172).

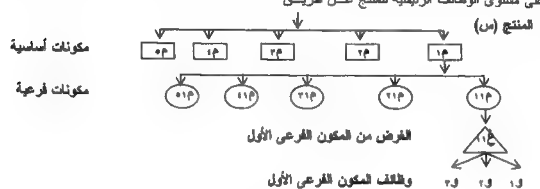


شكل رقم (٧)

خطوات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة

(*) المصدر: (Cooper and Slagmulder, 1999, p. 32)

ويتم الإنتقال إلى مرحلة تحديد التكلفة المستهدفة لمكونات المنتج. وفى هذه المرحلة يتم نقل ضغط المنافسة إلى الموردين، ومن خلال تحديد التكلفة المستهدفة لكل مكون من مكونات المنتج. وعلى ذلك يتم تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المكونات وعلى مستوى الوظائف الرئيسية للمنتج عن طريق فريق عمل مكون من الأقسام المختلفة بالوحدة الإقتصادية والموردين. ويمكن للباحثة توضيح عملية تحليل منتج ما (فرضا منتج س) إلى مكوناته الأساسية والفرعية وتحديد الوظائف الرئيسية له من خلال شكل رقم (٨).



شكل رقم (٨)
تحليل المنتج (س) إلى مكوناته ووظائفه الرئيسية

ويقوم أعضاء الفريق بتحديد مكونات المنتج الأساسية والفرعية، ثم يتم تحليل قيمة كل وظيفة من هذه الوظائف بهدف خفض ما ينفق على الوظائف ضئيلة الأهمية، والتركيز على الوظائف التى تعظم قيمة المنتج من وجهة نظر العميل. ثم يتم تحديد التكلفة المستهدفة لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية، وتحديد التكلفة المستهدفة للمكونات التى تورد من قبل الموردين والتى تساهم فى أداء الوظائف الرئيسية.

ويساهم الإشتراك المبكر للموردين بشكل فعال فى النجاح للوصول للتكلفة المستهدفة، بحث يتم تحديد المكونات الداخلة فى إنتاج المنتج النهائى والتكلفة المستهدفة لكل مكون. وعن طريق التعاون مع الموردين يتم التخطيط لإنتاج تلك المكونات بالتكلفة المحددة من قبل المنتج الأخير (Coulson, 2005, p. 180). وبالتالى يستطيع الموردون المساهمة فى تصميم المنتج من خلال تقديم مقترحات بالحلول الملائمة لخفض تكلفة المكونات دون التأثير على جودة المنتج النهائى(*)

وتعتقد الباحثة أن عملية تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مكونات المنتج تؤكد على أهمية التوجه نحو تحقيق المشاركة والتعاون مع الموردين لمساعدتهم على إيجاد طرق ملائمة لخفض تكلفة المكونات. وفى هذا الصدد يجب عدم إعطاء الموردين أهدافا لخفض التكلفة تؤثر بالسلب على أرباحهم. ولكن لابد من إدارة العلاقات عبر سلسلة التوريد بصورة تحقق الربح

(*) قدم Cooper and Slagmulder منهجين لإشراك الموردين فى تصميم المنتج النهائى تمهيدا لإدارة التكلفة هما الهندسة المتوازية والهندسة المتزامنة. وفى المنهج الأول يقوم المشترى بتزويد الموردين بالمواصفات الخاصة بالمكونات المطلوبة، ويكون لكل من المشترى والمورد القدرة على تغيير التصميم النهائى دون التأثير على المواصفات الرئيسية للمكونات . ويعتمد المنهج الثانى على عمل المورد والمشترى معا للتوصل لتصميم المنتج الذى يحقق منافع متبادلة لكلا الطرفين. (Cooper and Slagmulder, 2003, p. 20)

لجميع أعضاء السلسلة، وفى نفس الوقت تحقق التكلفة المستهدفة للوحدة الإقتصادية (Byrnes, 2005, p.1).

وترى الباحثة أن نجاح تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، يجب أن يتم فى بيئة تعتمد على بناء الثقة والتعاون بين جميع أعضاء السلسلة فى ظل تدفق معلوماتى يتضمن معلومات عن تصميم وتطوير المنتجات وجميع التكاليف المتعلقة بها. ولذلك تعتقد الباحثة أنه لكى تكتمل سمات المنظومة المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد يجب أن يتم تدعيمها بأحد المداخل المستحدثة التى تهدف إلى دعم علاقات الثقة والتعاون وزيادة الشفافية المعلوماتية بين أعضاء سلسلة التوريد. ولقد قدم أدب المحاسبة الإدارية فى هذا الشأن مدخلا حديثا يحقق هذه الأهداف. وهذا ما سوف تتناوله الباحثة فى الجزئية القادمة.

٣/٦ مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد

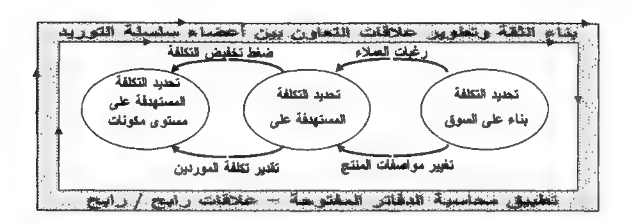
قدم أدب المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة كمدخل ملائم لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، وذلك للتغلب على مشكلة نقص معلومات التكاليف بين الوحدات الإقتصادية أعضاء السلسلة (Vowler, 2000, p.1). وقد أيدت الدراسات إستخدام هذا المدخل لما له من أثر كبير على تحسين إدارة وكفاءة سلسلة التوريد، حيث يؤدى تطبيقه إلى تحسين ربحية أعضاء سلسلة التوريد كلا على حدة (Seal et al., 1999, p. 303)، (Hafljan et al., 2006, pp.1-17). ويشكل هذا المدخل ضغطا على الموردين لإستغلال المزايا التنافسية، فهو لا يقدم لأعضاء سلسلة التوريد مزايا تنافسية فحسب، ولكن يقدم ضمانا بأن الوحدات الإقتصادية أعضاء السلسلة يحصلون على المواد الأولية بأقل الأسعار، وأن أى إرتفاع فى الأسعار يعتمد على تغير حقيقى فى ظروف التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك يشكل تبادل معلومات التكاليف بين أعضاء سلسلة التوريد الأساس فى برامج التحسين المستمر (Seal et al., p. 303).

ولقد أشارت دراسة Lockamy and Smith إلى أن كل طرف من أطراف سلسلة التوريد كان يدار كوحدة مستقلة، ويركز على تحقيق أهدافه فقط دون الأخذ فى الإعتبار تأثيرها على باقى أعضاء سلسلة التوريد. ويؤدى ذلك - بصفة خاصة فى حالة تعارض الأهداف - إلى التأثير سلبا فى درجة رضاء العميل، ومن ثم مستوى ربحية كل طرف ونصيبه فى السوق (Lockamy and Smith, 2000, p.211).

وفضلا عما سبق، يرى Carr and Ng أن محاسبة الدفاتر المفتوحة تسمح بتبادل معلومات التكلفة مما يساهم فى تحديد الأماكن المستهدفة لخفض التكلفة، سواء فى تكلفة المواد الأولية أو فى التكاليف غير المباشرة أو الأجور (Carr and Ng, 1995, p. 357). ويعد ذلك مفيدا خاصة أنه لا يمكن النظر إلى تكاليف المنتج على أنها تكلفة تقع مسئولية الجهود المبذولة لتخفيضها على العضو الأخير فى سلسلة التوريد (Lyddon, 2002, p.2). وفى ظل هذا المفهوم، صنفت العديد من الدراسات مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة على أنه مدخل لتبادل المعلومات يمكن من توحيد جهود خفض التكلفة بين أعضاء سلسلة التوريد، وتعزيز الموقف التنافسى للسلسلة ككل، وتحسين كفاءة الأنشطة التى تساهم فى إنتاج المنتج النهائى (Kulmala, et al., 2002, p. 41)، (Carr and Ng, 1995, p. 357)، (Mart, 2002, p.1)، (----, Open Book Accounting, 2006, p.1) .

وفى هذا الصدد أكد Smith and Lockamy على أهمية إدارة تكاليف سلسلة التوريد فى ظل علاقات التعاون والثقة والتبادل المعلوماتى التى يوفرها مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة، مما يؤدى بدوره إلى رفع كفاءة سلسلة التوريد، وإيجاد طرق للمشاركة فى المخاطر والعوائد والتكاليف بين أعضاء السلسلة، وتوفير الدعم اللازم فيما بين أعضاء السلسلة لبناء إدارة تكاليف تساعد على تبادل البيانات فيما بينها (Smith and Lockamy, 2002, p. 67).

وبناء على ماسبق، تخلص الباحثة إلى أن منظومة إدارة تكاليف سلسلة التوريد يمكن أن ترتكز على مدخلين أساسيين هما: التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة، وذلك كما يتضح من شكل رقم (٩).



شكل رقم (٩)
المنظومة المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد

وفى ظل المنظومة المقترحة يعتبر مدخل التكلفة المستهدفة أداة بيد الإدارة لتزويدها بالمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى تحديد أهداف خفض التكلفة عبر سلسلة التوريد، فضلا عن بناء علاقات شراكة إستراتيجية يسودها تساوى المصالح بدلا من التنافس (Vowler, 2007, p.1). كما أن تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة فى ظل بيئة مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة تمكن من تبادل معلومات التكلفة بشفافية كاملة بين أعضاء سلسلة التوريد، مما يعطى فرصا غير مسبوقة لنجاح محاولات خفض التكلفة ودعم المزايا التنافسية. أيضاً تأخذ المنظومة المقترحة فى إعتبارها تحقيق منافع متبادلة لأعضاء سلسلة التوريد على أسس تضمن العدالة فى توزيع الأرباح (وهذا ما يدعى بعلاقات رابح - رابح) التى تعتمد على إعتراف كافة الأعضاء بحق كل عضو من أعضاء السلسلة فى تحقيق الربح بالشكل الذى يضمن الإستمرار فى تقديم المنتج ومكوناته بنفس الجودة والأداء وبتكلفة أقل (Cullen, et al., 1999, p. 31). وبناء على ماسبق، تعتقد الباحثة أن تطبيق المنظومة المقترحة يوفر فرصا للتعاون البناء فيما بين الوحدات الإقتصادية التى تشترك فى سلسلة توريد واحدة، مما يساعد على الكشف عن مواطن الخلل ومحاولة الوصول بالمنتج إلى التكلفة المستهدفة، مما يأتى بمردوده الإيجابى على دعم القدرة التنافسية.

٧ ملخص ونتائج وتوصيات الدراسة

تتناول الباحثة فى هذه الجزئية ملخص الدراسة وأهم النتائج التى توصلت إليها، وأخيرا تقترح بعض التوصيات فى ضوء ما توصلت إليه من نتائج.

١/٧ ملخص الدراسة

تعتبر إدارة تكاليف سلسلة التوريد من الاتجاهات الحديثة فى مجال المحاسبة الإدارية حيث ساهمت ضغوط المنافسة فى توجه الوحدات الاقتصادية نحو إقامة علاقات مغلقة طويلة الأجل تحت مفهوم سلسلة التوريد باعتباره نظاما يمتد ليشمل البيئة الخارجية متضمنة كافة أعضاء سلسلة التوريد الذى يعملون من خلال مفاهيم الشراكة والتحالف الإستراتيجى، بحيث تتحقق فوائد أكبر لكل عضو، فى ظل الحفاظ على حجم والشخصية المعنوية لكل وحدة من أعضاء السلسلة. وتعتبر هذه الدراسة إحدى المحاولات التى تتناول إمتداد دور المحاسبة الإدارية ليشمل البيئة الخارجية (خارج حدود الوحدة الإقتصادية)، وتفعيل دورها فى تحقيق التكامل على مستوى أعضاء سلسلة

التوريد. ومن هذا المنطلق تمثل الهدف الرئيسى من الدراسة فى محاولة إرساء منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، يتم فيها الإعتماد على مدخلين من مداخل المحاسبة الإدارية هما: التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة. وتحقيقا لهذا الهدف تم تناول الدراسة من خلال ستة أجزاء: قدم الجزء الأول الإطار العام لسلسلة التوريد وتناول الجزء الثانى دور المحاسبة الإدارية فى سلسلة التوريد، ثم عرض الجزء الثالث لإدارة تكاليف سلسلة التوريد لدعم القدرة التنافسية، وقدم الجزء الرابع الجهود البحثية السابقة لمداخل إدارة تكاليف سلسلة التوريد تمهيدا لتقديم المنظومة المقترحة فى الجزء السادس من الدراسة.

٢/٧ نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن عرضها على النحو التالى:

(١)اتفقت معظم الدراسات أن سلسلة التوريد عبارة عن شبكة من الوحدات الإقتصادية (موردين ومصنعين وعملاء) تشترك فى تدفقات من الأنشطة والعمليات والمعلومات بهدف إنتاج منتج أو خدمة ذات قيمة متميزة للعميل النهائى.

(٢)إن القدرة على خفض التكاليف لا يتم فقط بالنظر داخل الحدود التنظيمية لعضو سلسلة التوريد، وإنما تمتد إلى إلى خارج هذه الحدود لتشمل الصناعة بأكملها على مستوى سلسلة التوريد. ويحتاج ذلك إلى التعاون والعمل التضامنى بين جميع أعضاء السلسلة.

(٣)من الأهمية التركيز على التدفقات المعلوماتية بين أعضاء سلسلة التوريد وليس التدفقات المادية فقط. ويتيح ذلك للمحاسب الإدارى الوصول إلى أهداف خفض تكلفة المنتج النهائى، وذلك عن طريق إدارة معلومات كل نوع من أنواع التدفقات ودعم علاقات التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد، وتحديد مساهمة كل عضو فى جهود خفض التكلفة للوصول إلى التكلفة المستهدفة للمنتج ودعم الميزة التنافسية.

(٤)هناك حاجة ملحة لتفعيل دور المحاسبة الإدارية وأدواتها ومداخلها فى إدارة تكاليف سلسلة التوريد. ولإتمام ذلك أكدت الباحثة على ضرورة تغيير إتجاه الإفصاح عن معلومات التكاليف بحيث يتم تداول تلك المعلومات بين أعضاء سلسلة التوريد بالشكل الذى يمكنها من الرقابة عليها سعيا لتحسين أداء جميع الأطراف وتخفيض تكاليف المنتج النهائى.

(٥)إن تطبيق منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد يحث أعضاء السلسلة على تبادل معلومات التكاليف ضمن علاقات تحكمها الثقة والتعاون.

(٦)هناك عدم إهتمام من جانب أعضاء سلسلة التوريد بالتكاليف على أساس النشاط وتكاليف التعامل وعدم أخذها فى الحسبان. وأرجعت الباحثة ذلك إلى إختلاف النظم المحاسبية وهياكل التكاليف المتبعة لدى أعضاء سلسلة التوريد.

(٧)تلعب المنافسة دورا أساسيا فى تطوير محددات ثلاثية الإستمرارية (التكلفة/ الجودة/ الأداء)، حيث تفرض ظروف السوق على العضو الأخير فى سلسلة التوريد تطوير هذه المحددات. ويقوم العضو الأخير بدوره بالضغط على الموردين للعمل على تطوير المحددات الثلاثة للمكونات.

(٨)هناك إمكانية لتحقيق التوازن والمفاضلة بين المحددات الثلاثة بالشكل الذى يسمح للموردين بتخفيض التكاليف عن طريق تخفيض مستوى الجودة والأداء إلى الحد المقبول بشرط ألا يؤثر ذلك على جودة وأداء المنتج النهائى.

(٩)عدم إستقرار المحافل العلمية على المستويين النظرى والعملى على مفهوم إدارة تكاليف سلسلة التوريد، وبالتالى إفتقد الأدب المحاسبى وجود منظومة متكاملة متفق عليها لإدارة تكاليف سلسلة التوريد.

(١٠)إعتمدت المنظومة المقترحة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد على مدخلين من مداخل المحاسبة الإدارية هما: التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة. حيث رأت الباحثة أن تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة فى ظل بيئة مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة تمكن من تبادل معلومات التكلفة بشفافية كاملة بين أعضاء سلسلة التوريد على أسس تضمن العدالة فى توزيع الأرباح وتعتمد على إعتراف كافة الأعضاء بحق كل عضو من أعضاء السلسلة فى تحقيق الربح بالشكل الذى يضمن الإستمرار فى تقديم المنتج ومكوناته بنفس الجودة والأداء وبتكلفة أقل.

٣/٧ توصيات الدراسة

(١)العمل على إنشاء سلاسل توريد على مستوى الصناعات الوطنية للإستفادة من مزايا هذه التحالفات في عمليات خفض التكلفة التي أصبحت عنصرا أساسيا في دعم القدرة التنافسية للصناعات الوطنية مقابل الصناعات العالمية.

(٢)محاولة تطبيق المنظومة المقترحة على المستوى العملي - سواء على مستوى قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص - حيث يؤدي التكامل بين مدخل التكلفة المستهدفة ومحاسبة الدفاتر المفتوحة إلى الوصول للتكلفة المستهدفة للمنتج النهائي في ظل بيئة تعاون وثقة وشفافية في تبادل لمعلومات التكاليف عبر سلسلة التوريد.

(٣)العمل على التحسين المستمر لأداء أعضاء سلسلة التوريد عن طريق محاولة التطوير المستمر لأهداف خفض التكلفة، وتحسين ربحية أعضاء السلسلة. مما يتطلب حشد الجهود لتحسين تكاليف دورة حياة المنتج بدءا من مصادر الحصول على المواد الأولية مرورا بعمليات التصنيع وانتهاء بالتخلص من المنتج.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- الكتب :

- د. سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرارات، مدخل إستراتيجي، دار الأصدقاء للطباعة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

- د. نبيل مرسي خليل، التخطيط الإستراتيجي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٩٤.

٢- الدوريات:

- د. حسين عيسى، نموذج مقترح لتحقيق التكامل بين الأساليب الإستراتيجي للمحاسبة الإدارية ومجالات إتخاذ القرارات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، السنة السادسة ٢٠٠٢، ص ص ١-٢٠٧.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. BOOKS

- Christopher, M., Logistics and Supply Chain Management: Creating Value Adding Networks, Financial Times Prentice Hall, 2005.
- Cooper R. and Slagmulder, R., Supply Chain Development for the Lean Enterprises: Interorganizational Cost Management, The IMA Foundaiton for a Research. Inc, New Jersey, 1999.
- Digman, L., Strategic Management: Concepts Decision Cases, Forth Edition, U.S.A.: Irwin, 1997.
- Drury, C., Management and Cost Accounting, Chapman and Hall, London, 1992.
- Porter, M.E., Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, New York: Free Press, 1985.

2. PERIODICALS

- Allen, D., Costs, Values and Prices, Management Accounting, April 1996, p. 32.
- Booth, R., Hilling the Target, Management Accounting (U.K), January, 1995, p. 42.
- Christopher, M. and Gattorna, J., Supply Chain Cost Management and Value-Based Pricing, Industrial Marketing Management, Vol. 34, No. 2, 2005, pp. 104-126.
- Cooper, R. and Slagmulder, R., Develop Profitable New Product with Target Costs, Sloan Management Review, Vol. 40, No. 4, Summer 1999, pp. 21-33.
- Cooper, R. and Slagmulder, R., Interorganizational Cost Management and Rational Context, Accounting, Organizations and Society, Vol. 29, No. 1, 2004, pp. 1-26.
- Cooper, R. and Slagmulder, R., Interorganizational Costing, Part II, Cost Management, November/December, Vol. 17, No. 6, 2003, pp. 12-24.
- Cooper, R. and Slagmulder, R., Interorganizational Costing, Part I, Cost Management, November/December, Vol. 17, No. 6, 2003, pp. 16-54.
- Cooper, R. and Yoshikawaba, T., Inter-organizational Cost management Systems: The Case of the Tokyo-Yokohama-Kamakura Supplier Chain, International Journal of Production Economics, Vol. 37, No. 1, 1994, p. 61.
- Cooper, R., The Changing Practice of Management Practice, C.M.A. Magazine, October 1994,, pp. 20-25.
- Cullen, J., Berry, A.J., Seal, W., Dunlop, A., Ahmed, M. and Marson, J.,

Journal of Logistics Management, Vol. 7, No. 1, 1996, pp. 1-26.
- Lin, B., Collins, J. and Robert, K., Supply Chain Costing: An Activity-Based perspective, International Journal of Physical Distribution and logistics Management, Vol. 31, No. 10, 2001, pp. 702-713.
- Lockamy, A. and Smith, W.I., Target Costing for Supply Chain Management: Criteria and Selection, Industrial Management and Data Systems, Vol. 100, No. 5, 2000, pp. 210-218.
- Lummus, R.R. and Vokurka, R.J., Defining Suply Chain Management: A Historical Perspective and Practical Guidelines, Industrial Management and Data Systems, Vol. 99, No. 1, 1999, pp. 11-17.
- Milgrom, R. and Roberts, J. Complementaries and Fit Strategy, Structure and Orgnaizational Change in Manufacturing, Journal of Accounting and Economics, Vol. 19, No. 21, pp. 179-268.
- Mouritsen, J., Hansen, A. and Hansen, C.O., Inter-Organizational Controls and Organizational Competencies: Episodes Around Target Cost Management/Functional Analysis and Open Book Accounting, Management Accounting Research, Vol. 12, No. 2, June 2001, pp. 221-244.
- Niraj, R., Customer Profitability in a Supply Chain, Journal of Marketing, July 2001, Vol. 65, No. 3, pp. 1-16.
- Pfeffer, J., Competitive Advantage Through People, California Management Review, Winter 1994, Vol. 37, No. 1, pp. 9-28.
- Pierce, B., Target Costing Management Comprehensive Benchmarking for a Competitive Market, Accountancy Ireland, April, Vol. 34, No. 2, p. 31.
- Porter, M.E., The Competitive Advantage of Inner City, Harvard Business Review, May-June, 1995, pp. 55-71.
- Rao, P., Greening the Supply Chain: A New Initiative in South East Asia, International Journal of Operation and Production Management, Vol. 22, No. 6, 2002, pp. 633-650.
- Rudderg, M., Klingenberg, N. and Kronhumn, K., Collaborative Supply Chain Planning Using Electronic Market places, Integrated Manufacturing Systems, Vol. 13, No. 8, 2002, pp. 597-615.
- Seal, W.B., Cullen, J., Berry, A. and Mirghani, A., Enacting a European Supply Chain: The Role of Management Accounting, Management Accounting Research, No. 10, 1999, p. 303.
- Smith, W. and Lockamy, A., Target Costing for Supply Chain Management: An Interfirm Supply Chains: the Contribution of Management Accounting, Management Accounting, June 1999, pp. 30-32.
- Dekker, H., Value Chain Analysis in Interfirm Relationships: A Field Study, Management Accounting Research, Vol. 14, No. 1, 2003, pp. 1-23.
- Dekker, H.C. and Van Goor, A.R., Supply Chain Management and Management Accounting: A Case Study of Activity-Based Costing, International Journal of Logistics: Research and Applications, Vol. 3, No. 1, 2000, p. 20-43.
- Evans, H. and Ashworth, G., Survey Conclusion: Wake up to the Competition!, Management Accounting (U.K), May 1996, pp. 16-18.
- Ewert, R. and Ernst, C., Target Costing, Co-ordination and Strategic Cost Management, The European Accounting Review, Vol. 8, No. 1, 1991, pp. 24-35.
- Gange, M. and Discenze, R., New Product Costing Japanese Style, The C.P.A. Journal, May 1993, pp. 68-71.
- Heseltine, M., Competitiveness to the fore, Management Accounting (U.K), September 1995, p. 199.
- Hilmola, O., Hejazi, A. and Ojala, L., Supply Chain Management Research Using Case Studies: A Literature Analysis, International Journal of Integrated Supply Management, Vol. 1, No. 3, 2005, pp. 294-311.
- Hoque, Z., Strategic Management Accounting in the Value Chain Framework: A Case Study, Journal of Cost Management, March/April, 2001, p. 22.
- Kajüter, P. and Kulmala, H., Open Book Accounting in Networks Potential Achievements on Reasons for Failures, Management Accounting Research, Vol. 16, No. 2, 2005, pp. 179-204.
- Kato, Y., Target Costing Support Systems: Lessons from Leading Japanese Companies, Journal of Management Accounting Research, Spring, 1993, pp. 33-47.
- Kuei, C.H. and Madue, C.N., Developing Supply Chain Strategies Based on the Survey of Supply Chain Quality and Technology Management, International Journal of Quality and Reliability Management, Vol. 19, No. 7, pp. 889-895.
- Kulmala, H.I., Paranko, J. and Uusi-Rauva, E., The Role of Cost Management in Network Relationships, International Journal of Proudction Economics, Vol. 79, No. 1, 2002, pp. 33-43.
- La Lande, B.J. and Pohlen, T.L., Issues in Supply Chain Costing, International

Heidelberg, 2002.

-Sewing,S., Supply Chain Costing-A Conceptual Framework, 2002. In Sewing S. and Goldbach, M., Cost Management in Supply Chains, Physica, Heidelberg, 2002.

4. INTERNET

- ________ , Cutting Waste and Reducing Nodes Drives your Supply Chain Bottom Line, Best Practices, LLC Releases Supply Chain Management Best Practices Report, November, 2004. Available Online: www.crmzday.com.

- ________ , Open Book Accounting, Health and Social Care, Getting Started: Commissioning Series, Jan, 2006. Available Online: www.changeagentteam.org.UK.

- ________ , Supply Chain Management: Driving Process Improvement and Organizational Value, IT Group for Distribution and Manufacturing, October 2005. Available Online: http://www3.best-in-class.com.

- Ashcraft, S., Commercial Negotiation Skills, Industrial and Commercial Training, Vol. 36, No. 6, Oct. 2004, pp. 229-233. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.

- Byrnes, J. Achieving Supply Chain Productivity, Harvard Business School, Working knowledge, March 2005. Available Online: http://hbsworkingknowledge.hbs.edu/item.

- Coulson, C.T., Encouraging Partnering and Collaboration, Industrial and Commercial Training, Vol. 37, No.4, June 2005, pp. 179-184. Available Online: http://wwwemeraldinshigt.com.

- Cuganesan, S., The Role of functional Specialists in Shaping Controls within Supply Networks, Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 19, No. 4, 2006, pp. 465-492. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.

- Dahlgren, J., Holmström, M., and Johansson, P., Management Accounting in Networks, 24th EAA, Annual Congress Proceeding Book, A254, 18-20 April, 2001, Athens, Greece. Available Online: http://www.eki.liu.se/fek/jd/artiklar/management accounting in networks.pdf.

- Ellarm, L., The Role of Supply Management in Target Costing, Center for Advanced purchasing Studies, Caps Research, 1999. Available Online: http://www.capsresearch.org.

- Ellarm, L.M., Strategic Cost Management in the Supply Chain: A Purchasing and Supply Management Economic Framework, The Journal of Corporate Accounting and Finance, November-December 2000, pp. 67-77.

- Sohal, A.S., power, D.J. and Terziovski, M., Supply Chain Management in Australian Manufacturing. Two Case Studies, Computers and Industrial Engineering, Vol. 43, Issue 1-2, 2002, pp. 97-112.

- Svensson, G., The Theoretical Foundation of Supply Chain Management: A Functionalist Theory of Marketing, International Journal of Physical Distribution and Logistics Management, Vol. 32, No. 9, pp. 737-745.

- Swenson D, et al., Best Practices in Target Costing, Management Accounting Quarterly, Winter, Vol. 4, No. 2, 2003, pp. 14-24.

3. CONFERENCES

-Goldbach, M., Orgnaizational Setting in Supply Chain Costing, In Seuring, S. and Goldbach, M., Cost Management in Supply Chains, Physica, Heidelberg, 2002.

- Kajüter, P., Proactive Cost Management in Supply Chains, In Seuring, S. and Goldbach, M., Cost Management in Supply Chains, Physica Verlag, Heidelberg, 2002.

-Kulmala, H.H., Acounting in Customer-Supplier Relationships Devleoping Cost Management in Network Environment, Proceedings of the 3rd Conference on New Directions in Management Accounting: Innovations in Practice and Research, Vol.2, Brussels, Belgium, December 12-14, 2002.

-Kulmala, H.I. and Varis, V., Networking Challenges Cost Management, the 16th International Conference on production Research; Prague, Czech Republic, July 29-August 3, 2001, p. 122. Available Online: http://www.im.tut.fi/cmc/julkaisut_con.html.

-Paranko, J. et al, Towards Consolidated Financial Statement: Observations from Two Networks, Paper for the 4th Conference on New Directions in Management Accounting: Innovations in practice and Research, Brussels, Belgium, December 9-11, 2004. Available Online: http://www.im.tut.fi/cmc/pdf/Towards Consolidated Financial Statement.pdf.

-Paranko, J. et al., Accounting for Networks, The Consolidated Ntwork Approach, The Proceedings of the 11th International Conference on Concurrent Enterprising: Integrated Engineering of Products, Services and Organizations, Munich, Germany, June 20-22, 2005. Available Online: http://www.im.tut.fi/cmc/julkaisut_con.html.

- Seuring, S. and Goldbach, M. Cost Management in Supply Chain, Physica-Verlag,

University of Technology, Industrial Engineering and Management. Available Online: http://www.im.tut.fi/cmc/pdf.

- Peeters, J. and Quinters, L., Purchasing and cost Management in the Supply Chain Towards an Integrative Framework, Work in progress First Draft, 2005. Available Online: http://www.vve.be/nl/vveDag/16%20peeters.pdf.
- Seuring, S.A., Supply Chain Controlling: Summarizing Recent Developments in German Literature, Supply Chain Management: An International Journal, Vol. 11, No. 1, 2006, pp. 10-14. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.
- Ukko, J. and Tenhunen, J., Interorganizational Relationships and Management Accounting Preliminary Survey, Department of Industrial Engineering and Management, Lappeenranta University of Technology, 2003. Available Online: http://www.iem.lut.filahtisakelWPM2003b.pdf.
- Vosselman, Ed. and Meer-Kooistra, J., Efficiency Seeking Behaviour in Changing Management Control in Interfirm Transactional Relationships: An Extended Transaction Cost Economics Perspective, Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 2, No. 2, pp. 123-143. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.
- Vowler, J., It's Just an Open Secret, April 2000 Available Online: www.Computerweakly.com.
- Walker, N., Open Book Accounting-A Best Value Tool, March 2007. Available Online: http://www.cat.csip.org.UK.

OTHERS

- Institute of Management Accounting, Tools and Techniques for Implementing Integrated Supply Chain Management, Statement on Management Accounting, Statement No. 4JJ, September 1999, Arthur Andersen.
Perspective, Center for Advanced Purchasing Studies, Caps Research, 2002. Available Online: http://www.capsresearch.org.
- Free, C., Supply Chain Accounting Practices in the U.K Retail, Contemporary Accounting Research, Forthcoming, 2006. Available Online: www.ssrn.com.
- Hoffjan, A., Kruse, H. and Bremen, Co. KG, Open Book Accounting in Supply Chains - When and How Is It Used in practice? Excellence in Management Education, Otto Beisheim School of Management Education. September 2006. Available Online: http://www.whu.edu/
- Lyddon, C., Get Ready for Open Book Accounting, September 2002. Available Online: http://www.justfood.com.
- Mart, W., UK: Asda Asks Produce Suppliers to Agree to "Open Book" Accounting, August 2002. Available Online: http://www.just-food.com.
- McLaren, T., Head, M. and Yuan, Y., Supply Chain Collaboration Alternatives: Understanding the Expected Costs and Benefits, Internet Research: Electronic Networking Applications and Policy, Vol. 12, No. 4, 2002, pp. 348-364. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.
- Miguel, M.R., Interaction Between Management Accounting and Supply Chain Management, Supply Chain Management, Supply Chain Management. An International Journal, Vol. 9, No. 2, April 2004, pp. 134-138. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.
- Mountsen, J., Skjott-Larsen, T., and Kotzab, H., Exploring the Contours of Supply Chain Management, Integrated Manufacturing Systems, Vol. 14, No.8, December 2003, pp. 686-695. Available Online: http://www.emeraldinsight.com.
- Paranko, J. et al., Accounting for Networks-The Consolidated Network. Approach, Cost Management Center, Tampere

تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر
(الشركة القابضة للكهرباء - مصلحة الضرائب على المبيعات)
مع إشارة للتجربة الماليزية

د . شريف محمد على أحمد
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة المنوفية

المقدمـــــة :

تواجه الوحدات الحكومية بمصر العديد من التحديات الداخلية والخارجية ، وتتمثل هذه التحديات فى التغيرات التى تحدث بالبيئة المحلية والدولية ، فعلى الصعيد المحلى نجد الاتجاه إلى حرية السوق والخصخصة فى القطاعات الإنتاجية والخدمية والذى يؤثر بدوره على درجة المنافسة ، أما على المستوى الدولى فتطبيق اتفاقية الجات سوف يؤثر على الوحدات الحكومية من خلال تحديد أولويات الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل والتوسع بالوحدات الإنتاجية .

وفى ظل هذه التحديات أصبح من الضرورى أن تقوم الوحدات الحكومية بوضع منهج لتطوير أدائها فى المجالات المختلفة ، ومن أهم هذه المجالات تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للوصول إلى توزيع أمثل للموارد وضبط وترشيد الإنفاق الحكومى .

كما تعتبر الموازنة أسلوبا ونظاما لتنسيق كافة المجالات التى تتناولها الإدارة وصولا إلى الأداء السليم للجهة الإدارية بغرض تحقيق الأهداف الموضوعة ، لذلك نشأت الحاجة إلى تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة والعمل على تطبيق موازنة البرامج والأداء .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث فى دراسة مدى إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء فى مصر ، وما هى المشاكل التى تقابل تطبيقها والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، ويأتى ذلك تمشيا مع سياسة وزارة المالية فى تطبيق الموازنة العامة للدولة فى إطار السياسات المالية المستهدفة والتى تتضمن تطوير الموازنة العامة للدولة تدريجيا وصولا إلى موازنة البرامج والأداء .

فروض البحث :

- إن تطبيق موازنة البرامج والأداء على الموازنة العامة بمصر سيؤدى الى ترشيد وكفاءة الإنفاق .
- هناك تجارب لبعض الدول فى تطبيق موازنة البرامج والأداء يجب الاستفادة منها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- هناك آثار وصعوبات ومشاكل عند تطبيق موازنة البرامج والأداء .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى الحاجة إلى أساليب مختلفة للموازنة الحالية وهى (موازنة البنود) من أجل توجيه وتوزيع الموارد توزيعا أفضل للعمل على ترشيد وكفاءة الإنفاق .

كما تركز موازنة البنود على مدخلات الموازنة وليس على المخرجات (الناتج) مما جعلها أقل كفاءة وملاءمة لمقابلة احتياجات الاقتصاد القومى .

لذا كانت الحاجة إلى نظام جديد للموازنة وهو (موازنة البرامج والأداء) والذى يوفر معايير للأداء

للحكم على كفاءة العمل في الوزارات والمصالح وكذلك لترشيد الإنفاق العام والعمل على ضبط الأداء المالي العام وفاعلية النفقة . كما تكمن مشكلة البحث في التعرف على الآثار المختلفة لتطبيق موازنة البرامج والأداء في مصر ، والمشاكل المترتبة على تطبيقها.

خطة البحث :

يشتمل البحث على المباحث الآتية :

المبحث الأول : موازنة البرامج والأداء (المفهوم – التطور – الشروط والسمات) .

المبحث الثاني : تطبيق موازنة البرامج والأداء في مصر (الشركة القابضة للكهرباء – مصلحة الضرائب على المبيعات) .

المبحث الثالث : تجربة تطبيق موازنة البرامج والأداء بماليزيا .

المبحث الأول
موازنة البرامج والأداء
(المفهوم – التطور – الشروط والسمات)

إن دخول موازنة البرامج والأداء حيز التطبيق كان نتيجة لعدة أسباب من أهمها مشكلة الكفاءة في الحكومة والمؤسسات العامة وصعوبة التوصل لمقاييس لهذه الكفاءة وعدم معرفة نتائج الأعمال التي تم الأنفاق عليها من بنود الموازنة ، وقد أدى ذلك إلى سعي الدول إلى التخلص من الوظيفة الرقابية للموازنة وتحول الموازنة من التركيز على الرقابة المالية إلى موازنة البرامج والأداء ، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم ونشأة وتطور موازنة البرامج والأداء وشروط وسمات تطبيق تلك الموازنة وسيأتي تفصيل ذلك كمايلي :

أولا : مفهوم موازنة البرامج والأداء .

ثانيا : نشأة وتطور موازنة البرامج والأداء .

ثالثاً : شروط وسمات تطبيق موازنة البرامج والأداء .

أولا : مفهوم موازنة البرامج والأداء :

تعرف موازنة البرامج والأداء بأنها التقدير والتنبؤ بالأنشطة والبرامج التي تقوم الوزارات والمصالح الحكومية بإعدادها لتحقيق رسالة وأهداف الجهة خلال فترة زمنية محددة تمهيدا لاعتمادها من السلطة المختصة مع تقدير المدخلات اللازمة للتنفيذ ، وتبعا لذلك يجري التنفيذ في إطار البرامج الموضوعة مع المتابعة على مدار التنفيذ من خلال مؤشرات الأداء[1].

وبالتالي يظهر لنا أن موازنة البرامج والأداء تهتم بالأعمال التي تنجزها الحكومة في صورة البرامج والأنشطة المكونة لها أكثر من الاهتمام بالسلع والخدمات التي تشتريها الحكومة ، وهذا يعني أن موازنة البرامج والأداء تهتم بالعمل الذي تم إنجازه أكثر من الوسائل التي أنجزت هذا العمل، بينما تركز موازنة البنود على وسائل إنجاز العمل ، أما العمل نفسه فلا يعطى له أي اعتبار ودون أن ينعكس على البرامج والأنشطة المكونة لهذه البرامج .

وهذا لا يعني أن موازنة البرامج لا تهتم بتقسيم الإنفاق حسب المصلحة أو المديرية الحكومية وحسب بنود الإنفاق فموازنة البرامج والأداء تهتم بتقسيم الإنفاق إلى برامج ، والبرامج تقسم إلى أنشطة ، وتلك البرامج والأنشطة تدار بواسطة المصلحة والمديرية الحكومية [2] .

بالإضافة إلى ما سبق فإن تقسيم الأنفاق يكون مبوبا حسب البنود حيث لا يقل أهمية في موازنة البرامج والأداء عن موازنة البنود .

والاختلاف بين موازنة البرامج والأداء وموازنة البنود من ناحية هذا التقسيم يأتي عن الطريقة التي ينظر لها أو يجمع بمقتضاها الإنفاق مبوبا حسب البنود ، ففي موازنة البنود يكون الإنفاق مبوبا حسب بنود المصلحة أو المديرية الحكومية دون تحديد للأعمال التي تقوم بها ، أما موازنة البرامج والأداء فتحدد بداية الأعمال التي تقوم بها المصلحة أو المديرية ثم يجمع بعد ذلك الإنفاق مبوبا حسب بنود الأعمال ، معنى ذلك

أنه لابد عند إعداد موازنة البرامج والأداء تحديد البرامج والأنشطة المكونة لها ، والتي يصبح المسئول عنها المصلحة أو المديرية ، ثم يتم تجميع إنفاق هذه المصلحة أو المديرية حسب بنود كل برنامج ونشاط مكون له .

ويستخدم كل من اصطلاحي البرامج والأداء على اعتبار أن لهما نفس المعنى كما اختلف الكتاب في التعريف حيث استخدم كل من تعبيري " "موازنة البرامج" و"موازنة الأداء" بمعنى واحد في موازنة الحكومة الفيدرالية بينما يفرق البعض بينهما على اساس أنهما مرحلتان متتابعتان فالمرحلة الأولى هي موازنة الأداء وتتعلق بوضع نظام لقياس الأداء الفعلي وبالتالي فهي تعتمد على توفر البيانات الإحصائية اللازمة للقياس ، أما المرحلة الثانية فهي موازنة البرامج وتقوم على اساس تصنيف الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإدارية في برامج وتترجم تلك البرامج في صورة مبالغ تنفق لتنفيذها .

ثانيا : نشأة وتطور موازنة البرامج والأداء :

إن من أول الدول التي بدأت تطوير ميزانيتها إلى موازنة البرامج والأداء هي الولايات المتحدة الأمريكية فكانت البداية بنشر مكتب الأبحاث الإدارية لمدينة نيويورك عام ١٩٠٧ أبحاثا عن موازنة الإدارة الصحية لهذه المدينة على أساس الوظائف حيث قسمت تلك المدينة إلى ثلاث وظائف رئيسية وهي صيانة الطرق والمجاري وتنظيف الطرق .

وفي علم ١٩١٢ نتيجة للانتقادات التي وجهت لموازنة البنود تم تشكيل لجنة تافت للاقتصاد والكفاءة والتي تهدف إلى دراسة التنظيم الإداري والإجراءات المالية الحكومية والتي توصلت إلى ثلاث مقترحات وهي اعتماد الموازنة على أساس البرامج والوظائف ، والتقسيم الإداري للنفقات ، بالإضافة إلى مراعاة الاقتصاد والكفاءة في إنجاز البرامج والمشروعات الحكومية ، وبالرغم من رفض مجلس الشيوخ الأمريكي مقترحات لجنة تافت فقد لاقت هذه المقترحات قبولا من حكومة الولايات المتحدة والتي سعت إلى تحقيقها .

وفي عام ١٩٣٤ دخلت موازنة البرامج والأداء في موازنة الحكومة الفيدرالية حيث وضعت وزارة الزراعة الأمريكية مشروع وادي التينسي الموازنة على أساس البرامج والأداء .

أما في عام ١٩٤٩ تكونت لجنة هوفر الأولى والتي تهدف إلى إصلاح الجهاز الحكومي الأمريكي والتي أوصت بإتباع تقسيم الأنشطة والوظائف وقد أطلقت اللجنة على الموازنة المقترحة تعبير (موازنة الأداء)[٣].

وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون الموازنة والحسابات بالولايات المتحدة والذي أدخل العديد من الإصلاحات على النظام المحاسبي والتي هدفت إلى وصول البيانات عن تكلفة وحدة الأداء .

وفي عام ١٩٥٥ كررت لجنة هوفر الثانية توصية لجنة هوفر الأولى ولكن استخدمت (موازنة البرامج) ، وفي عام ١٩٦٥ طالبت الحكومة الأمريكية إدخال موازنة البرامج بجميع الوزارات .

ثالثا : شروط وسمات تطبيق موازنة البرامج والأداء :

إن تطبيق موازنة البرامج والأداء يتطلب عدة شروط من أهمها توفر الرغبة السياسية والإدارية لتطبيقها ، وتغيير وتبويب الموازنة العامة لكي يتناسب مع أسس تطبيق موازنة البرامج والأداء ، كما أن الأمر يتطلب تدريب القائمين بعمل الموازنة وإعادة تنظيم الجهاز المسئول بما يتفق مع أسلوب الموازنة الجديد وأيضا تطوير مقاييس الأداء والعمل ، لذلك فإن تطبيق موازنة البرامج والأداء يتطلب وجود عدد من السمات لتطبيقها والتي من أهمها مايلي :

- وضع البرامج التي تتلائم مع كل مهمة من مهام المنشأة ويأتي هذا من خلال الإفصاح عن أهداف

المنشآت المختلفة .

- وضع مقاييس للعمل ومعدلات للأداء لتقييم البرامج .
- تكييف النظام المحاسبي والمالي بما يواءم التبويب الخاص بالموازنة حتى يمكن الربط بين الغرض من القيام بعمل معين وبين تكلفة القيام به لتحقيق أقصى فاعلية للنظام الإدارى .

المبحث الثانى

تطبيق موازنة البرامج والأداء فى مصر

(الشركة القابضة للكهرباء – مصلحة الضرائب على المبيعات)

سوف نتناول فى هذا المبحث الآثار المتوقعة لتطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر ، والتجارب العملية لتطبيق موازنة البرامج والأداء والتى كان من أهمها الشركة القابضة للكهرباء ومصلحة الضرائب على المبيعات حيث سيتم تحليل معدلات الأداء بتلك الجهات ، هذا بالإضافة إلى تناول مشاكل تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر وسيأتى تفصيل ذلك كمايلى :

أولا : الآثار المتوقعة لتطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر .

ثانيا : تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر (الشركة القابضة للكهرباء ، مصلحة الضرائب على المبيعات) .

ثالثا : مشاكل تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر .

أولا : الآثار المتوقعة لتطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر :

إن آثار تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر تنقسم إلى آثار خاصة بالهيئات والوحدات الاقتصادية المطبقة للموازنة ، وآثار أخرى على مستوى الاقتصاد القومى وسوف نفصل ذلك كمايلى :

١ – الآثار الخاصة بالهيئات والوحدات الاقتصادية المطبقة لموازنة البرامج والأداء :

أ – تعظيم الفوائض على مستوى الهيئات ووحدات الاقتصادية بما يؤدى إلى تنمية المدخرات لتدعيم التمويل الذاتى بالإضافة إلى مشاركة الوحدات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى .

ب – الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة بالجهات والكشف عن الطاقات العاطلة مع تحليل أسباب الانحرافات فى تحقيق الأهداف وفى تنفيذ برامج النشاط ، وفى مؤشرات الأداء المصاحبة للموازنة فيما بين الانحرافات مرتبطة بالمخرجات المحققة وبمستوى جودتها وارتباطها بالمدخلات أو بالتكلفة .

ج – ترشيد تكاليف إنجاز برامج النشاط الجارى وتكاليف المشروعات الاستثمارية واختيار أفضل بدائل التنفيذ الأقل تكلفة والأعلى فاعلية .

د – زيادة الدور الرقابى على برامج النشاط المصاحبة لتنفيذ الموازنة فى تحقيق الأهداف المنوطة بالجهة وفقا للقوانين والقرارات المنشئة أو المنظمة لها.

هـ – فاعلية تنفيذ ما تتضمنه تأشيرات موازنات الهيئات الاقتصادية بشأن القرارات الصادرة من مجلس الوزراء والتى من أمثلتها ترشيد التمويل الأجنبى وإعطاء أولوية للمنتج المحلى ، وترشيد المشتريات.

و – مراعاة معايير الأداء والتى تشمل الكفاءة والجودة والإنتاجية والفاعلية وإمكانيات التصنيع المحلى فى الإنتاج .

ز – تحقيق التكامل فى نظم المعلومات تدعيما للرقابة على المشتريات العامة وعلى أصول الحكومة وهيئاتها الاقتصادية وعلى الطاقات العاطلة تحقيقا للاستغلال الأمثل للأصول وترشيدا للإنفاق العام .

ح – تعظيم جودة الخدمات العامة التى تؤديها الحكومة والهيئات العامة ويتبع ذلك رفع فاعلية وجدوى الموارد المستخدمة .

٢ – آثار تطبيق موازنة البرامج والأداء على

مستوى الاقتصاد القومي :

أ – فاعلية الإنفاق العام التي ستنعكس إيجابيا على الجدوى الاقتصادية والمالية والاجتماعية والاستراتيجية والبيئية والتكنولوجية على المجتمع والناتج القومي مما ينعكس على إيجابية وولاء المجتمع الضريبي بسبب ما يلمسه المجتمع من مردود ايجابي للإنفاق العام .

ب – تعظيم استغلال الطاقات المتاحة على المستوى القومي مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتعظيم الكفاءة التنافسية للمنتج المحلي في مواجهة المنافسة الدولية[4] .

ثانيا : تطبيق موازنة البرامج والأداء في مصر :

عندما صدر النظام المحاسبي الموحد بمصر عام ١٩٦٦ بدأ العمل في بعض جوانب موازنات البرامج والأداء حيث تم الاعداد لنماذج الموازنات المالية والعينية ، وذلك للخطط والطاقات الإنتاجية المتاحة والقصوى وبرامج الإنتاج للشركات المملوكة للدولة والوحدات الاقتصادية .

وفي عام ١٩٧٦ قامت وزارة المالية بإعداد مؤشرات اقتصادية ومالية لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية ، إلى أنه تم تطبيق تلك المؤشرات بالهيئات الاقتصادية ، ثم أمتد تطبيقه لبعض الشركات كشركات الكهرباء [5] .

وفي عام ٢٠٠٠ أقر البنك الدولي برنامجا لتدعيم المتابعة والتقييم بالنتائج بأنشطة البنك مع المتعاملين معه من خلال توفير المعلومات اللازمة عن الأداء وكفاءة تخصيص الموارد وتقييم الآثار المترتبة في تحقيق أهداف التنمية [6] .

وقد سمى هذا البرنامج (برنامج الإصلاح للرقابة والتقييم) حيث يهدف إلى إحلال المتابعة والتقييم بالنتائج بدلاً من المتابعة التقليدية التي وجهت للمدخلات وما هو مرتبط من معاملات .

وقد أشار البنك الدولي إلى تجاوب الحكومة المصرية مع برنامج البنك المشار إليه لتحسين الأداء الحكومي مقيسا بمعايير الإنتاجية والفاعلية والكفاءة .

وقد نتج عن تلك المباحثات عام ٢٠٠٢ اتفاقية الحكومة المصرية مع البنك من أجل الدعم المؤسسي والإشراف والتقييم للاستثمارات العامة .

كما تستهدف الاتفاقية تحقيق النتائج وتدعيم قدرات أربع وزارات على المستوى التجريبي حيث تم تحديد وزارات الكهرباء والطاقة ، والصناعة ، والتنمية التكنولوجية والتخطيط والمالية ، إلا أن الجهات التي بدأت التطبيق الفعلي هي هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة بالإضافة إلى الشركة القابضة للكهرباء والشركات التابعة لها ، والهيئة القومية للبريد في وزارة المعلومات والاتصالات ومصلحة الكفاية الإنتاجية وهيئة التوحيد القياسي والجودة في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ، ومصلحة الضرائب على المبيعات . والمركز الضريبي النموذجي في وزارة المالية ، كما صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة بوزارة المالية لتطبيق نظام الأداء على المشتريات والمخزون الحكومي أيضا تم الاتفاق مع وزارتي التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي على البدء في التطبيق .

لذلك سوف نتناول بالتفصيل المناسب بعض التجارب لتطبيق الموازنة البرامج والأداء بمصر بالشركة القابضة للكهرباء ، ومصلحة الضرائب على المبيعات وسيأتي تفصيل ذلك كمايلي :

١ – تطبيق موازنة البرامج والأداء بالشركة القابضة للكهرباء :

من التطبيقات الهامة لموازنة البرامج والأداء بمصر هي التي تم تنفيذها بالشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء ، لذلك تم تشكيل لجنة لإعداد الموازنة العامة للشركة القابضة للكهرباء في عام ٢٠٠٠ من الممثلين للشركة القابضة ووزارة المالية ووزارة التخطيط وبنك الاستثمار وخبراء في إعداد الموازنات وتحددت مهامها الأساسية في إعداد الموازنة

للشركة القابضة باستخدام منهج موازنة الأداء أي الانتقال بموازنة الشركة القابضة من استخدام منهج موازنة الاعتمادات إلى تطبيق منهج موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء . بالإضافة إلى هذه اللجنة العامة تم تشكيل لجان أخرى للقطاعات المختلفة .

- **الخطوات التي تمت بالفعل لتطبيق موازنة الأداء بالشركة القابضة للكهرباء:**

أ - تحديد واضح لرسالة وهدف الشركة القابضة للكهرباء [٧] :

تم تحديد الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه الشركة القابضة للكهرباء وهو مواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وبأقل تكلفة مع تحقيق التوازن المالي والاقتصادي لجميع شركات الكهرباء .

ب - معايرة الأنشطة وتحديد المخرجات المعيارية :

لكل مرحلة من شركات الشركة القابضة للكهرباء ، (الإنتاج ، النقل ، التوزيع) والمهام والإجراءات التفصيلية المطلوبة لأداء كل نشاط .

جـ - تحديد المدخلات المعيارية : المستلزمات السلعية والخدمية ، الزمن المطلوب لكل نشاط لتحقيق المخرجات المعيارية .

د - تطوير إجراءات الصيانة ومراقبة الجودة :

- وقد تم هذا من خلال مجموعات العمل الخاصة بالتفتيش الفني على أعمال الصيانة لمحطات المحولات ومحطات توليد القوى الكهربائية والخطوط ذات الجهود المختلفة وعلى أجهزة الوقاية والقياس بهذه المحطات وبمتابعة مدى التزام الشركات التابعة بتنفيذ الأعمال.
- كما تم التنسيق بين أعمال الشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركات توزيع الكهرباء ومتابعة خطة تحسين الفقد في الطاقة ، وتحسين الجهد الكهربي ونسبة تحميل المحولات ، وتنسيق برامج الصيانة .

هـ- متابعة الأعطال والحوادث اليومية :

- يتم بصفة يومية متابعة الأعطال والحوادث بشبكات الجهد الفائق والعالي والمتوسط بشركة النقل وشركات توزيع الكهرباء كما يتم عرض الأعطال والحوادث على لجنة تقويم أداء الشبكة لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها بكافة المناطق وفي شبكات التوزيع لتخفيض الأعطال وتلافي الحوادث .

و - متابعة الإحلال والتجديد لشبكات الكهرباء :

تتم بصفة دورية ربع سنوية متابعة تنفيذ خطة الشركة المصرية لنقل الكهرباء من إحلال وتجديد وتوسعات في شبكات الجهد الفائق والعالي، كما يتم أيضا بصفة دورية متابعة خطط الشركات لإحلال وتجديد شبكات التوزيع .

ز - تطوير نظام التكاليف ونظم المشتريات والمخازن والصيانة .

- تم تحديد نظام التكاليف المطلوب وتحديد مراكز التكلفة لكل من شركات التوزيع وشركات الإنتاج وذلك طبقا للنظام المحاسبي المعدل .
- تم اختيار نظام لميكنة التكاليف ، والموازنة ، والمدفوعات ، والمقبوضات، والأصول الثابتة ، وإدارة النقدية .

ح - نظام المخزون والمشتريات والصيانة :

- تم تصنيف على مستوى جميع مخازن الشركة القابضة للكهرباء الرئيسية والفرعية المخزون إلى مجموعات رئيسية وفرعية وقد حقق هذا النظام سهولة الاستعلام عن كمية الصنف في كل المخازن قبل إصدار طلب الشراء مركزيا ، وسرعة التحويل من مخزن لآخر .

مؤشرات الأداء للشركة القابضة للكهرباء :

تلتزم كل شركة من شركات الشركة القابضة للكهرباء بإعداد ثلاث برامج إحداها للارتقاء بالأداء الفني ، والثاني للارتقاء بالأداء التجاري، والثالث للارتقاء بالأداء المالي والاقتصادي ، مع إيضاح مؤشرات الأداء المحققة في السنة السابقة ، والمقدرة

للسنة الجارية والمستهدفة للسنة القادمة ، ثم تجرى المتابعة الشهرية بالمقارنة فيما بين هذه المؤشرات على مستوى كل من مجموعة شركات الانتاج والتوزيع والنقل ، وذلك لتحفيز عوامل التقدم ولعلاج أسباب القصور لموازنة البرامج والأداء لشركات الشركة القابضة للكهرباء ويمكن أن يظهر ذلك من التقرير الدورى لمتابعة أداء الشركات .

وقد تم تحديد معايير ومعدلات الأداء مثل الفعالية ، الكفاءة الإنتاجية، حتى يمكن قياس مدى التقدم فى تحقيق الأهداف ، ومدى نجاح الشركة القابضة فى تحقيق هدفها فى ضوء مفهوم الجودة الشاملة حيث تم مشاركة العاملين الفنيين والمهندسين فى تحديد معدلات الأداء بشركات الشركة القابضة بمراحلها المختلفة (الإنتاج ، والنقل ، والتوزيع) .

وتظهر مؤشرات الأداء (الفنية والمالية والتجارية بشركات الإنتاج والنقل والتوزيع بالجداول أرقام (١ ، ٢ ، ٣) كمايلى :

جدول (١)

المؤشرات الفنية والمالية لشركات الإنتاج للشركة القابضة للكهرباء

خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

المؤشر	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥
أولاً : مؤشرات فنية :			
نسبة الاستهلاك الذاتى %	٣,٧٠	٣,٦٣٠	٣,٦٧
معامل الإنتاجية %	٨٧,٥٣	٨٨,٥٢	٨٨,٦
معدل الخروج الاضطرارى %	١,٥٧	١,٤٨	١,٥
معامل السعة %	٥٦,٠٢	٥٦,٨١	٥٧,٢
معامل الاستخدام %	٨٧,٣٠	٩١,١٦	٩٢,١
نسبة الغاز لإجمالى الوقود للمحطات المرتبطة بشبكة الغاز الطبيعى %	٩٧,١١	٨٩,١٤	٩٠,١
ثانياً : مؤشرات العمالة			
عامل / م . وات	١,٥٦	١,٦٧	١,٦٨

المصدر : تقارير متابعة أداء شركات الشركة القابضة للكهرباء (سنوات مختلفة .

جدول (٢)

المؤشرات الفنية والتجارية والمالية لشركات النقل بالشركة القابضة للكهرباء خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

المؤشر	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
أولا : مؤشرات فنية :			
نسبة الفقد فى شبكات النقل %	٤,٣٦	٣,٧٨	٣,٩٠
معدلات الأعطال :			
محولات جهد ٥٠٠ ك.ف(لكل ١٠٠ م.ف.أ)	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦
محولات جهد ٢٢٠ ك.ف(لكل ١٠٠ م.ف.أ)	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٣٦
محولات جهد ٦٦ ك.ف (لكل ١٠٠ م.ف.أ)	١,٠٢	٠,٦٣	٠,٧٠
محولات جهد ٣٣ ك.ف (لكل ١٠٠ م.ف.أ)	١,١٦	٠,٩٤	١,٠٢
خطوط جهد ٢٢٠ ك.ف (لكل ١٠٠كيلومتر)	٢,٤٨	٢,٠٨	٢,١٥
كابلات جهد ٢٢٠ ك.ف (لكل ١٠٠كيلومتر)	١,٨٧	٠,٩٣	١,٠٣
خطوط جهد ٦٦ ك.ف (لكل ١٠٠ كيلومتر)	١,٧٨	١,١٢	١,١٠
كابلات جهد ٦٦ ك.ف (لكل ١٠٠ كيلومتر)	٤,٣٧	١,٨٤	١,٩٠
ثانيا : مؤشرات تجارية :			
نسبة التحصيل النقدى إلى الإصدار %	٨٦	٩٧	٩٨
المتأخرات مقومة بالشهور (العملاء الفائق والعالى)	١٤,٩	١٣,٥	١٣,٧
ثالثا : إنتاجية العامل (ألف جنيه/عامل) :	٢٦٧	٣٠٧	٣١٠

المصدر : تقارير متابعة أداء شركات الشركة القابضة للكهرباء (سنوات مختلفة).

جدول (٣)
المؤشرات الفنية والتجارية والمالية
لشركات التوزيع بالشركة القابضة للكهرباء
خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

المؤشر	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥
أولاً : مؤشرات فنية :			
نسبة فقد %	١١,١٠	١٠,٣٨	١٠,٥٣
متوسط زمن العطل (دقيقة / عطل)	٣٠,٩٤	٣٦,٨٠	٣٧,٤
نسبة الطاقة المفصولة إلى المستهلك%	٠,٠٤٠	٠,٠٣١	٠,٠٣٣
معدلات الأعطال			
كابلات الجهد المتوسط	١١,٤٨	١٠,٣٥	١٠,٧٠
خطوط الجهد المنخفض	٩,٢٤	٩,٠٤	٩,١٠
محولات التوزيع	٠,٣٣	٠,٣٨	٠,٤٠
صناديق لوحات الجهد المنخفض	٤,٦٧	٤,١٥	٤,٣٠
ثانياً : مؤشرات تجارية			
نسبة التحصيل النقدى بدون الجهات الحكومية%	٨٩	٩٦	٩٧
مشترك – عامل	٢١١	٢١٥	٢١٦
ثالثا : مؤشرات المالية			
مدخل دورن الأصول %	٦٦	٧١	٧٢
فترة كفاية المخزون من قطع الغيار(شهر)	٦,٩٤	٤,٧٩	٥,٣٠
إنتاجية العامل (١٠٠٠ جنيه / عامل)	١٠٩	١١٤	١١٦
اجمالى الايرادات إلى الأجور	٥,٩٩	٦,٥٢	٦,٤

المصدر : تقارير متابعة أداء شركات الشركة القابضة للكهرباء (سنوات مختلفة) .

من الجداول السابقة لمعدلات أداء الشركات الشركة القابضة للكهربـاء يتضـح أن المعـدلات للكهربـاء بمراحلهـا المختلفـة (الإنتـاج والنقـل والتوزيـع) وبمؤشراتها المختلفة تهدف إلى أهداف معينة من أهمها مايلى :

- تخفيض معدلات الأعطال إلى أقل وقت ممكن
- انخفاض نسبة الطاقة المفصولة إلى المستهلكة
- زيادة إنتاجية العامل .
- خفض نسبة الفاقد من الطاقة الكهربائية .
- خفض التكاليف من خلال خفـض اسـتهلاك الوقود بالشبكات والغاز الطبيعى.

كما يلاحظ أن معظم المعـدلات خـلال سـنوات الدراسة فى حالة تحسن.

٢ – تطبيق موازنة الأداء بمصلحة الضرائب على المبيعات :

قرر وزير المالية عام ٢٠٠٠ تطبيق موازنة الأداء بمصلحة الضرائب على المبيعات لذلك شكلت مجموعات عمل لدراسة كيفية التحول من موازنة الاعتمادات إلى نظام موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء بهدف تخطيط وإدارة ورقابة والارتقاء بالإنتاجية وبالفاعلية وبالكفاءة وبالجودة مع التحقق من الإنجاز فى التوقيتات المحددة .

وقد غطت مجموعات العمل المشكلة لدراسة تطبيق موازنة الأداء ابعاد ومجالات التغيير بالمصلحة وقد شملت المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف ، ونظم المعلومات ، ومعدلات الأداء والحوافز ، والشئون المالية والإدارية ، والنظام الضريبى .

أ – الخطوات التى اتبعت للتغيير بمصلحة الضرائب على المبيعات :

بدأت خطوات التغيير بمصلحة الضرائب للمبيعات بدراسة رسالة المصلحة وأهدافها الرئيسية ومبادئها وسياساتها فى تحقيق رسالتها وقد تم ذلك كمايلى[٨]:

- **تحديد رسالة المصلحة :**

تعظيم الايرادات السيادية للدولة بتطبيق قانون الضريبة العامة للمبيعات بشفافية وبما يسهم فى تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة.

- **تحديد سياسة واستراتيجية المصلحة :**
- تدعيم الكفاءة التنافسية للاقتصاد القومى من حلال تدعيم التنمية وتشجيع الاستثمار والتصدير .
- تنمية مهارات وسلوكيات العاملين وتعميق ولاءهم بالمصلحة .
- تحسين الخدمة للمتعاملين مع المصلحة .
- **تحديد مبادىء المصلحة :**

المصداقية ، المرونة ، والعدالة ، والملائمة .

- **تحديد الهدف العام للمصلحة :**

تم تحديد الأهداف الفرعية بما يكفل تحقيق الهدف العام مع الجودة الشاملة وترشيد التكاليف ، وببرامج النشاط تم مراعاة التفرقة بين الإدارات المركزية التى تباشر اختصاصات التخطيط والإشراف غير المباشر والدعم والتوجيه على مستوى المصلحة ، وبين اختصاصات المناطق المسئولة عن تقديم المعاونة والتوجيه والإشراف والمتابعة بالنسبة للمأموريات التابعة لكل منها وبين المأموريات المسئولة مباشرة عن المهام التنفيذية لخطة المصلحة[٩].

وقد تبع ذلك تحديد الأهداف الفرعية فى كل مجال من المجالات وتحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وتحديد مراكز المسئولية عن كل نشاط ، وتحديد سبل الارتقاء بالأداء من المستوى القائم إلى المستوى المستهدف.

وقد تم الأخذ فى الاعتبار الجودة الشاملة فى الأداء هدفا لكل مركز مسئولية بمصلحة الضرائب على المبيعات حيث تم وضع معايير للأداء تتناسب مع طبيعة كل نشاط من الأنشطة وهى كمايلى :

- **الإنتاجية** : المخرجات / المدخلات .
- **الكفاءة** : المدخلات الفعلية / المدخلات المخططة .
- **الفاعلية** : المخرجات الفعلية / المخرجات المخططة .
- **الجودة** : المخرجات المقبولة / اجمالى المحرجات .
- الإنجاز فى التوقيتات المحددة بتحديد الانحرافات فى التوقيتات المحددة للإنجاز[١٠] .
- النتيجة النهائية المستخلصة من واقع اثر المؤشرات المتقدمة فى المدى القصير والطويل .

ب – الدعائم الأساسية لاستمرارية النظام بمصلحة الضرائب على المبيعات :

من أجل تفهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصلحة ضرائب المبيعات شكلت عدة لجان للارتقاء

بالأداء . وقد شمل اختصاص هذه اللجان مجالات التخطيط والبرمجة ومؤشرات الأداء والنظام الضريبي والحوافز والموارد البشرية والشئون الإدارية والمالية ونظام المعلومات ، كما تم تشكيل لجنة إشرافية لمتابعة لجان الارتقاء بالأداء .

ولتعميق العلاقة بين برامج الارتقاء بالأداء وموازنة مصلحة الضرائب على المبيعات ، فقد تم ضم اللجان المتخصصة للارتقاء بالأداء الى لجنة إعداد الموازنة كذلك روعي الربط بين اختصاصات هذه اللجنة لتشمل بالإضافة إلى إعداد الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية للمصلحة فشمل أيضا مراعاة بناء هذه الموازنات على برامج النشاط ومعايير الأداء بصفة دورية خلال السنة المالية .

جـ - مظاهر تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصلحة الضرائب على المبيعات :

اتسم النظام ببعض المتغيرات الإيجابية بعد تطبيق موازنة البرامج والأداء بالمصلحة والتي كان من أهمها مايلي :

- المتابعة الشهرية للجان النوعية المتخصصة مع أنشطة المصلحة المختلفة ، وتفاعل ما تصل إليه هذه اللجان من نتائج وتوصيات في اجتماعات اللجنة العليا لمتابعة تطبيقات النظام والتي تضم وزارتي المالية والتخطيط والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- تطبيق موازنة الاداء موضع التنفيذ بتحديد إطار خطة المصلحة للأعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ شاملة رسالة المصلحة ومبادئها وسياستها واستراتيجيتها ومنهجها في تحقيق رسالتها والافتراضات التي وضعت على أساسها الخطة والأهداف الفرعية وبرامج النشاط ومؤشرات الأداء .

وفيما يلي التطبيق الفعلي لمؤشرات الأداء بمصلحة الضرائب على المبيعات خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥) كمايلي :

ستشمل مؤشرات الأداء بمصلحة الضرائب على المبيعات على فعالية الخدمات التى تقدمها المصلحة ، وجودة الإرشاد الضريبي وسيأتي تفصيل تلك المؤشرات كمايلي :

(جـ-١) في مجال فعالية خدمات مصلحة الضرائب على المبيعات .

تشمل فعالية خدمات المصلحة على عدد من مؤشرات الاداء وهي تخفيض الشكاوى ، وحالات الخلاف بين المسجلين والمأموريات ، ورد الضريبة وفقا لأحكام القانون ، وتهيئة أماكن استقبال المسجلين وسوف نفصل تقييم مؤشرات الأداء بالمصلحة كمايلي[١١] :

- **تخفيض الشكاوى .**

$$\text{مؤشر أداء تخفيض الشكاوى} = \frac{\text{عدد حالات الشكاوى التى تم حلها}}{\text{عدد حالات الشكاوى المخطط لها}}$$

أما البيانات المتوفرة لدى المصلحة لقياس مؤشر الأداء فهي :

عدد الشكاوى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ التى بلغت ١٨٨ شكوى بمعدل إنخفاض ١١,٣% عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والبالغ عددها ٢١٢ شكوى[١٢] ، أما عدد حالات الشكاوى المخطط حلها فليست متوفرة بمصلحة .

- **حالات الخلاف بين المسجلين والمأموريات :**

مؤشر أداء تخفيض حالات الخلاف بين المسجلين والمأموريات % =

مؤشر أداء تخفيض حالات الخلاف بين المسجلين والمأموريات % =

عدد حالات الخلاف التي تم حلها
عدد حالات الخلاف المخطط لها

أما البيانات المتوفرة لدى المصلحة لقياس المؤشر فهي مايلي :

جدول رقم (٤)

عدد الخلافات بين مصلحة الضرائب والمسجلين بها خلال الفترة

(٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

العام المالي	عدد الخلافات	عدد الخلافات التي تم حلها	نسبة اجمالي الخلافات الى التي تم حلها(%)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٣٩٢	٣٦٤٥	٨٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٠٤٨	٥٠١٩	٨٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٤٧٦	٥١٨٠	٨٠

المصدر : مصلحة الضرائب على المبيعات – الإدارة المركزية للتخطيط – بيانات غير منشورة .

من الجدول السابق يظهر أن البيانات المتوفرة هي نسبة عدد حالات الخلاف الى اجمالي عدد حالات الخلاف والتي بلغت ٨٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى بلغت ٨٠% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أما عدد حالات الخلاف المخطط حلها فليست متوفرة بالمصلحة .

- **رد الضريبة وفقا لأحكام القانون :**

مؤشر أداء رد الضريبة وفقا لأحكام القانون =

الوقت المستغرق في إجراءات الرد
الوقت المعياري لرد الضريبة

أما البيانات المتوافرة لدى المصلحة لتقدير مؤشر رد الضريبة وفقا لأحكام القانون فهي :

لم يتوافر لدى المصلحة الوقت المستغرق في إجراءات الرد أو الوقت المعياري لرد الضريبة ولكن مـا هـو متوافر المراجعة العينية بواقع ٣٠% من حالات رد الضريبة من قبل الإدارة العامة لرد الضريبة[١٣] .

- **تهيئة أماكن لاستقبال المسجلين :**

مؤشرات أداء تهيئة أماكن لاستقبال المسجلين =

المواقع التي تم تطويرها
المواقع المخطط تطويرها

أما البيانات المتوافرة لدى مصلحة الضرائب على المبيعات لتقدير هذا المؤشر فهي :-

اهتمت مصلحة الضرائب على المبيعات بتحسين ظروف وأحوال العمل وذلك من خلال شراء نحو ١٥ مقار جديدة وتحديث المقار وتأسيسها ففى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم تطوير نحو ١٥ موقع من نحو ٤٠ موقع مخطط تطويره [١٤] .

$$\frac{\text{المواقع التى تم تطويرها}}{\text{المواقع المخطط تطويرها}} = \frac{١٥}{٤٠} = ٣٧,٥\%$$

(جـ-٢) فى مجال جودة الإرشاد الضريبى :

يشمل مجال جودة الإرشاد الضريبى على عدد من مؤشرات الأداء وهى رفع نسبة الالتزام بتقديم الاقرارات ، ورفع نسبة الالتزام بإمساك الدفاتر[١٥] وسوف نفصل تقييم مؤشرات الأداء بالمصلحة كمايلى :

- **رفع نسبة الالتزام بتقديم الإقرار :**

مؤشر أداء رفع نسبة الالتزام بتقديم الإقرارات =

$$\frac{\text{عدد المسجلين الذين تم استجابتهم بتقديم الإقرار}}{\text{عدد المسجلين الذين تمت زيارتهم}}$$

جدول (٥)

نسبة الالتزام بتقديم الاقرار

بمصلحة الضرائب على المبيعات

خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

العــــام	المرحلة الاولى			المرحلة الثانية			ثلاث مراحل		
	عدد المسجلين	مقدمى الاقرار	%	عدد المسجلين	مقدمى الاقرار	%	عدد المسجلين	مقدمى الاقرار	%
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٧٦٣٤٣	٦٧١٨٨	٨٨	٤١٤٤٩	٣٩٠٢٣	٩٤,١	١١٧٧٩٢	١٠٦٢١١	٩٠,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦٦٣٩٠	٥٨٥٨٥	٨٨,٢	٦٠٦٩٥	٥٦٢٩٣	٩٢,٧	١٢٧٠٨٥	١١٤٨٧٨	٩٠,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦٩٤٨٨	٦٠٤٦٢	٨٧	٦٤٠٧٠	٥٩٠٢٤	٩٢,١	١٣٣٥٥٨	١١٩٤٨٦	٨٩,٥

المصدر : مصلحة الضرائب على المبيعات – الإدارة المركزية للتخطيط – بيانات غير منشورة .

أما البيانات المتوفرة لدى المصلحة لقياس المؤشر فهى كمايلى :

يظهر من الجدول رقم (٥) نسبة الالتزام بتقديم الاقرار بمصلحة الضرائب على المبيعات خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥) وبمراحل تطبيق الضريبة الثلاث كمايلى :

من الجدول السابق يظهر مدى الالتزام بتقديم الاقرار بمصلحة الضرائب على المبيعات خلال الثلاث مراحل حيث بلغ بالمرحلة الأولى أقصاه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٨٨,٢% بينما المرحلة الثانية بلغت

٩٤,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أما المرحلة الثالثة فبلغت ٩٠,٤ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

- **رفع نسبة الالتزام بإمساك الدفاتر :**

مؤشر أداء رفع نسبة الالتزام بإمساك الدفاتر وإصدار الفواتير =
عدد المسجلين الذين استجابوا لإمساك الدفاتر وإصدار الفواتير
عدد المسجلين الذين تمت زيارتهم

أما البيانات المتاحة لدى المصلحة لقياس مؤشر الأداء فهى :

تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بتوعية للمسجلين الغير ملتزمين بإمساك الدفاتر من خلال زيارتهم حيث تم تنفيذ عدد من الزيارات للغير الملتزمين بإمساك الدفاتر ويظهر ذلك بالجدول التالى :

جدول رقم (٦)

مدى الالتزام بإمساك الدفاتر

للمسجلين بمصلحة الضرائب على المبيعات

خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

العام	عدد زيارات التوعية الفعلى	عدد زيارات التوعية المستهدف	نسبة تنفيذ المستهدف %
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٤٢٦٢	١٣١٨١	١٠٨
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٤٩٨١	١٢٣٩٨	١٢١

المصدر : مصلحة الضرائب على المبيعات – الإدارة المركزية للتخطيط بيانات غير منشورة .

يظهر من الجدول السابق أن عدد زيارات التوعية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كانت ١٤٢٦٢ زيارة بينما كان المستهدف ١٣١٨١ زيادة وبالتالى أصبحت نسبة تنفيذ المستهدف نحو ١٠٨% ، أما عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فزادت الى ١٢١% ، أما عدد المسجلين الذين استجابوا بإمساك الدفاتر فهى ليست متوفرة لقياس مؤشر رفع نسبة الالتزام بإمساك الدفاتر .

بعد أن تناولنا مؤشرات الأداء بالشركة القابضة للكهرباء ومصلحة الضرائب على المبيعات وهى تختلف حسب طبيعة النشاط والهدف منها يظهر لنا مايلى :

- عدم توافر البيانات الكافية لقياس مؤشرات الأداء حيث يتم حجب البيانات التى تعطى مؤشرات سلبية فى الأداء .
- أيضا يتم تقديم بيانات قد تعطى صورة غير واقعية لاعطاء انطباع جيد عن الأداء ، مما يؤدى إلى ازدواجية فى القياس فنجد قياسا داخليا تعتمد فيه الإدارة على الحقائق وهو قياس غير متاح للنشر وقياسا خارجيا فى ظل تعمد الإدارة إلى إخفاء بعض البيانات وتقديمها بصورة غير واقعية لتضليل عملية القياس الخارجى المتمثل فى الرأى العام أو جمهور المستفيدين من الخدمة ومن ثم غياب الشفافية الذى تساهم فى مشكلة الازدواجية كإحدى مشكلات قياس الأداء .

ثالثاً : مشاكل تطبيق موازنة البرامج والأداء بمصر:

بعد أن تناولنا بعض التطبيقات لموازنة البرامج والأداء بمصر (الشركة القابضة للكهرباء – مصلحة الضرائب على المبيعات) .

فعلينا أن نبين المشاكل التى ظهرت عند تطبيق موازنة البرامج والأداء والتى كان من أهمها مايلى :

١ – مشكلة صعوبة قياس بعض الأعمال :

هناك بعض أنواع النشاط الحكومى غير قابلة للقياس بسبب نوع الخدمة المنتجة وسرعة تغيرها أو بسبب صعوبة تعريف المنتج النهائى للإدارة الحكومية [١٦] ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل عدد الأفراد الذين يقومون بالعمل أو بعض المشروعات التى يصعب التنبؤ بها مثل الأبحاث العلمية والتى تتميز ببعض الخصائص وهى صعوبة الربط بين ايراداتها المتوقعة وتكاليفها ، وعدم التأكد من عوائدها المستقبلية، وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير ، كما أنه يصعب الربط بين تكاليف التطوير والبحوث والعائد المتوقع منها . وتعرف الأنشطة غير القابلة للقياس بأنها الأنشطة التى لا يمكن إيجاد وحدة قياس إنتاج مناسبة لها لذلك فإن المدخل الكمى لقياس مثل هذه الأنشطة لا يمكن تطبيقه [١٧] .

٢ – صعوبة اختيار وحدات العمل :

لقياس كمية العمل المنفذة يجب أن تحدد وحدات العمل ، على أن تكون وحدة العمل مناسبة لتطوير طرق العمل وأهداف الإدارة فى الرقابة .

كما أن وحدة العمل تختلف باختلاف مراحل المشروع حيث يجب اختيار وحدة العمل فى أول مراحل العمل فى المشروع ، بحيث تتداخل هذه الوحدة مع غيرها لتكوين وحدات أكبر كلما أنتقل من مرحلة إلى أخرى كما بمصنع نسيج وحدة العمل (بالمتر – الثوب – البالة)[١٨] .

٣ – مشاكل العاملين بالنظام :

إن تطبيق موازنة الأداء يتطلب مستوى مرتفع من خبرة العاملين والقائمين بالنظام فلا يمكن الحصول على مزايا موازنة الأداء إلا فى ظل نظام يعتنى بترتيب الوظائف ، فبدون هذا النظام لا يمكن الوصول إلى معايير تكون اساسا لاتخاذ قرارات رشيدة ، أيضا نجد مشكلة التدريب فبالرغم من أن التدريب المكثف هو أساس نجاح أى تغيرات فى الموازنة فمازالت إمكانيات الوزارات فى هذا المجال غير كافية[١٩] .

٤ – بيروقراطية الجهاز الحكومى :

يتسم الجهاز الحكومى بالبيروقراطية لذلك ينظر إلى النظام الجديد على أنه تهديد للترتيبات التنظيمية المالية المتعارف عليها ، ولا تقتصر هذه النظرة إلى الجهاز التنفيذى الحكومى بل يرتبط بكل وحدة من وحدات هذا الجهاز ، وتعتبر موازنة البرامج والأداء بمثابة عنصر يثير القلق مما يؤدى إلى عدم الترحيب بهذا النظام وعرقلة تطبيقه .

٥– مشاكل خاصة باستخدام الآلات والحاسبات والأدوات المستخدمة :

هناك صعوبة فى استخدام الآلات والحاسبات والأدوات بكفاءة أو وجود طاقات عاطلة فى الوزارات والهيئات الحكومية ، بسبب إن الآلات والأدوات فى حالة غير جيدة مثال ذلك الآلات والمعدات بالمصانع بمجال الصناعة وأجهزة الحاسب الآلى فى العمل الإدارى ، والسيارات فى مجال النقل.

٦ – مشكلة التنظيم غير الفعال بالوحدات الحكومية:

يتطلب تطبيق موازنة البرامج والأداء تطوير الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومى للدولة ، فالهياكل القديمة من شأنها إعاقة التطبيق وظهور مشاكل عديدة نظرا لما يعانيه الجهاز الحكومى من اختلالات فى الهياكل التنظيمية والتى تقسم إلى برامج وأنشطة فرعية فى هذه الموازنة . ويعانى الهيكل التنظيمى للجهاز الحكومى من عدة مشاكل من أهمها [٢٠] التضارب والتداخل فى اختصاصات بعض الوحدات ، والازدواج

بين بعض الوزارات والهيئات في ممارسة بعض الاختصاصات لتحقيق نفس الغرض .

أيضا هناك غياب للهياكل التنظيمية التي تعكس أهمية الأدوار التنظيمية لوحدات العمل بمختلف الأجهزة الحكومية فمازال الشكل الغالب للهياكل التنظيمية يرتكز على التنظيم الهرمي والذى يؤدى إلى العديد من التشعبات ومناطق الاختناق الإدارى في الهياكل التنظيمية القائمة بما يؤدى إلى إعاقة تقديم الخدمات للجمهور بشكل متميز .

٧- عدم توافر البيانات يلاحظ أن البيانات والمعلومات المتداولة بالوزارات والهيئات الحكومية بخصوص العمالة وحجم التجارة الخارجية والأسعار وغيرها بيانات قاصرة نظرا لأنها غير دقيقة حيث يؤدى إلى عجز المشرفين على إعداد الموازنات العامة.

٨ – عدم توافر التقنيات بالأجهزة الحكومية :

تعانى الوحدات الحكومية من مشاكل خاصة بعدم توافر نظم وتقنيات المعلومات المتوافرة ، وتختلف هذه المشاكل من جهة لأخرى تبعا لاختلاف مستوى التقنيات المستخدمة والخبرات المتوفرة ، إلا أنه توجد مجموعة من المظاهر تعكس أوضاع نظم وتقنيات المعلومات بالأجهزة الحكومية وهو عدم توافر الحاسبات الآلية بشكل كافى وفى مجالات التخطيط والرقابة والتحليل الاحصائى ، مع تكرار عطل بعض الأجهزة، هذا بالإضافة إلى عدم توافر الثقافة المعلوماتية لدى معظم المسئولين بالأجهزة الحكومية .

المبحث الثالث

تجربة تطبيق موازنة البرامج والأداء بماليزيا

هناك تجارب لدول متعددة طبقت موازنة البرامج والأداء فكانت الفلبين من أوائل الدول التى حاولت تطبيق موازنة الأداء وكان برنامج المساعدات الأمريكية الحافز الرئيسى لها فى الإقبال على اعتماد موازنة الأداء وتبعها بعد ذلك كل من ماليزيا وتنزانيا ثم الهند وبوليفيا وفنزويلا والذين تأثروا بممارسات موازنة الأداء فى الدول المتقدمة .

وفى هذا المبحث سوف نتناول بالتحليل التجربة الماليزية والتى بدأت عام ١٩٦٨ حيث مرت بعدة مراحل من أجل تطويرها وتحديثها وسيتم تفصيل ذلك كمايلى :-

أولا : بداية تطبيق موازنة البرامج والأداء بماليزيا (الأهداف ، والمراحل المختلفة) .

ثانيا : تطوير موازنة البرامج والأداء ما بعد عام ١٩٩٠ .

ثالثا : التجربة الماليزية فى مجال تطبيق الجودة الشاملة .

رابعا : نفقات الحكومة الفيدرالية وتقييم الأداء بماليزيا .

خامسا : المشاكل والدروس المستفادة من التجربة الماليزية .

أولا : بداية تطبيق موازنة البرامج والأداء بماليزيا (الأهداف ، والمراحل المختلفة) :

طبقت ماليزيا موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء عام ١٩٦٨ وقد كان هدف تطبيق هذا النوع من الموازنة توفير معلومات تفيد السلطة التشريعية ودافعى الضرائب بالإضافة إلى بناء علاقة أوثق بين الموازنة والتخطيط [٢١] . ولكى تتحقق هذه الأهداف أعيد النظر فى تنظيم بعض أقسام دائرة الخزانة .

وقد تم تنفيذ موازنة البرامج والأداء على عدة مراحل بدأت بالمرحلة الأولى والتى وصفت بأنها كانت ميكانيكية ولم تعط العنصر البشرى الأهمية الضرورية حيث اتسمت هذه المرحلة بقلة التدريب وعدم الفهم

الكافى للتغيير وعدم الاستفادة من المعلومات وقلة التأييد من بعض المسئولين لتطبيق موازنة البرامج والأداء [٢٢] .

مع هذا استمرت سياسة دائرة الخزانة فى تعميق تطبيق نمط الموازنة الجديدة ، حيث رافقت عملية تنفيذ النمط الجديد للموازنة إصلاحات إدارية صممت لتكون عاملا مساعدا لتطبيق موازنة البرامج والأداء .

لذلك تم استحداث وحدة الإدارة المالية فى قسم الموازنة لتقوم بأعمال الأمانة العامة ، والأنشطة التنظيمية للمرحلة التالية من تطبيق موازنة البرامج والأداء ، وقد تم تطبيق موازنة البرامج والأداء بدائرة الصحة العامة، والتعليم ، والأشغال العامة والشئون الاجتماعية ، والبريد ، والمواصلات حيث تم وضع دليل مفصل يعطى معلومات عن تركيب وتصنيف وتطبيق عمليات التنفيذ مع تحديد لهذه المرحلة المسئوليات وتقدير التكلفة . ولم تظهر نتائج نظام الموازنة الجديد على صنع القرارات فى دائرة الخدمات الصحية لاستغراق هذا التغيير لوقت طويل ولقلة فرص التدريب للعاملين وكان هذا النظام الجديد يتطلب وثائق وإجراءات فنية تتطلب وقتا كافيا لاستيعابها وممارستها فجميع الدوائر التى باشرت التنفيذ قد أظهرت صعوبات فى بداية المرحلة تتطلب عناية خاصة .

وحتى منتصف الثمانينات حققت دائرة الصحة بعض التقدم ، أما الدوائر الأخرى فقد كان التقدم غير كافى لنقص العناصر الأساسية لتنفيذ النظام وهى تصنيف الأنشطة والبرامج حسب الأنظمة وتوحيد النظام المحاسبى والإدارة المالية مع الأنشطة والبرامج، وايجاد مؤشرات أداء فى كل برنامج .

ويمكن تلخيص الوضع فى ماليزيا خلال تلك المرحلة كمايلى [٢٣] :

- أصبحت جميع موازنات الدوائر مصاغة ومقدمة حسب النمط الجديد للموازنة (أداء وبرامج) .
- تقسيم الموازنة حسب الدوائر التى تستلم المخصصات المالية وهذه الدوائر تتجزأ الى بنود حسب هدف النفقة وليس حسب البرامج .
- يرفق مع الموازنة ما يسمى بكتاب الأداء والذى يتكون من المعلومات التى توفرها الدوائر والهيئات الحكومية عن برامجها ومستويات الأداء فى هذه البرامج ، وينشر هذا الكتاب كوثيقة مستقلة .

ثانيا : تطوير موازنة البرامج والأداء ما بعد عام ١٩٩٠ :

بدأت الحكومة الماليزية بتطوير الموازنة بشكل يعكس التحول الاقتصادى الذى حدث بالاقتصاد الماليزى اعتبارا من عام ١٩٩٠ وذلك على نطاق تجريبى لعلاج نقاط الضعف التى واجهت الحكومة عندما أدخلت نظام موازنات البرامج والأداء .

ومن أهم نقاط الضعف مايلى :

- الاهتمام عند إعداد وتنفيذ الموازنة على بنودها مع إعطاء اهتمام أقل للرقابة على تحقيق الأهداف وعلى قياس المخرجات .
- ان تستخدم الموازنة كأداة للانفاق وليس للإدارة فى تحقيق أهداف مراكز المسئولية المختلفة .
- أن يتم تركيز الرقابة على مستوى البنود فى اعداد وتنفيذ الموازنة مع إعطاء اهتمام اقل للرقابة على تحقيق الأهداف .
- المركزية فى تفويض الاختصاصات فى الجوانب المالية .
- عدم وجود معايير للفاعلية والكفاءة ، مع قصور الجانب التدريبى فى هذا النشاط .

١ – الخطوات التى اتخذت لتحديث نظام الموازنة بماليزيا :

إن من أهم الخطوات التى اتخذتها الحكومة الماليزية لتحديث نظام الموازنة للتحول من الاعتماد بشكل أساسى على المدخلات السنوية إلى الاعتماد على الأداء هو تطبيق نظام الموازنة المعدل والذى يهدف إلى التخصيص الأمثل للموارد ، وتدعيم الرقابة

والمسئولية وزيادة كفاءة وفعالية البرامج ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تحديد أهداف الإنفاق .

المبادىء الأساسية لنظام الموازنة المعدل

أسس نظام الموازنة المعدل بالاستناد إلى نظام موازنة البرامج والأداء مع تركيز الاهتمام على علاقة المدخلات بالمخرجات والنتائج والآثار المترتبة على ذلك والاستناد على عدة مبادىء وهي مايلي[٢٤] :

- تحرير الإدارة : وتعني تحرر الإدارة في اتخاذ القرار وفقا للواقع وهذا يتطلب منح المزيد من المرونة والسلطات لتحقيق الأهداف المطلوبة .
- عقد اتفاق لكل برنامج مساند للموازنة :

ويعني هذا توقيع اتفاق لتنفيذ كل برامج النشاط فيما بين الوزارات التنفيذية وبين وزارة الخزانة حيث يتحدد فيه الأهداف المطلوب تحقيقها وتوزيعها الزمني والتكاليف اللازمة ومستوى الأداء ونوعية وجودة المخرجات .

- التقييم الدوري للبرامج : ويعني هذا إعداد تقارير بتقييم برامج النشاط بصفة دورية ، وتصبح نتائج هذا التقييم أساسا لمقترحات السياسات الجديدة.
- تفعيل الدور الرقابي : يأتي تطوير الدور الرقابي من خلال تشديد الرقابة على الكليات وبترشيد الرقابة على التفصيلات بهدف تخفيض الوقت ، مع توفير الحوافز والفرص لتبني الحلول المثلى التي ترتقي بالأداء .

ثالثا : التجربة الماليزية في مجال تطبيق الجودة الشاملة :

قامت الحكومة الماليزية عام ١٩٩١ بسياسة الإصلاح وتحديث الإدارة بهدف الارتقاء بكفاءة الإدارة، مع تدريب العاملين على أفضل الأساليب وتحفيزهم على الأداء الأمثل ، وقد شمل ذلك عدد من الجوانب وهي مايلي[٢٥] :

١ – في مجال تحفيز العاملين للارتقاء بمستوى الأداء :

أقرت الحكومة الماليزية نظاما للحوافز والجوائز للتميز في أداء العاملين في التحديث والابتكار وتطبيق التكنولوجيا وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات بما يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة ورفع الكفاية الإنتاجية .

٢ – في مجال خدمة العملاء ويشمل ذلك :

- وضع ميثاق العملاء والذي يهدف إلى رفع مستوى خدمات العملاء (المواطنين) من خلال تعريفهم بحقوقهم وتمكينهم من تقييم الخدمات المؤداة وتيسير مقارنة الأداء فيما بين الوحدات المدنية المختلفة .
- وضع نظام للتعامل مع شكاوى العملاء .

٣ – التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام :

قامت الحكومة الماليزية بإصدار دليلا لتحفيز التعارف بين القطاع العام والخاص تحت عنوان Malaysia incorporated ، ويحتوي هذا الدليل على تنظيم اجتماعات مشتركة بين القطاع الحكومي وممثل القطاع الخاص من الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لمناقشة البرامج والخدمات والمشروعات التي تقدمها الحكومة وتؤثر على القطاع الخاص. وذلك لتحقيق الفاعلية والكفاءة وتيسير الإجراءات .

٤ – في مجال النظم المحاسبية :

قامت الحكومة الماليزية بإصدار عدة أدلة في هذا المجال منها دليل للتقارير والقوائم المالية الحكومية ، ودليل لتطبيق نظام محاسبي بالهيئات التابعة للحكومة ، ودليل للرقابة على المشتريات والمخزون ، ودليل لتحديد وحدات الخدمات للأنشطة .

رابعا : نفقات الحكومة الفيدرالية وتقييم الأداء بماليزيا :

١ – نفقات الحكومة الفيدرالية :

تنفذ موازنة البرامج والأداء بماليزيا على مستوى قطاعات الدولة ، كما أن الجهاز الإداري ينقسم إلى مستوى محلي ، وقومي (فيدرالي) لذلك سنتناول نفقات الحكومات الفيدرالية بالأهداف وعلى المستوى القطاعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) كما يظهر بالجدولين أرقام (٧ ، ٨) .

جدول رقم (٧)

النفقات التشغيلية للحكومة الفيدرالية بالأهداف بماليزيا

خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)

(مليون رينجت ماليزى)

السنوات / النفقات	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
	البيان	%	البيان	%	البيان	%	البيان	%	البيان	%
◌ الأجور	١٧٤٤٣	٢٧,٤	٢٠٢٤٢	٢٩,٥	٢١٧٢١	٢٨,٩	٢٣٧٧٩	٢٦	٢٥٥٨٧	٢٦,٢
◌ المعاشات والهبات	٤٧١١	٧,٤	٥١٣٤	٧,٥	٥٨٧٠	٧,٨	٦٠٦٠	٦,٦	٦٨٠٩	٧,٠
◌ تكلفة خدمة	٩٦٣٤	١٥,١	٩٦٧٠	١٤,١	١٠٥٤٦	١٤	١٠٩٢٠	١٢	١١٦٠٤	١١,٩
الدين	١١٥٠	١,٨	١٦٩٢	٢,٥	١٨٨٣	٢,٥	١٧٥٩	١,٩	١٧٢٩	١,٨
• الخارجى	٨٤٨٤	١٣,٣	٧٩٧٨	١١,٦	٨٦٦٣	١١,٥	٩١٦١	١٠,٠	٩٨٧٥	١٠,١
• الداخلى										
◌ المنح والتحويلات للحكومة	٢٠١٣	٣,٢	٢٥٣٤	٣,٧	٢١٢٥	٢,٨	٢٨٩٥	٣,٢	٢٦١٤	٢,٧
المركزية	١٣٠٦	٢,٠	١٤٢٤	٢,١	١٣١٥	١,٧	١٠٨٣	٢,٠	١٧١٨	١,٨
• منح أساسية (١)	٧٠٧	١,٢	١١١٠	١,٦	٨١٠	١,١	١٠٩٢	١,٢	٨٩٦	٠,٩
• منح وتحويلات أخرى										
◌ الخدمات والامدادات	١٠٧٠٣	١٦,٨	١١٢٦٩	١٦,٣	١٣٩٦٨	١٨,٦	١٦٦٣٣	١٨,٢	١٧٩٨٤	١٨,٤
◌ الدعم	٤٥٥٢	٧,١	٣٦٧٧	٥,٤	٢٦٧٩	٣,٦	٥٧٩٦	٦,٣	١٣٣٨٧	١٣,٧
◌ المساعدات والمنح التعليمية	٨٦٧	١,٤	٩٩٨	١,٥	١٥٨٧	٢,١	١٦٨٣	١,٨	١٧٢١	١,٨
◌ المنح للمدارس الابتدائية والثانوية	٨٣٣	١,٣	١١٣٣	١,٦	٧٧٦	١,٠	٩٨٠	١و١	١١٣٨	١,٢
◌ تكلفة الأموال المكتسبة	١٣٣٩	٢,١	٩٦٨	١,٤	١٤٠٩	١,٩	١٧٦٤	١,٩	١٦٠٣	١,٦
◌ المعاد من الضريبة المحصلة والأوراق المالية المتعذر تحصيلها	١٧٧٦	٢,٨	١٧٤٥	٢,٥	٢٦٥٧	٣,٥	٥٠٢٣	٥و٥	٢٨٨	٠,٣
◌ المنح للجهات الرسمية	٥٣١٢	٨,٣	٦٣٦١	٩,٣	٦٨٤٤	٩,١	٦٦٥٣	٧,٣	٨٢٨٩	٨,٥
◌ نفقات أخرى (٢)	٤٥٧٤	٧,١	٤٩٦٨	٧,٢	٥٠٤٢	٦,٧	٩١١٢	١٠	٦٧٢٠	٦,٩
الاجمالى	٦٣٧٥٧	١٠٠	٦٨٦٩٩	١٠٠	٧٥٢٢٤	١٠٠	٩١٥٩٨	١٠٠	٩٧٧٤٤	١٠٠

(١) المنح للحكومة المركزية وتحتوى على المدفوعات التحويلية وغير موجودة بالحكومة الفيدرالية .

(٢) نفقات أخرى وتشمل المنح للمؤسسات الدولية والهبات .

المصدر : Malaysian Ministry of Finance (Treasury malaysia) WWW.Treasury. Gov.my

ومن الجدول رقم (٧) والذى يظهر النفقات على المستوى الفيدرالى (بالأهداف) وتشمل الأجور – المعاشات والهبات – تكلفة الدين – المنح والتحويلات – المنح للجهات الرسمية) فالأجور مثلا تمثل نحو ٢٧,٤% من اجمالى النفقات حتى بلغت ٢٦,٢% عام ٢٠٠٥ ، كما أن نفقة خدمة الدين بلغت نسبتها ١٥,١% من الاجمالى عام ٢٠٠١ حتى بلغت ١١,٩% عام ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٨)

نفقات الحكومة الفيدرالية بماليزيا

(على المستوى القطاعى خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥)

(مليون رينجيت ماليزى)

السنوات / النفقات	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
	البيان	%	البيان	%	البيان	%	البيان	%	البيان	%
الأمن	٨٣١٠	١٣,٣	٩٠٢٩	١٣,٢	١٠٤٠٧	١٣,٨	١٢١٩٠	١٣,٤	١٣٠٨٥	١٣,٤
الدفاع	٤٧٧٩	٧,٥	٥١١٩	٧,٥	٦٠١٤	٨,٠	٧٠٤٣	٧و٧	٧٧٥٢	٧,٩
الأمن الداخلى	٣٥٣١	٥,٨	٣٩١٠	٥,٧	٤٣٩٣	٥,٨	٥١٤٧	٥,٧	٥٣٣٣	٥,٥
الخدمات الاجتماعية	٢١٧٥٦	٣٤,٠	٢٤٧٩٩	٣٦,٠	٢٨٧٠٧	٣٨,٢	٣٢٣٨٨	٣٥,٤	٣٤٢٤٥	٣٥,٠
التعليم	١٤٤٢٢	٢٢,٦	١٦٩٨٢	٢٤,٧	١٩٠٣٣	٢٥,٣	٢١٥١٧	٢٣,٦	٢٣٠٥٨	٢٣,٦
الصحة	٤٦٨٠	٧,٣	١٥١٥	٢و٢	٢٦٩٥	٨,٤	٧٠٠٩	٧و٧	٧٥٠٣	٧,٧
الاسكان	٣٩٧	٠,٦	١٣٦	٠,٢	١٧٧	٠,٠١	٨٩٣	٠,٩	٢٥٣	٠,٣
أخرى	٢٢٥٧	٣,٥	٢٥٣٠	٣,٧	٣٢٠٢	٤,٣	٢٩٦٩	٣,٣	٣٤٣١	٣,٥
الخدمات الاقتصادية	٥١٥٠	٨,٠	٦٠١٥	٨و٨	٦٤٦٦	٨,٦	٦٩٠٠	٧,٦	٨٧٦٤	٩,٠
الزراعة والتنمية الريفية	١٣٦٦	٢و٢	١٤٤٦	٢,١	١٧٥٨	٢,٣	١٦٤٧	١,٨	١٧٩٧	١,٨
المنافع العامة	٣٩	٠,٠٧	٤٦٠	٠,٧	٥٧	٠,٠٨	١١١	٠,١	٦٦	٠,٠٧
التجارة والصناعة	١٨٧٠	٢,٩	١٨٣٧	٢,٧	٢٠٠٢	٢,٧	٢٢٦٤	٢,٥	٣٧٥٨	٣,٩
النقل	١٦٧١	٢,٦	٢٥٦٩	٣,٧	٢٤٤٢	٣,٣	٢٦٢٥	٢,٩	٣٠٩٨	٣,٢
الاتصالات	٦٢	٠,١	٣٦	٠,٠٦	٣٦	٠,٠٥	٦٢	٠,٠٧	٤٤	٠,٠٥
أخرى	١٤٢	٠,٢	١٦٧	٠,٢	١٧٢	٠,٢	١٩١	٠,٢١	١	–
الإدارة العامة (١)	٨٦٣٥	١٣,٥	٨٢٧٥	١٢,٠	٨٤٥٣	١١,٢	١٢٦٦٧	١٣,٩	٧٨٦٥	٨,٠
أخرى (٢)	١٩٩٠٦	٣١,٢	٢٠٥٨١	٣٠,٠	٢١١٩١	٢٨,٢	٢٧١٥٣	٢٩,٧	٣٣٧٨٥	٣٤,٦
الاجمالى	٦٣٧٥٧	١٠٠	٦٨٦٩٩	١٠٠	٧٥٢٢٤	١٠٠	٩١٢٩٨	١٠٠	٩٧٧٤٤	١٠٠

(١) الإدارة العامة وتشمل الخدمات العامة والاحصاء ووزارة الشئون الخارجية .

(٢) (الأخرى) وتشمل تكلفة خدمة الدين والمدفوعات التحويلية .

المصدر : -Malaysian ministry of finance (treasury malaysia) . mywww.treasury.gov

من الجدول رقم (٨) والذى يظهر النفقات على المستوى القطاعى وتشمل قطاعات الأمن والخدمات الاجتماعية ، والخدمات الاقتصادية والإدارة العامة) . فعلى سبيل المثال بلغت نفقات قطاع الأمن نحو

٥١١٩ مليون ريجنت ماليزى بنسبة ١٣,٣% من الاجمالى عام ٢٠٠١ حتى بلغت ١٣٠٨٥ مليون ريجنت بنسبة ١٣,٤% من الأجمالى عام ٢٠٠٥ كما أن الخدمات الاقتصادية بلغت ٥١٥٠ مليون ريجنت بنسبة ٨,٠% عام ٢٠٠١ حتى بلغت ٨٧٦٤ مليون ريجنت بنسبة ٩ % عام ٢٠٠٥ .

٢ – تقييم الأداء بماليزيا :

إن من أهم عوامل وجود ثقافة تقييم الأداء بماليزيا هو تطبيق موازنة البرامج والأداء حيث مكنت أساليب اعداد الموازنة وتقييم الأداء من إيجاد أفضل المعايير لاستخدام الموارد المتاحة لزيادة القيمة الصافية لاهداف المنشآت سواء كانت فى القطاع الخاص بزيادة معدلات ربحيتها أو فى القطاع الحكومى (العام) بزيادة قيمة أهدافها (منافعها) ، لذلك أنشئت الهيئة القومية للإنتاجية National Productivity Corporation (npc) بماليزيا والتى تهتم بتقييم إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة وبتطبيق نظام Plws

ويعنى هذا النظام ربط الأجر بالإنتاجية والهدف من ذلك هو زيادة القدرة التنافسية للمنتج الماليزى [٢٦] وقد تم تطبيق هذا النظام بالقطاع العام وبالتبعية ثم تطبيقه بالقطاع الخاص .

نظام PLws (Productivity Linked Wage System) : ويعنى هذا النظام ربط الأجر بالإنتاجية فالأجر ينقسم إلى جزئين الجزء الأول وهو الثابت والمقصود به الأجر الأساسى والذى يغطى تكلفة المعيشة . أما الثانى وهو المتغير ويتحدد تبعا لانتاجية العامل وربحية المنشأة .

مصفوفة الربحية والإنتاجية :

جدول رقم (٩)

مصفوفة الربحية والإنتاجية

الحوافز تبعا لنمو الإنتاجية والربحية

عدد الأسابيع من المرتب الأساسى						الربحية السنوية مليون ريجنت ماليزى
٢,٠٠	١,٧٥	١,٥٠	١,٢٥	١,٠٠	١,٠٠	أكثر من ١,٤٩
١,٧٥	١,٥٠	١,٢٥	١,٠٠	٠,٧٥	٠,٧٥	١ – ١,٤٩
١,٥٠	١,٢٥	١,٠٠	٠,٧٥	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٧٠ – ٠,٩٩
١,٢٥	١,٠٠	٠,٧٥	٠,٥٠	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٥٠ – ٠,٦٩
١,٠٠	٠,٧٥	٠,٥٠	٠,٢٥	صفر	صفر	أقل من ٠,٥
> ١٠	٧,٥–٩,٩٩	٥–٧,٤٩	٢,٥–٤,٩٩	٥–٧,٤٩	<١	نسبة الانتاجية

المصدر :

National Productivity Corporation in Malaysia (npc) www.NPC.org.my.

ومن مصفوفة الأرباح والانتاجية (جدول رقم ٩) يظهر أن الحوافز تمنح تبعا لنمو الأرباح والإنتاجية فمثلا إذا كانت أرباح المنشأة بين ١ – ١,٤٩ مليون ريجنت ماليزى والانتاجية بين ٢,٥ – ٤,٩٩ فالحافز سيصبح شهر واحد على المرتب الأساسى أما إذا كانت الربحية أقل من ٠,٥ مليون ريجنت ماليزى والانتاجية بين ١ – ٢,٤٩ فلا يصرف أى حافز .

تطبيق نظام Plws

تختص الهيئة القومية للإنتاجية بماليزيا بتطبيق نظام ربط الأجر بالإنتاجية وتلك الهيئة لديها البيانات الخاصة بالمنشآت التى طبقت نظام Plws وبالجدول رقم (١٠) والذى يبين توزيع المنشآت التى طبقت ربط الأجر بالإنتاجية بثلاث قطاعات وهى الصناعة والخدمات والزراعة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٣) ففى عام ٢٠٠١ بلغت اجمالى المنشآت التى تقيس الانتاجية نحو ٢٠٥ منشأة حتى بلغت ١٦٥ منشأة عام ٢٠٠٣ بنسب مختلفة بين الثلاث قطاعات المذكورة سلفا فمثلا بلغت بقطاع الصناعة نسبتها ٥٩,٠% عام ٢٠٠١ حتى زادت الى ٦٤,٢% عام ٢٠٠٣ .

جدول رقم (١٠)

توزيع المنشآت التى تطبق نظام ربط الإنتاجية بماليزيا

خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٣)

القطاع	المنشآت التى تطبق نظام الانتاجية			النسبة المئوية للتوزيع (%) بين القطاعات		
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	١٢١	٦٤	١٠٦	٥٩	٥٣,٣	٦٤,٢
الخدمات	٧٧	٤٧	٤٩	٣٧,٦	٣٩,٢	٢٩,٧
الزراعة	٧	٩	١٠	٣,٤	٧,٥	٦,١
الاجمالى	٢٠٥	١٢٠	١٦٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : The national Productivity Corporation in Malaysia (www. Npc.my)

وبتحليل نفقات الحكومة الفيدرالية بماليزيا بالأهداف والمستوى القطاعى يتبين زيادة النفقات خلال سنوات الدراسة كما أن تقييم الأداء أصبح ثقافة المجتمع حيث طبق على القطاع الحكومى (العام) بقطاعاته المختلفة (الصناعى – الخدمى – الزراعى) وبالتبعية تم تطبيقه بالقطاع الخاص.

خامسا : المشاكل والدروس المستفادة من التجربة الماليزية :

١ – المشاكل التى واجهت التجربة الماليزية :

إن تطبيق موازنة البرامج والأداء لم يخل من المشاكل عند التطبيق ومن أهم هذه المشاكل مايلى :

تم التركيز على النواحى الفنية وأهمل العنصر البشرى مما أنعكس على عدم تفهم العاملين بالنظام للتغيرات المقترحة مما جعل الاستفادة من المعلومات محدود للغاية .

أيضا كان التأييد للتغيير من قبل القيادات العليا غير كاف، كما أن التدريب لم يكن بالمستوى المطلوب .

كذلك نجد أن عدد قليل من العاملين بالنظام الذين تدربوا على موازنة الأداء قد تم ترقيتهم ونقلهم إلى مناصب أعلى، ولم تكن مربوطة بالموازنة بشكل مباشر .

كل هذه المشاكل ظهرت بالدوائر التى تم اختيارها لتطبيق النظام مما انعكس على عدم توافر المعلومات الأساسية بالإضافة إلى قلة الخبرة الفنية بالجهاز الإدارى .

٢ – الدروس المستفادة من التجربة الماليزية :

أ – وجود نظام متكامل على مستوى الدولة لتقييم الأداء والبرامج بداية من المستوى الملكى لماليزيا حتى مستوى الإدارات بالوزارات .

ب – التدرج فى تطبيق موازنة البرامج والأداء حيث تم تنفيذ التجربة على عدة مراحل وليس على مرحلة واحدة .

أ - نتيجة لتطبيق ماليزيا موازنة البرامج والأداء عام ١٩٦٨ أصبح تقييم الأداء ثقافة للمجتمع فتم تطبيق تقييم الأداء على القطاع الحكومي (العام) وبالتبعية تم تطبيقه بالقطاع الخاص .

ب - التعاون بين القطاع الخاص والعام وليس التداخل فقد ذكرنا أن الحكومة الماليزية قد أصدرت دليلا ينظم اجتماعات مشتركة بين القطاعين لمناقشة البرامج والخدمات التى تقدمها الحكومة وذلك حتى لا يكون هناك تداخل بين القطاعين .

هـ - الاهتمام بتدريب العاملين والقائمين على النظام وتحفيزهم على الارتقاء بمستوى الأداء . وكان هذا من المشاكل التى قابلت التجربة الماليزية .

و - الاهتمام بخدمة العملاء من خلال رفع مستوى خدمات العملاء بتعريفهم بحقوقهم وتمكينهم من تقييم الخدمات المؤداة .

ز - الاهتمام بتحفيز العاملين لتحسين الأداء بالمجالات المختلفة وذلك من خلال وضع نظام للحوافز والجوائز لمن يتميز فى الأداء والابتكار وتطبيق التكنولوجيا .

ح - طبقت الحكومة الماليزية نظام لإدارة الجودة على الوحدات الحكومية وذلك لكى يكون متوافقا مع متطلبات الجودة الدولية ISO 9000 والهدف من ذلك هو تحقيق الكفاءة والفاعلية للوحدات الحكومية .

التوصيات

١ - إجراء المزيد من التحليل والدراسات عن تجارب الدول المطبقة لموازنة البرامج والأداء واستفادة التجربة المصرية منها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - أيضا من الأهمية قبل أن تبدأ الحكومة فى تطبيق موازنة البرامج والأداء عليها أن تتخذ بعض الإجراءات منها أن يتم تحديد العاملين الذين سوف يقوموا بتنفيذ النظام وتهيئتهم وتدريبهم ، ويأتى هذا من خلال وضع دليل للعاملين القائمين على التنفيذ بكل خطوات التنفيذ حتى تتوحد طريقة التنفيذ بكل الوحدات الحكومية ، أيضا يجب إعادة النظر فى تبويب الموازنة وتعديل النظام المحاسبى بما يتناسب مع تبويب الموازنة وأن يتم وضع معايير علمية مناسبة لقياس معدلات الأداء والتكلفة .

٣ - كما يجب أن تحدد مهام واختصاصات الوحدات الحكومية لتلافى الازدواجية والتداخل عند الممارسة على أن يتبع ذلك عملية إصلاح إدارى للقضاء على هذا التداخل ، وبالتالى يمكن تحديد المسئولية وهذا ما سوف يتبعه دعم للجهاز الرقابى للأداء لتلك الوحدات .

٤ - يجب على الحكومة أن تغير من مفهومها لبعض القطاعات فبعض القطاعات بدلا من اعتبارها قطاعات خدمية يجب أن يتغير مفهومها على أن تكون قطاعات استثمارية فهذا يمكن أن يجنب بعض المشاكل منها تداخل وتعارض الأهداف ما بين أهداف اجتماعية واقتصادية ، وأيضا صعوبة القياس على اعتبار أن النشاط الاستثمارى يسهل عملية القياس عما اعتبرناه خدميا .

٥ - على الوحدات الحكومية أن تصيغ الأهداف التى تسعى تحقيقها بشكل محدد قابل للقياس الكمى .

٦ - أيضا يجب أن يتغير مفهوم الأجهزة الرقابية على مستوى المجتمع فيما يتعلق ما يسمى بالرقابة بالإجراءات الى العمل بالرقابة بالأهداف وهذا ما سيدفع قيادات العمل الحكومى بالتخلى عن مفهوم الإجراءات المطولة والروتين إلى تبنى مفهوم الإنجاز الفعلى والأداء .

٧ - القيام بدراسة الجهاز الوظيفى بالوحدات الحكومية لتحديد الفائض أو العجز من هذه الوظائف حيث يمكن الاعتماد على التدريب التحويلى لتعويض العجز ببعض التخصصات التى بها فائض ويأتى هذا عن طريق إعادة توزيع العمالة بين الوحدات الحكومية التى تعانى من العجز عن طريق الوحدات التى تعانى

من فائض .

٨ – الشفافية والمصداقية فى عرض البيانات لقياس معدلات الأداء بصورة صداقة وذلك للتعرف على السلبيات لعلاجها والإيجابيات لتنميتها .

الهوامش

1. David Nice, " Public Budgeting" Thomson, 2002. P75-78.

- Standford . C.T " The Economics of Public finance", London: Pergamon Press. 1978.
- Taylor, Phillipe. The Economics of Public Finance. New York Macmillan, 1961.
- Holley Ulbrich, " Public Finance in Theory and Practice, "Thomson, 2004, P 329.
- United nations, A Manual for Programe and Performance Budgeting, United nations, New York, 1962.
- Frederick mosher : Programe Budgeting: Theory and Practice, Public Administration Service, Chicago, 1954.

2- Colin Talbot, "Government by Performance based budgeting, ASPa omline columns, 2001. P85.

- Maurice Pendlebury "Accountability Discretion and Performance Budget Reform' Accounting and Business Research, London 2002, vol32, Iss.4.

3- Jesse V. Burk head: Government Budgeting, Johnwiley & Sons, INC, new York, 1956, P.34-35

- Prest A.R. "Public Fiance in theory and Practice." London: Weidenfeld and Nicolson, 1960.

[٤] – أحمد سالم، "التجربة المصرية في التحول إلى موازنات الأداء"، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٢

[٥] ــــــــــــــ، " تطبيق موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء في الجهات الحكومية وفى الهيئات الاقتصادية"، بحث لمؤتمر المحاسبة عن الأداء فى مواجهة التحديات المعاصرة، القاهرة، مايو ٢٠٠٠، ص ٣٠٢

[٦] ــــــــــــــ، " التجربة المصرية فى التحول إلى موازنات الأداء" بحث غير منشور، ص ٣

[٧] تقارير الشركة القابضة للكهرباء ، سنوات مختلفة .

مقابلات شخصية لإدارة التخطيط للشركة القابضة للكهرباء .

[٨] مقابلة شخصية ، رئيس قطاع الإدارة المركزية للتخطيط ، مصلحة الضرائب على المبيعات.

[٩] Wholey Joseph S. and Hatry. Harvry "The Case for Performance monitoring," public Administration Review. Vol. 52, No.6

– أحمد سالم "تطبيق نظام موازنات الأداء مع تحقيق الجودة الشاملة فى مصلحة الضرائب على المبيعات"، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٦

10- Treisat, Jamil E. "Productivity measurement and finance officers. Public Productivity and management Review. Vol XIII, No 4 Summer 1990

- عبد الرحمن عليان، "تطبيق نظام موازنات الأداء فى مصلحة الضرائب على المبيعات"، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢ .

[١١] د. أحمد سالم " تطبيق موازنات الأداء مع تحقيق الجودة الشاملة فى مصلحة الضرائب على المبيعات " ، بحث غير منشور، ص ١٣ .

[١٢] مصلحة الضرائب على المبيعات ، الإدارة المركزية للتخطيط ، بيانات غير منشورة .

[١٣] نفس المرجع السابق .

[١٤] نفس المرجع السابق .

[١٥] د، أحمد سالم ، " تطبيق موازنات الأداء مع

تحقيق الجودة الشاملة فى مصلحة الضرائب على المبيعات " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

16 - Dean, Peter N. "Government Budgeting in Developing countries", London and new york, Routledg 1989, p8-12.

- نيفين رفعت واصف فرج، "استخدام موازنات الأولويات فى تخطيط ورقابة تكاليف البحوث والتطوير" بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة عن الأداء فى مواجهة التحديات المعاصرة، القاهرة، مايو ٢٠٠٠ ، ص ٨-١٥

17- Goslıng James J. Budgetary Politics in Government. New York. Longman, 1992,

- Axelrod Donald. Budgeting for modern Government, New York. Stmartin's Press. 1995.

- فرنك شرور " الاتجاهات الحديثة لاستخدامات الموازنة – المدخل الإدارى للموازنة"، (ترجمة د. فهمى محمود شكرى)، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدارية، ١٩٧٧، ص ٣٩

[١٨] المنظمة العربية للعلوم الإدارية، "دليل هيئة الأمم المتحدة عن موازنة البرامج والأداء ١٩٦٥" ص ٥٠ .

[١٩] رولاندماكين وملفين لشن، "نظام التخطيط والبرمجة والموازنة (التطبيق والتحليل- الحدود والمخاطر والمشاكل)" ، (ترجمة د.محمد سعيد أحمد)، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدارية، يولية ١٩٧٦، ص ٩٨-٩٩

[٢٠] محمد سعيد أحمد " المشاكل العملية التى تواجه الدولة النامية عند تطبيق موازنة الأداء"، بحث مقدم للمؤتمر العربى الأول لخبراء الموازنة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠، ص١٥

– الجهاز المركز للتنظيم والإدارة، "الدليل الإدارى لمعالجة بعض المشكلات التنظيمية والإدارية بالوحدات المختلفة"، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧-١٠

[21] PETER N DEAN, "Programme and Performance budgeting in Malaysia, Public Administration & Development, Chickester : sept. 1986. Vol16, Iss. 3.

- SANDNA SAIFUDDIN, "Malaysia in right direction to achieve balanced budget", Business Times, Kuala Lumpur, Feb 24, 2004

[22] Ibid, P. 20

[23] Ibid, P.22

[24] Ahmed Salem, " The Malaysian Experience in Applying Program Budgeting and Achieving TQM, Conference on Modernizing Budgeting & Monitoring Performance" 19-20 Oct. 2002. P.2

[25] Ibid, P.4,5

[26] Malaysian Prime minister's office. Economic Performance and Prospects (Economic Report). (www. Pmo. Gov. my)

المراجــــع

المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب :

١ – جميل جريسات ، " موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، ١٩٩٥ .

٢ – د. سيد أحمد البواب ، " عجز الموازنة العامة للدولة – النظرية والصراع الفكرى للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج " ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٣ – د. عبد العزيز سيد محمد ، " ميزانية البرامج والأداء " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، دار الهنا للطباعة ، ١٩٩٦ .

٤ – على لطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، بدون ناشر ، ٢٠٠٠ .

٥ – عماد الشربينى ، " الموازنة العامة للدولة " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨ .

٦ – يونس أحمد البطريق ، أصول المالية العامة ، بدون ناشر ، عام ١٩٩٩.

المقالات والدوريات والندوات والمؤتمرات :

١ – إبراهيم أحمد الصعيدى ، " تطوير كفاءة وفاعلية نظرية الأموال المخصصة لأغراض الرقابة

وتقييم الأداء " ، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

٢ - أحمد سالم ، " التجربة المصرية في التحول إلى موازنات الأداء " بحث غير منشور .

٣ - أحمد سالم ، " تطبيق نظام موازنات الأداء مع تحقيق الجودة الشاملة في مصلحة الضرائب على المبيعات " ، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء ، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، القاهرة ، أكتوبر، ٢٠٠٢ .

٤ - أحمد سالم ، " التجربة الماليزية في تطبيق موازنات البرامج والأداء في تحقيق الجودة الشاملة " بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء ، القاهرة ، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

٥ - ________ ، " التجربة المصرية في التحول إلى موازنات الأداء "، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، القاهرة ، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

٦ - ________ ، " تطبيق موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء في الجهات الحكومية وفي الهيئات الاقتصادية : ، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء ، القاهرة ، الجمعية العربية للتكاليف والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

٧ - ________ ، " سلوكيات تطبيق موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء وتحقيق الجودة الشاملة " بحث مقدم للمؤتمر السنوى الحادى عشر ، الإدارة وتحديات التغيير ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠١ .

٨ - الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، " الدليل الإدارى لمعالجة بعض المشكلات التنظيمية والإدارية بالوحدات المختلفة " ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٩ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، أوراق ووقائع " موازنة الأدوار والبرامج : القاهرة ، ١٠ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٧ .

١٠ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية / " دليل هيئة الأمم المتحدة عن موازنة البرامج والأداء" ، ١٩٦٥.

١١ - تقارير الشركة القابضة للكهرباء ، سنوات مختلفة .

١٢ - رولاند ماكين وملفين اشن ، " نظام التخطيط والبرمجة والموازنة (التطبيق والتحليل - الحدود والمشاكل " " ، (ترجمة د. محمد سعيد أحمد) ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية ، يوليو ١٩٧٦ .

١٣ - عبد الرحمن عليان ، " تطبيق نظام موازنات الأداء في مصلحة الضرائب على المبيعات بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء " القاهرة ، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٤ - ________ ، "مراجعة الوحدات الحكومية في تطبيق موازنة البرامج والأداء" بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء" القاهرة، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٥ - ________ ، " تحديث نظم الموازنة ونظام دعم الأداء مع تجربة مصلحة الضرائب على المبيعات " بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء " القاهرة ، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

١٦ - ________ ، " موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء والقواعد والتطبيق " ، بحث مقدم

لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء " القاهرة ، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

١٧ – عبد العزيز حجازى " تحديث الموازنة والرقابة على الأداء " ، بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء " القاهرة ، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب ، والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية أكتوبر ٢٠٠٢ ،

١٨ – فرنك شرود / " الاتجاهات الحديثة لاستخدامات الموازنة المدخل الإدارى للموارد ، (ترجمة ، د. فهمى محمود شكرى) ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية ، ١٩٧٧ .

١٩ – ماهر محمد كامل هاشم ، " نظم المعلومات المتطورة ودورها فى الرقابة والمحاسبة عن الأداء " بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة عن الأداء فى مواجهة التحديات المعاصرة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠ .

٢٠ – محمد سعيد أحمد ، " المشاكل العملية التى تواجهه الدول النامية عند تطبيق موازنة الاداء " ، بحث مقدم للمؤتمر العربى الأول لخبراء الموازنة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٠.

٢١ – محمد صبرى ابراهيم نداء "تطوير النظام المحاسبى الحكومى فى جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء" بحث مقدم لمؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء" القاهرة، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٢ – مصلحة الضرائب على المبيعات (الإدارة المركزية للتخطيط ، الإدارة العامة للبحوث والدراسات التخطيطية " الخطة السنوية لمصلحة الضرائب على المبيعات للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، طبقا للنظام موازنة البرامج والجودة الشاملة والمحاسبة عن الأداء.

٢٣ – نيفين رفعت واصف فرج ، " استخدام موازنات الأولويات فى تخطيط ورقابة تكاليف البحوث والتطوير " بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة عن الأداء فى مواجهة التحديات المعاصرة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠ .

المراجع الأجنبية :

1 - Ahmed Salem, "The Malaysian Experience in Applying Program Budgeting and achieving TQM., Conference on Modernizing Budgeting & monitoring Performance", 19-20 Oct. 2002

2 - Allen Schick "Budgeting for Results: Recent Development in Five Industrialized Countries. Public administration Review (January /February) 1990.

3 - Axelrod Donald. Budgeting for modern Government, New York. Stmartin's Press. 1995.

4 - Charlie Tyer, Jennifer Will and, " Public budgeting in America: A Twentieth century retrospective", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial management, Boca Raton: Summer 1997, Vol. 9, Iss 2, P.181-219

5 - Colin Talbot, "Government by Performance based budgeting, ASPa omline columns, 2001, P85.

6 - DATO, DR. HJ. ZAINUL ARIFF BIN HJ HUSSAIN, "Performance Accountability in the face of contemporary challenges – The Malaysian Experience, Implementation Coordination unit, Prime Minister's Department, Malaysia, 2002

7 - David N. Hyman, "Public finance" Thomson, South Western, 2002

8 - Economic Report "Economic Performance and Prospects in malaysia, 2004 www. Pmo. Gov. my.

9 - Frederick mosher : Programe Budgeting: Theory and Practice, Public Administration Service, Chicago, 1954.

10 - Gosling James J. Budgetary Politics in Government. New York. Longman, 1992,

11 - Jesse V. Burk head: Government Budgeting, Johnwiley & Sons, INC, new York, 1956, P.34-35.

12 - K. VINAYA GAMOORTHY, " Quality Assurance In Performance Budgeting: The Modified Budgeting System in Malaysia", Federal Treasury, Ministry of Finance Malaysia, 2002.

13 - Lee Robert D. and Johnson Ronald W. "Public Budgeting Systems" 5th ed. Gaithersburg, MD: An Aspen Publication , 1994.

14 - Maurica Pendlebury, "Beyond Results: Accountability Discretion and Performance Budget Reform", Accounting and Business Research, London, 2002, Vol.32, Iss 4

15 - Maurice Pendlebury. "Accountability Discretion and Performance Budget Perfom Accounting and Business Research. London 2002. Vol 32, Iss 4, P.277-278

16 - Norman P. Aquino, "Developing economies urged to use new budget standard", Business world, Manila, Oct. 8, 2003

17 - PETERN DEAN, Programme and Performance budgeting in Malaysia, public Administration & Development, Chichester: Jul-Sep. 1986. Vol.6, Iss.3

18 - Prest A.R. Public Fiance in theory and Practice. London: Weidenfeld and Nicolson, 1960.

19 - SADNA SAIFUDDIN, "Malaysia in right direction to achieve balanced budget", Business Times, Kuala Lumpur: Feb. 24, 2004

20 - Standford . C.T " The Economics of Public finance", London: Pergamon Press. 1978.

21 - Taylor, Phillipe. The Economics of Public Finance. New York Macmillan, 1961.

22 - Treisat, Jamil E. "Productivity measurement and finance officers. Public Productivity and management Review. Vol XIII, No 4 Summer 1990

23 - United nations, A Manual for Programe and Performance Budgeting, United nations, New York, 1962.

24 - United States General Accounting office " Results – Oriented Cultures: Insights for U.S. Agencies from other countries Performance Management initiatives" Report to congressional subcommittees, 2002.

25 - Wholey Joseph S. and Hatry. Harvry "The Case for Performance monitoring public Administration Review. Vol. 52, No.6

26 - Wholey. Joseph S. and Hatry. Harvry P. The case for performance monitoring, Public Administration Review, 1992, Vol. 52. No.6 (November /December).

27 - World Bank Report "Public Management Expenditure: How Malaysia Performs" 1999

28 - World Bank, "making services work for poor people", world development Report, Washington D.C, 2004.

Web Site

-www. Pmo.gov.my (malaysian prime minister's office)

-www. Treasury. Gov. my (malaysian ministry of finance, Treasury malaysia)

-www. Npc. Org. my (national productivity croporation in malaysia.

الإدارة الكويتية لأزمة سبتمبر ٢٠٠١

إعداد
د./ عبد الرحمن خلف العنزي
أستاذ الإدارة العامة المساعد
أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية

تقديم

كان لأزمة سبتمبر ٢٠٠١ التي شهدتها مدينتا نيويورك وواشنطن الأمريكيتين، العديد من الآثار والتداعيات ليس فقط على الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمعظم دول العالم أمام المكانة المحورية التي تشغلها الولايات المتحدة الأمريكية في هيكل النظام الدولي الراهن، وكانت هذه الآثار وتلك التداعيات أشد وطأة على منطقة الخليج، وعلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول في السياسة الخارجية الأمريكية.

هذه الأهمية التي تنبع من الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة، ومن هنا تزايدت أهمية الدراسات والتحليلات التي تتناول إدارة هذه الدول لأزمة سبتمبر وتداعياتها، وخاصة مع استمرار الحديث عن وجود تهديدات أمنية للمصالح والرعايا الأمريكيين في هذه الدول، ووجود عدد من الأحداث - الفردية في معظمها - التي تؤكد هذه التهديدات، وهو ما يمكن أن ينعكس سلبا على معدلات الأمن والاستقرار في دول المنطقة.

وفي إطار هذه الاعتبارات جاءت هذه الدراسة حول "الإدارة الكويتية لتداعيات أزمة سبتمبر ٢٠٠١"، والتي سيتم في إطارها التركيز على الأبعاد الأمنية للأزمة، والوسائل والسياسات التي تم الاعتماد عليها في إدارتها، مع محاولة تقديم مقترح أولي لتفعيل إدارة الأزمات من الناحية الأمنية مستقبليا.

الإطار الزمني للدراسة:

تم التركيز في إطار هذه الدراسة على تناول الفترة الزمنية من ١١سبتمبر ٢٠٠١ - تاريخ وقوع الأزمة - وحتى العشرين من مارس ٢٠٠٣، تاريخ بداية العمليات العسكرية ضد العراق، باعتباره يمثل حدثا بارزا في إطار الإدارة العربية للأزمة وتداعياتها، وهذه الفترة تعتبر مناسبة وكافية للتحليل، وخاصة أن التاريخ المحدد للانتهاء من هذه الدراسة يفرض هذا التحديد، لضمان الدقة في التحليل، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تناول ما يستجد من أحداث بعد الفترة المحددة، شريطة أن تكون هذه الأحداث مؤثرة على القضية محل الدراسة من ناحية، وبما لا يؤثر على الخطة الموضوعة من قبل الباحث من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة :

- التعرف علي الأبعاد النظرية لمفهوم الأزمة وإدارتها والانعكاسات الأمنية لأزمة سبتمبر على دولة الكويت .
- رصد وتحليل الطريقة التي واجهت بها الإدارة الكويتية الآثار المترتبة على أزمة سبتمبر ؟ .
- وضع رؤية مستقبلية لتفعيل إدارة الأزمات الأمنية في إطار الإستراتيجية الأمنية الشاملة .
- إثارة النقاش بين الباحثين والمهتمين حول الأبعاد المختلفة التي تثيرها ظاهرة وانعكاساتها على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية ، سعيا نحو مزيد من التراكم المعرفي حول هذه الأبعاد ، وتسليط الضوء حولها ، لتحقيق مزيد من المشاركة الشعبية والوطنية في مواجهة تداعياتها.

تساؤلات الدراسة :

١- ما هي الأبعاد النظرية لمفهوم الأزمة وإدارتها.

٢ – ما الانعكاسات الأمنية لأزمة سبتمبر على دولة الكويت ؟

٣- كيف واجهت الإدارة الكويتية الآثار المترتبة على أزمة سبتمبر ؟

٤- ما الرؤية المستقبلية لتفعيل إدارة الأزمات الأمنية ؟

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات أحداث أزمة سبتمبر بالدراسة والتحليل ، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال :

- عميد مراد إبراهيم دسوقي (١٩٩١) : أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٠٥.

- د. أحمد عباس عبد البديع (١٩٩٣) : إدارة الأزمات الدولية : دبلوماسية القوة، السياسة الدولية، عدد ١١١.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٠) : السياسة الدفاعية لدولة الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠١) : الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية .

- أحمد كمال أبو المجد (٢٠٠١) : الحوار بين الحضارات والظلال القائمة بحوادث الحادي عشر من سبتمبر ، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الفكرية العربية حول الحضارات، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ – ٢٧ نوفمبر .

- بطرس غالي (٢٠٠٢) : العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، عدد يناير.

- محمد مصطفى كمال (٢٠٠٢) : أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي ، مراجعة الأجهزة والسياسات ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد (١٤٧) يناير .

- فاروق عمر (٢٠٠٢) : ١١ سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث ، دار مريت للنشر – القاهرة .

- لواء عادل عبد العليم (٢٠٠٢) : علم المصطلح الأمني الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن ، مصر، العدد الثاني والعشرون ، يوليو .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستنباطي التحليلي من خلال تبني إطار نظري متماسك مبني على أسلوب الاستعراض والمناقشة التحليلية بالاعتماد على البحث المكتبي من المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية العلمية والتقارير .

ونظرا لأن الأزمة مازالت مستمرة، سواء في آثارها أو تداعياتها، فقد ارتأى الباحث الاستفادة من المنهج البيئي الذي يقوم على أن الظاهرة محل الدراسة وليدة البيئة التي نشأت فيها وتفاعلت معها، وتتطلب دراسة الظاهرة محل الدراسة وفق هذا المنهج تحليل القوى البيئية المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة والتي تنقسم إلى قوى بيئية يمكن التحكم فيها بالكامل والسيطرة على اتجاهاتها ومساراتها، وقوى أخرى على النقيض من الأولى تماما حيث لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة على اتجاهاتها، وبين هذين النوعين يأتي نوع ثالث ويتمثل في القوى البيئية التي لا يمكن التحكم في قوة عنفها، ولكن يمكن توجيهها والسيطرة على اتجاهاتها بنسبة ما.

خطة الدراسة:

وفقا لهذه الاعتبارات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة

على النحو التالي:

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لمفهوم الأزمة وإدارتها.

المبحث الثاني: أزمة سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاساتها الأمنية على دولة الكويت.

المبحث الثالث: الإدارة الكويتية لتداعيات أزمة سبتمبر ٢٠٠١.

المبحث الرابع: تفعيل الإدارة الأمنية للأزمسات: رؤية مستقبلية.

والله ولي التوفيق!!

المبحث الأول
الأبعاد النظرية لمفهوم الأزمة وإدارتها

تشكل إدارة الأزمات حقلا مهما من حقول الإدارة العامة والتي من خلالها تتاح الفرصة الجيدة للكشف عن مدى كفاءة الأجهزة الإدارية في مواجهة المواقف الطارئة. وتختلف هذه الكفاءة باختلاف الاستعدادات التي تمتلكها كل دولة، وهذه الاستعدادات هي الأخرى تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة نموها وتقدمها وتحتاج إدارة الأزمة إلى نمط خاص من الإدارة نظرا لطبيعتها وخصائصها المتميزة.

وإذا كانت الأزمة ينظر إليها على أنها "نقطة حاسمة تتعرض لها الدولة نتيجة تغير ما في بيئتها الداخلية أو الخارجية بما يترتب عليه تهديد للقيم والأهداف الأساسية التي تسعى إليها في ظل عدد من الضغوط الناجمة عن محدودية الوقت المتاح للتصرف واعتبارات المفاجأة التي تحيط بها"، فإن هذه الأزمة تقوم على العديد من العناصر، كما أنها تتسم بالعديد من الخصائص والسمات وتمر في تطورها بالعديد من المراحل، وفي ظل هذا التعدد في العناصر والخصائص والمراحل تتعدد أنواع الأزمات و أساليب إدارتها.

وقد نشأ مفهوم إدارة الأزمات في إطار الإدارة العامة، وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث المفاجئة، ولكنه ما لبث أن نما بصورة كبيرة وواضحة في إطار العلاقات الدولية، وذلك للإشارة إلى أحد أساليب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الساخنة والحادة.

ولكن المفهوم سرعان ما عاد للازدهار في إطار الإدارة العامة، حيث تم استخدامه كأسلوب تتبناه الأجهزة الإدارية والمنظمات العامة لإنجاز المهام العاجلة أو إدارة المواقف الطارئة، وأصبح ينظر إلى "إدارة الأزمات" في إطار الإدارة العامة على أنها بمثابة استراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على عدد من الأسس والمقومات يمكن من خلالها مواجهة ما ينجم عنها من آثار وتطورات وإدارتها بكفاءة وفاعلية ، وهو ما يزيد من أهميتها في ظل التعدد والتنوع والتشابك في الأزمات التي يشهدها العالم المعاصر.

وفي ظل هذه الأبعاد اكتسب مفهوم إدارة الأزمات أهمية خاصة أمام ما تتسم به الأزمات وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وانعكاسات شديدة الخطورة سواء سلبيا أو إيجابيا على الدولة التي تتعرض لها.

مفهوم الأزمة:

رغم شبه الاتفاق على طبيعة الأزمة إلا أن المفهوم يعاني من غموض شديد نظرا لطبيعته الاجتماعية المعقدة، إضافة إلى عدد من الاعتبارات التي زادت من حدة هذا الغموض منها: غياب نظرية تفسيرية شاملة تفسر ظاهرة الأزمة، وغياب التراكم العلمي حيث إن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إطار دراسة الحالة، وبالتالي لا تسهم في تشييد بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه على مختلف الحالات التطبيقية الأخرى لحالات دراسة الأزمة، وكذلك التداخل الشديد بين مفهوم الأزمة والعديد من المفاهيم الأخرى ذات الارتباط القوي به مثل القوة القاهرة، والمشكلة، والصراع، والحادثة، والخلاف، وما يترتب على هذا التداخل من خلل في المعالجات الإدارية للتعامل مع كل منها بسبب غياب التشخيص

السليم للظواهر التي يواجهها الجهاز الإداري[1].

وأمام هذه العوامل فإن الباحث يتبنى - في إطار هذه الدراسة - تعريفا إجرائيا للأزمة يقوم على أنها: "نقطة حرجة تواجه المنظمة أو الدولة في جانب من جوانبها أو في كل هذه الجوانب، وتتسم بالمفاجأة، وتهديد القيم السائدة ومحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار القادر على التعامل الفعال مع تداعياتها المختلفة السلبية منها والإيجابية".

وهي بهذا التعريف تقوم على عدد من الخصائص الأساسية من بينها:

- وجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على أجهزة الإدارة العامة تؤدي إلى خلق العديد من الضغوط النفسية والمادية والاجتماعية على صانعي القرار فيها.

- تشكل هذه الضغوط تهديدا أساسيا لمصالح هذه الأجهزة واستمرارها في أدائها لمهامها وأهدافها بكفاءة وفاعلية.

- تعدد الأعراض السلوكية المرضية المصاحبة لموقف الأزمة والتي تؤثر سلبا على أداء الأجهزة الإدارية وكفاءة صانعي القرار فيها، مثل: القلق، والتوتر، وفقدان الثقة بالنفس، وتدهور العلاقات الإنسانية، واللامبالاة، وعدم الانتماء.

- عدم قدرة الأجهزة الإدارية (أو ضعف قدرتها) على الحفاظ على توازنها أو استعادة هذا التوازن خلال فترة محدودة، وما يصاحب ذلك من انهيار في معدلات الأداء قد يؤدي في النهاية إلى إصابتها بالعجز التام أو التدمير الكامل[2].

ماهية إدارة الأزمات:

يشار إلى إدارة الأزمات على أنها "بمثابة استراتيجية متعددة الأبعاد ، تقوم على عدد من الأسس والمقومات وتتم عبر العديد من المراحل والخطوات، كما تعتمد على العديد من الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة ما ينجم عن الأزمة من آثار وتطورات".

وتسعى إدارة الأزمات إلى تحقيق العديد من الأهداف الأساسية منها:

- تجنب الانهيار التام في التوازن داخل المنظمة والتوفيق بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للأزمة وتأمين الأهداف الأساسية والعمل على عدم خروج الموقف عن نطاق السيطرة وتحوله إلى مرحلة التصعيد في ظل ما يحيط به من توازنات وتداعيات[3].

- تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة للأزمة لدرء أخطارها والتحكم فيها واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهتها وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن في التنظيم إلى حالته الطبيعية[4].

- بناء قدرات المجتمع المانعة وقت السلم وخلق ثقافة وقائية شاملة وقت الأمان وذلك بمشاركة الجميع في منع تكرار الأزمات السابقة بجودة شاملة وخدمة متميزة ومنتج مبتكر وترسيخ مفاهيم التنمية المتواصلة بدءا من منع المسبب ووقف نزيف الخسائر والإسراع بمعدلات التنمية باستغلال الفرص المتاحة من الأزمة وإعادة البناء والتأهيل لصالح الجميع وسرعة العودة إلى أفضل مما كان عليه المجتمع"[5].

---

(1) د. السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث حلول عملية أساليب وقائية، القاهرة - مركز القرار للاستشارات، 1997م،ص5.

(2) المصدر السابق: ص 6-8.

(3) د. أحمد عباس عبد البديع: إدارة الأزمات الدولية دبلوماسية القوة، السياسة الدولية، عدد 111، يناير 1993م، ص 123 - 124.

(4) د. عطية حسين أفندي: اتجاهات جديدة في الإدارة بين النظرية والتطبيق، القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م، ص 88.

(5) د م. فاروق محمود هلال: بناء ثقافة وقائية متواصلة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث - جامعة عين شمس - القاهرة 3-4 أكتوبر

وتتطلب الإدارة الرشيدة للأزمة الجمع بين عدد من الخطط والأساليب والأدوات التي يساند كل منها الآخر بشكل متناسق، وتوضيح ذلك كما يلي:

١- الخطط:

يمثل التخطيط محور عملية إدارة الأزمات لأنه يساهم في منع حدوثها والحد من أضرارها عند الحدوث، ويوفر القدرة عن رد الفعل المنظم والفعال لمواجهة الأزمة، ويتطلب وضع عدد من الخطط لإدارة الأزمة تقوم على التنبؤ بالمخاطر وتقييم الأخطار والاستعداد لمواجهة الأزمات، وتأخذ خطط إدارة الأزمات عدداً من الأنماط أهمها:

- **خطة الإعداد:** وتكون قبل وقوع الأزمة وتقوم على إجراء دراسة تحليلية عن احتمالات وقوع الأزمات والمجالات التي يمكن أن تحدث فيها وإنشاء مراكز لعمليات الطوارئ وربطها بالخدمات الضرورية لذلك.

- **خطة العمليات:** وتكون أثناء الأزمة وتمثل إطاراً عاماً لتحديد الاتجاهات والقيادة وأسلوب التدخل المناسب وتشمل تقدير الموقف، وتوفير المعلومات، وتقدير الاحتياجات من الخدمات، وتحديد أولويات الإجراءات اللازمة للمواجهة، وتحديد الزمن اللازم للسيطرة على الأزمة وإزالة آثارها.

- **خطة التعمير:** وتكون بعد الأزمة وتسعى إلى إعادة بناء وتعمير ما تم تدميره.

- **الخطط البديلة:** ويتم إعدادها وفق المنظور الاستراتيجي للدولة أو المنظمة لمواجهة التطورات التي تطرأ على الخطط التي تم إعدادها لإدارة الأزمة[1].

٢- الطرق والأساليب:

- **الأسلوب التوفيقي:** ويشمل الإجراءات والتحركات التي تعبر عن رغبة الكيان الإداري في تخفيف الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية، وذلك في إطار الهياكل القائمة وبالاتفاق بين صانعي القرار وأطراف الأزمة، ويعتمد هذا الأسلوب على التحاور والتفاوض والمساومات، ويتم الاعتماد في تشكيل عناصر فريق هذا الأسلوب على رجال الإدارة المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والصبر والمرونة وقوة الشخصية.

- **الأسلوب القهري:** ويشمل الإجراءات والتحركات التي تعبر عن رغبة صانع القرار لإجبار الخصوم على القبول بمطالبه، وتكون إما بصورة مادية أو اتصالية في شكل إشارات تنقل إلى أطراف الأزمة النوايا المتبادلة بينهم[2].

- **الأسلوب الإقناعي:** وهو أضعف الأساليب المستخدمة في إدارة الأزمات، ويأتي الاعتماد عليه أمام عدم قدرة أحد الأطراف على مواجهة الطرف أو الأطراف الأخرى، فيتجه إلى قبول مطالبه وتلبية شروطه سعيًا للحد من الخسائر التي يمكن أن تلحق به إذا استمر في تحديه والتصدي له[3].

٣- الأدوات:

- **أدوات التأثير:** وتختلف من أزمة إلى أخرى لكنها تتفق في النتائج التي يتعين الوصول إليها، ومن بينها اللقاءات الشخصية، والاجتماعات الخاصة، ومقابلات قادة تنظيمات إدارة الأزمات، والمؤتمرات والندوات، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والمكافآت والحوافز والمنح غير العادية، وفي إطار أدوات التأثير يتم التمييز بين الأدوات الراهنة التي يملكها صانع القرار ويتحكم فيها وفي قدراتها، والأدوات المستقبلية وتتمثل في المصالح والمغانم التي يمكن أن تتحقق حال نجاح إدارة الأزمة.

١٩٩٨ ص ٥.

(١) السيد عبد المحسن سليمة: التخطيط لمواجهة الكوارث في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث – جامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٦ – ٨.

(٢) د. أحمد عامر : مقدمة في إدارة الأزمات، ددن، ١٩٨٩، ص ٣٤٣- ٣٤٤.

(٣) محسن محمد العبودي: نحو استراتيجية عملية في مجال إدارة الأزمة والكوارث، دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٥، ص: ٦٢-٧٦.

– **أدوات الصدام**: وتهدف إلى إحداث اختلال في موازين القوى الخاصة بالأزمة، ومن صورها: البطش والإرهاب والاعتقال والنقل والتشريد والتصفية والاغتيالات الجسدية وتدمير الممتلكات وإلحاق الخسائر بها، وكذلك التحقير وتشويه الآراء، ومخالفة القيم والعادات والأعراف والحقوق السائدة.

–**أدوات الامتصاص**: ويتم اللجوء إليها لكسب الوقت والحصول على البيانات والمعلومات الكافية عن الأزمة والحفاظ على الكيان الإداري من الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الصدام مع قوى الأزمة، ومن صورها: التجاوب المرحلي، وتشكيل اللجان المشتركة، وإرسال بعثات تقصي الحقائق، والوساطة، وإرسال المندوبين للتفاوض، وإعلان تحمل المسئولية عن تداعيات الأزمة، واللجوء للتحكيم، وتغيير بعض القيادات أو المسئولين، وتشكيل الائتلافات، واستخدام المخزون الاستراتيجي لإشباع بعض الرغبات الجماهيرية، والتواجد الدائم بين الجماهير، وتحويل اتجاهات الأزمة إلى اتجاهات أخرى(١).

– **أدوات الاتصال**: وهي من الأدوات الرئيسية الواجب توافرها لإدارة الأزمة وتأمين التصرف وسرعه وفاعليته خلالها، ومن صورها : وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية عن طريق شبكات التلفزيون المغلقة وقنواتها الخاصة والتليفون والفاكس والتلكس والحاسبات الشخصية، ووسائل التنصت والرصد والتتبع، وكذلك وسائل الارتباط الخطي مع أجهزة المعلومات ومركز دعم اتخاذ القرار والخبراء والمستشارين هذا بالإضافة إلى الاتصال الشخصي بين الأفراد(٢).

– **أدوات النقل والحركة**: لتوفير حرية الحركة والمبادأة والسيطرة على الأحداث، وتنقسم إلى أدوات يتعين توفيرها بشكل دائم ومستمر، وأدوات يمكن توفيرها عند وقوع الأزمات ووفقا لدرجة الحاجة إليها، ويتوقف الأمر فيها على عوامل التكلفة والعائد من وجهة نظر الكيان الإداري القائم على إدارة الأزمة(٣).

– **الأدوات الكمية**: والتي يتم الاعتماد عليها لتقييم مخاطر القرارات المتخذة والتصرفات المختلفة وردود الأفعال المحتملة ومدى نجاح احتياطات الأمن والسلامة المتبعة، وابتكار الحلول والوسائل المناسبة للتعامل مع المواقف الحرجة التي يمكن أن يواجهها فريق إدارة الأزمات، ومن أكثر الأدوات الكمية استخداما في إدارة الأزمات: الأرقام القياسية، وبحوث العمليات، والبرمجة الخطية، والمحاكاة، والمباريات، وتمثيل الأدوار وحساب النتائج، وشجرة القرارات. وغيرها من الأدوات والتي يتوقف الاختيار بينها على الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخصائص كل أزمة ومدى خطورة الآثار التي يمكن أن تترتب عليها(٤).

وفي إطار هذه الخطط وتلك الطرق والوسائل والأدوات يأتي تناول أبعاد الإدارة الكويتية لأزمة سبتمبر ٢٠٠١، وللتداعيات التي صاحبتها.

المبحث الثاني

أزمة سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاساتها الأمنية على دولة الكويت

كان من أبرز تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت على سياستها الخارجية أن تم تحديد توجهات هذه السياسة، وفقا لمواقف الأطراف الدولية المختلفة من الغزو، ومن هنا كان للولايات المتحدة ودول التحالف التي شاركت في حرب التحرير، أولوية مطلقة، بالنظر إلى دورها المحوري العسكري بالأساس في تحرير الأراضي الكويتية.

---

(١) د. محسن الخضيري: إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي – القاهرة، دت، ص ١٢٥ – ١٢٩.

(٢) د. منى صلاح الدين شريف: إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٢٠٦.

(٣) د. محسن الخضيري: إدارة الأزمات، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٣ – ٢٠١.

فاتجهت كلا من الولايات المتحدة والكويت لتطوير علاقاتهما بما يتناسب وما يجمعهما من مصالح مشتركة، وبما يتعدى الجوانب العسكرية والدفاعية، إلى الأبعاد الثقافية والتعليمية، فلكل طرف من الطرفين مجموعة من الأهداف والمصالح التي تربطه بالطرف الآخر، وتجعل من علاقاتهما علاقة استراتيجية تستمد استمراريتها وقوتها من استمرار هذه الأهداف وتلك المصالح.

فأمنيا تمثل الكويت محورا رئيسيا في استراتيجية واشنطن الأمنية في منطقة الخليج، والقائمة على توفير آلية معينة للتحرك السريع في ظل أي أحداث طارئة في المنطقة، كما تساعد على رد أي تحركات معادية. وفي المقابل؛ فإن قضية حفظ الأمن الخارجي تمثل أهم القضايا الكويتية، والتي تربطها بالولايات المتحدة، وهي قضية أفرزتها تجربة الغزو، والتي أنتجت صراعا أمنيا على قدر كبير من الخطورة في المنطقة، ما زالت تداعياته قائمة حتى الآن [١].

من هنا عقدت دولة الكويت عقب تحريرها عددا من الاتفاقيات الأمنية مع الدول الأساسية في التحالف الدولي الذي قاد عملية التحرير، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بموجبها تنشر الولايات المتحدة نحو ٤٥٠٠ جندي في الكويت، كما قامت الكويت بشراء عدة منظومات دفاعية ودبابات وطائرات حربية في إطار اتفاقية التعاون المشترك مع الولايات المتحدة، كما تشترك الدولتان في مناورات عسكرية لتطوير القدرات الدفاعية الكويتية وتحقيق تجانس القوات [٢].

إلا أن العلاقات بين الجانبين – وخاصة الأمنية منها – شهدت جدلا داخليا كويتيا، بداية من عام ٢٠٠٠، حول مسألة تجديد الاتفاقيات الأمنية التي كان مقررا أن ينتهي العمل بها عام ٢٠٠١، حيث يرى عدد من أعضاء مجلس الأمة أن التواجد الأجنبي قد يعرقل من إمكانات تطوير قدرات ذاتية للأمن والدفاع الكويتي، ويقلل من درجة استقلالية القرارات السياسية للدولة.

كما أن استيراد الأسلحة في إطار اتفاقيات التعاون العسكري، يجعل الكويت عرضة للضغوط والتدخلات السياسية من قبل الدول المصدرة سواء عن طريق إرسالها خبراء متخصصين لتشغيل الأسلحة التكنولوجية المتطورة أو التأثير على القرارات السياسية للدولة من خلال الشروط التي تضعها الدول المصدرة غالبا حول كيفية استخدام السلاح، يضاف إلى ذلك ما يثيره التعاون العسكري الأمريكي- الكويتي من جدل داخل أروقة مجلس الأمة من حين لآخر خاصة حول صفقات السلاح [٣].

وعلى الرغم من هذا الجدل قامت الحكومة الكويتية في فبراير ٢٠٠١ بتجديد الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ٢٠١١ [٤]، وهو موقف استمد مبرراته من عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها، أن الأجواء الدولية التي وقعت خلالها هذه الاتفاقيات الأمنية لا تزال كما هي، وخاصة من حيث غياب القوة الدولية القادرة على فرض السلام وحفظ الأمن في العالم، وما يتطلبه الأمن الخارجي لأية دولة من عقد تحالفات إقليمية ودولية واسعة، وهذا ما تفعله دولة الكويت، خاصة وأن قلة عدد سكانها وموقعها الجغرافي وثرواتها النفطية لا تمكنها من الاستمرار دون تحالفها مع قوى كبرى [٥].

وفي هذا الإطار جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي شهدتها مدينتي نيويورك

---

(١) عميد مراد إبراهيم دسوقي: أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة، عدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص٥٧.

(٢) صحيفة الأهرام – القاهرة، عدد ٢٠٠١/١١/١٧.

(٣) المركز الدبلوماسي للدراسات : السياسة الدفاعية لدولة الكويت ، ٢٠٠٠/٨/٩.

(٤) أنور الياسين: الوطن، السعودية، عدد ٢٠٠١/٢/٢٥.

(٥) أحمد الصراف: القبس، الكويت، عدد ٢٠٠١/١١/٣.

واشنطن الأمريكيتين، لتضيف بعذا جديدا للعلاقات الكويتية الأمريكية، يضاف إلى نقاط الالتقاء القائمة بين الجانبين، ويتمثل في قضية الإرهاب الدولي، وما اقتضته من تعاون كويتي - أمريكي في إطار الحرب ضد الإرهاب.

شهدت منطقة الخليج على مدى السنوات الماضية كثيرا من الاضطرابات والصراعات والحروب التي ذهبت بسببها مئات الألوف من الضحايا ، وأهدرت بسببها مليارات الدولارات التي كان من الأجدر والأجدى أن تنفق على تنمية ورقي وتقدم شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها ، ولو تحقق مثل ذلك لكان للمنطقة ثقل ودور دولي يفوق في أبعاده وتأثره أي منطقة أخرى .

وقد تعددت مصادر التهديد لهذه المنطقة سواء داخليًا أو خارجيًا مما أثّر على عدم الاستقرار الأمني ، وأهم هذه التهديدات والتي انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الانحراف الفكري .

وفي هذا الإطار يمكن القول إن معظم التأثيرات والتداعيات التي صاحبت هذه الظواهر تصاعدت مخاطرها الكمية والنوعية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، أمام تنامي حدة المشاكل والتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العديدة (وخصوصا الدينية والعقائدية) في بعض المجتمعات الإنسانية ، التي بدورها تمخضت عما حدث في تلك المجتمعات من تغيرات في جميع مجالات الحياة من جهة ، وضخامة التغيرات التي لم يواكبها تغيرات مماثلة في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية الصحيحة للأجيال الشابة لاستيعاب جميع مكونات تلك التغيرات الكمية والنوعية والمتغيرات المادية المستحدثة.

إلا أن أحداث تفجيرات ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية أثبتت أن هناك مواقف أمنية معقدة تصعب مواجهتها دون تخطيط متقن واستعداد محكم ، فيجب المزج بين التخطيط بوصفه تطبيقا مباشرا للتفكير العلمي المنهجي والخبرة بوصفها تراكما معرفيا صنعه الواقع وصقلته الممارسة ، وهو ما يطلق عليه مصطلح الأمن الجديد [1]، ويعتمد على توفير الاحتياجات البشرية والإمكانات المادية والفنية ، والعمل على تنمية الطاقات البشرية بزيادة كفاءة رجال الأمن القيادية والفنية والميدانية عن طريق التدريب الهادف والفعال في الداخل والخارج، ورفع مستوى الأداء باستمرار ، والعمل على تنمية الإمكانات المادية من تجهيزات وأدوات اتصال ، والتحديث المستمر لأجهزة الأمن ، وتعميق الشعور بخطورة الجريمة المنظمة ، وإعطاء الأمن دورًا وقائيا ورئيسيا في ضوء الاتجاه الأمني الحديث .

وتنبع عملية التخطيط الاستراتيجي الأمني من رسالة جهاز الأمن ، والتي تمثل غايته أو غرضه الأساسي وفلسفة أداءه لنشاطه ، وتمثل هذه الرسالة هدفا عاما مطلقا لا يتقيد بمدى زمني محدد ، وعلى ضوء هذه الرسالة تشتق الأهداف طويلة الأجل .

ويتأثر تصميم رسالة جهاز الأمن بفلسفة واتجاهات النظام السياسي والاجتماعي بالدولة ، وبتحليل وتقييم نقاط القوة والضعف لدى جهاز الأمن ، وكذا بتحليل وتقييم الفرص والتهديدات الأمنية المحيطة بعمليات جهاز الشرطة .

ويسفر هذا التحليل في ضوء الغرض الأساسي لجهاز الأمن وفلسفته عن تحديد الفجوة بين الوضع الحالي لجهاز الأمن ووضع المستهدف بعد فترة زمنية غالبا ما تكون خمس سنوات .

- التفوق التكنولوجي للإرهابيين في مجال استخدام تكنولوجيا إجرامية جديدة ، حيث يقوم

(١) لواء عادل عبد العليم : علم المصطلح الأمني الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن ، مصر ، العدد الثاني والعشرون ، يوليو ٢٠٠٢ ، جماد أول ١٤٢٣ ، ص ٢٣٢.

الإرهابيون بالتخطيط المتقن والاستفادة من التقنيات الحديثة في أساليبهم الإجرامية ، من ذلك الإرهاب النووي والبيولوجي ، وخير مثال على ذلك تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

حيث ابتدعت تفجيرات واشنطن ونيويورك تكتيكا إرهابيا يقوم على استخدام طائرات الركاب المدنية النفاثة كمقذوفات أو صواريخ ذات قدرة تدميرية تفوق قدرة الصواريخ الباليستية التقليدية بعيدة المدى ، وأهم ما في هذا التكتيك هو بساطته الشديدة ، فبدلا من أن يلجأ الإرهابيون إلى استخدام صواريخ أو مقذوفات من أي نوع ضد الأهداف المقصودة ، فإنهم لجئوا إلى فكرة جديدة تبدو في جوهرها بسيطة للغاية ، ولكن تطبيقها جاء جديدا تماما ، بل وربما كان ثوريا ، ناهيك عن أن الحصول على أدوات الهجوم (الطائرات) تم بوسائل بسيطة وبدائية ، حيث أمكن للخاطفين السيطرة على الطائرات باستخدام السكاكين وأدوات حادة بسيطة ، وهى أدوات كان من اليسير نسبيا إخفاؤها عن أجهزة الأمن في المطارات الأمريكية ، وبعد ذلك قام الخاطفون ومنهم طيارون مدربون على مستوى عال ، بتوجيه الطائرات نحو مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع ، وكانوا يعرفون تماما أين يضربون تلك الأهداف بدقة عالية ، وفي تزامن دقيق فيما بين العمليات الثلاث ، مما أتاح لها تنفيذ أهدافها الموضوعة ، وأوقعت عددا ضخما من الخسائر البشرية والمادية[١] ، ومن ثم فإن هذه العمليات تعكس تطورا ضخما في جوهر الإرهاب، حيث تحوله إلى نوع من حرب الاستنزاف بالمعنى العسكري الدقيق من جانب خصم ضعيف ، ولكنه يمتلك عناصر المفاجأة والذكاء والتصميم ضد قوة هائلة تمتلك تفوقا ساحقا في كافة مقومات القوة الشاملة .

ووفقا للإجراءات الأمنية الجديدة التي جرى تعزيزها وتطويرها بعد أحداث ١١ سبتمبر في العديد من الموانئ البحرية ستكون هناك ثلاث مستويات أمنية الأول حد أدنى لكنه أمن ، والثاني خطر كبير من وقوع حادث ، والمستوى الثالث يحدد فترة واضحة يتوقع أن يقع حادث خلالها .

لقد أدى حادث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور الإرهاب بسلاح جديد هو طائرة مدنية تحولت إلى صاروخ ، وبالإحالة إلى السوابق التاريخية وكما استمر السلاح الذري يتحكم في التفكير الاستراتيجي وفي السياسات العالمية طوال فترة الحرب الباردة فإن هذا الإرهاب هو الذي يتحكم في التفكير الاستراتيجي للمجتمع الدولي والخوف منه أصبح يسيطر على العقل الاستراتيجي بل والإنسانية عامة في ظل القرن الحادي والعشرين ، والإرهاب لم يصبح فقط ذا صبغة دولية ، ولكنه أصبح بمثابة منظمة دولية جديدة لها شخصية وسمات خاصة مما أضطر العالم إلى أن يعلن مكافحته وحربه له ، وهذه الحرب تؤدى إلى بروز ما يمكن تسميته بالحرب غير المتناظرة Asymetric War ، ويتجلى ذلك في الطبيعة الجديدة للإرهاب من حيث أسلحته وأدواته وأساليبه وضآلة تكاليفه وعظم تأثيره[٢]، وعلى النحو الآخر تعد مكافحته والحرب عليه من قبل الدول أكثر تكليفا.

بالإضافة إلى أنه يمثل تهديدا كبيرا حيث تشير العديد من الدراسات إلى امتلاك بعض التنظيمات الإرهابية لقدرات نووية واحتمال استخدام فعلي لها ، واقتران أعمال الإرهاب بانتحار جماعي للعناصر الإرهابية باستخدام أساليب التدمير الشامل أصبح غير مستبعد، بل احتمالات استهداف المفاعلات النووية باتت

(١) أحمد إبراهيم محمود : ثورة في تكتيكات الإرهاب الدولي ، جريدة الخليج ١٤ سبتمبر ٢٠٠١.

(٢) تشير الدراسات إلى أن العملية الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لم تتجاوز تكاليفها من حيث التدريب أو التخطيط أو التمويل والتنفيذ نصف مليون دولار وأضرارها بلايين الدولارات . لمزيد من التفصيل يراجع : د. بطرس غالي : العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مجلة السياسة الدولية عدد يناير ٢٠٠٢ ، ص ١٦٠.

هدفا للإرهابيين ، وقد استعرضت الدراسة أنواع الإرهاب في شكله الجديد النووي والبيولوجي والكيماوي والمعلوماتي ، وكذلك الجهود الخليجية في سبيل مواجهة هذه الظاهرة.

وكانت الكويت من أوائل الدول التي قدمت تعازيها إلى الشعب الأمريكي، كما كانت الأولى في الإعلان عن استعدادها تقديم أي دعم للجهود الأمريكية في محاربة الإرهاب، ومواجهة ما نجم عن هذه الهجمات من تداعيات.

وقد انطلق موقف الكويت الداعم بشكل أساسي لنظيره الأمريكي في محاربة الإرهاب من الاعتبارات التالية:

– علاقات الشراكة مع الولايات المتحدة: والتي تجسدها الاتفاقيات الأمنية فيما بينها، والتي تتطلب مساعدة كل طرف من الأطراف حماية أمنه القومي.

– إن للكويت مصلحة أكيدة في محاربة الإرهاب، فهي تدرك جيدا مخاطره على أمن واستقرار الدولة، حيث سبق وعانت من العديد من العمليات الإرهابية التي أسقطت عشرات الضحايا[1].

يضاف إلى ذلك أن الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة أفرزت عددا من التداعيات المباشرة على الكويت كان من أهمها:

– انعكاس الأوضاع المتوترة دوليا على الأمريكيين الموجودين في الكويت والكويتيين الموجودين في الولايات المتحدة، فمن ناحية تعرض الكثير من المسلمين والعرب للاعتداء من قبل متطرفين أمريكيين داخل الولايات المتحدة على خلفية التفجيرات في نيويورك وواشنطن مما أثار القلق على أوضاع الطلبة الكويتيين وسائر الجاليات الكويتية هناك وهو ما جعل وزارة التربية والتعليم في الكويت تفتح خطا ساخنا لمدة ٢٤ساعة لاستقبال أي اتصال أو شكوى من هؤلاء حول وضعهم الأمني في الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى فإن وجود جالية أمريكية كبيرة تضم مدنيين وعسكريين بالكويت تطلب من السلطات الكويتية تكثيف الإجراءات الأمنية لحمايتهم رغم عدم وجود أي مؤشرات تهدد أمنهم إلا أن المخاوف تساورهم كغيرهم من الأمريكيين في مختلف دول العالم[2] .

– ما أثير عن انحراف بعض الجمعيات الخيرية بالكويت عن مسار نشاطها التقليدي وقيامها بتمويل بعض الجماعات الإرهابية، وهو أمر حرصت الحكومة الكويتية على نفيه وتأكيد نزاهة العمل الخيري بالكويت من خلال فرض رقابة مباشرة على أموال الجمعيات الخيرية بواسطة البنك المركزي ووزارة المالية منعا لأي اتهامات بهذا الشأن مستقبلا[3].

– ما أشيع عن تورط أشخاص يحملون الجنسية الكويتية مثل (سليمان أبو غيث) الناطق باسم تنظيم القاعدة و(نبيل المرابح) الذي أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي بدء التحقيقات معه حول معلومات تشير إلى علاقته بأحد أعوان أسامة بن لادن[4].

إلا أنه أمام الدعم الكويتي للولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب، وكذلك تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الخليج العربي، وأمام تداعيات حملتها الدولية على الإرهاب، فقد ترتب على ذلك تعدد الإفرازات السلبية داخل الأراضي الكويتية ضد الأمريكيين، والمصالح الأمريكية، وتمثلت هذه الإفرازات في تعدد الاعتداءات من جانب عدد من الأشخاص ضد الجنود الأمريكيين، وهو ما قاد لنشر جو من التوتر وعدم الاستقرار بين صفوف الأمريكيين، وكذلك بين صانعي القرار الكويتيين، الذين تعدت جهودهم لمواجهة هذه الإفرازات وتداعياتها

---

(١) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية: الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، البيان، عدد ٢٠٠١/١١/١٩.

(٢) منزال إليزابيث: الأمريكيون في الكويت ، السياسة ٢٠٠١/٩/٢٠.

(٣) عبد الرحمن سعد: الأهرام العربي، العدد ٢٣٩، ٢٠٠١/١٠/٢٠.

(٤) الشرق الأوسط٢٠٠١/٩/٢٣.

السلبية، وذلك على النحو التالي:

١- اكتشاف تنظيم جديد يتبنى فكر القاعدة ويدعو إلى التغيير بالسلاح:

اكتشفت سلطات الأمن الكويتية تنظيما جديدا يتبنى أعضاؤه فكر تنظيم «القاعدة» الذي يتزعمه أسامة بن لادن، ويدعو إلى تغيير الأنظمة الحاكمة والسلطات عن طريق المواجهة بالسلاح، فقد رصد جهاز أمن الدولة مجموعة شبان كويتيين ينتمون إلى هذا التنظيم كانوا سافروا إلى الأردن جوا، ومنها إلى سوريا برا، والتوجه إلى منطقة "كسب" الجبلية المتاخمة لمدينة الموصل بهدف دخول العراق والانضمام إلى جماعة "أنصار الإسلام"[١].

٢- أحداث جزيرة فيلكا:

في الثامن من أكتوبر عام ٢٠٠٢ قام شخصان كويتيان بالهجوم على معسكرات الجنود الأمريكيين، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من الجنود، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل صاحب ذلك عدد من التداعيات المتسارعة التي زادت من معدلات الشعور بالقلق وعدم الاستقرار، ومن ذلك:

- إعلان السلطات الكويتية عن إحباط هجمات على أهداف غربية في البلاد (٢٠٠٢/١٠/١٣) باعتقال مجموعة من المشتبه بهم كونوا خلية لها صلات غير مباشرة بتنظيم القاعدة، وأن المعتقلين خططوا أيضا للهجوم على خمسة أهداف أميركية وأجنبية في الكويت، كانت تشمل خططاً لمهاجمة ناقلة نفط في الكويت وحديقة ملاه بالقرب من معسكر الدوحة وهو قاعدة عسكرية أميركية.

- نفى وزير الداخلية الكويتي (٢٠٠٢/١٠/١٣) أن يكون هناك دليل واضح على صلة منفذي الهجوم بتنظيم القاعدة، وقال إنه لا دليل على وجود صلات خارجية للخلية.

- تعرض الجنود الأمريكيون لإطلاق نار من سيارتين مدنيتين مجهولتين، دون وقوع إصابات، صباح الإثنين (٢٠٠٢/١٠/١٤).

- وجه أسامة بن لادن (٢٠٠٢/١٠/١٤) رسالة تهنئة وإشادة إلى الأمة الإسلامية بما أسماها العمليات البطولية والجهادية التي استهدفت ناقلة النفط الفرنسية في اليمن والقوات الأميركية في الكويت.

- تعرض موقع للقوات الأميركية التي تجري تدريبات جنوب الكويت مجددا (٢٠٠٢/١١/٢) إلى إطلاق نار هو الرابع من نوعه في أقل من شهر، وفق ما أفاد المتحدث باسم كامب الدوحة الذي تتمركز فيه غالبية القوات الأميركية، والذي أضاف أن الجنود الذين يبدو أنهم تعرضوا إلى إطلاق النار قالوا إنهم "متأكدين من أنهم شاهدوا شاحنتين خفيفتين أطلق منهما الرصاص في محيط موقع الجنود" مضيفاً أنه لم يتم الرد على إطلاق النار، وقال: إن الجنود يعملون "ضمن قوة دعم مناورات ربيع الصحراء"، وإن الجنود لم يكونوا على متن عربات عند وقوع الحادث، وإنه لم تقع إصابات، وإن قوات الأمن الكويتية بدأت التحقيق في الحادث[٢].

- أعلن الجيش الأميركي أن مجهولين أطلقوا الرصاص وأصابوا جنديين أميركيين في الكويت. وقال متحدث عسكري أميركي إن أحد الجنديين أصيب في الوجه والآخر في الكتف، وإن الإصابة خطيرة لكن حالة الجنديين مستقرة، وأضاف المتحدث أن الحادث وقع (٢٠٠٢/١١/٢٠) أثناء تحرك الجنديين بين معسكر الدوحة على الضواحي الشمالية لمدينة الكويت وبين قاعدة في عريفجان جنوبي البلاد[٣].

- قال مسئولون عسكريون أمريكيون إن قافلة عسكرية تابعة للقوات الأمريكية تعرضت

(١) حسين الحربي: تنظيم جديد يتبنى فكر القاعدة ويدعو إلى التغيير بالسلاح، الرأي العام ٢٠٠٢/٥/١١.

(٢)http://www.middle-eastonline.com / Default. pl?id=9470.

(٣) الجزيرة نت، ٢٠٠٢/١١/٢١.

(٢٠٠٣/١/٢٥) لإطلاق نار في وقت كانت تسير فيه بطريق سريع جنوبي العاصمة الكويتية، وقال متحدث باسم القوات الأمريكية في الكويت إنه تلقى تقارير بإطلاق طلقات نارية قرب قافلة للجيش الأمريكي أثناء سيرها في الطريق الدائري السادس، وأضاف أنه لم يتضح بعد على أي شيء أطلقت هذه الرصاصات التي جاءت من سيارة مجهولة، ولا يستطيع التأكيد أيضا بأن الرصاص استهدف القافلة العسكرية. وأشار إلى أنه لم تقع أي إصابات[١].

ومع توالي مثل هذه الأحداث الفردية، وما صاحبها من توترات تعددت الإجراءات والسياسات التي أعلنت الكويت عن تبنيها لمواجهة مثل هذه الأحداث، والتي تصاعدت وتيرتها مع تصاعد كثافة الوجود الأمريكي على الأراضي الكويتية، في إطار استعدادات القوات الأمريكية لشن هجوم عسكري على العراق.

وسوف نتناول هذه الإجراءات وتلك السياسات في المبحث الثالث .

المبحث الثالث

الإدارة الكويتية لتداعيات أزمة سبتمبر ٢٠٠١

أمام التداعيات التي شهدتها الأراضي الكويتية، والتي تمثل في جانب كبير منها إفرازا لما شهدته الولايات المتحدة من هجمات، وما صاحب هذه الهجمات من سياسات أمريكية، للرد على منفذي هذه الهجمات والمتورطين فيها، أعلنت السلطات الكويتية عن تبني عدد من الإجراءات في إدارتها لمرحلة ما بعد الأزمة، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي :

- بدأ الطرفان - الأمريكي والكويتي - تعاون أمنيا واستخباراتيا من خلال تقديم المعلومات عن المتورطين في الحادث الإرهابي الذين قد تكون لدى السلطات الأمنية الكويتية معلومات عنهم، حيث أرسلت الولايات المتحدة قائمة بأسماء المشتبه بهم والذين لديهم صلات مع أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وعلى أثر ذلك قامت السلطات الكويتية بتشديد الإجراءات الأمنية فيما يخص دخول الرعايا غير الكويتيين إلى الأراضي الكويتية من خلال التدقيق بالجوازات والهويات الرسمية وإرسال نسخة منها إلى سفارة هؤلاء الرعايا التي تقوم بدورها بإرسالها إلى وزارة الخارجية في الدول المعنية للتأكد مما بها من بيانات[٢].
- إعلان استمرار التدابير الأمنية حول بعض المدارس الأجنبية في الكويت وخاصة بعد التحذير العالمي من وزارة الخارجية الأمريكية من وجود مؤامرات ضد مدنيين أمريكيين في الخارج(٢٠٠٢/١٠/١٢).
- إعلان وزير الدفاع الكويتي (٢٠٠٢/١٠/١٥) أنه يدرس تحويل مناطق المناورات ومواقع وجود القوات الصديقة المشاركة في المناورات وغيرها إلى منطقة عمليات، لتكون تلك المواقع ضمن المناطق الممنوع الاقتراب منها.
- إعلان وزير الدفاع الكويتي أن الكويت ستنظر في أي طلب تقدمه الولايات المتحدة لاستقبال قوات أمريكية جديدة للتمركز في الكويت، وتمنى أن يراجع الجانبان الكويتي والأمريكي البرامج التنسيقية لضمان تلافي أي حادث آخر.
- قرار مجلس الوزراء برفع مشروع مرسوم بقانون - بشأن إجراءات التفتيش الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظورة - إلى أمير الكويت، والذي يهدف إلى التفتيش عن الأسلحة غير المرخصة المنتشرة في البلاد وجمعها.
- اعتقلت السلطات الكويتية (٢٠٠٢/١٠/١٥) صحفيا وناشطا إسلاميا لإدلائهما بتصريحات تتضمن تحريضا بعد أن قتل كويتيان أحد جنود مشاة البحرية الأمريكية هناك.
- ألقت أجهزة الأمن (٢٠٠٢/١٠/١٧) القبض على

(١) الجزيرة نت، ٢٠٠٢/١/٢٥.

(٢) الوطن ٢٠٠١/١١/١٦.

مواطن قرب مجمع يسكنه عشرات الضباط الأميركيين وفي سيارته قنابل مولوتوف، واعترف المقبوض عليه بأنه يضع تلك القنابل في سيارته، وأنه تلقى أوامر عبر شبكة الإنترنت بتنفيذ هجوم.

- الإعلان (٢٠٠٢/١٠/١٧) عن ضبط خلية في أعقاب الهجوم تتألف من ١٥ شخصا اعترفوا بالتخطيط لمهاجمة خمسة مواقع أميركية وأجنبية.

- بدأت وزارة الدفاع الكويتية (٢٠٠٢/١/٢٠) إجراءات مشددة غير مسبوقة تمثلت في وضع بعض المواقع العسكرية والأراضي المحيطة بها التي تمثل ربع مساحة الكويت تحت الحراسة المشددة ومنع الاقتراب من هذه المناطق بسبب تدريبات عسكرية مع قوات أمريكية وأجنبية أخرى، وكذلك بعد أحداث جزيرة فيلكا التي أودت بحياة عسكري أمريكي وجرح آخر في عملية هجومية من شخصين ينتميان إلى تنظيم القاعدة.

وفي هذا الإطار قامت وزارة الدفاع بإغلاق المنطقة الشمالية الغربية من البلاد بسبب استمرار التمارين العسكرية المشتركة بين الجيش الكويتي والقوات الصديقة ولتوفير الاحتياجات الأمنية اللازمة في هذه المنطقة، وذلك أمام ما تشهده هذه المنطقة خلال الموسم التدريبي للجيش الكويتي من تدريبات، إضافة إلى أن هذه المنطقة تقام فيها دائما تمارين مشتركة مع القوات الصديقة تستخدم فيها الذخيرة الحية والآليات العسكرية الثقيلة.

كما تم التأكيد على أن قرار منع دخول المواطنين والمقيمين ممن ليست لهم صفة هذه المنطقة جاء كإجراء احترازي للمحافظة على الأمن وتوفير الاحتياجات الأمنية اللازمة للحفاظ على سلامة مرتادي وأصحاب المخيمات الربيعية في المنطقة التي تشهد عادة في مثل هذا الوقت من كل عام إقبالا متزايدا من المواطنين والمقيمين بقصد التنزه أو الخروج للبر أو القنص".

وكذلك تم حظر الدخول إلى تلك المنطقة سواء للصيد أو النزهة أو إقامة المخيمات أو رعاية الماشية، مع التنسيق بين هيئة الاستخبارات والأمن برئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي، وبعض الجهات الحكومية والأهلية وشركات القطاع الخاص التي تقع مقار وأماكن منسوبيها داخل هذه المنطقة من أجل إعطاء موظفيها والعاملين في هذه الجهات تصاريح دخول خاصة يستطيعون بموجبها الذهاب إلى مقار أعمالهم.

مع وضع علامات ولوحات إرشادية دالة على حدود المنطقة المحظورة، والتي يمنع الدخول إليها، وهي المنطقة المحصورة في مركز العبدلي شمالا والممتدة جنوبا حتى مركز المطلاع، وتمتد هذه المنطقة حتى تلاقي الساتر الترابي لقاعدة علي السالم الجوية، والتي تمتد بدورها غربا حتى مركز شرطة التعاون التابع لوزارة الداخلية[1].

- أعلن وزير الإعلام الكويتي أحمد الفهد الصباح (٢٠٠٣/١/٢١) إنه لا يمكن استبعاد وجود صلة للهجمات المتكررة التي يتعرض لها الأمريكيون في الكويت بالعراق أو بتنظيم القاعدة، ووصف هذه الهجمات بأنها حوادث فردية ناجمة عن الفكر المتشدد الذي يستغل الشباب، وأعرب عن اعتقاده بأن تلك الحوادث لا تخرج عن دائرة النظام العراقي أو أيديولوجية شبكة القاعدة(٢).

وقد جاء تبني هذه الإجراءات الجزئية متوافقا مع تطبيق الخطة العامة لطوارئ الأزمات التي أعلنت لجنة الدفاع المدني الكويتي عن تبنيها في أبريل ٢٠٠٢، لمواجهة هذه الأحداث من ناحية، وللتعامل مع تطورات الأوضاع على الساحة العراقية من ناحية أخرى.

فقد أعلنت اللجنة عن اتخاذ عدد من الإجراءات بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية

(١) سعد الشمري: الإعلان عن إجراءات أمنية كويتية غير مسبوقة للمناطق العسكرية، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٢/١/١٧.

(٢) موقع الجزيرة نت، الأخبار ٢٠٠٣/١/٢٢.

لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة بما يحقق الحفاظ على سلامة وحماية الوضع العام في البلاد، ومواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة نظرا لتداعيات الظروف الراهنة انطلاقا من الاستراتيجية العامة للحماية المدنية للكويت المحددة للمعطيات والأحداث والمحاور والنطاقات المكانية والبشرية والموضوعية والوسائل والآليات الكفيلة لتحقيق الهدف ومتابعة تنفيذها، وذلك على النحو التالي:

- **الدفاع:** تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية وخطط الطوارئ بناء على تداعيات الأحداث التي تؤثر على الوضع العام للبلاد.

- **التجارة والصناعة:** تم تشكيل لجنة الطوارئ برئاسة وزير التجارة والصناعة، للقيام بصرف المواد التموينية للمواطنين بواسطة البطاقات التموينية الحالية، وتجهيز بطاقات تموينية للمقيمين وتوزيعها عند الطوارئ، بالإضافة إلى تحديد التعليمات للجمعيات التعاونية وتجار المواد الاستهلاكية لمراقبة ارتفاع الأسعار، وستقوم الوزارة بوضع المخابز الرئيسية بشركة المطاحن والمخابز والدقيق في حالة استعداد، بالإضافة إلى توفير المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الأساسية والمواد التموينية لمدة ٦ شهور.

- **النفط:** تم تشكيل لجنة طوارئ برئاسة وزير النفط، وسيتم تحديد متطلبات الخطة التشغيلية تبعا لحالة الطوارئ، كما ستقوم الوزارة بإعداد غرفة عمليات الطوارئ الرئيسية إضافة لغرف العمليات الفرعية، وسيتم تحديد المخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية والغاز المسال مع المحافظة على مستواه في جميع الأوقات، بالإضافة إلى وضع تحديد خطط استيراد المنتجات البترولية في حال توقف الإنتاج الكلي للمصافي المحلية.

- **وزارة المواصلات:** تم تشكيل لجنة طوارئ برئاسة الوزير، وسيتم إعداد غرفة عمليات رئيسية للجنة الطوارئ واللجان الفرعية وبتجهيز ١١ محطة اتصال محمولة لخدمات الهاتف والفاكس وتخصيصها لكبار الشخصيات والقيادات المهمة في الدولة.

- **الصحة:** تم تشكيل لجنة طوارئ طبية مركزية برئاسة وكيل الوزارة، وتشكيل لجان طوارئ فرعية في كافة المناطق الصحية، وسيتم تجهيز غرف طوارئ بكل مستشفى وفرق للطوارئ الطبية، وتصنيف المستشفيات تبعا لحالة الطوارئ، وتعزيز مراكز الإسعاف والمستشفيات بالقوة العاملة اللازمة مع وقف إجازات العاملين، وتزويد المستشفيات بكميات إضافية من الدم والأدوية والتجهيزات الطبية بالحالات الطارئة، ووضع جميع مراكز الإسعاف وعمليات الطوارئ الطبية في حالة استعداد تام، وكذلك تعزيز خدمات الشؤون الهندسية والنقليات ووضعها تحت تصرف لجنة الطوارئ، والاستعانة بفرع الدفاع الكيماوي بوزارة الدفاع في حالة التعرض لهجوم كيماوي.

- **الكهرباء والماء:** تم تشكيل لجنة طوارئ برئاسة وكيل الوزارة، وسيتم إعداد غرفة عمليات رئيسية للطوارئ وغرف فرعية، ووضع خطة متكاملة لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تنجم عن فقدان القدرة الإنتاجية نتيجة تعطل أو توقف وحدات الإنتاج عن العمل، أو فقدان خطوط التغذية أو المحطات الرئيسية.

- **الإعلام:** إنشاء غرفة عمليات لطوارئ البرامج، ووضع خطط لمواجهة تعرض مبنى الوزارة للتوقف الجزئي أو الكلي عن البث، كما سيتم تجهيز استوديوهات بديلة للبث منها عند أي طارئ يعيق البث من الاستوديوهات الحالية.

- **الخارجية:** تشكيل لجنة خاصة للطوارئ لمتابعة أي تطورات سياسية أو أحداث عسكرية قد تنشأ بالمنطقة يترتب عليها نزوح جماعي إلى الحدود الكويتية، ووضع خطة للتحرك السياسي من خلال إحاطة البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج بمختلف التطورات والإجراءات المتخذة بصددها، مع ترتيب

الاتصالات والمشاورات مع السفارات والهيئات الدبلوماسية العربية والأجنبية في البلاد إضافة للمنظمات الدولية ذات الصلة.

- **الأشغال:** تشكيل لجنة طوارئ برئاسة الوزير، وتشكيل فرق طوارئ للهندسة الصحية لمراقبة وتشغيل محطات الضخ الرئيسية ومحطات الرفع الثانوية، واتخاذ إجراءات الوقاية اللازمة لتجنب توقف أي جزء من أجزاء شبكة الطرق الرئيسية في كافة اتحاد المناطق.

- **الدفاع المدني:** رفع درجة التنسيق مع كافة الجهات والأجهزة المساندة في الدولة، ووضع غرفة العمليات في حالة استعداد، ووضع فرق الدفاع المدني والمتطوعين في حالة تأهب، وكذلك وضع الملاجئ العامة والخاصة تحت الاستعداد، وتحديد وسيلة الاتصال الجماعية بأعضاء لجنة الدفاع المدني وإجراء التجارب اللازمة عليها، وتحديث وتنشيط المعلومات مع كافة الأجهزة المساندة في الدولة وغرف العمليات الفرعية، وإجراء التجارب الميدانية والفحص الدوري للتأكد من صلاحية صافرات الإنذار، ومراجعة وتحديد المخزون الاستراتيجي من الأقنعة الواقية والمواد الغذائية، ووضع الخطة الإعلامية للطوارئ لتوعية وإرشاد الجماهير.

- **الحرس الوطني:** تجهيز الوحدات لتأمين الحراسات اللازمة لكافة المواقع الحساسة، وتدريب المواطنين على أعمال الدفاع والحراسة، وإجراء تمارين للوقاية من الأسلحة الكيماوية والجرثومية، والتدريب على المعاونة في إطفاء الحرائق وعمليات الإخلاء والإيواء والمعاونة في أعمال الكشف عن المتفجرات.

- **البلدية:** تشكيل لجنة طوارئ برئاسة رئيس البلدية، وسيتم تشكيل فرق طوارئ للتعامل مع الحالات الطارئة، تقوم بوضع مراقبات البلدية بالمحافظة تحت الاستعداد وتزويدها بالآليات والمعدات والأجهزة والعمالة اللازمة، وتدريب وإعداد كوادر وطنية من موظفي البلدية بقيادة المعدات الثقيلة عند الحاجة.

- **الإطفاء:** تشكيل لجنة طوارئ عليا برئاسة مدير عام الإدارة العامة للإطفاء، وسيتم إعداد غرفة العمليات المركزية للإطفاء لاستقبال البلاغات على مدار الساعة، تتولى وضع خطط التعامل مع كافة أنواع الحوادث والحرائق المحتمل وقوعها وتقوم بوضع كافة مراكز الإطفاء وفرق الإنقاذ في حالة تأهب.

- **هيئة البيئة:** تشكيل لجنة طوارئ دائمة لتنفيذ خطط الطوارئ، وسيتم وضع خطط طوارئ لرصد تلوث الهواء والمياه البحرية.

- **الطيران المدني:** تشكيل لجنة طوارئ لمطار الكويت الدولي، وتجهيز مركز عمليات الطوارئ وربطها بجميع الأجهزة، ووضع خطة طوارئ شاملة لوقاية الحركة الجوية وتحديد أولويات الهبوط وحوادث الطائرات، وتطوير إجراءات مراكز الإطفاء والإنقاذ، وتحديد الإجراءات الخاصة بأمن المطار وإدارته والخدمات الطبية وسلامة الطيران والجمارك ومشاغل الطائرات[1].

هذا في الوقت الذي تعددت فيه الإجراءات والاستعدادات الكويتية لمواجهة تطورات الأحداث داخليا وخارجيا، ومن بين هذه الإجراءات:

- إعلان شركة نفط الكويت (٢٠٠٣/٢/١٧) أن الكويت أوقفت إنتاج حقلين صغيرين في شمال البلاد قرب الحدود مع العراق كإجراء وقائي قبل حرب محتملة قد تقودها الولايات المتحدة على بغداد وذلك في إطار جهود الكويت لتأمين البلاد من أي عمل انتقامي عراقي في حال مهاجمة القوات الأمريكية المتمركزة في الكويت للعراق[2].

- إقامة مهرجان (مستعدين) بحديقة الشعب

---

(١) صحيفة الرأي العام – الكويت ، عدد ٢٠٠٢/٤/٢٤.

(٢) السابق ، عدد ٢٠٠٣/٢/١٨

بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، لتفعيل الحس الوطني وإبراز دور الدفاع المدني في المرحلة الراهنة التي تستوجب أن يقوم كل مواطن بدوره واستعداده الدائم لجميع الطوارئ، وشهد المهرجان العديد من الفعاليات التي حرصت إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية على تقديمها حيث أعدت الكثير من الوسائل التوعوية للتعريف بمضمون الحملة وكيفية الاستفادة منها والتفاعل معها من أجل الوطن[1].

- نشر قوات عدد من الدول الأجنبية والخليجية على الأراضي الكويتية للدفاع عن الكويت.

- عقد جلسة خاصة لمجلس الأمة: حيث قررت الحكومة الكويتية في (٢٠٠٣/٢/١٦) عقد جلسة خاصة سرية لمجلس الأمة في أول مارس ٢٠٠٣، لبحث إقرار بعض التشريعات التي تتطلبها هذه الظروف المتسارعة[2].

- الإعلان عن رفع الاستعداد إلى الدرجة القصوى: حيث ينتشر رجال الأمن والحرس الوطني في مختلف أرجاء البلاد، كما رابطت مدرعات حول المنشآت الرئيسية، واستعدت المؤسسات والوزارات الحكومية الأهلية لنشوب الحرب بتجهيز ملاجئ ووضع تعليمات إرشادية واضحة للدلالة عليها، كما جهز المواطنون الكويتيون ملاجئ في سراديب منازلهم للجوء إليها وقت الخطر، كما قامت إدارات الطوارئ في الوزارات المختلفة بتوزيع تعليمات للأمان تحوي إرشادات يجب اتباعها عند حدوث غارة أو هجوم كيمياني[3].

ووسط هذه الاستعدادات وتلك الإجراءات بدأت الحرب ضد العراق فجر الخميس ٢٠ مارس ٢٠٠٣، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة ليس فقط في الإدارة الكويتية للأزمة العراقية، ولكن في تاريخ المنطقة، بل وفي تاريخ العالم المعاصر أمام ما ترتب عليها من تداعيات، ما زال الكثير منها غامضا وفي طور الإعداد والتنفيذ.

المبحث الرابع

تفعيل إدارة الأزمات الأمنية: رؤية مستقبلية

تنبع أهمية بناء هيكل تنظيمي لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت من تعدد المتغيرات البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي تشكل مصدرا للتهديدات المحتملة في دولة الكويت وتتمثل أهم مصادر هذه التهديدات في:

١- **المساحة**: الكويت من الدول صغيرة المساحة حيث لا تزيد مساحتها عن ١٨ ألف كم٢، وهذه المساحة تتوازن مع عدد السكان الذي يعيش عليها (حوالي ٢ مليون نسمة) ولكن هذا التوازن ينتفي بوضعها الجغرافي بين ثلاث وحدات عملاقة نسبيا مقارنة بالكويت سواء في المساحة أو السكان وهذه الوحدات هي إيران من الشرق، والعراق من الشمال، والسعودية من الجنوب والغرب، الأمر الذي فرض على الكويت سلوكا سياسيا معينا في علاقاتها الخارجية سواء مع هذه القوى الإقليمية أو مع غيرها من دول العالم، سلوك قام على التوازن الدقيق مع هذه القوى، وخاصة في ظل أن أي تدهور في علاقات القوى الثلاث وبعضها البعض ينعكس سلبيا على الكويت، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار فيها، كما حدث في أعقاب نشوب الثورة الإيرانية ١٩٧٩، ومع قيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن صغر المساحة ليس فقط مصدرا للأغراء على العدوان الخارجي، ولكنه أيضا نقطة ضعف في ظل ضعف وانعدام العمق الاستراتيجي اللازم للدفاع.

٢- **السكان وقوة العمل**: تمثل التركيبة السكانية المصدر الثاني للتهديدات في دولة الكويت، وذلك لعدة

---

(١) السابق نفسه

(٢) صحيفة الشرق الأوسط – لندن، أخبار ٢٠٠٣/٢/١٧.

(٣) الجزيرة نت: ٢٠٠٣/٣/١٨.

اعتبارات منها: صغر عدد السكان مقارنة بالقوى الثلاث الكبرى التي تحيط بالكويت (إيران، العراق، السعودية) وما يمثله ذلك من أهمية في التوازن الاستراتيجي مع هذه الدول، وتركيبة السكان من حيث الجنسية والانتماءات العرقية: حيث يشكل الوافدون أكثر من ٦٥,٥% من إجمالي عدد سكان الكويت، بينما تقل نسبة المواطنين الكويتيين عن ٣٤,٥% وما يشكله هذا الخلل من خطورة كبيرة على الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاستقرار السياسي في البلاد[١].

وكذلك **الخلل في التركيبة العامة للسكان من حيث الجنس**: حيث يتوزعون بين (٦١,٢%) ذكور و(٣٨,٨%) إناث وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية وأخلاقية كبيرة تضيف أعباء ومصادر جديدة للتهديد، والخلل في تركيبة غير الكويتيين من حيث الجنس: حيث يتوزعون بين (٦٧,٣%) ذكور و(٣٢,٧%) إناث في ١٩٩٨ وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية وأخلاقية في ظل هذه الفجوة الكبيرة بين الجنسين.

هذا بالإضافة إلي الخلل في تركيبة القوى العاملة بين الكويتيين وغير الكويتيين: حيث بلغت نسبة الكويتيين في ١٩٩٨ من حجم قوة العمل (١٦,٧٣%) فقط في مقابل (٨٣,٢٧%) غير كويتيين، ومما يزيد من حدة هذا الخلل أن (٥٥,٨٣%) من حجم قوة العمل من جنسيات غير عربية وما يترتب على ذلك من تعدد الثقافات والانتماءات وعدم القدرة على احتوائها في ظل عدم استقرار هذه العمالة، وهو ما يترتب عليه العديد من الأخطار والتهديدات وارتفاع معدلات الجرائم وعدم الاستقرار، وكلها بيئة مهيئة لنشوب وتفاقم الأزمات والكوارث.

وأيضا الخلل في تركيبة المواطنين الكويتيين من حيث فئاتهم العمرية: حيث (٤٣,٦%) منهم أقل من ١٥ عام (٤٤,١%) أكثر من ٦٠ عاما أي أن (٤٧,٧%) من إجمالي السكان الكويتيين خارج قوة العمل فإذا أضيف إلى هذه النسبة نسبة الإناث اللاتي لا يعملن في الفئات الأخرى، ونسبة العازفين عن العمل، ونسبة الذين يتجهون إلى التقاعد المبكر لارتفعت نسبة من هم خارج قوة العمل بدرجة كبيرة، وهو ما يعني في التحليل الأخير استمرار الخلل في تركيبة القوى العاملة والسكان لسنوات طويلة قادمة، وبالتالي استمرار التهديدات والأخطار المحتملة التي يمكن أن تنجم عنها.

٣- **الوضع الاقتصادي**: تتعدد التهديدات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت، والتي يمكن أن تشكل مصادر لأزمات محتملة ومن هذه التهديدات:

أ- أحاديه الدخل الوطني حيث الاعتماد الرئيسي على مصدر وحيد للدخل هو النفط الذي يشكل أكثر من ٩٥% من صادرات الدولة، وارتباط الاقتصاد الوطني بذلك بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي غير مستقرة وما يصاحب عدم استقرارها من عدم استقرار داخلي في الدول المرتبطة بها ومنها الكويت.

ب- الدخل المرتفع والمستوى المعيشي الجيد الذي تتمتع به الكويت منذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، وما ترتب على هذا الدخل وذلك المستوى من تهديدات ترجع إلى تدفق العمالة الوافدة وما يصاحبها من آثار سلبية من ناحية، ومن ناحية أخرى أن هذا الدخل والمستوى المعيشي المرتفعين خلقا تفاوتا معيشيًا بين دول الخليج العربية ومنها الكويت وغيرها من الدول العربية، وهو ما أفرز حالة واقعية من الشعور السلبي تجاه الكويت ودول الخليج من هذه الدول ممثلا في مقولة إعادة توزيع الثروات، وعدم أحقية استمتاع القلة السكانية بتلك الثروة الكبيرة، بينما الكثرة لا تكاد تتمتع بالحد الأدنى الذي يؤمّن لها ضرورات الحياة الكريمة، وما يصاحب هذا الشعور من تهديدات سواء من الدول المحيطة أو من عمالتها الموجودة في دول

---

(١) وزارة التخطيط: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ١٩٩٨/٦/٣٠، الكويت، إدارة تنمية الموارد البشرية، الإصدار الثاني عشر، ١٩٩٨، ص٣.

الخليج، وخاصة في أوقات الاضطراب وعدم الاستقرار، مع الاعتراف بدور هذه العمالة وأهميتها في تطوير ونهضة دول الخليج في مختلف المجالات.

٤- نظم الحكم في الكويت ودول الخليج: تشكل نظم الحكم مصدرا آخر من مصادر التهديد التي يمكن أن تؤدى لنشوب العديد من الأزمات، وذلك من عدة جوانب:

أ- إن استقرار نظم الحكم في الخليج (إمارات، ممالك) يدفع الكثير من القوى المعارضة سواء في الداخل أو الخارج إلى محاولة ضرب هذا الاستقرار سواء بإشعال الفتن، أو افتعال الأزمات التي تهدد هذا الاستقرار.

ب- إنه في مواجهة استقرار النظم القائمة في دول الخليج العربية توجد نظم ثورية غير مستقرة في بعض الدول المجاورة وخاصة العراق وإيران، حيث شهدت الأولى العديد من الانقلابات والحركات القمعية، وشهدت الثانية ثورة كبيرة في ١٩٧٩ لم تستقر حتى الآن داخليًا وإقليميًا وعالميًا، وهو ما يضيف أخطر مصدر من مصادر التهديد المحتملة لدولة الكويت(١).

وفي مواجهة هذه التهديدات صبح من الأهمية خلق الأجهزة والهياكل القادرة على التعامل مع هذه التهديدات وإدارتها بكفاءة وفاعلية والحد من آثارها وأخطارها الحالية والمستقبلية.

فأمام تعدد التحولات والتطورات التي تشهدها دولة الكويت داخليا وخارجيًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وما يمكن أن تفرزه هذه التحولات وتلك التطورات من تحديات وانعكاسات يترتب عليها العديد من الكوارث والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة، أصبح من الضروري العمل على بناء استراتيجية واضحة محددة المعالم والأبعاد لإدارة الكوارث والأزمات المستقبلية في دولة الكويت.

وبناء هذه الاستراتيجية يتطلب تحديد أبعادها المختلفة من حيث الأسس والمقومات أو المتطلبات التي ينبغي توفيرها والتي تشكل ركائز هذه الاستراتيجية، وتحديد مكونات هذه الاستراتيجية وأركانها الأساسية الشاملة والمتكاملة، والتي بدونها تفقد الاستراتيجية قدرتها على تحقيق أهدافها، ثم تحديد آليات وسياسات تحقيق هذه الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، والتي بدونها تصبح الاستراتيجية مجرد رؤى وتصورات عديمة الفائدة، وفي إطار هذه الاعتبارات يأتي هذا المقترح لبناء استراتيجية لإدارة الأزمات والكوارث المستقبلية في دولة الكويت، والذي يقوم على عدد من الأبعاد الأساسية، وذلك على النحو التالي:

أولا: أهداف الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة الأزمات:

يهدف الهيكل المقترح لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت إلى القيام بعدد من المهام والأدوار الأساسية، وكذلك تحقيق عدد من الأهداف، ومن ذلك:

١- جمع المعلومات والبيانات ورصد ومراقبة وفحص البيئة الداخلية والخارجية وتحديد مجالات التهديد ومواطن المخاطر والأزمات التي يمكن أن تنتج عن متغيرات هذه البيئة وبيان معدلات التغير والاستقرار ودرجة التنوع فيها، وحجم ودرجة الضغوط التي يمكن أن تترتب عليها.

٢- تقييم هذه المتغيرات وتحديد أولوياتها عن طريق دراسة احتمالات التغيير في تلك المتغيرات وتأثيراتها المتوقعة على الجهاز الإداري.

٣- تصنيف وتقسيم المخاطر المحتملة ووضعها في مجموعات مختلفة حتى يمكن التعامل معها ووضع الآليات المناسبة لإدارتها.

٤- التنبؤ بالمخاطر والأزمات المحتملة ووضع أولويات مواجهتها باستخدام "مصفوفة الأزمات" وتكوين

---

(١) سليمان ماجد الشاهين: الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع ، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي - الكويت، عدد٩ يناير/ مارس ١٩٩٩، ص٥٧-٥٩.

"محفظة الأزمات" "Crisis Portfolio" والتي توضح الأزمات التي يجب التخطيط والإعداد لمنعها أو الاستعداد لمواجهتها.

٥- التخطيط وإعداد سيناريوهات المواجهة، وذلك لتوفيره وسائل الحماية اللازمة للتقليل من احتمالات حدوث الأزمات وإعطاء رد فعل تنظيمي مناسب في حالة الفشل في منع الأزمة وضمان استمرار الأعمال خلال مرحلة مواجهة الأزمة واستعادة النشاط مع إعداد السيناريوهات والتصورات المختلفة التي يمكن من خلالها إدارة الأزمة خلال مراحلها المختلفة[1].

٦- توفير نظم الإنذار المبكر لرصد وتحليل وتسجيل الإشارات المختلفة التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات وقياسها قبل وقوعها بفترة كافية مع خضوع الإشارات التحذيرية ونتائج الإنذار المبكر للفحص والتقييم المستمر للتأكد من مدى جديتها وخطورتها حتى لا تتم الاستجابة لقضايا هامشية لا تشكل أزمات جادة مما يمثل إسرافا وخسائر دون مبرر.

٧- تطوير الثقافة التنظيمية السائدة حتى تكون ذات مسئولية اجتماعية مواتية لاهتمامات البيئة واتخاذ الإجراءات الوقائية كمحاولة أخيرة لمنع أو درء الأزمة وتحجيم آثارها أو تأخير حدوثها حتى تكتمل تجهيزات مواجهتها.

٨- تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات والتهيئة النفسية للعاملين واستدعاء فريق إدارة الأزمات ووضع عدة أولويات للمواجهة وتحقيق استجابة تنظيمية مناسبة واختيار الأسلوب الإداري المناسب للموقف وتنظيم عملية الاتصال داخليا وخارجيًا ومع جميع الأطراف المعنية بالأزمة وإدارتها.

٩- احتواء الأزمة وعزلها لمنع امتدادها إلى مناطق أخرى حتى تسهل إدارتها والتعامل معها ومنع تفرعها أو تشتيت الجهود المبذولة في مواجهتها.

١٠- إعادة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية واستعادة النشاط وإصلاح ما ترتب على الأزمة من آثار وأضرار والقيام بتحليل وتقييم الأزمة وإدارتها وتشريح جميع جوانبها وأداء إدارتها وبيان جوانب القوة والضعف فيها سعيا للاستفادة منها وتطوير خطط أكثر فعالية لمواجهة الأزمات المستقبلية ووضع الاستراتيجيات المناسبة لذلك، وتوثيق هذه الأزمات والاحتفاظ بالمستندات والسجلات والتحليلات التي تمت للمساعدة في التخطيط للأزمات المستقبلية، مع الاستمرار في كل هذه المهام والعمليات في إطار من التغذية العكسية الضرورية لاستمرار كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة الأزمات والكوارث[2].

ثانيا: مراحل تكوين الهيكل التنظيمي المقترح:

يمر تكوين الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة الأزمات في الكويت بثلاثة مراحل أساسية تستغرق كل منها بصورة مبدئية ما بين ستة أشهر وعام وتأتي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد: وخلال هذه المرحلة يتم القيام بالأعمال التالية:

١- تهيئة الأطراف المعنية بأهمية مركز إدارة الأزمات والضرورات التي تفرضها لخلق قناعة لدى هذه الأطراف بدور المركز وبالمهام التي يمكنه القيام بها لاكتساب التأييد والدعم اللازم له.

٢- وضع التنظيم التفصيلي لتكوين الهيكل وخطط تنفيذه واحتياجات هذا التنفيذ، ودور مختلف الجهات والأطراف في هذا التنفيذ، وتوفير الموارد المالية والمادية التي يحتاجها إنشاء الهيكل

---

(١) د. حامد أحمد رمضان بدر: التصميم الفعال للهيكل التنظيمي لوحدة إدارة الأزمات بمنظمات الأعمال ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس – القاهرة ٢٥، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص١١،٩.

(٢) د. منى صلاح الدين شريف: التنبؤ بالمخاطر والأزمات المحتملة. دراسة تطبيقية في الصناعة المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث ، جامعة عين شمس – القاهرة ، ١٢، ١٣ أكتوبر ١٩٩٦، ص١٣،٩.

٣- اختيار الموقع الرئيسي الذي سيقام عليه الهيكل وفقا لاعتبارات الأمن والحماية الكاملة والقدرة على الاتصال والتعبئة لمختلف الأطراف، وبدء أعمال البناء والإنشاء للمقر الرئيسي للهيكل.

المرحلة الثانية: التنظيم: ويتم خلال هذه المرحلة القيام بالأعمال التالية:

١- التأكد من إتمام المباني والتجهيزات الإنشائية، وتوفير التجهيزات الإدارية والفنية اللازمة للهيكل (مكاتب، أدوات مكتبية، حواسب، معدات، إمكانات عرض .. إلخ)، وتوفير وسائل الاتصال اللازمة لعمل الهيكل (هواتف، فاكسات، تلكس، إنترنت ..الخ)، وبناء شبكة معلومات متكاملة مع توفير الاتصال الفعال بينها وبين مختلف شبكات البيانات والمعلومات القائمة في الدولة.

٢- تكوين فريق إدارة الأزمات واختيار أعضائه حسب المستويات المختلفة التي يقوم عليها الهيكل المقترح، وتوفير وسائل الحركة والانتقال السريعة والفعالة للقائمين على أعمال الهيكل إلى مختلف المناطق والجهات الموجودة بالدولة، واتخاذ المركز للشكل النهائي من حيث التنظيم والتوصيف الوظيفي والتوجيه والإرشاد والرقابة والمتابعة.

٣- التأكيد على الدور البارز لوسائل الإعلام في دعم هذه الخطوات.

المرحلة الثالثة: التدريب المتكامل:

ويتم خلال هذه المرحلة القيام بعدد من الأعمال الأساسية:

١- إعطاء المحاضرات والندوات وعقد المؤتمرات حول المصادر المختلفة للتهديدات وكيفية التعامل والتعاون في ذلك مع مختلف المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية الكويتية والعربية والدولية.

٢- تنظيم الدورات التدريبية التأهيلية والمتخصصة للقائمين على مهام إدارة الأزمات مع إرسال البعثات العلمية للدول المتقدمة عربيًا وعالميًا للتخصص في إدارة الأزمات واكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لذلك، مع استقدام الخبراء العرب والأجانب للمشاركة في الدورات التدريبية التي يتم إعدادها وتنظيمها في الكويت.

٣- المتابعة المستمرة والفعالة لمختلف المتغيرات وتطوراتها المحلية والإقليمية والعالمية وتوثيقها وتحليلها وبيان كيفية الاستفادة منها، والعمل على تحقيق وتدعيم منظومة العمل والعلاقات الإنسانية والتفاعلات الداخلية والخارجية للهيكل سواء بين مستوياته ووحداته وبعضها البعض أو بينها وبين البيئة المحيطة بها.

٤- فرض مواقف أزمات والتدريب على إدارتها والاستفادة في ذلك من الأساليب العلمية المختلفة (مثل المحاكاة Simulation) والمناورات التدريبية التي تقوم بها المؤسسات والأجهزة العسكرية للوقوف على مدى استعداد الهيكل للتعامل مع الأزمات الفعلية.

ثالثًا: مستويات الهيكل التنظيمي المقترح:

يمكن التمييز في إطار مستويات الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة الأزمات والكوارث لدولة الكويت بين المستويات التالية:

المستوى الأول: مجموعة اتخاذ القرار: أو المستوى الرئاسي للهيكل، وتتولاه القيادة السياسية ممثلة في أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء، ويتولى وضع الاستراتيجية العامة للدولة وتحديد سياستها الحالية والمستقبلية، ويتم التعامل في هذا المستوى بقدر كبير من الحذر والحيطة لما له من مردودات شديدة الخطر على مصالح البلاد وسلامتها. كما أنه المسئول الأول عن إدارة الأزمات ونتائج هذه الإدارة باعتباره المخطط الأول للاستراتيجية العامة، وهو ما يقتضي أن يكون القائمون عليه والهيئة الاستشارية التابعة لهم على أعلى درجة من الخبرة والحنكة والمعرفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولا لأنسب البدائل والتصورات التي

يمكن من خلالها إدارة الأزمات بكفاءة وفاعلية.

المستوى الثاني: مجموعة صنع القرار: ويتمثل في مجموعة صنع السياسات والاستراتيجيات وتضم المدراء العامين برئاسة أمين عام المجلس (وكذلك عدد من الخبراء الذين يتم استدعاؤهم عند الحاجة) ومنْ في مستواهم من الذين يتعاملون مع الأحداث اليومية والقضايا المجتمعية المختلفة، ويمكنهم استكشاف مواطن الخلل ومصادر التهديدات التي تصيب الكيان الاجتماعي للدولة وتهدد أمنه واستقراره ووضع البدائل والتصورات المختلفة التي يمكنها التعامل مع هذه التهديدات ورفعها إلى المستوى الأول لاتخاذ القرار بشأنها.

المستوى الثالث: المستوى التنفيذي: ويضم الجهاز التنفيذي الرئيسي والأجهزة الفرعية التابعة له في المحافظات، ويتم فى إطاره التمييز بين مجموعتين:

الأولى: المجموعة القيادية الرقابية : وتضم الوزراء المسئولين والمحافظين كل في محافظته.

الثانية: المجموعة القيادية التنفيذية التي تتولى قيادة الأجهزة التنفيذية الفرعية: وتضم نواب الوزراء ونواب المحافظين كل فى محافظته.

وهذا المستوى مسئول بالدرجة الأولى عن اكتشاف الأزمات التى تحدث في نطاق المحافظة وجمع المعلومات المختلفة حولها وتحليلها وتقييمها وبيان البدائل المختلفة للتعامل معها، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعنية فى نطاق المحافظة وهو ما يزيد من أهمية الاتصال والتفاعل بين هذه الأجهزة باعتباره الحلقة الأولى أو قاعدة الهيكل التى ترفع تقاريرها وتحليلاتها إلى المستوى القيادي الرقابي ومنه إلى المستوى التخطيطي أو السياسي الذي يرفع الأمر بدوره إلى المستوى الرئاسي وذلك في حالة الأزمات واسعة النطاق أو شديدة الخطر التي تهدد أمن الدولة واستقرارها، ولا تستطيع المستويات الأدنى إدارتها بمفردها.

رابعا: مكونات الهيكل التنظيمى المقترح:

يتم التمييز في إطار الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت بين الأجزاء والوحدات التالية:

١- المجلس الأعلى لإدارة الأزمات والكوارث: ويتكون من أمير البلاد أو من ينيبه أو رئيس الوزراء، ومستشار الأمن الوطني، ووزراء كل من الداخلية والدفاع والخارجية والمالية والإعلام، ومدير المخابرات العامة، بالإضافة إلى من يراهم سمو أمير البلاد - مستقبلا - لحضور اجتماعات المجلس. وتكون المهمة الرئيسية للمجلس هي وضع البديل الأفضل أمام أمير البلاد بصفته متخذ القرار النهائي في الأزمة، وتتبع إجراءات التنفيذ وعرض الموقف بصورة دورية ودائمة على أمير البلاد.

٢- الأمانة العامة للمجلس الأعلى: وتقوم بكافة شئون السكرتارية والمستشارية بالوزارات المعنية بالأزمة ومتابعة ومراجعة وتجميع أعمال اللجان واستقبال وعرض التقارير.

٣- اللجنة الاستشارية العليا: وتضم مجموعة من الخبراء والمستشارين الذين تتم الاستعانة بهم حسب طبيعة الأزمة وتطوراتها ودرجة خطورتها.

٤- المركز الوطنى لإدارة الأزمات والكوارث: ويتبع سمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء ومن ينوب عنه ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية والإعلام والمالية ومن يراهم رئيس الوزراء لحضور اجتماعات المركز، ويضطلع المركز بالتخطيط الاستراتيجي ووضع البدائل والتصورات المختلفة لإدارة الأزمات.

٥- اللجان التخصصية لإدارة الأزمات والكوارث: وتنبثق هذه اللجان عن المركز الوطني، ومنها لجنة الكوارث الطبيعية، ولجنة الأزمات الداخلية، ولجنة الأزمات الخارجية، ولجنة الأمن العام، ولجنة الإعلام، ولجنة الشئون المالية والإدارية والقانونية، وأي لجان

أخرى يتم تكوينها وفقا لطبيعة الأزمـــة المحتملـــة أو الفعلية ودرجة خطورتها.

٦- **اللجنة الدائمة للتنسيق والاتصـــال:** وتتبـــع المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث، وتقوم على توفير وسائل الاتصال لمختلف المستويات والاتجاهات، وتضم العديد من وسائل عـــرض البيانـــات وقواعـــد المعلومات وعرض بدائل القرار والتنسيق بشأنها بـــين مختلف الأجهزة المعنية بإدارة الأزمات والكوارث.

٧- **مركز القيادة والسيطرة:** ويتبع كل وزير في الأزمات التي تخص وزارته وتدخل في نطاق عملها، ويتطلب لقيامه بمهامه وسائل اتصال مُؤمَنـــة وأنظمـــة إنذار وشبكات تجميع بيانات ومعلومات آلية.

٨- **مركز التخطيط والمتابعة:** ويتبع كل وزير في الأزمات التي تدخل في نطاق وزارته، ويتكـــون مـــن مجموعـــة التخطـــيط والتنبـــؤ، ومجموعـــة رســـم السيناريوهات، ومجموعة إعداد البدائل والتصـــورات، ومجموعة المتابعة والتقويم واحتواء الآثار.

٩- **مركز المعلومات والإعلام:** ويكون داخل كل وزارة ويضم عددا من الأقسام الرئيسية، مثـــل: قســـم تجهيز المعلومات، وقسم تخزين واسترجاع المعلومات، وقسم تحليل المعلومات، وقسم الإعلام وتعبئة الـــرأي العام.

١٠- **المركز الإقليمي لإدارة الأزمات والكـــوارث:** ويوجد في كل محافظة مـــن المحافظـــات الكويتيـــة، ويرأسه المحافظ أو من ينوب عنـــه، ويضـــم ممثلـــي الوزارات الرئيسية داخل كل محافظة، ومـــن يـــراهم المحافظ ضروريين لحضـــور اجتماعـــات المركـــز، ويتولى وضع الخطـــط الخاصـــة بـــإدارة الأزمـــات والإشراف على تنفيذها داخل المحافظة وذلك في إطار الاستراتيجية العامة.

١١- **المركز النوعي لإدارة الأزمات والكـــوارث:** ويتبع المركز الإقليمي، ويشمل عددا مـــن الوحـــدات الإدارية التي يتم تقسيمها على أساس طبيعة الأزمـــات والكوارث التي يمكن أن تتعرض لها المحافظة.

١٢- **غرفة عمليات إدارة الأزمـــات والكـــوارث:** والتي تتولى إدارة ومتابعة مجموعـــات إدارة الأزمـــة داخل المحافظة وقت حدوث الأزمة، ومن عناصـــرها الأساسية: قائد المجموعة، ومجموعة الاقتحام أو وحدة الإنقاذ، ومجموعة التفـــاوض، ومجموعـــة التحريـــات والمعلومات، ومجموعة الاتصالات، ومجموعة الإمداد والتموين، ومجموعـــة العلاقـــات العامـــة والإعـــلام، ومجموعة الإنقاذ الطبي والإسعاف والـــدفاع المـــدني، ومجموعة التسجيل.

وهنا ينبغي التأكيد على أهمية تـــوافر عـــدد مـــن الخصائص والسمات الأساسية في الهيكل، والتي يمكن من خلالها قياس مدى كفاءتـــه وفاعليتـــه فـــي إدارة الأزمات والكوارث المحتملة، وتتمثل هذه الخصـــائص في العناصر التالية:

أولا: **الأهداف:** وتشمل القدرة على تحديد الأهداف في الأجلين القصير والطويل وفي مختلـــف الظـــروف (العادية أو الأزمات)، والفهم الواضح لهـــذه الأهـــداف بين القائمين على الهيكل، وبيان الطـــرق والأســـاليب الكافية لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك القدرة على تعديل وتطوير هذه الأهداف وفق تطورات الموقف، وامتلاك وسائل لتحفيز العاملين على تحقيق مـــا يســـعى إليـــه المقترح من أهداف، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من الوسائل اللازمة لتقييم الأهداف ومستوى تحققها.

ثانيا: **التخطيط:** حيث يجب أن يتسم هذا المقتـــرح بالقدرة على التنبؤ بالتهديدات المحتملة ومواطن الخطر الداخلية والخارجية، ووضع الخطط اللازمة لمواجهـــة هذه التهديدات وتلك الأخطار، وامتلاك القـــدرة علـــى الاستجابة المناسبة لهذه التهديـــدات، وكـــذلك امـــتلاك القدرة على منع حدوث هذه التهديدات أو على الأقـــل الاستعداد الجيد لها، ووضع الخطط اللازمة للإعـــداد والتدريب للموارد البشرية المتاحة، هذا بجانب امتلاك العديد من التصورات والبدائل الخططية القادرة علـــى

التعامل مع تطورات الأزمات والكوارث.

ثالثا: الموارد: حيث يتطلب قيام وفاعلية هذا المقترح كفاية الموارد المادية والبشرية لتحقيق الأهداف الموضوعة، وامتلاك مخزون مناسب من هذه الموارد، وتناسب الموارد المتاحة مع الأهداف الموضوعة، والتطوير والتحديث المستمر في هذه الموارد، وتنمية القدرات الذاتية والاعتماد عليها بالدرجة الأولى

رابعا: الاتصالات: وذلك من حيث كفاية ودقة المعلومات الواردة عن الأزمة، ووجود قائمة بالأولويات عند إتمام عمليات الاتصال الداخلية والخارجية، والقدرة على التكيف مع تطورات الأحداث وكثافتها، ووجود احتياطي مناسب من أجهزة ووسائل الاتصال، وإمكانية تغيير أسلوب واتجاه الاتصال وفقا لتطورات الأحداث.

خامسا: التنسيق: ويقوم على وجود خطط واضحة ومحددة للتنسيق مع مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، وقدرة هذه الخطط على استيعاب العلاقات والتفاعلات الجديدة، وانعدام الخلافات مع المنظمات والهياكل الأخرى، ووجود برامج مشتركة للتدريب مع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية.

سادسا: اتخاذ القرارات: تعدد البدائل والسيناريوهات اللازمة لاتخاذ القرارات، والسرعة والسرية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، واللامركزية في اتخاذ القرارات، والقدرة على تغيير أنماط اتخاذ القرارات وفقا لتطورات الأحداث.

سابعا: الإجراءات وقواعد العمل: وجود أولويات واضحة ومحددة عند تنفيذ المهام الموضوعة، وعدم وجود فاصل بين الأداء اليومي والاستعداد للأزمات، والتعديل والتطوير المستمر في الاهتمامات والإجراءات حسب تطورات الأزمة، والفاعلية العالية في فترة ما قبل وقوع الأزمات.

ثامنا: البناء التنظيمي: حيث يقوم البناء التنظيمي الجيد على وضوح وتحديد المعالم وخطوط السلطة والمسؤولية، والمرونة والقدرة على استيعاب مختلف التطورات والتحولات، ومساهمة مختلف المستويات في توفير المعلومات وصنع القرارات، ومحدودية الصراع بين الإدارات الأساسية للهيكل التنظيمي، والسماح بتفويض السلطة المناسبة لتحقيق الأنشطة المختلفة، والمرونة في التمسك باللوائح والإجراءات غير المناسبة.

تاسعا: الثقافة التنظيمية: وتشمل القيم السائدة ومدى تناسبها ومتطلبات إدارة الأزمات، والإعداد النفسي للموارد البشرية لمواجهة تطورات الأزمة، والتأكيد على رفع الروح المعنوية والتحفيز والاحترام والتقدير لكل العاملين، والدعم والتأييد من مختلف عناصر المجتمع جماعات وأفراد وتنظيمات، وكذلك التأكيد على قيم الولاء والانتماء والعمل بروح الفريق الواحد، وإيمان العاملين بقيم المنظمة وفهمها وتطبيقها بفاعلية، وضمان السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام وتوجيهها بما يخدم الأهداف الموضوعة.

عاشرا: الدقة والموضوعية في تكوين فريق إدارة الأزمات: حتى تكتمل أركان ومقومات الهيكل المقترح لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت وحتى تكتسب الخطط والسياسات والهياكل أهميتها فلابد من وجود العنصر البشرى القادر على وضع هذه الخطط والسياسات موضع التطبيق وبث الحيوية والفاعلية في هذه الهياكل، ومن هنا تأتي أهمية وجود الفريق القادر على إدارة الأزمات والكوارث بكفاءة وفاعلية.

وتنبع أهمية تكوين فريق إدارة الأزمات من عدة اعتبارات من بينها: إتاحة الفرصة أمام الجهاز الإدارى لتناول الأزمات وتحليلها بصورة سليمة وبما يتناسب مع تطوراتها المختلفة، وتنفيذ الخطط والسياسات التي تم وضعها لإدارة الأزمات والكوارث، ووضع البدائل والسيناريوهات المختلفة لإدارة الأزمات وتنفيذها وتقييمها وبيان أوجه القصور فيها ومعالجتها لضمان عدم تكرارها، والتنبؤ بالأزمات المحتملة واكتشاف

إشارات الإنذار المختلفة بشأنها والعمل على تجنبها ومنع حدوثها أو الحد من آثارها السلبية عند وقوعها، والقيام بمختلف العمليات والوظائف الإدارية التي تتطلبها الإدارة الفعالة للأزمات والكوارث.

وحتى يحقق فريق إدارة الأزمات الأهداف المرجوة منه بكفاءة وفاعلية فإن ذلك يستلزم تمتعه بعدد من الخصائص والمقومات الأساسية والتي يمكن التمييز في إطارها بين مجموعتين أساسيتين:

١- **الخصائص الشخصية**: وتشمل الشجاعة الكاملة والإقدام مهما كانت المخاطر، والتفاؤل والثقة الشديدة بالنفس وبالقدرة على مواجهة هذه المخاطر، وقوة الإرادة والخبرة في إدارة الأزمات والقدرة على اتخاذ أو تنفيذ القرارات بكفاءة وفاعلية، والتوحد مع أعضاء الفريق والمشاركة الوجدانية القائمة على الإحساس الشديد بالموقف وعدم القابلية للانفعال أو التأثر النفسي والعاطفي، والولاء والانتماء للكيان الإداري(١).

٢- **الخصائص الموضوعية**: ومن بينها المستوى العالي من الاتصالات الأفقية والرأسية بين مختلف أعضاء الفريق، والمصداقية والمهارة والقدرة على التحليل والتقييم، والتخصص والتنوع في التخصصات والخبرات، وتوافر الصفات البدنية والنفسية المناسبة لإدارة الأزمات، والحرية في المناقشة، والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات(٢).

ويمر تكوين فريق إدارة الأزمات بعدد من المراحل والخطوات الأساسية:

المرحلة الأولى : الاختيار: تحتاج إدارة الأزمات إلى أفراد ذوي صفات ومهارات وقدرات خاصة شخصية ونفسية وبدنية، لذلك يصبح من الأهمية بمكان الدقة في اختيار هؤلاء الأفراد لما يمكن أن يترتب على سوء الاختيار من آثار ونتائج خطيرة، وتمر عملية الاختيار بعدد من الخطوات الفرعية هي: تحديد العمل المطلوب إنجازه لبيان الخصائص والقدرات اللازمة له، وتحليل الموارد البشرية المتاحة لمعرفة خصائص وقدرات كل منها، والمواءمة بين القدرات المطلوبة والقدرات المتوافرة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

وتتعدد الطرق التي يمكن من خلالها اختيار أعضاء فريق إدارة الأزمات منها:

١- **الرصد والتتبع**: رصد الأفراد الذين تنطبق عليهم المواصفات المطلوبة، وتتبع سلوكياتهم وعلاقاتهم، للتأكد من سلامة البيانات الموجودة عنهم.

٢- **الترشيح**: من جانب مختلف الوحدات والإدارات والمؤسسات الإدارية في الدولة وانتداب بعض الأفراد واختبارهم، ثم تثبيتهم عند نجاحهم.

٣- **الانتقاء الشخصي**: من خلال الاحتكاك بالأفراد خلال العمليات الإدارية والوظيفية المختلفة.

٤- **التجنيد**: أي زرع بعض العناصر في أماكن ووحدات معينة بعد التأكد من قدراتهم وخبراتهم المتميزة(٣).

المرحلة الثانية: الإعداد: ويتم خلالها تحديد الأهداف والاختصاصات والمسؤوليات الخاصة بكل فرد من أعضاء الفريق، ووضع الأسس والقواعد والإجراءات التي يتم العمل على أساسها، وبيان العمليات الكفيلة بحسن سير العمل، وبناء نسق من العلاقات والتفاعلات الإنسانية والوظيفية بين أعضاء الفريق.

المرحلة الثالثة: التدريب: والتدريب عملية محورية في إطار تكوين فريق إدارة الأزمات، كما أنها عملية دائمة ومستمرة تهدف إلى إكساب أعضاء الفريق

---

(١) د. محسن الخضيري: إدارة الأزمات، مصدر سابق، ص٢٠٧ - ٢٠٩.

(٢) Lagadzc, Patrick, Preventing Chaos in Crisis: Strategies for Prevention, Contrd and Damage Limitation, (London, Crow Hill, 1993) P 32.

(٣) د. محسن الخضيري: إدارة الأزمات، مصدر سابق ص٢١١.

البيانات والمعلومات اللازمة حول إدارة الأزمات، وصقل مهارات الأعضاء وزيادة قدراتهم والارتقاء بأدائهم، وإلمام الأعضاء بأحدث وسائل وأساليب إدارة الأزمات وكيفية الأخذ بها وتطبيقها، وتحقيق الانسجام والتوافق بين الأعضاء، وإجراء بعض التجارب العملية التى يمكن من خلالها تحديد إيجابيات وسلبيات أعضاء الفريق وكيفية التعامل معها، وتحديد مهارات وقدرات كل عضو من الأعضاء وتوظيفها بالشكل المناسب الذى يحقق أفضل استغلال لها.

وتتعدد الوسائل والأساليب التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف وغيرها والتى تسعى إليها البرامج التدريبية، ومن هذه الوسائل المحاضرات العلمية والعملية، ودراسة الحالات والنماذج الواقعية، والمحاكاة وتمثيل الأدوار، وورش العمل، ومختبرات الإنجاز والأداء وغير ذلك من الوسائل والأساليب الحديثة والمتطورة[1].

ومع التمييز بين هذه المكونات وتلك العناصر والمراحل التي يمر بها تكوين الهيكل المقترح لإدارة الأزمات المستقبلية في دولة الكويت فإنه ينبغي التأكيد على عدد من الاعتبارات الأساسية:

أولا: الأهمية المحورية للهيكل التنظيمى لإدارة الأزمات والكوارث باعتباره الإطار الذى يحدد المهام والواجبات والمسؤوليات والوظائف والعمليات المختلفة لإدارة الأزمات ومستوياتها المختلفة وطبيعة التفاعلات بين هذه المستويات.

ثانيا: الأهمية المحورية لفريق إدارة الأزمات باعتباره العنصر الأساسى الذى يضع الخطط والسياسات موضع التنفيذ، ويبث الحركة والفاعلية فى الهياكل التنظيمية.

ثالثا: أن التمييز بين مقومات إدارة الأزمات، وسياسات وآليات هذه الإدارة جاء لأغراض التحليل العلمى فقط حيث إن هناك ترابط وتفاعل شديد بين هذه الأركان وبعضها البعض، فلا توجد إدارة دون مقومات، والمقومات تفقد أهميتها دون تحويلها إلى خطط وسياسات، والخطط والسياسات تصبح عديمة الجدوى دون وجود الآليات التى تضعها موضع التنفيذ وتقوم على تطبيقها بكفاءة وفاعلية.

خاتمة الدراسة

في ختام الدراسة انتهى الباحث إلى أن بناء هيكل تنظيمي قادر على إدارة الأزمات المستقبلية والتعامل معها بكفاءة وفاعلية يتطلب بالدرجة الأولى توفير عدد من الأسس والدعائم الأساسية:

أولا :تبنى رؤية استراتيجية شاملة للتغلب على الأوضاع البيئية والإدارية السلبية والمتناقضة التى عانت منها مؤسسات وهياكل إدارة الأزمة فى دولة الكويت، رؤية تقوم على العديد من المقومات التى تشكل فى جوهرها مقومات ضرورية لحماية الأمن الوطنى الكويتى، وركائز يمكن من خلالها تحقيق نهضة مجتمعية وإدارية شاملة، وتوفير دعائم الهيكل المقترح لإدارة الأزمات المستقبلية في دولة الكويت وتتمثل هذه المقومات فى:

- تنمية اقتصادية: تقوم على دعم العمالة الوطنية، ودعم القطاع الخاص، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير السياسات المالية، وتوازن الميزانية.
- تنمية ثقافية: تقوم على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية، وإبراز الهوية الإسلامية والعربية، والمحافظة على الثقافة والتقاليد الكويتية الأصيلة، ووضع نظام ثقافى وإعلامي متطور، ووضع أسس النهضة الشاملة فى مختلفة العلوم والفنون.
- تنمية بيئية: تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ووضع التشريعات اللازمة لحماية البيئة محليا وإقليميا.
- تنمية إدارية: تقوم على تطوير الهياكل الإدارية، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، وزيادة

---

(1) Little John, Robert F., Crisis Management: Ateam Approach, (New York. AMA Management Briefing, 1983) PP. 32.38

الاهتمام بعمليات التخطيط الاستراتيجي، ومواجهة الاختلالات التي يعاني منها الجهاز الإداري.

- تنمية بشرية: تقوم على تخطيط القوى العاملة ومواجهة ما يعاني منه المجتمع من اختلالات في هيكل السكان والقوى العاملة.

- تنمية اجتماعية: تقوم على دعم الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المرافق ونشر الوعي بين المواطنين بالاستغلال الأمثل لها.

- تنمية سياسية: تقوم على دعم الديمقراطية وتفعيل العلاقات السياسية الإقليمية والدولية.

- تنمية تكنولوجية: تقوم بالأساس على تطوير فلسفة التعليم والتدريب، وتطوير قواعد المعلومات والبحث العلمي في إطار من الرؤية المستقبلية الشاملة.

ثانيا: العمل على الارتقاء بكفاءة تعبئة وتخصيص الموارد المتاحة للمجتمع وتعزيز فرص النمو والمنافسة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال: إعادة تأهيل الاقتصاد الكويتي في اتجاه توسيع قاعدته الإنتاجية ، وإعادة توجيه دور القطاع النفطي ، وتعزيز دور القطاع الاستثماري في الاقتصاد الوطني وتعظيم إنتاجيته وحمايته من مخاطر الاضطرابات النقدية والتقلبات في أسواق المال الإقليمية والعالمية.

ثالثا: تكليف المراكز البحثية الوطنية والجامعات والمعاهد بإجراء المزيد من البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات حول رصد التغيرات والتطورات التي يمكن أن تكون مصدرا للتهديدات أو لنشوب الكوارث والأزمات ورفع المعلومات والبيانات عنها أولا بأول إلى الإدارة العليا والقائمين على إدارة الكوارث والأزمات للاستعداد لها وبناء التصورات القادرة على التعامل معها وإدارتها بكفاءة وفاعلية.

رابعا: تكثيف التعاون مع المراكز البحثية والعلمية المتخصصة في إدارة الأزمات محليا وعربيا وتبادل التجارب والخبرات معها وإيفاد بعض القيادات الإدارية إلى هذه المراكز للاستفادة منها والحصول على الدورات اللازمة للتعامل مع إدارة الأزمات ونقل هذه الخبرات إلى مختلف القيادات والمسئولين عن إدارة الأزمات على مختلف المستويات الإدارية.

خامسا: تعبئة جهود القطاعين الخاص والأهلي للتعاون مع الأجهزة الرسمية في مواجهة الأزمات مع التحديد الواضح لأدوارها والمهام التي يمكن أن تقوم بها في مواقف الأزمات وقنوات التعامل التي يمكن من خلالها أداء هذه الأدوار، ويمكن بهذا الشأن:

- وضع البرامج والأساليب العلمية لتحقيق وتدعيم هذا التعاون.

- عقد دورات مشتركة بين المسئولين في الأجهزة الرسمية والمسئولين عن المنظمات غير الحكومية في القطاعين الخاص والأهلي لبيان أساليب التعاون والقنوات المتاحة حاليا ومستقبليا لهذا التعاون والوسائل التي تزيد من كفاءته في إدارة الأزمات.

- تقديم الدعم والمساندة من الحكومة لهذه المنظمات سواء من خلال تدريب كوادرها أو تزويدها بالإمكانات والخبرات اللازمة لتفعيل دورها في إدارة الأزمات.

سادسا: تفعيل الاتفاقيات الدولية المختلفة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي ، والعمل على تجميد الأصول التابعة للإرهابيين ومكافحة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة ، وبصفة خاصة جرائم غسيل الأموال وتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها وتجارة المخدرات وتعزيز الإجراءات الأمنية والقضائية مع دول العالم في هذا الشأن.

سابعا : تطوير أنظمة الحماية الذاتية للمنشآت الحيوية والمهمة ، واستخدام التقنية الحديثة في الكشف عن المتفجرات وأسلحة الدمار الشامل ، والتدريب المستمر لرجال الأمن في هذا الشأن ، وتوفير احتياجات الجهاز الأمني من المعدات والتقنيات الحديثة لتمكينه من أداء مهامه بصورة متكاملة .

مراجع الدراسة

١ – د. أحمد عباس عبد البديع(١٩٩٣) : إدارة الأزمات الدولية: دبلوماسية القوة، السياسة الدولية، عدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ١٢٣ – ١٢٤.

٢ – أحمد كمال أبو المجد : الحوار بين الحضارات والظلال القائمة بحوادث الحادي عشر من سبتمبر ، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الفكرية العربية حول الحضارات ، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١ .

٣ – بطرس غالي : العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، عدد يناير ٢٠٠٢ .

٤ – د. حامد أحمد رمضان بدر(١٩٩٧) : التصميم الفعال للهيكل التنظيمي لوحدة إدارة الأزمات بمنظمات الأعمال ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: جامعة عين شمس ٢٥،٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص١١،٩.

٥ – سليمان ماجد الشاهين (١٩٩٩) : الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع ، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الكويت، عدد٩، يناير/ مارس ١٩٩٩، ص٥٧-٥٩.

٦ – السيد عبد المحسن سليمة (١٩٩٦) : التخطيط لمواجهة الكوارث في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٢ – ١٣ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٦ – ٨.

٧ – د. السيد عليوة (١٩٩٧) : إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية – أساليب وقائية، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، ١٩٩٧، ص ٥.

٨ – لواء عادل عبد العليم : علم المصطلح الأمني الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن ، مصر ، العدد الثاني والعشرون ، يوليو ٢٠٠٢ .

٩ – د. عطية حسين أفندي (١٩٩٤) : اتجاهات جديدة في الإدارة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ٨٨.

١٠ – فاروق عمر : ١١ سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث ، دار مريت للنشر – القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١١ – د م. فاروق محمود هلال (١٩٩٨) : بناء ثقافة وقائية متواصلة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث – جامعة عين شمس – القاهرة ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٨ ص ٥.

١٢ – محسن محمد العبودي (١٩٩٥) : نحو استراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمة والكوارث، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٦٢-٧٦.

١٣ – محمد مصطفى كمال : أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي ، مراجعة الأجهزة والسياسات ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢.

١٤ – عميد مراد إبراهيم دسوقي(١٩٩١) : أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص٥٧.

١٥ – المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية : السياسة الدفاعية لدولة الكويت ، ٢٠٠٠/٨/٩.

١٦ – المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية : الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، البيان، عدد١٩/١١/٢٠٠١.

١٧ – د. منى صلاح الدين شريف (١٩٨٨) : إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، القاهرة ، ١٩٨٨، ص : ٢٠٦.

١٨ – د. منى صلاح الدين شريف (١٩٩٦) : التنبؤ بالمخاطر والأزمات المحتملة: دراسة تطبيقية في الصناعة المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر

السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٢، ١٣ أكتوبر ١٩٩٦، ص١٣،٩.

١٩ – وزارة التخطيط (١٩٩٨) : السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ١٩٩٨/٦/٣٠، الكويت، إدارة تنمية الموارد البشرية، الإصدار الثاني عشر، ١٩٩٨، ص٣.

٢٠ – صحيفة الأهرام – القاهرة ، عدد ٢٠٠١/١١/١٧.

٢١ – صحيفة الرأي العام – الكويت ، عدد ٢٠٠٢/٤/٢٤ ، ٢٠٠٢/٥/١١ ، ٢٠٠٣/٢/١٨

٢٢ – صحيفة السياسة – الكويت ، عدد ٢٠٠١/٩/٢٠.

٢٣ – صحيفة القبس – الكويت ، عدد ٢٠٠١/١١/٣.

٢٤ – صحيفة الشرق الأوسط ، عدد ٢٠٠١/٩/٢٣، ٢٠٠٢/١/١٧، ٢٠٠٣/٢/١٧ .

٢٥ – صحيفة الوطن ، الرياض – السعودية ، عدد ٢٠٠١/٢/٢٥ ، ٢٠٠١/١١/١٦ .

٢٦ – مجلة الأهرام العربي – القاهرة، عدد ٢٣٩، ٢٠٠١/١٠/٢٠.

٢٧ – موقع الجزيرة نت، الأخبار: ، ٢٠٠٢/١/٢٥ ، ٢٠٠٢/١١/٢١ ، ٢٠٠٣/١/٢٢ ، ٢٠٠٣/٣/١٨.

28- http://www.middle-east-online.com/Default.pl?id=9470

29 - http.// www.Newsvote.bbc.co.uk

30- Lagadzc, Patrick, Preventing Chaos in Crisis: Strategies for Prevention, Contrd and Damage Limitation, (London, Crow Hill, 1993) P. 32.

31- Little John, Robert F., Crisis Management: Ateam Approach, (New York. AMA Management Briefing, 1983) PP. 32.38.

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية

دكتور
أشرف محمد دوابة
أستاذ العلوم المالية والإدارية المساعد
كلية المجتمع – جامعة الشارقة

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه... وبعد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وفي ظل حاجة الدول العربية إلى مواجهة البطالة التي تتصاعد حدتها، وإعداد قاعدة عمالية وخلق روح التكامل الاقتصادي، ودعم التبادل التجاري فيما بينها، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، فضلا عن توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، تبدو أهمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

ورغم هذا الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مازالت تعاني من العديد من الإشكاليات في الدول العربية وفي مقدمة ذلك إشكالية التمويل. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تسعى إلى دراسة تلك الإشكالية في الدول العربية والوقوف على أسبابها، ومحاولة وضع آلية لعلاجها، من خلال الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية.

وقد اعتمد البحث على "المنهج الوصفي التحليلي" حيث يتفق مع طبيعة موضوع البحث، وكذلك مع هدفه، لذا فقد اعتمد البحث على أسلوب البحث الميداني المكتبي لدراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة عن موضوع البحث، بالإضافة إلى أسلوب البحث الميداني الحقلي من خلال الزيارة الميدانية والمقابلات الشخصية لبعض المسئولين بمؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة في مصر.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة : يتناول المبحث الأول: التعريف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ويتناول المبحث الثاني: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بينما يتناول المبحث الثالث والأخير: آلية إسلامية مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم ما توصل إليه البحث، وأهم توصياته، والله من وراء القصد.

المبحث الأول

التعريف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التعرف على مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الأمر يتطلب بداية معرفة مفهوم تلك المؤسسات أساسا، فقد اختلفت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يوجد تعريف جامع ومحدد لها حيث يرتبط التعريف بعدة معايير منها: حجم العمالة المستخدمة، وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، وحجم الإنتاج، ومدي تطور التقنية المستخدمة.

وقد اعتمد البنك الدولي في تعريفه للمنشآت الصغيرة على عدد العمالة: فالمشروع الصغير هو الذي يتراوح عدد العمال فيه مابين ١–٢٥ عامل(١). كما أخذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في تعريفها

للمشروعات الصغيرة بمعيار عدد العمال أيضا، فالمنظمة الصغيرة هي التي يعمل بها من١٥-١٩ عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها من ٢٠-٩٩ عاملا، والكبيرة التي يعمل بها أكثر من ١٠٠ عامل(٢).

أما في مصر فقد أخذ القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، في تحديد المشروعات الصغيرة بمعيار رأس المال، فكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل تعتبر منشأة صغيرة، وإذا قل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر[٣].

مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ينصرف المعنى العام للتمويل إلي تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي. وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلي غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي" .

وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل. وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعني إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي.

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاثة أنواع أساسية:

الأول/ التمويل الرسمي : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال...الخ.

الثاني/ التمويل غير الرسمي: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، ومداينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

الثالث/ التمويل شبه الرسمي: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية...الخ[٤].

أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا، فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف، ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيس لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين كافة فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما

تتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء ومكونات، مما يسهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أن: "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو ٦٦% من إجمالي الصادرات الصناعية لألمانيا، ونحو ٤٧% من صادرات إيطاليا الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو ٣٠% من إجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطة بنحو ٢٠% من صادرات المؤسسات الكبيرة، ونحو ٤٣% من المكونات الداخلة في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب ٨٤,٤ % من إجمالي العمالة الصناعية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو ٦٠% من حجم الوظائف ، كما تمثل ٥٠% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي. وتمثل في استراليا نحو ٨٥% من مجموعة الشركات الأسترالية ويعمل بها ٤٥% من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٣٣% من إجمالي الناتج القومي.

وفي مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠% من إجمالي المشروعات، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج القومي"[٥].

وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها، وبخاصة وأنها لاتحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

سواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عددا بالمقارنة بعدد المشروعات الكبيرة، وصاحبة الدور الأكبر للاعتماد على الذات، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وهو ما يتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من انخفاض صادرتها واعتمادها على غيرها في تلبية احتياجاتها، " ووفقا لإحصائيات البنك الدولي، فقد تجاوزت قيمة الأطعمة المستوردة إلى دول الخليج فقط في العام ٢٠٠٤ م الإثني عشر مليار دولار أمريكي، وتستورد تلك المنطقة أكثر من ٩٠% من احتياجاتها من الطعام والشراب"[٦]، كما أن الصادرات العربية لم تتعد نسبتها في العام ٢٠٠٥م إلى الصادرات العالمية ٥,٥ %، وفي الوقت نفسه لم تتعد أيضا نسبة التجارة البينية العربية إلى التجارة العربية الإجمالية ١٠,٣ %[٧]. كما أنه لا توجد الأن دولة عربية واحدة محصنة ضد البطالة، فقد حققت المنطقة العربية أعلى معدلات للبطالة في العالم، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية صادر عام ٢٠٠٤م فإن نسبة البطالة في الدول العربية تقدر ما بين ١٥ و ٢٠%[٨]. كما ذكر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية عن العام ٢٠٠٣م، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦,٢% ، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه ١٢,٢%. وتتزايد سنويا بمعدل ٣%. وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام ٢٠١٠م إلى ٢٥ مليون عاطل. ومما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين[٩]. وهو ما يتطلب -وفق رأي منظمة العمل العربية- في تقرير صادر لها في عام ٢٠٠٥م - أن تقوم الاقتصاديات العربية بضخ نحو ٧٠ مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من ٣% إلى ٧%، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين[١٠].

كما أشار البنك الدولي في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل

خلال العشرين عاما القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معا لتدبير نفقات هذه الملايين من فرص العمل[11].

و رغم ما تمليه تلك التحديات من أهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إلا أن تلك المشروعات لم تجد الاهتمام الكافي والعناية المأمولة للقيام بدورها، ويتفاوت ذلك الاهتمام وتلك العناية من دولة عربية لأخرى، ففي مصر صدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة (١٢)، وعمد القانون إلى تسهيل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وحدد جهة واحدة للإشراف عليها تكون صاحبة الاختصاص في هذا المجال ممثلة في الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم من خلال وحداته بإجراءات التسجيل والترخيص لتلك المشروعات، وتعريفها بفرص الاستثمار ومخاطرها، وإعداد دراسات جدوى أولية عنها، وتقديم المشورة لها عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء، وتزويدها بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع الجهات العامة، وتعريفها بالمعارض المحلية والدولية ومعاونتها على الاشتراك فيها، ومساعدتها في الحصول على المعرفة والتطورات في تقنيات الإنتاج والتسويق، وكذلك توفير التمويل لها بطرق ميسرة، من خلال الصندوق نفسه، وصناديق التمويل في جميع المحافظات.

وقد لوحظ أن هذا القانون جاء خاليا من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، فضلا عن أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو ١٨ قانونا ونحو ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري وإقليمي، مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش، كما يكشف الواقع العملي عن وجود انفصام بين القانون والتطبيق، فمازالت المشروعات الصغيرة بمصر تصطدم بالعقلية المنفذة، وهي في مجملها عقلية روتينية ضررها أكثر من نفعها، ، مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة، فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنها متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى أن الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما تخضع الحوافز لمعايير ذاتية وشخصية من قبل المسئولين بالجهات المشرفة على تقديم تلك الحوافز، إلى جانب أن الإجراءات الروتينية للحصول على تلك الامتيازات مكلفة من حيث الوقت والمال، كما أن الأطر المؤسسية الخاصة بدعم وتطوير الصناعات الصغيرة ما زالت ضعيفة، كذلك فإن هناك إهمالا كبيرا بالنسبة للمشروعات بالغة الصغر والصناعات الحرفية، سواء من حيث تقديم الحوافز والتمويل الصغير أو من حيث الأطر المؤسسية المناسبة(١٣).

أما في لبنان فتقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتحليل المهن وتصنيفها وتتبع تطورها بصورة مستمرة ومباشرة، وتوجيه الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة تكلفة التدريب لتسهيل اندماج تلك العمالة في سوق العمل[14].

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام ١٩٩١م الذي أعد ميثاقا وطنيا لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، واشتمل الميثاق على ضرورة الحوار والتشاور والتفاوض والتعاقد والتضامن لتحقيق الميثاق، كما تم إعداد برنامج استعجالي لإدماج الشباب من حاملي الشهادات في سوق العمل، وتم تعيين مسئولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم، كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه[15].

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، حيث تقوم باستقبال الشباب، وتقديم خدمات

التوجيه والإعلام لهم حول مختلف البرامج التشغيلية. كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلا أن محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام ١٩٩٦م. ومن ثم تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشاريع المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.كما أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٦م لمساعدة الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للشباب[١٦].

و في تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى. ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز ١٠ آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة. وكذلك الصندوق الوطني لضمان الإقراض وصندوق التضامن الوطني الذي تأسس نهاية عام ١٩٩٩م، ويختص بمساعدة الفقراء، وهو يوفر التدريب، ويشجع على العمل الحر، ويتم خصم التبرعات له من الضريبة، كما خصصت له نسبة من حصيلة الخصخصة، ويديره متطوعون، ويقدم قروضاً بلا فوائد(١٧).

هذا وقد تم بالقاهرة في العام ٢٠٠٤م الإعلان عن تأسيس الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتخذ مقره الرئيسي بالصندوق الاجتماعي للتنمية بالقاهرة، ويجمع هذا الاتحاد كل من المؤسسات والهيئات والأجهزة والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنظمات الصغيرة، ويهدف هذا الاتحاد بوجه عام إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٨].

ويعتبر هذا الاتحاد فرصة طيبة لتحقيق الوحدة العربية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهدافه -إذا تحققت – فهي كفيلة بخروج الاقتصاد العربي من عثرته، وبناء نفسه بنفسه، بما يسد احتياجاته، لذا فإننا نتمنى على هذا الاتحاد أن لا يتحول كغيره من الكيانات العربية إلى مجرد تجمع من التجمعات التي تهدف إلى تحقيق تكامل عربي دون تحقيق تقدم في هذا المجال اللهم سوى تبادل الزيارات والوفود وعقد مؤتمرات لا ينبني عليها عمل ملموس، وبخاصة وأن البيئة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من تضارب العديد من التشريعات، والاهتمام بالمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن البيئة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تفتقر إلى قاعدة معلومات دقيقة عن تلك المشروعات في الدول العربية، حيث لا توجد أرقام دقيقة عن نواحي عديدة كحجم التمويل المتاح لها، والمستخدم من التمويل، وكذلك مساهمتها في الصناعات التحويلية، أو في حجم العمالة أو في التصدير..الخ[١٩]، فضلا عن ضعف البحث والتطوير والابتكار، وعدم الربط والتكامل بين الجهات البحثية والعلمية وتلك المشروعات في مجالات التصميم والتصنيع والتسويق، وضعف تطوير نمط إدارتها التقليدي، وعدم وجود مرجعيات للداخلين الجدد في المجال للأخذ بأيديهم للتعرف على الأنشطة الموجودة، والأنشطة التي تتبع السوق بها، والأنشطة التي لها مستقبل محلي وإقليمي ودولي، والصعوبات التي

تواجههم في الحصول على الخامات والحاجة للتدريب، وصعوبات التسويق وصعوبات التمويل.

المبحث الثاني

الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يعتبر الحصول على التمويل أهم أحد المعوقات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس في الدول العربية فحسب، بل في مختلف أنحاء العالم، وهو ماأكده استطلاع أجرى في دول OCED حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك المشروعات هناك[٢٠]. كما أجريت دراسات مماثلة في وسط أوروبا أكدت نفس النتائج[٢١].

و قد أخذت غالبية الدول في دراسة و تنفيذ ما يلزم من إجراءات لسد فجوة التمويل التي تواجه تلك المشروعات. ورغم ذلك فإن مشاكل التمويل تتعاظم في الدول العربية نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، والذى يتسم بشئ من الضحالة والقصور، وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القول أن إشكالية التمويل في الدول العربية ترجع في الأساس إلى الأسباب الآتية :

١- ضيق نطاق التمويل المتاح :

رغم أن معظم الدراسات المالية والاقتصادية تقدر حجم تلك الأموال العربية المهاجرة بما يتراوح ما بين ٨٠٠ مليار دولار إلى نحو ٣ تريليونات دولار[٢٢]، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تعاني من فجوة تمويلية متنامية، مما يحول دون تنامي تلك المؤسسات وازدهارها، وهو مايحرم الاقتصاد العربي من مزايا تلك المؤسسات.

ويعتمد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية غالبا على ماتقدمه المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية من منح جنبا إلى جنب مع ماتخصصه الدول العربية من موازنتها لتمويل تلك المؤسسات.

و تشير بعض التوقعات إلى أن برامج التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفضل الأحوال لا تغطى سوى ١٠% من احتياجات تلك المؤسسات في العديد من الدول العربية، وأوردت دراسة أخرى عن التمويل المتناهى الصغر أن تلك البرامج في مصر استطاعت أن تصل إلى ١٢٠ ألف منتفع فقط من إجمالى ١,٥ مليون منتفع[٢٣]، وهو مايعنى أن عدد المنتفعين لايتعدى نسبة ٨%.

كما أثبتت دراسة لوزارة التنمية المحلية المصرية أن نسبة ٥% فقط من أموال المعونات المخصصة للصناعات الصغيرة هي التي يستفيد بها أصحاب المشروعات[٢٤]. وهذا يعنى أن٩٥% من تلك المعونات استخدمت في غير الغرض المخصصة من أجله، حيث اتجهت إلى الندوات والمحاضرات وغيرها من الشكليات التي لاتغنى عن المضمون شيئا.

ومما ساعد -أيضا- على تنامي الفجوة التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الاعتماد على المانحين والدعم والتمويل الخارجي، وتركز أفرع البنوك في المناطق الحضرية وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى الحد من الوصول إلى المناطق النائية والريفية، وكذلك تجاهل البنوك وعدم استجابتها لاحتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتقد البنوك غالبا أنها المصدر الأوحد للتمويل، وأن تمويلها للمشروعات الكبيرة أفضل من تجزئة التمويل وبذل مزيد من الجهد في تمويل مشروعات صغيرة أو متوسطة، كما أن البنوك لا تنظر لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن على أنه وظيفة بنكية أساسية لها نماذج أو نظم مطبقة بها.

كما أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ليس لديها حسابات بنكية لذلك فإن المصدر الرئيس لتمويل بدء نشاطها ورأسمالها هو آليات الادخار غير الرسمي ، وهذه المدخرات ليست

جزءا من حجم الودائع المتوافر لدي البنوك والمؤسسات الإقراضية والمتاح للقروض المختلفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى أن ضيق نطاق التمويل الرسمي المتاح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم توافر متطلبات الائتمان من المؤسسات الرسمية لديها يدفع أصحاب تلك المشروعات نحو التمويل غير الرسمي وما يتضمنه من شروط مجحفة مثل سعر الفائدة المغالي فيه، وانخفاض حجم التمويل الذي يمكن الحصول عليه، وقصر أجله مما يحول بينها وبين تمويل رأس المال الثابت.

٢- ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى:

يعكس واقع مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ضعف اهتمامها بدراسات الجدوى الخاصة بتلك المشروعات، حيث ينظر لتلك الدراسات في غالب الأحيان على أنها شرطا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل، ففي مصر - على سبيل المثال- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بإعداد دراسة جدوى لصاحب المشروع الصغير والمتوسط بصورة روتينية، وتركز تلك الدراسات على الربحية التجارية دون الاهتمام الكافي بالربحية الاجتماعية، ويقوم صاحب المشروع بدوره بتقديم تلك الدراسة للبنك، وفي الواقع لا يولي البنك الاهتمام بها اهتماما كافيا، وينظر إليها كمستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المشروع على التمويل، وتتجه نظرة البنك في تقييم صاحب المشروع ائتمانيا نحو معيار الملاءة المالية Credit worthiness للمشروع، وفق المعايير المطبقة على كبار العملاء، وهذا يعني ضعف فرص حصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتهم التمويلية- والذين في حقيقتهم أشد حاجة للتمويل- لصالح كبار العملاء أصحاب الملاءة المالية.

٣- التركيز على الضمانات :

تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي الضمانات في مقدمتها بصورة كبيرة كما يبين الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

عناصر تحديد القدرة الائتمانية للمشروع الصغير

في الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك بمصر

العنصر الائتماني	النسبة (%)
الضمانات	٩٢
المقدرة على السداد	٤
طبيعة المشروع	٢
المركز المالي	١,٥
الشخصية أو السمعة	٠,٥

انظر، د. محمد إبراهيم عبد القادر ، تقويم تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، ١٤/٢/٢٠٠٤م، ص٣.

ونظراً لكون غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك في عالمنا العربي ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص حصول تلك المشروعات على التمويل اللازم لها، فعلى سبيل المثال في مصر تمثل الحيازات غير الرسمية (غير المسجلة) للعقارات في المناطق الحضرية حوالي ٩٤% من إجمالي العقارات في المناطق الحضرية، كما أن حيازات الأراضي الزراعية غير المسجلة تشكل غالبية الأراضي الزراعية[٢٥] .

وقد اتجهت مؤسسات التمويل لتفادي عدم وجود عقارات مسجلة إلى الحصول على ضمانات تتمثل في تحويل عدد من الموظفين رواتبهم للبنك ضماناً للتمويل الممنوح للمشروع وعلى ألا تقل رواتبهم معاً عن قيمة القسط الشهري للتمويل، ولكن لوحظ أن هذا الشرط أيضاً حال بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحصول على احتياجاتها التمويلية، وذلك لصعوبة حصول صاحب المشروع على من يضمنه براتبه، فضلاً عن أنه إذا وجد من يضمنه فقد يطلب مبلغاً من التمويل الممنوح مقابل ضمانه، وهو ما يعني سوء استخدام ذلك التمويل وظهور المشروعات الوهمية بغرض الحصول على القروض لا غير.

كما اتجهت مؤسسات التمويل تحت علاج مشكلة الضمانات إلى إلزام المشروعات بالتأمين على القروض من خلال مؤسسات التأمين، ولكن لم يكن ذلك حلا للمشكلة فقد ترتب على ذلك زيادة أعباء القروض بقيمة نسبة ضمان المخاطر التي تحصل عليها مؤسسات التأمين، مما مثل عبئاً إضافياً على المشروع، فضلا عن وجود سلسلة متلاحقة من التعقيدات لحصول مؤسسة التمويل على مستحقاتها من مؤسسة التأمين تظهر في التطبيق العملي عند تعثر العميل في السداد.

٤- طول مدة الإجراءات :

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية من إضاعة جزء ليس هينا من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المشروعات من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال يطلب الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر من طالب القرض : "أن يكون أمضي الخدمة العسكرية (أو أعفي لمدة ٥ سنوات علي الأقل) ، وشهادة محو الأمية أو ما يعادلها ، وأن يكون لديه شهادة خبرة صادرة من مديرية القوي العاملة والتدريب أو ما يعادلها ، وألا يكون طالباً أو موظفاً في القطاع العام أو الخاص أو علي استعداد للاستقالة إذا حصل علي القرض"[٢٦] ، هذا فضلا عما يطلبه البنك الممول من مستندات لحصول المشروع على التمويل تتساوى فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة[٢٧].

٥- افتقار مؤسسات التمويل إلي الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرة التمويلية المتعلقة بتلك المشروعات، حيث تعتبر التكاليف الثابتة للبنوك (فيما يتعلق بتقييم والإشراف علي قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة) مرتفعة بالنسبة لقيمة القروض ، لذلك فإنه في ظل النظام الحالي قد لا يكون هناك حافز للإقراض نتيجة انخفاض الأرباح أو انعدامها، إضافة إلى حداثة خبرة المقرضين وضعفها بالنسبة للتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق والتقييم والإشراف، وكذلك قلة أو انعدام حوافز الأداء بالنسبة لمسئولي القروض بالبنوك التي تشجعهم علي التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

كما أن مسئولي القروض لا تتوفر لديهم الخبرة لتقييم الطلبات المقدمة من أصحاب الأعمال بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يطرقون سوقا

غير مستغلة محلياً أو عالمياً أو يقيموا مشروعات تتسم بالديناميكية والنمو السريع[٢٨] .

٦- سياسة سعر الفائدة :

تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل مؤسسات التمويل، وخاصة بالنسبة لطالبي القروض من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من أن سوق الإقراض غير الرسمي يمكن الوصول إليه ويتسم بالمرونة والسرعة -والذي يحتكر تقريباً الإقراض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة- إلا أنه يعتبر مرتفع التكاليف فقد يصل سعر الفائدة أحياناً إلى ١٠٠%، كما أن موارده محدودة.

كما أن هناك كثيرا من برامج الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترعاها جهات محلية ودولية تقدم قروضا بسعر فائدة أقل من سعر السوق، ورغم أنها في بداية الأمر تعتبر جاذبة لهذه المشروعات إلا أنها لا تتصف بالاستمرارية وسرعان ما يستنزف التمويل المدعم الذي تتيحه هذه البرامج، فضلا عن استغلال مؤسسات التمويل تلك القروض بصورة غير رشيدة وذلك بمنحها للمقترضين بسعر فائدة أعلى كثيرا من سعر الفائدة الممنوحة به، "فعلى سبيل المثال كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات في مصر عن أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يحصل على قروض بنسبة فائدة ٣%، ويقرض الشباب بفائدة تصل إلى ٩-١١%، وعلى هذا المنوال سارت وزارة الشئون الاجتماعية حيث حصلت على معدل فائدة ١٠% كحصة إضافية لها علاوة على فائدة الصندوق الاجتماعي للتنمية"[٢٩] .

كما أن هناك قضية جوهرية أخرى تتعلق بالبعد النفسي والديني للعديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية، حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرم، وهو ما حال دون استفادتهم من تلك القروض.

ويمكن القول أن نظام سعر الفائدة القائم على أن رأس المال عنصر نادر، وعلى من يريد استخدامه أن يدفع ثمنه أو تكلفة استخدامه مقدما، يعتبر معوقا أساسيا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فإذا كانت هناك منافسة بين مشروعات كبيرة ومتينة ماليا ومشروعات صغيرة وضعيفة ماليا فستحصل الأولى على كل ما تريد، أما الأخيرة فستحصل على البقايا أو الفتات وبالشروط التي تضمن مقدرتها على رد ديونها بطبيعة الحال[٣٠] .

٧- ضعف نظام الرقابة والمتابعة :

يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدارا للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه.

وقد كشفت دراسة ميدانية مصرية عن أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يقوم بالرقابة والمتابعة إلا عندما تحدث مشكلة، خاصة عندما يتعثر العميل، وينتهي دور الصندوق بمجرد الموافقة على دراسة الجدوى للمشروع، حيث يتم تحويل صاحب المشروع إلى أحد البنوك الوسيطة للاقتراض، ويتعامل البنك مع صاحب المشروع كأي عميل آخر من عملائه[٣١].

٨- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم:

تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بانخفاض الوعي والكفاءة الإدارية، والخبرة العملية، فليس ليس لدي الشباب وصغار المنظمين عند بدء نشاطهم -وهم الفئة التي تشتد حاجتها إلي معظم الدعم الحكومي والمالي- تاريخ ائتماني يمكن على

أساسه تقييم جدارتهم الائتمانية. كما أنه من الصعب علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جذب العمالة الماهرة الضرورية، والحصول علي التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتسويق ومدخلات الإنتاج والمساحات اللازمة لإقامة منشآتهم .كما أنها ذات قدرة محدودة علي إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل .

المبحث الثالث

آلية إسلامية مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يكشف الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وما به من معوقات أمام تلك المؤسسات، مدى حاجة الدول العربية للوقوف على تلك المعوقات، وعلاجها بما يحقق للنظام التمويلي دوره في تنمية تلك المؤسسات، وتبدو هنا أهمية التمويل الإسلامي لتحقيق ذلك، فهو يملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مثل هذه المعوقات، بما يتضمنه من مزايا لا توجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، ويمكن إيجاز تلك المزايا فيما يلي:

١- تنوع أساليب التمويل الإسلامية وتعددها، فهناك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الأجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وكل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، مما يحقق تخصيصا أمثل للموارد، ويحقق ما تصبو إليه البلاد العربية من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

٣- أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.

٤- أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، والغنم بالغرم، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي، وهي بذلك تحقق معيار العدل في المعاملات.

٥- سعر الفائدة كثمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا، فضلا عن أنه عملية دخيلة على النظام البشري، تضخم معها النشاط التمويلي بما فيه من أمراض التضخم والمقامرة، وانكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة، وهذا بعكس أساليب التمويل الإسلامية التي تغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي.

إن مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حينما تتحول من الأسلوب الربوي إلى الأسلوب الإسلامي فإنها تقيم تنظيما جديدا فنيا وإداريا، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار، ومن دور المرابي إلى دور المستثمر والمستشار الاقتصادي، الذي يلتحم مع المشروع ويقدم له المشورة، بما يكون لها من مراكز أبحاث اقتصادية، ومعرفة بأحوال السوق، وبتوفر كم كاف من المعلومات عن حركة الاستثمار.

وفي هذا الإطار يمكن لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبني آلية لتمويل تلك

المشروعات تقوم على تنمية جانب الموارد وكذلك تنمية جانب الاستخدامات بمؤسسات التمويل، بما ينمي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولا/ تنمية جانب الموارد:

إذا كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بصفة أساسية على التمويل غير الرسمي في الدول العربية، فضلا عن التمويل الرسمي الذي تتضاءل قيمته أمام التمويل غير الرسمي، فإن هذا الأمر يتطلب أيضا - إلى جانب ذلك- البحث عن موارد رسمية إضافية، تتيح الموارد المالية اللازمة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وفي هذا الإطار يمكن إصدار صكوك متنوعة وطرحها للاكتتاب العام، واستخدام حصيلتها في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد يمكن إصدار نوعين أساسيين من الصكوك هما: الصكوك الخيرية، والصكوك الاستثمارية.

١- الصكوك الخيرية:

وهي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وفقا للمبدأ الإسلامي (**وافْعَلُوا الخَيرَ**)[٣١]، (**ما على المُحْسِنين من سبيل**)[٣٢]. وتستخدم حصيلتها في تمويل المشروعات المتناهية الصغر للمعوزين والمحتاجين، وفي هذا الإطار يمكن إصدار صكوك وقف تمثل صدقة جارية لصاحبها، وكذلك صكوك للصدقات التطوعية وكذلك صكوك للزكاة، لتمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بصورة تغنيه عن طلب المساعدة من غيره[٣٤].

٢- صكوك استثمارية :

هي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وتستخدم حصيلتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تكون تلك الصكوك مخصصة للاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، أو المضاربة، أو المرابحة، أو البيع الآجل، أو السلم، أو الاستصناع، أو التأجير التمويلي، أو صكوك عامة تستخدم للاستثمار بأكثر من صيغة من الصيغ السابقة.

ثانيا/ تنمية جانب الاستخدامات:

وذلك من خلال استخدام حصيلة الصكوك الخيرية في توفير مراكز التدريب اللازمة لتعليم الفقراء وتأهيلهم فنيا لإعالة أنفسهم بأنفسهم، وكذلك تقديم أصول إنتاجية لهم مما ينمي من المشروعات المتناهية الصغر ، مع توجيه جزء من أموال الزكاة لتمويل الغارمين - من غير سرف - من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما يمثل ضمانا اجتماعيا يولد عند صاحب المشروع شعورا بالأمان، وهو ما يساعد على تحفيز الاستثمار[٣٥].

أما حصيلة الصكوك الاستثمارية، فضلا عن برامج التمويل المحلية والخارجية فيتم توجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لأساليب التمويل الإسلامية، من خلال المراحل التالية :

١- يتقدم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط بطلب لمؤسسة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعبر فيه عن رغبته في تمويل معين للمشروع.

٢- تقوم مؤسسة التمويل بدراسة طلب صاحب المشروع الصغير أو المتوسط في ضوء دراسة الجدوى المقدمة منه بالإضافة إلى الاستعلام والزيارة الميدانية للعميل، ومن ثم التعرف على شخصية العميل، وسمعته، ورغبته وقدرته على السداد، وخبرته ومقدرته على إدارة نشاطه، مع الوقوف على مركزه المالي، وطبيعة ما يمكن أن يقدمه من ضمانات سواء أكانت ضمانات عينية أو ضمانات شخصية مثل كفالة شخص مليء مثلا.

٣- تقوم مؤسسة التمويل بتقييم موقف المشروع الائتماني، وقد ترفض المشروع، أو تطلب بيانات إضافية لاتخاذ القرار التمويلي، أو تأخذ بالفعل قرار بتمويل المشروع إذا تبين لها سلامة موقفه، وجدواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تقوم بتنفيذ

القرار التمويلي وفقا للمبلغ والضمانات والأسلوب التمويلي الإسلامي المناسب، حيث يتم اختيار واحد أو أكثر من أساليب التمويل الآتية: (٣٦)

٣/١- المشاركة المنتهية بالتمليك:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجزئي لرأس مال المشروع، على أن يقوم المشروع المتوسط أو الصغير بتمويل الجزء الآخر، ويكون من حق المشروع شراء حصة مؤسسة التمويل على أساس برنامج زمني ، وأن يحل محلها في الملكية، إلى أن تتخارج المؤسسة المالية، وتؤول الملكية كاملة للمشروع.

ويتم الاتفاق في عقد المشاركة على حصة كل منهما في رأس المال، وأجل المشاركة، وكيفية سداد حصة المشروع المتخارج، وأسلوب الإدارة والتصفية، وتوزيع الربح والخسارة، ويكون الربح بحسب ما يتفقا عليه بينما الخسارة تكون وفقا لنسب رأس المال، وهذا يدفع بالمشروع إلى الحرص على تحقيق أرباح حتى يتمكن من التخارج، وبالتالي سرعة انتقال الملكية، وبخاصة إذا تضمن عقد المشاركة وعدا من مؤسسة التمويل ببيع حصتها كاملة للمشروع إذا قام بسداد حصته.

ويكون المشروع أمينا على ما في يده من مال، ومن حق مؤسسة التمويل أن تحصل على ضمانات ضد التقصير أو الإهمال، ولا يضمن المشروع لمؤسسة التمويل ما قدمه من مال، فالمشاركة قائمة على الغنم والغرم.

وتبدو أهمية تطبيق المشاركة في الجانب العملي بصورة حقيقية، فيجب ألا تتحول إلى عملية تمويل بفائدة تحت مسمى المشاركة. لذا فإنه من الضروري أن توجد إدارة فعلية للمشاركة، وأن يتم السداد الفعلي لحصة أطرافها في رأس المال، مع تحملهم الربح والخسارة، وأن يكون لمؤسسة التمويل حقها الكامل في الإدارة، أو تفويضها المشروع الصغير أو المتوسط في ذلك، مع المراقبة ومتابعة الأداء بصفة مستمرة.

ويمكن القول أن تطبيق نظام المشاركة المنتهية بالتمليك، بتشجيعه على تملك المشروع من الأرباح، يشحذ همم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهم يتطلعون إلى ملكية رأس المال الذي يعملون فيه كأمل يهدفون إليه، مما يزيد الإنتاج ويوسع آفاق التنمية.

٣/٢- المضاربة:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شئ إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل(التنظيم) بربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفؤ، كما يدفع المشروع أن يكون حريصا على تحقيق الربح، لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الاستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ما تحتاجه الدول العربية لكسر حلقة التخلف والبطالة والفقر.

وإذا كانت الإدارة من حق المشروع وحده فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت

مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى انتهاء عملية المضاربة.

٣/٣- المرابحة والبيع الآجل :

ومن خلالهما يمكن لمؤسسات التمويل توفير احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل المواد الخام (تمويل رأس المال العامل) ، فمن خلال المرابحة تقوم مؤسسة التمويل بتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من السلع مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتريت به من السوق، وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسداد ما هو مستحق عليها خلال فترة زمنية مناسبة. ومن خلال البيع الآجل تقوم مؤسسة التمويل بتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من السلع بثمن متفق عليه يدفع مؤجلا.

وتبدو أهمية تملك مؤسسة التمويل للسلعة المراد بيعها، وكذلك تحمل مخاطرها وقبضها وتسليمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى لا يتحول بيع المرابحة أو البيع الآجل في تطبيقه العملي إلى قرض بفائدة. وبذلك توفر هذه الأساليب التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة احتياجاتها سواء الثابتة أو المنقولة، مما ينمي الاقتصاد العربي الذي هو في حاجة لمروجي استثمار وصانعي مشاريع.

٤/٣- السلم والاستصناع :

السلم هو بيع موصوف في الذمة، حيث تسلم فيه السلعة آجلاً نظير دفع الثمن مقدماً، والاستصناع يعني صنع السلع وفقا للطلب بمواد من عند الصانع، بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط.

والاستصناع لدى المذاهب الثلاثة-المالكية والشافعية والحنابلة- نوع من السلم يسمى "السلم في الصناعات" ، بينما يرى الحنفية أنه عقد مستقل بذاته، ويظهر أثر هذا الاختلاف في أن الحنفية لا يشترطون تسليم الثمن عند التعاقد بل يمكن تأجيله أو تقسيطه، أما لدى المذاهب الثلاثة فإنه يلزم أن تطبق عليه كل شروط السلم، ومن أهمها تسليم الثمن عند التعاقد[٣٧].

وعلى ذلك يمكن لمؤسسة التمويل تحرير عقد سلم لتمويل المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يمكنها تحرير عقد استصناع بينها وبين صاحب المشروع الصغير أو المتوسط (المشترى) بمقتضاه تلتزم المؤسسة بتسليم السلعة المطلوبة للمشروع وفقا لمواصفاتها المحددة في موعد معين للتسليم، وبثمن متفق عليه يدفع على أقساط، ثم تقوم مؤسسة التمويل من خلال معرفتها بالسوق وبعملائها (وبصفة خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بالتعاقد مع أحد هؤلاء العملاء بعقد مستقل يقضى بصنع أو إنتاج العميل المذكور للسلعة محل العقد الأول، وتسليمها في فترة زمنية معينة تسبق الفترة المحددة في العقد الأول، وبثمن يقل عن الثمن الأول بهامش يمثل عائد المصرف من وراء العقد، وتقوم المؤسسة بدفع الثمن على دفعات وفقا لمراحل إنتاج السلعة لضمان استخدام التمويل فيما خصص له. وبعد ذلك تقوم مؤسسة التمويل باستلام السلعة من البائع (الصانع) في ميعاد استلامها وتسليمها للمشترى (المستصنع) ، ويمكن لمؤسسة التمويل تفويض من تراه في استلام السلعة وتسليمها، مع أهمية أن تتم تلك الإجراءات بصورة فعلية وليس بصورة ورقية.

وبذلك يحقق السلم والاستصناع التكامل بين الخبرات ورأس المال، فيوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة النفقات اللازمة للقيام بالإنتاج، مع سدادها لهذا الدين من خلال منجاتها بتسليمها المؤسسة المالية ما يتفق عليه من سلع، كما يتيح لمؤسسات التمويل تحقيق الازدواجية في التمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين من خلال تمويلها لكل من البائع والمشتري، مما يحقق

لها ما تهدف إليه من أرباح فضلا عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.

٣/٥- التأجير التمويلي :

ومن خلاله تقوم مؤسسة التمويل بشراء احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأصول الرأسمالية، وتأجيرها لها من خلال عقد تأجير تمويلي يتم بمقتضاه انتفاع تلك المشروعات بالأصول المؤجرة مقابل أجرة معلومة في مدة محددة على أن يكون هذا العقد مقترنا بواحد مما يلي :

- عقد مستقل بهبة العين المؤجرة للمشروع الصغير والمتوسط معلقا على سداده لكامل الأجرة.

- وعد بهبة العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط بعد سداده لكامل الأجرة .

- وعد ببيع العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط بعد سداده كامل الأجرة بثمن يتفق عليه مع المشروع الصغير أو المتوسط .

- إعطاء الخيار للمشروع الصغير أو المتوسط في شراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة التأجير ، وذلك بعد انتهائه من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة عليه خلال المدة .

- إعطاء حق الخيار للمشروع الصغير أو المتوسط في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء، مع بيع العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط في وقته بعقد جديد بسعر السوق ، أو بحسب ما يتفق عليه مع المشروع الصغير أو المتوسط وقت البيع .

وتبدو أهمية تطبيق التأجير التمويلي بصورة فعلية وليس بصورة ساترة للبيع، وأن تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على مؤسسة التمويل بصفتها مؤجر وليس على المشروع الصغير أو المتوسط (المستأجر) طوال مدة الإجارة.

وبذلك يوفر التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة احتياجاتها من الأصول الرأسمالية اللازمة دون حاجة إلي تخصيص جزء من أموالها لشرائها وإلقاء عبء على ميزانيتها، مما يتيح لها سيولة أكبر ، وبالتالي فرصة أوسع في توظيف أموالها في أوجه أنشطته الأخرى مما يعني تحقيق المزيد من الاستثمارات.

وهكذا تعتبر أساليب التمويل الإسلامية وسيلة من وسائل تيسير التمويل أمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وذلك لقدرتها على تمويل المشاريع التنموية قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، فضلا عن اهتمامها بمن هم أكثر حاجة للتمويل والأقل ملاءة نقدية، مما يجعل منها "عقدا اجتماعيا تضامنيا" يستطيع أن يلبي مطالب وحاجات المعوزين، وكذلك المنبوذين من القطاع المصرفي التقليدي في الوطن العربي.

٤- الرقابة والمتابعة:

حتى يكتب لأي تمويل ائتماني النجاح لابد لمؤسسة التمويل من رقابة ومتابعة التمويل الممنوح للتأكد من حسن استخدامه، والنظر من قرب -من خلال الزيارة الميدانية بصفة مستمرة- لصاحب المشروع الصغير أو المتوسط، لتكون أول من يمد يد العون والمشورة له عند الحاجة، فالممول الذي يسعى إلى استعادة تمويله لا ينبغي أن يكون بعيدا عن الكيفية التي يستخدم بها هذا التمويل. وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية متابعة المدين لاستيفاء ما عنده من دين في قوله تعالى **(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا)**[٣٨].

وإذا حدث وتعثر العميل صاحب المشروع الصغير أو المتوسط فيجب على المؤسسة المالية أن تنظر لكل حالة من حالات التعثر على حدة، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف :

الأول : وهو العميل القادر وغير الراغب في السداد

أي العميل المماطل ويدخل هذا الصنف تحت قوله -صلى الله عليه وسلم- : "مطل الغني ظلم"[٣٩]، "لي الواجد يحل عقوبته وعرضه"[٤٠]، وهنا تبدو أهمية التنسيق بين مؤسسات التمويل والبنك المركزي بكل مصداقية لحظر التعامل مع هذا العميل مع استيفاء المؤسسة المالية لحقوقها من خلال ما بحوزتها من ضمان، أو رفع أمره للقضاء .

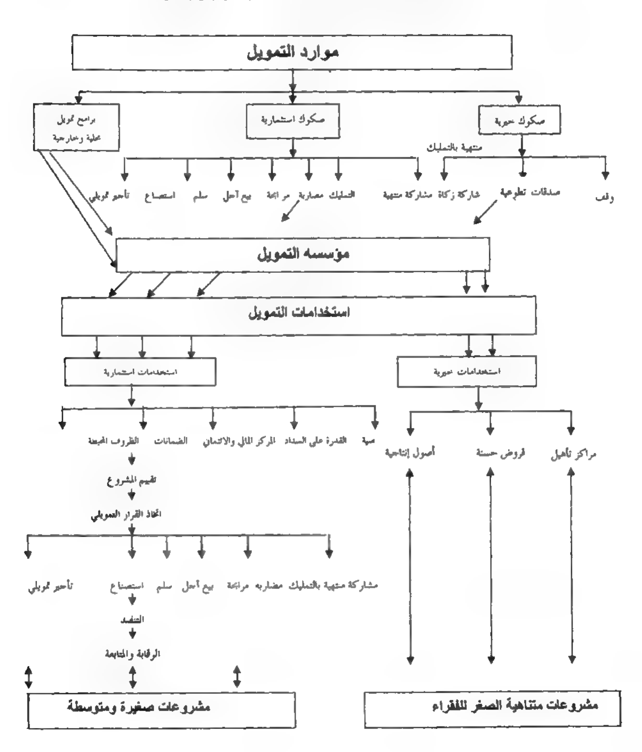
أما الصنف الثاني : فهو العميل الراغب في السداد وغير القادر مؤقتا ويدخل تحت قوله تعالى: **(وإن كان ذو عُسرة فنظرةٌ إلى ميسرة وأن تصدقوا خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون)**[٤١]، فهو عميل يعاني صعوبات مؤقتة فيجب ألا تتخذ حياله أي إجراءات تصفية، بل ينبغي على مؤسسة التمويل الوقوف معه ومساعدته للخروج من أزمته. وقد تقتضي تلك المحاولة تقديم مؤسسة التمويل تمويلا إضافيا للمشروع أو تأجيل سداد التمويل المستحق إلى تاريخ لاحق، بل إسقاط جزء من قيمة التمويل ذاته، حيث إن لجوء مؤسسة التمويل لإجراءات متشددة في مثل هذه الحالات قد يترتب عليه إفلاس المشروع وقد لا تكفي أموال التصفية لحصول مؤسسة التمويل على مستحقاتها بالكامل فضلا عن أن إفلاس المشروع وخروجه من السوق يعني خسارة المؤسسة المالية لواحد من العملاء، وقد تمتد الخسارة لأبعد من ذلك، فتصرف مؤسسة التمويل قد يثير الرعب في نفوس بقية عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعلهم يعزفون عن التمويل، وبالتالي حرمان الاقتصاد القومي من إنتاجية تلك المشروعات، كما أن مؤسسة التمويل بذلك تتجنب عناء الإجراءات القانونية الطويلة والمعقدة .

أما الصنف الثالث : فهو العميل الراغب في السداد ولكنه غير قادر حاليا أو مستقبلا على سداد ما عليه من التزامات، وهنا لا مفر لمؤسسة التمويل من التفاهم معه، وعادة ما يقتضي ذلك تصفية المشروع ، وهذا الإجراء في ظل هذه الظروف التي لا تبعث على الأمل لا يعد في مصلحة مؤسسة التمويل فحسب، بل في مصلحة المشروع أيضا وذلك لأن استمرار نشاط المشروع المتردي من شأنه أن يزيد من المشاكل التي يتعرض لها المشروع ومؤسسة التمويل على السواء.

هذا ويظهر الشكل رقم (١) الآلية المقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بأساليب التمويل الإسلامية.

شكل رقم (١)

آلية مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية



خاتمـــة :

وبعد فقد حاولت تلك الدراسة التعرف على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرض لمفهوم التمويل الخاص بتلك المؤسسات، ومصادره، وأهميته، مع التطرق إلى طبيعة تلك المؤسسات في الدول العربية.

كما تعرضت الدراسة إلــى الواقــع التمــويلي للمؤسســات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والوقوف على مشكلاته، وفي مقدمتها: ضيق نطاق التمويل المتــاح، وضــعف الاهتمــام بدراسات الجدوى، والتركيز علــى الضــمانات، وطــول مــدة الإجراءات، وافتقار مؤسسات التمويل إلــى الخبــرات المتعلقــة بالمشروعات الصغيرة والمتوســطة، وسياســة ســعر الفائــدة، وضعف نظام الرقابة والمتابعة، وافتقار المؤسســات الصــغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.

وقد وضعت الدراسة آلية مقترحــة لتمويــل المشــروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال أساليب التمويل الإسلامية، اعتمادا على تنمية الموارد الخاصة بمؤسسات تمويــل تلك المشروعات، من خلال برامج التمويل المحلية والخارجيــة، إضافة إلى إصدار صكوك خيرية، وصكوك استثمارية وطرحها للاكتتاب العام، واستخدام حصيلتها فــي تمويــل وتنميــة تلــك المشروعات.

وختاما فإن الدراسة توصي مؤسسات تمويــل المشــروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بتطبيق أساليب التمويــل الإسلامي في تمويل تلك المشروعات، وكذلك تفعيل دور الاتحاد العربي المشروعات الصغيرة لتنمية تلك المشروعات في الــدول العربية من خلال إنشاء بنوك معلومات عنها، وتيســير التكامــل والترابط فيما بينها، بوصفها مدخلا للتكامل والتعاون الاقتصــادي العربي، مع توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق تلــك المشروعات من خلال تبسيط وتجــانس الإجــراءات اللازمــة لإقامتها، وتحقيق الشراكة بين جهــود البلــدان العربيــة علــى المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخــرى في مجال تعبئة الموارد التمويلية اللازمــة لتلــك المشــروعات، وتسويق منتجاتها.

الهوامش والمراجع

(١)انظـــــر، موقـــــع البنـــــك الـــــدولي http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/DocbyUnid/2D8C1288887FCC9E85256D7400635EF1?Opendocument

(٢) انظر، موقع منظمة الأمم المتحدة التنمية الصناعية http://www.unido.org/doc/18233

(٣) انظر، موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر ، القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون تنميــة المنشـــــــآت الصـــــــغيرة ، مـــــــــادة ٢،١ http://www.sfdegypt.org/law_a.asp

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر، البنك الدولي، تقريــر عــن التنمية في العالم عام ١٩٨٩م،النظم المالية والتنمية، ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص١٥٠-١٥٦.

(٥) انظــر، هــاني ســيف النصــر، دور الصــندوق الاجتماعي في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة، تجربة مصرية، بحث مقدم لنــدوة أســاليب التمويــل الإســلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٤/٢/١٤م، ص١، وموقع الصندوق الاجتماعي للتنميـــــــــــــــة، مصـــــــــــــــر ، http://www.sfdegypt.org/index_a.asp

(٦) انظــر، موقــع تقريــر مينــا الاقتصــادي http://www.menareport.com/ar/business/240497

(٧) انظر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦م، صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، التجــارة الخارجيــة للدول العربية، ص١٣٩-١٤٠ ، موقع صندوق النقد الدولي http://www.amf.org.ae/amf/website/Webpublisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202006/CHPTR-8.pdf

(٨) انظر، موقع مجلس الوحدة الاقتصــادية العربيــة، http://www.arabinvestmap.com/default.asp?PageId=7&CurrentLanguage=ArabLang

(٩) انظــر، موقــع منظمـــة العمـــل الدوليـــة http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/newsroom/press2004/aug_11.htm

(١٠) انظر موقـــع منظمـــة العمـــل العربيـــة http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=com_wrapper&Itemid=78

(١١) انظـــر، موقـــع إســـلام أون لايـــن http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article01.shtml

(١٢) انظر، موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر ، القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون تنمية المنشـــــآت الصـــــغيرة، مـــــادة ٣-١٧ http://www.sfdegypt.org/law_a.asp

(١٣) انظر موقـــع إســـلام أون لايـــن http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article01.shtml

(١٤) انظر، موقع المؤسسة الوطنية للاستخدام، لبنـان http://www.neo.gov.lb/

(١٥) انظر موقع ميدل ايست أونلاين http://www.middle-east-online.com/education/?id=25273

(١٦) انظر المرجع السابق،وموقع إسلام أون لاين http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article01 shtml

(١٧) انظر المرجع السابق.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية-مصر http://www.sfdegypt.org/Arab_Union_a.asp

(١٩) حاول البحث جاهدا الحصول على بيانات رقمية تفصيلية عن الجانب التمويلي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ولكن أفادنا المسئولون عن الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة عدم توافر أي بيانات بهذا الخصوص.

(٢٠) Bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable 4: Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of EOCD Countries: Issues Paper. (Annex, p.6)

(٢١) Chris Hall, APEC and SME Policy: Suggestions for an Action Agenda, UNIDO, p.4.

(٢٢) انظر، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، السنة الثانية والعشرون، أبريل ٢٠٠٤م، ص٧.

(٢٣) Brandsma, Judith & Rafika Caouali, Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa, The World Bank, p.3.

(٢٤)انظر، موقع إسلام أون لاين http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article01.shtml

(٢٥) السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر، مطبوعات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٢٠٠١م، ص٢٤.

(٢٦) انظر، موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية –مصر ٢٠٠١ "كيف تحصل على قرض" http://www.sfdegypt.org، ودليل تمويل المشروعات الصغيرة، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصر، ص٦-٨.

(٢٧) المرجع السابق، ص١٠—١١.

(٢٨) الجمال، المغربل، ايناوجلو «ما وراء الائتمان: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب التمويل بالنسبة للدول العربية" ورقة بحثية مقدمة في ورشة العمل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية تحت عنوان كيف تجعل شركتك منافسة علي المستوي الدولي، ورقة رقم ٥٧ – مايو ٢٠٠١ م، ص١٢-١٤ .

(٢٩) انظر، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٢م، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣م، ص٢٦٠.

(٣٠) انظر، د. عبد الرحمن يسري أحمد ، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤية كلية، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، ١٤/٢/٢٠٠٤م، ص٣ (بتصرف).

(٣١) انظر، د. محمد إبراهيم عبد القادر، تقويم تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص٥.

(٣٢)سورة الحج، الآية ٧٧.

(٣٣) سورة التوبة، الآية ٩١.

(٣٤) ، (٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر، بحثنا : نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف، بحث محكم منشور بمجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، شوال ١٤٢٦هـ، مايو ٢٠٠٥ ص ٤٨-٧٥، وانظر أيضا، د. أشرف دوابه، استثمار الزكاة والصدقات،موقع إسلام أون لاين http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=ak3V09

(٣٦)العرض التالي لأساليب التمويل الإسلامية لم يتطرق تفصيلا للقضايا الفقهية، مراعاة لطبيعة البحث، وحدوده، ويمكن للقارئ الإطلاع تفصيلا على الأسانيد الشرعية لتلك الأساليب من خلال الباب الثاني من كتابنا، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٣٧) انظر، د. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على الائتمان التجاري للمشروعات الصغيرة، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، ١٤/٢/٢٠٠٤م، ص١٣-١٤.

(٣٨) سورة آل عمران، الآية ٧٥.

(٣٩)، (٤٠) البخاري، صحيح البخاري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ج٢، ص٥٨.

(٤١) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

القياس والافصاح المحاسبى
عن المخاطر الائتمانية فى البنوك
(دراسة تطبيقية)

د. أحمد حسن على عامر
الاستاذ المساعد – بتجارة عين شمس

١- ملخص البحث

يتناول هذا البحث أساليب قياس المخاطر الائتمانية فى البنوك ، وأثر ذلك على القوائم المالية ، حيث يعرض الباحث أنواع المخاطر التى قد يتعرض لها البنك ، مركزا على المخاطر الائتمانية التى قد تواجه البنك ، ويوضح الباحث الأساليب المختلفة التى يتم بموجبها قياس المخاطر الائتمانية والافصاح عنها ، وأوجه القصور فى تلك الأساليب ،

ثم يعرض الباحث الأسلوب الذى يقترحه للقياس الكمى للمخاطر الائتمانية فى البنوك ، وأنعكاساته على القوائم المالية للبنك ،كما يبين الباحث الاسلوب المقترح للافصاح عن تلك المخاطر،وأثر ذلك على توفير المعلومات المحاسبية لمستخدمى القوائم المالية .

٢- مقدمة البحث

تعتبر البنوك المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع ،حيث تتجمع معظم مدخرات المجتمع لديها ، كما أنها تقوم بمنح وضخ التسهيلات والقروض لكافة فروع النشاط الاقتصادى ، ويحيط بالمناخ المصرفى مخاطر عديدة ، ويمكن تعريف المخاطرة بوجه عام بإنها حدوث ناتج فى المستقبل يختلف عما هو متوقع له ، ويوضح Tony(١) وأخرون ، بأن المقصود بالمخاطرة هو عدم التأكد بما يحدث فى المستقبل سواء جيد او غير جيد ، وتتمثل المخاطرة فى توقع للأحداث والأنشطة فى المستقبل بإحتمال معين، ويخلص الباحث بأن المخاطرة تتكون من عدة محاور : إحتمال الحدوث ، فى ضوء وجود العديد من الأحداث ، الى جانب أن لكل حدث درجة من الإستقلال .

ويعرف Taher Musa [٢] ، المخاطرة بأنها إحتمالات وقوع الأحداث للأنشطة فى المستقبل .

ويضيف حسين عيسى(٣) ، بأن المخاطرة هى توافر بعض المعلومات عن المستقبل، ولكنها معلومات غير مؤكدة، الى جانب ذلك يتم تقدير إحتمالات وقوع احداث معينة فى المستقبل، ويتم ترجيح قيمة الحدث فى المستقبل بإحتمال حدوثه، وذلك لتحديد القيمة المتوقعة لهذا الحدث .

ويخلص الباحث من التعريفات السابقة ، بأن المخاطرة تتعلق بوجود حدث فى المستقبل ويتم توقع حدوث هذا الحدث فى المستقبل بإحتمال معين، وقد يترتب على وقوع هدا الحدث خسائر معينة .

وتواجه البنوك العديد من المخاطر، بل يمكن القول بأن التعاملات المصرفية تتم فى مناخ يتصف بالمخاطر العالية.

وقد بين Sinkey (٤) ، المخاطر التى قد تواجه البنوك فى النقاط الآتية:-

- المخاطر الإئتمانية.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر الرقابة.
- مخاطر إستراتيجية.
- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر الصرف الأجنبية.
- مخاطر الشركات التابعة.

وقد اوضح Peter(٥) ، بأن هناك ستة انواع من المخاطر وهى:-

- مخاطر الإئتمان.

- مخاطر السيولة.
- المخاطر السوقية.
- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر الدخل.
- مخاطر الملاءة.

وقد حدد سمير الشاهد(٦) وآخرون ، بـأن هنـاك أنواع أساسية للمخاطر تتمثل فيما يلي:-

- مخاطر الإئتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال أو الوفاء بالإلتزامات.
- المخاطر الإستراتيجية.

وقد قسم نبيل حشاد (٧) ، المخاطر التى قد تواجه البنوك الى أربعة مجموعات رئيسية هي:-

- المخاطر المالية.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر الأعمال.
- مخاطر الأحداث.

وتشتمل المخاطر المالية على مخـاطر الإئتمـان ومخاطر السيولة، ومخاطر سـعر الفائـدة ومخـاطر السوق ومخاطر العملات الأجنبية .

وقد بين David (٨) وآخرون ، أن المخـاطر التـى تتعرض لها البنوك هى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية ، وتنقسم هذة المخاطر الى أربعة مجموعات رئيسية هى:-

- مخاطر السوق.
- مخاطر الإئتمان.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر السيولة.

ويخلص الباحث مما سبق الى أن المخاطر التـى قـد تواجه البنوك فى مناخ الأعمال المصرفية ، يمكن تقسـيمها الى ثلاثة مجموعات رئيسية من المخاطر وهي:-

- مخاطر الإئتمان.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل.

وتعتبر مخاطر الائتمان (٩) ، من أهـم المخـاطر التى قد يتعرض لها البنك، ويرجع ذلك الى أن حجـم الائتمان والقـروض الممنوحـةمن البنـك للانشـطة المختلفة يمثل حجر الزاوية فى ميزانية البنك ، ويتضح للباحث ذلك من دراسة قائمة المركـز المـالي للبنـك الاهلىالمصرى فـى ٢٠٠٤/١٢/٣١ م ،حيـث بلـغ اجمالى القروض المقدمة للعملاء والبنوك فـى ذلـك التاريخ٦٢,٢٢٩مليار جنية ، بما يعـادل ٤٢% مـن اجمالى اصول البنك في ذلـك التـاريخ(١٠)، وفـى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة صافي القروض الى إجمالى الأصول فى البنوك ٦٦,٤٠% فـى عـام ٢٠٠٤(١١) ، وقد إتضح للباحث أن القروض تمثـل حجر الزاوية فى ميزانية البنك ، حيث تصل قيمتها ما يعادل من ٥٠% الى ٧٥% من جملة أصول البنك فى عام ٢٠٠٤ ، فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٢).

٣- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على :

- عرض وتحديد أنواع المخاطر الائتمانية التى قد تواجه البنك .
- القياس الكمى للمخاطر الائتمانية التى قد تواجه البنك .
- دراسة الافصاح المحاسبى عن المخاطر الائتمانية التى قد تواجـه البنـك، وانعكاسـاته علـى المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية.
- دراسة البيانـات والمعلومـات المحاسـبية لبعض البنوك المسجلة لدى البنك المركـزى المصـرى ، ويخرج عن نطاق الدراسة بهذا البحـث مخـاطر السـوق ومخاطر التشغيل .

٤- مشكلات البحث

تتلخص مشكلات هذ البحث فى :-

- عدم وجود إطار محدد وواضح للمخاطر الائتمانية التي قد تواجه البنك .

- عدم تحديد مستوى وانواع المخاطر الائتمانية ، وعدم الاتفاق على أسلوب واحد للتعبير عن حجم ونوعية المخاطر الائتمانية .

- عدم قياس المخاطر الائتمانية بطريقة كمية إحصائية ، تزيد من دقة القياس المحاسبي لتلك المخاطر .

- عدم الافصاح المحاسبي بطريقة فعالة وكاملة عن المخاطر الائتمانية في القوائم المالية للبنك.

- عدم الافصاح عن قيمة القروض المنتظمة، وقيمة القروض غير المنتظمة ، على مستوى الانشطة والمجالات المستخدم(١٣) فيها تلك القروض (قروض عقارية، قروض زراعية، قروض تجارية، قروض صناعية، قروض شخصية، قروض أخرى) .

٥ – هدف البحث

يهدف هذا البحث الى اقتراح إسلوب كمي إحصائي ، لقياس المخاطر الائتمانية لزيادة دقة القياس المحاسبي ، والتعبير عنها في صورة مالية في القوائم المالية التي يعدها البنك ، الى جانب توفير إفصاح محاسبي كامل و فعال(١٤) عن تلك المخاطر ، ويتضمن هذا البحث تحقيق الاهداف الفرعية التالية :–

- تقديم إطار محدد للمخاطر الائتمانية التي قد تواجه البنك .

- تحديد أنواع المخاطر الائتمانية ومستوى تلك المخاطر .

- التعبير الكمي الاحصائي عن درجة المخاطر الائتمانية ، وانعكاسات ذلك على القوائم المالية للبنك .

- إقتراح اسس الافصاح المحاسبي الكامل و الفعال عن القروض المنتظمة ، وغير المنتظمة على مستوى الانشطة(١٥) والمجالات المستخدم فيها تلك القروض، لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية .

- تقديم اسس الافصاح المحاسبي الكامل و الفعال عن القروض المنتظمة ، و غير المنتظمة على مستوى القطاع النوعي للشكل القانوني للمنشأت متلقية تلك القروض .

٦– فروض البحث

يفرض البحث أن هناك علاقة معنوية بين نوعية وطبيعة وحجم المخاطر الائتمانية ، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر .

ويستند هذا البحث على فرضين رئيسيين :

الفرض الرئيسي الاول : هناك علاقة معنوية بين المخاطر الائتمانية من حيث الانشطة والمجالات المستخدم فيها القروض البنكية ، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر ، ويقسم الباحث هذا الفرض الى فرضين فرعيين:

- الفرض الفرعي الأول:

أن هناك علاقة معنوية بين قيمة القروض المنتظمة في البنوك، وبين قيمة القروض الممنوحة في الأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض على المستوى القومي.

- الفرض الفرعي الثاني:

أن هناك علاقة معنوية بين القروض غير المنتظمة في البنوك ، وبين قيمة القروض في الأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض على المستوى القومي.

الفرض الرئيسي الثاني : هناك علاقة معنوية بين المخاطر الائتمانية ، من حيث توزيع القروض البنكية على أساس التقسيم القطاعي لمتلقي تلك القروض ، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر ، ويقسم الباحث هذا الفرض الى فرضين فرعيين:

- الفرض الفرعي الثالث:

أن هناك علاقة معنوية بين قيمة القروض المنتظمة في البنوك ، وبين قيمة القروض موزعا تبعا للتقسيم

القطاعي لتلك القروض على المستوى القومي .

- الفرض الفرعي الرابع:

أن هناك علاقة معنوية بين القروض غير المنتظمة في البنوك ، وبين قيمة القروض موزعة تبعا للتقسيم القطاعي لتلك القروض على المستوى القومي .

٧- خطة البحث

قسم الباحث هذا البحث الى أربعة مباحث ، يعرض الاول منها أساليب قياس المخاطر الائتمانية ، ويختص المبحث الثاني بإعداد دراسة تطبيقية تتعلق بدراسة أنواع وطبيعة المخاطر الائتمانية، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر ، وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة إستكشافية ،لايضاح العلاقة بين طبيعة ونوعية المخاطر الائتمانية ، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر ، بينما يتناول المبحث الثالث الأسلوب المقترح لقياس المخاطر الائتمانية في البنوك ، ويتعلق المبحث الرابع بالافصاح المحاسبي المقترح عن تلك المخاطر ، ويختتم الباحث هذا البحث بإستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي قد يصل اليها .

٨- المبحث الاول : أساليب قياس المخاطر الائتمانية

يواجه البنك العديد من المخاطر المصرفية المختلفة ، من أهمها تلك المخاطر التي ترتبط بالائتمان الممنوح للعملاء(١٦) ، ويستند هذا النوع من المخاطر على نوعية الاصول وتوظيفها في الانشطة والمجالات المختلفة ذو المخاطر المختلفة ، الى جانب مخاطر الاقراض(١٧) تبعا للتقسيم القطاعي للمنشآت متلقية الائتمان ، وكذا تبعا للتوزيع الجغرافي لتلك المنشآت ،ومن ناحية أخرى تتمثل مخاطر الإقراض في الإقراض الى الأطراف ذوى العلاقة،الى جانب مخاطر تركز الاقراض لعملاء بمبالغ مرتفعة القيمة .

وتتعلق مخاطر الإئتمان بالمعلومات الخاصة بالقروض ، التي تمثل الأصل الذي يتعرض بدرجة كبيرة الى إحتمالات عدم السداد(١٨)، ويعني ذلك فشل المقترض وعدم مقدرته على دفع الإلتزامات الخاصة بالقرض (١٩)في الوقت المحدد . وقد أجمع العديد من الكتاب في المجال المصرفي ، بأن المخاطر الإئتمانية، من أهم المخاطر التي قد تواجه البنوك،

وتتمثل في عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك(٢٠) ، ويعني ذلك تعرض البنك لخسائر(٢١) نتيجة فشل الملتزم بالوفاء بالإلتزامات ، وفقا لشروط التعاقد مع البنك.

يخلص الباحث مما سبق بأن المخاطر الإئتمانية تتمثل في قيمة الخسائر المحتملة التي قد تواجه البنك، المترتبة على تعثر المدين في الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك(٢٢) . ومن ناحية أخرى فإن المخاطر الإئتمانية قد تنشأ نتيجة:-

- مخاطر الأنشطة والمجالات المختلفة المستخدم فيها القروض البنكية.
- مخاطر التقسيم القطاعي للمنشأة متلقية الإئتمان، وضعف الجدارة الإئتمانية للأفراد والجهات التي تتلقى الإئتمان .
- مخاطر التوزيع الجغرافي لمناطق المنشآت متلقية الإئتمان.
- مخاطر التركز القيمي المتمثل في كبر قيم القروض الممنوحة لبعض العملاء.

ويركز الباحث في هذا البحث على محاولة قياس مخاطر الأنشطة (٢٣) ، والمجالات المستخدم فيها القروض البنكية، وأثر ذلك على الخسائر المحتملة المترتبة على تعثر المدين في تلك الانشطة والمجالات، الى جانب ذلك يركز الباحث على قياس أثر مخاطر التقسيم القطاعي للمنشآت التي تتلقى الأئتمان ، والخسائر المحتملة(٢٤) ، المترتبة على تعثر المدين تبعا للتقسيم القطاعي لهذة المنشآت .

وقد تضمنت الكتابات في المجال المصرفي العديد من الأساليب المتعلقة بقياس المخاطر الإئتمانية

يعرضها الباحث فيما يلي:-

(١/٨) أسلوب تصنيف القروض تبعا لجودتها:-

حدد البنك المركزى المصرى(٢٥) أسلوبا لقياس المخاطر الإئتمانية، يستند على تصنيف القروض تبعا لجودتها ، من حيث مدى الإنتظام فى سداد القروض وعوائدها الى نوعين رئيسيين هما:

- القروض المنتظمة (الجيدة) .
- القروض غير المنتظمة (غير الجيدة) .

وقد إستند أسلوب البنك المركزى المصرى، بشأن تصنيف هذة القروض، على العنصر الزمنى ومدى إنتظام العميل فى السداد، حيث يتم تصنيف القروض الممنوحة الى عملاء منتظمين فى سداد أقساط القروض ضمن المجموعة الأولى، بإعتبارها قروض جيدة(٢٦) منتظمة السداد، بينما المجموعة الثانية تتمثل فى القروض الممنوحة لعملاء توقفوا عن السداد لمدة ثلاثة شهور متصلة على الأقل، وإذا إستمر هذا التوقف من ثلاثة شهور(٢٧) الى سته شهور يتم تبويب هذة القروض ضمن مجموعة القروض دون المستوى ، وإذا إستمرت الفترة الزمنية للتوقف لأكثر من سته أشهر حتى سنه كاملة، إعتبرت هذة القروض مشكوك فى تحصيلها، بينما إذا زادت فترة التوقف عن السداد عن سنه إعتبرت هذة القروض بمثابة ديونا رديئه، وفيما يتعلق بقياس المخاطر الإئتمانية كما حددها البنك المركزى المصرى، فإنه يتم تكوين مخصص القروض وفقا للخطوات الأتيه:-

- يتم تكوين مخصص للقروض المنتظمة بما يعادل ١% على الأقل من قيم القروض المنتظمة، ويمثل هذا المخصص القيمة التى تواجه المخاطر العامة التى قد تواجه البنك، المترتبه على توقف عملاء القروض المنتظمة فى المستقبل، ويتم حساب هذا المخصص بإستخدام النسبة المشار اليها مضروبه فى صافى القروض المنتظمة ، التى تتمثل فى قيمة القروض المنتظمة بعد تخفيضها، بقيمة الضمانات النقدية المتمثلة فى الودائع وشهادات الإيداع، وأذون الخزانه، وكذلك قيمة خطابات الضمانات المصدرة والمكفولة من بنوك خارجية ذات ملاءة .
- يتم تكوين مخصص للقروض غير المنتظمة (٢٨)، بإستخدام نسب محددة(على الأقل) من صافى قيمة القروض غير المنتظمة على النحو التالى:-

نوع القروض غير المنتظمة	النسبه %
قروض دون المستوى	٢٠
قروض مشكوك فى تحصيلها	٥٠
قروض رديئه	١٠٠

- يتم حساب صافى قيمة القروض غير المنتظمة المعرضة للمخاطر، عن طريق طرح قيمة العوائد المجنبه، وكذلك قيمة الضمانات عالية الجودة العينية والمصرفية ، المتعلقة بتلك القروض، والقابلة للتسييل فى الأجل القصير، من قيمة القروض غير المنتظمة، وبذلك نحصل على صافى قيمة القروض غير المنتظمة المعرضة لمخاطر الإئتمان، وهذة القيمة تمثل الأساس الذى يحسب عليه قيمة الخسائر المحتملة الحدوث فى المستقبل بإستخدام النسب المشار اليها .

ويرى الباحث ، أن أسلوب تصنيف القروض تبعا لجودتها الذى أقره البنك المركزى المصرى ، يعاب عليه بأنه:

- إستند على العنصر الزمنى ، وموقف العميل من حيث عدم الانتظام فى السداد من عدمه ، وبالتالى تصنيف مديونية العميل ضمن القروض المنتظمة، أو القروض غير المنتظمة دون المستوى ،

أو المشكوك في تحصيلها ، أو الرديئة ، وبالتالي فإن هذا الأسلوب قد أهمل دراسة المركز المالي للعميل ، وكذا موقف السيولة والتدفقات النقدية المتعلقة به ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاسلوب قد أغفل طبيعة النشاط أو المجال المستخدم فيه القروض(٢٩) ، ومدى تعرضه لمخاطر خاصة تتعلق بنوعية وطبيعة الانشطة (صناعية او زراعية او تجارية او خدمية او ... أخرى).

- اغفل طبيعة التقسيم القطاعي الذى ينتمي اليه العميل المتعثر الذى توقف عن السداد ، ومن ناحية أخرى فانه قد اتضح للباحث، ان هناك تفاوت ملحوظ فيما بين النسب الواجب تطبيقها ، لتقدير حجم الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة ، ولم يضع البنك المركزي المصري تدرجا في هذه النسب التى بدأت بنسبة ٢٠% من قيمة القروض دون المستوى ، التى توقفت عن سداد الاقساط لمدة ٣ شهور ، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٥٠% من قيمة القروض المشكوك في تحصيلها ،

والتي توقفت عن السداد لمدة ٦ شهور ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ١٠٠% من قيمة القروض الرديئة التى توقفت عن السداد لمدة سنة فاكثر ، ويعني ذلك عدم التدرج في النسب .

- حدد ما يعادل ١% من قيمة القروض المنتظمة كمخصص عام ، ويرى الباحث أن هذه النسبة تعتبر نسبة حكمية لا تستند على أيه مقاييس إحصائية علمية.

- أوضح البنك المركزي المصري عند حساب مخصص للقروض غير المنتظمة ،طريقة تستند على صافي قيمة تلك القروض بعد استبعاد العوائد المجنبة ، على أساس إعتبار تلك العوائد بمثابة عوائد هامشية ، على أن يترتب على ذلك إستبعاد تلك العوائد من العوائد المحققة ، إلى جانب تسجيلها كعوائد مجنبه هامشية ، ويتفق ذلك مع مفهوم تحقق الايراد حيث أنه لا يوجد تأكيدات بتحصيل تلك العوائد في المستقبل ، وعلى الرغم من ذلك فإنه من منظور المخاطر وقياسها لابد من أن تاخذ في الاعتبار تلك العوائد عند قياس المبالغ المعرضة للمخاطر باعتبار أن تلك المبالغ تمثل مبالغ مشكوك في تحصيلها .

- إعتمد عند قياس الخسائر المحتملة لتكوين المخصص باستخدام النسب المشار اليها ، وذلك بعد خصم قيمة الضمانات النقدية والعينية والمصرفية العالية الجودة والقابلة للتسييل في الاجل القصير ، و أن هذه النسب ترتكز على التقدير الحكمي ، ولم توضح أية أساليب إحصائية أو علمية في تحديد تلك النسب .

- لم يحدد طريقة القياس الكمي للالتزامات والارتباطات العرضية التى تظهر خارج الميزانية ، وقد تتحول هذه الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية .

يخلص الباحث من العرض السابق ، بأن نموذج البنك المركزي المصري ، بشأن تقدير الخسائر المحتملة للقروض والسلفيات يقوم على أساس حكمي ، ولا يستند على قياس المخاطر الائتمانية بشكل كمي إحصائي سليم ، الأمر الذى يتطلب البحث عن نموذج احصائي كمي لقياس المخاطر الائتمانية بشكل صحيح .

<u>(٢/٨) قياس المخاطر الائتمانية بأوزان نسبية للمخاطر</u>

وضعت لجنة بازل(٣٠) في عام ١٩٨٨ أسلوبا لقياس المخاطر الائتمانية للبنك ، يستند على وضع أوزان نسبية للمخاطر مقسمة الى خمس مجموعات رئيسة :

<u>المجموعة الاولى :</u>

أصول آمنة لا تتعرض لمخاطر الائتمان ، وتتمثل في النقود الحاضرة ، الديون على الحكومات المركزية ، والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية الاعضاء في لجنة بازل ، الديون المضمونة نقدا أو المكفولة من الحكومات المركزية ، واستخدام الأموال في هذه الاصول لا يشكل مخاطر، ويحسب لهذه الاصول وزن نسبي للمخاطر بواقع صفر% من قيمها .

<u>المجموعة الثانية :-</u>

أصول تتعرض لمخاطر الائتمان بواقع ١٠% من قيمها ، وتتمثل في القروض على شركات قطاع الأعمال العام المحلية ، والقروض على الهيئات العامة، والقروض على الوحدات الحكومية .

<u>المجموعة الثالثة :-</u>

أصول تتعرض لمخاطر الائتمان بواقع ٢٠% من قيمها ، وتتمثل في الديون على بنوك التنمية الدولية ، الديون المكفولة أو المضمونة من هذه البنوك ، الديون التى تستحق خلال سنة على البنوك في دول غير

أعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية الاعضاء في لجنة بازل .

المجموعة الرابعة :-

أصول تتعرض لمخاطر الائتمان بواقع ٥٠% من قيمها ، وتتمثل في القروض المضمونة برهن عقاري .

المجموعة الخامسة :-

أصول تتعرض لمخاطر الائتمان بواقع ١٠٠% من قيمها ، وتتمثل في الديون للقطاع الخاص ، الديون التي تستحق بعد اكثر من سنة على البنوك في دول غير أعضاء في مجلس دول التعاون الاقتصادي والتنمية الأعضاء في لجنة بازل، وكذا الديون بالعملات الأجنبية على البنوك المركزية لهذه الدول ، ويتم حساب قيمة الخسائر المحتملة التي قد تحدث نتيجة حدوث هذه المخاطر الائتمانية في المستقبل عن طريق ضرب قيمة الأصل المعرض للمخاطر(٣١) ، في الوزن النسبي الممثل للخطر ويتم إستخراج الخسائر المحتملة على النحو التالي :-

الخسائر المحتملة في حالة حدوث المخاطر = قيمة الأصل المعرض للمخاطر × الوزن النسبي الممثل للخطر.

وفيما يتعلق بالالتزامات المحتملة التي تترتب على الكفالات والتعهدات والاعتمادات المستندية ، التي تتمثل في بنود الالتزامات العرضية خارج الميزانية، فإن هذه الالتزامات العرضية تمثل إئتمان غير مباشر قد يترتب عليه التزامات مستقبلية للبنك ، وهذا الائتمان غير المباشر يحمل مخاطر يمكن حسابها عن طريق تحويل الالتزامات العرضية إلى التزامات محتملة ، باستخدام ثلاثة مستويات لاوزان نسبية لتحويل الالتزام العرضي إلى التزام محتمل :

- المستوى الاول يمثل ما يعادل ٢٠% من قيمة الالتزام العرضي .
- المستوى الثاني يمثل ما يعادل ٥٠% من قيمة الالتزام العرضي .
- المستوى الثالث يمثل ما يعادل ١٠٠% من قيمة الالتزام العرضي .

ويتحدد درجة المستوى لكل نوع من الالتزامات العرضية ، وفقا لنوع وطبيعة هذا الالتزام العرضي ودرجة المخاطر المرتبطة به .ويتم تقدير قيمة الخسائر المحتملة عن الالتزامات العرضية كما يلي :

الخسائر المحتملة عن الالتزامات العرضية = قيمة الالتزامات العرضية × معامل التحويل من الالتزام العرض إلى التزام محتمل × الوزن النسبي الممثل للخطر .

وبتحليل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية بأوزان نسبية للمخاطر ، الذي قدمته لجنة بازل في عام ١٩٨٨ يتضح ما يلي :-

- أن هذا الاسلوب إستند على تقسيم دول العالم الى مجموعتين :-
  - الأولى دول ذات مخاطر مرتفعة ، وهي الدول غير الاعضاء في مجلس دول التعاون الاقتصادي والتنمية الاعضاء في لجنة بازل .
  - الثانية دول ذات مخاطر منخفضة ، وهي دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية الاعضاء في لجنة بازل .

وقد وجد الباحث أن هناك تناقض في هذا التقسيم، حيث يوجد بعض الدول في المجموعة الاولى ، ذات درجة جدارة ائتمانية عالية تفوق تقييم بعض الدول في المجموعة الثانية.

- أن هذا الأسلوب قد إستند على إعتبار البنك أو العميل من احدى المجموعات ،

الخمس وفقا للتقسيم سالف الذكر ، ويحسب لكل مجموعة وزن مخاطر معين ، ويعني ذلك أنه قد يتم تبويب بنكين في دولة واحدة في احدى المجموعات ويحسب لهما نفس وزن المخاطر المحدد لذات المجموعة ، بينما بدراسة بيانات الائتمان لكل بنك قد يتمتع كل بنك بدرجة جدارة إئتمانية(٣٢) مختلفة .

(٣/٨) قياس المخاطر بدرجات الجدارة الائتمانية:

يستند هذا الاسلوب على تحديد درجة من درجات الجدارة الائتمانية(٣٣) لكل من الحكومات أو البنوك أو العملاء، بالشكل الذي يفصح عن قدرة المدين في الوفاء بالتزاماته

وسداد أصل الدين ، والعوائد المستحقة(٣٤) في تاريخ الاستحقاق، ويقوم بهذا الاسلوب العديد من مؤسسات التقييم الدولية لتحديد درجة الجدارة الائتمانية(٣٥) .

و يتطلب هذا الأسلوب دراسة البيانات المالية المنشورة للجهه محل الدراسة والتقييم عن أخر خمس سنوات

تاريخية ، الى جانب دراسة خطط المنشأة فـي المرحلـة القادمة، ويتضمن ذلك دراسة الميزانيات التقديرية للتشـغيل والتكاليف والموازنات الرأسمالية ، خلال ثـلاث سـنوات قادمة(٣٦) ، ويتم إستخلاص نتائج عن المنشأة موضـوع التقييم ومناقشة تلك النتائج مع إدارة الجهة ، ويستتبع ذلـك تقدير درجة للجدارة الائتمانية للعميل(٣٧) ، وابـلاغ هـذه الدرجة الى المنشأة.

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب يعد أسلوبا مكلفا من الناحية المالية ، حيث يتطلب الأمر سداد تكلفة إجـراء تلك الدراسات عن كل عميل لمؤسسة التقييم الدوليـة ، ومن ناحية إخرى فان المؤسسات قدقسـمت درجـات الجدارة الائتمانية(٣٨) إلى عشرون فئة ، مع إعطـاء حروف أبجدية مصحوبة باشارات (+) ، (-) ، للتعبير عن الدرجة المرتفعة والمنخفضة، فى حين أن بعـض مؤسسات التقييم الأخرى قد قسمت درجـات الجـدارة الائتمانية ما بين صفر للأسواء و ١٠٠ درجة للافضل.

(٤/٨)قياس المخاطر الائتمانية بالتنبؤ بالفشل المالى

تستند هذه الطريقة الى تطبيق أحد نمـاذج التنبـؤ بالفشل المالى للعميل فى محفظة قروض البنك . وأهم هذه النماذج:-

- نموذج Altman -
- نموذج Altman, Haledman, and Narayanan -
- نموذج Khoury, and dambolena-

وتقيس هذه النماذج إحتمال تعرض المنشأت للفشل المالى، وبالتالى إعتبار هذا العميل جيد او غير جيد فى مدى قدرته على سداد الالتزامات فى المستقبل(٣٩) ، الكامل ، وعلى ذلك تمثل هذه النماذج مقاييس لقيـاس مخاطر الائتمان عن طريق التنبـؤ بالفشـل المـالى للعميل، الذى يحصل على تسهيلات ائتمانية مصـرفية وإحتمالات تعثر(٤٠) هذا العميل ، وقد اعتمدت هـذه النماذج على :-

- المعلومات المحاسبية التى تستند على المؤشـرات المالية لمتلقى القروض المصرفية .
- اوزان نسبية (معاملات النماذج) لهذه المؤشرات المالية ، وذلك وفقا للعينة موضوع الدراسة.

ويرى الباحث أن أسلوب قياس المخاطر الائتمانية بإستخدام أحدنماذج التنبؤ بالفشل المالى ، يستند بشـكل أساسى على المعلومات المحاسبية ، بـالقوائم الماليـة لعينة الدراسة موضوع النموذج ، وبالتالى لا تأخذ فى الحسبان البيئة الاقتصادية والمالية لكل مجتمع، وعلـى ذلك فان هذه النماذج لا تصـلح للتطبيـق فـى كافـة المجتمعات الاقتصادية المختلفة، وبصفة خاصـة فـى مجتمع النشاط الاقتصادى المصرى، الأمر الذى يتطلب البحث والدراسة عن أسـاليب القيـاس و الافصـاح لمخاطر الائتمان فى البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية.

٩- المبحث الثانى : الدراسة التطبيقية

يسـتند هـذا البحـث الـى إجـراء دراسـة احصائية،لإختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة مـن واقع البيانات الفعلية المستخرجة من القـوائم الماليـة للبنوك ، الى جانب البيانات الفعلية المستخرجة علـى مستوى النشاط الاقتصادى القومى ، وتعد هذة الدراسة بمثابة دراسة إستكشافية ، لإيضاح العلاقة بين طبيعـة ونوعية المخاطر الائتمانية ، وقيمة الخسائر المتوقعـة للتعبير عن تلك المخاطر . ويتم تقسيم هيكل الدراسـة التطبيقية الى مايلى :-

(١/٩) إختيار عينة الدراسة .
(٢/٩) إستخراج وتمهيد البيانات .
(٣/٩) المعالجة الاحصائية للبيانات.
(٤/٩) إختيار الأسلوب الإحصائى.
(٥/٩) تشغيل البرنـامج الإحصـائى وعـرض مخرجات الدراسة .
(٦/٩) إستخلاص النتائج من الدراسة التطبيقية .
(٧/٩) ملخص نتائج الدراسة التطبيقية .

وفيما يلى عرضا لهذه النقاط :

(١/٩) إختيار عينة الدراسة

إختار الباحث عدد واحد وعشرون بنكا مـن مختلـف أنشطة الجهاز المصرفى المصرى ، وتم إستخراج البيانات المطلوب إخضاعها للدراسات الاحصائية ، من واقع القوائم المالية* المنشورة لهذة البنوك فى التواريخ الأتيه:-

* المصدر: القوائم المالية المنشورة فى الجرائد المصرية .

٢٠٠٤/٦/٣٠ ٢٠٠٤/٩/٣٠ ٢٠٠٤/١٢/٣١ ٢٠٠٥/٣/٣١
٢٠٠٥/٦/٣٠ ٢٠٠٥/٩/٣٠ ٢٠٠٥/١٢/٣١ ٢٠٠٦/٣/٣١
٢٠٠٦/٦/٣٠ ٢٠٠٦/٩/٣٠ ٢٠٠٦/١٢/٣١

وقد بلغت عدد البنوك في العينه محل الدراسة٢١ بنكاً ، بما يعادل ٤٩% من إجمال عدد البنوك العاملة فى مصر فى يونيو ٢٠٠٦ البالغة ٤٣ بنكا[**]، ويظهر بيان بأسماء البنوك المختارة والبيانات المتعلقة بها كما في الجدول رقم(١).

جدول رقم (١)

بيان بالبنوك عينه الدراسة[*]

رقم مسلسل	اسم البنك	البيان
١	بنك مصر	شركة مساهمه مصرية، ٢ ش محمد فريد – القاهرة
٢	البنك الأهلي المصرى	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم (١)
٣	بنك قناة السويس	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم (٩٧٠٩) الإسماعيلية
٤	بنك فيصل الإسلامي المصرى	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم (٩٧٠٥)القاهرة
٥	بنك بلوم مصر	شركة مساهمة مصرية خاضعةلإحكام قانون الإستثمار
٦	بنك التعمير والإسكان	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم (٩٥٥٢٨) القاهرة
٧	بنك باركليز مصر	ش.م.م خاضعة لإحكام قانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧
٨	بنك HSBC	ش.م.م المركز الرئيسي بمدينه القاهرة
٩	بنك التنمية والإئتمان الزراعى	هيئة عامة قابضة
١٠	بنك الإسكندرية التجارى والبحرى	شركة مساهمة مصرية ، الإسكندرية
١١	بنك الدلتا الدولي	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم(١٩١٠٥٠) القاهرة
١٢	بنك التنمية لتنمية الصادرات	ش.م.م خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٨٣
١٣	بنك مصر إيران للتنمية	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم(١٣١٠٠) القاهرة
١٤	البنك التجارى الدولي CIB	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم(٦٩٨٢٦) القاهرة
١٥	بنك كريدى اجريكول مصر	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم(٢٠٠٥١) القاهرة
١٦	بنك باركليز مصر	ش.م.م خاضعة لإحكام القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤الذى حل محله قانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧
١٧	البنك الأهلي سوسيته جنرال	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم (١٨٨٩٤) القاهرة
١٨	بنك كاليون	شركة مساهمة مصرية ، سجل تجارى رقم(٨٨٥٥٣) القاهرة
١٩	بنك بى إن بى باريبا	ش.م.م خاضعة لإحكام القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ وتعديلاته الذى حل محله قانون ٨ لسنه ١٩٩٧
٢٠	البنك الوطنى المصرى	شركة مساهمة مصرية ، س.تجارى رقم ١٠١٦٦٤ القاهرة
٢١	بنك الإسكندرية	شركة مساهمة مصرية ٤٩ شارع قصر النيل– القاهرة

[**] المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزى المصرى، قطاع البحوث والتطوير والنشر، العدد رقم (١١٥) اكتوبر ٢٠٠٦ .

[*] المصدر: القوائم المالية المنشورة في الجرائد المصرية .

(٢/٩) إستخراج وتمهيد البيانات

قام الباحث بإستخراج المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقروض ، والمخصصات المتعلقه بها من واقع القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة ، فى التواريخ المشار اليها سلفا ، وقد قام الباحث بإستخراج المعلومات المتاحة من القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لتلك القوائم ، وقد تم استخراج من كل مركز مالى بتاريخ معين للبنك ما يلى :-

- صافى رصيد القروض للعملاء.
- رصيد المخصص المحدد .
- رصيد المخصص العام .

وقد وجد الباحث أن البنوك لا تفصح عن قيمة القروض المنتظمة ، وكذا قيمة القروض غير المنتظمة ، لذلك قام الباحث بتمهيد وتجهيز المعلومات المحاسبية كما يلى : -

- أن رصيد المخصص العام يعادل ١% من قيمة القروض المنتظمة ، فيتم إستخراج قيمة القروض المنتظمة ، بضرب رصيد المخصص العام فى ١٠٠ ، لنحصل على قيمة القروض المنتظمة فى تاريخ إعداد المركز المالى .
- يتم اضافة مجموع المخصص (المحدد/العام) على رصيد صافى رصيد قروض العملاء ، لنحصل على قيمة القروض قبل خصم المخصص .
- يتم إستخراج قيمة القروض غير المنتظمة ، بطرح قيمة القروض المنتظمة من قيمة القروض قبل خصم المخصص.

وقد تم عرض بيانات البنوك فى العينة موضوع الدراسة فى تاريخ معين ، وقد تم تجهيز تلك البيانات بالمليون جنية ، وفيما يتعلق بالقوائم المالية للبنوك التى تم إعدادها بالدولار الأمريكى ، فقد تم تحويل تلك البيانات بسعر الصرف للدولار السائد فى تاريخ إعداد القوائم المالية للبنك ، وبذلك تم تحويل جميع البيانات وإعدادها بالمليون جنيه مصرى ، وقد تم عرض البيانات عن القروض لعينه البنوك كما فى الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)*

بيانات القروض لعينة البنوك فى تاريخ / /

(المبالغ بالمليون جنيه مصرى)

اسم البنك	y_1 صافى رصيد القروض للعملاء	y_2 القروض قبل خصم المخصص	y_3 القروض المنتظمة	y_4 القروض غير المنتظمة	y_5 المخصص المحدد	y_6 المخصص العام	y_7 مجموع المخصص
-١	×	×	×	×	×	×	×
-٢	×	×	×	×	×	×	×
-٣	×	×	×	×	×	×	×
الاجمالى	×	×	×	×	×	×	×

* المصدر: القوائم المالية للبنوك لعينة الدراسة بعد تمهيدها وتجهيزها .

وقد تم تجهيز بيانات الجدول السابق كما يلي :-

y_1: يمثل صافى رصيد القروض للعملاء ، ويتم إدخال البيان فى هذه الخلية من القوائم المالية للبنك من العينة موضوع الدراسة .

y_2: يمثل قيمة القروض قبل خصم المخصص، ويعادل صافى رصيد القروض للعملاء(y_1) مضافا اليها مجموع قيمة المخصص (y_7) .

y_3: يمثل قيمةالقروض المنتظمة وهو يعادل ناتج ضرائب قيمة المخصص العام (y_6) فى ١٠٠.

y_4: يمثل القروض غير المنتظمة وهى تعادل، قيمة القروض المنتظمة (y_3) مطروحه من قيمة القروض قبل خصم المخصص (y_2) .

y_5: يمثل قيمة المخصص المحدد، ويتم إدخال البيان فى هذه الخلية من القوائم المالية للبنك من العينه موضوع الدراسة.

y_6: يمثل قيمةالمخصص العام، ويتم ادخال البيان فى هذه الخلية من القوائم المالية للبنك من العينه موضوع الدراسة.

y_7: يمثل ناتج مجموع قيمةالمخصص المحدد (y_5) و قيمة المخصص العام (y_6) .

وفيما يتعلق بإعداد البيانات عن قيمة القروض على المستوى القومى فى جمهورية مصر العربية ، فقد قام الباحث بإستخراج البيانات عن قيمة القروض المقدمة من البنوك بخلاف البنك المركزى المصرى* ، وقد تم عرض قيمة هذة القروض مبوبة فى ذات التواريخ لإعداد القوائم المالية للبنوك ، فى العينه موضوع الدراسة التطبيقية وهذة التواريخ هى:-

- ٢٠٠٤/٦/٣٠ ٢٠٠٤/٩/٣٠ ٢٠٠٤/١٢/٣١ ٢٠٠٥/٣/٣١
- ٢٠٠٥/٦/٣٠ ٢٠٠٥/٩/٣٠ ٢٠٠٥/١٢/٣١ ٢٠٠٦/٣/٣١
- ٢٠٠٦/٦/٣٠ ٢٠٠٦/٩/٣٠ ٢٠٠٦/١٢/٣١

وقد تم عرض قيمة القروض الممنوحة من كافة البنوك فى الانشطة والمجالات المختلفة،

وهى قيم الاقراض لغير الحكومة بالعملة المحلية وكذا بالعملات الأجنبية مع تبويبها بحسب الأنشطة كما فى الجدول رقم (٣).

* النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزى المصرى ، أعداد مختلفة ، قطاع البحوث والتطوير والنشر ، أعوام ٢٠٠٤،٢٠٠٥،٢٠٠٦ .

جدول رقم (٣)

توزيع القروض الممنوحه من البنوك تبعا للأنشطة والمجالات فى تاريخ / /

(المبالغ بالمليون جنيه مصرى)

قيمة القروض / النشاط/ المجال	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	المجموع
الزراعة	x	x	xx
الصناعة	x	x	xx
التجارة	x	x	xx
الخدمات	x	x	xx
الأخرى	x	x	xx
الإجمالى	xx	xx	xx

ويتم إعداد البيانات عن القروض من كافة البنـوك فى الانشطة والمجالات المختلفة تبعا للتواريخ المشـار اليها سلفا على النحو التالى :-

X_8: قيمةالقروض المقدمة للأنشطةالزراعية.

X_9: قيمةالقروض المقدمة للأنشطة الصناعية.

X_{10}: قيمةالقروض المقدمة للأنشطة التجارية.

X_{11}: قيمةالقروض المقدمة للأنشطة الخدمية.

X_{12}: قيمةالقروض المقدمة للأنشطة الأخرى.

وقد تم إعداد البيانات عن قيمة القروض بالمليون جنيه مصرى ، والتى تعادل قيمة القـروض بالعملـة المحلية ، والقيمة المعادلة لقيمة القـروض بـالعملات الأجنبية.

ويتم عرض البيانات عن القـروض لقطـاع الأعمـال الخاص وفقا للأنشطة والمجالات كما فى الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)*

توزيع قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص

تبعا للأنشطة والمجالات فى تاريخ / / (القيمة بالمليون جنيه)

قيمة القروض / النشاط/ المجال	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	المجموع
قروض لقطاع الأعمال الخاص فىالزراعة	x	x	xx
قروض لقطاع الأعمال الخاص فىالصناعة	x	x	xx
قروض لقطاع الأعمال الخاص فىالتجارة	x	x	xx
قروض لقطاع الأعمال الخاص في الخدمات	x	x	xx
قروض للقطاع العائلى	x	x	xx
قروض للأفراد الطبيعيون	x	x	xx
الإجمالى	xx	xx	xx

* المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية ، البنك المركزى المصرى ،أعداد مختلفة ، قطاع البحوث والتطوير والنشر ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ .

ويتم إدخال البيانات عن قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص تبعا للأنشطة والمجالات كمتغيرات مستقلة على النحو التالى:-

X_{13}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطةالزراعية.

X_{14}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الصناعية.

X_{15}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة التجارية.

X_{16}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الخدمية.

X17: قيمة القروض للقطاع العائلى (قطاعات أخرى).

X_{18}: قيمة القروض للأشخاص الطبيعيون (قطاعات أخرى).

(٣/٩) المعالجة الاحصائية للبيانات:-

قسم الباحث البيانات الاحصائية فى التواريخ المشار اليها الى مجموعتين رئيسيتين للبيانات كما يلى:

- المجموعة الأولى:-

بيانات تمثل متغيرات مستقلة ، وتتمثل فى قيم القروض المقدمة من البنوك بخلاف البنك المركزى المصرى ويتم تقسيمها الى نوعين:-

- النوع الأول:-

قيمة القروض المقدمة من البنوك تبعا للأنشطة والمجالات المختلفة ، ويتم التعبير عنها بالمتغيرات الأتيه:-

X_8: القروض المقدمة للأنشطةالزراعية.

X_9: القروض المقدمة للأنشطة الصناعية.

X_{10}: القروض المقدمة للأنشطة التجارية.

X_{11}: القروض المقدمة للأنشطة الخدمية.

X_{12}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة الأخرى.

- النوع الثانى:-

قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص تبعا للأنشطة والمجالات المختلفة ، ويتم التعبير عنها بالمتغيرات الأتية:-

X_{13}: قيمة القروض لقطاع العمال الخاص فى الأنشطةالزراعية.

X_{14}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الصناعية.

X_{15}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة التجارية.

X_{16}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الخدمية.

X_{17}: قيمة القروض للقطاع العائلى (قطاعات أخرى).

X18: قيمة القروض للأفراد الطبيعيون (قطاعات أخرى).

- المجموعة الثانية:-

بيانات تمثل متغيرات تابعة وتتمثل فى البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك

ويتم التعبير عنها بالمتغيرات التالية :

y_1: قيمة صافى القروض بعد خصم المخصص.

y_2: قيمة القروض قبل خصم المخصص.

y_3: قيمة القروض المنتظمة.

y_4: قيمة القروض غير المنتظمة.

y_5: قيمة المخصص المحدد.

y_6: قيمة المخصص العام.

y_7: قيمة مجموع المخصص المحدد و العام.

ويقوم الباحث بدراسة العلاقة بين:

- النوع الأول من المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغيرات التابعة ، وأثر التغير فى هذة المتغيرات المستقلة وإنعكاساته على المتغيرات التابعة.
- النوع الثانى من المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغيرات التابعة ، وأثر التغير فى هذة المتغيرات المستقلة ، وانعكاساته على المتغيرات التابعة.

(٤/٩) إختيار الإسلوب الإحصائى :-

إعتمد الباحث على دراسة علاقة المتغيرات المستقلة، وأثر التغير فيها على المتغيرات التابعة على تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار الخطى المتعدد(٤١) Multiple Linear Regression والذى يأخذ الصيغة الرياضية الأتية:-

$$y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4$$

ويفترض الباحث ،أن علاقة المتغيرات المستقلة مع المتغيرات التابعة فى المعادلة السابقة تعتمد على أن الجزء الثابت فى المعادلة لا يختلف عن الصفر، ويتطلب الأمر حذف الجزء الثابت من المعادلة لتصبح

$$y = b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 \ldots\ldots\ldots$$

وقد إستند الباحث على دراسة علاقة المتغيرات المستقلة وأثارها على المتغيرات التابعة ، على إستخدام أسلوب الإنحدار المتدرج Stepwise Regression، الذى يعتمد على إدخال المتغيرات

المستقلة تبعا لدرجة إرتباطها وتأثيرها على المتغير التابع ، وذلك بإستخدام F-Statistic (إختبار F) ، الذى يوضح مدى جوهرية ومعنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، فإذا كانت قيمة F أكبر من القيمة الجدولية ، يتم الإحتفاظ بالمتغير المستقل والمتغير التابع وإدخاله فى معادلة الإنحدار ، ويتم تطبيق هذة الخطوات مرة اخرى ، بهدف تحديد اكثر المتغيرات المستقلة التى يجب إضافتها لمعادلة الإنحدار، بحيث يحقق أعلى قيمة لإختبار F ، وهكذا يعاد تطبيق هذة الخطوات بحيث نصل الى مجموع المتغيرات التى تؤثر جوهريا على المتغير التابع، ويتم طرد المتغيرات المستقلة التى ليس لها تأثير جوهرى على المتغير التابع من نموذج الإنحدار ، ويتم عرض المتغيرات المستقلة ترتيبا تنازليا ، وفقا لمدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع من الأعلى الى الأدنى إستنادا الى قيمة إختبار F .

يستند أسلوب الإنحدار المتدرج الى طريقة الحذف، حيث يتم إدخال جميع المتغيرات المستقلة فى النموذج، وتعتمد هذة الطريقة على حذف المتغير المستقل ذو اقل تأثير على المتغير التابع، ويستمر فى تطبيق هذة الخطوات بحيث يتم حذف كافة المتغيرات ، التى ليس لها تأثير جوهرى على المتغير التابع بإستخدام إختبار F، وتتم خطوات تحليل الإنحدار المتدرج طبقا للخطوات الأتية:-

- إدخال جميع المتغيرات المستقلة لبيان آثارها على المتغير التابع.
- تحديد المتغيرات المستقلة ذات التأثير الجوهرى والمعنوى على المتغير التابع.
- تحديد المتغيرات المحذوفة.
- تحديد معامل الإرتباط R: وهو يقيس معامل الإرتباط المتعدد لجميع المتغيرات المستقلةمع المتغير التابع.
- تحديد معامل التحديد R Square: وهو مربع معامل الإرتباط، وهو يقيس التغيرات فى المتغير التابع الناتجة عن التغيرات فى المتغير المستقل فى النموذج .
- تحديد معامل التحديد المعدل Adjusted R Square: وهومعامل التحديد بعد تعديله بحجم العينه وعدد المتغيرات المستقلة .
- حساب الخطأ المعيارى للتقدير Std Error of the estimate: وهو المعدل الذى يحسب من جدول تحليل التباين، حيث يستخدم لتحديد القيمة المتطرفة للبيانات.

تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA (Analysis of Variance) ، وتحديد معنوية النموذج Sig ، حيث يعبر عن مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية من توزيع F . ويتم التعبير عن ذلك من خلال مستوى المعنوية المحسوبة ، فإذا كانت هذة القيمة أقل من ٥% فهذا يدل على جوهرية النموذج ومعنويته .

- تحديد المتغيرات المستقلة فى النموذج.
- تحديد المعاملات غير المعيارية Unstandarized-Regressionوتشتمل على جزئين:-
  - الجزء الأول:- يوضح قيمة (B) معاملات الإنحدار .
  - الجزء الثانى:- يوضح (Std .Error) الأخطاء المعيارية لكل معامل.
- تحديد المعاملات المعيارية Standardized Coefficients : وهى عملية تحويل قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة الى قيم معيارية بإستخدام توزيع ت .
- تحديد مستوى المعنوية فإذا كانت . Sig مستوى المعنوية أقل من ٥% فيدل ذلك على وجود تأثير جوهرى للمتغير المستقل على المتغير التابع .

(٥/٩) تشغيل البرنامج الإحصائى وعرض مخرجات الدراسة*:-

إعتمد الباحث فى الدراسة التطبيقية على التحليل الإحصائى لبرنامج SPSS ، وتم تطبيق أسلوب Stepwise Regression(No-intercept) ، وهوأسلوب يعتمد على الإنحدار المتعدد المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الإنحدار.

(١/٥/٩) الخطوة الأولى:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_{12} ,X_{11} ,X_{10} ,X_9 ,X_8 وآثارها على المتغير التابع y_3 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج،بدون مقدار ثابت فى نموذج الانحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنوية ٥% ، وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_{10} مع المتغير التابع y_3 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما فى الجدول رقم (٥):-

* المصدر : الجدول أرقام من (٥) الى (٢١) إستخرجت من نتائج الدراسة التطبيقية التى أعدها الباحث

جدول رقم (٥)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.854	0.729	0.702

وتظهر معادلة الانحدار، التي تربط بين X_{10} كمتغير مستقل و y_3 كمتغير تابع بدون مقدارٍ ثابت فى المعادلة على النحو التالي: $y_3 = 0.854\ x_{10}$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_{10} والمتغير التابع y_3 كما فى الجدول رقم (٦) :-

جدول رقم (٦)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	المعامل Beta	Std. Error الخطأ المعيارى	المعامل Beta		
X_{10}	0.186	0.036	0.854	5.182	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ، الذى يظهر النتائج الأتيه كما فى الجدول رقم (٧):-

جدول رقم (٧)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية لاختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار	1 2E+009	1	1178079478	26 852	0.000
Residual البواقى	4.4E+008	10	43872435		
Total المجموع	1.6E+009	11			

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة التي لم تدخل معادلة الإنحدار ، وبيان مدى تأثيرها على المتغير التابع y_3 في معادلة الإنحدار الخطية التي تربط بين X_{10} و y_3 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما في الجدول رقم (٨):-

جدول رقم (٨)

المتغيرات المستقلة التي لم تتضمنها معادلة الإنحدار Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئي	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطي المزدوج
X_8	-0.246	-0.427	0.680	-0.141	0.089
X_9	0.209	0.127	0.902	0.042	0.011
X_{11}	-0.655	-0.599	0.564	-0.196	0.024
X_{12}	-0.749	-1.016	0.336	-0.321	0.05

(٩/٥/٢) الخطوةالثانية:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12} وآثارها ، على المتغير التابعy_4 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت في نموذج الأنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنوية ٥% وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_9 مع المتغير التابع y_4 وكان ملخص معادلة الإنحدار كما في الجدول رقم (٩) :-

جدول رقم (٩)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.867	0.752	0.727

وتظهر معادلة الإنحدار التي تربط بين المتغير X_9 كمتغير مستقل وy_4 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت في المعادلة على النحو التالي:- $y_4 = 0.867\ X_9$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_9 والمتغير التابع y_4 كما في الجدو ل رقم (١٠) :-

جدول رقم (١٠)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	Beta المعامل	Std. Error الخطأ المعيارى	Beta المعامل		
1 X_9	0.653	0.119	0 867	5.509	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA الذى يظهر النتائج كما فـــى الجـــدول رقم (١١) :-

جدول رقم (١١)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجمـــوع المربعات	DF درجـات الحرية	Mean Square مجمـــــوع المربعات	F القيمـــــة المحسوبة	Sig. مستوى المعنويـــة اختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار Residual البـواقى Total المجموع	5.0E +010 1.7E +010 6.7E +010	I 10 11	5.015E +010 1652341028	30.353	0.000

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة التى لم تدخل معادلة الإنحدار ، وبيان مدى تأثيرها على المتغيــر التــابع y_4 فــى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_9 و y_4 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم (١٢) :-

جدول رقم (١٢)

المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار Excluded Variables

Model المعادلة	Beta in المعاملات	T إختبـــار معنويـــة المتغيرات	Sig. معنويـــــة المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئى	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطى المزدوج
X10 1 X10 X11 X12	-0.234 -0.319 -1.442 -0.896	-0.398 -0.203 -0.802 -0.883	0.700 0.844 0.443 0.400	-0.132 -0.068 -0.258 -0.282	0.079 0.011 0.008 0.025

(٣/٥/٩) الخطوةالثالثة:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_8، X_9، X_{10}، X_{11}، X_{12} وآثارها على المتغير التابعy_5 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الإنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنوية ٥% وخروج متغيــر

بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_9 مع المتغير التابع y_5 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما في الجدول رقم (١٣):-

جدول رقم (١٣)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.865	0.748	0.723

وتظهر معادلة الإنحدار ،التي تربط بين المتغير X_9 كمتغير مستقل و y_5 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت في المعادلة على النحو التالي:- $y_5=0.865\ X_9$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_9 والمتغير التابع y_5 وفي الجدول رقم (١٤):-

جدول رقم (١٤)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coefficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	المعامل Beta	Std. Error الخطأ المعيارى	المعامل Beta		
X_9 1	0.074	0.014	0.865	5.454	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ، الذى يظهر النتائج كما في الجدول رقم (١٥):-

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية اختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار	6.5E + 008	1	646287472.7	29.750	0.000
Residual البواقى	2.2E +008	10	21723727.8		
Total المجموع	8.6E +008	11			

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة ، التى لم تدخل معادلة الإنحدار وبيان مدى تأثيرها على المتغير التابع y_5 فى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_9 و y_5 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم (١٦):-

جدول رقم(١٦)

المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئى	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطى المزدوج
X8	-0 118	-0.197	0.799	-0.066	0.079
1	0.414	-262	0.848	0.087	0.011
X10	-1.357	-0.746	0.475	-0.241	0.008
X11	-0.905	-0.886	0.399	-0.283	0.025
X12					

(٤/٥/٩) الخطوةالرابعة:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12} وآثارها على المتغير التابع y_6 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الأنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنوية ٥% ، وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_{10} مع المتغيرالتابع y_6 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما فى الجدول رقم (١٧):-

جدول رقم (١٧)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.854	0.729	0.702

وتظهر معادلة الإنحدار ، التى تربط بين المتغير X_{10} كمتغير مستقل و y_6 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت فى المعادلة على النحو التالى:- $y_6 = 0.864\ X_{10}$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_{10} والمتغير التابع y_6 فى الجدول رقم (١٨):-

جدول رقم (١٨)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	Beta المعامل	Std. Error الخطأ المعيارى	Beta المعامل		
1 X10	0.019	0.004	0.854	5.182	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ، الذى يظهر النتائج كما فى الجدول رقم (١٩):-

جدول رقم (١٩)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية اختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار	11782589	1	11782588.88	26.856	0.000
Residual البواقى	4387281	10	438728.093		
Total المجموع	16169870	11			

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة ، التى لم تدخل معادلة الإنحدار وبيان مدى تأثيرها على المتغير التابع y_5 فى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_{10} و y_6 ، وتظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم(٢٠):-

جدول رقم (٢٠)

المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار

Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئى	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطى المزدوج
X_8	-0.246	-0.426	0.680	-0.141	0.089
1	0.210	0.128	0.901	0.043	0.011
X_9	-0.655	-0.598	0.564	-0.196	0.024
X_{11}	-0.748	-1.016	0.336	-0.321	0.050
X_{12}					

(٥/٥/٩) الخطوةالخامسة:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ، X_{13}, X_{14}, X_{15}, X_{16}, X_{17}, X_{18} وآثارها على المتغير التابع y_3 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الأنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معوية ٥% وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_{15} مع المتغير y_3 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما فى الجدول رقم (٢١) :-

جدول رقم (٢١)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية

Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.850	0.723	0.695

وتظهر معادلة الإنحدار التى تربط بين المتغير X_{10} كمتغير مستقل و y_6 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت فى المعادلة على النحو التالى:-

$y_3 = 0.850\ X_{15}$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_{15} والمتغير التابع y_3 فـى الجـدول رقـم (٢٢):-

جدول رقم (٢٢)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة		Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T لإختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
		المعامل Beta	Std. Error الخطأ المعيارى	المعامل Beta		
1	X_{15}	0.206	0.040	0.850	5.107	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ، الذى يظهر النتائج كما فى الجـدول رقم (٢٣):-

جدول رقم (٢٣)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية لختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار	1.2E +009	1	1168730430	26.83	0.000
Residual البواقى	4.5E +008	10	44807340.17		
المجموع Total	1.6E+ 009	11			

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة ، التى لم تدخل معادلة الإنحدار وبيان مدى تأثيرها على المتغيـر التـابع y_3 فـى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_{15} و y_3 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم (٢٤):-

جدول رقم (٢٤)

المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار

Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئى	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطى المزدوج
X_{13}	-0 238	-0.365	0.723	-0.121	0.72
1	-0.236	-0.195	0.849	-0.065	0.021
X_{14}	-0.540	-0.472	0.648	-0.156	0.023
X_{16}	-0.810	-1.007	0.340	-0.318	0.043
X_{17}	-0.841	-1.046	0.322	-0.330	0.042
X_{18}					

(٦/٥/٩) الخطوةالسادسة:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_{13}, X_{14}, X_{15}, X_{16}, X_{17}, X_{18} ، وأثارها على المتغيـــر التــابع y_4 . وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الأنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنويــة ٥% ، وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هــو X_{14} مع المتغير التابع y_4 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما فى الجدول رقم (٢٥):-

جدول رقم (٢٥)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية

Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.857	0.734	0.707

وتظهر معادلة الإنحدار التى تربط بين المتغير X_{14} كمتغير مستقل و y_4 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت فى المعادلة على النحو التالي:- $y_4 = 0.857\ X_{14}$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_{15} والمتغير التابع y_3 كما فى الجدول رقم (٢٦):-

جدول رقم (٢٦)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	المعامل Beta	Std. Error الخطأ المعيارى	المعامل Beta		
1 X_{14}	0.788	0.150	0.857	5.252	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ، الذى يظهر النتائج كما فى الجدول رقم (٢٧):-

جدول رقم (٢٧)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية اختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار Residual البواقى Total المجموع	4.9E +010 1.8E+ 010 6.7E +010	1 10 11	4.894E +010 1773884784	27.588	0.000

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة ، التى لم تدخل معادلة الإنحدار وبيان مدى تأثيرها على المتغير التابع y_3 فى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_{14} و y_4 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم (٢٨):-

جدول رقم (٢٨)

المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار

Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئى	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطى المزدوج
1 X_{13}	-0.273	-0.344	0.738	-0.114	0.047
X_{15}	0.337	0.285	0.782	0.095	0.021
X_{16}	-1.428	-0.406	0.694	-0.134	0.002
X_{17}	-1.250	-0.829	0.429	-0.266	0.012
X_{18}	-1.177	-0.802	0.443	-0.258	0.013

(٧/٥/٩) الخطوةالسابعة:-

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ، X_{13}, X_{14}, X_{15}, X_{16}, X_{17}, X_{18} وآثارها على المتغير التابع y_6 ، وذلك بطريقة الإنحدار المتدرج بدون مقدار ثابت فى نموذج الإنحدار، وبإحتمال دخول متغير بمستوى معنوية ٥% ، وخروج متغير بمستوى معنوية ١٠% . وقد أسفرت النتائج عن أن المتغير المستقل الذى دخل معادلة الإنحدار هو X_{15} مع المتغير التابع y_6 ، وكان ملخص معادلة الإنحدار كما فى الجدول رقم (٢٩) :-

جدول رقم (٢٩)

ملخص معادلة الإنحدار الخطية

Model Summary

Model المعادلة	R معامل الإرتباط	R. Square معامل التحديد	Adjusted R .Square معامل التحديد المعدل بدرجات الحرية
1	0.850	0.723	0.695

وتظهر معادلة الإنحدار التى تربط بين المتغير X_{15} كمتغير مستقل و y_6 كمتغير تابع بدون مقدار ثابت فى المعادلة على النحو التالى:-

$$y_6 = 0.850\ X_{15}$$

ويتم إستخراج معاملات معادلة الإنحدار الخطية بين المتغير المستقل X_{15} والمتغير التابع y_3 فى الجدول رقم (٣٠):-

جدول رقم (٣٠)

معاملات معادلة الإنحدار الخطية Coafficients

Model المعادلة	Unstandardized Coafficients الإنحدار بمعاملات غير معيارية		standardized Coafficients المعاملات المعيارية	T إختبار معنوية المعامل Beta	Sig. جوهرية المعادلة
	المعامل Beta	Std. Error الخطأ المعيارى	المعامل Beta		
X_{15}	0.021	0.004	0.850	5.108	0.000

ويتم دراسة معنوية معادلة الإنحدار من خلال نتائج تحليل التباين ANOVA ،الذى يظهر النتائج كما فى الجدول رقم (٣١):-

جدول رقم (٣١)

تحليل التباين ANOVA

Model المعادلة	Sum of Squares مجموع المربعات	DF درجات الحرية	Mean Square مجموع المربعات	F القيمة المحسوبة	Sig. مستوى المعنوية اختبار الجوهرية الكلية للعلاقة
Regression الإنحدار Residual البواقى Total المجموع	11689117 4480753 16169870	1 10 11	11689117.07 448075.275	26.087	0.000

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة ، التى لم تدخل معادلة الإنحدار ، وبيان مدى تأثيرها على المتغير التابع y_6 ، فى معادلة الإنحدار الخطية التى تربط بين X_{15} و y_6 ، تظهر نتائج تأثير هذة المتغيرات كما فى الجدول رقم (٣٢):-

جدول رقم (٣٢)

المتغيرات المستقلة التي لم تتضمنها معادلة الإنحدار

Excluded Variables

Model المعادلة	Beta In المعاملات	T إختبار معنوية المتغيرات	Sig. معنوية المتغيرات	Partial Correlation الإرتباط الجزئي	Collinearity Statistics Tolerance الإرتباط الخطي المزدوج
X_{13}	-0.237	-0.365	0.724	-0.121	0.072
1	-0.235	-0.195	0.850	-0.065	0.021
X_{14}	-0.539	-0.472	0.648	-0.155	0.023
X_{16}	-0.810	-1.006	0.341	-0.318	0.043
X_{17}	-0.841	-1.047	0.322	-0.330	0.042
X_{18}					

(٦/٩) إستخلاص النتائج من الدراسة التطبيقية:-

قسم الباحث مخرجات الدراسة التطبيقية تبعاً للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ، وتأثيرها على المتغيرات التابعة الى مجموعتين:-

- المجموعة الأولى:-

علاقة المتغيرات المستقلة المتمثلة فى القروض المقدمة تبعا للأنشطة على المستوى القومى ، وعلاقتها بالمتغيرات التابعة المتمثلة فى القروض المنتظمة وغير المنتظمة والمخصصات المتعلقة بها في البنوك .

- المجموعة الثانية:-

علاقة المتغيرات المستقلة المتمثلة فى القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة والمجالات المختلفة على المستوى القومى ، وعلاقتها بالمتغيرات التابعة المتمثلة فى القروض المنتظمة وغير المنتظمة والمخصصات المتعلقة بها فى البنوك .

ويعرض الباحث نتائج الدراسة التطبيقية لهاتين المجموعتين على النحو التالي:-

(١/٦/٩) المجموعة الأولى: التأثيرات والعلاقات الناتجة عن الأنشطة

تختص هذة المجموعة ببيان العلاقات ، والتأثيرات الناتجة عن تقديم القروض فى الأنشطة والمجالات المختلفة، وقد أسفرت مخرجات الدراسة التطبيقية عن نتائج هامة يعرضها الباحث على النحو التالى:-

(١/١/٦/٩) - (أ) علاقة القروض المنتظمة بالأنشطة:

تضمنت الخطوة الأولى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كمايلى:-

المتغيرات المستقلة

X_8: قيمة القروض المقدمة للأنشطةالزراعية.

المتغير التابع

X_9: قيمة القروض المقدمة للأنشطة الصناعية.

y_3: قيمة القروض المنتظمة.

X_{10}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة التجارية.

X_{11}: قيمة القروض المقدمة لأنشطة الخدمات.

X_{12}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة فى القطاعات الأخرى.

وقد أسفرت النتائج أن هناك علاقة جوهرية بين قيمة القروض المنتظمة في البنوك (y_3)، والقروض المقدمة في الأنشطة التجارية (X_{10})بمعامل إرتباط بلغ ٨٥,٤ % ، ويعنى ذلك ان التغيرات التى قد حدثت فى قيم القروض المقدمة فى الأنشطة التجارية تؤثر بمايعادل ٨٥,٤ % ، من التغيرات التىحدثت فى قيمة القروض المنتظمة. ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$$y_3 = 0.854\ X_{10}$$

ومن تحليل التباين ، لهذة المعادلة يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها يقترب من ١٠٠ % ، ويدل ذلك على أن الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جدا وتفسر تلك العلاقة.

وبدراسة المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الانحدار ، يتضح أن معنوية المتغيرات المستقلة المرتبطة بالقروض المنتظمة (y_3) يأتى ترتيبها كما فى الجدول رقم (٣٣):-

جدول رقم (٣٣)

ترتيب إرتباط القروض تبعا للأنشطة ، مع القروض المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنوية المتغير	الترتيب
X_8	قيمة القروض للأنشطةالزراعية	0.680	الرابع
X_9	قيمة القروض للأنشطة الصناعية	0.902	الخامس
X_{11}	قيمة القروض لأنشطة الخدمات	0.564	الثالث
X_{12}	قيمة القروض للأنشطة الأخرى	0.336	الثانى

ويخلص الباحث الى أن القروض المنتظمة ترتبط بالأنشطة ترتيبا على النحو التالى:-

- الأول: فى الأنشطة التجارية(X_{10}) بمعامل إرتباط ومعامل معيارى يصل الى ٨٥,٤ % .
- الثانى: فى الأنشطة الأخرى (X_{12}) .
- الثالث: فى الأنشطة الخدمية (X_{11}) .
- الرابع: فى الأنشطةالزراعية (X_8) .
- الخامس: في الأنشطة الصناعية (X_5) .

وتؤكد تلك النتائج التى إستخلصها الباحث دراسة نتائج الخطوة رقم (٤) ، المتعلقة بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع y_6 ، كمايلى:-

المتغير التابع

y_6: قيمة المخصص العام للقروض المنتظمة.

المتغيرات المستقلة

X_8: قيمة القروض المنقدمة للأنشطةالزراعية.

X_9: قيمة القروض المقدمة للأنشطة الصناعية.

X_{10}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة التجارية.

X_{11}: قيمة القروص المقدمة لأنشطة الخدمات.

X_{12}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة فى القطاعات الأخرى.

وقد أسفرت النتائج عن أن هناك علاقة جوهرية بين قيمة المخصص العام المتعلق بالقروض المنتظمة (y_6) ، وقيمة القروض المقدمة فى الأنشطة التجارية (X_{10}) بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى بلغ ٨٥,٤٠ %،ويعني ذلك ان التغيرات التى تحدث فى قيم القروض المقدمة فى الأنشطة التجارية ، وتؤثر بما يعادل ٨٥,٤٠% ، من التغيرات التى تحدث في قيمة المخصص المتعلق بالقروض المنتظمة .

ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$$y_6 = 0.854\ X_{10}$$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها يقترب من ١٠٠ % ، ويدل ذلك على ان الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جدا وتفسر تلك العلاقة.

وبدراسة المتغيرات المستقلة التى لم تتضمنها معادلة الانحدار ، يتضح أن معنوية المتغيرات

المرتبطة بالمخصص العام المرتبطة بالقروض المنتظمة y_6 يأتى ترتيبها كما فى الجدول رقم (٣٤):-

جدول رقم (٣٤)

ترتيب إرتباط القروض تبعا للأنشطة ، مع المخصص العام للقروض المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنوية المتغير	الترتيب
X_8	قيمة القروض للأنشطة الزراعية	0.680	الرابع
X_9	قيمة القروض للأنشطة الصناعية	0.901	الخامس
X_{11}	قيمة القروض لأنشطة الخدمات	0.564	الثالث
X_{12}	قيمة القروض للأنشطة الأخرى	0.336	الثانى

ويخلص الباحث الى أن علاقة القروض المنتظمة ترتبط بالأنشطة والمجالات المقدمة لتلك الأنشطة والمجالات ، وفقا لجوهرية الإرتباط على النحو التالى:-

- الأول: فى الأنشطة التجارية (X_{10}) بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى يصل الى ٨٥,٤ % .
- الثانى: فى الأنشطة الأخرى (X_{12}).
- الثالث: فى الأنشطة الخدمية (X_{11}).
- الرابع : فى الأنشطةالزراعية (X8) .
- الخامس: فى الأنشطة الصناعية (X9).

وهى ذات النتائج التى قد توصل اليها الباحث في الخطوة السابقة.

(٢/١/٦/٩) - (ب) علاقة القروض غير المنتظمة بالأنشطة:

تضمنت الخطوة الثانية دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كمايلى :

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
X_8 : قيمة القروض المقدمة للأنشطة الزراعية .	
X_9: قيمة القروض المقدمة للأنشطة الصناعية .	
X_{10}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة التجارية .	y_4: قيمة القروض غير المنتظمة.
X_{11}: قيمة القروض لأنشطة الخدمات.	
X_{12}: قيمة القروض المقدمة للنشطة فى القطاعات الأخرى.	

وقد أسفرت النتائج عن أن هناك علاقة جوهرية بين القروض غير المنتظمة فى البنوك(y_4) ، والقروض المقدمة فى الأنشطة الصناعية(X_9) ، بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى

بلغ ٨٦,٧٠ % ، ويعنى ذلك ان التغيرات التى تحدث فى قيم القروض المقدمة فى الأنشطة الصناعية تؤثر بما يعادل ٨٦,٧٠ % من التغيرات التى تحدث فى قيمة القروض غير المنتظمة، ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$$y_4 = 0.867\ X_9$$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة يتضح ان معنوية هذة المعادلة وجوهريتها يقترب من ١٠٠%، ويدل ذلك ان الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جدا وتفسر تلك العلاقة.

وبدراسة المتغيرات المستقلة التي لم تتضمنها معادلة الإنحدار، يتضح أن معنوية المتغيرات المستقلة المرتبطة بالقروض غير المنتظمة (y_4) يأتي ترتيبها كما في الجدول رقم (٣٥):-

جدول رقم (٣٥)

ترتيب إرتباط القروض تبعا للأنشطة ، مع القروض غير المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنوية المتغير	الترتيب
X8	قيمة القروض للأنشطةالزراعية	0.700	الرابع
X10	قيمة القروض للأنشطة الصناعية	0.844	الخامس (يأتي في المرتبة الأخيرة)
X11	قيمة القروض لأنشطة الخدمات	0.443	الثالث
X12	قيمة القروض للأنشطة الأخرى	0.400	الثاني

ويخلص الباحث الى أن القروض غير المنتظمة ترتبط تبعا للأنشطة ترتيبا على النحو التالي:-

- الأول : في الأنشطة الصناعية (X_9) بمعامل إرتباط ومعامل معياري يصل الى ٨٦,٧ % .
- الثاني : في الأنشطة للقطاعات الأخرى (X_{12}).
- الثالث : في الأنشطة الخدمية (X_{11}).
- الرابع : في الأنشطةالزراعية (X_8).
- الخامس: في الأنشطة التجارية (X_{10}) .

ولتأكيد تلك النتائج قام الباحث بدراسة نتائج الخطوة رقم (٣) ، المتعلقة بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع y_5 كما يلي :-

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
X_8 : قيمة القروض المقدمة للأنشطة الزراعية. X_9: قيمة القروض المقدمة للأنشطة الصناعية. X_{10}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة التجارية. X_{11}: قيمة القروض لأنشطة الخدمات. X_{12}: قيمة القروض المقدمة للأنشطة في القطاعات الأخرى.	y_5: قيمة المخصص المحدد.

وقد أسفرت النتائج عن أن هناك علاقة جوهرية بين المخصص المحدد للقروض غير المنتظمة (y_5)، وقيمة القروض المقدمة في الأنشطة الصناعية (X_9)بمعامل إرتباط، ومعامل معياري بلغ ٨٦,٥ % ، ويعني ذلك ان التغيرات التي تحدث في قيم قروض الأنشطة الصناعية ، تؤثر بما يعادل ٨٦,٥% من التغيرات التي تحدث في قيمة المخصص المحدد للقروض غير المنتظمة. ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون المقدار الثابت كما يلي: $y_5 = 0.865\ X_9$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة ، يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها تقترب من ١٠٠%، ويدل ذلك على أن الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جدا وتفسر تلك العلاقة . وبدراسة المتغيرات المستقلة التي لم تتضمنها معادلة الإنحدار ، يتضح أن معنوية المتغيرات المستقلة المرتبطة بقيمة المخصص المحدد المتعلق بالقروض غير المنتظمة (y_5) ، يأتي ترتيبها كمايلي في الجدول رقم (٣٦):-

جدول رقم(٣٦)

ترتيب إرتباط القروض تبعا للأنشطة مع

المخصص المحدد المتعلق بالقروض غير المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنويـــــة المتغير	الترتيب
X_8	قيمة القروض للأنشطةالزراعية	0.799	الرابع
X_{10}	قيمة القروض للأنشطة الصناعية	0.848	الخامس
X_{11}	قيمة القروض لأنشطة الخدمات	0.475	الثالث
X_{12}	قيمة القروض للأنشطة الأخرى	0.399	الثانى

ويخلص الباحث الى أن قيمة المخصـــص المحـــدد المتعلق بالقروض غير المنتظمة ، ترتبط بالأنشطة تبعا للترتيب التالى:-

- الأول : فى الأنشطة الصـــناعية (X_9) بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى يصل الى ٨٦,٥ %.
- الثانى : فى الأنشطة الأخرى (X_{12}).
- الثالث : فى الأنشطة الخدمية (X_{11}).
- الرابع : فى الأنشطةالزراعية (X_8) .
- الخامس: فى الأنشطة التجارية (X_{10}) .

ويتفق ذلك مع النتائج التى وصل اليها الباحث فـــى علاقة المتغيرات المستقلة ، مع قيمة القروض غيـــر المنتظمة .

(٢/٦/٩) المجموعة الثانية: التأثيرات والعلاقـــات الناتجة عن التقسيم القطاعى

تختص هذة المجموعة ببيان العلاقات والتأثيرات ، الناتجة عن تقديم القروض لقطاع الأعمال الخاص تبعا للأنشطة، ويعرض الباحث نتائج مخرجـــات الدراســـة التطبيقية على النحو التالى:-

(١/٢/٦/٩) – (أ) علاقة القروض المنتظمة مع قروض قطاع الأعمال الخاص:-

ركزت الخطوة رقم (٥) التى ركزت على دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التـــابع كمـــا يلى:-

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
X_{13}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطةالزراعية. X_{14}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الصناعية. X_{15}: قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال فى الأنشطة التجارية. X_{16}: قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص فـــى الأنشـــطة الخدمية. X_{17}: قيمة القروض المقدمة للقطاع العائلى (قطاعات أخرى). X_{18}: قيمة القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون (قطاعات أخرى).	y_3: قيمـــة القـــروض المنتظمة.

وقد أسفرت النتائج عن أن هناك علاقة جوهريـــة بين قيمة القروض المنتظمة (y_3)، وقـــروض قطـــاع الأعمال الخاص فى الأنشطة التجارية (X_{15})بمعامـــل إرتباط، وبمعامل معيارى

بلغ ٨٥ % ، ويعنى ذلك أن التغيرات التـــى قـــد حدثت فى قيمة قروض الأعمـــال الخـــاص بالقطـــاع

التجارى ، تؤثر بما يعادل ٨٥ % من قيمة التغيرات التى تحدث فى قيمة القـروض المنتظمـة . ويمكـن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$y_3 = 0.850\ X_{15}$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة ، يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها تقترب من ١٠٠% ، ويـدل ذلك على ان الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جدا وتفسر تلك العلاقة .

وبدراسة المتغيرات المستقلة التـى لـم تتضـمنها معادلة الإنحدار يتضح أن معنوية المتغيرات المسـتقلة المرتبطة بالقروض المنتظمة (y_3) ، يأتى ترتيبها كما في الجدول رقم(٣٧) :-

جدول رقم (٣٧)

ترتيب إرتباط القروض قطاعيا مع القروض المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنويـة المتغير	الترتيب
X_{13}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالرراعية	0.723	الخامس
X_{14}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطة الصناعية	0.849	السادس (يأتى فى المرتبة الأخيرة)
X_{16}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطة الخدمية	0.648	الرابع
X_{17}	القروض المقدمة للقطاع العائلى (قطاعات أخرى)	0.340	الثالث
X_{18}	القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون (قطاعات أخرى)	0.322	الثانى

ويخلص الباحث الى أن علاقة القروض المنتظمة ، ترتبط مع قروض قطاع الأعمال الخاص تبعا للأنشطة طبقا للترتيب التالى:-

- الأول : في الأنشطة التجارية ، بمعامـل إرتباط ، ومعامل معيارى يصل الى ٨٥ % .
- الثانى : في القطاعات الأخـرى (الأفـراد الطبيعيون) .
- الثالث : في القطاعات الأخرى (القطـاع العائلى) .
- الرابع : في الأنشطة الخدمية.
- الخامس:في الأنشطةالزراعية.
- السادس: في الأنشطة الصناعية.

وتتفق تلك النتائج التى إستخلصها الباحث دراسـة مع نتائج الخطوة رقم (٧) ، المتعلقة بدراسة العلاقـة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع y_6 كما يلـى :

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
X_{13}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطةالزراعية.	
X_{14}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الصناعية.	
X_{15}: قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال فى الأنشطة التجارية.	y_6: قيمة المخصـص العـام المتعلـق بالقروض المنتظمة
X_{16}. قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الحدمية.	
X_{17}: قيمة القروض المقدمة للقطاع العائلى (قطاعات أخرى).	
X_{18}: قيمة القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون(قطاعات أخرى).	

وقد أسفرت النتائج ، عن أن هناك علاقة جوهرية بين قيمة المخصص العام ، المتعلق بالقروض المنتظمة (y_6)، وقروض قطاع الأعمال الخاص في الأنشطة التجارية (X_{15}) ، بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى بلغ ٨٥% ، ويعنى ذلك ان التغيرات التى قد تحدث في قروض قطاع الأعمال الخاص بالقطاع التجارى ، تؤثر بما يعادل ٨٥% ، من قيمة التغيرات التى قد تحدث فى قيمة المخصص العام المتعلق بالقروض المنتظمة، ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$$y_6 = 0.850\, X_{15}$$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها تقترب من ١٠٠% ، ويدل ذلك على ان الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جداً وتفسر تلك العلاقة.

وبدراسةالمتغيرات المستقلة ، التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار ، يتضح أن معنوية المتغيرات المستقلة المرتبطة بقيمة المخصص العام للقروض المنتظمة (y6) ، يأتى ترتيبها كما في الجدول رقم (٣٨):-

جدول رقم (٣٨)

ترتيب إرتباط القروض قطاعيا

مع المخصص العام للقروض المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنوية المتغير	الترتيب
X13	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالزراعية	0.724	الخامس
X14	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فىالأنشطة الصناعية	0.850	السادس (المرتبة الأخيرة)
X16	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الخدمية	0.648	الرابع
X17	القروض المقدمة للقطاع العائلى (قطاعات أخرى)	0.341	الثالث
X18	القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون (قطاعات أخرى)	0.322	الثانى

ويخلص الباحث الى ذات النتائج السابقة المتعلقة بالقروض المنتظمة ، وعلاقتها بقروض قطاع الأعمال الخاص .

(٢/٢/٦/٩) – (ب) علاقة القروض غير المنتظمة مع قروض قطاع الأعمال الخاص:-

تضمنت الخطوة رقم (٦) دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلى:-

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
X_{13}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالزراعية.	y_4: قيمة القروض غير المنتظمة.
X_{14}: قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطة الصناعية.	
X_{15}: قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال في الأنشطة التجارية.	
X_{16}: قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الخدمية.	
X_{17}: قيمة القروض المقدمة للقطاع العائلى (قطاعات أخرى).	
X_{18}: قيمة القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون(قطاعات أخرى).	

وقد أسفرت النتائج عن أن هناك علاقة جوهرية بين قيمة القروض غير المنتظمة، وقروض قطاع الأعمال الخاص في الأنشطة الصناعية (X_{14})، بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى بلغ ٨٥,٧%، ويعنى ذلك أن التغيرات التى قد تحدث فى قروض قطاع الأعمال الخاص بالقطاع الصناعى ، تؤثر بما يعادل ٨٥,٧% ، من قيمة التغيرات التى تحدث فى قيمة القروض غير المنتظمة، ويمكن عرض معادلة الإنحدار المتعلقة بهذين المتغيرين بدون مقدار ثابت كما يلى:-

$$y_4 = 0.857\ x_{14}$$

ومن تحليل التباين لهذة المعادلة يتضح أن معنوية هذة المعادلة وجوهريتها تقترب من ١٠٠% ، ويدل ذلك على ان الجوهرية الكلية للمعادلة عالية جداً وتفسر تلك العلاقة.

وبدراسة المتغيرات المستقلة ،التى لم تتضمنها معادلة الإنحدار يتضح أن معنوية المتغيرات المستقلة المرتبطة بقيمة القروض غير المنتظمة (y_4) يأتى ترتيبها كما فى الجدول رقم (٣٩):

جدول رقم (٣٩)

ترتيب إرتباط القروض قطاعيا ، مع القروض غير المنتظمة

المتغير	بيان المتغير	معنوية المتغير	الترتيب
X_{13}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالزراعية	0.738	الخامس
X_{15}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالتجارية	0.782	السادس
X_{16}	قيمة القروض لقطاع الأعمال الخاص في الأنشطةالخدمية.	0.794	الرابع
X_{17}	القروض المقدمة للقطاع العائلي (قطاعات أخرى)	0.429	الثاني
X_{18}	القروض المقدمة للأفراد الطبيعيون (قطاعات أخرى)	0.443	الثالث

ويخلص الباحث مما سبق الى أن القروض غير المنتظمة ترتبط مع قروض قطاع الأعمال الخاص تبعاً للترتيب التالى:-:

- الأول: قروض قطاع الأعمال الخاص بالنشاط الصناعى.
- الثانى:قروض للقطاع العائلى (قطاعات أخرى).
- الثالث: قروض لأفراد طبيعيون (قطاعات أخرى).
- الرابع: قروض قطاع الأعمال الخاص بالأنشطة الخدمية.
- الخامس: قروض قطاع الأعمال الخاص بالقطاع الزراعى.
- السادس: قروض قطاع الأعمال الخاص بالأنشطة التجارية.

(٧/٩) ملخص نتائج الدراسة التطبيقية:-

يلخص الباحث النتائج التى توصل اليها من خلال الدراسة التطبيقية التى تمثل دراسة إستكشافية لإيضاح العلاقة بين طبيعة ونوعية المخاطر الإئتمانية ، وقيمة الخسائر المتوقعة للتعبير عن تلك المخاطر، ويعرض الباحث هذة النتائج كما يلى:-

- أن القروض المنتظمة ترتبط بالأنشطة التجارية بمعامل إرتباط ومعامل معيارى يصل الى ٨٥,٤ % ، وبمعادلة إرتباط جوهرية تقترب من ١٠٠% ، وتفسر تلك العلاقة ، وأن القروض المنتظمة ترتبط تبعا للأنشطة ترتيبا تنازليا كما يلى:-
  - قروض منتظمة فى الأنشطة التجارية.
  - قروض منتظمة فى الأنشطة الأخرى.

- قروض منتظمة فى الأنشطة الخدمية.
- قروض منتظمة فى الأنشطةالزراعية.
- قروض منتظمة فى الأنشطة الصناعية.

وتؤكد هذة النتيجة صحة الفرض الفرعى الأول .

– أن القروض غير المنتظمة ، ترتبط بالأنشطة الصناعية بمعامل إرتباط ومعامل معيارى يصل الى ٨٦,٧%، وبمعادلة إرتباط جوهرية تقترب من ١٠٠% ، وتفسر تلك العلاقة ، و أن القروض غير المنتظمة ترتبط تبعا للأنشطة ترتيبا تنازليا كمايلى:-

- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الصناعية.
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الأخرى.
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الخدمية.
- قروض غير منتظمة فى الأنشطةالزراعية.
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة التجارية.

وتؤكدهذة النتيجة صحة الفرض الفرعى الثانى .

– ان القروض المنتظمة ترتبط بقطاع الأعمال الخاص التجارى ، بمعامل إرتباط ومعامل معيارى يصل الى ٨٥%، وبمعادلة إرتباط جوهرية تقترب من ١٠٠% ، وتفسر تلك العلاقة ،

و أن القروض المنتظمة ترتبط تبعا للقطاعات ترتيبا تنازليا كما يلى:-

- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص التجارى.
- قروض منتظمة للقطاعى العائلى.
- قروض منتظمة للأفراد الطبيعيون.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الخدمى.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الزراعى.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الصناعى.

وتؤكد هذة النتيجة صحة الفرض الفرعى الثالث .

- أن القروض غير المنتظمة ترتبط بقطاع الأعمال الخاص الصناعى ، بمعامل إرتباط، ومعامل معيارى يصل الى ٨٥,٧% ، وبمعادلة إرتباط جوهرية تقترب من ١٠٠% ، وتفسر تلك العلاقة. وأن القروض غير المنتظمة ترتبط تبعا للقطاعات ترتيبا تنازليا كما يلى:-

- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الصناعى.
- قروض غير منتظمة للقطاع العائلى (أنشطة أخرى).
- قروض غير منتظمة للأفراد الطبيعيون (أنشطة أخرى).
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الخدمى .
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الزراعى .
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص التجارى.

وتؤكد هذة النتيجة صحة الفرض الفرعى الرابع .

١٠- المبحث الثالث: الاسلوب المقترح لقياس المخاطر الائتمانية فى البنوك*

يستند الأسلوب الذى يقترحه الباحث لقياس المخاطر الائتمانية فى البنوك الى تقسيم القروض الى :-

- قروض منتظمة فى السداد .
- قروض غير منتظمة فى السداد .

وذلك على غرار التقسيم الوارد من البنك المركزى المصرى ، ويقترح الباحث تقدير الخسائر المتوقعة من القروض المنتظمة وكذلك القروض غير المنتظمة

* مصدر الجداول فى هذا المبحث من إقتراح الباحث

كما يلي :-

(١/١٠) تقدير الخسائر المتوقعة للقروض المنتظمة:

يقترح الباحث لتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض المنتظمة ، ان يتم ربطها تبعا للانشطة على النحو التالي:

-تقسيم قيمة القروض المنتظمة تبعا للانشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض[٤٢] .

-إعطاء نسب مئوية تعبر عن حجم ودرجات المخاطر ، طبقا لنوع الانشطة والمجالات ، وفقا لنتائج الدراسة التطبيقية التى قام بإعدادها الباحث ، حيث تم دراسة علاقة الارتباط بين الخسائر المحتملة بالمخصص العام ، وبين قيمة القروض المنتظمة وفقا للانشطة والمجالات[٤٣] كما يلى :-

(اقراض البنوك بخلاف البنك المركزى فى المجالات والانشطة)

- الزراعة .
- الصناعة.
- التجارة .
- الخدمات.
- قطاعات أخرى.

وعن طريق درجة الارتباط ، بين هذه الخسائر المحتملة المتعلقة بالمخصص العام للقروض المنتظمة ، وقيمة تلك القروض ، يمكن استخراج درجة مخاطر معينة ناتجة عن توظيف الاموال فى تلك الانشطة والمجالات . وتعبر درجة المخاطر هذه عن مخاطرة التركز[٤٤] فى مجال او نشاط معين . ويتم توزيع نسب المخاطر تبعا لنوع النشاط وفقا لمدى درجة ارتباط قيم القروض الممنوحة فى الانشطة والمجالات المختلفة ، وقيمة الخسائر المحتملة المتعلقة بالمخصص العام . ويمكن إستخراج ذلك من خلال دراسة درجة الارتباط بين قيم القروض المنتظمة ، فى البنوك ، تبعا للتواريخ المختارة فى العينة موضوع الدراسة ، وقيم القروض الممنوحة من البنوك تبعا للانشطة والمجالات فى ذات التواريخ ، وبالتالى يمكن إستخراج درجة ارتباط معينة ، تعبر عن مدى تركز او عدم تركز قيم القروض فى نشاط او انشطة معينة ، ويمكن إعطاء نسبة مئوية تعبر عن مدى إرتباط ، وتركز قيم القروض المنتظمة فى الانشطة والمجالات المختلفة ، وتعد هذه النسبة المئوية بمثابة درجة المخاطرة فى هذا النشاط ويتم إيضاح ذلك كمايلى :-

النشاط المجال	نسبة المخاطر تبعا للنشاط
صناعي	%
زراعي	%
خدمي	%
تجاري	%
أنشطة أخرى	%

- إعطاء أوزان نسبية من ١% الى ٥% ، لتقدير الخسائر المحتملة ، وذلك تبعا لحجم المخاطر لكل نوع من الانشطة والمجالات ، بحيث تعطى النسبة الاكبر للمجال او النشاط الأكثر مخاطرة كما يلى :-

النشاط والمجال	نسبة الخسائر المحتملة
النشاط أو المجال الاكثر مخاطرة.	%٥
النشاط أو المجال عالى المخاطرة.	%٤
النشاط أو المجال متوسط المخاطرة.	%٣
النشاط أو المجال اقل من المتوسط فى المخاطرة.	%٢
النشاط أو المجال قليل المخاطر.	%١

-يقترح الباحث إستنادا الى نتائج الدراسة التطبيقية ، أن تكون الأوزان النسبية لتقدير الخسائر المحتملة عن القروض المنتظمة ، في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التطبيقية كما يلي:-

القروض تبعاً للنشاط	النسبة العامة للخسائر المحتملة عن القروض المنتظمة
قروض منتظمة في الأنشطة التجارية.	%١
قروض منتظمة في الأنشطة الأخرى.	%٢
قروض منتظمة في الأنشطة الخدمية.	%٣
قروض منتظمة في الأنشطةالزراعية.	%٤
قروض منتظمة في الأنشطة الصناعية.	%٥

ويقترح الباحث أن يتم تقدير الخسائر المتوقعة للقروض المنتظمة ، وفقا للأنشطة كما في الجدول رقم (٤٠) :-

جدول رقم (٤٠)

تقدير الخسائر المتوقعة للقروض المنتظمة وفقا للأنشطة

الأنشطة / البيان	صناعية	زراعية	خدمية	تجارية	أخرى	مجموع
صافى قيمة القروض المنتظمة طبقا للانشطة .	xx	xx	xx	xx	xx	xx
درجة الإرتباط تبعا لنوع النشاط .	أكثر مخاطرة	عالية المخاطر	متوسطة المخاطر	قليلة المخاطر	أقل من المتوسط للمخاطر	——
نسبة الخسائر المحتملة من ١% الى ٥%.	%٥	%٤	%٣	%١	%٢	——
قيمة الخسائر المقدرة تبعا للنشاط او المجال.	xx	xx	xx	xx	xx	xx

(٢/١٠)تقدير الخسائر المتوقعة للقروض غير المنتظمة:

القروض غير المنتظمة،هي القروض التى توقفت عن سداد الاقساط المستحقة لمدة ثلاثة شهور فأكثر ، ويتم دراسة المخاطر التى قد تواجه تحصيل هذة القروض ، عن طريق دراسة درجة الإرتباط بين قيمة الخسائر المرتبطة بالقروض غير المنتظمة للبنوك ، المتمثلة في قيمة المخصص المحدد في العينه موضوع الدراسة ، وقيمة القروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص تبعا للأنشطة(٤٥):-

- قروض لعملاء قطاع الاعمال الخاص الزراعى.
- قروض لعملاء قطاع الاعمال الخاص الصناعى.

- قروض لعملاء قطاع الاعمال الخاص التجارى .
- قروض لعملاء قطاع الاعمال الخاص الخدمى.
- قروض أخرى للقطاع العائلى والأشخاص الطبيعيون .

ويقترح الباحث أن يتم تقدير الخسائر المحتملة عن القروض غير المنتظمة تبعا للخطوات التالية :-

-تحديد قيم القروض غير المنتظمة المعرضة للمخاطر تبعا للأنشطة على أن يتم التبويب داخل كل نشاط الى:-

- قروض لقطاع الأعمال الخاص.
- قروض أخرى.

-يتم إستخراج قيم المبالغ المعرضة للمخاطر، عن طريق طرح قيم الضمانات النقدية والعينية القابلة للتسييل، وكذلك قيم خطابات الضمان من البنوك ذات الملاءة، من قيم القروض غير المنتظمة .

-إعتبار القروض الممنوحه للقطاع العائلى والأشخاص الطبيعيون بمثابه قروض لقطاع الأعمال الخاص فى الأنشطة الأخرى.

-يتم تحديد درجة الإرتباط بين الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة ، والمتمثلة فى قيم المخصص المحدد فى البنوك، فى العينة موضوع الدراسة، وقيمة القروض غير المنتظمة الممنوحه لعملاء قطاع الأعمال الخاص، موزعة طبقا للتقسيم القطاعى لمتلقى القرض حسب الأنشطة.

-تحديد أوزان نسبية تعبر عن إحتمال فشل العميل ، وتمثل الخسائر المحتملة الحدوث التى قد تلحق بالعميل فى حالة إستمرار تعثره ماليا، حيث تتراوح هذة الأوزان النسبية بين ١٠%، ١٠٠% من قيمة الأموال المعرضة للخطر ، وتعكس هذة الأوزان درجة الفشل المالى ، وقيم الخسائر المحتملة التى قد تلحق بالعميل فى حالة إستمرار تعثره ماليا[٦١].

-توضيح العلاقة بين درجة المخاطرة والفشل المالى للعميل غير المنتظم، ومستوى الإرتباط بين قيم الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة ، متمثلة فى قيم المخصص المحدد، وقيم القروض لقطاع الأعمال العام الخاص موزعة بحسب الأنشطة كما فى الجدول رقم (٤١):-

جدول رقم (٤١)
درجة المخاطرة للقروض غير المنتظمة
موزعة قطاعيا بحسب الأنشطة

نسبة المخاطرة والفشل المالى للعميل %	درجة الارتباط بين الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة متمثلة فى المخصص المحدد ، وقيمة القروض موزعة قطاعيا بحسب الانشطة
١٠٠%	درجة الارتباط عالية جدا وشديدة القوة
٨٠%	درجة الارتباط عالية
٦٠%	درجة الارتباط متوسطة
٤٠%	درجة الارتباط اقل من المتوسطة
٢٠%	درجة الارتباط ضعيفة

و تعبر درجة المخاطرة والفشل المالى للعميل عن إحتمال عدم قدرته على سداد الإلتزامات والأقساط المستحقة عليه، وتعد هذة النسبة المئوية بمثابة الدرجة المعبرة عن إحتمال فشل العميل ، وتمثل درجة

الخسارة المحتملة فى حالة إستمرار العميل فى تعثره مالياً ، وتستند هذة الدرجة على علاقة الإرتباط بين قيم القروض طبقاً للتقسيم القطاعي لمتلقى القرض وفقاً للأنشطة، وقيم الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة ، والمعبر عنها بقيم المخصص المحدد للبنوك فى العينة موضوع الدراسة.

– تحديد نسب المخاطرة والفشل المالى للعميل من نتائج الدراسة التطبيقية كما فى الجدول رقم (٤٢) :-

جدول رقم (٤٢)

نسب المخاطر للقروض غير المنتظمة موزعه قطاعيا تبعاً للأنشطة

الترتيب تبعاً لدرجة المخاطر	القروض تبعا لقطاع الأعمال الخاص	الوزن النسبى المعبر عن درجة إحتمال فشل العميل واستمرار تعثره ماليا
الأول	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الصناعى	%١٠٠
الثاني	قروض لأنشطة أخرى(القطاع العائلى/ أشخاص طبيعيون)	%٨٠
الثالث	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الخدمى	%٦٠
الرابع	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الزراعى	%٤٠
الخامس	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص التجارى	%٢٠

- تحديد نسب مخاطرة للقروض الأخرى فى الأنشطة ، بما يعادل ٥٠% من الأوزان النسبية المحددة لقروض قطاع الأعمال الخاص السابق الإشارة اليهاء الى جانب إعتبار القروض الممنوحه للقطاع العائلي وكذا الممنوحه للأشخاص الطبيعيون ، بمثابة قروض لقطاع الأعمال الخاص في الترتيب الثاني تبعا لدرجة المخاطر، وتظهر الأوزان النسبية التى تعبر عن درجة إحتمال فشل العميل والإستمرار فى تعثره ماليا كما فى الجدول رقم(٤٣):-

جدول رقم (٤٣)

نسب المخاطر للقروض غير المنتظمة الأخرى تبعا للأنشطة

الترتيب تبعا للمخاطر	القروض الأخرى تبعا للأنشطة	الأوزان النسبية التى تمثل درجة إحتمال فشل العميل وإستمراره تعثره ماليا
الأول	قروض أخرى للأنشطة الصناعية	%٥٠
الثاني	قروض للقطاع العائلى	%٨٠
الثاني	قروض للأشخاص الطبيعيون	%٨٠
الثالث	قروض أخرى للأنشطة الخدمية	%٣٠
الرابع	قروض أخرى للأنشطةالزراعية	%٢٠
الخامس	قروض أخرى للأنشطة التجارية	%١٠

- يقترح الباحث ان يتم تقدير الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة طبقا للتقسيم القطاعي للأنشطة كما في الجدول رقم (٤٤):-

جدول رقم(٤٤)

تقدير الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة طبقا للتقسيم القطاعى للأنشطة

الأنشطة	الزراعية				الصناعية				التجارية				الخدمية				الأخرى		الأخرى		إجمالى القرض	
	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		للقطاع العائلى		للأشخاص الطبيعيون			
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قيمة القروض غير المنتظمة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
يطرح																						
الضمانات النقدية والعينية القابلة للتسييل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الأموال المعرضة للمخاطر	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
مستوى الإرتباط بين	الرابع إرتباط أقل من المتوسط				الأول إرتباط عالى وشديد القوة				الخامس إرتباط ضعيف				الثالث إرتباط متوسط				الثانى إرتباط عالى		الثانى إرتباط عالى			

الأنشطة	الزراعية				الصناعية				التجارية				الخدمية				الأخرى		الأحرى		إجمالى القرض	
	قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص		قروض أخرى		للقطاع العائلى		للأشخاص الطبيعيون			
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الخسائر المحتملة والتقسيم القطاعى للقروض																						
نسبة المخاطر والفشل المالى	%٤٠		%٢٠		%١٠٠		%٥٠		%٢٠		%١٠		%٦٠		%٣٠		%٨٠		%٨٠			
الخسائر المتوقعة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

ويتم تكوين مخصص عن القروض غير المنتظمة بما يعادل مجموع الخسائر المتوقعة الناتجة من جدول رقم (٤٤) ، حيث يتم تكوين مخصص عن القروض غير المنتظمة بما يعادل الخسائر المتوقعة عن تلك القروض ، بناء على درجة المخاطر والفشل المالى للعميل التى تعبر عن عدم قدرته على سداد الإلتزامات والأقساط المستحقة عليه، وتعد هذة الدرجة (النسبة المئوية) ، بمثابة الدرجة المعبرة عن إحتمال فشل العميل وتمثل درجة الخسارة المحتملة فى حالة حدوث هذا الفشل، وتستند هذة الدرجة على علاقة الإرتباط بين قيم القروض طبقا للتقسيم القطاعى لمتلقى القرض وفقاً للانشطة، وقيم الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة و المعبر عنها ، بقيم المخصص المحدد للبنوك فى العينه موضوع الدراسة . ومن ناحية أخرىيقتر ح الباحث أن يتم تقدير الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة على مستوى العميل الواحد طبقا للجدول رقم (٤٥) :-

جدول رقم(٤٥)

تقدير الخسائر عن القروض غير المنتظمة على مستوى العميل

بيان العميل	نوع النشاط	قيمة القرض	قيمة الضمانات العينية والنقدية	صافى الأموال المعرضة للمخاطر	التصنيف القطاعى		الترتيب من حيث نوع المخاطر	نسبة المخاطر والفشل المالى%		قيمة الخسائر المحتملة
					عملاء قطاع خاص	قروض أخرى		عملاء قطاع خاص	قروض أخرى	
١							من الأول الىالخامس	من ١٠% الى ١٠٠%		
٢										
٣										

١١- <u>المبحث الثالث :الافصاح المحاسبى المقترح عن مخاطر الائتمان فى البنوك:</u>

تضمنت القواعد التى حددها البنك المركزى المصرى ، للإفصاح عن القروض والسلفيات أن يتم الإفصاح عن القروض الممنوحة للعملاء ، بإن تظهر فى متن قائمة المركز المالى فى بند قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص والعوائد المجنبة)، ومن ناحية أخرى قد تضمنت هذة القواعد أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية طريقة الإفصاح كما فى الجدول رقم (٤٦) التالى:

جدول رقم (٤٦)

الإفصاح عن القروض للعملاء والبنوك

البند	القيمة
أوراق تجارية مخصومة	xx
قروض للعملاء	xx
قروض للبنوك	xx
إجمالى	xx
خصم غير مكتسب للأوراق المالية	(xx)
مخصص القروض	(xx)
العوائد المجنبه	(xx)
الصافى	xx

ويظهر صافى القروض للعملاء والبنوك فى متن قائمة المركز المالى .

و قد شملت القواعد التى حددها البنك المركزى المصرى، للإفصاح عن مخصص القروض (المنتظمة، غير المنتظمة) ، أن يتم الإفصاح عن مخصص القروض كما فى الجدول رقم (٤٧):-

جدول رقم (٤٧)

الإفصاح عن مخصص القروض (منتظمة وغير منتظمة)

تبعا لقواعد البنك المركزى المصرى

البيان	محدد	عام	مجموع
رصيد المخصص اول المدة	xx	xx	xx
المكون خلال الفترة	xx	xx	xx
متحصلات عن قروض سبق إعدامها	xx	xx	xx
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	xx (xx)	xx (xx)	xx (xx)
	xx	xx	xx
	(xx)	(xx)	(xx)
المستخدم من المخصص خلال الفترة			
رصيد المخصص اخر الفترة	xx	xx	xx

ويتضح من البيانات السابقة إضافة المتحصلات عن القروض السابق إعدامها لتدعيم المخصص المحدد ، الى جانب تكوين مخصص للقروض الممنوحة للعملاء بالعملات الأجنبية.

وقد وجد الباحث أن المستخدم من المخصص المحدد خلال الفترة يتمثل فى :-

- القروض التى يتقرر إعدامها، خصما من المخصص المحدد، وذلك بعد إتخاذ قرار إعدام القرض من مجلس إدارة البنك، وبعد إيضاح المبررات التى تدعو الى إتخاذ قرار بالإعدام، وذلك فى ضوء عدم جدوى الإجراءات القانونية المتخذةحيال تلك القروض لتحصيلها، على أن يتم الإستمرار فى تسجيل قيمة هذة القروض فى سجلات احصائية لمتابعتها ومحاولة تحصيلها مرة اخرى .

- الفائض فى المخصص إن وجد ، الذى يتم تحويلة الى الإيرادات .

وبدراسة الإفصاح والإيضاحات المتممة المتعلقة بالقروض للعملاء والبنوك ، يرى الباحث أهمية أن يتم الإفصاح عن قيمة قروض العملاء المنتظمة، وكذا قروض العملاء غير المنتظمة ، الى جانب أن يتم الإفصاح عن القروض المنتظمة تبعا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، وفيما يتعلق بالإفصاح عن القروض غير المنتظمة يتم الإفصاح عنها حسب الأنشطة والمجالات ، مع الإفصاح عن قروض قطاع الأعمال الخاص ، الى جانب الإفصاح عن الخسائر المحتملة فى كل منها تبعا للأنشطة المستخدم فيها تلك القروض ، وذلك بهدف توفير المعلومات الكاملة عن موقف القروض ومساعدة مستخدمى القوائم المالية فى ترشيد قراراتهم.

وبتحليل طريقة الإفصاح التى وردت بالقواعد القواعد الصادرة عن البنك المركزى ، يرى الباحث :

- أن هذة القواعد لا تتضمن الإفصاح عن قيمة القروض المنتظمة بذاتها ، وكذلك قيمة القروض غير المنتظمة والنسبة المئوية لكل منها من إجمالى القروض ، ويتعين الإفصاح عن القيمة والنسبةالمئوية لكل منها. الى جانب أنها لا تتضمن الإفصاح عن قيمة تلك القروض على مستوى كل نشاط ، وكذا على المستوى القطاعي للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض .

- أن يتم الافصاح المحاسبى بالشكل الذى يحقق أهداف مستخدمى القوائم المالية وترشيد قراراتهم ، ويقسم الباحث طريقة الافصاح المحاسبى الذى يحقق تلك الاهداف الى جزئين :-

(١/١١) الجزء الاول : الافصاح عن القروض المنتظمة

يقترح الباحث أن يتم الافصاح عن قيم القروض المنتظمة ، مبوبة تبعا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، على أن يتم تحديد النسبة المئوية لقيمة القروض فى كل نشاط ،ويقترح الباحث أن يتم هذا الافصاح كما فى الجدول رقم (٤٨) :-

جدول رقم (٤٨)

الافصاح المقترح عن القروض المنتظمة

الأنشطة / القروض	زراعية	%	صناعية	%	تجارية	%	خدمية	%	أخرى	الاجمالى ١٠٠%
قيمة القروض الممنوحة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الضمانات النقدية والعينية القابلة للتسييل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الأموال المعرضة للمخاطر تبعا للأنشطة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
قيمة الخسائر المقدرة تبعا للأنشطة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

ويحقق الافصاح المقترح عن القروض المنتظمة لمستخدمى القوائم المالية مايلى :-

-التعرف على قيم ونسب القروض الممنوحة تبعا للأنشطة المستثمرفيها تلك القروض .

-التعرف على قيم الخسائر المقدرة ، ونسب كل منها تبعا لكل نوع من أنواع الانشطة المستخدم فيها القروض المنتظمة .

-ويساعد هذا الافصاح على تمكين مستخدمى القوائم المالية من تحديد قيمة القروض ذات النسب العالية ، وكذلك قيمة الخسائر المقدرة المتعلقة بها ، وذلك تبعا لنوع الانشطة والمجالات .

(٢/١١)الجزء الثانى : الافصاح عن القروض غير المنتظمة

يقترح الباحث أن يتم الافصاح عن قيم القروض غير المنتظمة مبوبة تبعا للأنشطة والتقسيم القطاعى ، بالنسبة لقطاع الاعمال الخاص وفقا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض . ويقترح الباحث أن يتم الافصاح عن القروض غير المنتظمة وفقا للتقسيم القطاعى ، مبرزا القروض غير المنتظمة لقطاع الاعمال الخاص لكل نشاط كما فى الجدول رقم(٤٩) .

جدول رقم (٤٩)

الافصاح المقترح عن القروض غير المنتظمة

الانشطة / القطاع	زراعية	%	صناعية	%	تجارية	%	خدمية	%	أنشطةأخرىللقطاع العائلى وأشخاص طبيعيون	%	الاجمالى	١٠٠%
قروض غير منتظمة لقطاع الاعمال الخاصة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
قروض غير منتظمة للقطاعات الاخرى	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
جملة القروض غير المنتظمة تبعا للأنشطة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
قيمة الخسائر المتوقعة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

ويحقق الافصاح الذى يقدمه الباحث المتعلق بالقروض غير المنتظمة لمستخدمى القوائم المالية مايلى:-

- إمكانية التعرف على قيمة ونسبة القروض غير المنتظمة المتعلقة بقطاع الاعمال الخاص على مستوى كل نشاط .

- إمكانية التعرف على قيمة ونسبة القروض غير المنتظمة للقطاعات الاخرى على مستوى كل نشاط.

- إمكانية التعرف على قيمة إجمالي ونسبة القروض غير المنتظمة على مستوى كل نشاط .

- إمكانية التعرف على قيمة الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة ويستند كل منها على مستوى كل نشاط .

- يساعد الافصاح بالطريقة التي يقترحها الباحث على توفير معلومات محاسبية كافية تساعد مستخدمى القوائم المالية فى ترشيد قراراتهم.

١٢- نتائج وتوصيات البحث:-

(١/١٢) - وجد الباحث أن القروض المنتظمة ترتبط بالأنشطة التجارية، وترتبط القروض المنتظمة تبعا للأنشطة ترتيبا تنازليا كمايلى:-

- القروض فى الأنشطة التجارية .
- القروض فى الأنشطة الأخرى .
- القروض فى الأنشطة الخدمية .
- القروض فى الأنشطةالزراعية .
- القروض فى الأنشطة الصناعية .

(٢/١٢) - إتضح للباحث أن القروض غير المنتظمة ترتبط بالأنشطة الصناعية، وترتبط القروض غير المنتظمة تبعاً للأنشطة ترتيبا تنازليا كمايلى:-

- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الصناعية
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الأخرى
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة الخدمية
- قروض غير منتظمة فى الأنشطةالزراعية
- قروض غير منتظمة فى الأنشطة التجارية

(٣/١٢)- تبين للباحث أن القروض المنتظمة ترتبط بقطاع الأعمال الخاص التجارى، وترتبط القروض المنتظمة تبعاً للقطاعات ترتيبا تنازليا كما يلى:-

- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص التجارى.
- قروض منتظمة للقطاع العائلى.
- قروض منتظمة للأفراد الطبيعيون.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الخدمى.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الزراعى.
- قروض منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الصناعى.

(٤/١٢) - تأكد الباحث أن القروض غير المنتظمة ترتبط بقطاع الأعمال الخاص الصناعي ، وترتبط القروض غير المنتظمة تبعا للقطاعات ترتيبا تنازليا كما يلى:-

- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الصناعى .
- قروض غير منتظمة للقطاع العائلى (أنشطة أخرى) .
- قروض غير منتظمة للأفراد الطبيعيون (أنشطة أخرى) .
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الخدمى .
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص الزراعى .
- قروض غير منتظمة لقطاع الأعمال الخاص التجارى.

(٥/١٢) - إقترح الباحث لتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض المنتظمة ، أن يتم ربطها تبعا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، وإعطاء أوزانا نسبية من ١ % الى ٥ % لتقدير الخسائر المحتملة ، تبعا لطبيعة المخاطر لكل نوع من الأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض . وتستند الأوزان النسبية المقترحة إلى مستوى الإرتباط بين

قيمة الخسائر المحتملة المتعلقة بالمخصص العام القروض المنتظمة، وبين قيمة القروض وفقاً للأنشطة والمجالات المختلفة .

(٦/١٢)- إن الأسلوب الذى إقترحه الباحث لتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض المنتظمة، يستند الى العلاقة الإحصائية فى التعبير عن مستوى الإرتباط بين قيمة القروض المستخدمة فى الأنشطة والمجالات المختلفة ، وقيمة الخسائر المحتملة المتعلقة بالمخصص العام للقروض المنتظمة ، بحيث يتم إعطاء النسبة الأكبر للنشاط الأكثر مخاطرة كما يلى:

النشاط او المجال	نسبة الخسائر المحتملة
النشاط أو المجال الأكثر مخاطرة .	%٥
النشاط أو المجال عالى المخاطرة .	%٤
النشاط أو المجال متوسط المخاطرة .	%٣
النشاط او المجال أقل من المتوسط فى المخاطرة.	%٢
النشاط او المجال قليل المخاطرة.	%١

(٧/١٢) - إقترح الباحث فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية التى اعدها، ان تكون الأوزان النسبية لتقدير الخسائر المحتملة عن القروض المنتظمة على النحو التالى:-

القروض تبعا للنشاط	النسبة العامة للخسائر المحتملة عن القروض المنتظمة
قروض منتظمة للأنشطة التجارية	١ %
قروض منتظمة للأنشطةالأخرى.	٢ %
قروض منتظمة للأنشطةالخدمية.	%٣
قروض منتظمة للأنشطةالزراعية.	٤ %
قروض منتظمة للأنشطة الصناعية	٥ %

(٨/١٢) - قدم الباحث أسلوبا احصائيا لتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة يستند الى ما يلى:-

تحديد قيم القرو ض غير المنتظمة المعرضة للمخاطر تبعاً للأنشطة على أن يتم التبويب داخل كل نشاط الى :

- قروض لقطاع الأعمال الخاص .
- قروض أخرى .

(٩/١٢) - إقترح البلحث اوزانا نسبية تعبر عن إحتمالى فشل العميل، وتمثل الخسائر محتملة الحدوث التى قد تلحق بالعميل فى حالة إستمرار تعثره ماليا، حيث تتراوح هذة الأوزان النسبية بين ١٠ % الى ١٠٠ % من قيمة الأموال المعرضة للخطر ، وتعكس هذة الأوزان درجة الفشل المالى فى حالة تعثر العميل مالياً .

(١٠/١٢) - إستطاع الباحث تحديد درجة المخاطرة والفشل المالى للعميل غير المنتظم، وذلك بدراسة العلاقة بين قيمة القروض غير المنتظمة والخسائر المحتملة عن تلك القروض ،وإقترح نسب تتراوح بين ١٠٠ % ، ١٠ % لدرجة الإرتباط العالية وشديدة القوة ، ودرجة الإرتباط الضعيفة جدا ، وتمثل هذة النسبة درجة المخاطرة وإحتمال فشل العميل، وعدم قدرته على سداد الإلتزامات والأقساط المستحقة

عليه، وتعد هذة النسبة المئوية بمثابة الدرجة المعبرة عن إحتمال فشل العميل ، وهى تعكس الخسائر المحتملة في حالة إستمرار العميل فى تعثره ماليا، وتستند هذة الدرجة على علاقة الإرتباط بين قيم القروض طبقا للتقسيم القطاعي لمتلقى القرض وفقا للأنشطة، وقيم الخسائر المحتملة للقروض غير المنتظمة والمعبر عنها بقيم المخصص المحدد .

(١١/١٢) -إقترح الباحث نسب المخاطر والفشل المالي للعميل غير المنتظم تبعا للقروض مبوبة قطاعيا في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية كما يلى:-

القروض مبوبة قطاعياً	الترتيب تبعا لدرجة المخاطر	الوزن النسبى المعبر عن درجة إحتمال فشل العميل وإستمرار تعثره ماليا
قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الصناعي	الأول	١٠٠ %
قروض لأنشطة أخرى (القطاع العائلى / أشخاص طبيعيون)	الثاني	٨٠ %
قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الخدمي	الثالث	٦٠ %
قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص الزراعى	الرابع	٤٠ %
قروض لعملاء قطاع الأعمال الخاص التجارى	الخامس	٢٠ %

(١٢/١٢) -إقترح الباحث نسب مخاطر للقروض الأخرى فى كافة الأنشطة ، بما يعادل ٥٠% من الأوزان النسبية المحددة لقروض قطاع الأعمال الخاص السابق الإشارة اليها ، فيما عدا القروض الممنوحه للقطاع العائلى ، وكذا الممنوحه للأشخاص الطبيعيون ، التى تعد بمثابة قروض لقطاع الأعمال الخاص التى حازت على الترتيب الثانى تبعا لدرجة المخاطر وتظهر هذة الأوزان النسبية المقترحة كالأتى:

القروض الأخرى تبعا للأنشطة	الترتيب تبعا للمخاطر	الأوزان النسبية التى تمثل درجة إحتمال فشل العميل وإستمرار تعثره ماليا
قروض أخرى للأنشطة الصناعية.	الأول	٥٠ %
قروض للقطاع العائلى / الأشخاص الطبيعين (أنشطة أخرى)	الثانى	٨٠ %
قروض أخرى للأنشطة الخدمية.	الثالث	٣٠ % *
قروض أخرى للأنشطةالزراعية.	الرابع	٢٠ % *
قروض أخرى للأنشطة التجارية.	الخامس	١٠ % *

(١٣/١٢) - إقترح الباحث أوزانا نسبية تعبر عن درجة المخاطر للقروض غير المنتظمة، تستند على مستوى الإرتباط بين قيم القروض غير المنتظمة ، والخسائر المحتملة لتلك القروض وفقاً للتقسيم القطاعي للقروض فى الأنشطة المختلفة .

(١٤/١٢)- يوصى الباحث إدارة الحسابات العامةبالبنوك ، بتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض المنتظمة عن طريق تقدير هذة الخسائر طبقا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، إستنادا الى نتائج الدراسة الاحصائية التى أعدها الباحث، التى ترتكز على إستخراج مستوى الإرتباط بين قيمة القروض المنتظمة ، وقيمة الخسائر المحتملة المتعلقة

بالمخصص العام للقروض المنتظمة . الى جانب تطبيق الأوزان النسبية من ١ % الى ٥ % من قيمة القروض المنتظمة ، تبعاً للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض .

(١٢/١٥) – يوصى الباحث إدارة الحسابات العامة بالبنوك ، بتقدير الخسائر المتوقعة عن القروض غير المنتظمة عن طريق تطبيق نتائج الدراسة التطبيقية الاحصائية، التى أعدها الباحث التى تقضى بتبويب القروض المنتظمة المعرضة للمخاطر تبعا للأنشطة داخل كل نشاط الى:-

- قروض لقطاع الأعمال الخاص .
- قروض أخرى .

وتطبيق الأوزان النسبية ،التى تعبر عن درجة المخاطر وإحتمال فشل العميل ، وتمثل الخسائر المحتملة التى قد تلحق بالعميل فى حالة إستمرار تعثره ماليا،حيث تتراوح هذة الأوزان النسبية بين ١٠ %، ١٠٠% من قيمة الأموال المعرضة للمخاطر ، وتعكس هذة الأوزان النسبية درجة الفشل المالى ، وقيمة الخسائر المحتملةالتىقد تلحق بالعميل فى حاله إستمرار تعثره ماليا .

(١٢/١٦) – يوصى الباحث إدارة الحسابات العامة بالبنوك ، بالإفصاح عن قيمة القروض غير المنتظمة مبوبه تبعا للأنشطة، والتقسيم القطاعى بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص ، ووفقاً للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، على أن يتم الإفصاح عن قيمة القروض غير المنتظمة وكذا قيمة الخسائر المتوقعة لكل من قطاع الأعمال الخاص ، والقطاعات الأخرى وذلك بهدف ترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية .

(١٢/١٧)- يوصى الباحث إدارة الحسابات العامة بالبنوك ، بالإفصاح عن القروض المنتظمة تبعا للأنشطة والمجالات المستخدم فيها تلك القروض ، وبيان النسبة المئوية لقيمة القروض فى كل نشاط ، ودرجة المخاطر التى تصاحب كل نشاط والوزن النسبى المستخدم ، لتقدير الخسائر المتوقعة لتلك القروض على مستوى النشاط النوعى . وذلك بهدف توفير المعلومات الكاملة عن تلك القروض لترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية.

١٣- مراجع البحث:-

-١- Tony Merna, And Faisal F. AL.Thani, Corporate Risk Management An Organizational PersPective, John Wiley And Sons Ltd., England 2005, pp.9-10 .

-٢- Taher Musa (Ph.D), Modern Risk Management in Banking and Finance, Union of Arab Banks, Beirut, 2004.P.28.

٣- حسين محمد عيسى ، دراسات فى نظم إدارة المعلومات، القاهرة ، ٢٠٠٥ ،صفحة ١١ .

-٤- Joseph F. Sinkey Jr., Commercial Bank Financial Management, In the Financial-Services Industry, Fifth Edition, Prentice-Hall, Upper Saddle river , New Jersey, 1998, P.85.

-٥- Peter S. Rose, Commercial Bank Management, McGraw, Fourth Edition, New York, 1999, P.170.

٦- سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ،لبنان ، ٢٠٠٠ ، صفحة ٣٩ .

٧- نبيل حشاد ، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية ، المركز العربى للدراسات والإستشارات المالية والمصرفية ، القاهرة،٢٠٠٥ ، صفحة ٢١ .

-٨- David Cabedo J., and Jose Migunel Tirado, Disclosure of Risk in Financial Statements, Accounting Forum 28, 2004, PP.188-193.

-٩- Divesh S. Sharma, And Evrol K. Iselin, the Decision UseFulness of Reported Cash flow And Accrual Information in A behavioural Field Experiment, Accounting And Business Research, Vol.33 No.2, 2003, P.123

١٠- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الثامن والخمسون، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، صفحة ١٢٥ .

-١١- Scott Macdonald S.,And Timothey W. Koch, Management Of Banking , Sixth Edition , Thomson , South-Western , New York,2006,P.345 .

-١٢Scott Macdonald S., And Timothey W.Koch, Ibid., P.345. -

-١٣- Peter S. Rose, Commercial Bank Management, Fifth Edition, Mcgraw – Hill, Boston, 2002, PP. 518 - 552.

١٤- سمير محمد الشاهد ،طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ،صفحه ٣١ .

-١٥- Anthony Sunders ,Financial Institutions Management, Third Edition , McGraw-Hill , Boston, 2002,P.204 .

-١٦- James R. Barth, Gerard Caprio Jr., and Ross Levine,Rethinking Bank Regulation, First Edition, Cambridge University Press, New York, 2006, PP.236 -237. -١٧ - Morton Glantz, Managing Bank Risk, An Introduction To Broad-Base Credit Engineering, Academic Press, London, 2003, P.30.

-١٨- Bank for International Settlement, Settlement Procedures And CounterPart Risk Management , Report By The Committee On Payment And Settlement Systems And The Euro- Currency Standing Committee Of The Central Banks Of The Group Of Ten Countries , Basle,September, 1998, P.11.

-١٩Tony Merna, And Faisal F. Al – Theni, Op.Cit., P.107.

-٢٠- Joseph F.Sinkey Jr., Op.Cit., P.22.

-٢١Amanat Hussain, Managing Operational Risk in Financial Markets, -ButterWorth – Heinemann, Oxford, First Edition, 2000, P.78

-٢٢- E. John Larsen, Modern advanced Accounting, Tenth Edition, Mcgraw – Hill, Inc., International Edition, New York. 2006, P.607.

-٢٣- Didier Cossion, And Hugues Pirotte, Advanced Credit Risk Analysis, Financial Approaches And Mathematical Models To Assess,Price,And Manage Credit Risk,John wiley And Sons, Ltd., New York, 2001, P.61.

-٢٤- Naeem Siddiqi, Credit Risk Scorecards, Developing and Implementing Intelligent Credit Scoring, John wiley and Sons, Inc.,New Jersey, 2006, P.3.

٢٥- البنك المركزى المصرى ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم، نوفمبر ، ٢٠٠٢ .

-٢٦- Joseph F. Sinkey Jr., Op.Cit., P.429.

٢٧- نبيل حشاد، الوثيقة الرئيسية لإتفاقية بازل(٢) ، المركز العربى للدراسات والإستشارات المالية والمصرفية، القاهرة ، أبريل ، ٢٠٠٣ ، صفحة ١٣٣.

-٢٨- Central Bank of Egypt, Banking Institute, Senior Bankers' Programme, Credit Risk Management, March, Cairo, 2001, P.21

-٢٩-Morton Glantz, 2003, Op.Cit., P.30.

-٣٠-Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards, Bank For International Settlements, Basle, Switzerland, July, 1988.

-٣١- Brian Coyle, Capital Structuring. Cib Puplishing, The Chartered Institute Of Bankers, United Kingdom, 2000, P.78.

-٣٢Brian Coyle, Ibid., P.78. -

-٣٣- Nicolas Photiades, A guide to Rating Banks, Financial Institutions and Corporates, Union of Arab Banks, Beirut, 2004, PP.19-202.

-٣٤- Central Bank Of Egypt, Banking Institute, Notes For Discussion On Bank Rating, Cairo, 2001, PP.1-15.

٣٥- نبيل حشاد، التصنيف الإئتمانى وفقا لمقررات بازل(٢) ، البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى،٢٠٠٣، صفحات ٨-١٠ .

٣٦- نبيل حشاد، دليلك الى المخاطر المصرفية، المركز العربى للدراسات والإستشارات المالية والمصرفية، القاهرة،٢٠٠٥،صفحة ٢٣ .

-٣٧-Lusia Anderloni , Maria Debora

Braga, And Emanuele Maria Carluccio,New Frontiers In Banking Services , Emerging Needs And Tailored Products For Untapped Markets , Springer- Verlag Berlin Heidelberg,2006,P.118 .

-٣٨- Taher Musa, 2004, Op.Cit., P.179.

-٣٩-Scotte A. Lessen, And Vincenzo Paparo, Maximizing Recovery Of Distressed Debt, Commercial Lending Review, July – Augest, 2006, P.14.

-٤٠- Matthias Gundlach, And Frank Lehbrass, Credit Risk in the Banking Industry, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2004, P.7.

٤١- مدحت محمد عبد العال، التحليل الإحصائي وبرنامج SPSS ، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٥، .

-٤٢- Joseph F. Sinkey Jr., Op.Cit., P.222.

-٤٣- Scott Macdonalds, And Timothy W. Koch, 2006 Op.Cit., P.379.

٤٤ – عاطف عثمان ابراهيم الديب، إدارة المخاطر بالمصارف ، البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى، القاهرة ٢٠٠٣، ، صفحة ١٦ .

-٤٥- Scott Macdonalds S., And Timothy W. Koch, 2006, Op.Cit., pp. 360- 379 .

٤٦- نبيل حشاد، الوثيقة الرئيسية لإتفاقية بازل (٢) ، ابريل ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره ، صفحه ١٣٩ .

-٤٧- Baruhill, And Gleason, the New Basel Capital Accord, the Crucial Importance of A Conceptnal Framework in Global Management, The George Washington University, Institute for Globai Management and Research, June 2002.

-٤٨- Schaeffer H.A. Jr., C.C.E.,and C . E.W., Credit Risk Management, A guide to Sound Business Decisions, John Wiley and Sons, Inc., New York, 2000.

-٤٩- Central Banking of Egypt, Banking Institute, Settlement Risk Management, Senior Bankers' Programme, Cairo, 2001.

-٥٠- Brain Coyle, Measuring Credit Risk, Cib Publishing United Kindom, 2000.

-٥١-Central Bank Of Egypt, Banking Institute, Senior Bankers' Programme Operational Risk Management, Cairo, March, 2001 .

-٥٢- Richard A. Brealy and Steward C. Myers, Financial and Risk Management, Mcgraw- Hill, New York, 2003.

-٥٣- David L. Scott, An A to Z Guide to Investment Terms for Today's Investor, Houghton Mifflin Company, 2003.

-٥٤- Milind Sathye, Et Al., Credit Analysis and Lending Management, John Wiley and Sons, Australia, 2003.

-٥٥- National Banks, Rating Credit Risk, Comptrollers Hand Book, Comptroller of the Currency Administrator of the National Banks, April 2001.

-٥٦- Michel Crouhy, Dan Galai, and Robert Mark, Risk Management, Comprehensive Chapters On Market, Credit, And Operational Risk, Features An Integrated VAR Framework, Hedging Strategies For Reducing Risk, Mcgraw – Hill,USA,2001 .

-٥٧- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement And Capital Standard, A Revised Framework, Bank For International Settlements, Basle, Switzerland, June,2004.

دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات البيئية في شبه جزيرة سيناء*

إعداد
الباحث / رمضان أحمد أبو الفتوح النجار

مقدمة

منذ فجر التاريخ وسيناء مصرية، وهي بوابة مصر الشرقية التي تقع في الركن الشمالي الشرقي لجمهورية مصر العربية، وتستمد سيناء أهميتها الإستراتيجية من موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) مما يسهل التحرك منها وإليها براً وبحراً وجواً، ولموقع سيناء تأثير جيوبولتيكي لمصر ودول المنطقة المحيطة (السعودية والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل).

مشكلة البحث :

لم تأخذ سيناء نصيبها الكامل في التنمية حتى الآن، بالتالي لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة منها في مواعيدها المحددة ، علاوة على ضياع الجهود نتيجة تكرار بعض المشروعات الصناعية ، وغياب التنسيق بين الهيئات الحكومية وبين القطاع الخاص ومنظمات العمل التطوعي في سيناء ، وأدى كل ذلك إلى انخفاض عدد المشروعات وخاصة الصغيرة التي تهتم بتنمية الصناعات البيئية في سيناء وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل ، وإهدار كم هائل من موارد وثروات سيناء ، وفقد العديد من فرص العمل الجديدة في مجال الصناعات البيئية التي يمكن لها أن تحقق العديد من المزايا التنافسية لمنتجات سيناء في الأسواق العالمية ، وقد تمثل عدم الاهتمام بالصناعات البيئية في سيناء في تدني مستوى المواصفات الفنية لمنتجات الصناعات البيئية في سيناء (الذوق- التصميم- التغليف - السعر المناسب ....الخ) .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف ؛ الهدف العام لها هو وضع رؤية واضحة المعالم يتم الارتباط والاهتداء بها في تنمية سيناء خلال الخمسين عاما القادمة يمكن أن تعتبر استراتيجية طويلة الأجل أو بعيدة المدى ؛ وهذه الرؤية موجهة أساسا للصناعات البيئية نظرا لملاءمتها لطبيعة التنمية في سيناء من نواحي كثيرة ، كما أن هناك أهداف وسيطة تهدف الدراسة إلى التركيز عليها منها:-

أ- تحديد وتحليل الموارد المحلية المتوفرة بسيناء بهدف استغلالها الاستغلال الأمثل وقيام العديد من الصناعات البيئية في سيناء .

ب- إنتاج سلع بيئية بمواصفات خاصة تعبر عن عادات وتقاليد ومهارات أهالي سيناء المتوارثة وتحقق لسيناء مزايا تنافسية عند تصديرها إلى الخارج .

ج- التنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال التنمية بصفة عامة وتنمية الصناعات البيئية في سيناء بصفة خاصة سواء كانت هيئات حكومية أو قطاع خاص (محلي /أجنبي) أو منظمات العمل التطوعي .

أهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من أهمية وضع سيناء وموقعها الاستراتيجي بالنسبة لمصر وللدول المحيطة بها ؛ وما تذخر به أرض سيناء من الموارد الهائلة وخاصة الطبيعية التي تقوم عليها الصناعات البيئية ؛ وكذا المهارات الموروثة لدى الأهالي بها ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب عليها وتصديرها إلى الخارج ، وتشغيل أعداد كبيرة من الأيد العاطلة التي تبحث عن عمل من شباب سيناء مع جذب الشباب من جميع أنحاء مصر للعمل بداخل سيناء ؛ وتحسين مستوى معيشة المواطنين ، والمساهمة في حل مشكلة البطالة ، حيث أن الصناعات البيئية تستخدم عمالة كثيفة لا تحتاج إلى رؤوس أموال

---

* رسالة مقدمة للحصول على درجة الزمالة في العلوم الإدارية ؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية؛ تحت إشراف الأستاذ الدكتور / الحسيني بدر ، وذلك بقسم الاقتصاد.

كبيرة ؛ ثم أن دوران رأس المال فيها سريع .

فـروض البحث :

يضع هذا البحث ثلاثة فروض أساسية تحاول دراستها بالتحليل والاستدلال العلمي في ضوء صحيفة استبيان أعدت لهذا الغرض والإجابة عليها بالإيجاب أو النفي (اختبار الفروض) كالآتي :-

أ. هل تبني رؤية مدروسة لتنمية الصناعات البيئية في سيناء، يساهم في تنمية سيناء وتشغيل عدد كبير من الأسر السيناوية، وجذب شباب مصر للعمل داخل سيناء ؟

ب. هل الاهتمام بجودة الصناعات البيئية التي تعبر عن هوية وعادات وتقاليد أهالي سيناء المتوارثة ؛ يعطي لمنتجات سيناء ميزة تنافسية في أسواق التصدير العالمية؟

ج. هل التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية المعنية وأصحاب مشروعات الصناعات البيئية (القطاع الخاص)، يساهم في تطوير الصناعات البيئية بسيناء، والمحافظة عليها من الانقراض ؟

حـدود البحث :

يركز البحث على الصناعات البيئية الصغيرة التي يقوم بها القطاع الخاص والقائمة على الموارد الطبيعية المتاحة في منطقة شبه جزيرة سيناء .

أسلوب البحث :

أ . يستخدم البحث المنهج التحليلي الاستقرائي لدراسة وتحليل الموارد الطبيعية المتوفرة في شبه جزيرة سيناء والتي يستفاد منها في وضع رؤية تنموية لسيناء وخاصة لتنمية الصناعات البيئية .

ب . تم إعداد استمارة استقصاء بغرض التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات البيئية القائمة على الموارد المتاحة ، والتعرف على تجارب وخبرات الأهالي في تنمية وتطوير الصناعات البيئية ، وكذلك الأجهزة الفنية بإدارة التنمية المحلية .

خطـة البحث :

يركز البحث على أهمية ودور القطاع الخاص في تنمية الصناعات البيئية في شبه جزيرة سيناء كرؤية أساسية للتنمية في هذا الجزء الغالي من مصر ؛ لذلك تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول .

يقدم <u>الفصل الأول</u> إطار نظري عن التنمية المحلية وأبعادها المختلفة بصفة عامة؛ ويحتوى على أربعة مباحث ؛ يوضح المبحث الأول التنمية المحلية ومقوماتها ومحدداتها؛ باعتبار أن المقومات تمثل العناصر الإيجابية ونقاط القوة التي تساعد على قيام التنمية؛ بينما المحددات تمثل المعوقات أو المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من قيام التنمية؛ والمبحث الثاني يتناول متطلبات التنمية المحلية التي تساهم في استغلال نقاط القوة ؛ والعمل على تقوية نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة؛ والمبحث الثالث للمشاركة الشعبية ، والمبحث الرابع للصناعات البيئية كأحد متطلبات التنمية المحلية عموما.

أما <u>الفصل الثاني</u> فقد خُصص للتنمية المحلية في سيناء على وجه الخصوص من خلال ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يتم فيه عرض اتجاهات الدولة في تنمية سيناء، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى مقومات ومحددات التنمية في سيناء؛ والمبحث الثالث يتناول متطلبات التنمية في سيناء .

ويتعرض <u>الفصل الثالث</u> لواقع التنمية المحلية ميدانيا حيث يقدم تجارب أربع دول في مجال تنمية الصناعات البيئية من خلال أربعة مباحث دراسية لكل من(الهند – اليابان– الصين– إيطاليا).

ويتناول <u>الفصل الرابع</u> المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات البيئية في سيناء وكيفية التعامل معها من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول منها يتم فيه تحليل نماذج الاستقصاء التي تعبر عن آراء القيادات المحلية والشعبية وبعض أهالي سيناء، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل المعوقات التي تواجه الصناعات البيئية في سيناء، والمبحث الثالث يتعرض للحلول المقترحة للمشاكل التي تواجه الصناعات البيئية في سيناء من وجهة نظر أهالي سيناء والمسئولين فيها.

وفى <u>الفصل الخامس</u> الذي يتكون من أربعة مباحث تم فيه وضع رؤية مستقبلية للنهوض بالصناعات البيئية في سيناء ؛ وتقديم أربع نماذج للصناعات البيئية التي تقوم على موارد سيناء المحلية المتوفرة بها ، فالمبحث الأول

يتناول الصناعات البيئية القائمة على جريد النخيل كصناعة جديدة تتوفر مقومات نجاحها في سيناء، ولكن لم تستغل بصورة جيدة حتى الآن ، والمبحث الثاني عن المشغولات اليدوية والتطريز في سيناء كأحد الصناعات الفريدة التي يتميز بها مجتمع سيناء عن غيره من المجتمعات الأخرى، والمبحث الثالث يقدم تصنيع الزيوت العطرية والطبية في سيناء كصناعة متطورة تقوم على استخلاص الزيوت من الأعشاب والنباتات العطرية والطبية المنتشرة في سيناء، والمبحث الرابع يقدم نموذج لرؤية جديدة عن السياحة البيئية في سيناء وإدارة المحميات الطبيعية بها مستفيدا في ذلك من التجربة الصينية في السياحة الخاصة في بيوت الفلاحين " في منطقة شينجيانغ الصينية .

نتائج البحث

١. عرف البحث الصناعات البيئية : بأنها أحد المشروعات الصغيرة أو المشروعات متناهية الصغر ، التي تعتمد على الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة في البيئة المحيطة بمكان الصناعة ؛ وتحويلها إلى منتجات اقتصادية متوافقة مع المعايير البيئية غير ضارة بصحة الإنسان وقابلة للتدوير ، وتلبي احتياجات الجيل الحالي دون التهاون في احتياجات الأجيال القادمة ؛ وتشتمل على الصناعات الريفية ، والصناعات الحرفية ، والصناعات المنزلية .

٢. يتوفر بسيناء المواد الخام والموارد الطبيعية إضافة إلى وجود الأيدي العاملة الماهرة ، وقيام مشروعات للصناعات البيئية بسيناء ، ومع ذلك لم تستغل حتى الآن الاستغلال الأمثل .

٣. اتضح من خلال المقابلات مع أهالي سيناء ، والمسئولين بها وجود رغبة حقيقية لدى الأهالي بمختلف فئاتها في تنمية سيناء ، وأن أهالي سيناء يدينون بالولاء والانتماء لمصر .

٤. تمثل سيناء المجال الحيوي لمصر الذي لا يمكن التخلي عنه تحت أي ظروف مهما كانت ، بعد هدم نظرية الأمن القومي المصري القديمة ، كما أثبتت تجارب التنمية السابقة في سيناء تعثر عملية التنمية في غياب الأمن والاستقرار.

٥. ترتبط الصناعات البيئية ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية المتوفرة في البيئة المحيطة ؛ سواء كانت هذه الموارد طبيعية مثل المواد الخام اللازمة للصناعات أو أيدي عاملة ماهرة .

٦. تكتسب منتجات الصناعات البيئية التي تعبر عن هوية وعادات وتقاليد وثقافة سيناء شهرة عالمية ، مما يزيد الطلب عليها في الأسواق العالمية.

٧. اتفقت معظم الآراء التي شملتها الدراسة لمجتمع سيناء على أن الصناعات البيئية في سيناء تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية .

أ. معظم العاملين في مجال الصناعات البيئية فى سيناء يعملون فى المنازل وبطريقة شبه عشوائية ، ويحتاجون إلى رفع مستواهم الفنى ، وتفتقر منتجاتهم عادة إلى عدم استخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج والجودة والتسويق .

ب. عدم وجود أجهزة لبحث مشاكل ومعوقات الصناعات البيئية لإمكانية تطويرها فى سيناء.

ج. عدم وجود معاهد متخصصة عن الصناعات البيئية فى سيناء ، وإن كان من المنتظر فى القريب العاجل افتتاح جامعة سيناء التى تضم كلية عن بيئة سيناء.

د. معظم مشروعات الصناعات البيئية فى سيناء تعانى من صعوبات فى تسويق منتجاتها نتيجة عدم وجود أجهزة متخصصة فى مجال التسويق البيئى فى سيناء .

ه. تكاد تكون فرص تسويق منتجات سيناء من الصناعات البيئية منعدمة فيما عدا بعض الحالات الفردية التى تعمل بجهودها الفردية مثل (حالة السيدة شهيرة ، وغيرها من الحالات الفردية) .

و. تعثر المشروع القومى لتنمية سيناء ، ويتضح ذلك فى عدم تنفيذ مشروع ترعة السلام بطول(١٥٤كم) لاستصلاح وزراعة نحو (٤٠٠) ألف فدان شرق قناة السويس منها حوالي (٢٧٥) ألف فدان فى نطاق محافظة شمال سيناء فى مواعيده المحددة طبقا للبرنامج الزمنى المخطط سابقا

والتي يتوقف على تنفيذها قيام التنمية الزراعية والصناعية والسياحية بسيناء.

ز. معظم الجهود التنموية لسيناء تتم حاليا من خلال مشروعات انمائية متفرقة بطريقة مبعثرة ؛ لا يراعى فيها التكامل الشامل بين الأهداف المختلفة بالقدر الكافي.

ح. عدم اهتمام الأجهزة المحلية في سيناء بالصناعات البيئية ، مما أدى إلى إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال الصناعات البيئية .

ط. قصور التنسيق بين مشروع الأسر المنتجة ، وجهاز الصناعات الحرفية ، والصندوق الاجتماعي للتنمية بشأن الصناعات البيئية في سيناء .

ي. يقتصر دور مشروع الأسر المنتجة في تنمية الصناعات البيئية في سيناء على وجود منفذ وحيد لتسويق منتجات الصناعات البيئية دون الاهتمام بعناصر جودة وتطوير المنتج .

ك. عدم وجود دور ملموس لصندوق التنمية الاجتماعية في سيناء في التمويل ، لكنه نجح في إقامة المعارض المحلية والخارجية ، كما ينقص الصندوق برامج التوعية لدفع المواطنين إلى الاستثمار في مجال تنمية وتطوير الصناعات البيئية .

ل. تعاني الصناعات البيئية في سيناء من مشاكل تنظيمية وإدارية أبرزها المشاكل الإدارة الفردية ، وقصور الخبرة الإدارية لدى أصحاب المشروعات .

م. عدم توفر الأماكن الملائمة المزودة بالخدمات المساعدة في إنتاج وتسويق المنتجات .

ن. عدم وجود مراكز تخصصية لتعليم وتدريب القوى العاملة في سيناء .

س. ضعف الوعي الاستثماري لدى أصحاب الحرف اليدوية والصناعات البيئية في سيناء وإحجامهم عن العمل الحر.

ع. عدم وجود دوائر خاصة بالمحاكم يراعى فيها الأحكام العرفية المتبعة في سيناء والتوفيق فيما بينها وبين القوانين والتشريعات الحكومية .

ف. تخوف معظم أهالي سيناء على منتجاتهم من الضرائب .

ص. تضارب آراء وتعليمات الجهات المختصة ، وتعقد إجراءات العمل الإداري في الحصول على قروض خاصة بالاستثمار .

ق. عدم تملك الأراضي لأهالي سيناء والاكتفاء لهم بحق الانتفاع فقط .

ر. عدم وجود وسائل للربط بين سوق منتجات سيناء والأسواق العربية والأسواق العالمية .

٨. يوجد في سيناء نحو (٢٨٦٠٢٠) نخلة ينتجوا نحو(٤- ٦) مليون جريدة سنويا ، ولكن لم يستغل هذا الجريد حتى الآن الاستغلال الأمثل في الصناعات البيئية في سيناء .

٩. تشتهر سيناء بالمشغولات اليدوية و صناعة السجاد اليدوي ، إلا أن مردودها المادي لا يعادل الجهد المبذول ، حيث لم يصل حجم الإنتاج الحالي إلى نقطة التعادل والإنتاج بكميات اقتصادية .

١٠. نساء سيناء لهن دور كبير في مختلف نواحي المشغولات الشعبية البيئية وخاصة الزى البدوى الذى يبين مدى مهارتها من الزخرفة بتصميمات ورسوم تلقائية غاية في الروعة والجمال .

١١. يوجد بسيناء حوالي ٨٧٢ نوعا من النباتات الطبية ؛ من بينها عددا من الأنواع المتوطنة التي لا توجد إلا في سيناء دون غيرها من المناطق الأخرى في ج.م.ع وأحيانا خارجها ، والتي لم تستغل اقتصاديا حتى الآن .

١٢. يوجد بسيناء العديد من مقومات السياحة البيئية التي لم تستغل استغلالا كاملا حيث الموارد الطبيعية الجذابة التي تمتزج بالعادات والتقاليد المتوارثة ، وقد تحدد بسيناء حاليا عدد (٧) محميات طبيعية (رأس محمد - نبق - أبو جالوم - سانت كاترين - طابا - الزرانيق وسبخة البردويل - سبخة الشيخ زويد) من إجمالي عدد(٢١) على مستوى الجمهورية .

توصيات البحث

أكدت نتائج الدراسة إلى إن الحكومة تبذل جهود ومحاولات من أجل تنمية سيناء ، إلا أنه مازال يوجد العديد من الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية وخاصة في مجال تنمية الصناعات البيئية ،

الأمر الذى يتطلب التوصية بما يلى :-

الإدارة المحلية بالمحافظة :-

١. قيام أجهزة الإدارة المحلية بسيناء بتخصيص جزء من حساب التنمية المحلية ، وكذلك المنشآت السياحية والمنشآت الصناعية بحجز نسبة بسيطة من أرباحها لدعم وتطوير الصناعات البيئية ، وحفز المستثمرين على إقامة مشروعات على النباتات والأعشاب الطبية والعطرية الموجودة بسيناء .

٢. العمل على اعتبار التوجه إلى تنمية سيناء وخاصة فى مجال تنمية الصناعات البيئية هدف قومى، توضع له الإستراتيجية المناسبة والمحددة الأهداف ، فى إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يتم تحيز التشريعات والسياسات ناحية هذا التوجه لتهيئة المناخ الملائم لتنمية الصناعات البيئية ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للصناعات البيئية بالجودة المطلوبة على نحو يمكن من المنافسة فى الأسواق الخارجية ، وينعكس بالتالى على توفير فرص عمل للمواطنين ، مما يزيد من دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم .

٣. إنشاء جهاز إقليمى ذي صلاحيات واسعة يعمل على التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الصناعات الحرفية والبيئية ، ويضع الخطط والأهداف ، ويجمع البيانات والمعلومات عن الموارد لمد المنتجين بها ، ويساعد على التصدير وفتح الأسواق ، كما يقوم بالبحوث والدراسات من أجل التعرف على المعوقات وتقديم مقترحات الحلول المناسبة لها ، مما يعزز على زيادة الوعى والاستثمار فى هذه الصناعات ، والتشجيع على التصدير .

٤. العمل على تنويع هياكل الصناعات البيئية وإعادة تشكيلة قائمة الصادرات منها ، والتركيز على السلع التى تتسم بالمزايا التنافسية .

٥. إعادة النظر فى السياسة الضريبية والجمركية بما يحفز المواطنين على الاستثمار فى الصناعات البيئية وتنميتها وتطويرها ، كما يجب إعفاء الآلات اللازمة للإنتاج من الضرائب الجمركية ، وإعفاء صادرات الصناعات البيئية من الرسوم ، بما يشجع المواطنين على الاستمرار فى إنتاج الصناعات البيئية .

٦. تحويل سيناء إلى منطقة ذات مزايا اقتصادية خاصة تخضع للسيطرة المصرية فى جميع الأحوال ، بعقد اتفاقات مع البلدان التى تستورد منتجات سيناء من الصناعات البيئية ؛ بمعاملات تفضيلية فى التبادل التجارى وإجراءات الاستيراد والتصدير ونظام الضرائب والجمارك ، إقامة المعارض الدولية و المحلية و إنشاء أسواق وأدوات عرض متنقلة لتسويق وعرض منتجات الصناعات البيئية لسيناء .

٧. التأكيد على عدم تحويل سيناء إلى منطقة تجارة حرة حيث مناطق التجارة الحرة تخضع للقواعد الدولية التى يكمن فيها الخطورة .

فى مجال التصدير :-

٨. الاهتمام بالتشطيب والشكل النهائى لمنتجات الصناعات البيئية المعدة للتصدير ، على أن يتم وضع كافة البيانات عن السلعة وخصائصها ، باعتبار ذلك من أهم عناصر الجذب التسويقى للمستهلكين فى الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء .

٩. العمل على فتح أسواق جديدة وزيادة نفاذ الصناعات البيئية والحرفية إلى الدول العربية بتفعيل وتعزيز التكامل الاقتصادى العربى منه خلال منظمة التجارة الحرة العربية ، والاتفاقيات الثنائية العربية ، بالإضافة إلى زيادة التواجد فى الأسواق الأفريقية من خلال مجموعة الكوميسا .

١٠. إنشاء شركات تسويقية متخصصة لتسويق المنتجات السيناوية وغيرها من منتجات الأسر المنتجة ، وإنشاء معارض دائمة لهذه المنتجات ، وتيسير الاشتراك فى المعارض الدولية ، والتشجيع على إنشاء شركات متخصصة فى مجال التسويق البيئى ، لربط سوق منتجات سيناء بالأسواق العربية القريبة (السعودية – سوريا – لبنان – فلسطين –العراق) ، وتوسيع نطاق فرص التسويق أمام منتجات الصناعات البيئية .

١١. زيادة الاهتمام بالإنفاق على البحوث والتطوير وتنمية الموارد البشرية ، وذلك بإعداد الدورات التدريبية اللازمة لتطوير ورفع كفاءة العاملين فى مجال الصناعات

البيئية ، وعلى استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج مما يرفع من جودة المنتج وزيادة الصادرات .

١٢. توفير معدات وأجهزة الإنتاج الحديثة ، وتشجيع إستراتيجيات نقل التكنولوجيا المناسبة وتطويعها ، والاستفادة من ابتكارات الشباب لتطوير، واستخدام الأساليب المتطورة في مشروعات الصناعات البيئية في سيناء بدلا من وسائل الإنتاج التقليدية ، حتى يمكن تقليل الوقت المستغرق في التصنيع، وتحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها على المنافسة العالمية.

١٣. العناية بتعبئة وتغليف منتجات الصناعات البيئية لسيناء ، والاهتمام بتصميم العبوات سواء من خامات البيئية أو الخامات المناسبة لتكون ملائمة لنوع المنتج ، وتضمن له الحماية في النقل والتخزين ، مع العناية بالشكل الجمالي للعبوة.

١٤. ضمان تجديد وتطوير المنتجات باستمرار، وملاءمتها لمتطلبات ورغبات المستهلكين ، والتي تتمشى مع شروط الأسواق العالمية .

البيئة :-

١٥. الاهتمام بالبيئة مع الحفاظ على تراث الحرف اليدوية المعبرة عن البيئة ، وإقامة مراكز التدريب ، والمدارس المتخصصة في دعم الصناعات البيئية مع إيجاد وعي شعبي قادر على حماية البيئة و الصناعات البيئية التي لا يمكن تقليدها ، على أن يقوم بذلك وزارة البيئة بالتعاون مع أجهزة الإدارة المحلية الشعبية والتنفيذية .

في المجال الإعلامي :-

١٦. أن تضع وسائل الإعلام الإقليمية المسموعة والمرئية ضمن خطتها برنامجا لتنمية الصناعات البيئية في سيناء ، يوجه المواطنين إلى كيفية تنمية وتطوير الصناعات البيئية على الموارد المتاحة لديها مع وضع الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم من الناحية الفنية والمالية والإدارية والتشريعية والتسويقية ، واستخدام جميع وسائل الإيضاح المتيسرة في نشر الوعي عن أهمية ودور الصناعات البيئية في تنمية سيناء ، وحث جميع أسر سيناء على تعليم أبنائهم من الجنسين على المهارات المتوارثة للصناعات البيئية بسيناء ، للحفاظ على تراث الصناعات البيئية من الانقراض .

الموارد الطبيعية والبشرية :-

١٧. وضع تصور لخطة مدروسة للصناعات البيئية ؛ وإقامة قاعدة للبيانات الأساسية يتم فيها تقييم مختلف مناطق ومدن وقرى وتوابع شبه جزيرة سيناء ، وحصر جميع الموارد الطبيعية بها ؛ وتحديد القوى البشرية وتوزيعاتهم المختلفة للتعرف على المتخصصين في مجال الصناعات البيئية .

١٨. تعظيم الاستفادة من رغبة واستعداد أهالي سيناء في تنمية وتطوير الصناعات البيئية بها، وبث روح الثقة والأمان للمواطن السيناوي .

١٩. الاهتمام بالتدريب وذلك من خلال إنشاء مراكز تدريب دائمة و متنقلة ، وحاضنات صناعية ، ومدارس للتعليم الصناعي في التخصصات الملائمة ، وتدريب أصحاب المشروعات على حسن الإدارة ؛ وإكساب العاملين المهارات الفنية بالاستعانة بالجهات المتخصصة في مجال الصناعات البيئية ؛ وزيادة فرص التعليم للمرأة البدوية.

٢٠. الاستفادة بما يتوفر في سيناء من نباتات وأعشاب طبية ، وما لدى أهالي سيناء من حصيلة الخبرات والمعارف في مجال الأعشاب الطبية والعطرية في تصنيع الزيوت العطرية والطبية في سيناء.

٢١. التوسع في استخدام الأحجار الكريمة المتوفرة في سيناء ، وتشغيل أبناء سيناء في صقل وتشغيل وتصنيع تلك الأحجار.

٢٢. الاهتمام بزراعة النخيل في سيناء والاعتناء بنموه للحفاظ عليه من التدهور والاستفادة من النخلة في الكثير من الصناعات البيئية ، مثل صناعة الأثاث المنزلي من الجريد كخامة صديقة للبيئة رخيصة السعر بديلة للخشب الطبيعي الذي يتم استيراده من الخارج بالعملة الصعبة ، مما يساهم في توفير الأموال ، وفرص عمل للشباب .

القطاع الخاص والتعاونيات والهيئات الحكومية :-

٢٣. تحفيز القطاع الخاص على إقامة المشاريع

التنموية في سيناء و تشجيعه للقيام بدور الشريك في عملية التنمية والاستثمار في الصناعات البيئية .

٢٤. إنشاء مناطق صناعية تجذب إليها مشروعات الصناعات البيئية والحرفية ، وتوفير رأس المال لأصحاب هذه المشروعات بشروط ميسرة، وتخصيص المحال أو الأراضي بأسعار معقولة ، وإمداد المشروعات بالأدوات والتجهيزات .

٢٥. تشجيع المواطنين على إنشاء جمعيات تعاونية حرفية تضم مشروعات الصناعات على أن تقوم هذه الجمعيات بتزويد مشروعات الصناعات البيئية بالخدمات التي تحتاجها ، وتخفيف بعض الأعباء الملقاة عليها مثل توفير المواد الأولية والتمويل اللازم لنشاط المشروعات ، وتسويق المنتجات .

٢٦. التعاون بين الأجهزة الحكومية ، ورجال الأعمال لإنشاء معهد متخصص عن الصناعات البيئية في سيناء يعمل على تطويرها وتوفير الخدمات اللازمة لها مثل خدمات الإرشاد الصناعي ، وتقديم المشورة الفنية والتدريب التقني، والتصميمات والابتكارات، والمعلومات والاستشارات القانونية ، والمساهمة في توفير قاعدة بيانات حديثة عن موارد وإمكانيات سيناء المادية والبشرية للحفاظ على صناعاتنا البيئية والحرفية والعمل على تنميتها وتوجيهها التوجه الأمثل من خلال منظومة متكاملة تتفاعل فيها مقومات الصناعات البيئية والحرفية مع الأساليب العلمية الحديثة ، وإعداد دراسات الجدوى لمشروعات الصناعات البيئية في سيناء مقابل رسوم بسيطة ، وإعداد وتوزيع نشرات فنية عن الصناعات البيئية المختلفة بأسلوب مبسط موضح بالرسومات والصور الفوتوغرافية .

٢٧. توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة الصناعات البيئية من خلال الصندوق الاجتماعي ؛ وصندوق التنمية المحلية ، وإنشاء مصانع متطورة لمواد التعبئة والتغليف لإنتاجها بالشكل الذي يتناسب مع أذواق وعادات المستهلكين في الأسواق الخارجية .

٢٨. الاستفادة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات البيئية بشروط ميسرة، وإمكانيات الشئون الاجتماعية في دعم وتطوير الصناعات البيئية، وزيادة عدد منافذ بيع مشاريع الأسر المنتجة في سيناء والتنسيق فيما بينهما لتسويق منتجات الأسر السيناوية في الأسواق المحلية والعالمية .

التشريعات والنظم الإدارية والمالية :-

٢٩. إنشاء دوائر خاصة بالمحاكم للنظر في قضايا الاستثمار لأهالي سيناء يراعى فيها الأحكام العرفية ؛ والعمل على سرعة فض النزاعات .

٣٠. تطوير نظام التأمينات الاجتماعية بما يخدم العاملين في مجال الصناعات البيئية فيما يختص بتأمين حياتهم ؛ وظروف عملهم وشروط السلامة المهنية لهم.

٣١. ضرورة توفير الدعم الحكومي للصناعات البيئية بدءا من إزالة القيود والمعوقات الإدارية ، وتوفير التمويل والاعتمادات المالية بشروط ميسرة ، مع تقديم المساعدات المباشرة لمشروعات الصناعات البيئية ؛ وتوفير مشروعات البنية الأساسية لها سواء في شكل تدريب مهني ، أو تعليم فني ، والمساعدة في اختيار المعدات المناسبة وتقديم النصح والإرشاد حول وسائل الإنتاج وتصريف السلع ، وتسهيل تسويق منتجات الصناعات البيئية ؛ والعمل على إيجاد الأسواق الخارجية للتصدير، وإزالة معوقات التصدير للخارج ، ودعم المشاريع التي تواجه صعوبات ومعوقات طارئة.

٣٢. تخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي للوفاء باحتياجات الصناعات البيئية في سيناء.

٣٣. إعادة نظام الصندوق الدوار المختص بتقديم القروض والتسهيلات لإقامة مشروعات الصناعات البيئية لصغار المستثمرين بدون فوائد اعتمادا على معرفة المحافظة به وبضمان شيخ القبيلة .

الإستفادة من التجارب الدولية في مجال الصناعات البيئية:-

٣٤. الاستعانة بما توصلت إليه تجارب الدول الناجحة في تنمية الصناعات البيئية، والاستفادة من تجارب الدول في تنمية الصناعات البيئية بها ينبغي أن يتم دون تقليد أو نقل مشوه ، مع التسليم بأن التجارب الناجحة في بلد ما ليست بالضرورة النموذج الأمثل

للإقتداء بها فى بلدان أخرى لتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد ؛ حيث إنه من المتعذر إيجاد حلول مماثلة تصلح لمختلف الدول والمجتمعات ، ويمكن الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التالية بما يتوافق مع الطبيعة المصرية .

في مجال السياحة البيئية :-

٣٥. الاهتمام بالسياحة البيئية في سيناء القائمة على الطبيعة "Nature-Base" ، وإدارة المحميات الطبيعية المتوفرة بها لنشر العديد من الفوائد التربوية والاجتماعية، والاستمتاع بجمال الطبيعة وفهم التاريخ الطبيعي للبيئة وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ، وخاصة في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالسياحة البيئية ، وتوصي الدراسة بما يلي.

أ- زيادة الوعي لدى أهالي سيناء عن أهمية وفوائد المحميات الطبيعية في صناعة السياحة البيئية ، حتى يدركوا بالمسئولية تجاهها ، ويدافعوا عنها وحمايتها من التدهور، مما يساهم ذلك في زيادة فاعلية مشروعات صناعة السياحة البيئية.

ب- فتح أبواب المحميات الطبيعية للجماهير، على أن تتولى الوزارات المعنية تنفيذ الإجراءات التالية:-

(١) وزارة السياحة تنظيم مواعيد زيارة المحميات، تحديد أعداد الزوار، بما لايضر بالمحمية، ومقدار ما يدفعه الزائر للمحمية.

(٢) وزارة الثقافة الحفاظ على الآثار التاريخية بكل محمية.

(٣) وزارة البيئة تحديد تعليمات وشروط الزيارة ، وما يجب أن يتبعه الزائر داخل المحمية للحفاظ على بيئة المحمية من التلوث ، أو الاستنزاف والتدهور .

(٤) وزارة الزراعة العمل على الحفاظ على النباتات والحيوانات والنباتات النادرة من التدهور والانقراض.

(٥) وزارة الداخلية (شرطة السياحة) تنفيذ تعليمات الحفاظ على البيئة ، وإتباع الزائرين للتعليمات، والتأكد من سلامة الزائرين وتوفير الأمن والحماية لهم.

ج- ضرورة إحداث توازن بين الأغراض الجمالية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها من الأغراض التي تنشأ المحميات الطبيعية من أجل تحقيقها بقدر الإمكان ، حسب ظروف وطبيعة كل محمية .

د- إقامة منتجع سياحي داخل المحمية يحمل عادات وتقاليد ونمط المساكن البدوية في المنطقة ، يدار بواسطة بدو المنطقة، يستخدم فيه مواقد البيوغاز في توليد الطاقة الحرارية ، والاستفادة من الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية نهارا ؛ وطاقة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية ليلا .

العائد والمخاطرة
فى القرار الاستثمارى بالبورصة

إعداد
أ.د./ عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
ورئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية

مقدمة:

لعل من المعروف ان العائد والمخاطرة عنصران يحكمان اى قرار استثمارى ، وذلك لأن القرارات الاستثمارية تتعلق دائما بالمستقبل ، ومن ثم فقد يتخذ القرار الاستثمارى فى ظروف التأكد او فى ظروف عدم التأكد ، وفى الواقع العملى تتخذ معظم القرارات الاستثماري فى ظل درجه معينة من عدم التأكد عند السعى الى تعظيم العائد، وتصبح المشكلة الاساسية امام متخذ القرار الاستثمارى هى محاوله اتخاذ القرار الاستثمارى الذى يحقق العائد المناسب على الاستثمار باقل درجه ممكنة من المخاطرة، اى باقل درجه ممكنة من ظروف عدم التاكد .

مع ملاحظه انه كلما تعاظم العائد على الاستثمار كلما ارتفعت درجه المخاطرة والعكس صحيح .

من هنا فان اكتساب مجموعة من المهارات وتنمية المعلومات فى مجال تحليل العائد والمخاطرة فى القرار الاستثمارى ، هى مسأله ضرورية لكل متخذى القرارات الاستثمارية وهو ما تحاول تلك الورقة ان تلقى الضوء عليه من خلال النقاط التالية:

أولا: القرارات الاستثمارية وانواعها:

يرتبط مفهوم القرار الاستثمارى بعمليه تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها فى أصول (عينية/ مالية) لفتره من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية (عائد) فى المستقبل لمواجه الزيادة فى معدل التضخم وتغطيه المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال .

و يتضح من هذا التعريف ان متخذ القرار الاستثمارى (المستثمر) يخصص جزء من المال يتاجر به على امل الحصول على عائد فى المستقبل او زيادة فى ثروتة (او زيادة فى الطاقة الانتاجية لمشروعة) تعوضة عن التغيير المتوقع فى الاسعار خلال فترة الاستثمار.

والاستثمار بمنظور جزئى هو ذلك النشاط الاقتصادى الذى ينحصر فى شراء وبيع الاوراق المالية (اسهم وسندات) فيما يسمى بالاستثمار فى الاوراق المالية وهو يختلف فى هده الورقة عن كثير من المفاهيم الخاصة بالمنظور الكلى . والاستثمار فى الاوراق المالية اما ان يكون فردى او متعدد . ويقصد بالاستثمار الفردى ، شراء اصل واحد حتى لو تكررت الوحدات المشتراه من الاصول(محفظة استثمار).

وعموما تنقسم القرارات الاستثمارية الى عدة أنواع لعل من أهمها:

١- قرارات تحديد اولويات الاستثمار:

وهى القرارات التى تكون صالحة وتشكل فيما بينها بدائل محتملة، لتحقيق نفس الاهداف ، ويجب على المستثمر اختيار واحدة منها فقط فى المرحلة الحالية على ان يتم تأجيل تنفيذ بقيمة القرارات الاخرى الى وقت اخر فى المستقبل ، اى تحديد اولويات للاستثمار بناء على اهتمامات المستثمر والعائد على الاستثمار الذى سيحصل علية خلال فترة زمنية معينة.

٢- قرارات قبول الاستثمار:

حيث يكون المستثمر أمام اتخاذ قرار بقبول استثمار الاموال فى نشاط معين او يرفض لانة امام قرار واحد لاستثمار فى مجال نشاط واحد ، ويصبح الاختيار هنا

قائم على القبول او الرفض.

٣- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

ويعني ذلك وجود فرص متعددة امام المستثمر يمكن يتخذ قرار ببدء الاستثمار فيها وممكنة في حالة اختيار نشاط معين لا يمكنة اختيار نشاط اخر ، فالنشاط الاول يمنع بالتبادل النشاط الأخر . وفي هذه الحالة يأخذ المستثمر في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) نتيجة عدم تنفيذ البديل الاخر.

٤- انواع اخرى من القرارات الاستثمارية:

٤/١- حيث يوجد تقسيم للقرارات الاستثمارية حسب درجة المخاطرة وبالتالي توجد في هذه الحالة:

٤/١/١- كذلك يوجد استثمار في ظل التأكد (تنعدم المخاطر).

٤/١/٢ - قرارات استثمار في ظل عدم التأكد (احتمالات المخاطرة).

٤/٢- كذلك يوجد تقسيم اخر للقرارات الاستثمارية حسب اسلوب التحليل الاستثماري المستخدم ، الذي الذى يصف القرارات الاستثمارية الى:

٤/٢/١ - قرارات تعتمد على التحليل الوصفي.

٤/٢/٢ - قرارات تعتمد على التحليل الكمي (الموضوعي - الشخصي).

ثانيا: اتخاذ القرارات الاستثمارية والنماذج المستخدمة:

لعل من الواضح ان اتخاذ القرارات الاستثمارية هي عملية مفاضلة موضوعية (قد يشوبها بعض المعايير الشخصية) بين بديلين او اكثر من البدائل المطروحة او المتاحة لمستخدمي القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد او في ظروف عدم التأكد ، لاختيار افضل بديل استثماري من هذه البدائل.

ويشير ذلك الى ان هناك ثلاث نماذج مستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية هي:

١- نموذج التأكد:

الذي يكون فية متخذ القرار الاستثماري على علم تام و كامل بكل الاوضاع على الطبيعة المحتمل حدوثها مستقبلا ، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يحتوى على اى درجة من درجات المخاطرة.

٢- نموذج المخاطرة:

ويحدد متخذ القرار الاستثماري في هذا النموذج ، الحالات المحتمل حدوثها (على الطبيعة) خلال فترة زمنية مستقبلية ويحدد بصورة او بأخرى احتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة ويحدد البدائل المتاحة والعائد المتوقع من كل بديل من هذه البدائل ثم يختار البديل الذى يحقق اكبر عائد ممكن (او اقل خسارة ممكنة حسب الاحوال).

٣- نموذج عدم التأكد:

ويحتوى على قدر أكبر من المخاطر ، اكثر مما كان يحتوية نموذج المخاطرة الثاني السابق الاشارة الية، لأن متخذ القرار الاستثماري في هذا النموذج لعدم التأكد يجهل احتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة، سواء لصعوبة التنبؤ بهذا الاحتمال او لصعوبة تقديرة او لعدم توافر اى معلومات سابقة عنة، او لانة احتمال خاص باحدى حالات الطبيعة العارضة او الطارئة التي لا يعرف زمان او مكان حدوثها او لا يمكن توقعة.

وفي محاولة متخذ القرار الاستثماري لتقليل ظروف عدم التأكد فانة يستعين ببعض المقاييس الاحصائية احيانا والمنطقية غالبا التى تعينة فى اتخاذ قرار استثماري باختيار احد البدائل المطروحة.

ثالثا: العلاقة بين العائد والمخاطرة في القرار الاستثماري.

ليس هناك نشاط استثماري لا يحمل قدرا من المخاطرة وهناك علاقة بين العائد على الاستثمار والمخاطرة هى التي تحدد اتجاه القرار الاستثماري فعلى سبيل المثال تتحدد اولويات الاستثمار في الاوراق المالية على النحو التالي:

١- الاسهم العادية : عائد كبير ومخاطرة مرتفعة .

٢- الاسهم الممتازة : العائد أعلى من السندات والمخاطرة متوسطة.

٣- السندات غير المضمونة : عائد اعلى من السندات المضمونة وتحتوى على بعض المخاطرة.

٤- السندات المضمونة: عائد اقل من اى نوع اخر

وخالية من المخاطرة (تقريبا).

وفى كل الاحوال فان صانع القرار الاستثمارى يقارن الاستثمار فى الاوراق المالية وتعظيم الثروة، بتلك البدائل الاستثمارية المتاحة فى سوق المال كشهادات الادخار او شهادات الاستثمار على اعتبار انها استثمارات خالية من المخاطرة او تلك البدائل الادخارية او الاستثمارية .

رابعا: تحليل العائد على الاستثمار وكيفية قياسة .

١- عائد الاستثمار المحقق.

يشير عائد الاستثمار لأول وهله الى الزيادة فى الثروة نتيجة لهذا الاستثمار.

مثال: اذا اشترى مستثمر مهم بمبلغ ١٠٠ وباعة بعد سنة بمبلغ ١١٠ معنى ذلك ان ثروتة زادت بمبلغ ١٠ وبما ان المبلغ فى نهاية السنة اختلف عن اولها اذا يمكن التعبير عن هذا التغيير فى شكل نسبة مئوية بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}}{\text{سعر البيع}} \times ١٠٠$$

اى ان العائد ببساطة فى هذه الحالة ، هو الارباح (الخسائر) الرأسمالية التى يحصل عليها المستثمر أثناء احتفاظة بالسهم معبرا عنها فى شكل نسبة مئوية.

الا ان هناك ما يسمى "عائد فترة الاحتفاظ بالاسهم"، والذى يعنى قياس عائد الاستثمار بالنسبة لمختلف الاسهم التى يتم تداولها فى البورصة حيث ان النتائج قد يكون لها الاثر البالغ فى القرار الاستثمارى ، وقياس العائد على الاسهم خلال فترة الاحتفاظ بها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{عائد فترة الاحتفاظ بالاسهم} = \frac{(\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) + \text{التوزيعات النقدية} \times ١٠٠}{\text{سعر الشراء}}$$

فإذا افترضنا فى المثال السابق ، ان المستثمر الذى اشترى السهم حصل على ارباح قدرها ٣ خلال فترة الاحتفاظ بالسهم معنى هذا ان ثروتة قد زادت لنسبة ١٣ % كما يتضح من تطبيق المعادلة :

$$\text{عائد فترة الاحتفاظ بالاسهم} = \frac{(١١٠-١٠٠)+٣ \times ١٠٠}{١٠٠} = ١٣\%$$

ومن مميزات عائد فترة الاحتفاظ بالاسهم ، انة ينتج مقارنة هذا العائد بالنسبة لمختلف الاصول المالية وانتقاء الاصول التى تحقق افضل عائد بالنسبة للمستثمرين.

ويمكن الانتهاء من تحليل عائد الاستثمار ان العائد ليس مجرد ما حصل علية المستثمر من ربح ، بل يضاف اليه ما طرأ على قيمة الاستثمار من تغير فى السوق وعلى هذا يمكن التفرقة بين نوعين من العائد:

١- عائد ناشئ من الارباح المحصلة (دخل عادى).

٢- عائد ناشئ من فروق قيمة الاستثمار (ارباح

رأسمالية).

ويلاحظ من ناحية أخرى ان المثال السابق افترض ان فترة الاحتفاظ هى سنة واحدة ، الا انة فى كثير من الحالات يحتفظ المستثمر بالاسهم لعدة سنوات وبالتالى يمكن اعادة كتابة المعادلة على النحو التالى:

عائد فترة الاحتفاظ لعدة سنوات=

$$\frac{((\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) / \text{عدد سنوات الاحتفاظ بالسهم}) + \text{التوزيعات النقدية}}{(\text{سعر البيع} + \text{سعر الشراء}) / ٢}$$

فاذا افترض ان المستثمر اشترى سهما بمبلغ ١٠ وكان يحصل على ربح سنوى قدرة ٢ وبعد اربع سنوات باع هذا السهم بمبلغ ١٤ ، من هذه المعلومات يمكن احتساب عائد الاحتفاظ بالسهم كالتالى:

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = \frac{((١٤ - ١٠) / ٤) + ٢}{(١٤ + ١٠) / ٢} = ٢٥\%$$

٢-العائد المتوقع:

وهو الذى يعبر عن ما سيحققة الاستثمار فى المستقبل وهنا يجب التفرقة بين :

١/٢ – عائد الاستثمار الفردى :

اذا سألت مستثمر عن العائد الذى يتوقعة من الاستثمار يمكن ان يقول انه يتوقع تحقيق عائد نسبة ١٠ % واذا سألتة عن درجة تأكده من تحقيق هذه النسبة ، يقول انة ليس متأكد من تحقيق هذه النسبة ولكنة طبقا للاحوال الاقتصادية فى البلد يتحرك العائد بين سالب نسبة ١٠% وموجب نسبة ٢٥% ولاشك انه كلما زاد مدى العائد (– ١٠ الى +٢٥) المتوقع كلما زادت مخاطر عدم التأكد من تحقيق المستثمر للعائد .

ويمكن تحديد درجة التأكد من تحقيق العائد على الاستثمار وذلك بتحليل التوزيعات المحتملة للعائد المتوقع . وتشير احتمالات التوزيع الى الاحتمالات الممكنة لكل عائد ، واحتمالات تحقيق عائد اما ان تكون صفر (لا توجد فرصة لتحقيق هذا العائد) او تكون واحد (تأكيد لتحقيق العائد) وقد يتم هذا التحليل على اساس تقديرات شخصية او على اساس الاداء فى الفترات السابقة.

•

وفى حاله التأكد التام من تحقيق العائد فأن احتمال تحقيق العائد هو واحد ، وعلى هذا يحسب العائد المتوقع من الاستثمار كالتالى: **أحتمال تحقيق العائد × العائد الممكن تحقيقة**

فاذا كان المستثمر يكره الخطر واشترى مجموعة من سندات كلينتون للكيماويات ذات العائد ١٠% فان العائد المتوقع هو ١٠%.

كما يتضح من تطبيق المعادلة السابقة.

اما اذا كان المستثمر مغامر ويقبل نسبة خطر فى استثماراتة فانة سيحتفظ بأسهم شركة كلينتون للكيماويات ، واذا اتخذ هذا القرار سيكون هناك اكثر من عائد محتمل نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية وفى هذا يجب معرفة المعلومات التالية لتحديد العائد المتوقع على استثماراتة expected rate of return.

- الاحوال الاقتصادية المتوقعة (انعاش – عادية – سيئة).
- احتمال حدوث كل حالة من الحالات السابقة.
- العائد الممكن تحقيقة فى كل حالة.

فاذا كان المستثمر قد وضع التقديرات التالية لاسهم شركة كليتون طبقا للحالة الاقتصادية السائدة.

الحالة الاقتصادية	سعر بيع الاسهم	التوزيعات المتوقعة	العائد المحتمل مع كل حالة
رخاء	٣٣	٦	%٢٠
عادية	٣٠	٥	%٥٠
سيئة	٢٨	٢	%٣٠

وبالرغم من ان المعلومات السابقة معيدة الا ان استخدامها فى اتخاذ القرار محدود نظرا لعدم تحديد احتمال حدوث كل حاله اقتصادية لتحديد العائد المتوقع معها اى انه يجب وضع تقديرات شخصية لاحتمال حدوث كل عائد ، نفرض ان المستثمر وضع الاحتمالات التالية لحدوث العائد فى ظل الظروف الاقتصادية المختلفة:

العائد المحتمل مع كل حالة	احتمال حدوثة
-٣٠	٠,٢
+٢٠	٠,٣
+٥٠	٠,٥

من هذه الاحتمالات الشخصية يمكن تحديد العائد المتوقع على الاستثمارات عن طريق ضرب العائد المتوقع على الاستثمارات عن طريق ضرب العائد المحتمل فى احتمال حدوثة ثم يجمع الناتج ليكون هو العائد المتوقع كما سيتضح فيما يلى:

العائد المحتمل	احتمال حدوثة	العائد المتوقع
-٣٠	٠,٢	-٦
+٢٠	٠,٣	+٦
+٥٠	٠,٥	+٢٥

العئد المتوقع على الاستثمار (السهم).

٢/٢- عائد المحفظة the expected return on apoptotic.

يمكن تعريف عائد المحفظة بأنة المتوسط المرجح بأوزان لعوائد الاسهم التى تحتويها المحفظة والاوزان هده هى نسبة كل سهم فى المحفظة ، على هذا يجب تحديد العناصر التالية لاستخدامها فى تقدير العائد المتوقع على المحفظة.

١- العائد المتوقع لكل سهم فى المحفظة.

٢- نسبة السهم الى عدد اسهم المحفظة.

٣- عدد الاسهم التى تكون المحفظة.

ولتحديد عائد المحفظة نفرض ان المستثمر يقارن بين اسهم الشركات التالية طبقا للعوائد المحتمله والتى وضعها حسب الاحوال الاقتصادية المحتمل حدوثها:

العائد المحتمل			احتمال حدوثه
شركة كليتون للكيماويات	شركة فهد للمقاولات	شركة مبارك للسياحة	
-%٣٠	+%٥٠	+%٦٥	٠,٢
+%٢٠	-%٢٠	-%١٠	٠,٣
+%٥٠	+%٤٢	+%٣٠	٠,٥

وبناء على الاحتمالات السابقة يمكن قياس العائد المتوقع لكل سهم كالتالى :

احتمال الحدوث	شركة كلينتون عائد محتمل / عائد متوقع	شركة فهد عائد محتمل/ عائد متوقع	شركة مبارك عائد محتمل / عائد متوقع
٠,٢	٣٠- / %٦-	%٥٠+ / %١٠	%٦٥+ / %١٣+
٠,٣	٢٠+ / %٦+	%٢٠- / %٦-	%١٠- / %٣-
٠,٥	٥٠+ / %٢	%٤٢+ / %٢١+	%٣٠+ / %١٥+
العائد المتوقع	%٢٥	%٢٥	%٢٥

بعد احتساب العائد على كل سهم " دعنا نحسب العائد المتوقع على المحافظ التالية:

عائد المحفظة المكونة من سهمين :

يحسب هذا العائد بضرب نسبة كل سهم فى المحفظة × العائد على هذا السهم .

فإذا قرر المستثمر تكوين محفظة مناصفة بين اسهم شركة كلينتون للكيماويات وشركة فهد للمقاولات فى هذه الحالة يكون عائد المحفظة = ٢٥%.

(٢٥% × ٠,٥) + (٢٥%   ٠,٥)

عائد المحفظة المتعددة الاسهم:

اذا فرضنا انه بناء على العائد المتوقع على كل سهم قرر المستثمر توزيع امواله على الاسهم الثلاث بالنسب التالية ٥٠% فى أسهم شركة كلينتون ، ٣٠% فى اسهم شركة مبارك و ٢٠ % فى اسهم شركة فهد . وبذلك يكون العائد المتوقع على المحفظة هو ٢٥,٦%، كما يتضح من المعادلة التالية:

(٢٥% × ٠,٥) + (٢٥ % × ٠,٣%) + (٢٥ × ٠,٢)

ولكن هل العائد المتوقع على الاستثمار يعنى ان المستثمر متأكد من تحقيقة؟ الاجابة لا، لانة لايزال هناك حاله من عدم التأكد ولذلك فإن اتخاذ قرار الاستثمار بناء على معرفة العائد المتوقع فقط يؤدى الى نتائج سيئة لذا من الضرورى ان يكون لدى المستثمر تحليلا لمخاطر الاستثمار و قياس درجة المخاطرة وهو ما يمكن تداولة بالتحليل فى النقطة التالية:

خامسا: تحليل مخاطر الاستثمار وطرق القياس:

١- تعريف المخاطرة:

تعبر المخاطرة ببساطة شديدة عن توقع اختلافات فى العائد بين ما يتوقع ان يحدث وما سيحدث فعلا وتعتبر المخاطرة اشد اذا كانت هذه الاختلافات المتوقعة اكبر ، ويسعى ويحبذ المستثمرون تحقيق اعلى العوائد باقل قدر ممكن من المخاطر.

ومن ناحية اخرى : يرتبط معنى المخاطرة بمفاهيم النسبية و التغيرية ، بمعنى ان درجة المخاطرة التى يواجهها المستثمر تختلف باختلاف الظروف والملابسات التى يواجهها هذا المستثمر . فشراء سندات حكومية لا توجد بها مخاطرة اما شراء أسهم فى شركات البترول الحديثة التى يتراوح معدل الربح فيها ما بين – ١٠% ، + ٥٥% ، فإن درجة المخاطرة هنا كبيرة ولا يمكن تحديد مفهوم معنى المخاطرة الا فى ضوء التوزيعات الاحتمالية ، التى تقوم عليها عدد من المعايير الاحصائية التى توضح درجه المخاطرة والتى تبين لمتخذ القرار الاستثمارى اى بدير من البدائل التى سيختارها اقل فى درجة المخاطرة عن باقى البدائل.

والخلاصة ان مخاطر الاستثمار فى الاوراق المالية تكمن فى اختلاف العائد المحقق عن العائد المتوقع.

٢- أنواع مخاطر الاستثمار:

٢/١- المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية.

٢/١/١- المخاطر النظامية ، هى التى تؤثر على عائد وارباح جميع الاسهم التى تتداول فى البورصة وعادة تحدث عند وقوع حدث كبير تتأثر معه السوق بأكملها ، مثل حدوث حرب او تغيير النظام السياسى... الخ ويجب على المستثمر ان يعرف مسبقا مدى تأثر الاسهم التى يمتلكها بهذا النوع من المخاطر والتى تتأثر

بها جميع الاسهم بدرجة متفاوتة وتستخدم البيتا beta فى قياس هذه المخاطر.

٢/١/٢- المخاطر غير النظامية ، فهى التى تتبقى بعد طرح المخاطر النظامية من اجمالى المخاطر التى يمكن ان يتعرض لها السهم فى السوق ، وهذا النوع من المخاطر ينتج عن احداث معينة قد تؤثر على عوائد سهم محدد ، ويستطيع المستثمر حماية نفسة من هذة المخاطر عن طريق استثمارة.

٢/٢ – مخاطر السوق market risk.

تتأثر اسعار الاسهم بالاحداث الجارية ، مثل المخاطر النظامية اى ان اسعار الاسهم فى السوق تتأثر بتوقعات المستثمرين للمستقبل ، وعلى هذا يجب على المستثمر ان يدرس اسعار السهم فى الماضى ليعرف مقدار الخطر الدى الذى يتعرض له فى اسوأ الحالات يمكنة حماية استثماراتة من مخاطر السوق ، اى تغيير الاسعار عن طريق التوقيت الصحيح لاتخاذ قراراتة الاستثمارية فلا يشترى و السوق فى اوج تحركة وازدهارة ، بل يحاول ان يشترى والسوق يشهد بعض الركود فى الاسعار ، اذ ان ذلك من شأنة اعطاء المستثمر فرصة للاستفادة من تحرك الاسعار للارتفاع.

٣/٢ – مخاطر الاعمال business risk.

ويقصد بمخاطر الاعمال ، عدم قدرة الشركة على المنافسة فى السوق وضمنوا استقرار ارباحها فى المستقبل ، اذ ان انخفاض قدرة الشركة على تحقيق ارباح يؤدى الى هبوط اسعار اسهمها فى السوق وعلى هذا يجب على المستثمر ان يكون دقيقا فى اختيار الاسهم التى يشتريها ويتأكد انها اسهم من شركة تتمتع بقدر من النمو وتنتمى الى صناعة او قطاع اقتصادى متطور بالاضافة الى التأكد من أن لمنتجات هذه الشركة سوقا واسعة.

٤/٢- مخاطر اسعار الفائدة interesk risk.

توجد علاقة مباشرة بين اسعار الاسهم واسعار الفائدة السائدة فالودائع فى البنوك مثلا ، هى من الوسائل البديلة للاستثمار فى الاسهم ، فإذا ما ارتفعت اسعار الفائدة فإن اسعار الاسهم تميل الى الانخفاض لان العديد من المستثمرين سيجدون انه من الافضل ايداع اموالهم فى البنوك بفوائد عالية ، بدلا من تحمل مخاطر الاستثمار فى الاسهم.

٥/٢- مخاطر التضخم inflation risk.

كما هو معلوم ، يؤدى التضخم الى تخفيض القوة الشرائية للنقود ، فالاموال التى تستثمر اليوم لها قوة شرائية أكبر من قيمتها بعد عدد من السنوات ، وقد اصبح التضخم سمة العصر وبالتالى يجب على المستثمر ان يختار الاستثمارات التى تحمية من التضخم ، فالاستثمارات ذات الاجل الثابت عاجزه عن مقاومة التضخم وبالتالى فان ارتفاع الاسعار قد يفوق العوائد التى تحققها هذه الاستثمارات وعلى العموم يمكن المستثمر ان يتفادى اضرار التضخم بأن ينوع استثماراتة ويتفادى الاستثمارات طويلة الاجل الا ان ذلك يتطلب دراسة كبيرة لمختلف المجالات الاستثمارية كالعقارات والاشياء النادرة.

٦/٢ – مخاطر اخرى:

مثل مخاطر نوع النشاط الاقتصادى ، مخاطر قانونية، ومخاطر سياسية ، ومخاطر الرافعة العمالية.

٣- طرق قياس مخاطر الاستثمار:

حيث تنشأ المخاطر المصاحبة للاستثمار نتيجة عدم التأكد الجزئى من تحقيق العائد المتوقع ، اذ أنة بالرغم من دقة التقدير للعائد الا انه لا يزال غير مؤكد تحقيقة نتيجة لاحتمال حدوث تقلبات اقتصادية.

والمخاطر من الامور الموضوعية التى يصعب قياسها بصورة رقمية ، ولهذا كان لابد من استنباط طريقة لقياس المخاطر بطرق شتى ، الا انه يمكن التركيز على الطرق التالية.

١/٣- الانحراف المعيارى standard deviation.

وهو عبارة عن الجذر التربيعى لمتوسط مربعات انحرافات مجموعه من القيم عن وسطها الحسابى . اى عبارة عن الجذر التربيعى للتباين variance.

ويقاس الخطر بموجب هذه الطريقة بمقدار انحراف عائد السهم عن ما كان يتوقع له فى السابق على هذا الاساس فإن الانحراف المعيارى يعتمد على ايجاد وسط حسابى لما يحققة السهم من ارباح لعدد من السنوات او من احتمالات تحقق العائد فاذا ما وجد ان عوائد السهم

تبتعد كثيرا عن هذا الوسط فان ذلك يشير الى ان الاستثمار فى هذا السهم يحمل خطورة واضحة ، اما اذا كانت العوائد السنوية متقاربة مع هذا الوسط ، فإن ذلك يعني ان السهم اكثر استقرارا وهو بذلك اقل خطورة.

مع ملاحظة انه فى بعض الاحوال يعتبر الانحراف المعيارى مضلل خصوصا اذا ظلت الاحوال الاقتصادية ثابتة لذا فإنه يفضل استخدام معامل الاختلاف c6 efficient of variation للربط بين العائد والخطر ويحسب .

هذا المعامل بالمعادلة التالية:

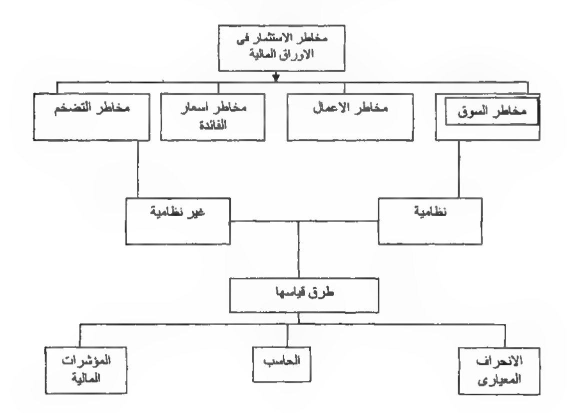
الانحراف المعيارى / العائد المتوقع.

٣/٢- تحليل الحساسية "البيتا" beta.

ويستخدم هذا المعامل فى قياس المخاطر من واقع تطبيق مفاهيم تحليل الانحدار على سلوك الاسعار في السوق ويطلق مصطلح البيتا ليعنى سرعة التأثير ، اى خطورة اى سهم او سرعة تأثر اسعاره تقاس بمعامل البيتا فإذا فرض ان سرعة تأثر اسعارة تقاس بمعامل البيتا ، فإذا فرض ان سرعة تأثر السوق لأى حادث هى (١) صحيح ، فإن الاسهم التى ترتفع او تنخفض بنفس اتجاهات السوق يقال ان سرعة تأثرها (١)، ولكن اذا تغير سعر السهم ١٥ % بينما كان تغير السوق هو ١٠% عندئذ يقال ان السهم يتذبذب بمقدار ١,٥ % من السوق (١٥%/١٠%).

٣/٣ – المؤشرات المالية financial rallies .

وهى صورة اخرى لقياس مخاطر الشركة ممثلة فى قوة المركز المالى والائتمانى للشركة ولتقدير هذه المخاطر يقوم المحلل الاستثمارى باحتساب مجموعة من المؤشرات المالية اهمها معدل التداول والمديونية للأصول وعدد مرات تغطية الفوائد والالتزامات الثابتة، ونسب الربحية المختلفة.



كتابة البحث

(علم وفنّ ولغة)

إعداد

أ. علي محمد أحمد الجنزوري[1]

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم- النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد حث الإسلام على البحث والتنقيب، ويتبين ذلك من آيات القرآن الكريم مثل: (قل سيروا في الأرض فانظروا)، (أفلا تتدبرون) ، (أفلا تعقلون)، (أفلا تتفكرون)، وبيان فضل العلماء كقوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – : [من سلك طريقا يبتغي به علما سهل الله له طريقا إلى الجنة]، [العلماء ورثة الأنبياء].

ولهذا وضع العلماء صفات يجب أن يتحلى بها طلاب العلم والباحثون كافة، وأهمها: الصبر وأمانة النقل والعرض والإخلاص وابتغاء وجه الله والتواضع والعمل بما علم ، حيث يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: [من عمل بما علم أعطاه الله علم ما لم يعلم] أو كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-.

كما إني أعتبر أن صفة "عدم التحزب" هي من أهم الصفات وأجلها التي يجب أن يتحلى بها كل الباحثين؛ بمعنى عدم التقوقع حول مذهب فكري واحد سواء أكان سياسيا أم فقهيا أم فلسفيا.

وكذلك يجب أن يتحلى الباحث بالمنهج العلمي والتذوق الفني والحاسة اللغوية التي يصبغ الباحث بحثه عن طريقها([2]).

حيث يعتبر البحث العلمي هو العامل الرئيس الذي يقاس به تقدم الأمم، وذلك باتباع المنهجية السليمة والوصول إلى ما هو جديد وصالح للإنسان في موطنه بصفة خاصة، والبشرية على كوكبها الأرضي بصفة عامة.

ومن منطلق الكتابة في مجلة بحثية متخصصة؛ حيث يُعتبر المهتم بها باحث في المقام الأول، سواء أكان طالب بكالوريوس أو طالب دراسات عليا عضوية وزمالة أو عضو هيئة تدريس (مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ)- رأيت أن أعطي نُبذة عن كتابة البحث العلمي للمستوى الجامعي (بحوث التخرج) والمستوى فوق الجامعي (بحوث الدبلومات والتمهيدي).

في البداية وبعد تحديد (١) "عنوان البحث" المطلوب من أستاذ المادة يتم عمل (٢) "بحث مكتبي أولي" عن مراجع البحث ومدى توافرها، ثم عمل تصور مبدئي أولي (٣) "خطة مبدئية أولية" للبحث مكونة من أ- المقدمة (مشكلة – أهمية – أهداف) ، ب- الفصول والمباحث ، ثم ننتقل إلى مرحلة (٤) "جمع المادة العلمية" ، وبعد ذلك نبدأ في مرحلة (٥) "إعادة خطة البحث" التي يتم فيها إمعان النظر لتحديد أ- "مشكلة" البحث التي يجب أن تتناسب مع عنوان البحث، ثم بيان ب- "الدراسات السابقة" التي تؤدي وينبثق عنها ج- "صياغة الفروض أو التساؤلات". ثم نقوم (٦) "بكتابة البحث" بصياغة علمية، وبعد مرحلة الكتابة ومن خلال اختبار صحة أو خطأ فروض البحث والتحليل الإحصائي؛ يمكن صياغة (٧) "الخاتمة" التي تتكون من أ- "النتائج" ثم ب- "التوصيات" ، وفي النهاية نكتب (٨) "المراجع"، ثم (٩) "الملاحق".

مما سبق يتبين لنا كيف نصمم بحثا علميا بالتركيز على أهم عناصره وأجزائه بصورة عامة.

[1]) دبلوم دراسات عليا – دار العلوم – جامعة القاهرة. ومشرف على مجلة البحوث الإدارية، ومدقق لغوي للرسائل والبحوث والمجلات العلمية، ومحرر وقائع ومسودات توصيات الملتقيات والمؤتمرات والندوات وورش العمل بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية
البريد الإلكتروني ganzory maktoob com

2) حيث إن الحاسة عند الباحث كل في تخصصه نتيجة مصابرة وتجريب وتراكم خبرات يكتسبها الباحث ،وتتشابه مع المصطلحات التالية " الفراسة "، "الإلهام"، " الفطرة والسليقة"، "الحاسة السادسة"، "الحكمة" و"الفقه"، "الفطنة والكياسة"، "العلم اللدني"، "الوحي" بمعنى قذف الله في الروع أو الإلهام، "العلل الربانية"، "المعية الإلهية"، "الحدس"، "الضمير"، "العقل الفعال"، "الكشف والفيض"، الحاسة عند كل من اللغويين، المؤرخين، المحدثين، الصيرفيين، القماشين (بائعو الأقمشة)

حيث يظهر لنا كتابة البحث كعلم من خلال اتباع الأسس العلمية والمنهجية كما يلي:

[اختيار العنوان، مقدمة بحثية(تمهيد، أهمية، أهداف، مشكلة،دراسات سابقة،فروض، المجتمع والعينة، الخطة، نتائج وتوصيات، دراسة تطبيقية، مراجع، ملاحق].

كما يظهر لنا كتابة البحث كفن ؛ من خلال ترتيب زمني ومرحلي كما يلي:

[اختيار العنوان،قراءة مكتبية، مقدمة بحثية (تمهيد، أهمية، أهداف، مشكلة بصورة أولية، خطة مبدئية، دراسات سابقة، كيفية كتابة الفروض، جمع المادة العلمية، خطة نهائية، تحديد المشكلة، الصياغة، دراسة تطبيقية، كيفية استخلاص النتائج والتوصيات، مراجع، ملاحق).

وأخيراً يظهر لنا كتابة البحث كلغة؛ من خلال صياغة الجمل والتراكيب كما يلي:

. سلامة الجمل والتراكيب (مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات).

. سلامة اللغة (تنقيح وتصحيح وتدقيق وفروق وأخطاء شائعة وتطور تاريخي للكلمات وتطبيقات لغوية).

. كيفية صياغة الفروض، والنتائج، والتوصيات.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم عناصر وأجزاء ومكونات البحث العلمي الجامعي:

(١) اختيار الموضوع "عنوان البحث"

يتم اختيار الموضوع من عدة طرق ، أهمها: توصيات أحدث الرسائل العلمية، وكذلك توصيات أحدث الندوات والمؤتمرات وورش العمل، وأيضا بناء على موضوع قد شغل الباحث أثناء قراءته المكتبية وإعداده لأوراق العمل أثناء الدراسة وبحوث التخرج وبحوث الدبلومات والتمهيدي، وأخيراً: بناء على توجيهات الأساتذة في نفس القسم.

من ناحية أخرى؛ يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط في البحث المزمع إعداده، أهمها: وجود قبول وألفة بين الموضوع والباحث، وجود مراجع، إيجاد الجدة، وجود مشكلة بحثية؛ تُغري الباحث على الإقدام على إعداد بحثه.

(٢) بحث مكتبي أولي

بعد تحديد الموضوع أو النقطة البحثية ووضع العنوان؛ تأتي المرحلة التالية مباشرة لها، وهي: البحث المكتبي الأولي؛ حيث يتم البحث والتنقيب عن مراجع ومصادر البحث المتوفرة؛ بمعنى جمع عناوين المراجع ذات الصلة بالموضوع وأسماء مؤلفيها. حتى يمكن الحكم على مدى استكمال الباحث لبحثه بناءً على عدد المراجع التي قد تكون سببا في عدم قبول البحث لاستكمال الدراسة؛ بمعنى أنه قد تكون قلة أو ندرة المراجع سبباً في عدم قبول البحث للدراسة. والعكس صحيح.

(٣) خطة مبدئية أولية:

بعد مرحلة البحث المكتبي الأولي والتأكد من وجود مراجع يمكن أن يقوم البحث عليها؛ تأتي المرحلة التالية مباشرة لها، وهي: وضع تصور مبدئي أولي يتكون من عرض المقدمة البحثية، وخاصة المشكلة والأهمية والأهداف ويمكن صياغتها؛ للوصول إلى حلول المشكلة البحثية، حيث يمكن استخدام التراكيب اللغوية التالية: [بيان أهمية ... ، إلقاء الضوء على ....]..

ثم يتم تقسيمها إلى فصول ومباحث. وذلك مثل موضوع البطالة في مصر : حيث يتم تقسيمه إلى بيان التعريف لغويا واصطلاحيا ثم تحديد حيثيات المشكلة البحثية ، ثم بيان الأسباب المؤدية لذلك وكذلك بيان الآثار الناجمة عن ذلك، وأخيرا سبل العلاج.

(٤) جمع المادة العلمية

تأتي المرحلة التالية بعد وضع التصور الأولي للبحث؛ متمثلة في جمع المادة العلمية ، والتي يمكن جمعها عن طريقين : ورقي، وحاسوبي شبكي.

(أ)الطريقة الأولى؛ فمن خلال الكتب والدوريات العلمية الورقية، ويكون الجمع بالنسبة إلى كل ماهو قريب الصلة بالموضوع.

(ب)الطريقة الثانية؛ فمن خلال الكتب والدوريات العلمية الحاسوبية الشبكية ؛أي عن طريق الشبكة العنكبوتية "النت" ، ويكون الجمع من خلال استخدام أدوات البحث الشبكي كما يلي:

(١) الكلمات الدالة: وهي عبارة عن عناوين البحث الرئيس والفصول والمباحث والعناوين الجانبية.

(٢) المترادفات: مثل معنى- تعريف – مفهوم – مصطلح .....

(٣) علامات التنصيص:مثل ("") ، (+) ، (-) وتوضع قبل المصطلح ليتم التركيز عليه أو دخوله أو استبعاده من نتائج البحث. وتأتي النتائج للمصطلح كمركب وليس كل كلمة بمفردها.

(٤) كلمات ثاقبة: مثل: كتابة كلمة doc أو كلمة pdf ، وبالنسبة للمحاسبين والاقتصاديين والمصرفيين

خاصة كلمة ext – بعد كل جملة بحث.

(٥) إعادة خطة البحث

يتم فيها إمعان النظر لتحديد:

(أ) "مشكلة" البحث: وتتمثل في معرفة المشكلة البحثية بدقة، بمعنى بيان السبب المباشر والرئيس الذي دعاك لإعداد مثل هذا البحث. والتي يجب أن تتناسب مع عنوان البحث.ويتم تحديدها تحديدا علميا دقيقا.

(ب) "الدراسات السابقة" ذات الصلة بموضوع البحث، حيث يتم التركيز على ما تم دراسته وأوجه النقص التي في حاجة إلى دراسة سواء من زاوية مختلفة أو عينة مختلفة.

كما يمكن كتابتها بطريقة ذكر اسم الباحث وعنوان الرسالة أو البحث مع ذكر الأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها ، ومن خلال هذه النقاط الرئيسة يمكن تحديد الفروض أو تساؤلات البحث.

(ج) "صياغة الفروض أو التساؤلات" يتمثل الفرض البحثي في وجود علاقة ارتباط (طردي أو عكسي) بين متغيرين؛ بمعنى استخدام تعبير: [كلما زاد أو قل كذا؛ زاد أو قل كذا]، أو وجود اختلاف بين متغيرين.

ويمكن صياغة فروض البحث بناء على الدراسات السابقة، واعتمادا كذلك على المتغيرات المستقلة والتابعة.

أما التساؤلات فتكون في صيغة أداة استفهام وخاصة أداة (هل) ؛ بمعنى: هل هناك علاقة بين .... و.......؟

(د) "أبواب وفصول ومباحث"؛ بناء على جمع المادة العلمية: ويتم ذلك من خلال : القراءة الجيدة للعناوين الرئيسة للمادة التي تم جمعها.

(٦) كتابة البحث بصيغة علمية

- وضع كل جزئية في مكانها من الفهرس أو الخطة ولو كانت مكررة.

- حذف ما هو مكرر.

- التسلسل المنطقي للأفكار، بحيث تكون كل فكرة في فقرة.

- الترتيب المنطقي للفقرات.

- التركيز على مصطلح البحث وتكراره في معظم الفقرات، وكذلك مصطلحات الفصول والمباحث.

- سلامة الجمل والتراكيب:

وذلك من خلال مراعاة مبادئ الإعراب، مثل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات.

أولا: المرفوعات:

أ) المرفوعات من الأسماء

١. المبتدأ والخبر: نحو: محمدٌ نشيطٌ .

٢. اسم كان وكاد وأخواتهما: نحو: أصبح محمدٌ نشيطا ، وأوشك محمدٌ ينشط.

٣. خبر إن وأخواتها ولا النافية للجنس: نحو: إن محمدا نشيطٌ، ولا طالب مهملٌ

٤. الفاعل: نحو: ضرب الضابطُ اللص.

٥. نائب الفاعل: نحو:ضُرِب اللص.

٦. توابع المرفوع: النعت – التوكيد – البدل – العطف.

ب) المرفوعات من الأفعال: الفعل المضارع فقط؛ الذي لا يسبق بناصب أو جازم.

ج) العلامة الإعرابية :الضمة في حالة المفرد، الألف في حالة المثنى، الواو في حالة الجمع.

ثانيا: المنصوبات

أ) المنصوبات من الأسماء

١. المفاعيل : (المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول المطلق، المفعول فيه).

٢. ظرفا الزمان والمكان. ٣. الحال.

٤. المستثنى. ٥. المنادى. ٦.التمييز.

٧. اسم إن وأخواتها ولا النافية للجنس.

٨. خبر كان وكاد وأخواتهما.

٩. توابع المنصوب: النعت – التوكيد – البدل – العطف.

ب) المنصوبات من الأفعال

الماضي : مبني على الفتح .

المضارع : ينصب إذا سبق بناصب : مثل (أنْ – لنْ – كي – لام التعليل – حتى – فاء السببية – لام الجحود – واو المعية ..) .

ج) العلامة الإعرابية: الفتحة في حالة المفرد، الياء في حالتي المثنى والجمع.

ثالثا: المجرورات

أ) المجرور بحرف الجر : منْ- إلى- في- عن- على-اللام- الباء- الكاف- واو القسم- تاء القسم -حتى- مذ- منذ- رُبَّ-(خلا ، عدا ، حاشا ؛ إذا اعتبرت حروفا) .

ب) المجرور بالإضافة :

يمكن تحديد المضاف إليه بوضع أحد حروف الجر الثلاثة قبله : منْ أو في وإن تعذر تقديرهما فنقدر اللام .

* ولنطبق ذلك على الأمثلة الآتية : هذا خاتم ذهب – هذا مكر الليل والنهار – هذا كتاب إسماعيل .

في المثال الأول : يجوز أن نقول (هذا خاتم من ذهب) . وفي المثال الثاني : يجوز أن نقول (هذا مكر في الليل). وفي المثال الثالث : يجوز أن نقول (هذا كتاب لإسماعيل) .

* يحذف من المضاف للإضافة : التنوين ، نون المثنى وجمع المذكر السالم ، أل وهذه الأخيرة قد لا تحذف مع المشتقات في نحو : هذا القاتل أخيه . من أمثلة المضاف إليه: هذان كتابا نحو ونسختا قرآن – رأيت طالبي العلم يتنافسون تنافس الطموحين .

ج) توابع المجرور : النعت (الصفة)، العطف أحد الأحرف الآتية: الواو – الفاء – ثم – حتى – أو – أم – بل– لكنْ – لا...، التوكيد اللفظي والمعنوي، البدل: ثلاثة أنواع : مطابق –بعض من كل– اشتمال .

د) العلامة الإعرابية:

الكسرة في حالة المفرد– الياء في حالة المثنى والجمع– الفتحة في حالة الممنوع من الصرف.

رابعاً: المجزومات

لا توجد المجزومات إلا في الفعل المضارع.

العلامة الإعرابية:

– يجزم إذا سبق بجازم مثل (لم – لما – لام الأمر– لا الناهية)

أدوات الشرط الجازمة مثل : إنْ– منْ – ما – مهما– متى – أين – كيف – أينما –حيثما– إذما –أنى– أيان– أين – أيّ).

– يجزم بالسكون ، نحو : لا تهملْ في عملك ، أينما تجلسْ أجلسْ ، أي خير تقدمْه خالصا تؤجرْ عليه ،

– يجزم بحذف حرف العلة ، نحو: لم يرم ،(ومن يتق الله يجعل له مخرجا).

– يجزم بحذف النون ، إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو : الطالبان لم يهملا دروسهما ، ونحو قوله تعالى: (أينما تكونوا يدركم الموت) ، وقوله سبحانه: (فأينما تولوا فثم وجه الله).

–سلامة اللغة:

وهي تتضمن ما يلي: أخطاء إملائية– أخطاء نحوية– ركاكة الأسلوب– دقة النصوص المترجمة– لبس وخلط المصطلحات– علامات الترقيم.

وفيما يلي نموذج تطبيقي للأخطاء اللغوية من بحث للكاتب بعنوان: (دراسة نقدية ... تاريخا وتحقيقاً ولغة) لكتاب:"تاريخ الخلفاء" لمؤلفه جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق أ.د /حمزة الشرتي والشيخ / عبد الحفيظ فرغلي):

المطلب الأول: التنقيح

يندرج تحت هذا المطلب عدة غصون ، وهي :

الغصن الأول : عدم التهذيب

(١) ص: ٥٤٤ ، س١٥ –وسبب والصواب: وسبب. وهذا مثال للغفلة ونسيان حرف.

(٢)ص: ٥٨٠س٧ –يوم الزربعاء والصواب: يوم الأربعاء.وهذا مثال على الغفلة وكتابة حرف بدل حرف.

الغصن الثاني : عدم المراجعة

(١) ص: الفصل الخامس بالخليفة الأول؛ كتابة اسمه في كل الصفحات أعلى كل صفحة.

أبو بكر والصواب: أبو بكر. وهذا مثال على وجود مسافة زائدة بين (أبو) و (بكر).

(٢) ص: ٥٨١: ٦٥– المستعصم بالله ٨٠٨ هـ : ٨٩١ هـ خطأ؛ لأنه لا يستقيم مع من خلفه من الخلفاء ؛ فهو في حاجة إلى مراجعة.

الغصن الثالث : عدم التصحيح

(١) ص: ١٩١، س٥ –معاذ ابن جبل والصواب: معاذ بن جبل. وهذا مثال حذف ألف (ابن) بين علمين ، وهي إحدى ثلاث حالات([1]).

الغصن الرابع : عدم الضبط

(١) ص: ١٩٨ ، س١٠ – أن عليا حدث بحديث والصواب: حدَث. وهذا مثال على تشكيل الحرف الذي في حاجة إلى التشكيل ؛ لعدم قطع القراءة.

(٢) ص: ٥٨١: ٦٤ – الواثق بالله : عمر بن إبراهيم في هامش؛ عمرو بن إبراهيم.أيهما الصواب؛ تحتاج إلى مراجعة.

الغصن الخامس : عدم المعالجة

(١) ص: ١٩٥، هامش٢ –ينبشة والصواب:

---

[1]) تحذف ألف (ابن) لفظا وخطا في الحالات التالية:

١. إذا وقعت (ابن) بين علمين، ولم يفصل بينهما بفاصل، وكان الثاني أبا للأول ولو بالكنية أو باللقب المشتهر به وكانت "ابن" مفردة وأعربت صفةً، وإذا كان العلم سابقا لها منونا حذف تنوينه تخفيفا. مثال: علي بن أبي طالب.

٢. إذا وقعت (ابن) بعد أداة النداء [يا]. مثال : يا بن الخطاب.

٣. إذا وقعت (ابن) بعد أداة الاستفهام [الهمزة]. مثال : أبن أبي سفيان حصر؟

يبشه([1]). وهذا مثال للهاء والتاء المربوطة.

(٢) ص: ٥٤٤ ، س٤ –إلي والصواب: إلى([2]). وهذا مثال الياء والألف اللينة. وحبذا لو وجد زر خاص بـ ألف صغيرة على الياء مثل: علىٰ.

(٣) ص: ١٩٨، س٨ –أن العن عليا والصواب: ألعن([3]). مثال ألف الوصل وهمزة القطع ومواقعهما.

(٤) ص: ٥٤٩ ، س الأخير –على الأثر والصواب: على الأثر([4]). مثال على التفريق بين الهمز والمد.

الغصن السادس : الخداع البصري

(١) ص: ١٩٨ ، هامش: ١ –امتلأت بالمدوع والصواب: امتلأت بالدموع. وهذا مثال للخداع البصري.

وهذا الغصن يمثل حاسة لدى منقح الأخطاء المطبعية؛ لا تتأتى له إلا من خلال الجد والإخلاص والأمانة في العمل مع كثرة الممارسة والتجربة. حيث إن كلا من الجد والممارسة تنميان في نفس وعقل المنقح هذه الحاسة وتجعله مميزا عن غيره من أقرانه في التعرف والتوصل واستخراج مثل هذه الأخطاء التي تخدع أبصار العامة والخاصة.

المطلب الثاني: التدقيق اللغوي

يندرج تحت هذا المطلب عدة غصون ، وهي :

الغصن الأول : [ابن]

"يا ابن الخطاب"([5]): عند استخدام أداة النداء [يا] مع "ابن" تحذف ألفها هكذا: (يا بن الخطاب).

الغصن الثاني : العدد وملحقاته

ص: ، س ثلاثة عشرة سنة. والصواب : ثلاث عشرة سنة ([6]).

الغصن الثالث : علامات الترقيم

(١) : [،] لا تقع علامات الترقيم في أول السطر.

مثال: ص: ٥٨٨ ، س٥ من أسفل ؛ لأنه خطأ فادح، لابد من تداركه وتصحيحه.

(٢) [؛] ص: ، س ..... بغية....

والصواب:.....؛ بغية.......

حيث إن عدم وجودها أو استخدامها يُعتبر نقصا في الدلالة وكذلك الفهم وإيصال المعنى. وعلى ذلك أرى ضرورة استخدام هذه العلامة المُميّزة ، العظيمة الفائدة؛ لأهميتها وعظم فائدتها.

(٣) [" " ، : ( )] عدم وجودها يُعتبر نقصا في الدلالة وكذلك الفهم وإيصال المعنى.

مثال: ص: ٢٠٠ ، س٩-١١. فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلمة اسم ، وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال : ....

الصــواب

فألقى إليّ صحيفة فيها : (بسم الله الرحمن الرحيم . الكلمة : اسم وفعل وحرف. فالاسم : ما أنبأ عن المسمى،

---

[1]) التاء المربوطة:
هي التي تنطق هاء عند الوقوف وتاء عند الوصل، ولابد أن تعلوها نقطتان، وتكتب (ـة) و(ة) فلو واصلنا النطق في قولنا (هناك حديقة واسعة) لنطقناها تاء، ولو وقفنا عند حديقة لنطقناها(هاء) مع بقاء النقطتين.
مواضع التاء المربوطة . العلم المؤنث فاطمة ــ خضرة.
الأسماء المؤنثة غير الأعلام بقرة ــ سبورة.
صفة المؤنث عالمة ــ مريضة.
جمع التكسير الخالي من التاء في المفرد ــ غزاة- قضاة.
للمبالغة علامة ــ نسابة.
في نهاية ثمة الظرفية: ثمة رجال يطلبون الحق.
الهاء المربوطة
وهي التي تنطق عند الوقف والوصل هاء وليس عليها نقطتان ، وتكتب(ـه) (هـ). مثال كتابه ، قلمه ، صديقه ، هذا ما تعلمناه وهذا ما فهمناه وما رأيناه ، السفه والسفيه والفقه والفقيه مواضع الهاء المربوطة:
– هاء الضمير (وهو الغائب) وهذا الضمير يكون للغائب فيتصل بالفعل والاسم والحرف فنقول : كتابه وعلمه ونقول في الأفعال علمه الحق ، وأفهمه المسألة ، ونقول في الحرف ,له ، وعنه , وبه
– أن تكون الهاء من أصل الكلمة وجزءا منها مثل : (فقه , سفه , وله , الفقيه والسفيه)

[2]) الياء والألف اللينة راجع مقرر النحو للصف الثاني الإعدادي الفصل الدراسي الثاني

[3]) ألف الوصل وهمزة القطع ومواقعهما راجع النحو الوافي.

[4]) التفريق بين الهمز والمد راجع النحو الوافي.

[5] تحذف ألف (ابن) لفظا وخطا في الحالات التالية:
١- إذا وقعت (ابن) بين علمين، ولم يفصل بينهما بفاصل، وكان الثاني أبا للأول ولو بالكنية أو باللقب المشتهر به وكانت "ابن" مفردة وأعربت صفة، وإذا كان العلم سابقا لها منونا حذف تنوينه تخفيفا. مثال: علي بن أبي طالب.
٢- إذا وقعت (ابن) بعد أداة النداء [يا]. مثال : يا بن الخطاب.
٣- إذا وقعت (ابن) بعد أداة الاستفهام [الهمزة]. مثال : أبن أبي سفيان حضر؟

[6]) القاعدة العددية: الأعداد المركبة من ١٣ إلى ١٩ يخالف الرقم الأول المعدود مع مطابقة الرقم الثاني (عشر / ة) المعدود؛ كما في المثال

والفعل : ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.) ثم قال : ......

الغصن الرابع : التشكيل (ـَ ـُ ـِ ـْ)

تشكيل أسماء الأعلام والأماكن ، والأفعال التي تحتاج لذلك ؛ لأنها تمثل لازمة من لوازم عمل المحقق وتعتبر ضرورة دلالية.

مثال : ص: ٥٨٤ ، س٨ من أسفل: فبلغ نوروز نائب الشام. الصواب: نوروز.

الغصن الخامس : الفروق اللغوية والأخطاء الشائعة(١)

ويظهر ذلك من الأمثلة التالية:

[(النفاذ- النفاد): نفد: انتهى. نفذ: اخترق.

(عام- سنة): عام: يعني الرخاء ، وقد يكون عشرة أو أحد عشر شهراً، سنة: تعني البؤس، ويشترط اكتمال شهورها الاثنى عشر شهراً.

(مبروك – مبارك): مبروك: من الفعل "برك" الجمل قعد، اسم الفاعل: بارك واسم المفعول: مبروك، أما مبارك من الفعل "بارك" من الخير والزيادة والبركة، اسم الفاعل منها مبارك، واسم المفعول منها: مبارك.

(اللهم صلى على محمد -صلى الله عليه وسلم- اللهم صل على محمد -صلى الله عليه وسلم-): صلى: فعل ماض، مبني على الفتح. أما صل: فعل أمر مبني على مايجزم به مضارعه، ومضارعه مجزوم بحذف حرف العلة.

(كفى الله المؤمنين شر القتال – كفى الله المؤمنين القتال):الأولى جملة خاطئة؛ لأن العبارة الثانية آية قرآنية. حيث إن القتال خير وليس شر بل فيه جهاد ومجاهدة ومشاق وصعوبات ولكنها خير بإخبار الحق عنه في كتابه العزيز: (عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم).

(رحم الله امرئ عرف قدر نفسه – رحم الله امرأ عرف قدر نفسه): "امرأ" هي الصواب؛ لأنها وقعت مفعول به منصوب بالفتحة؛ حيث إن الهمزة عند الرفع تكتب على الواو " امرؤ"، وعند النصب تكتب على الألف "امرأ"، وعند الجر تكتب على ياء (امرئ).

(المسائلة القانونية- المساءلة القانونية): الجملة الأولى خطأ ، والثانية هي الصواب ؛ لأن الهمزة مفتوحة وليست مكسورة، حيث إنه إذا كانت الهمزة في وسط الكلام مفتوحة ؛ تكتب على السطر، وإذا كانت مكسورة ؛ تكتب على ياء (نبرة) ، وإذا كانت مرفوعة؛ تكتب على واو.

(الوحدة العربية- الوحدة الإسلامية): تعني "الوِحدة" بكسر الواو العزلة والانطواء، أما "الوَحدة" بفتح الواو؛ فتعني التضامن والتكامل والاعتصام بحبل الله المتين. هذا من الناحية اللغوية ، أما من الناحية العقائدية فإن الوحدة الإسلامية هي الأشمل والأعم والأقوى والرجاء والأمل كهدف استراتيجي كالجسد الواحد، وهي بذلك مرحلة تكميلية للوحدة العربية التي تمثل لبنة أولى في تحقيق الأمل والرجاء.

(إنشاء الله – إن شاء الله): الجملة الأولى خطأ إملائي فادح؛ أدى إلى انحراف المعنى- الذي أدى إلى انحراف في العقيدة قد يخرج المؤمن بهذه العبارة إلى دائرة الكفر والإلحاد.

حيث إن كلمة (إنشاء) من الفعل الماضي الرباعي "أنشأ – إنشاء" وهي تعني -حاشا لله- أن الله يتم إنشاؤه كأنه – معاذ الله- مبنى أو شركة. أما الجملة الثانية فهي الصواب؛ لأن الفعل شاء من المشيئة والإرادة الإلهية.

الغصن السادس : التطور التاريخي للكلمة

ص: ٦٠٠، س الأخير [منذ فتحها العرب ؛ أي الأندلس].

إذا ذكرها السيوطي فهي صحيحة ، وإذا سكت عنها المحقق فهو خطأ من المعلق ! لماذا ؟!

يأتي هنا دور الحاسة اللغوية ، والتطور التاريخي للكلمة. فمثلا : كلمة انتحار كانت تستخدم من قبل المؤرخين القدامى، وهم يقصدون بها أن نسبة النجاة ضعيفة قد تصل إلى ١ % ؛ فهي آنذاك كانت تعني الشهادة.

أما الآن وما نلحظه من صراع شرس وحرب لغوية شعواء وضروس من استبدال الغرب لمصطلحات الإرهاب بالجهاد(٢)، والعمليات الانتحارية بالاستشهادية،

---

١) الكاتب، باب (قل ولا تقل)، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

2) لقد استخدم أعداء الإسلام مصطلح الجهاد مرادفا للإرهاب وذلك للقضاء على معانيها ودلالاتها وإيحاءاتها ووظائفها عند المسلمين، وواجبنا توضيح معنى هذا اللفظ الذي يختلف عن مصطلح الحرب المقدسة كترجمة حرفية وذلك من خلال سبار المعاني اللغوية المعجمية والمعنى الاصطلاحي الفقهي وفيما يلي بعض تأملات في ظلال الآية الكريمة: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين) [العنكبوت: ٦٩] لتوضيح بعض الومضات والإيضاءات والظلال كما يلي: ←

وقتل المدنيين دون العسكريين بقتل المسالمين دون المحاربين([1])، و ....،

- (والذين جاهدوا) ذكرا وفكرا تدبرا وتعبدا ؛ جدا بالنهار ؛ تجديدا للإيمان وتهجدا بالليل ؛ اجتهادا للملكات – بقلوب وحواس نقية وهمم وعزائم قوية ونفوس ومراكز نقية. (فينا) في إخلاص لنا وتقرب إلينا ومرضاة منا (لنهدينهم) هداية إرشاد وتعريف وتعليم وإفهام وتفقه، وهداية توفيق وعون ونصر وعز وتأييد. (سبلنا) طرائق ومسالك ربانية مادية حسية مرئية رؤية مشاهدة، وفيوضات وفتوحات ربانية معنوية روحانية مرئية رؤيا علم ويقين وتصديق. (وإن الله) تأكيد أول مع لفظ الجلالة "الله" الجامع لكل أسمائه المقدسة وصفاته المنزه والدال على ذاته العلية. (لمع) تأكيد ثان متصل بالمعية الإلهية [كنت سمعه الذي يسمع به.....]. (المحسنين) الذين يعملون تفضلا وازديادا من " الذين جاهدوا فينا".

وفي الختام؛ ومن خلال هذه الظلال لتلك الآية المباركة كمثال- يتراءى لنا أن الجهاد بمعنى الحرب المقدسة ترجمة غير سليمة، وكذلك ربطها بالإرهاب يعتبر جريمة شنيعة؛ لأنها بناء الإنسان وقيام الحضارات.

ومن الأمثلة العملية الحياتية الناتجة عن تطبيق وتجريب، وتحقق مدلولات الآية السابقة موقفا سيدنا يوسف-عليه السلام- :أولهما مع امرأة العزيز، قال الله تعالى على لسان سيدنا يوسف-عليه السلام-: [قال معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي إنه لا يفلح الظالمون] ، وهو ما يعني قوله سبحانه: (والذين جاهدوا فينا) ؛ فهداه الله سبيله حيث قال الله تعالى: [لولا أن رأى برهان ربه] وهو ما يعني قوله سبحانه: (لنهدينهم سبلنا)؛ فأنعم الله عليه معيته متمثلة في قول الله تعالى: [كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين] مصداقا لقول الله سبحانه: (وإن الله لمع المحسنين).

وثانيهما: مع النسوة. قال الله تعالى على لسان سيدنا يوسف-عليه السلام: [قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين] ، وهو ما يعني قوله سبحانه: (والذين جاهدوا فينا) ؛ فهداه الله سبيله حيث قال الله تعالى: [فصرف عنه كيدهن] ، [رأوا الآيات] ، وهو ما يعني قوله سبحانه: (لنهدينهم سبلنا)؛ فأنعم الله عليه معيته متمثلة في قول الله تعالى: [ليسجننه حتى حين] صقلا له وتدريبا وخيرا كثيرا لتكوين أعوانا وحواريين لمساعدته في طلبه لتسيير المجاعة المقبلة؛ مصداقا لقول الله سبحانه: (وإن الله لمع المحسنين).

[1]) حيث استخدم الغرب جملة (قتل المدنيين دون العسكريين) وترك جملة (قتل المسالمين دون المحاربين)؛ وذلك خطأ كبير ؛ لأنه قد يكون العدو مدنيا يرتدي ملابس مدنية وليس عسكريا ولكنه جاسوسا وفي هذه الحالة يعتبر محاربا وليس مسالما ويجب قتله. ولذلك يجب استخدام المصطلحات الدالة ولبست الألفاظ المستوردة علينا من قبل أعدائنا التي تحوي فحيح الحيات وسموم الثعابين.

إن القتال في الإسلام له ضوابطه ومعاييره التي تنص على أنه يجب أن يكون للضرورة ، واستثناء، ورد وصد للعدوان وذلك اعتمادا على دستور الفروسية الإسلامي لأبي بكر الصديق ووصيته أحد قواده متجها للشام للجهاد. [المفكر الإسلامي الكبير/ محمد عمارة: إحدى حلقات برنامج: "آراء وشبهات"].

ونفس الشيء ينطبق على استبدال مصطلح الاستعمار بالاحتلال والاغتصاب؛ حتى يميروا حقيقة هجمتهم الصليبية في القرن التاسع عشر والعشرين بالاستعمار، وظهورها في ثوب جديد في صورة نشر الديمقراطية، أما الحقيقة فهي حرب صليبية مقدسة كما أعلنها بوش رئيس الولايات المتحدة في أحد خطاباته لتقسيم الشرق الأوسط الكبير.

ومن دواعي قلقي استخدام علامتين من علامات الفكر الإسلامي المعاصر لمصطلح "الاستعمار" دون الاحتلال ، وهما فضيلة الشيخ الباقوري، وفضيلة المفكر الكبير محمد عمارة.

<u>بناء على ما سبق، أقترح عمل توأمة بين كلية دار العلوم وأقسام التاريخ بالجامعات المصرية وبين الكليات العسكرية في العالمين العربي والإسلامي لتدريس مادتي التاريخ العسكري والعقيدة القتالية.</u>

فلابد من اليقظة في استخدام الألفاظ ؛ وإني أرى معالجة هذه العبارة ؛ أعني (منذ فتحها العرب) باستخدام عبارة (منذ فتحها المسلمون).

<u>وهذا الغصن يمثل حاسة لدى مدقق الأخطاء اللغوية؛ لا تتأتى له إلا من خلال الجد والإخلاص والأمانة في العمل مع كثرة الممارسة والتجربة. حيث إن كلا من الجد والممارسة تنميان في نفس وعقل المدقق هذه الحاسة وتجعله مميزا عن غيره من أقرانه في التعرف والتوصل واستخراج مثل هذه الإشعاعات التي لا يلتفت إليها أحد من العامة أو المتخصصين الذين لا يتسمون بالجد والتجريب.</u>

(٧) <u>الخاتمة</u> وتتكون من :

<u>(أ) نتائج البحث :</u>

يمكن الوصول إلى نتائج البحث؛ عن طريق اختبار صحة أو خطأ الفروض ونتائج التحليل الإحصائي: حيث إن إثبات أو نفي الفرض البحثي يعتبر نتيجة بحثية.

<u>(ب) توصيات البحث:</u>

يتم صياغة التوصيات بناء على وجود عقبات وسلبيات يجب تلافيها من قبل المسئولين، أو وجود نقص بحثي يجب توجيه الباحثين إليه، أو الأفكار البحثية المستقبلية للبحث.

وفيما يلي <u>نموذج تطبيقي</u> للخاتمة التي تتضمن نتائج وتوصيات بحث للكاتب بعنوان: <u>(دراسة نقدية (تاريخا وتحقيقا ولغة) عن كتاب:"تاريخ الخلفاء" لمؤلفه جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق أ.د /حمزة النشرتي والشيخ /عبد الحفيظ فرغلي).</u>

خاتمة([2])

لقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج

2 الخاتم: بفتح التاء تعني الأخير، مثل النبي الخاتم وهو رسول الله محمد -صلى الله عليه وسلم- أما الخاتم : بكسر التاء تعني ما يلبس في الأصبع.

والتوصيات الهامة ، وهي :

(١) النتائج:

أولا: محور بناء الثقة

١- كثرة الأخطاء المطبعية والإملائية وعدم التنقيح أو التدقيق؛ مما يدل على عدم الاعتناء بمجال التنقيح والتصحيح والتدقيق اللغوي؛ في دار نشر تقوم بطباعة كتب التراث، وصاحبها الأستاذ الدكتور محقق هذا الكتاب التراثي.

٢- عدم العناية بالمصطلحات المعاصرة والمستحدثة في اللغة الإعلامية الموجهة ، وربطها بدلالتها الأصلية ، وبيان الفرق بين استخدامها عند القدماء والمعاصرين.

٣- عدم وجود حقل دلالي تحت عنوان " الفراسة " يندرج تحته المصطلحات قريبة الدلالة مثل: "الإلهام"، " الفطرة والسليقة"، "الحاسة السادسة"، "الحكمة" و"الفقه"، "الفطنة والكياسة"، "العلم اللدني"، "الوحي" بمعنى قذف الله في الروع أو الإلهام، "السبل الربانية"، "المعية الإلهية"، "الحدس"، الضمير"، "العقل الفعال"، "الكشف والفيض"، الحاسة عند كل من: اللغويين، المؤرخين، المحدثين، الصيرافيين، القماشين (بائعو الأقمشة).

ثانيا: محور منهج التحقيق

٤- عدم ذكر تعريف بالمخطوطة المراد تحقيقها ، وكذلك عدم ذكر التحقيقات السابقة؛ مما يقلل من قيمة العمل البحثي.

٥- وجود خطأ منهجي توثيقي في ثنايا كلمات الآية القرآنية؛ من خلال كتابة رقم هامش بين كلمات الآية القرآنية، قلة بيان درجة الأحاديث ، وعدم بيان الديوان الشعري والبحر والتفعيلة ونسبة البيت الشعري لأصحابه، وكذلك عدم ترجمة الشخصيات التي لها دور بارز وعلاقة مباشرة بالخلفاء، وأخيرا عدم عمل فهارس خاصة بأعلام الأعيان والحوادث والمواقع والأماكن.

٦- حاجة الكتاب إلى تعليقات جوهرية تثري العمل؛ ويظهر ذلك في كثيرا من مواقع الكتاب كما هو مبين في ثنايا الدراسة النقدية.

ثالثا: محور الحاسة التاريخية

٧- وجود رواية ملفقة خاصة بحادثة التحكيم بين الإمام علي بن أبي طالب وسيدنا معاوية بن أبي سفيان. وهي أن خدع عمرو بن العاص صاحبه أبا موسى الأشعري في قصة مشهورة مصطنعة !!!. ولكن الرواية التي يرجح صدقها – لأنها تتفق مع العقل ، وتنسجم مع سير الحوادث ، وتلائم شخصية الصحابي الجليل ، الذي كان مؤسسا لإحدى مدارس الفقه–هي الرواية التي ذكرها أبو الحسن المسعودي (مروج الذهب ج٢، ص:٢٤) إذ قال: " لقد اتفقا على خلع علي ومعاوية ، وأن يجعلا الأمر بعد ذلك شورى ؛ يختار الناس رجلا يصلح لها ". فهذا إذا هو رأيهاوهذه هي النتيجة الأخيرة للتحكيم: وذلك أنهما ردا الأمر إلى الأمة).

٨- أهمية أفلام الصور المتحركة (الكرتون) في عرض الأحداث والوقائع والشخصيات التاريخية للصغار والكبار في سياق فني مناسب مع صحة المعلومات التاريخية فيه، أمثال: فاتح القسطنطينية، والظاهر قطز.

٩- صحة عبارة " ولم يل الخلافة أحد في حياة أبيه إلا أبو بكر الصديق ، وأبو بكر الطائع بن المطيع" من المؤلف، وتقصير المحققين المعلقين عن عدم استقصاء تاريخ الخلفاء؛ حتى عهد كمال أتاتورك، مما نتج عنه خطأ تلك العبارة؛ لأن هناك خليفتين من الخلفاء العثمانيين قد وليا الخلافة في عهد والديهما ، وذلك بالطبع بعد وفاة المؤلف، وهما: محمد الثاني الفاتح ، سليم الأول.

(٢) التوصيات:

أولا: محور بناء الثقة

١- ضرورة إنشاء قسم خاص بالتدقيق اللغوي في مطابع جمهورية مصر العربية، مع الأخذ في الاعتبار تقسيمه إلى ثلاث درجات : الأولى عملية التنقيح، والثانية تمثل عملية التصحيح ، والثالثة تعتبر المرحلة الرئيسة وهي مرحلة التدقيق اللغوي.

٢- ضرورة استكمال مشروع المعجم التاريخي ، والعناية بالمصطلحات المعاصرة والمستحدثة في اللغة الإعلامية الموجهة ، وربطها بدلالتها الأصلية ، والفرق بين استخدامها عند القدماء والمعاصرين.

٣- استحداث حقل دلالي جديد يكون عنوانه " الفراسة " ويدخل فيه المصطلحات قريبة الدلالة مثل: "الإلهام"، " الفطرة والسليقة"، "الحاسة السادسة"، "الحكمة" و"الفقه"، "الفطنة والكياسة"، "العلم اللدني"، "الوحي" بمعنى قذف الله في الروع أو الإلهام، "السبل الربانية"، "المعية الإلهية"، "الحدس"، الضمير"، "العقل الفعال"، "الكشف والفيض"، الحاسة عند كل

من: اللغويين، المؤرخين، المحدثين، الصيرفيين، القماشين (بائعو الأقمشة).

ثانيا: محور منهج التحقيق

٤- يجب اتباع أسس المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات وإفراد فصل مستقل بمقدمات الأعمال المحققة وكذلك التعليقات الجوهرية.

٥- يجب تفعيل مكاتب تحقيق التراث وتعظيم دورها والاستفادة من التخصصات الدقيقة بها عند الإقدام على تحقيق التراث من قبل أشخاص أو مؤسسات؛ للعناية الدقيقة بكيفية توثيق الآية القرآنية أو التعليق عليها في الهامش، وكذلك توثيق الأحاديث وتخريجها، وأيضا التخصص الشعري من بيان الديوان الشعري والبحر والتفعيلة والقافية ونسبة البيت الشعري لأصحابه.

٦- تقديرا للتخصصات الدقيقة؛ يقترح الباحث عرض هذا الكتاب بعد تحقيقه على مؤرخ متخصص في التاريخ الإسلامي ؛ للاستفادة من تخصصه وحاسته التاريخية.

ثالثا: محور الحاسة التاريخية

٧- ضرورة تصويب الرواية الملفقة الخاصة بحادثة التحكيم بين الإمام علي بن أبي طالب وسيدنا معاوية بن أبي سفيان وذلك في كتب الوزارة.

٨- ضرورة التعليق على جملة " ولم يل الخلافة أحد في حياة أبيه إلا أبو بكر الصديق ، وأبو بكر الطائع ابن([1]) المطيع "؛ لتصحيحها وتصويبها؛ لأن هناك خليفتين من الخلفاء العثمانيين قد وليا الخلافة في عهد والديهما ، وذلك بالطبع بعد وفاة المؤلف، وهما: محمد الثاني الفاتح، سليم الأول. مع كتابة ترجمة مفصلة عنهما كما هو مبين بالدراسة النقدية الحالية.

٩- ضرورة استقصاء تاريخ الخلفاء حتى عهد كمال أتاتورك، والتنويه على ذلك في مقدمة الكتاب، وأن هذا العمل سيرا على منهج المؤلف الإمام السيوطي من عمل المعلق، وبذلك يكون صنع عملا وشيده خير تشييد، وذلك لأن موضوع الكتاب يقتضي ذلك، ولإجادة المؤلف لمنهجه الذي سار عليه.

(٣) مقترحات عامة:

١-الاعتناء بغرس الانتماء والهوية اللغوية الوجودية "توجد أو لا توجد" إلى التراث الإسلامي وعرض الصور المضيئة لمجابهة ومواجهة غزو العولمة، وتقوية دور الأخلاق التي تبنى الأمم عليها. وتعظيم دور "الجهاد"؛ من خلال إلقاء الضوء على تلك الصور وتصحيح هذا المصطلح المظلوم الذي لاقى ويلاقي أعنف حرب عرفتها التاريخ بوصفه إرهابا. وذلك عن طريق عرض مفهومه اللغوي والاصطلاحي، والصور المضيئة بالكلمة والدعوة والمعاملة كل في مجاله.

٢- ضرورة العناية بأفلام الصور المتحركة (الكرتون) باللغة العربية الفصحى والازدياد منها في عرض التاريخ لأطفالنا الصغار في سياق فني مناسب مع صحة المعلومات التاريخية فيه، أمثال: فاتح القسطنطينية، والظاهر قطز.

٣- ضرورة استحداث مقررين للغة العربية والتاريخ- خاصة القسم الإسلامي، على مستوى مصر والوطن العربي والإسلامي - وذلك على مستوى التعليم العالي بشقيه الجامعي والدراسات العليا، خاصة الكليات العملية والأقسام الأجنبية، وذلك على غرار تجربة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بالقاهرة.

وذلك في ضوء مجابهة العولمة التي تريد أن تفرض قيما أجنبية دخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ثم العمل على زيادة الوعي والانتماء الديني والوطني واللغوي والخلقي، والخلقي.

٤- ضرورة استحداث "مجلس أعلى للغة العربية"؛ يكون من ضمن مهامه([2]):

أ- عمل خطة استراتيجية ؛ تكون رسالتها " الهوية والوحدة اللغوية الوجودية بين نكون أو لا نكون" وذلك خلال ١٥ سنة، وتتمثل رؤيتها على ٣ مراحل: المرحلة الأولى بعنوان "الحفاظ على اللغة العربية" من ١-٥ سنوات، والثانية "النهوض باللغة العربية" من ٦-١٠ سنوات، والثالثة "سيادة اللغة العربية" من ١١ – ١٥ سنة.

---

[1] تكتب ألف (ابن) لفظا وخطا في الحالات التالية:
١- إذا لم يكتب قبل (ابن) اسم ، مثل : ابن الخطاب
٢- إذا وقعت (ابن) في بداية السطر بين علمين أولهما في نهاية السطر مثل المثال الحالي

[2]) علي العنزوري وآخرون، "الوحدة العربية"، نموذج (تصميم وعرض) مقدم في ورشة عمل لمؤتمر "الإدارة الاستراتيجية في بيئة الأعمال العربية" ، لتحقيق رسالة متمثلة في "الحفاظ على الهوية العربية باللغة العربية" ورؤية محددة في " استخدام الفصحى في اجتماعات بيئة الأعمال العربية" المنعقد بفندق سميراميس وبتنظيم أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

ب- تبني فكر العمل المؤسسي، وتعظيم دور المنظمات متعددة الجنسيات ودولية النشاط اللغوي؛ للحفاظ والنهوض باللغة العربية.

ج-إعادة هندسة وبناء الهياكل التنظيمية بما يتلاءم مع التوجهات الاستراتيجية للمنظمات والمؤسسات والهيئات والجمعيات اللغوية.

د-تبني منهجية التخطيط الاستراتيجي سواء على مستوى المنظمات اللغوية أو على مستوى الدول العربية والإسلامية بأجهزتها المختلفة.

هـ- تعظيم القدرات والمزايا التنافسية للغة العربية "وعاء القرآن".

و- تصور مقترح لسن تشريع قانون "حماية اللغة العربية" ينبثق من جامعة الدول العربية.

ز- استحداث نقابة للغويين.

ح- ضرورة استحداث دبلوم " الإدارة اللغوية" كفرع من العلوم الإدارية بالكليات والأكاديميات المنوطة بتدريس العلوم الإدارية.

٥- ضرورة عمل خرائط جغرافية وطبوغرافية ورسومات بيانية ودراسات إحصائية للحقبة التاريخية للبحث؛ بناءً على ميزان فترتي النبوة والخلافة الراشدة (أساسا معايير ومؤشرات المنهج القويم والصراط المستقيم)- تبين بلغة الأرقام والتحليلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية والعسكرية والثقافية واللغوية مواطن الضعف والقوة على المستويين الداخلي والخارجي وبيان سُبل العلاج للمشكلات التي تعتصرنا- من خلال تجارب التاريخ- مثل: العداء الصليبي الغربي الأمريكي، واليهودي الصهيوني الإسرائيلي، والمجوسي الفارسي الإيراني(١)، وحروب الإدمان (البصري والسمعي والعقلي والذوقي) والمياه والغذاء، والتلوث الفكري والمعلوماتي.

هذا وأسأل الله (سبحانه وتعالى) أن يكون هذا الكتاب- عند الانتهاء من استكمال كتابته؛ حتى عهد الخلافة العثمانية" كمال أتاتورك"-بشارة لوحدة مرجوة مرغوبة قادمة ؛ نفوز فيها بحمل أهلية الجهاد في الله وفي سبيله؛ لينعم علينا بمعيته ورضاه ورضوانه ونصره وتثبيته في الدارين الدنيا والآخرة.

(٨) مراجع البحث:

* اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المطبعة، تاريخ الطبع.

*يتم مراعاة الترتيب الأبجدي عند كتابة أسماء المؤلفين.

* يتم تقسيم المراجع إلى مراجع عربية وأجنبية، معاجم، كتب، دوريات (مجلات علمية- رسائل علمية

---

١) هنالك فريق يدعي أن العدو الأول لنا هو اليهود وأمريكا ، مقللين من العداء الفارسي ومعتقدين أن سبب ظهور العداء الإيراني نابع من الإعلام اليهودي والأمريكي المغرض الموجه للوقيعة والفرقة بين المسلمين وتوسيع الهوة والشتات بين المذاهب الإسلامية المختلفة وخاصة السنة والشيعة، كما أنهم يعتقدون أن هذا العداء يقلل من فرص التقريب بين المذاهب الإسلامية – جاهلين بذلك تاريخ وحاضر ومستقبل (مخططات) الدولة الإيرانية والشعب الإيراني الذي يعود جذوره إلى الدولة الفارسية المجوسية بالإضافة إلى دخول الجنس اليهودي في نسيج المجتمع المجوسي - بدعوى إسلامهم - لمحاولة هدم الدين الإسلامي وتدبير المخططات التي تقضي على معتنقيه من الداخل ، حيث عرف ذلك وفطن إليه صلاح الدين الأيوبي عندما رفض مشورة أحد مستشاريه بطلب العون من الدولة الإيرانية في حربه ضد الصليبيين – على الرغم من قوتها في ذلك الوقت، وشدة حاجته واحتياجه الشديدين لأي معونة – وفطنته إلى إدعائها الإسلام وتخوفه من مساندتها أو معاونتها المسمومة.

هذا وما يعضد رأيي -خلاف موقف صلاح الدين السابق- ثلاثة أقوال: أحدهما؛ تاريخي ماضي يبين البذرة الشيطانية لهذه الدولة من خلال قول الإمام السيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء" في حديثه عن عدم ترجمة حكام الدولة العلوية وعدم صحة خلافتها وذلك لأن جدهم أصله يهودي لم يسلم بل كان يكن عداء شديدا للإسلام والمسلمين وقد سار على دربه نسله مع إدعائهم الإسلام ص: .

أما القول الثاني فهو حاضر ومستقبل (مخططات) تلك الدولة المهجنة بين المجوسية والصهيونية متمثلا في قول " اسفنديار رحيم مشائي" نائب الرئيس الإيراني: (إن إيران صديقة للشعب الأمريكي والشعب الإسرائيلي ، وما من أمة في العالم عدو لنا وهذا فخر لنا) وأضاف: (نحن نعتبر الشعب الأمريكي بمثابة أحد أفضل شعوب العالم) ويعد مشائي من أبرز المقربين من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خاصة بعد زواج ابنته من نجل نجاد.جريدة الأهرام.

أما الرأي الثالث فهو رأي أحد كبار علماء الإسلام المجتهدين وهو الشيخ يوسف القرضاوي أحد رجالات فكر التقريب بين المذاهب خلفا للشيخ محمود شلتوت العلامة الإسلامي. حيث رأى وصرح سيادته بخطر المد الشيعي على العالم الإسلامي السني خاصة.

يتضح مما سبق وحدة الأمم وتكالبها على أمة الإسلام في حرب شرسة تستخدم فيها كل أنواع الأسلحة القذرة – خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- وإني أرى: إن هذه الحرب وهذا التكالب هو خيرٌ ويحسبه كثيرون شرا ؛ لأن في هذا التكالب تمحيصا للمؤمنين وتمييزا للموحدين عن المنافقين وضعاف الإيمان ومن هم مسلمون ميراث جهل وكسل وعادة وليس ميراث علم وعمل وعبادة.

حيث إني أرى أن ميراث: "العلم" و"العمل" و"العبادة" هو مفتاح الخيرية والقوامة والريادة، وعودة "الحضارة البنّاءة" ودحض "الحضارة الهدامة".

نشرات – تقارير)، مواقع الشبكي(للنت).

وفيما يلي نموذج لكتابة المراجع:

أولا : المراجع العربية :

١- القرآن.

٢- المعاجم.

٣- الكتب :

-

-

٤- الدوريات:

أ. رسائل الماجستير والدكتوراه

-

-

ب. مجلات علمية

-

-

ج) تقارير

-

-

د) نشرات

-

-

ثانيا : المراجع الأجنبية:

-

-

ثالثاً : الشبكية (شبكة النت):

-

-

(٨) ملاحق

وفيما يلي شكل ملحق(١) يوضح معايير تقييم الرسائل والبحوث العلمية :

نمـــوذج تقييـــم

الرسائل والبحوث العلمية

عنوان البحث : ....

أولاً: الشكل / ٥

. مدى ملاءمة عدد الصفحات

. وجود فهرس

. ترقيم الصفحات

. المباحث في بداية الصفحة

. أخطاء مطبعية

. تنسيق الهوامش

ثانياً : الجانب النظري / ٢٠

.مدى الالتزام بمنهجية البحث

. وضوح المشكلة ودقة صياغتها

. حداثة الفكرة

. إمكانية تطبيقها عملياً

. مدى الاستفادة منها مجتمعياً

. وضوح الهدف

. دقة صياغة الفروض

. تحديد عينة ومجتمع البحث

ثالثاً : المادة العلمية / ٢٠

. حداثة البيانات

. ملاءمة المعلومات

. الترتيب والتبويب

. الصياغة والعرض

. درجة توثيقها

رابعا : الجانب التطبيقي / ١٥

. درجة إحكام الاستبانة

. درجة إحكام التحليل الإحصائي.

. إمكانية تطبيق نتائجهما عملياً ومجتمعياً

خامساً : النتائج / ١٠

. مدى ارتباطها بالفروض

. مدى إمكانية تطبيقها عملياً ومجتمعياً

سادسا : التوصيات / ٤

. مدى إمكانية صياغتها

. مدى تحديد الشخص أو الهيئة المنوطة بتنفيذها

.طريقة إبلاغها وإمكانية تطبيقها

سابعا : الخاتمة / ٤

. مدى إحكام ديباجتها ((صياغتها))

ثامنا : المراجع / ٤

. حداثتها

. استقصاؤها للمادة العلمية

. كتابتها تبعاً للمنهج العلمي

تاسعا : الهوامش / ٤

. مدى اتباع المنهج العلمي في كتابتها

. درجة الإيضاح والبيان

عاشراً : الأشكال التوضيحية / ٤

. مدى الاستفادة منها.

حادي عشر :اللُــغة / ١٠

. أخطاء إملائية.

. أخطاء نحوية.

. ركاكة الأسلوب. . دقة النصوص المترجمة

. لبس وخلط المصطلحات . علامات الترقيم

نتيجة التقييم : ٩٠% امتياز ٨٠% جيد جداً ٧٠% جيد ٦٥% مقبول ٦٤% غير مقبول

النتيجة : ......% ، تقدير .....

[مقبول – مقبول مع تعديلات – غير مقبول]

التعديلات إن وجدت.

الدكتـــور المُحكــم

الاسم : ....

التوقيع والتاريخ: ....

شكل (١) تصميم الكاتب.

وفيما يلي شكل ملحق(٢) يوضح مقرر اللغة العربية للتعليم الجامعي :

المحتويات

الموضوع

المقدمة

الوحدة الأولى: * مدخل عام في النطق والكتابة

* عادات الدراسة والاستذكار

الوحدة الثانية: * مهارات الكتابة المتقدمة

* البحث الصفي: أدواته وإجراءاته

الوحدة الثالثة: - القراءة الناقدة:

* أساسات تحليل النصوص

* دراسات للقراءة الناقدة([1])

- الصحة.. نظرة تراثية

- الشيطان في خطر (مسرحية من فصل واحد) للأستاذ توفيق الحكيم

- ثقافة الحوار من منظور إسلامي للدكتور محمد المهدي

- فصل من السيرة الذاتية للدكتورة بنت الشاطئ

- الإسلام والتفاعل الحضاري للدكتور ناصر الدين الأسد

- المنظمات الدولية (الموسوعة العربية العالمية)

- أم الأسير: قصيدة وتحليلها للدكتور أحمد درويش

- من الآداب العالمية (مقتطفات بتصرف من كتب متفرقة)

الوحدة الرابعة: * المناقشات الجماعية

1) اقترح أن تتضمن القراءات الناقدة دراسة قام بها الكاتب بعنوان: " دراسة نقدية....(تاريخا وتحقيقا ولغة) لكتاب "تاريخ الخلفاء" لمؤلفه جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق أ.د /حمزة النشرتي والشيخ /عبد الحفيظ فرغلي".

حيث إنها تعتبر نموذجا للدراسات النقدية البحثية في أكثر من فرع من فروع العلم مثل: تصحيح الروايات وتحقيق المعلومات التاريخية، وبيان منهج التحقيق وعرض بعض الملاحظات الدقيقة عليه، وتنقيح اللُغة؛ حيث إنها تعتبر دراسة متخصصة في اللغة ؛ من حيث الإملاء والرسم، والنحو والصرف، والفروق اللُغوية، والتطور التاريخي للكلمة.

* إعداد المشروعات

- تصميم مقدمة البحث بالترتيب التالي:

تتمثل في: تمهيد- أهمية- أهداف- مشكلة البحث- الدراسات السابقة- فروض البحث- عينة البحث- مجتمع البحث- خطة البحث - النتائج والتوصيات- المراجع- الملاحق.

وهذه المرحلة تُعتبر المرحلة الأولى في البحث مكانا وموقعا، و الأخيرة في البحث كتابة وتنفيذا.

وفي الختام؛ أرجو أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات بعمل مجموعة من الإجراءات التي تساعد في تقدم ورقي البحث العلمي، كما يلي:

١- تقديم نموذج لكيفية كتابة البحث أو الرسالة العلمية على غرار ما قامت به دولة الإمارات العربية.

٢- تقديم نموذج لتقييم الأبحاث والرسائل العلمية وبيان الدرجات بشفافية.

كما أرجو أن يقوم وزير التعليم العالي بعمل مجموعة من الإجراءات التي تساعد في تقدم ورقي البحث العلمي، كما يلي:

٣- تدريس مقرر اللُغة العربية للتعليم الجامعي في كلياتها النظرية والعملية وأقسامها الأجنبية؛ على غرار ما تقوم به جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا. كما أناشد باستحداث مقرر لتدريس مقرر اللغة العربية للدراسات العليا.

٤- ضرورة استحداث دبلوم "الإدارة اللُغوية" كفرع من العلوم الإدارية بالكليات والأكاديميات المنوطة بتدريس العلوم الإدارية.

٥- تقديم كتيب يحتوي على الصفات التي يجب توافرها في الباحث يوزع على طلبة الدراسات العليا، وبيان قيمة البحث العلمي في رقي الأمم.

من ناحية أخرى؛ أرجو من رئيس مجمع اللُغة العربية ما يلي:

٦- استحداث المعجم الإلكتروني الذي يحتوي جميع

مشتقات وأبنية الكلمة عند البحث في الجذر اللغوي.

٧- تجديد طبع المعاجم المتخصصة وتوزيعها على المكتبات المعنية بالكليات؛ حتى يستفيد منها الباحثون.

من ناحية أخرى؛ أرجو من رئيس قناة البحث العلمي لقنوات النيل المتخصصة ما يلي:

٨- يكون هدف القناة الرئيس التواصل مع علمائنا المتميزين النابغين في مصر وخارجها، أمثال الدكتور أحمد زويل والدكتور زغلول النجار؛ لتكون حلقة وصل بينهم وبين مصر والمصريين.

٩- ضرورة الاعتناء بالمادة المقدمة مع التنوع في شتى مجالات البحث العلمي. مع التركيز على الأبحاث المتعلقة بخدمة المجتمع وبيان الاستفادة منها ؛ بل وتوصيلها للمسؤولين والعمل على تذليل كل المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تنفيذها عملياً وذلك لبناء مصر والعرب والإسلام.

اللّهم اجعلنا في زمرة عبادك الصالحين ومن أهل قرآنك العظيم

(والّذين جاهدُوا فينا لنهدينّهم سُبُلنا وإنّ الله لمع المُحسنين) [العنكبوت: ٦٩]

اللهم اجعل دعاءنا :

ذكرا وفكرا؛ حمدا وتكبيرا وحوقلة وتسبيحاً ؛ قلبا ولسانا وجسدا وفؤادا.

عبادة؛ خشوعا في حضرتك، وخضوعا في معيتك، وتذللا إلى قوتك.

وإنابة؛ استسلاما لإرادتك، وطاعة لأوامرك، رضا بقضائك، وصبرا جميلا عند البلاء، وتثبيتا عند اللقاء.

عطاء ؛ أولياء ربانيين، وأزواجا وبنين، وأخلاء صالحين، وصراطا مستقيماً، وخلقا كريماً.

ومنعا؛ من مكر الماكرين، وحسد الحاسدين، ووسوسة الشياطين، وشماتة الأعداء، وقهر الرجال.

استغفارا وتوبة؛ إرسالا للغيث، وإمدادا بالأموال والبنين والأنهار. تفريجا للهم، وإخراجاً من الكرب، وسعةً في الرزق، وزيادة في القوة، وعدم إنزال العذاب.

تعقلا وتبصرا؛ مخا للعبادة وليس سلوك عبادة، واعتبار من قصص القرآن الكريم.

تأملا وتدبرا؛ بحثا في مناقب الأولين وسنن السابقين، وتنقيبا عن سنن الخالق الكونية والأنفس البشرية.

والله الموفق إلى قصد السبيل،،،،

الملتقى العلمي السنوي الرابع لقطاع الأسمنت
بعنوان
"نظرة استشرافية لاقتصاديات صناعة الأسمنت في ضوء القضايا الحاكمة"
٢٧ ، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦م

أولا: مقدمة

لعل من الملاحظ على صناعة الأسمنت في مصر بعد أن دخلت مرحلة جديدة في ظل الخصخصة والعولمة ، أنها أخذت تواجه العديد من القضايا الحاكمة التي تحتاج إلى بحث وتحليل وملتقى للفكر والحوار.

من هذا المنطلق عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في إطار خطته السنوية لعام ٢٠٠٦ - ومواصلة لرسالته تجاه القطاع وتفاعله مع القضايا الاقتصادية والإدارية الحيوية ذات الطابع القومي- الملتقى العلمي السنوي الرابع لقطاع الأسمنت هذا العام تحت عنوان: "نظرة استشرافية لاقتصاديات صناعة الأسمنت في ضوء القضايا الحاكمة"، وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين ٢٧، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦ بقاعة المؤتمرات بالأكاديمية بالمعادي بداية من الساعة التاسعة صباحا.

وذلك تحت رعاية أ.د/ أحمد درويش. وزير الدولة للتنمية الإدارية ، ورئاسة أ.د/ هدى صقر. رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وأمانة عامة أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد. عميد مركز البحوث والمعلومات.

ثانيا: أهداف الملتقى

(١) بحث السبل والأساليب العلمية التي تعالج هذه القضايا المؤثرة بقوة على اقتصاديات هذه الصناعة بمنظور النظرة الاستشرافية

(٢) مناقشة قضايا الإنتاج؛ من خلال التساؤلات التالية:

- هل هو إنتاج للسوق المحلي فقط أم إنتاج من أجل التصدير أم كلاهما؟ وكيفية التعامل مع قضايا الاستثمار؟

- هل تحتاج الصناعة إلى استثمارات جديدة ودخول مصانع جديدة أم أن هناك موانع وعقبات أمام دخول استثمارات جديدة ؟

- ماذا عن مناخ الاستثمار الذي تعمل فيه الصناعة ؟ وما هي حوافز الاستثمار ؟ وهل تحتاج إلى استثمار أجنبي أم محلي أم كليهما ؟

(٣) بيان أساليب التعامل مع قضية العمالة وكيفية الحفاظ على حقوقها، وهل تحتاج إلى إعادة هيكلة أم تحتاج إلى تنمية مهاراتها والتخلص من العمالة الزائدة دون الجور على حقوقها التي اكتسبتها ؟

(٤) تناول قضية التصدير، وتنمية الصادرات من الأسمنت، والبنية الأساسية للتصدير وموانئ التصدير.

(٥) مناقشة قضية التسعير والأسعار؛ وهل تنمو الصناعة مع المزيد من ارتفاع أسعار المنتج المحلي، وماذا عن أسعار التصدير، وهل السوق المحلي أكثر جاذبية لمنتجات الأسمنت أم السوق الخارجي وأيهما أكثر ربحية؟

(٦) إمكانية تطبيق الحوكمة في شركات الأسمنت والحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين، وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة ودور مجالس إدارات الشركات في طمأنة الأطراف المتعاملة مع تلك الشركات.

ثالثا: محاور الملتقى

يتضمن الملتقى المحاور التالية:

١- اقتصاديات صناعة الأسمنت في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠.

٢- قضايا التسعير في صناعة الأسمنت.

٣- المسئولية الاجتماعية لقطاع الأسمنت وحماية المستهلك

٤- قضية الاستثمار في صناعة الأسمنت ومدى الحاجة إلى استثمارات جديدة وحوافز الاستثمار في صناعة الأسمنت.

٥- قضايا التصدير وأساليب تنمية الصادرات المصرية للأسمنت وآليات اقتناص الفرص التصديرية في الأسواق الخارجية.

٦- قضية العمالة في صناعة الأسمنت وحقوق العمال وإعادة الهيكلة وتنمية الموارد البشرية في الصناعة.

٧- حوكمة الشركات في صناعة الأسمنت واتجاهاتها المستقبلية.

٨- نظرة استشرافية لاقتصاديات صناعة الأسمنت وتوجهاتها الاستراتيجية.

رابعاً : رؤساء الجلسات :

الجلسة الأولى: أ.د. حسن راتب، رئيس مجلس إدارة اسمنت سيناء - نائب رئيس الاتحاد العربي للاسمنت.

الجلسة الثانية: أ.د. شريف قاسم، نائب رئيس أكاديمية السادات لشئون التعليم والبحوث.

الجلسة الثالثة: أ.د عبد المطلب عبد الحميد، أستاذ الاقتصاد - عميد مركز البحوث والمعلومات.

الجلسة الرابعة: أ.د. هدى صقر، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

الجلسة الخامسة: أ.د. حسن حسني، نائب رئيس أكاديمية السادات الأسبق.

خامساً: موضوعات الجلسات

الجلسة الأولى: "اقتصاديات صناعة الأسمنت في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠".

الجلسة الثانية: "القضايا التسعير والممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك والمسئولية الاجتماعية لقطاع الأسمنت".

الجلسة الثالثة: " قضية الاستثمار والتصدير ومدى الحاجة إلى استثمارات جديدة في صناعة الأسمنت".

الجلسة الرابعة: " قضايا العمالة في صناعة الأسمنت وحقوق العمال وإعادة الهيكلة وتنمية الموارد البشرية في قطاع الأسمنت ".

الجلسة الخامسة: "حوكمة الشركات في صناعة الأسمنت واتجاهاتها الاستراتيجية المستقبلية في ضوء النظرة الاستشرافية لاقتصاديات الصناعة".

سادساً : أبحاث المؤتمر :

- " معاملات بورصة الأوراق المالية لا تعكس أداء الاقتصاد المصري. حقائق وتساؤلات في ضوء مؤشرات أداء شركات الأسمنت" ؛ إعداد: أ.د حسن حسني نائب رئيس أكاديمية السادات الأسبق.

- " التركيب والاشتراطات ومعايير المطابقة للاسمنت الشائع م ق م٤٧٥٦ "؛ إعداد: د.عفاف طه أحمد رئيس الإدارة المركزية للتوحيد القياسي.

- " الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الأساليب العلمية للتنبؤ بصناعة الأسمنت في جمهورية مصر العربية "؛ إعداد: أ.د. محمد عمران أستاذ ورئيس قسم الرياضيات والإحصاء والتأمين.

- " نظرة استشرافية لأهمية الوعي البيئي لصناعة الأسمنت "؛ إعداد: أ.د. مختار الشريف أستاذ الاقتصاد بمركز بحوث الصحراء - خبير اقتصادي وعضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات التنمية.

- "سوق الأسمنت المصري بين الخصخصة وسيطرة الأجانب"؛ إعداد:ممدوح الولي.

- " آليات الترويج الإلكتروني لتنمية صادرات الأسمنت المصري "؛ إعداد: وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية.

- "واقع صناعة الاسمنت في مصر"؛ إعداد: د / نيفين حسين شمت.

- "اتجاهات ومستقبل صناعة الأسمنت في مصر"؛

إعداد: م/ السيد معوض السيد وكيل أول الوزارة، مدير مركز معلومات قطاع الأعمال، وزارة الاستثمار ، مركز معلومات قطاع الأعمال.

- "الاستفادة من المخلفات الإنشائية والوقاية العلمية من غبار الأسمنت واستعادة الحرارة لتحسين الكفاءة"؛ إعداد: د. محمد سيف الدين طه رئيس مجلس إدارة المركز الاستراتيجي للمال والإدارة وجمعية الفكر المحاسبي الجديد.

سابعا : توصيات المؤتمر

توصل المؤتمرون إلى مجموعة من المقترحات ، وهي كما يلي:

المحور الأول : "اقتصاديات صناعة الأسمنت في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠"

١- قيام أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بدراسة تنبؤية علمية تتسم بالدقة والعمق والاستفاضة حول قطاع الأسمنت ؛ من خلال دراسة التوجهات الإنتاجية - محليا وتصديريا - والصناعية والبيئية ، وذلك لاستفادة المستثمرين منها في إنشاء المصانع الجديدة ، وعرض المخاطر المحتملة لهذه الصناعة مع تقديم الحلول المقترحة لمواجهتها.

٢- تحميل شركات الأسمنت بصندوق يخصص لمعالجة الانبعاثات الضارة والآثار السلبية لهذه الصناعة؛ تساهم فيه كل الشركات العاملة بهذا القطاع في مصر . ويكون ذلك بتشريع يحوي كل الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة الجبس والرصاص والرخام بجانب صناعة الأسمنت في سبيل أن تكون بيئة مصر متوائمة مع سلامة البيئة لجذب الاستثمارات في المجالات الأخرى وفي ذات الوقت تحقيق التنمية المستدامة.

٣- تخصيص موارد ذلك الصندوق لمعالجة الآثار البيئية أو رسوم اجتماعية لصالح أفراد المجتمع للإنفاق منها على معالجة الأمراض الناتجة عن التلوث ومواجهة حالات الأضرار بالتربة والمياه والنباتات ، وكذلك لمحاولة التوسع في نشر التشجير والغابات الصناعية المستزرعة في مساحات أكبر حول المناطق السكنية والعمرانية.

المحور الثاني : "قضايا التسعير والممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك والمسئولية الاجتماعية لقطاع الأسمنت"

٤- إعادة النظر في قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بصورة دورية ؛ لتفادي ما قد يوجد من ثغرات في بعض بنوده نتيجة للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على صناعة الأسمنت في مصر والعالم.

٥- إنشاء جهاز مركزي ينسق مع كل الجهات الحكومية المهتمة بشئون البيئة لوضع إطار قانوني لترشيد عمليات جمع مخلفات البناء والسيطرة على أساليب التخلص منها ، وذلك بهدف ضمان الاستفادة من هذه المخلفات وفقا للمقاييس المعتمدة بالدولة وفي ظل سياسة حماية البيئة وأن يتم ذلك حال إقرار المشروع.

٦- قيام الجهاز المشار إليه أعلاه بمجموعة من المهام مثل: مراقبة إصدار التراخيص المتعلقة بعمليات بناء وهدم المباني ، مراقبة كل ما يتعلق بجمع ونقل والتخلص من مخلفات المباني ، فرض عقوبات وغرامات على مخالفي النظم والقواعد الخاصة بعمليات نقل ومناولة مخلفات البناء ، وضع الإطار العام لتحديد الأسعار والرسوم المتعلقة بمناولة الأنقاض ، حصر كميات الأنقاض المتولدة وإعداد النظم الإحصائية لها ولانسياب مكونات الأنقاض بغرض إعداد الخطط المناسبة.

٧- تسوير مناطق استخراج الرمال والزلط المحاجر لمنع ردم مخلفات البناء بها بطريقة غير مرخصة وتمنح الجهة المنفذة للمشروع حق الانتفاع الكامل بكل مخلفات الأنقاض بالمحافظة. إلزام المقاولين والجهات الحكومية باستخدام مخرجات

المشروع بعد إعادة معالجتها وذلك ضمن مواصفات ومقاييس يتم تحديدها من قبل المحافظة والجهات المعنية الأخرى.

٨- توعية المستهلك المصري للنوع الجديد من الأسمنت في كافة الوسائل الإعلامية ، مع مراعاة استخدام بعض التعليمات والمقترحات على العبوة ، مثل : كتابة الاستخدامات الخاصة بخط واضح على العبوة ، وتغيير شكل ولون وحجم ووزن العبوة.

المحور الثالث: " قضية الاستثمار والتصدير ومدى الحاجة إلى استثمارات جديدة في صناعة الأسمنت"

٩- إنشاء مصانع تقوم بتدوير مخلفات صناعة الأسمنت ، مما يساعد على تخفيض نسبة التلوث والأضرار الناجمة عن تلك الصناعة ، وبالتالي العمل على حماية البيئة.

١٠- زيادة الإنتاج المحلي من الأسمنت لتلبية الاحتياجات المستقبلية محليا وتصديريا ، وكذلك التوسع في الأسواق الخارجية التي لنا فيها تواجد فعال (ليبيا واستراليا والجزائر) والبحث عن أسواق تصديرية واعدة .

١١- يتعين أن تدرس عملية فتح الأسواق المصرية وإنشاء استثمارات جديدة بطريقة ديناميكية ، مع مراعاة تحليل المخاطر التي يمكن أن تنجم عن صناعة الأسمنت.

المحور الرابع: " قضايا العمالة في صناعة الأسمنت وحقوق العمال وإعادة الهيكلة وتنمية الموارد البشرية في قطاع الأسمنت"

١٢- إعادة النظر في نظم التحفيز والإثابة لعمال قطاع الأسمنت ؛ لتعظيم الانتماء ؛ تعويضا لما يصيبهم من أمراض في تلك الصناعة - كواحدة من قواعد ومبادئ الحوكمة - وتملكهم نسبة من الأسهم.

١٣- التوسع في إنشاء شركات أسمنت مصرية ؛ نتيجة التوسع في إعمار غزة والعراق ، ومشروع إنشاء ٤٠٠ قرية مصرية حول نهر النيل، وبداية الخروج من حالة الركود الاقتصادي.

١٤- تأهيل العمالة الحديثة على التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الأسمنت ، وذلك لاحتياج السوق المصرية لها ؛ نتيجة إنشاء ثمانية مصانع جديدة ، وبالتالي الحاجة الملحة لهذه المصانع لتلك العمالة المدربة.

١٥- إعداد الكوادر المدربة من العمالة المصرية ؛ وتصديرها إلى الدول العربية لتوظيفها في عشرات المصانع الجديدة القائمة على صناعة الأسمنت ، وخاصة دول السعودية والكويت.

المحور الخامس: "حوكمة الشركات في صناعة الأسمنت واتجاهاتها الاستراتيجية المستقبلية في ضوء النظرة الاستشرافية لاقتصاديات الصناعة

١٦- ضرورة المراجعة المستمرة للمواصفات القياسية المصرية لكافة أنواع الأسمنت ، وخاصة الأسمنت المخلوط بالحجر الجيري (كربونات الكالسيوم) التي تتفاعل مع أملاح الكبريتات الموجودة في التربة حتى لا يختلط الأمر بين الأسمنت المستخدم في الأساسات والذي يستخدم في مجالات أخرى.

١٧- التعمق في دراسة الأسواق العربية والإفريقية، حيث أنها تمثل سوق عريض لمعظم الصناعات التحويلية ، وبالتالي التعرف على الميزات التنافسية لكل سوق على حدة ؛ لتعظيم الميزات التنافسية في صناعة الأسمنت المصرية.

١٨- إعداد سجل بإدارة المراجعة الداخلية بكل شركة ؛ لرصد كافة الأحداث ومجريات الأمور التي قد تعترض قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة وإظهار مدى تطبيق الشركة لتلك المبادئ ضمن التقارير الدورية والإفصاح والشفافية لكافة المعاملات المالية والفنية لكافة الأنشطة.

١٩- إعادة النظر في منظومة المدخلات والمخرجات بشكل مرن يتوافق مع الأسعار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري وبما يحقق هامش ربح مناسب لشركات الأسمنت وحالة حرق الأسعار ؛ حتى يمكن كبح انفلات أسعار بيع الأسمنت وحالة حرق الأسعار التي قد تستطيع تحملها الشركات الأجنبية.

الجاتس وتحرير التجارة الدولية

في قطاع التعليم العالي في مصر (*)

إعداد

د. ماجد رضا بطرس

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

بؤرة هذه الدراسة هي كيفية تهيئة قطاع التعليم العالي في مصر وتحديد الدور الأنسب للقطاع الخاص ومناقشة دور الدولة في إطار العولمة أو الكوكبية،التي تجرها ثلاث قوى رئيسة هي: عولمة الإنتاج واقتصاد السوق والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات، في وقت يرى فيه كثيرون أن دور الدولة قد انقضى عمره الافتراضي وتلاشت أسباب وجوده، ويتردد تعبير "نهاية الدولة القومية" "End of the nation state" في كتابات عدد من المفكرين. وثمة اتجاهان فكريان بخصوص دور الدولة القومية، اتجاه يرى ضرورة التوفيق بين متطلبات العولمة وحيوية تعزيز الكيان الوطني بأن يكون للدولة دور محوري في تحديد وظائفها وأنشطتها التي تقدمها لمواطنيها، تيار يرى هذا الدور يقيد إمكانية الاستفادة من العولمة في بناء كيان عالمي موحد تتلاشى معه الحدود بين الدول. والواقع أن للاتجاه الأول منطقا قويا ينبع من حقيقة أن التفاعل بين قوى العولمة والمصلحة القومية أولى من التضحية بالخصوصية وأدعى للانفتاح البناء على العالم الخارجي. وبناء على ما سبق، لا تعني العولمة اندثار الكيان السياسي للدولة أو التقليل من شانه، بل عصرنه للدولة من حيث الوظائف والأدوار والأيدلوجيات.(١) وقد عبر أحد المفكرين العالميين في مجال العولمة "وليام نوك" "William Knoke" عن حيوية دور التعليم في تشكيل حياة الشعوب، وبالتالي عن أهمية دور الدولة في تحديد سياساته بقوله: "أن الدولة إن بقيت لها مسئولية واحدة، أو وظيفة واحدة، فان التعليم هو هذه المسئولية، وهو قطعا هذه المسئولية، وأنه لا شئ آخر يمكن أن تقدمه الدولة من طرق وبنية أساسية وقوانين وأمن يمكن أن يقترب في أهميته من التعليم"(٢)

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تطرق موضوعا لا يزال بكرا فلم يصادف الباحث في معرض تنقيبه عن الدراسات السابقة إلا رسالة وحيدة نالت صاحبتها درجة الماجستير من جامعة هولندية. وهذه الرسالة عبارة عن دراسة ميدانية لجدوى توقيع مصر على التزامات في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية في إطار اتفاقيات الجاتس. والمحاور الرئيسة للرسالة تدور حول تأثير تطبيق اتفاقية الجاتس على الجوانب التالية: التمويل الحكومي للتعليم العالي، ومؤشرات الجودة، والبيئة الثقافية المصرية، وتقديم الخدمات التعليمية للدارسين، والتشريعات الوطنية في مجال التعليم العالي، والملكية الأجنبية للمؤسسات التعليمية الأجنبية، وانتقال أعضاء هيئة التدريس، وبحوث التطوير. وسيتم مناقشة نتائج هذا البحث في جزء لاحق من هذه الدراسة.(٣)

وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد دور مصر في وضع السياسات التعليمية الجامعية في ظل تحرير التجارة في السلع والخدمات، والتي يبرز منها حاليا

(*) بحث مقدم لمؤتمر : التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل ١٥ – ١٦ مايو ٢٠٠٦م .

بقوة مفاهيم عولمة الإنتاج واقتصاد السوق في إنتاج والخدمات التعليمية الجامعية والتجارة الدولية فيها.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بعميق الشكر والعرفان إلى أ.د. السيد عمر لما قدمه من مجهود جليل في مراجعة البحث وإسهامه بأفكار بناءه في إعادة صياغة البحث ووضعه في تلك الصورة.

وتطرق هذه الدراسة مجالين متشابكين ومترابطين بشكل وثيق أولهما يتعلق بآليات وأنشطة منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجاتس في مجال التجارة الدولية في الخدمات التعليمية الجامعية، وثانيهما دراسة السياسات العامة المتبعة في مجال التعليم في عدة دول لها خبرات في تحرير التجارة الدولية في التعليم لدراسة السياسات العامة التعليمية في مصر في ضوئها واستشراف إمكانية الاستفادة منها. أي أن إشكالية الدراسة تناقش إمكانية تطبيق اتفاقية الجاتس في مجال تحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم الجامعي. وتم استخدام المنهج التحليلي الاستنباطي الوصفي حيث تم الانتقال من المدخل الكلي إلى المدخل الجزئي.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

١- هل من مصلحة قطاع التعليم الجامعي في مصر تحرير التجارة الدولية فيه؟

٢- ما هي إمكانية تطبيق اتفاقية الجاتس في مجال التعليم الجامعي في مصر؟

٣- ما هي التعديلات المطلوبة في السياسات العامة المصرية والتشريعات واللوائح والقواعد والإجراءات في حال تحرير التجارة الدولية في مجال التعليم الجامعي؟

٤- ما الالتزامات التي يمكن أن توقعها مصر على نفسها، والتي يجب أن ترفضها في هذا المجال؟

وتتكون الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة. يناقش المبحث الأول عملية تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية في مصر في إطار اتفاقية الجاتس ومنظمة التجارة العالمية من حيث الآليات والسياسات والمبادئ والتزامات مصر في تلك الاتفاقية والتسهيلات والعوائق التي تضعها الدول النامية أمام هذا النمط من التجارة الدولية. ويناقش المبحث الثاني كيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال تحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم في مصر، وقد تم التركيز على تجارب ماليزيا وهونج كونج واستراليا وسلطنة عمان لعلاقتها بالحالة المصرية، وخصوصية العلاقة بين استراليا ودول جنوب شرق آسيا شبيهه بحالة مصر في العالم العربي والحالة الماليزية دالة في الجمع، وكذلك إمكانية استغلال نموذج العلاقة بين الدول الثلاثة في تطبيقه في التفاعل بين مصر والدول العربية المجاورة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي تنتمي سلطنة عمان إليها. أما المبحث الثالث فيتناول إمكانية تطبيق مصر لاتفاقيات الجاتس في مجال تحرير خدمات التعليم العالي عن طريق استعراض هيكل التعليم الجامعي في مصر شاملا الجامعات الأجنبية في مصر والسياسات العامة في هذا المجال وإجراءات إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية في مصر. ويناقش هذا المبحث خلاصة الدراسات السابقة في هذا المجال. وتسعى الخاتمة لرسم خريطة أولية لتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم الخاص في مصر.

المبحث الأول: اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية

يمهد هذا المبحث للتعرف على أبعاد إشكالية تحرير التجارة في الخدمات التعليمية خاصة في نطاق التعليم العالي. ووصولا إلى هذا الهدف سنشير بإيجاز إلى: جدوى العمل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية في ضوء قواعد اتفاقية الجاتس والتزامات مصر العامة فيها، ودور عملية تحرير التجارة في الخدمات في التنمية الدولية وأبرز العقبات التي تواجهها.

يحقق تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية

في مصر مزايا العمل من تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وازدهار التنظيم الدولي والمنظمات الدولية وامتداد أنشطتها لتشمل كل المجالات نابع من وعي عالمي بأن:

* الجهود الدولية المنسقة أكثر فعالية من الجهود الوطنية الفردية.

* المنظمات الدولية أقدر من المعاهدات الدولية الثنائية على التوصل إلى أعراف وقواعد تستفيد من التنسيق ومن تراكم الخبرة في تلبية احتياجات عصر العولمة لاقتصاديات الحجم الكبير وللمنافسة القائمة على الحد من التكلفة وتحقيق معايير الجودة العالمية.

* بوسع مصر أن تستفيد من العمل من تحت مظلة اتفاقية الجاتس في توسيع نطاق سوق الخدمات التعليمية وتحاشي ازدواجية الأنشطة، على الصعيد العربي والاستفادة من اقتصاديات الحجم في إنتاج البحوث المشتركة وبرامج التنمية الدولية والمبادئ الحاكمة لها.(٤)

وفي حين كان هاجس الخوف على السيادة القومية الداخلية والخارجية عائقا يحول دون التطور السريع للتنظيم الدولي، فان انتقال العالم في ظل موجة العولمة الراهنة إلى التركيز على دور القطاع الخاص وعلى المجتمع المدني وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي والتوجه نحو السوق العالمي الواحد الحر، وقيام منظمات كمنظمة التجارة العالمية على هذا التوجه الجديد يبرز أهمية العمل من تحت مظلتها للتكيف مع الواقع العالمي الراهن.

ولقد انتصرت التوجهات العالمية نحو الانفتاح الخارجي لفشل مدخل التخطيط الاقتصادي الشامل، الذي كان يكرس الحماية المطلقة للأسواق الداخلية، وبات لزاما على كل دولة أن تضع قواعد للانفتاح المنضبط على الأسواق العالمية لتحقيق الأهداف الوطنية من التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي. واتسع مفهوم التجارة من نطاقه الضيق المحصور في السلع إلى آفاق التجارة في الخدمات مما يفتح مجالات أوسع أمام التعاون والتنمية الدولية فلقد أصبحت التجارة في الخدمات من أهم روافد التجارة الدولية. وترتبط التجارة في الخدمات طرديا بالتجارة السلعية لارتباط الخدمات التجارية المساعدة مثل خدمات النقل والتأمين والخدمات المالية بالصادرات والواردات السلعية، فضلا عن الخدمات النهائية المستقلة مثل التعليم والصحة والسياحة والتي تشكل أيضا نسبة هامة من المتحصلات أو المدفوعات الجارية مما يؤثر بصورة مباشرة على موازين المدفوعات وبالتالي على اقتصاديات الدول.(٥)

١-١- اتفاقية الجاتس

حتم النمو المطرد في تجارة الخدمات، والتي تجاوز حاجز التريليون دولار أي بنسبة ٢٠% من إجمالي التجارة الدولية، إنشاء اتفاقية دولية تنظم التجارة في الخدمات.(٦) وبفضل التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات استطاع مقدمو الخدمات العمل على النطاق العالمي بمساعدة الشبكة العالمية للمعلومات والوسائل الحديثة للاتصالات بعد أن كان عملهم مقتصرا على الأسواق المحلية.

وظهرت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) General Agreement on Trade in Services (GATS) كأحد مخرجات جولة أورجواي (١٩٨٦-١٩٩٣) التي عقدت تحت مظلة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) وتم الاتفاق على تطبيق أحكام وقواعد اتفاقيات الجات على تجارة الخدمات بعد إجراء بعض التعديلات الضرورية التي تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لتجارة الخدمات. وتم في نفس الجولة الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، والتي تم تدشينها في الأول من يناير عام ١٩٩٥ كمنبر للتفاوض بين الدول الأعضاء، وحلت محل اتفاقيات الجات في الإشراف

على تنفيذ جميع اتفاقيات جولة أورجواي بما فيها اتفاقية الجاتس واستحدثت هذه المنظمة آليات ملزمة لتطبيق الاتفاقيات وإطارا تنظيميا ومؤسسيا جديدا، حيث تعتبر اتفاقيات الجات والجاتس جزءا من منظمة التجارة العالمية. واستحدثت دورة أورجواي مفهوما ثوريا في مجال التجارة الدولية حيث اعتبرت أن الخدمات، والاستثمارات، وحقوق الطبع والنشر، والوقت من أشكال السلع المعترف بها في النطاق الدولي.(٧)

ولتفعيل آليات اتفاقية الجاتس، أنشأت منظمة التجارة العالمية "مجلس التجارة في الخدمات" كأحد هيئات المنظمة وكمكون أساسي في هيكلها التنظيمي، ويعمل تحت إشراف المجلس العام للمنظمة. وطبقا لاتفاقية الجاتس، يكلف المجلس بتسهيل تنفيذ اتفاقيات التجارة في الخدمات وتحقيق أهدافها بالإضافة إلى أحقيته في إنشاء أجهزة فرعية تابعة له لأداء الوظائف المكلف بالقيام بها.(٨) وقام مجلس تجارة الخدمات، التابع لمنظمة التجارة العالمية، بتكثيف جهوده في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ للتوصل إلى برنامج لتطوير تدفق الخدمات عبر الحدود والذي صادق علية المجلس في مارس ١٩٩٧.(٩)

وتعتبر الولايات المتحدة واليابان وكندا والاتحاد الأوروبي (مع ملاحظة أن عشر دول فقط من دول الاتحاد الأوروبي هي التي انضمت إلى اتفاقية الجاتس) هم المؤسسون لاتفاقية الجاتس والواضعون للبنات الأولى والسياسات الرئيسة وقواعد الاتفاقيات،(١٠) بالإضافة إلى ذلك شكلت اللجان الاستشارية للاتفاقيات Advisory Committees ولم تبدأ المفاوضات القطاعية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على شروط التجارة في القطاعات الرئيسة والفرعية في الخدمات إلا في مارس ٢٠٠١ عندما أقرت المنظمة أطر وإجراءات المفاوضات بين الدول الأعضاء.(١١) ويستبطن هذا التأخير حساسية وصعوبة تحرير التجارة في الخدمات لحداثتها، كما أنه يعبر عن وجود مشكلات هيكلية قابلت اتفاقية الجاتس لعدم الاتفاق على أسس المفاوضات وعدم وجود حافز حقيقي للدخول في مفاوضات جادة لعدم وجود حلول واقعية لمشكلات التجارة في الخدمات، مما أدى إلى تأخير ظهور نتائج حقيقية للاتفاقيات أكثر من سبع سنوات من تاريخ توقيعها.

١-١-١- تعهدات التحرير في اتفاقية الجاتس

تصنف تعهدات الدول الأعضاء إلى تعهدات لتحرير تجارة الخدمات أثناء جولة أورجواي وتعهدات لاحقة بناء على مفاوضات بين الدول الأعضاء. وأعطيت للدول الأعضاء مرونة كبيرة في اختيار نوع وطبيعة ونطاق وشروط تطبيق الالتزامات الخاصة بها في الاتفاقية. واستجابة لتباين التزامات الدول الأعضاء تم وضع جداول لتعهدات الدول بحيث تغطي ١٢ قطاعا خدميا رئيسا و ١٦١ قطاعا فرعيا.(١٢) وتبوب التعهدات لكل قطاع فرعي بحسب الأشكال الأربعة لتجارة الخدمات. وتنص الاتفاقية على تصنيف الخدمات إلى الإثنى عشر قطاعا التاليين: الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وخدمات الأعمال التجارية، وخدمات الاتصالات، وخدمات التشييد والخدمات الهندسية، وخدمات التوزيع، والخدمات البيئية، والخدمات المالية والتي تشمل التأمين والخدمات المصرفية، وخدمات النقل، وخدمات السياحة والسفر، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، والخدمات الأخرى غير المشمولة في تصنيف آخر.

وتتميز اتفاقية الجاتس بوجود ما يسمى بمدخل "القائمة الايجابية" "Positive List" والذي ينص على أن تراعي الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة مبادئ النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية فقط في نطاق التعهدات المحددة التي قطعتها على نفسها وفي القطاعات التي شملتها التعهدات. ولا يعني ما سبق عدم احترام الدول الأعضاء الالتزامات العامة

للاتفاقية.(١٣)

وتختلف طبيعة تعهدات كل دولة في كل شكل من أشكال التجارة الدولية في الخدمات بحيث تأخذ أحد من الأشكال الأربعة التالية:

١- تعهد كامل غير مشروط بأن تقطع الدول على أنفسها تعهدا ملزما بحظر أي قيود تقيد تدفق الخدمة عبر الحدود أو تشغيلها أو معاملتها كمثيلتها من الخدمات المنتجة محليا.

٢- تعهدات مشروطة بإجراءات محددة لحماية منتجي الخدمات المحليين قد تتعارض مع مبادئ النفاذ إلى الأسواق المحلية أو المعاملة الوطنية، على أن تتعهد الدول بألا تتخذ أي إجراءات مقيدة إضافية.

٣- عدم الالتزام بمبادئ الاتفاقية في قطاع رئيس أو فرعي مما يعطي الدولة الحرية الكاملة في فرض ما تراه من قواعد وقيود في هذا المجال بدون أي التزام تجاه الاتفاقية.

٤- النص على عدم إمكانية إدراج التعهد من الناحية الفنية لعدم إمكانية تقديم نوعيات معينة من الخدمات من خارج حدود الدول.(١٤)

١-١-٢- التزامات مصر العامة في اتفاقية الجاتس

الالتزامات العامة التي وقعت عليها مصر يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الالتزام بعدم التمييز في المعاملة بين الدول وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ولم تسجل مصر أي استثناء لهذا المبدأ في جدول التزاماتها حتى بالنسبة لمعاملاتها مع الدول العربية أو الأفريقية. ويرى البحث أن مصر قد أغفلت إدراج الاستثناءات، والتي من حق الدول الأعضاء إدراجها في الالتزامات، الحالية والمستقبلية مثل التزاماتها في منظمة الكوميسا والالتزامات المستقبلية في السوق العربية المشتركة المزمع إنشاءها، على غرار الاستثناءات التي أدرجها الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: التزمت مصر بعدم قيام محتكري الخدمات في المجالات الخدمية التي تسمح بها القوانين الوطنية بالقيام بممارسات تتنافى مع التزامات مصر العامة بتحرير التجارة وفتحها للمنافسة الدولية.

ثالثا: تلتزم مصر بمبدأ الشفافية بنشر القوانين والتشريعات واللوائح التنفيذية لها التي تؤثر على التزامات مصر في القطاعات الأربعة، وكذلك إنشاء مراكز لتقديم المعلومات للدول الأعضاء في مجالات الإجراءات والتطبيقات الخاصة باتفاقية التجارة في الخدمات.

رابعا: تلتزم مصر، في حال تغيير أو سحب أي التزام تقدمه خلال ثلاث سنوات من دخوله حيز التنفيذ، بتقديم تعويضات للدول المتضررة من تلك الإجراءات بناء على مفاوضات ثنائية أو قرارات التحكيم من جانب منظمة التجارة العالمية. (١٥)

خامسا: يحق لمصر لضمان تنظيم التجارة في الخدمات وحماية منتجي الخدمات المحليين اتخاذ ستة إجراءات على النحو التالي ووضع حدود لكل من:

- عدد موردي الخدمات.
- قيمة التعاملات التجارية أو الأصول.
- الكمية الإجمالية لمخرجات الخدمات.
- أعداد الأشخاص الطبيعيين الذين يمكن تعيينهم.
- نوع الكيان القانوني للمنشآت التي تدخل تحت مظلة الاتفاقية.
- مشاركة رأس المال الأجنبي أو استثماراته.(١٦)

أما بالنسبة للالتزامات القطاعية فقد وقعت مصر على التزامات لتحرير التجارة الدولية في الخدمات في أربعة قطاعات فقط من إجمالي اثني عشر قطاعا خدميا هي القطاع المالي وقطاع التشييد والبناء وقطاع النقل وقطاع السياحة بغرض تطوير البنية الأساسية ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلالها بكفاءة. ومن الجدير بالذكر أن مصر لم تنضم إلى اتفاقية تحرير الاتصالات ولكنها حررت هذا القطاع بإجراءات أحادية الجانب. ويمكن

ملاحظة إتباع مصر المدخل التكاملي لتحرير الخدمات بصورة متدرجة لوجود علاقة وثيقة ومباشرة بين قطاعات النقل والسياحة والاتصالات والتمويل، وبصورة جزئية في قطاع التشييد مما يؤكد وجود التوجه إلى التكامل بين القطاعات التي تم تحريرها لتعظيم محصلة برنامج تحرير الخدمات.

وتوجب اتفاقية الجاتس على مصر أن توضح في جداول الالتزامات القطاعية الشروط والقيود التي تفرضها في مجال حرية الدخول إلى السوق المصري، وكذلك المتطلبات والشروط التي تفرضها عند تطبيق المعاملة الوطنية، والإطار الزمني لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها.

١-٢- دور الخدمات التعليمية في التنمية الدولية

قدرت منظمة اليونسكو الإنفاق العام العالمي على الخدمات التعليمية بما يقارب ١٣٨٧ بليون دولار أمريكي على ما يقرب من بليون طالب و ٥٢ مليون مدرس ومئات الآلاف من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم. وتفيد إحصائيات اليونسكو أن ما يقرب من ١٠% من الناتج القومي المحلي للولايات المتحدة وكندا ينتج من الخدمات التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى أن هذا القطاع زاد بنسبة ١٣٤% بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٣.(١٧)

والخدمات الدولية في التعليم مربحة فلقد صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ٨،٢ بليون دولار من الخدمات التعليمية، التي تعتبر خامس أكبر نوع من الخدمات التي تصدرها، إلى العالم الخارجي، وحققت من ذلك النشاط ربحية تقترب من ٧ بليون دولار. وأكثر من ثلث الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي ناتج عن صادرات الخدمات التعليمية. أما في الاتحاد الأوروبي، فتشكل الخدمات التعليمية ربع صادراته للعالم الخارجي، وثلثي الوظائف فيه تقع تحت مظلة الخدمات التعليمية. وأكثر من ٦٠% من إنتاج الخدمات التعليمية الخاصة في العالم تنتجها الدول المتقدمة، في حين تنتج بقية دول العالم أقل من ٤٠% من الخدمات التعليمية الخاصة.(١٨)

وبنظرة تحليلية على هذا المؤشر يمكن استنتاج أن حجم التجارة في خدمات التعليم ستزداد باطراد في العقد الحالي والعقود التالية لازدياد أهمية التعليم والتكنولوجيا في المنافسة العالمية الحادة، بالإضافة إلى ما سبق فان نسبة الربحية في هذا القطاع أعلى منها في أي قطاع آخر وتربو على ٨٢%. وبالإضافة إلى ما سبق فان الخدمات كثيفة العلم والتكنولوجيا مثل التعليم تعتبر من المجالات التي تتزايد أهميتها بصورة متسارعة لأنها تعتبر المصدر الرئيس والمحدد في البعد التنافسي الدولي وفى تحديد الميزة النسبية بالنسبة للدول الأخرى.(١٩)

ويوضح الجدول التالي أعداد الدارسين الأجانب في جامعات الدول الرئيسة في تقديم وتصدير الخدمات التعليمية.

جدول (١): الدول الرئيسة في تصدير خدمات التعليم العالي

الدولة	السنة	عدد الطلبة الأجانب	إجمالي عدد الطلبة	النسبة المئوية للطلبة الأجانب
الولايات المتحدة	١٩٩٩- ٢٠٠٠	٥١٤٧٢٣	١٥١٣٥٠٠٠	٣،٤
المملكة المتحدة	١٩٩٩- ٢٠٠٠	٢٠٧٠٠٠	١٧٥٧٢٠٠	١١،٨
فرنسا	١٩٩٣- ١٩٩٤	١٧٠٥٧٤	٢٠٨٣٢٣٢	٨،٢

الدولة	السنة	عدد الطلبة الأجانب	إجمالي عدد الطلبة	النسبة المئوية للطلبة الأجانب
ألمانيا	١٩٩٥-١٩٩٦	١٥٩٨٩٤	٢١٤٤١٦٩	٧،٥
استراليا	١٩٩٩	٨٤٣٠٤	٦٨٦٢٠٢	٨،٤
اليابان	١٩٩٩	٥٥٧٥٥	٤١١٩٦٣٤	١،٤
كندا	١٩٩٨-١٩٩٩	٣٥٥٥٦	٨٢٦٣٦١	٤،٣

المصدر:

Measuring Affecting Trade and Investment in Education Services in the Asia-Pacific Region. Asia-Pacific Economic Cooperation. Singapore 2000. p. 25.

بتحليل جدول (١) نخلص إلى أن الدول الاستعمارية الكبرى السابقة (المملكة المتحدة وفرنسا)، والدول الكبرى التي تمارس تأثيرا إقليميا كبيرا (استراليا) تحتل الثلاث مراكز الأولى في نسبة الطلبة الأجانب إلى إجمالي الدارسين في مؤسساتها التعليمية الجامعية. فاستراليا، والتي سيتم العرض لحالتها باستفاضة في المبحث الثاني، تعتمد على تأثيرها الإقليمي القوى في دول الجوار في جنوب شرق آسيا في اجتذاب أعداد كبيرة من الطلبة الآسيويين. وبالقياس يمكن أن تستغل مصر ثقلها الثقافي والسياسي في اجتذاب نسبة كبيرة من طلاب العلم في المنطقة العربية.

١-٣-١- *عوائق التجارة الدولية في الخدمات التعليمية*

تتباين العوائق التجارية للخدمات عن نظيرتها للسلع للطبيعة الخاصة للخدمات في المجالات التالية:

أولا: تتميز التجارة في الخدمات التعليمية بضعف قدرة الدول على الرقابة على تدفقها عبر حدودها الإقليمية وبالتالي عدم قدرتها على فرض تعريفة جمركية على العديد من أشكالها أو فرض حصص استيرادية عليها.

ثانيا: تتميز الخدمات التعليمية بوجود معايير مهنية فنية محددة مما يحتم تنظيمها عن طريق العديد من القواعد واللوائح في كل قطاع تعليمي فرعي على حدة، وبالتالي يكون الدخول في نطاق إنتاج وتسويق تلك الخدمات مجالا محفوفا بالمخاطر أمام المؤسسات التعليمية الأجنبية.

ثالثا: في بعض الدول تخضع بعض قطاعات الخدمات التعليمية لاحتكار الدولة مما يجعل المنافسة الأجنبية للمنتج الوطني للخدمات التعليمية أمرا غير مستساغ.

رابعا: اختلاف القوانين والنظم الرقابية الخاصة بتنظيم تقديم الخدمات التعليمية من دولة لأخرى.

خامسا: وجود عوائق على الهجرة من جانب جميع الدول قد تعرقل تدفق الخدمات عبر الحدود الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد مشكلات مفاهيمية في الاتفاقية من أهمها أن الخدمات معرفة في إطار التبادل الخدمي بصورة مجردة، في حين أن التجارة الدولية في الخدمات تضم عوامل أخرى مثل الاستثمار في رأس المال، وانتقال العمالة بصورة دائمة أو مؤقتة، وانتقال التكنولوجيا، وتدفق المعلومات. المشكلة الثانية في هذا الإطار تكمن في عدم التعريف الدقيق للخدمات في إطار أغراض الاتفاقية حيث أن الخدمات مصنفة في الاتفاقية طبقا لأنماط التجارة الأربعة أكثر منها مصنفة إلى تصنيفات مستقلة للخدمات.(٢٠)

وبناء على ما سبق يتضح أن التباين بين الظروف الداخلية بين الدول يحتم الدخول في مفاوضات ثنائية بين الدول للوصول إلى اتفاقات تراعي المعطيات

الوطنية من قوانين وقواعد محلية وظروف اقتصادية واجتماعية متباينة. وتتنوع أشكال العوائق التي تضعها الدول النامية أمام التجارة الدولية في الخدمات، والتي تعتبر شكلا من أشكال الاحتكار التي تحد من تدفق الخدمات عبر الحدود الدولية، وتشمل الصور التالية:

١- وضع قيود على استيراد بعض المواد التعليمية مثل الكتب أو البرامج الأكاديمية.

٢- قصر استخدام القنوات الفضائية الحكومية على بث المواد التعليمية إلى المؤسسات التعليمية الحكومية.

٣- وضع قيود على تنقل الطلبة إلى الخارج لغرض تلقى العلم.

٤- وضع قيود على تحويل العملات الأجنبية للخارج لدفع المصروفات الدراسية إلى الهيئات والمؤسسات التعليمية الأجنبية.

٥- وضع شروط ومقاييس متشددة في مجالات توكيد الجودة والرقابة على الجودة والجودة الشاملة للاعتراف بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية.

٦- اختبارات المعادلة التي تشترطها العديد من الدول لممارسة بعض المهن في نطاقها رغم الحصول على المؤهلات والدرجات العلمية من مؤسسات علمية معترف بها.

٧- القيود التي تضعها بعض النقابات والاتحادات المهنية على إصدار تراخيص العمل للحاصلين على درجات علمية من مؤسسات تعليمية أجنبية.(٢١)

٨- فرض قيود أو حظر الاستعانة بالخبرات التعليمية الأجنبية.

٩- التشدد في وضع قيود صارمة على إنشاء مدارس أو معاهد أو جامعات أجنبية.

١٠- حصر تقديم المنح والمساعدات المباشرة وغير المباشرة على المؤسسات التعليمية الوطنية ومنعها عن نظائرها الأجنبية.

١١- تقييد حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال التعليم عن طريق اشتراط وجود شريك وطني في فرع المؤسسة التعليمية، على أن تفوق حصة الشريك الوطني نسبة ال ٥٠% من رأس المال.

١٢- النص صراحة في السياسات التعليمية الوطنية على قصر تقديم الخدمات التعليمية على المؤسسات الحكومية وحظرها على القطاع الخاص.

١٣- تواجه المفاوضات بين الدول، للتوصل إلى صيغة مقبولة فيما بينهم للتجارة في خدمات التعليم، حساسية سياسية بين الدول حيث تتناول المفاوضات موضوعات حساسة سياسيا مثل رفض بعض الدول إدراج موضوعات معينة،تثور حولها آراء خلافية، في المناهج الدراسية المستوردة من الخارج.(٢٢)

<u>١-٢-٢- المبادئ التي تحكم التجارة في الخدمات التعليمية بين الدول الأعضاء</u>

وضعت اتفاقية الجاتس مبادئ عامة حاكمة لتنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء في مجال التجارة في الخدمات التعليمية على النحو التالي:

أولا: معاملة الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation (MFN) Treatment

تفرض الاتفاقية على الدول الأعضاء منح جميع حقوق الأسبقية والامتيازات (مثل تيسير تطبيق القواعد) الممنوحة للدول الأكثر رعاية لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية، على أن تقوم الدول الأعضاء بتعديل قوانينها الداخلية لضمان تنفيذ هذا المبدأ. وأبدت الاتفاقية الكثير من المرونة لبدأ تنفيذ هذا المبدأ بإعطاء الدول الحق في وضع استثناءات لتأجيل تنفيذه لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، على أن تراجع تلك الاستثناءات دوريا بعد خمس سنوات من توقيع الدول على الاتفاقية.(٢٣)

ثانيا: مبدأ المعاملة الوطنية

يحظر هذا المبدأ فرض الدول الأعضاء لقواعد أو ضرائب أو رسوم داخلية أعلى مما هو مطبق على الخدمات التعليمية الوطنية المناظرة. والهدف من

تطبيق هذا المبدأ هو حرية التجارة الدولية في التعليم برفع الحماية الإضافية عن المؤسسات التعليمية الوطنية بمساواتها مع نظيراتها من المؤسسات والأفراد في تطبيق اللوائح والقواعد الداخلية. ولا يمنح مبدأ المعاملة الوطنية تلقائيا، بل يتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين الدول الأعضاء لتحديد القطاعات الفرعية (مثل التعليم العالي أو تعليم الكبار) التي يتم تطبيق هذا المبدأ عليها والشروط المنظمة لذلك مع إخطار مجلس التجارة في الخدمات بالمفاوضات وإيداع أي اتفاق في المجلس.(٢٤) ويسمى هذا المدخل الميسر "Soft-law approach" لتيسير التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للتعاون المستقبلي بين الدول حيث يعتبر ذلك منبرا للأعضاء لمناقشة إجراءاتهم الداخلية وشروطهم لتنظيم التجارة في الخدمات مع اعتبار الدول الأعضاء كيانات متكافئة ومتساوية في الحقوق.(٢٥)

ثالثا: التزام النفاذ إلى الأسواق Market Access

تلتزم الدول الأعضاء طبقا لهذا المبدأ بفتح أسواقها لقطاعات محددة من الخدمات التعليمية، ويتم ذلك عن طريق ادارج تلك القطاعات في قائمة موضح بها تواريخ محددة للتحرير الجزئي أو الكلي لتلك القطاعات.(٢٥)

١-٢-٣- النص الإطاري للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التعليمية

يجب النظر إلى مفهوم تجارة الخدمات من مدخل تحليلي يرتكز على مفهومي: ثبات وحركة راس المال في إطار العولمة. فمفهوم ثبات رأس المال يعتمد على أنه يستثمر في بنية أساسية تعليمية في مناطق جغرافية محددة داخل حدود محلية وإقليمية ووطنية ثابتة، ويتميز رأس المال طبقا لهذا المفهوم بأنه جزأ لا يتجزأ من المؤسسة التي يعمل بها ولا يضمن شروط وجوده. في المقابل يرتكز مفهوم حركة رأس المال على أن رأس المال متحرك بطبيعته وأنه يتجه إلى مناطق تعظم العائد على استثماراته، وتتميز حركته بالسرعة للهرب من تحكم الدول. وحيث أن التعليم يصنف على أنه نشاط اجتماعي مؤسسي، فإن مفهوم ثبات رأس المال يكون الأقرب إلى الواقع التطبيقي في مجال الخدمات التعليمية للحاجة إلى وجود بنية تحتية متكاملة في هذا المجال يسانده مفهوم الحفاظ على الهوية الوطنية. وتشكل العولمة ضغطا متزايدا وتلقى ظلالا على إمكانية استمرارية مفهوم ثبات رأس المال في نطاق الدولة، حيث أن مفهوم "الإقليم" يشمل الأقاليم المحلية والدول والأقاليم التي تشمل أكثر من دولة "Supraregional" والمستوى العالمي. أي أن مفهوم حرية التجارة في الخدمات يرتكز على فكرة تحويل الخدمات التعليمية من كونها خدمات عامة مرتبطة بنطاق جغرافي ثابت ومنظمة بإطار تشريعي وتنظيمي ثابت إلى خدمات متحركة في السوق العالمي بحيث تتحرر تدريجيا بخطوات متتابعة إلى أن تصل إلى مرحلة التحرر الكامل.(٢٦)

تشتمل كلمة "خدمات" كل الخدمات في أي من قطاعاتها بما في ذلك إنتاجها وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتقديمها. وتقسم الالتزامات التي يفرضها إطار الاتفاقية إلى فئتين هما: الالتزامات العامة المطبقة على الخدمات التعليمية بشكل عام، والالتزامات المشروطة المطبقة على القطاعات التعليمية المشمولة بتعهدات محددة في الجداول الوطنية.(٢٧)

أولا: الالتزامات العامة:

١- تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بشفافية اللوائح والأنظمة التعليمية بأن تعلن عن طريق مركز أو أكثر القوانين واللوائح والأنظمة المحلية التي تنظم التجارة في قطاعات التعليم، والتي توضع في كثير من الأحيان بغرض حماية المؤسسات التعليمية المحلية من المنافسة الأجنبية. وتعمل مراكز الاتصال في الدول الأعضاء من خلال حكوماتها لتوفير جميع المعلومات عند الطلب في مجالات الشئون التجارية والفنية لتوريد الخدمات، وتوفير تكنولوجيا الخدمات، وتسجيل

المؤهلات المهنية والاعتراف بها والحصول عليها. وفى المقابل تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء بحجب بعض المعلومات السرية التي قد تؤثر على أمنها القومي.(٢٨) وأعطيت لمجلس التجارة في الخدمات سلطات فرض إجراءات لضمان التطبيق الموضوعي والشفافية بالإضافة إلى عدم تحميل الدول الأعضاء أعباء غير ضرورية.

٢- تلتزم الدول الأعضاء بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة من المؤسسات التعليمية الأجنبية أو الأشخاص الذين يقدمون الخدمات التعليمية، وتعتبر تلك المؤهلات من المتطلبات الرئيسة للحصول على تراخيص تخولهم العمل في مجال التعليم. وتشترط اتفاقية الجاتس أن تكون أنظمة الاعتراف المتبادل مفتوحة لانضمام دول أخرى حينما تكون مواصفات ومعايير تقديم الخدمات التعليمية الوطنية مطابقة لتلك الأنظمة.(٢٩) بالإضافة إلى تشجيع التناغم بين الدول الأعضاء في اللوائح الداخلية مما ييسر التجارة الدولية في الخدمات التعليمية.

٣- من المتعارف عليه أن الحكومات تمنح حقوقا حصرية لعدد محدود من المؤسسات التعليمية الأجنبية لضمان الالتزام بمعايير محددة مسبقا لتقديم وتسويق تلك الخدمات. وتلتزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم قيام المؤسسات التعليمية الأجنبية بإساءة استخدام حقوقهم الحصرية في تشوه المنافسة وتقييد التجارة الدولية في الخدمات مما يعد إخلالا باتفاقية الجاتس. وفي حال ظهور أي انتهاك لقواعد حرية المنافسة يحق للدولة المتضررة أن تطلب من الدولة التي تتبعها المؤسسة التعليمية وقف هذا الانتهاك طبقا لقوانينها الداخلية.(٣٠)

٤- تلتزم الدول باستمرارية المفاوضات فيما بينها لتوسيع نطاق الاتفاقيات من حيث الالتزامات في قطاعات الخدمات التعليمية.(٣١)

ثانيا: الالتزامات المشروطة:

بالإضافة إلى الالتزامات العامة، تفتح اتفاقية الجاتس الباب لالتزامات مكملة توطئة للتنفيذ الكامل للتعهدات التي تعهدت بها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالقطاعات التي صدرت فيها تعهدات محددة بشأنها فقد اشتملت على الالتزامات التالية:

١- ضمان التطبيق الموضوعي لجميع القوانين واللوائح الوطنية التي تؤثر على التجارة في الخدمات التعليمية.

٢- إقامة محاكم أو إجراءات لمراجعة النظم والقرارات الإدارية التي تؤثر في تجارة الخدمات وتعديل ما يتعارض منها مع أحكام اتفاقية الجاتس.

٣- إصدار الأذون للمؤسسات التعليمية والبحثية الأجنبية التي ترغب في تقديم الخدمات عبر الحدود إلا في حالات حماية الأخلاق العامة وحياة الإنسان والحيوان والنبات، أو المصالح الأمنية الأساسية.

٤- عدم تطبيق قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية إلا إذا كانت الدول تعاني من مصاعب كبيرة في موازين مدفوعاتها.(٣٢)

وتضع اتفاقية الجاتس عددا من المؤهلات والمتطلبات والاستثناءات للدول الأعضاء من أهم الاستثناءات السماح للتكتلات الاقتصادية واتفاقيات التكامل بين الأسواق بالعمل تحت مظلة التزامات أعضاء الاتفاقية، ومجالات الأمن القومي، والإجراءات الاستثنائية في حالات الطوارئ، والقيود لحماية موازين المدفوعات، والمشتريات الحكومية، وحماية الصحة العامة والأخلاقيات، والحماية ضد الغش وانتهاك الخصوصية.(٣٣)

وتنص اتفاقية الجاتس على عدم فرض تعريفات أو رسوم عند دخول الخدمات التعليمية أو مؤسساتها إلى حدود دولة أخرى، أي أنه تتم حماية صناعة الخدمات التعليمية الوطنية عن طريق الأنظمة واللوائح الداخلية فقط. ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة عضو في

الاتفاقية مراجعة تلك الأنظمة وتقرير الجزء الذي سيبقى والأجزاء التي سيتم تعديلها طبقا للاتفاقيات. وتلزم الدول التي تطلب تغيير التزاماتها بعد ثلاث سنوات من التوقيع على الاتفاقية بالتفاوض مع الدول الأخرى المتضررة من هذا التعديل على حجم وشروط هذا التعويض.(٣٤) ويحق لكل دولة عضو، بالتفاوض مع الدول الأخرى، في الاتفاقية الإبقاء على لوائح تقيد دخول منتجي الخدمات الأجانب أو الخدمات نفسها، وكذلك اللوائح التي تميز بين منتجي الخدمات المحلية وخدماتهم من جهة ومنتجي الخدمات الأجانب ومنتجاتهم من جهة أخرى.(٣٥)

١-٢-٤- المبادئ التي تحكم مشاركة مصر بوصفها دولة نامية

تراعي اتفاقية الجاتس الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تواجه الدول النامية وتشتمل على مبادئ استثنائية يتم التعامل معهم من خلالها. وتنص تلك المبادئ على مراعاة العمل على تحقيق الأهداف الوطنية للدول النامية ومساعدتها في تحقيقها، ودفع مستويات التنمية في الدول النامية على الصعيد الكلي وكذلك في مختلف القطاعات. (٣٦)

وبناء على الاعتبارات السابق ذكرها فإن مصر تتمتع بمرونة كافية في فتح قطاعات خدمية أقل أمام حرية تدفق الخدمات، وتحرر محدود للعمليات التجارية الدولية، بالإضافة إلى إعطائها الحق في فرض شروط لدخول المؤسسات التعليمية أو الخدمات التعليمية نفسها إلى سوقها إذا كان ذلك الإجراء يساعدها في تحقيق التنمية الوطنية. وتتنوع بدائل الشروط المفروضة من الدول النامية استنادا إلى معايير الضرورة الاقتصادية التي تعزز الخدمات المحلية على النحو التالي:

١- إطلاع المؤسسات التعليمية الوطنية على تقنيات نظرائها الأجانب.

٢- السماح بالتواجد التجارى بإقامة جامعات مشتركة والسماح للمنتجين الأجانب بامتلاك حصص من الأسهم بحيث لا تشكل أغلبية الحصص. وبعد انقضاء فترة السماح، طلبت منظمة التجارة العالمية من مصر عدم الاستفادة من هذا الامتياز كما سيتضح في جزء لاحق من هذه الدراسة.

٣- إنشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر لمساعدتها في زيادة الناتج المحلي.

٤- استخدام الجامعات الأجنبية لتقنيات وخبرات إدارية حديثة وتدريب كوادر مصرية على تلك التقنيات والخبرات الحديثة.

٥- توظيف مؤسسات تعليمية مصرية من الباطن كلما أمكن ذلك بهدف بناء قدرات مؤسسية محلية.

٦- تقديم تقارير دقيقة وفورية عن أنشطة المؤسسات التعليمية الأجنبية شاملة بيانات اقتصادية وإدارية ومحاسبية وتقنية.(٣٧)

١-٣- سياسات التعامل مع الدول الأعضاء

تعفى اتفاقية الجاتس الخدمات التعليمية التي تقدمها الحكومات بدون أغراض تجارية، من شروط الاتفاقية. وبذلك تكون معايير إعفاء الخدمات التعليمية الوطنية من تطبيق الاتفاقية عليها هي:

١- أن تتم إدارة الخدمات التعليمية بالكامل عن طريق هيئات حكومية وتخضع للسياسات التعليمية العامة للدولة.

٢- أن يتم تمويل الخدمات التعليمية بالكامل عن طريق هيئات حكومية.

٣- عدم وجود أغراض تجارية من تقديم الخدمات التعليمية.

وتتميز معظم دول العالم بوجود نظامين للتعليم بها: التعليم العام والتعليم الخاص وان كان التعليم العام هو المهيمن والأكثر انتشارا خاصة في الدول النامية مثل مصر.

ويطرح خبير شارك في مفاوضات اتفاقية الجاتس أن الهدف من تحرير التجارة في الخدمات التعليمية

ليس خصخصة المؤسسات التعليمية بل ضمان تحقيق المبادئ السابقة بالإضافة إلى التوصل إلى توافق دولي في مجالات معادلة الدرجات العلمية والتعليم عن بعد وتمويل البحوث.(٣٨) وكنتيجة لهذا التوافق الدولي تم إبرام العديد من الاتفاقيات للتعاون في مجال التعليم والتجارة الدولية في الخدمات التعليمية مثل الاتفاقية المبرمة بين المجلس الأوروبي واليونسكو في الاعتراف بالمؤهلات العلمية التي تصدرها المؤسسات التعليمية في أوروبا والتي تم توقيعها عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى اتفاقية مبرمة بين الدول الأسيوية المطلة على المحيط الهادي خاصة بالسماح لجامعات تلك الدول بحرية العمل في الدول الأعضاء في الاتفاقية.(٣٩)

١-٤- أنماط التجارة في الخدمات التعليمية

تتم التجارة في الخدمات التعليمية طبقا للأنماط الأربعة (التواجد التجاري، والاستهلاك خارج حدود الدولة، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، وانتقال الخدمة عبر الحدود) التي تنظم التجارة في الخدمات بشكل عام، وفيما يلي فكرة موجزة عن كل منها:

أولا: التواجد التجاري: يراد بهذا النمط في مجال التعليم إنشاء مؤسسات تعليمية مقارا أو فروعا لها في دول أجنبية لتقديم أنشطة تعليمية، أو بحثية في تلك الدول، أو عقد اتفاقيات توأمة مع جامعات أجنبية، أو الاتفاق مع مؤسسات تعليمية محلية لتقديم برامج دراسية أجنبية بالترخيص من جامعات أجنبية.

ثانيا: الاستهلاك خارج حدود الدولة: ويقوم هذا النمط على انتقال مواطني دولة ما إلى أراضي دولة أخرى لتلقي الخدمات التعليمية، كانتقال دارسين (موفدين من الدولة، أو على نفقتهم الخاصة، أو ممولين عن طريق منح) إلى دول أجنبية للحصول على درجات علمية أو لحضور دورات علمية.

ثالثا: التواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين: ويتم طبقا لهذا النمط انتقال أعضاء هيئة التدريس بصفتهم الشخصية، وبصرف النظر عن المؤسسات التابعين لها، إلى دول أجنبية لتقديم خدمات تعليمية في مؤسسات تعليمية أجنبية.

رابعا: انتقال الخدمات عبر الحدود: ويعني ذلك انتقال الخدمات وبدون انتقال أشخاص معنوية أو طبيعية بصحبتها. ومن أمثلة ذلك ظاهرة التعليم عن بعد عن طريق الدراسة بالمراسلة، وفي ظل هذا النمط لا يتمنى وجود تفاعل مباشر طبيعي بين مقدمي الخدمات التعليمية ومتلقيها حيث يتم ذلك عن طريق الجامعات التخيلية Virtual Universities، أو شبكة البريد الالكتروني أو المراسلة، أو عن طريق الأقمار الصناعية، أو استخدام شرائط الفيديو.(٤٠)

١-٥- قطاعات الخدمات التعليمية

وتقسم خدمات التعليم بشكل عام، طبقا لوثائق التفاهم في منظمة التجارة العالمية، إلى خمسة قطاعات رئيسة:

١- التعليم الابتدائي: تشمل مرحلة التعليم الأساسي بالإضافة إلى مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي مثل فصول الروضة. ويستثنى من هذه المرحلة دور الرعاية النهارية للأطفال (الحضانات) وفصول محو الأمية للكبار.

٢- التعليم الثانوي: تشمل هذه المرحلة التعليم الثانوي بأنواعه: العام والفني والتأهيلي، بالإضافة إلى المدارس الثانوية الخاصة بالمعوقين.

٣- التعليم العالي: يشمل التعليم المقدم لخريجي مرحلة التعليم الثانوي سواء تم تقديمها من جامعات، أو معاهد، أو مدارس متخصصة، أو مؤسسات تأهيلية أو فنية.

٤- تعليم الكبار: يشمل ما يعرف بالتعليم المستمر الذي لا تقدمه الجامعات أو المؤسسات التعليمية النمطية مثل الدراسة بالمراسلة، وفصول محو الأمية، والبرامج المتخصصة والتأهيلية التي لا تعطي درجات أكاديمية.(٤١)

٥- الخدمات التعليمية الأخرى: وتشمل أي خدمات تعليمية لم يتم ذكرها في التقسيمات السابقة ما عدا الخدمات الترويحية في مجال التعليم. ويشمل هذا التصنيف الخدمات التعليمية والتدريبية غير التقليدية في المجالات التالية:

- البرامج التدريبية على تشغيل وبرامج الحاسب الآلي.
- الخدمات التعليمية والتدريبية للمهنيين في التعليم والتدريب في الرياضيات المتخصصة مثل كرة القدم والغطس.
- تقديم برامج دراسية وتدريبية على الطيران والإبحار.
- التدريب على قيادة عربات النقل والدراجات البخارية.(٤٢)

من الخدمات التعليمية ذات الطبيعة الخاصة والتي شغلت حيزا من اهتمام في المفاوضات في اتفاقية الجاتس هي خدمات المكتبات التي تقدم عبر الحدود عن طريق الاتصالات اللاسلكية وتطبيقات تكنولوجيا الحاسب الآلي وخدمات البحوث عن بعد.(٤٣)

والجدول التالي يوضح أعداد الدول التي وقعت على التزامات طبقا للقطاع التعليمي:

جدول (٢): أعضاء اتفاقية الجاتس الذين وقعوا على التزامات لتحرير الخدمات التعليمية

القطاع التعليمي	الابتدائي	الثانوي	الجامعي	تعليم الكبار	الأخرى
عدد الدول التي وقعت على نمط واحد على الأقل	٣٠	٣٥	٣٢	٣٢	٢٠

Source: O E C D. Current Commitments Under the GATS in Educational Services Paris. P. 8.

وقد وقعت ٤٢ دولة حتى منتصف عام ٢٠٠٣ على التزامات في واحد أو أكثر من القطاعات الفرعية للتعليم، وقد التزمت ٢٥ دولة منهم على أربعة على الأقل من القطاعات الخمسة الفرعية.(٤٤) ومن مجموع ال٤٢ دولة التي وقعت على الاتفاقية، وقعت ٣٢ دولة على التزامات لتحرير قطاع التعليم الجامعي. ومن ال٣٢ دولة، وقعت ١٥ دولة، منها خمس دول عالية الدخل، على التزامات في الأنماط الثلاثة التالية: انتقال الخدمات عبر الحدود، والاستهلاك خارج الحدود والتواجد التجاري في مجال الوصول إلى الأسواق الداخلية. في المقابل وقعت ٢٢ من الدول السابق ذكرها، منها خمس دول فقط عالية الدخل، على التزامات في الأنماط ذاتها ولكن في مجال المعاملة الوطنية.(٤٥) ومن أكبر الكيانات الدولية التي وقعت على التزامات في مجال التعليم الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، ومن الدول العربية الأردن وعمان. ومن الملاحظ أن غالبية الدول التي وقعت على التزامات في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية هي إما من الدول المتقدمة أو التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التنمية، أما الأقلية فتنحصر في الدول الأقل حظا في التنمية. وتتباين أهداف المجموعتين، فالمجموعة الأولى لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في عملية التحرير من حيث خلق سوق لتصدير خدماتها التعليمية، أما المجموعة الثانية من الدول فتفتقر إلى الموارد (التنظيمية والبشرية والمالية والتكنولوجية) لبناء نظام تعليمي متطور وتعتمد على عملية التحرير في تسهيل الاستفادة من الخبرات المتطورة في مجال التعليم. وقد تباينت التزامات الدول في الاتفاقية طبقا لتفضيلاتها الوطنية حيث وقعت على التزامات في القطاعات التي تساهم في تحقيق أهدافها الوطنية.

وبنظرة تحليلية إلى المؤشرات السابقة نجد أنه لا يوجد تباين كبير بين طبيعة الالتزامات بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط،

آخذين في الاعتبار حقيقة أن معظم دول العالم تقع في التصنيف الثاني للدول.

١-٥-١- تصنيف الدول الأعضاء طبقا لمطالبات منظمة التجارة العالمية

صنفت منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء إلى ثلاث مجموعات من الدول طبقا لما طلب منها من التزامات في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية.

المجموعة الأولى تشمل ١٨ دولة وطلبت المنظمة من تلك الدول التوقيع على التزامات كاملة في مجالي حرية الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية للخدمات التعليمية الأجنبية في الأنماط التجارية التالية: انتقال الخدمات عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، والتواجد التجاري وذلك في قطاعات التعليم العالي والتدريب، وتعليم الكبار، وقطاع الخدمات التعليمية الأخرى. وأعطت المنظمة الحق لتلك الدول في مراجعة جودة التعليم العالي والتدريب عن طريق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتعاون مع الدول الأخرى.

المجموعة الثانية، والتي تشمل مصر وسبع دول أخرى، طلب منها ذات الطلبات التي طلبت من المجموعة الأولى في مجالات الاتفاقية والقطاعات التعليمية بالإضافة إلى طلبات إضافية من كل دولة على حدة. وطلب من مصر طلبات إضافية برفع العوائق الموضوعة أمام المؤسسات التعليمية الأجنبية للدخول في شراكة مع المستثمرين المحليين في كيانات تعليمية.

المجموعة الثالثة من الدول، والتي تشمل خمس دول بالإضافة إلى عشرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، طلب منها طلبات أكبر من التي طلبت من المجموعتين الأولى والثانية. وتعتبر الدول المصنفة في المجموعة الثالثة أكبر الدول التي تضع عوائق أمام حرية التجارة في الخدمات، ولذا وضعت المنظمة مجموعة من الطلبات لكل منهم لتغيير القوانين واللوائح والقواعد التي تعوق انسياب الخدمات التعليمية إليها.(٤٦) ويرى الباحث أن تصنيف مصر في المجموعة الثانية ووجود طلب وحيد إضافي لها يظهر بجلاء أن مصر تعتبر من أكثر الدول النامية المؤهلة للتجارة الدولية في الخدمات التعليمية ويرشحها بقوة للانضمام إلى اتفاقيات الجاتس في القطاعات التعليمية.

١-٦- مخاوف الدول النامية من التجارة الدولية في خدمات التعليم

تثور مخاوف عديدة لدى الدول النامية من تحرير التجارة الدولية في مجال التعليم، حيث تعتبر الدول أن التعليم أحد روافد الأمن القومي. ولا يمكن في هذا المجال إغفال الدور غير المباشر الذي يلعبه التعليم في تعظيم التأثير والنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للخدمات التعليمية على الدول المتلقية حيث تعتبر الدول المنتجة نموذج التقدم العلمي الذي ينبغي أن يحتذي به والمثل الأعلى للدول الأقل تقدما. وتحاول الدول النامية على وجه الخصوص الحفاظ على هويتها التاريخية والحضارية والثقافية الوطنية من خلال الحفاظ على النهج التعليمي المتبع والذي يعتبر أحد أسس السياسات العامة.

وأول نوع من المخاوف يتمحور حول تتخوف العديد من حكومات الدول، وخاصة النامية منها، من تأثير التحرير على قدرتها على أداء وظائفها التنظيمية والتوزيعية في مجالات وضع المتطلبات والشروط والمؤهلات والعناصر الفنية للترخيص بعمل المؤسسات التعليمية الأجنبية في أراضيها وبالتالي على استقلالية قراراتها الوطنية وسيادتها ووضع الأولويات في هذا المجال الحيوي. ومن أسباب ما سبق توقع خصخصة قطاعات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم وبالتالي الإضرار بسياسات العدالة الاجتماعية والتضحية بمبدأ المساءلة الشعبية للمؤسسات التعليمية.(٤٧)

بالإضافة إلى حكومات الدول، تعارض اتفاقيات

تحرير التعليم المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات حماية المستهلكين وبعض جماعات الضغط لتعارض أهدافها مع النتائج السلبية المحتملة على العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات العامة. ومن الجماعات غير حكومية والتي تبدى اعتراضات على تحرير التجارة الدولية في الخدمات الاتحاد القومي للطلاب في أوروبا "National Union of Students in Europe (ESIB)" والذي يصرح برفضه معاملة الخدمات التعليمية كسلعة قابلة للتجارة حيث يؤكد على حق التعليم للمواطنين ويرى أنة لا يجب أن ينظم بأي حال من الأحوال عن طريق آليات السوق. وكذلك يعارض مفهوم نقل فرض النظم التعليمية الأجنبية على الدول النامية وأن الأحرى مساعدة الدول النامية على تطوير نظمها التعليمية التي تناسب احتياجاتها الوطنية.(٤٨)

وثاني نوع من المخاوف المرتبطة بهذا التصنيف هو توجس الدول من فكرة تقييد الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية العامة وكذلك من فتح مناقصات المشتريات الحكومية في مجال التعليم أمام الموردين الأجانب وإعطائهم نفس حقوق الموردين الوطنيين مما يؤدى إلى ظهور المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات التعليمية الأجنبية والموردين الأجانب من جهة ونظرائهم الوطنين من جهة أخرى. وتعاظمت تلك المخاوف مع وجود بنود غامضة وفضفاضة الصياغة بما يحمل في طياته تحميل الدول التزامات قد لا تكون مهيئة لها مستقبلا.(٤٩) وانعكست تلك المخاوف على إقبال الدول النامية على تحرير الخدمات التعليمية الدولية حيث كانت نسبة التزامات الدول المتقدمة العالية الدخل أربعة أمثال نسبة التزامات الدول النامية المتوسطة أو الضعيفة الدخل.(٥٠)

وثالث نوع من المخاوف التي تثيرها الدول النامية التخوف من منافسة المؤسسات الأجنبية لنظرائها المحليين مما يؤدى إلى إغلاق العديد منها أو تقليص نشاطها، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة بين كوادر المعلمين المحليين لرغبة المؤسسات الأجنبية في تشغيل مواطنيها.

ورابع نوع من المخاوف هو إبداء العديد من المنابر الفكرية قلقها من التأثير السلبي لتحرير التجارة الدولية في خدمات التعليم على قيمة الجدارة Meritocracy حيث أن تحرير التجارة ستؤدى إلى تحكم القدرة الشرائية للأفراد في مستوى التعليم الذي يتلقونه، وبالتالي قد يحصل الأقل قدرة وجدارة على أعلى جودة تعليمية وأفضل شهادات أكاديمية. وبالطبع يؤدى ما سبق إلى عدم التكافؤ في الفرص في المجتمع نتيجة لخصخصة المؤسسات التعليمية إلى تداعيات اجتماعية وسياسية خطيرة.

وخامس نوع من المخاوف هو توجس وجود انحرافات من بعض المؤسسات التعليمية الأجنبية، في ظل عدم وجود قيود على الترخيص للمؤسسات الأجنبية، مثل تقديم برامج ضعيفة الجودة أو استغلال الدارسين في جمع بيانات ومعلومات عن المؤسسات الوطنية بدعوى عمل أبحاث أكاديمية.(٥١) ومن دواعي ظهور تلك المخاوف عدم وجود هيئات عالمية أو معايير دولية تساعد على وجود اتفاق دولي على مقاييس موحدة لجودة التعليم. وكخطوة مستقبلية يمكن أن تستخدم تلك المعايير في قيام الهيئات الدولية المتخصصة في مجال التعليم بمنح شهادات صلاحية للمؤسسات التعليمية تفيد بالتزامها بمعايير عالمية للجودة على غرار تراخيص ال I.S.O.(٥٢) ويعتقد الباحث أن أفضل وأنسب من يقوم بتلك المهمة هو هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة لما لها خبرات في هذا المجال بالإضافة إلى توفر دراسات وافية قامت بها الهيئة ووجود مكاتب تمثيل إقليمية لها في كل مناطق العالم.

وسادس نوع من المخاوف هو التخوف من نقل سلطة صنع واتخاذ القرارات الفنية في مجال التعليم من

وزارة التعليم إلى وزارة التجارة حيث أن التعليم يصبح خدمة من الخدمات التي يتم التجارة فيها دوليا وتصبح بالتالي من اختصاص وزارة التجارة الخارجية.(٥٣)

وتعتبر مخاوف الدول النامية من التداعيات السلبية لتحرير التجارة الدولية في الخدمات سببا لفرضها قيود على تدفق التجارة الدولية في الخدمات لضمان تنظيم عملية استغلالها الاستغلال الأمثل وتفادى سلبياتها.

وفي المقابل يدفع مؤيدو تحرير التجارة الدولية بأن مخاوف الدول والمؤسسات الوطنية ليس لها ما يبررها لوجود درجة عالية من المرونة في اتفاقيات الجاتس على النحو التالي:

أولا: الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنضم بمحض إرادتها إلى اتفاقيات الجاتس وتتفاوض مع الدول الأخرى بدون إلزام لدخول تلك المفاوضات أو التوصل إلى اتفاقات لا ترضى عنها الدول الأعضاء. وتحتفظ كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بتفصيل وتقييد مدى التزاماتها لحرية دخول الخدمات التعليمية الأجنبية إلى أسواقها.(٥٤) وبمعنى آخر أن الدول التي تلتزم بتحرير التجارة في التعليم تعلم جيدا أنها سوف تستفيد من تلك الاتفاقات.

ثانيا: تنص اتفاقيات الجاتس على الحق الأصيل لكل دولة في تنظيم تقديم وتوزيع الخدمات العامة وسن التشريعات التي تضمن تحقيق هذه الوظيفة المحورية لأي نظام سياسي. والالتزام الذي تقدمه الدول الأعضاء في الاتفاقية هو فقط عدم تشديد السياسات المستقبلية التي تحد من تحرير التجارة في قطاعات الخدمات الدولية التي وقعت التزامات عليها.

ثالثا: تعكس الالتزامات القطاعية للدول الأعضاء أهداف سياساتها العامة ومستوى التنمية التي تطمح الدول في الوصول إليه.

رابعا: التخوف من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساواة اتفاقيات الجاتس بتأثير الشركات متعددة الجنسيات ليس له ما يبرره لأن التواجد الطبيعي في الدول الأجنبية هو أحد الأنماط الأربعة غير الملزمة التي تقرها الاتفاقيات، ويمكن لأي دولة ألا تلتزم بذلك النمط، وفى حال الرغبة في الالتزام المقيد به يمكن لها أن تحمى التزامها بإجراءات احترازية مثل تحديد سقف لحقوق الملكية الأجنبية، أو وضع قيود على الشكل القانوني للمؤسسة الأجنبية أو نطاق عملها الجغرافي، أو تطبيق إجراءات تمييزية في الدعم أو العمالة أو في المعاملة الضريبية. إلا إنه يلزم في حال رغبة الدول في تقييد التزاماتها القطاعية بإجراءات تتعارض مع المبادئ العامة للاتفاقيات يجب التفاوض مع الدول الأخرى للتوصل على توافق على ذلك.

خامسا: المخاوف الخاصة بتقييد الدعم الحكومي وعلى سياسات المشتريات الحكومية غير موثق في مواد اتفاقيات الجاتس حيث أنه لا توجد أي مادة تنص صراحة على قيود على الدعم الحكومي، وتقف مادة ١٥ عند حد تنبيه الدول إلى الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الدعم وتدعو الدول إلى التفاوض فيما بينها لتقليل آثاره السلبية. أما بخصوص وضع قيود على سياسات المشتريات الحكومية فإن المادة ١٣ غير ملزمة ولا تمنع الدول الأعضاء من وضع سياساتها الوطنية في مجال المشتريات الحكومية.(٥٥)

١-٧- مخاوف الدول المصدرة للخدمات التعليمية

يوجد نوع آخر من المخاوف له طبيعة مغايرة لمخاوف الدول النامية وهو تخوف الولايات المتحدة، كأكبر مصدر للخدمات التعليمية في العالم، الأمني من تواجد عشرات الآلاف من الدارسين الأجانب في أراضيها. وقام المجلس الأمريكي للتعليم في مارس ٢٠٠٢ بدراسة عن الاتجاهات الشعبية عن التعليم الدولي وعن وجود أي تغييرات عن تلك الاتجاهات قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على عينة من ١٠٠٠ طالب أكبر من ١٨ عاما و ١٢٠٠ من أعضاء هيئة التدريس وكان هامش الخطأ ± ٣،١%. وعلى عكس المتوقع من

القائمين على تلك الدراسة، لم يحدث تغير في درجة ترحيب الأمريكيين بالدارسين الأجانب، بل أكد المشاركون أن وجود طلبة ومثقفين أجانب في الجامعات الأمريكية يثرى حقل العلم والمعرفة به. وكانت أكثر نتائج الدراسة أهمية هي زيادة اهتمام المواطنين بالعالم الخارجي والثقافات الأخرى مما نتج عنه زيادة في الإقبال على تعلم اللغات الأجنبية والدراسة في الخارج وبالتالي درجة وعي الأمريكيين بالعالم الخارجي. وألقى غالبية المشاركين باللوم على السياسات التعليمية والمقررات الدراسية التي تدرس في الولايات المتحدة كسبب لضعف وعيهم وتفاعلهم مع العالم الخارجي وبالتالي مع الأحداث العالمية.(٥٦)

وتعتبر المنافسة من قبل الدول الكبرى في تصدير الخدمات التعليمية من المخاوف الأخرى للولايات المتحدة حيث تتحسب لها الولايات المتحدة. ولعل من المفارقات الجديرة بالاشارة هو أن الولايات المتحدة قد وقعت على التزامين فقط (هما قطاع تعليم الكبار وقطاع الخدمات التعليمية الأخرى) من مجموع خمسة قطاعات في الخدمات التعليمية.(٥٧)

١-٨- الموضوعات المثيرة للجدل في اتفاقيات الجاتس

تثار العديد من الانتقادات لاتفاقيات الجاتس حيث توجد العديد من بنود الاتفاقيات والمجالات التي تناولتها تثير العديد من الانتقادات لعدم وضوحها أو تضاربها، وأهم تلك الانتقادات هي الانتقادات الخاصة بغموض نطاق تطبيق الاتفاقيات والغموض حول دور الاتفاقيات في السياسات الداخلية للدول.

الانتقاد الأول يدور حول البند الأول من الاتفاقيات الذي ينص على استثناء الخدمات الحكومية من نطاق تحرير التجارة حيث تم تعريفها بمعيارين على أنها خدمات غير تجارية ولا تتنافس مع موردين آخرين. ويتسم معيار "الخدمات غير التجارية" بالغموض حيث أن العديد من الخدمات الحكومية يتم تحصيل رسوم عليها ولكن بمستوى أقل بكثير من مستوى الأسعار السائدة في السوق التنافسي وبالتالي يمكن تصنيف تلك الخدمات على أنها خدمات تجارية ويتم التفاوض بشأنها مع الدول الأخرى طبقا للمواد ١٦ و ١٧. وفي المقابل يساند فريق آخر من الفقهاء تعريف الخدمات التجارية وتصنيفها على أنها الخدمات التي تهدف إلى الربح، وبالتالي لا يتم تصنيف الخدمات الحكومية على أنها خدمات تقع في نطاق اتفاقيات الجاتس. وبوجود هذا اللغط بين فريقين من الفقهاء لا يمكن استخدام معيار الخدمات التجارية لعدم وجود تفسير مقبول عالميا له. أما معيار " الخدمات غير التنافسية" فيشوبه أيضا الكثير من الغموض حيث تتواجد خدمات حكومية في معظم مجالات الخدمات مثل التعليم والصحة جنبا إلى جنب مع الخدمات المقدمة من القطاع الخاص، فهل يعتبر ذلك صورة من صور التنافس ؟ وتثور تساؤلات فرعية حول كيفية تصنيف صور الشراكة والتعاون بين المؤسسات العامة والخاصة في مجال تقديم خدمات عامة مثل الصحة والتعليم. فطبقا لتعريف منظمة اليونيسيف فإن المؤسسة التعليمية تصنف على أنها مؤسسة تعليمية خاصة في حال إدارتها من قبل جهة غير حكومية مثل مجالس إدارة منتخبة أو معينة حتى لو كانت تتلقى إعانات حكومية.(٥٨) وبلغة أخرى يمكن القول أن طبيعة الغموض في صياغة بنود وعبارات الاتفاقية تنصب في بعدين رئيسين هما النطاق والتغطية ويمكن ترجمتهما إلى سؤالين محوريين هما: كيف يتم تعريف الخدمات الحكومية من حيث النطاق؟ وكيف يمكن فصل الخدمات الحكومية عن الخاصة في مجال الخدمات العامة؟. ومن المنطلق السابق لا يمكن فصل معياري الخدمات غير التجارية عن الخدمات غير التنافسية. فعلى سبيل المثال عندما تحصل الحكومة رسوم على خدمات معينة يجب مقارنتها مع أسعار منتجي الخدمة من القطاع الخاص في السوق التنافسي وكذلك مع مدى ربحية الحكومة من

تقديم الخدمة. ويمكن استنتاج أن من مصلحة الحكومات عدم وضع تعريف محدد وضيق لنطاق خدماتها لأن ذلك سيضع قيودا على مرونة الحكومة وقدرتها على توسيع خدماتها في المستقبل لتتمشى مع تعقد الاحتياجات العامة وتشعبها.(٥٩)

أما الانتقاد الثاني الخاص بالغموض حول دور الاتفاقيات في السياسات الداخلية للدول فتنص المادة السادسة من الاتفاقية على التزام الدول بتنظيم الخدمات التي وقعت عليها بأسلوب موضوعي ومعقول وغير منحاز. وتنص نفس المادة على التزام الدول بوضع لوائح تتسم بعنصر الشفافية في حال الحاجة إلى إجراءات مستقبلية للتراخيص أو المتطلبات (المالية والإدارية والبشرية والفنية) التي تفرضها الدول على الهيئات الخدمية الأجنبية للحصول على التراخيص، على أن تتفادى الدول الإجراءات غير الضرورية لوضع عوائق على التجارة الدولية في الخدمات. وتثور العديد من المشكلات حول تعريف المفاهيم الثلاثة التي طرحتها المادة السادسة وهي " موضوعي" و"معقول" و"غير منحاز" حيث تخضع تلك المفاهيم لتفسيرات متباينة لعدم وجود معايير محددة يمكن قياس مدى تحقيق تلك المفاهيم بها. بالإضافة إلى ما سبق، تعتبر عبارة "الإجراءات غير الضرورية" عبارة مطاطة تفتح مجالات للتأويل أكثر منها محددات لكينونة تلك الإجراءات. ويقترح في هذا السياق وضع تصنيف لإجراءات حماية الصحة والبيئة والمستهلك والمنتجين المحليين والمجالات الأخرى التي تحتاج إلى حماية.

وتطفو على السطح ثلاثة موضوعات يجب البت في شأنها في هذا المجال أولها: إلى أي مدى تحتفظ الحكومات باستقلاليتها في اختيار وتطبيق سياساتهم في مجال تنظيم التجارة في الخدمات، مع الأخذ في الاعتبار ألا تكون تلك السياسات مقيدة إلا في الأحوال الضرورية وكذلك عدم وضوح المعنى. والموضوع الثاني يناقش المعايير التي يمكن استخدامها في تقدير مدى فعالية تحقيق هدف تحرير التجارة في الخدمات. والموضوع الثالث يناقش مدى تأثير الظروف الاستثنائية على قدرة الحكومات على اختيار الوسائل والإجراءات التنظيمية للتجارة الدولية في الخدمات. وتثبت المناقشات السابقة بما لا يدعو مجالا للشك الحاجة الماسة لوجود معايير واضحة ومحددة تنظم أحكام اتفاقيات الجاتس مما سيكون له عظيم الأثر في تفادى الخلافات بين الدول ودفع التجارة الدولية في الخدمات إلى الأمام.(٦٠)

ويخلص الباحث في هذا السياق إلى أن الرغبة لدى مصممي اتفاقيات الجاتس في تحقيق المرونة الواسعة في التطبيق ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الأعضاء أدى إلى وجود الصياغات المطاطة لبعض العبارات والتي تفتح الباب على مصراعية إلى التأويل لوجود غموض ومفاهيم غير مشتركة. ويبدوا أنه عند التوازن بين بعد وضوح البنود والأحكام وبعد المرونة، تم التضحية ببعد الوضوح لتكريس مفهوم تعظيم المرونة.

١-٩- إيجابيات تحرير التجارة الدولية في التعليم

يمكن تصنيف الايجابيات لتحرير التجارة الدولية في خدمات التعليم إلى إيجابيات للدول الموقعة على الاتفاقيات (وتشمل الدول المصدرة والمتلقية لخدمات التعليم) بالإضافة إلى الطلبة والدارسين من الدول المتلقية.

١-٩-١- الايجابيات للدول النامية

رغم وجود العديد من التحفظات حول اتفاقية الجاتس في مجال تحرير الخدمات التعليمية، ترحب العديد من الدول النامية بوجود برامج دولية مقدمة في أراضيها لأنها تحقق العديد من المزايا المباشرة وغير المباشرة لأهدافها الوطنية وتساعد في دفع استراتيجيات التنمية في المجالات التالية:

١- حاجة تلك الدول إلى إنشاء نظام متكامل وحديث للتعليم يتعذر إنشاءه بالموارد الوطنية المتاحة،

وبذلك تثور الحاجة إلى المساعدات الفنية وتسهيلات رأس المال للاستثمار في مجال إنشاء بنية تحتية متكاملة في مجال التعليم.

٢- عدم قدرة النظم التعليمية الحالية على استيعاب حجم الطلب الوطني على التعليم في مراحله المختلفة، أو عدم قدرته على تقديم خدمات تعليمية متخصصة ذات جودة بمعايير عالمية.

٣- حاجة تلك الدول الماسة إلى تقليل عدد الدارسين الوطنيين في الخارج لتقليل من التدفقات النقدية الخارجة والتي تسهم بشكل مباشر في رفع العجز في ميزان مدفوعات تلك الدول وبالتالي تؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية وتضعف الاقتصاد الوطني بشكل عام.

٤- التأثير الايجابي لتحسين وظيفة التعليم على التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاجتماعية (مثل المؤشرات الصحية، والثقافية، وخفض معدلات الجريمة).(٦١)

٥- المزايا الايجابية من تطبيق اتفاقيات الجاتس الناتجة عن زيادة التنافسية في الخدمات والأنشطة التعليمية مثل تحسين الجودة ونقل تكنولوجيا حديثة في مجال التعليم وخفض أسعار الخدمات التعليمية.(٦٢)

٦- التأثير غير المباشر على التنمية السياسية في الدول وتكريس السلطة الشرعية للدول حيث توفر لمواطنيها احتياجاتهم من الأنشطة التعليمية.

٧- رجوع الدارسين إلى أوطانهم بأفكار خلاقة وآفاق علمية أوسع تفيد التنمية الوطنية بصورة مباشرة بالإضافة إلى علاقات متشعبة في مراكز صناعة القرار في الدول المتقدمة مما يمكن أن تستفيد الدول النامية منه بطريقة غير مباشرة.(٦٣)

١-٩-٢- الايجابيات للدارسين في الدول النامية

لا يمكن فصل المزايا للدارسين للنظم والمناهج التعليمية الدولية عن المزايا التي تحققها الدول النامية من تحرير التجارة في الأنشطة التعليمية. ويمكن عرض المزايا التي يحصل عليها الدارسون على النحو التالي:

١- الحصول على تأهيل علمي وشهادات أكاديمية بمصروفات دراسية أقل من التي تحصل في الدول الأجنبية.

٢- توفير التكاليف الموازية للدراسة من تكاليف السفر والإقامة في الدول الأجنبية.

٣- الاعتراف الدولي بالشهادات الأجنبية من المؤسسات العلمية المرموقة يسهل الحصول على فرص عمل في العديد من الدول بإمتيازات عديدة. بالإضافة إلى ما سبق فان الدراسة والمناهج في تلك المؤسسات تكون مصممة بحيث تأخذ في الاعتبار العلوم والممارسات العملية المقارنة على المستوى العالمي وليس على المستوى المحلي فقط مما يثري الفكر ويوسع الآفاق.

٤- إمكانية الحصول على المؤهلات الدولية مع امتياز عدم الانتقال، والإقامة مع الأسرة، والعمل في الدولة الأم.

١-٩-٣- ايجابيات للدول المنتجة والمصدرة للخدمات التعليمية

في المقابل توجد العديد من المزايا للدول المنتجة والمصدرة للخدمات التعليمية على النحو التالي:

١- تحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة نتيجة تصدير الخدمات التعليمية عبر الحدود. وينعكس ذلك على قوة عملاتها المحلية وبالتالي على قوة الاقتصاديات الوطنية.

٢- تحقيق مزايا استراتيجية غير مباشرة من حيث تأثيرها ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الدول المتلقية، حيث تعتبر الدول المصدرة للخدمات التعليمية نموذجا للتقدم وفى كثير من الأحيان يتم اقتباس أيديولوجياتها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ويظهر المفهوم السابق بجلاء عند تحمس متخذي القرار في الدول النامية للدول التي تلقوا فيها تعليمهم.

٣- يعتبر تصدير الخدمات التعليمية حلا للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة حيث يتم خلق فرص تدريب وعمل للموارد البشرية بها مما يخلق كوادر فنية جديدة وإعطائها فرص عمل جديدة.

٤- تستفيد تلك الدول فنيا من تصدير الخدمات التعليمية عن طريق تجربة العديد من النظم التعليمية في مجتمعات ذات ثقافات وحضارات متباينة مما يعطي نظمها التعليمية ومناهجها مصداقية عالمية لم يكن يتسنى لها تحقيقها في ظل عزلة دولية.

المبحث الثاني: التجارب العالمية في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية

للطبيعة الخاصة لاتفاقية الجاتس من حيث أنها حديثة نسبيا، وحيث أن الهدف من هذه الدراسة هو بحث إمكانية تطبيق الاتفاقية في مصر، فأن أحد الطرق المثلي والواقعية لتقدير فعالية تطبيقها هو دراسة التجارب الفعلية للدول التي أخذت التزامات على أنفسها في تحرير خدمات التعليم. وراعى الباحث عند اختيار التجارب العالمية التنوع في درجة التنمية، والسياسات التعليمية، والنظام السياسي لتلك الدول حتى يكون للتحليل والنتائج المستخلصة مصداقية علمية وشمولية في الرؤية للمتغيرات الفاعلة في القرارات المنظمة للأنشطة التعليمية في تلك الدول. وبناء على ما سبق تم اختيار منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبر معمل اختبار أولي في عملية وضع وتنظيم عملية التعليم الدولي حيث تتميز هذه المنطقة بخصائص مشتركة مثل الطلب الكبير والمتزايد على التعليم، ووجود منافسة على هذا السوق من جانب مصدري الخدمات التعليمية، إلا أن الدول في هذه المنطقة تتباين في درجة الحرية التي تعطيها للمؤسسات الأجنبية من الحرية الكاملة إلى التدخل المتشدد من جانب الحكومات في العملية التعليمية. وتم اختيار ماليزيا وهونج كونج واستراليا لثلاثة أسباب وهي:

١- تعتبر ماليزيا وهونج كونج من أكبر الدول المتلقية للخدمات التعليمية الأجنبية في جنوب شرق آسيا بينما استراليا أكبر الدول المصدرة للخدمات التعليمية لدول جنوب شرق آسيا لقرب المسافة بينهم، وبالتالي توجد خصوصية للعلاقة بين تلك الكيانات السياسية الثلاثة.(٦٤)

٢- دراسة إمكانية نقل جوانب من النموذج الناجح في تحرير الخدمات التعليمية بين استراليا والمنطقة الجغرافية المتاخمة معها، والمتمثلة في دول جنوب شرق آسيا، إلى العلاقة بين مصر، بريادتها الإقليمية وموقعها الاستراتيجي، والمنطقة العربية المحيطة.

٣- تتشابه الظروف الاقتصادية والثقافية بين مصر وماليزيا من حيث خصوصية الرغبة في تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث الحضاري والقيم الاجتماعية، وفى ذات الوقت الرغبة في التطور وتحقيق التنمية المستدامة.

٤- الخبرة الطويلة للدول الثلاث الكبرى في تصدير أو تلقى الخدمات التعليمية الدولية، وكذلك خبرتها في سن تشريعات ووضع قواعد ولوائح لتنظيم عملية تدفق الخدمات التعليمية عبر الحدود الدولية.

٥- تختلف الدول الثلاث في البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وتحليل جذور التنوع والتباين وبالتالي وضع أسس للتعامل مع الاختلافات يؤدى إلى تيسر عملية التعامل مع الكيانات المتباينة في الظروف المحيطة مما يفرز كفاءة وفعالية أكبر في التجارة الدولية في الخدمات التعليمية وبالتالي في التنمية الدولية.

وعند تحليل عملية التجارة الدولية في الخدمات التعليمية يجب النظر إليها من خلال التفاعل بين الفاعلين الرئيسين (مثل الحكومات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وجماعات المصالح)، وآليات العمل والتفاعل (مثل التشريعات والحوافز أو العقوبات الاقتصادية)، والمبادئ التي تحكم العلاقة

(مثل السيادة الوطنية، والتحرير أو تبسيط الإجراءات، والالتزام بالقواعد الحاكمة للتفاعلات). وبمعنى آخر، سيتم مناقشة دور الدولة بوصفها الفاعل الرئيس، وسياساتها في استخدام التشريعات المنظمة للتجارة الدولية في التعليم، كآليات العمل، وأسباب إتباعها لتلك السياسات، المبادئ التي تسير على هداها.(٦٥)

٢-١- *الخبرة الماليزية*

بدأت ماليزيا في تحرير التجارة في التعليم عام ١٩٩٥ بسماحها وتشجيعها للجامعات الخاصة وإن كانت السياسات العامة التعليمية في ماليزيا تتميز بوجود تحكم عال ورقابة صارمة تساندها تشريعات قوية، على التعليم غير الحكومي. وقد وقعت الحكومة الماليزية رسميا على التزامات لتحرير التجارة الدولية في التعليم في عام ٢٠٠٠ حيث تلتزم بمعاملة المؤسسات التعليمية الدولية معاملة المؤسسات الوطنية.

وبنهاية عام ٢٠٠٠ كان عدد الجامعات الحكومية ١١، بينما عدد الجامعات الخاصة الوطنية ٧، وتوجد ثلاث فروع لجامعات أجنبية، و٤٠٠ معهد علمي أجنبي ووطني حصلوا على موافقة الحكومة الماليزية. ويسمح لفروع الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية والوطنية بإصدار شهاداتها الأكاديمية والمهنية بالإضافة إلى وجود أحد المتطلبات الرئيسة للتخرج في بعض المؤسسات التعليمية الأجنبية بالدراسة سنة على الأقل في جامعات أجنبية.

<u>٢-١-١- متطلبات الحصول على ترخيص لعمل الجامعات الأجنبية في ماليزيا</u>

تنص القوانين واللوائح الماليزية على التزام المؤسسات التعليمية غير الحكومية (أجنبية ووطنية خاصة) بعمل أربعه خطوات للحصول على الترخيص اللازمة للعمل في ماليزيا:

١- يجب البدء بتقديم طلب بالإنشاء إلى وزارة التعليم العالي على أن يقوم وزير التعليم العالي بالموافقة المبدئية عليه.

٢- طبقا للقانون المنظم للمؤسسات التعليمية الخاصة، تقوم تلك المؤسسات بإنشاء شركة محلية لتقديم الخدمة لها شخصية قانونية مستقلة محدد لها مسبقا نسب الملكية بين المؤسسات الأجنبية والمواطنين وتشكيل مجلس الإدارة.

٣- بعد الموافقة النهائية على الإنشاء، يتم التقدم لتسجيل المؤسسة التعليمية في قسم التعليم الخاص في وزارة التعليم العالي.

٤- بعد التسجيل يتم التقدم لوزارة التعليم العالي للسماح بتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية المقترحة. ويتم السماح بتقديم كل برنامج بعد مراجعة لوثائق البرنامج وزيارات ميدانية للمؤسسات ومقابلات مع إدارة المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وتوضح الخطوات السابقة الإجراءات الصارمة التي تتبعها الحكومة الماليزية للرقابة المشددة عن كثب التي تمارسها على المؤسسات الأجنبية والوطنية الخاصة لضمان حماية المصالح الوطنية خاصة في ضوء حساسية التعامل مع الشعب الماليزي المتعدد الأعراق.

وتسعى ماليزيا من خلال انفتاحها على العالم الخارجي من خلال تحرير الخدمات التعليمية إلى بناء مؤسسات وكوادر تعليمية وطنية قادرة على تصدير الخدمات التعليمية إلى العالم الخارجي بحلول عام ٢٠٢٠. وتدل كل المؤشرات على النجاح الكبير لماليزيا في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي حيث كانت تكلفة تعليم الطلبة الماليزيين في الخارج عام ١٩٩٥ مبلغ ١،٢ بليون دولار. وبالنظر إلى مؤشر آخر وهو عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في ماليزيا، في ١٩٩٧ كان عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في ماليزيا ٥٦٣٥ وتضاعف هذا الرقم إلى ١١٧٣٣ في ١٩٩٨.(٦٦) وإن دلت تلك المؤشرات على شيء فأنها على نجاح ماليزيا في تحقيق أهدافها المرحلية الطموحة من الوصول إلى معدلات تنمية شاملة سريعة

وتحويل ماليزيا من دولة مصدرة للخدمات التعليمية إلى دولة مصدرة لها.

٢-١-٢- الأسباب الحقيقية وراء نجاح التجربة الماليزية

كما ذكرنا من قبل بأن تحرير التعليم هو جزء من السياسات العامة التي تهدف إلى التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الماليزي. وواجهت التجربة في تحرير التجارة في الخدمات التعليمية الماليزية ثلاثة تحديات تم التعامل معها في قانون مؤسسات التعليم العالي الصادر في ١٩٩٦ وهي:

* اللغة الإنجليزية المستخدمة في المؤسسات التعليمية الأجنبية يمكن أن تؤدى إلى تفاقم مشكلة التفتت الاجتماعي بين الأصول الإثنية في ماليزيا من الملايا والصينيين والهنود وغيرها. تشكل مشكلة اللغة المستخدمة في التعليم مشكلة اجتماعية لها حساسية عرقية حيث غالبية السكان الأصليين لماليزيا من الملايا يلتحقون بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية التي تستخدم اللغة الماليزية ، في المقابل أكثر من ٩٠% من طلبة الجامعات الأجنبية والخاصة والتي تستخدم اللغة الإنجليزية في ماليزيا ينتمون إلى الأصول الصينية والهندية.(٦٧) وتم حل هذه المشكلة عن طريق نص في القانون بأن تكون اللغة الماليزية "Bahasa Malaysia"هي اللغة المستخدمة في جميع المؤسسات التعليمية سواء حكومية أو خاصة (أجنبية أو وطنية) على أن يتم بتصريح من وزير التعليم العالي الإذن بتدريس مقررات باللغة الإنجليزية أو تدريس الدين الإسلامي باللغة العربية، وبذلك يتم ضمان إتقان جميع الخريجين اللغة الوطنية للحفاظ على الهوية الوطنية وفى نفس الوقت يتم الاستفادة من العلوم الحديثة باللغة الأجنبية لضمان التحديث المستمر في المجتمع الماليزي.

* عدم تركيز التعليم الأجنبي على غرس القيم الأخلاقية التي تعكس قيم المجتمع الماليزي. وإمكانية أن تكون المناهج المقدمة من المؤسسات الأجنبية غير مصممة لسد الاحتياجات وتحقيق الأهداف الوطنية.(٦٨)

وتم التعامل مع التحدي الثاني بأن نص القانون السابق ذكره على أنه يجب تقديم مقررات دراسية إلزامية على كل الطلبة من المواطنين بدراسة الدين الإسلامي للطلبة المسلمين ودراسة التعليم الأخلاقي للطلبة من أصول عرقية صينية أو هندية أو غيرها من الأعراق الأخرى.

* أما التحدي الثالث فقد تم التعامل معه بنص القانون السابق الذي ينص على حظر الدعوة أو الترويج أو مساندة الأحزاب السياسية أو الإتحادات العمالية أو النقابية. وفى حال عدم الالتزام بتلك الشروط يتم إلزام المؤسسات التعليمية بفصل المخالفين.

ومن التحليل السابق للتجربة الماليزية يخلص الباحث إلى أن أسباب نجاحها يتلخص في النقاط التالية:

١- التوازن الدقيق بين متطلبات التحديث والحفاظ على الهوية الوطنية.

٢- مراعاة التوازن بين الأعراق المختلفة في المجتمع الوطني وتفادى الحساسيات الثقافية التي يمكن أن تخل بوحدة المجتمع الماليزي.

٣- تقنين آليات العمل في التعليم الأجنبي في ماليزيا والإجراءات المنظمة له، بالإضافة إلى الالتزام الصارم بتطبيق القوانين. ومن نقاط قوة التجربة الماليزية في هذا المجال استقرار العمل بالقوانين الأصلية المنظمة للتعليم الخاص وعدم إدخال تعديلات عديدة عليها أو إلغائها مما يعطى استقرارا واحتراما لتلك القوانين.

٢-٢- تجربة هونج كونج

تعتبر جزيرة هونج كونج جزءا من الأراضي الصينية منذ ٣٠ يونيو عام ١٩٩٧ بعد انتهاء فتره إيجار الجزيرة إلى المملكة المتحدة التي امتدت إلى ٩٩

عاما، إلا أن الصين حافظت على استقلالية النظام الرأسمالي بها، عن طريق "حكومة لهونج كونج كمنطقة إدارية خاصة"، للجزيرة لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي هناك وتبت اقامة شعار "دولة واحدة ونظامين". وقد وقعت الصين -الدولة الأم التي تتبعها جزيرة هونج كونج- على التزامات في الخمس قطاعات التعليمية. ويتميز التعليم العالي في هونج كونج بعدم التوازن بين عدد المؤسسات التعليمية الأجنبية التي بلغت ٥٧٥ مؤسسة في عام ٢٠٠٠ بينما اقتصر عدد نظيراتها الوطنية على عشر جامعات معترف بدرجاتها العلمية من الحكومة ومعهد قانوني.(٦٩) وتعتبر هونج كونج من أكبر مستوردي الخدمات التعليمية في قارة آسيا خاصة من استراليا (ثلث المؤسسات التعليمية الأجنبية في هونج كونج تابعة لاستراليا) لقرب المسافة بينهما ووجود علاقات ثقافية وثيقة بين استراليا والدول الآسيوية. وتتميز هونج كونج أيضا بعدم وجود آليات تنظيمية صارمة في مجال التعليم الأجنبي مثل ماليزيا، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى نظامها الرأسمالي الذي يسمح لآليات السوق من العرض والطلب بالتحكم في هذا المجال أكثر من اللجوء إلى التشريعات واللوائح التي تحكم تفاصيل النشاط.

٣-٢-١- إجراءات إنشاء فروع المؤسسات التعليمية الأجنبية

يمكن للمؤسسات التعليمية الأجنبية تفادى إجراءات الإنشاء والتسجيل عن طريق عقد اتفاقية شراكة مع أحد الجامعات والمؤسسات التعليمية الإحدى عشر بحيث تعمل المؤسسة التعليمية الأجنبية تحت مظلة المؤسسة الوطنية وتقديم برامج دراسية مشتركة على غرار ما يتم في العديد من الجامعات الحكومية والخاصة المصرية. ويتم في هذه الحالة إجراء بسيط وهو طلب تسجيل المقررات الدراسية مصحوبا بتوقيع المؤسسة التعليمية الوطنية التي تدخل معها في شراكة لتعزيز الطلب وتوضيح دور المؤسسة الوطنية في تقديم البرامج الدراسية من بين قائمة موضوعة مسبقا من ١٩ دورا مثل التدريس وإدارة الامتحانات والتسجيل للطلبة أو تعيين هيئة التدريس.

أما في حالة رغبة المؤسسات الأجنبية في العمل في هونج كونج بشكل مستقل فيجب التقدم بطلب تسجيل رسمي لكل مقرر دراسي وتلتزم المؤسسة بالتنويه عنه في كل إعلاناتها ومراسلاتها. الخطوة التالية هي الفحص والتدقيق في الطلب من جانب مكتب تسجيل المؤسسات التعليمية، وترى المؤسسات الأجنبية أن تلك الخطوة هي من أصعب الخطوات لأنها تقترن بتكرار الاستدعاء إلى مكتب التسجيل العديد من المرات للإجابة على تساؤلات المكتب. وتتناول التساؤلات نطاقا واسعا من الموضوعات وهي: محتوى المقرر الدراسي ومدى ملائمة البرنامج للبيئة الوطنية، والطرق الفنية المستخدمة في تقديم المقرر، والمتطلبات في الدارسين لهذا المقرر، ودرجة خبرة ومؤهلات هيئة التدريس، والبنية الأساسية والتسهيلات المطلوبة لتقديم تلك البرامج في هونج كونج. بالإضافة إلى ما سبق، يجب على المؤسسات الأجنبية تقديم تفصيلات فنية إضافية عن المقررات الدراسية واسلوب التقييم لضمان تطبيق إجراءات الجودة الشاملة في هونج كونج وتقديم البرامج التعليمية بنفس جودة تقديمها في الدولة الأم. الخطوة الثالثة هي قيام مكتب التسجيل بتسجيل المؤسسة الأجنبية بنفس وضعها في الدولة الأم الأجنبية وبما لا يتعارض مع القوانين والقواعد الوطنية.

ويقدم مكتب تسجيل المؤسسات التعليمية الأجنبية خدمة إلى المواطنين في هونج كونج وذلك بعمل قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزيرة والبرامج الدراسية التي تقدمها لتيسير عملية الاختيار لمن يرغب في الدراسة في تلك المؤسسات وضمان وجود الشفافية في التعامل مع تلك المؤسسات.(٧٠)

ورغم وجود تدقيق كبير على البرامج الدراسية كأحد متطلبات التسجيل إلا أن الحكومة في هونج كونج لا تفرض رقابة لاحقة على عمل المؤسسات التعليمية الأجنبية أو تفرض عليها تدريس مقررات معينة أو التدريس بلغة معينة على غرار ما يحدث من رقابة لصيقة من قبل الهيئات الحكومية المختصة في ماليزيا على المؤسسات التعليمية الأجنبية. ولعل السبب في تأخر هونج كونج في عمل رقابة على جودة الأنشطة التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الأجنبية هو تأثرها باستراليا التي لم تقدم على هذه الخطوة إلا في عام ٢٠٠١.

٢-٢-٣- خصوصية تجربة هونج كونج

نخلص من دراسة التجربة الخاصة بهونج كونج إلى أنها تتميز بالخصائص التالية:

١- الاعتماد الكبير على آليات السوق في استمرارية المؤسسات التعليمية الأجنبية تأثرا بالفكر الرأسمالي السائد في الجزيرة.

٢- عدم التناسب بين الإجراءات الفنية الدقيقة تمهيدا لتسجيل المؤسسات مع عدم وجود أي رقابة لاحقة على تلك المؤسسات لضمان تنفيذها لتلك الالتزامات واستمرارية تقديم أنشطة بمستوى عال من الجودة.

٣- تنازع الهوية المحلية بين الانتماء للمجتمعات الغربية وبين الانتماء إلى الصين أدى إلى الإقبال الكبير على التعليم الأجنبي وهذا يفسر وجود العدد الكبير من المؤسسات التعليمية الأجنبية في الجزيرة الصغيرة.

٤- تعتبر حماية مستخدمي الخدمات التعليمية بؤرة اهتمام الحكومة في هونج كونج وسبب سن التشريعات الخاصة بتنظيم التعليم الأجنبي وذلك لطبيعة المجتمع والاقتصاد في الجزيرة الذي يتميز بغلبة الطابع التجاري والتنافسي عليه مما يعطي أهمية خاصة لحماية المستهلكين.

مما سبق يتضح أن أمام حكومة هونج كونج الكثير من الجهد الذي يحتاجه تنظيم قطاع التعليم الأجنبي لضمان الحفاظ على الهوية الوطنية وتعظيم الاستفادة منه.

٢-٣- *التجربة الاسترالية*

تصنف استراليا على أنها حالة فريدة في مجال التجارة الدولية في التعليم، فرغم أنها من أكبر مصدري الخدمات التعليمية في العالم وخاصة إلى منطقة جنوب شرق آسيا. ويشكل التحاق الطلبة الأجانب بالجامعات الاسترالية النسبة الأكبر في تصدير الخدمات التعليمية إلا أن نسبة الدارسين الأجانب لتلقى الخدمات التعليمية عن طريق المراسلة تضاعفت في استراليا في أربعة أعوام فقط بين عامي ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠.(٧١) وتدير الجامعات الاسترالية حتى نهاية عام ١٩٩٩ ما يزيد عن ٧٥٠ برنامجا تعليميا في الدول الأجنبية يدرس بها ما يزيد عن ٣٢٠٠٠ طالب أجنبي.(٧٢) وقد تضاعف عدد الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الأسترالية ثلاث مرات بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٦، حيث بلغ أكثر من مليون دارس، نتيجة لجذب استراليا أعدادا كبيرة من الدارسين الأجانب بالأخص من دول جنوب شرق آسيا.(٧٣)

إلا أن استراليا اعتبرت مؤخرا من مستوردي الخدمات التعليمية لإقبال المؤسسات التعليمية على تقديم خدماتها في استراليا حيث وقعت استراليا على تحرير ثلاثة قطاعات فقط (التعليم الثانوي والعالي والخدمات الأخرى) من القطاعات التعليمية الخمسة.(٧٤)

يوجد في استراليا ٣٦ جامعة حكومية منها أثنتين أنشأتا فروعا جامعات يابانية وأمريكية، بالإضافة إلى وجود ٤٨ مؤسسة تعليمية خاصة في مجالات التعليم تابعة للاتحادات المهنية والصناعية. وتحظر التشريعات الصادرة في الولايات الاسترالية على أي شخص أو شركة أو مؤسسة تشغيل جامعات إلا بتصريح مسبق. وأدى تباين إجراءات ونظم الاعتراف

بالجامعات في الولايات المختلفة إلى عدم وجود نظام واضح لتنظيم التجارة الدولية في التعليم في استراليا كدولة فيدرالية. ولتفادى هذه المشكلة الوطنية وكخطوة أولى في مجال تنميط الإجراءات، أنشأت الحكومة الفيدرالية في نهاية عام ١٩٩٩ نظاما لتوكيد الجودة للتعليم العالي يهدف إلى إنشاء إطار لوضع نظام وطني للترخيص وللاعتراف بالجامعات في استراليا، على غرار مجالس الجودة في المملكة المتحدة ونيوزيلندا .(٧٥) للرقابة على الجامعات الأجنبية، وللحفاظ على السمعة الطيبة والمكانة الرفيعة لمستوى التعليم الأسترالي.

وقد عكس العرض الاسترالي في مفاوضات تحرير قطاع التجارة في الخدمات التعليمية أهمية التعليم في تهيئة المواطنين لتيسير التبادل الحضاري والثقافي الذي يهدف بدوره إلى رفع معدلات التنمية والمستوى المعيشي للشعب عن طريق تعظيم الإنتاجية التي تعتبر نتيجة مباشرة لتحسين تكنولوجيا وآفاق التعليم العالي. وأكد العرض على أن السياسات التعليمية يجب أن تؤكد على حق الدولة في ممارسة حقوقها السيادية في مجال الخدمات التعليمية والتي تلعب على أساسها الحكومة الاسترالية دورا محوريا في تنظيم تقديمها، وتمويلها، ووضع القواعد للتعامل مع الخدمات التعليمية الأجنبية.(٧٦)

٢-٣-١- إجراءات الترخيص لعمل الجامعات الأجنبية في استراليا

في مارس عام ٢٠٠٠ وافق مجلس وزاري مكون من وزارات التعليم والعمالة والتدريب وشئون الشباب على مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترخيص ومعادلة الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الأجنبية التي ترغب في التواجد في استراليا، تمهيدا لإصدارها بواسطة تشريعات فيدرالية في عام ٢٠٠١. وراعى المجلس الوزاري الأخذ في الاعتبار الانتقادات المعارضة لنظام التعليم العالي في استراليا، الانتقاد الأول جاء من الدول الموقعة على اتفاقية الجاتس وفحواه أن استراليا تفرض إجراءات حماية ضد المؤسسات التعليمية الأجنبية، وفي المقابل الانتقادات الداخلية تدعى وجود إجراءات متساهلة للترخيص لتلك المؤسسات للعمل في استراليا.(٧٧) ويدلل أنصار هذا التوجه على ذلك التساهل بوجود ظاهرة أن بعض الجامعات أخذت أسماء شركات عالمية لتفادى إجراءات الترخيص في الولايات المختلفة. وتتلخص الإجراءات التي وافق عليها المجلس الوزاري على أربعة مراحل للموافقة على الترخيص والاعتراف بالمؤهلات والدرجات العلمية التي تمنحها تلك الجامعات:

أولا: يتم مراجعة والتفتيش على المتطلبات القانونية والتمويلية من حيث إتمام المتطلبات الإجرائية والقانونية للتقديم وكذلك التأكد من توافر الموارد المالية بشكل العام لدى الجامعة في الدولة الأم.

ثانيا: وضع شروط من جانب الحكومة وتعهدات من جانب الجامعة الأجنبية في مجالات يصعب فيها القياس الدقيق للمتغيرات مثل الثقافة العلمية المستدامة وحرية البحث العلمي وتنمية المهارات والقدرات الإبتكارية. بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية وسياسات وقواعد ولوائح والتزام من جانب أعضاء هيئة التدريس لضمان كمال البرامج التعليمية والبحثية التي تقدمها الجامعة.

ثالثا: تقديم ما يثبت وجود تصديق قانوني على الشكل القانوني للجامعة في الدولة الأم ومعادلة درجاتها العلمية، بالإضافة إلى تقديم المقاييس العلمية ومقارنتها بالمقاييس القياسية الوطنية، وأخيرا تقديم ما يثبت قدرتها على تقديم برامج تعليمية محددة في استراليا بإمكانيات معينة.

رابعا: تقديم مقترح بالبرامج الدراسية تمهيدا لدراستها وإقرارها ومعادلتها بنظرائها من البرامج الدراسية الوطنية.

وقد تم توقيع اتفاقية بين استراليا والولايات المتحدة

في فبراير عام ٢٠٠٤ لتحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية في إطار اتفاقية الجاتس. وأثار هذا الاتفاق مخاوف نقابات هيئات التدريس في استراليا وكذلك المستثمرين الوطنيين في مجال التعليم العالي من ظهور منافسة حادة نتيجة للغزو المتوقع للجامعات الأمريكية للإمتيازات التي تمنحها اتفاقية الجاتس للمؤسسات التعليمية الأجنبية. وقد حاولت وزارة التعليم في استراليا التغلب على تلك المخاوف بالتأكيد على أن الاتفاقية احتفظت لاستراليا بالحق في إعطاء الجامعات الوطنية مميزات أكبر من التي تعطى للجامعات الأمريكية.(٧٨)

ومن الجدير بالذكر وجود ظاهرة سلسلة التخفيضات على المعونات الفيدرالية للجامعات الحكومية الأسترالية مما يعني خفض درجة الحماية الحكومية لها وكذلك زيادة حدة المنافسة بينها وبين الجامعات الخاصة بشكل عام والأجنبية بشكل خاص. والسبب المباشر لخفض الدعم الحكومي هو انتقاد الهيئة الحكومية للسياسات والتمويل في قطاع التعليم العالي في عام ١٩٩٨ للنظام غير التنافسي ووجود عوائق أمام دخول سوق التعليم العالي والاستخدام غير الرشيد للموارد المالية المتاحة. والتوجه في السياسات العامة للتعليم العالي في استراليا قابله مطالبات عامة للتشدد في منح تراخيص جديدة لإنشاء فروع لجامعات ومؤسسات تعليمية أجنبية لمواجهة "الغزو" الأجنبي الذي يستغل السمعة الطيبة للتعليم الاسترالي والإجراءات المتساهلة نسبيا لدخول المؤسسات التعليمية الأجنبية في استراليا.(٧٩)

٢-٤- تجربة سلطنة عمان كأحد دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر عمان أقدم الوحدات السياسية التي ظهرت في الجزيرة العربية، وبالتالي في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، وشهدت تفاعل العديد من الحضارات الإنسانية كحضارات السومريين والبابليين والإغريق والفرس والعرب. وأصبحت السلطنة عضوا في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية في عام ١٩٧١. وقد حرصت الحكومة العمانية وعلى مدى الخطط الخمسية المتتالية، منذ عام ١٩٧١، على إعطاء التعليم أولوية قصوى حيث لم يتم أنشاء أي مؤسسات تعليمية عليا إلا في سبتمبر من عام ١٩٨٧ حيث تم افتتاح جامعة قابوس.(٨٠)

وقد انضمت عمان إلى منظمة التجارة العالمية في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠، كخامس دول من دول المجلس المنضمين للمنظمة بعد البحرين والكويت وقطر والإمارات، وقد التزمت بتطبيق الالتزامات العامة لاتفاقية الجاتس.(٨١)

وتعتبر تجربة سلطنة عمان تجربة رائدة لدول مجلس التعاون الخليجي حيث تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها ووضع أنظمة متماثلة في الشئون التعليمية.

وقد التزمت سلطنة عمان بتحرير التجارة في قطاعات الخدمات التعليمية طبقا للمبادئ التالية: حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية العمانية ومعاملة المؤسسات والخدمات التعليمية الأجنبية معاملة نظرائها العمانية. وقد وقعت السلطنة على اتفاقية لتحرير التجارة الدولية في قطاعات خدمات التعليم العالي وتعليم الكبار والتعليم الثانوي وقطاع الخدمات التعليمية الأخرى. وكذلك وقعت سلطنة عمان على التزامات كاملة في الأنماط التالية لتحرير التجارة الدولية في التعليم: انتقال الخدمات عبر الحدود، والاستهلاك خارج الحدود، والتواجد التجاري في الدول الأجنبية.(٨٢)

٢-٥- دروس مستفادة من تجارب الدول الأجنبية

أولا: توجد فرصة كبيرة أمام مصر لأن تصبح مركزا إقليميا لتصدير خدمات التعليم العالي إلى الدول

العربية للأسباب التالية:

١- وجود منظمة دولية إقليمية لها إطار مؤسسي وآليات محددة لتفعيل وتنسيق التعاون الاقليمى العربي وهى جامعة الدول العربية ، مع وجود جهاز تابع لهــا ومتخصص في هذا المجال وهو المنظمة العربية للعلوم والثقافة.

٢- وجود مميزات نسبية لمصر من حيث التقارب الجغرافي والثقافي والاجتماعي والسياسي مع الــدول العربية.

٣- بعد أحداث الحادي عشر مــن ســبتمبر عــام ٢٠٠١ تراجعت مؤشرات أعداد الدارسين العرب فــي الجامعات الأمريكية، كأكبر مصدر للخدمات التعليمية، مما يعطي مصر فرصة كبيــرة لاســتيعاب الطلــب الاقليمى على التعليم العالي والتدريب في مصر.

ثانيا: بنظرة تحليلية للتجارب الثلاثة نجد تباين فــي أهداف تنظيم الخدمات التعليمية الأجنبية وهيكل التعليم العالي في كل دولة وبؤرة اهتمام كل دولة في عمليــة الترخيص على النحو التالي:

١- بينما تهدف ماليزيا إلى التنمية الشاملة والحفاظ على التراث والثقافة الوطنيــة وتفــادى الحساســيات العرقية بين الجماعات الاثنية المختلفة، تهدف هــونج كونج إلى حماية مستخدمي الخدمات التعليمية، وتهدف استراليا في الأساس إلى حماية سمعتها ومكانتها فــي سوق التعليم الدولي.

٢- أما بالنسبة إلى هيكل التعليم العالي في كل دولة فان ماليزيا تتميز بأنها أكثر الدول الثلاث سيطرة على الخدمات التعليمية الأجنبية في ضوء وجود ١٨ جامعة وطنية (حكومية وخاصة) مقابل ثلاثــة فــروع فقــط لجامعات أجنبية (بالإضافة إلى وجود أكثر مــن ٤٠٠ مؤسسة تعليمية تقدم برامج مشــتركة مــع جامعــات أجنبية). وأقل الأمثلة الثلاثة سيطرة هي هونج كــونج التي تتميز بسوق رأســمالي الهويــة مفتــوح علــى مصراعيه أمام المنافسة الأجنبية حيث توجــد عشــرة جامعات وطنية ومؤسسة قانونية مقابل أكثر من ٥٧٥ مؤسسة تمنح درجات علمية أجنبيــة. أمــا اســتراليا فتصنف على أنها تتميز بتغلب المؤسســات الوطنيــة حيث يوجد بها ٣٦ جامعة وطنية بالإضــافة إلــى ٨٤ مؤسسة تعليمية خاصة مقابل جامعتين أجنبيتين فقط مع وجود طوفان من طلبات الجامعات الأجنبية للدخول إلى استراليا. ومما يميز استراليا أيضا وجــود متطلبــات مختلفة لترخيص الجامعات الأجنبية في كل ولاية مــن الولايات الاسترالية.

٣- تتباين بؤر اهتمام كل نظام تعليمي في عمليــة الترخيص للمؤسسات التعليمية الأجنبية. وفي ماليزيــا تتم مراجعة كل مقرر دراسي على حدة في كل برنامج تعليمي للتأكد من موائمته للبيئة الماليزية بالإضافة إلى إلزام المؤسسات التعليمية الأجنبيــة باســتخدام اللغــة الوطنية وإضافة مقررات دراسية معينة مثــل الــدين الإسلامي أو الأخلاقيات. أما في هونج كــونج فيــتم التركيز على إعلان المؤسســات التعليميــة الأجنبيــة لمقرراتها لضمان الشفافية وحماية الدارســين مــن أي شبهة لاستغلالهم. أما عملية الترخيص في اســتراليا فتركز في الأساس على جودة البرامج التعليمية الأجنبية وضمان تطابقها مع معايير الجودة في استراليا.

وتعتبر مصر مركزا إقليميا في المنطقة العربية في مجال التعليم العالي في نمط وحيد في هذا المجال وهو "الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين"، ويــتم بانتقــال أعضاء هيئة التدريس والخبراء المصريين إلى الــدول العربية لتقديم الخدمات التعليمية في مؤسساتها التعليمية الوطنية. وحتى هذا النمط لم يتم استغلاله بشكل فعال حيث أنه يقوم على مبادرات شخصــية مــن أعضــاء هيئات التدريس أو مبادرات فرديــة مــن الجامعــات والمعاهد العربية لطلب تعيين خبراء مصــريين بهــا، ويستثنى من هذا الوضع وجود تنسيق بــين المجلــس الأعلى للجامعات وليبيا في توفير الخبراء المصــريين للتدريس في الجامعات الليبية في عام ٢٠٠٣.

ولن يتسنى لمصر النجاح في أن تصبح مركزا إقليميا في الشرق الأوسط في مجال التعليم العالي في الأنماط الثلاث الأخرى (تدفق الخدمات التعليمية عبر الحدود، والاستهلاك خارج الحدود المحلية، والتمثيل التجاري للجامعات المصرية) إلا بتحقيق الشروط التالية، حيث أن الريادة التعليمية يجب أن تصاحبها ريادة علمية ومؤسسية:

* تطوير القدرات والإمكانيات البشرية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية بالاحتكاك الدولي عن طريق المؤتمرات الدولية والبعثات والتفاعل عن طريق شبكة المعلومات الدولية والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية.

* زيادة الاستثمار في التسهيلات والبنية التحتية في الجامعات لتمكين الجامعات المصرية من أداء أدوارها في مجال التعليم العالي. ويجب أن يتوازى مع ذلك إصلاح للتشريعات والقواعد واللوائح التي تنظم عمل الجامعات المصرية لتأهيلها لأداء وظائفها الجديدة وإعطائها المرونة الكافية لذلك.

* عمل دراسات شاملة لاحتياجات سوق العمل في الدول العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والتكنولوجية المعاصرة لتحديد البرامج الدراسية التدريبية وطبيعة تقديمها وفتراتها ومواقع تقديمها وأساليب التدريس.

وبذلك يمكن لمصر أن تستفيد من تجربتي استراليا وماليزيا بشكل مباشر. ويمكن لمصر الاستفادة من التجربة الاسترالية الفريدة في كونها رابع أكبر مصدري الخدمات التعليمية في العالم، وفي ذات الوقت أحد كبار مستوردي الخدمات التعليمية. وعلى مصر أن توازن بين كونها مصدرة للخدمات التعليمية للدول العربية وانفتاحها المنضبط على العالم لاستيراد الخدمات التعليمية. استفادة مصر من التجربة الماليزية يجب أن ترتكز على أسباب نجاح الأخيرة في تحقيق التوازن بين معدلات التنمية الشاملة المتسارعة وبين حماية التراث والثقافة الوطنية، والذي يعتبر التحدي الأكبر في ظل هيمنة مفهوم العولمة.

__المبحث الثالث: مصر وتحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية__

٣-١- السياسات العامة في مصر في مجال التعليم العالي

تعكس الأهداف القومية للتعليم توجهات السياسات العامة التعليمية، والتي راعت بدورها تداعيات العولمة والدروس المستفادة من التجارب العالمية، على النحو التالي:

أولا: تحديث البرامج التعليمية لمواكبة التطوير والتحديث في ضوء احتياجات البلاد وبما يحقق الأهداف القومية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة، ويتم ذلك بأن تشارك الجامعات في نهضة المجتمع ونموه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويتحقق الهدف السابق بتحويل المجتمع إلى مجتمع غزير التعلم يقوم فيه الجميع بالتعلم والتدريب لاكتساب المهارات والخبرات مدى الحياة، وتحويل التعليم من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها.(٨٣)

ثانيا: رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات مع الحفاظ على الجودة وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص وتشجيع إنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة الجيدة التجهيز.(٨٤)

ثالثا: هدف "التعليم للجميع" ينص على أن يكون التعليم حقا إنسانيا لجميع الأفراد وأن تكفل الدولة التعليم للجميع في جميع المراحل بالمجان بموجب المواد ١٨ و٢٠ من الدستور المصري الذي حرص على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. ويعتبر التعليم هو المشروع القومي الأكبر وتم تصنيفه على أنه أولوية من الأولويات القومية وركيزة للأمن القومي. ونتيجة للاهتمام المتزايد للتعليم تم رفع ميزانية التعليم من ما يقرب من ١٠٢ مليار جنية في ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٤ مليار جنية في ٢٠٠١.(٨٥) ولتحقيق هذا الهدف وضعت

استراتيجيتان رئيستان هما التوسع الكمي والتطور الكيفي في التعليم. وتشمل الاستراتيجية الأولى التوسع في إنشاء البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية والتجهيزات والإحلال بالإضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات التعليمية إلى شرائح جديدة. وتشمل الاستراتيجية الثانية تطوير جودة تقديم الخدمات التعليمية عن طريق تطوير مكونات وعناصر المنظومة التعليمية من مناهج دراسية مرتبطة بحاجات المجتمع الحقيقية، وأعضاء هيئة التدريس والأنشطة التعليمية والبحثية والثقافية وعمليات التقويم والامتحانات والرعاية الصحية للطلبة.

رابعا: إدخال البعد المستقبلي في التعليم بمواجهة تحديات العولمة من تكتلات عالمية وحرية التجارة وانتقال الموارد. ويتحقق هذا الهدف بتأهيل شباب الخريجين للتعامل مع المتغيرات العالمية وتدريبهم على التعلم الذاتي والبحث عن المعلومة ومعالجة المشاكل التي تطرأ في واقع الحياة، ويتم ذلك عن طريق تغيير أساليب التدريس وأسلوب التفكير.

خامسا: انفتاح الجامعة على المجتمع واستغلال الثروة البشرية والكفاءات النادرة وكسر حالة الانفصام بين الجامعة ووحدات الإنتاج. ويتحقق ذلك عن طريق إنشاء مراكز تسويق الخدمات الجامعية التي تشمل ثلاثة أنواع من الخدمات وهي: الخدمات المباشرة مثل الخدمات القانونية والطبية، وخدمات البحث العلمي التي تستهدف تطوير وحل مشكلات الإنتاج، وخدمات التدريب. وبالإضافة إلى مراكز تسويق الخدمات يجب تشجيع الوحدات ذات الطابع الخاص ومراكز الدراسات المستقبلية في الجامعات، وأهميتها تنبع من ضرورة تطوير الفكر الجامعي لتأهيل الجامعات المصرية لأداء وظائفها ولزيادة قدراتها على منافسة الجامعات الأجنبية في المجالات الأكاديمية والبحثية.(٨٦)

ولا يمكن تحليل إمكانية انضمام مصر إلى اتفاقيات الجاتس في مجال تحرير التجارة الدولية في التعليم بدون تحليل الوضع الداخلي القائم للتعليم الجامعي في مصر الذي تكتنفه العديد من المشكلات والصعوبات منها عدم تحقيق أحد أهداف التعليم الجامعي في خلق التفكير العلمي لدى خريجيها للتركيز على المفاهيم التقليدية العتيقة في التعليم وضعف عملية البحث العلمي، وضعف استغلال الموارد والإمكانيات من بنية تحتية وقدرات علمية خلاقة لدى هيئات التدريس والعاملين، وضعف التطوير في المناهج والمقررات العلمية. أدت تلك المشكلات إلى ضعف كفاءة وفعالية الخدمات التعليمية في المرحلة الجامعية.

٣-٢- *هيكل التعليم الجامعي في مصر*

يشمل هيكل التعليم الجامعي في مصر ١٢ جامعة حكومية وثمانية فروع لتلك الجامعات (يسهل تحويلها إلى جامعات مستقلة) مما يؤكد وجود ٢٠ جامعة حكومية تضم ٢٦٨ كلية ومعهدا (٨٧) إلى جانب جامعة الأزهر التي تضم ٦٠ كلية. وتوجد أربعة جامعات خاصة أنشئت عام ١٩٩٦ تضم ٣٤ كلية. وفي ضوء سياسة وزارة التربية والتعليم، من المتوقع أن يرتفع عدد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة في غضون السنوات الخمس القادمة إلى ٦٠٠ ألف طالب. وستستمر هذه الزيادة لتصل إلى ٧٥٠ ألف طالب بالتعليم الثانوي العام في خلال عشر سنوات. وفي مواجهة هذه الزيادة تتجه سياسة الدولة إلى زيادة الجامعات الحكومية ليصبح لدينا بحلول عام ٢٠٢٢ خمسون جامعة تقريبا. مع إيلاء اهتمام خاص لنشر الجامعات الأهلية وفتح المزيد من الجامعات الخاصة الوطنية أو الأجنبية تحت إشراف الدولة ووفقا للدستور والقانون وبما يحقق الصالح العام.(٨٨)

وتعتبر تجربة الجامعات الوطنية الخاصة تجربة جديرة بالدراسة حيث بلغ عدد الطلبة الدارسين بها، حتى نهاية العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، عدد ٣٣٥٢٨ طالبا. ويختلف عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، كأحد المؤشرات المحورية في تحديد جودة

الخدمات التعليمية، في الجامعات الأربع. ففي جامعة ٦ أكتوبر يتراوح العدد بين ٢١ طالب في كلية السياحة والفنادق إلى ١٩٧ طالب في كلية الصيدلة لكل عضو هيئة تدريس. وفي جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب يتراوح العدد بين ٣٣ طالبا في كلية الحاسب الآلي إلى ٦٥ طالبا في كلية الاقتصاد والإدارة. وفى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا يتراوح عدد الطلبة بين ١٥ في كلية اللغات والترجمة إلى ١٦٢ في كلية الصيدلة لكل عضو هيئة تدريس. وأخيرا بالنسبة لجامعة مصر الدولية يتراوح عدد الطلبة من ١٦ في كلية الألسن إلى ١٢٣ في طب الأسنان لكل عضو هيئة تدريس.(٨٩) وبنظرة تحليلية مقارنة للمؤشر السابق بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية نجد أن الجامعات الخاصة تقدم خدمات تعليمية أكثر جودة، فقط في حال تفوقها أيضا في المؤشرات التعليمية الأخرى، من نظيرتها الحكومية وبالتالي يجب تشجيعها على الاستمرار.

وتختلف نسب الطلبة الأجانب إلى إجمالي عدد الطلبة في الجامعات الأربعه، فتصل النسبة في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا إلى ٣٧%، بينما تقل نسبيا في جامعة ٦ أكتوبر إلى ٣٠%، وتقل إلى ما يقرب من النصف في جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب لتصل إلى ١٦%، بينما تنخفض النسبة بشدة إلى ٥% فقط في جامعة مصر الدولية.(٩٠) ويعتقد الباحث أن السبب المباشر للتباين الكبير بين نسب الطلبة الأجانب في الجامعات الخاصة الأربع يرجع إلى تباين الكفاءة في التسويق الخارجي في ظل التشابه إلى حد كبير في التخصصات المتوفرة في الجامعات الأربع. ويبرز هذا المؤشر الدور المحوري الذي يلعبه التسويق في نجاح واستمرارية مؤسسات التعليم الخاص.

وقد قام الباحث بعمل إحصاء عن تخصصات الكليات والمعاهد العليا الجامعية من واقع الكتاب السنوي لوزارة التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وتم استخراج الإحصائية التالية للكليات المتكررة

جدول (٣): الكليات والمعاهد الحكومية ذات التكرار

تخصصات الكليات والمعاهد الحكومية	التكرار
١- مجموعة كليات التربية (تربية وتربية نوعية ورياض أطفال)	٤٠
٢- التجارة (منها ٤ كليات تعليم مفتوح) بالإضافة إلى أكاديمية السادات	١٩
٣- الزراعة (منها ٢ كلية تعليم مفتوح)	١٩
٤-مجموعة كليات الهندسة (هندسة والكترونية وبترول وتعدين وتخطيط إقليمي)	١٨
٥- الآداب (منها ٢ كلية تعليم مفتوح)	١٧
٦- الحقوق (منها ٣ كلية تعليم مفتوح)	١٥
٧- طب	١٤
٨- تربية رياضية	١٣
٩- صيدلة	١١
١٠- تمريض	١١
١١- طب بيطري	١١

تخصصات الكليات والمعاهد الحكومية	التكرار
١٢- حاسبات ومعلومات	٨
١٣- طب أسنان	٧
١٤- سياحة وفنادق	٦
١٥- خدمة اجتماعية	٤
١٦- فنون جميلة	٤
١٧- دار العلوم	٣
١٨- آثار	٢
١٩- الألسن	٢
٢٠- اقتصاد منزلي	٢
٢١- معهد عالي للموسيقى	٢

ويوضح الجدول السابق تشوهات هيكلية في توزيع التخصصات. فعلى سبيل المثال من غير المنطقي أن يكون عدد كليات التربية الرياضية، مع كل التقدير لدورها، أكثر من ضعف عدد كليات السياحة والفنادق، وأكثر من ثلاثة أضعاف عدد كليات الآثار مع الأخذ في الاعتبار المكانة الرائدة لمصر في الآثار والسياحة العالمية بالإضافة إلى السعة الضخمة للخدمات الفندقية في مصر. ومن الاستنتاجات الأخرى في هذا المجال وجود تركيز كبير على التخصصات النمطية ذات التوجهات الأدبية مثل التربية والتجارة والآداب. فأكبر تكرار للكليات يتركز في مجموعة كليات التربية ويتخرج منها أعداد تزيد بشكل كبير عن حاجة سوق العمل مما يحتاج إلى إعادة نظر في التخطيط للتخصصات العلمية في مجال التعليم العالي في مصر.

وبمقارنة ما سبق بتخصصات كليات ومعاهد الجامعات الأجنبية في مصر نجد أن معظمها يميل إلى التخصص غير النمطي، ويميل إلى العلوم البحتة أكثر من العلوم الأدبية. فنجد تخصصات جديدة مثل علوم المواد، وتكنولوجيا الإعلام، هندسة تكنولوجيا المعلومات، والعلوم التطبيقية والفنون، كلية البيئة، كلية النقل البحري. (٩١)

ومن هذا المنطق، يجب إعادة هيكلة التخصصات في الجامعات الحكومية إما بإدخال التخصصات الجديدة والتي يحتاجها المجتمع والاقتصاد المصري، أو إنشاء كليات ومعاهد جديدة تراعي التخصصات الدقيقة والتوجه نحو العلوم التطبيقية والتطبيقات التكنولوجية والتي تساعد الدولة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية. وتشجع المؤسسة التشريعية في مصر الجامعات الخاصة على سد جانب من تلك الثغرات في التعليم العام بالتركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في العلوم التطبيقية.(٩٢)

٣-٢-١- الجامعات الأجنبية وفروعها في مصر

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد العديد من الجامعات الأجنبية وفروعها على النحو التالي:

١- الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وتأسست في عام ١٩١٩ ، وتعمل في مصر كمؤسسة ثقافية خاصة في إطار الاتفاقية الثقافية المصرية الأمريكية الموقعة في عام ١٩٦٢ والقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦ الذي ينظم أوضاعها والدرجات العلمية التي تمنحها وطرق معادلتها بالدرجات التي تمنحها الجامعات المصرية.

٢- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل

البحري. في عام ١٩٧٤ وقعت الدول العربية اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للنقل البحري كمعهد إقليمي تابع لجامعة الدول العربية. وصدر القرار الجمهوري رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية وإنشاء الأكاديمية في ١٩٧٥/٥/٢٩.(٩٣)

٣- جامعة سنجور (الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الأفريقية). وتأسست في مايو ١٩٨٩ وتم افتتاحها في أكتوبر ١٩٩٠ بموجب اتفاقية مبرمة بين الجامعة وحكومة جمهورية مصر العربية. وتهدف الجامعة إلى تعزيز التعاون والترابط بين شعوب الدول الفرانكفونية والمهتمين بقضايا القارة الأفريقية.(٩٤)

٤- الجامعة الفرنسية في مصر. وأنشئت في عام ٢٠٠٢ باتفاقية بين الحكومتين المصرية والفرنسية وبالتعاون مع السفارة الفرنسية بالقاهرة والسفارة المصرية في فرنسا.(٩٥) وأنشأت الجامعة ثلاث كليات وبلغ عدد الطلبة المسجلين في تلك الكليات حتى شهر مايو ٢٠٠٤ ١١٢٧ طالبا.(٩٦)

٥- – جامعة نيو برونزويك New Brunswick الكندية. وهي جامعة عالمية التوجه وتعمل في مصر منذ عام ١٩٩٨ بالتعاون مع أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بحيث يحصل الخريج على شهادتين من الجامعة الكندية وأكاديمية السادات معا.(٩٧)

٦- الجامعة الألمانية في القاهرة. وأنشئت في عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع جامعتي ULM و Stuttgart على الأسس التالية:

* يتم وضع البرامج الأكاديمية بحيث تتم الموافقة عليها من الثلاث جامعات لتتمشى مع المتطلبات المصرية والألمانية في منح الدرجات العلمية.
* يسمح بإصدار شهادات معادلة للخريجين من جامعتي ULM و Stuttgart طبقا للقوانين السارية في كلتا الدولتين.
* تقدم جامعتا ULM و Stuttgart المساعدات الفنية من أساتذة وخبراء إلى الجامعة الألمانية.(٩٨)

ويبلغ عدد كليات الجامعة ثمان كليات وعدد الطلبة حتى مايو ٢٠٠٤ ٩٠٦ طالبا.(٩٩)

٧- جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية London School of Economics & Political Science وبدأ البرنامج الدراسي بين الجامعة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في ٢٠٠٢ بعدد محدود من الدارسين وهو ٢٠ طالبا.(١٠٠)

٨- الجامعة الكندية. وتأسست طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والتي أنشأتها مؤسسة الأهرام ووافق على إنشائها مجلس الجامعات الخاصة في مايو ٢٠٠٤ على أن تبدأ العمل في اكتوبر ٢٠٠٤ بثلاث كليات. وهناك اتفاق بين هذه الجامعة وخمس جامعات كندية هي ماك ماستر، وبوليتكنك، وكيبيك، ودال هاوس، والكاريبو.(١٠١)

٩- الجامعة المصرية البريطانية. وتنشأ طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بالتعاون مع ثلاث جامعات بريطانية وتكون الدرجات العلمية معادلة للدرجة البريطانية ومعايير القبول متوافقة مع النظام التعليمي المصري ومعادلة للمعايير البريطانية.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد العديد من البرامج المشتركة التي تقدمها جامعات أجنبية تحت مظلة مؤسسات تعليمية مصرية مثل البرامج المشتركة بين جامعة جورجيا الأمريكية وكلية التجارة جامعة القاهرة، والبرامج التي تقدمها جامعات "ماسترخت" الهولندية و"ميدل سكس" الإنجليزية و"لويس فيل" الأمريكية مع مؤسسة "ريتي" (المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات) المصرية التابع لمجلس الوزراء.

ويجب التنويه في هذا السياق إلى أن وزارة التعليم العالي قامت بإغلاق فرعين لجامعات أجنبية في القاهرة في عام ١٩٩٨ وهما فرعا جامعات "نورث إيسترن"، و"سيتي" الأمريكتين لعدم حصولهما على تصريح بتقديم الخدمات التعليمية في مصر.

وفي المقابل توجد جهود حثيثة من الحكومة

المصرية وبعض فروع الجامعات الأجنبية لإنشاء جامعات مصرية أو فروع للجامعات في الخارج. المثال الرائد في هذا المجال هو إقرار مجلس الشعب المصري في يونيو ٢٠٠٤ إنشاء جامعة "نور مبارك" للثقافة الإسلامية في كازاخستان حيث تضمنت الاتفاقية أن تقوم الحكومة المصرية ببناء وتجهيز الجامعة على نفقتها وتقوم برسالتها تحت إشراف جامعة الأزهر. وتعتبر الجامعة مؤسسة تعليمية غير حكومية غير هادفة للربح لها شخصيتها القانونية، على أن تكون جميع ممتلكاتها ملكا لجمهورية كازاخستان. ويتم تمويل أعمال الجامعة عن طريق الطرفين، بأن يتكلف الطرف المصري برواتب أعضاء هيئة التدريس والعاملين المعينين من قبله، كما يتكلف الطرف الكازاخستاني برواتب المعينين من قبله مع دفع تكاليف استعمال المرافق وصيانة المباني. ويعين الطرفان مجلس أمناء لتأمين الإشراف على الجامعة يضع لائحة الجامعة وفقا للقوانين المعمول بها في كل من الدولتين، كما يحدد مجلس الأمناء ويقر مناهج التدريس وبرامجها وقواعد منح الشهادات وقواعد معادلاتها طبقا للمعايير السائدة في كازاخستان، على أن تكون اللغة العربية هي لغه الدراسة بالجامعة. ويشكل مجلس الأمناء من الطرفين، كما يعين مجلس الأمناء رئيس الجامعة ونائبه بحيث يكون رئيس الجامعة مصري الجنسية. المثال الثاني يوضح نشاط لأحد الجامعات الأجنبية في مصر بإنشاء مقار لها خارج مصر. فتم الاتفاق في يونيو عام ٢٠٠٤ بين الجامعة الأمريكية بالقاهرة والجامعة الخليجية بالبحرين بإنشاء مركز للتدريب والاستشارات التخصصية تابع للجامعة الأمريكية في الجامعة الخليجية. يوفر المركز مجموعة من الخدمات الهندسية والإدارية رفيعة المستوى إلى جانب أنشطة الإرشاد والتوجيه في مجالات صناعة النفط والبتروكيماويات وصناعة المعادن وتوليد الطاقة والمقاولين وإدارة المشروعات. ويعتبر هذا الاتفاق الأول من سلسلة من الاتفاقات في منطقة الخليج العربي بحيث يليه اتفاقية سيتم إبرامها في نفس العام مع الجامعة الأمريكية بالشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣-٣- إجراءات إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية

طبقا للائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة تبدأ الإجراءات بتقديم وكيل المؤسسين طلبا إلى وزير التعليم مبينا به مجموعة من البيانات الخاصة بأسماء المؤسسين والسير الذاتية لكل منهم، والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للجامعة على أن تكون أغلبية رأس المال مملوكة لمصريين وألا يقل رأس المال المودع بأحد البنوك لحساب الجامعة عن ثلث الأموال المستثمرة ، والكليات والأقسام والوحدات البحثية التي تتكون منها الجامعة وأعداد الدارسين في كل منها، وبيانات فنية عن الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة ونظم وأساليب مناهج الدراسة والامتحانات، وخطط التعاون مع الجامعات المصرية والأجنبية، ودراسة تفصيلية تتناول موقع ومقر الجامعة ومدى ملاءمتهما للأنشطة التعليمية. والخطوة الثانية هي عرض الوزير المختص الطلب على مجلس الجامعات الخاص لدراسته بالبت فيه بالموافقة من حيث المبدأ أو رفضه. وتتولى وزارة التعليم العالي إبلاغ وكيل المؤسسين بالقرار. والخطوة الثالثة تنص على أن يقدم وكيل المؤسسين، خلال ستة أشهر من إبلاغه بقبول طلبه من حيث المبدأ، بالمستندات والبيانات التالية:

١- المشروع الابتدائي، مرفق بها الرسوم التفصيلية الهندسية، للمنشآت الجامعية وأجهزتها ومرافقها، على أن تكون تلك المنشآت والأجهزة متناسبة مع أعداد الطلاب وعلى مستوى عال من الحداثة والكفاءة.

٢- أسماء المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس

الأمناء الأول من المؤسسين وكبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة، والمؤهلات والسيرة الذاتية لكل منهم، وأسماء مراقبين للحسابات تختارهم الجامعة.

٣- تعهد من وكيل المؤسسين بنقل ملكية العقارات الخاصة بالجامعة فور صدور قرار إنشائها.

والخطوة الرابعة تتطلب أن يشكل مجلس الجامعات الخاصة لجنة فنية من أساتذة الجامعات ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون الهندسية والمالية لفحص جميع البيانات والدراسات والمستندات المقدمة من وكيل المؤسسين. والخطوة الخامسة هي إخطار المجلس لوكيل المؤسسين بملاحظاته لاستكمال المتطلبات التي أوصت بها اللجنة الفنية. الخطوة السادسة يرفع المجلس توصياته إلى الوزير المختص لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات القانونية لاستصدار قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجامعة. والخطوة السابعة يشكل المجلس لجنة لمعاينة منشآت ومرافق ووحدات الجامعة الأكاديمية والبحثية للتحقق من كفايتها وصلاحيتها لحسن أداء أنشطتها، ومن توفر المقومات البشرية اللازمة وخاصة أعضاء هيئة التدريس المعينين بالجامعة ، مع مراعاة النسب الواردة باللائحة في هذا المجال. الخطوة الأخيرة تشمل تصريح الوزير المختص ببدء الدراسة في الجامعة الخاصة بناء على الموافقة النهائية من مجلس الجامعات الخاصة.(١٠٢)

ولا يمكن إغفال الدور المكمل الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في الرقابة على أداء الجامعات الخاصة على النحو التالي:

أولا: يتولى مستشارو الجامعات الخاصة، الممثلون لوزير التعليم العالي، متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعات الخاصة، ويقومون بإخطار الوزير بأية مخالفات خاصة بأحكام القانون أو مخالفات تتعلق بنظمها أو بقرارات المجلس.

ثانيا: على الجامعات الخاصة تمكين المستشارين من أداء دورهم الرقابي بتمكينهم من الإطلاع على جميع المستندات المتعلقة بالعملية التعليمية بالجامعة.

ثالثا: يناقش مجلس الجامعات الخاصة تقارير مستشارى الوزير في نهاية كل فصل دراسي في مجالات نشاط الجامعة من حيث نظم القبول والدراسة والامتحانات وهيئة التدريس.

رابعا: يعطى القانون للوزير المختص، بعد العرض على مجلس الجامعات الخاصة، سلطة غلق الجامعة الخاصة أو أي من وحداتها في حال بدء الدراسة قبل صدور التصريح بذلك.

خامسا: وفى حال وقوع مخالفات لأحكام القانون أو لائحة القانون أو قرارات المجلس، يحق للمجلس – بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة- اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى وحداتها الأكاديمية أو البحثية من العام الجامعي اللاحق لصدوره على وزير التعليم العالي تمهيدا لصدور قرار بذلك.(١٠٣)

وبمقارنة الإجراءات التي ينظمها القانون المصري بالمقارنة بالإجراءات المناظرة التي تتخذها استراليا وهونج كونج وماليزيا، نجد أن الحالة المصرية تظهر تشددا أكبر ووجود ضمانات لجودة العملية التعليمية لوجود العديد من الهيئات والمؤسسات تتكامل أنشطتها في عملية الترخيص. ويتضح من العرض السابق الإجراءات المتشددة التي ينظمها القانون للترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية وهى تعكس سياسات وزارة التعليم العالي المتشددة لحماية هذا القطاع الحيوي من قطاعات الأمن القومي لمصر والذي يمثل أحد محددات التنمية المستقبلية لمصر. وتتكامل أنشطة وزارة التعليم العالي مع السلطة التشريعية الممثلة في مجلسي الشعب والشورى مع مجلس الجامعات الخاصة مع لجان متخصصة مشكلة من خبراء في كل المجالات المرتبطة بالتعليم مما يصعب معه الترخيص بإنشاء مؤسسات تعليمية لا

تتوافر بها المقومات الضرورية لتقديم خدمات تعليمية بجودة عالية وضمان الاستمرارية.

٣-٤- أنماط التجارة في الخدمات التعليمية في مصر

وبتطبيق أنماط التجارة في الخدمات التعليمية التي نصت عليها اتفاقية الجاتس نجد أن الأنماط الأربعة متوفرة في مصر على النحو التالي:

أولا: التواجد التجاري: ويتوفر هذا النمط بكثافة في مصر حيث توجد العديد من مقار المؤسسات التعليمية أو فروع في مصر لتقديم أنشطة تعليمية أو بحثية مثل الجامعات الأمريكية والألمانية والفرنسية. ويتم عقد اتفاقيات توأمة بين جامعات حكومية وجامعات أجنبية لتقديم برامج مشتركة مثل الاتفاقيات التي وقعتها جامعات القاهرة وعين شمس وأكاديمية السادات مع جامعات أمريكية وفرنسية وكندية، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي وقعتها بعض الجامعات الخاصة المصرية مع جامعات أجنبية. الصورة الثالثة هي الاتفاق مع مؤسسات تعليمية محلية لتقديم برامج دراسية أجنبية بالترخيص من جامعات أجنبية مثل الاتفاق بين مؤسسة RITI التابعة لمجلس الوزراء بتقديم ثلاثة برامج من جامعات أمريكية (لويس فيل) وهولندية (ماسترخت) وبريطانية (ميدل سكس) للدراسات العليا في مصر منذ منتصف التسعينات.

ثانيا: الاستهلاك خارج حدود الدولة: ويقوم هذا النمط على انتقال الدارسين والباحثين المصريين إلى أراضي دول أخرى لتلقي الخدمات التعليمية حيث يمكن أن يكونوا موفدين من الدولة، أو على نفقتهم الخاصة، أو ممولين عن طريق منح ثنائية (من دولة معينة إلى مصر) أو متعددة الأطراف (من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة) إلى دول أجنبية للحصول على درجات علمية أو لحضور مؤتمرات علمية لتنمية مهاراتهم أو لاكتساب علم في مجال معين.

ثالثا: التواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين: ويتم طبقا لهذا النمط انتقال أعضاء هيئة التدريس والخبراء الأجانب بصفتهم الشخصية إلى مصر لتقديم خدمات تعليمية أو استشارية في مؤسسات تعليمية مصر لتقديم خدمات في مجال التواجد التجاري.

رابعا: انتقال الخدمات عبر الحدود: وانتشرت هذه الصورة في مصر بحيث شكلت ظاهرة في السنوات الخمس الأخيرة مثل الدراسة عن طريق المراسلة بين الدارس وجامعات أجنبية Virtual Universities تعلن عن نفسها عن طريق الصحف، ويتم طبقا لهذه الطريقة تكليف الدارسين بعمل بعض البحوث، وفي أحيان أخرى يتم عقد امتحانات في نهاية فترة الدراسة في مصر أو في الخارج للحصول على الدرجة العلمية. ويتم التواصل بين الجامعات التخيلية الأجنبية والدارسين في مصر عن طريق شبكة البريد الالكتروني أو المراسلة، أو عن طريق الأقمار الصناعية، أو استخدام شرائط الفيديو. ويحاول المجلس الأعلى للجامعات المصرية ووزارة التعليم العالي الحد من تلك الظاهرة عن طريق توعية المواطنين أن نسبة عالية من تلك الجامعات تقدم جودة تعليمية منخفضة مما دفع بالمجلس إلى عدم الاعتراف بمؤهلاتها العلمية.

٣-٥- دراسات سابقة في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية في مصر

تم عمل دراسة في صورة رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من جامعة هولندية لدراسة جدوى توقيع مصر على التزامات في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية في إطار اتفاقيات الجاتس.(١٠٤) وكان الجزء الأكبر من تلك الدراسة بحث ميداني يهدف إلى استطلاع رأى العديد من الأكاديميين والعاملين في حقل الجامعات الخاصة والحكومية وطلبة الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية في مصر في هذا الموضوع. وخلصت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات على النحو التالي:

أولا: يجب إدخال العديد من الإصلاحات في مجالات إدارة التعليم العالي:

١- ترشيد مجانية التعليم وقصرها على الطلبة المتفوقين على أن يتم تحصيل مصروفات بصورة متناسبة عكسيا مع أداء الطلبة الدراسي في الثانوية العامة وفي الدراسة الجامعية. الإصلاح التمويلي سيكون له أثر إيجابي على رفع جودة التعليم، وبالتالي على قدرة الجامعات الحكومية على التنافس مع الجامعات الأجنبية.

٢- تبسيط إجراءات إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية وذلك بتعديل قانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ مما يشجع إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية لرفع درجة التنافس بين الجامعات مما ينعكس على رفع جودة تقديم الخدمات التعليمية.

٣- إلغاء شرط أن تكون غالبية رأس المال (٥١% على الأقل) مملوكة لمصريين وذلك لتشجيع الجامعات الأجنبية على تقديم خدماتها في مصر.

ثانيا: أكد جميع أعضاء عينة البحث أن هناك تباينا كبيرا بين جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات في مصر سواء في الجامعات العامة أو الخاصة أو الأجنبية وذلك لعدم وجود معايير جودة عامة تلتزم بها الجامعات، أي أن لكل جامعة معاييرها ومقاييسها الخاصة للجودة. وأشار البحث الميداني إلى وجود علاقة عكسية بين عدد الطلبة في الجامعات ومستوى جودة التعليم وضربت الباحثة مثالا مقارنا بين مستوى التعليم في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة –، التي لا يزيد عدد طلبتها عن ١٥٠٠ طالب، ومستوى التعليم في باقي الكليات في ذات الجامعة.

ثالثا: أعرب كل أعضاء العينة عن أن تطبيق اتفاقية الجاتس في هذا المجال سيهدد هيكل التمويل العام لقطاع التعليم في مصر، وذلك لاستحالة التزام مصر بمساواة الجامعات الأجنبية والخاصة مع الجامعات الحكومية في مجال التمويل حيث تقدم الحكومة تمويلا لكافة أنشطة الجامعات الحكومية بموازنة ضخمة تثقل من كاهل الحكومة وتعتبر عبئا ضخما على الموازنة العامة للدولة بشكل يستحيل معه مضاعفة تلك الأعباء.

رابعا: أظهرت استجابة أفراد العينة أن معظم الاستجابات أظهرت أن المناهج الدراسية في الجامعات الحكومية لا تغطى الاحتياجات العلمية والتخصصية للخريجين بالإضافة إلى التباين الكبير للمناهج الدراسية في الجامعات. وأعرب معظم أعضاء العينة عن أن تحرير الخدمات التعليمية سيكون له أثر إيجابي كبير على تحديث المقررات والمناهج الدراسية بصورة مستمرة نتيجة للتفاعل المستمر مع الجامعات الأجنبية.

خامسا: أظهرت الاستجابات إجماعا على حقيقة التباين الكبير في جودة وكفاية البنية التحتية وإمكانيات (المباني والمكتبات والمعامل ومساحات الفصول الدراسية والمساعدات المسموعة والمرئية) الجامعات العامة والخاصة مما ينعكس على التباين في جودة تقديم الخدمات التعليمية والبحثية وأنشطة الجامعات، مما يعني عدم الالتزام بوجود معايير وطنية موحدة للبنية التحتية والتسهيلات التي تستخدمها الجامعات في أداء وظائفها.

سادسا: أظهرت الدراسة الميدانية والأسئلة الموجهة إلى أعضاء هيئات التدريس والمسئولين في الجامعات الخاصة أنه لا توجد تشريعات أو لوائح تحكم أو تقنن أشكال التعاون بين الجامعات، عامة أو خاصة، والجامعات الأجنبية ما عدا وجود شرطين إجرائيين هما:

١- أن يهدف هذا التعاون إلى تنمية الخدمات العلمية والتعليمية.

٢- ألا يتعارض هذا التعاون مع القوانين المعمول بها في مصر وخارج مصر مثل الالتزام بعدم سفر الأساتذة المصريين في الجامعات العامة إلا بإذن أثناء

العام الدراسي وكذلك الالتزام بإجراءات استخرج تأشيرات السفر للدول الأجنبية. وأظهرت الدراسة مساندة كل أفراد العينة لاتفاقيات التعاون التي تؤدى إلى الانفتاح على نظم تعليمية أخرى مما ينعكس على تطوير المقررات الدراسية وتقنيات التعليم وعلى جودة الخدمات التعليمية والبحثية بشكل عام.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى الخروج بعدة ملاحظات استنتاجيه يمكن على أساسها بناء خريطة إطارية لتحرير التجارة في الخدمات التعليمية في مصر:

أولا: النظرة التحليلية لتاريخ وملابسات إنشاء الجامعات الأجنبية في مصر نجد أن معظمها أنشئ في الأصل لاعتبارات سياسية بتوجهات أفريقية وعربية ومع قوى سياسية إقليمية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وفرنسا وكندا. وبالإضافة إلى ما سبق فان معظم الجامعات الأجنبية التي أنشئت لم تنشأ طبقا لبروتوكولات موحدة، بل إن الاتفاقيات متباينة من حيث الشروط والقواعد وأسلوب تقديم المساعدات الفنية. ويستلزم ذلك إعادة النظر في نظام الترخيص للجامعات الأجنبية بحيث يكون هناك نمط موحد وشروط موحدة للترخيص لها بالعمل في مصر

ثانيا: نستنتج من العرض الخاص بصور تحرير التجارة الدولية في خدمات التعليم أن مصر رغم عدم توقيعها على أي التزامات في اتفاقية الجاتس في مجال التجارة في الخدمات التعليمية، إلا أن جميع صور تحرير التجارة في الخدمات متوفرة في مصر. ويرى الباحث أن مصر يجب عليها الاستفادة من مزايا الاتفاقية بأن توقع على الالتزامات التي لا تخل بالسيادة الوطنية أو حقوق المواطنين في الحصول على الخدمات التعليمية.

ثالثا: انضمام مصر لاتفاقية الجاتس في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية هو أمر واقع وإن لم يأخذ الشكل الرسمي بتوقيع مصر على التزامات في هذا المجال، والذي يعتبر في رأى الباحث من قبل الأمر الحتمي في المستقبل المنظور. ويعود تحبيذ الباحث انضمام مصر إلى الاتفاقية في هذا المجال الحيوي إلى المزايا التي ستعود على مصر، في ظل عدم قدرة المؤسسات الجامعية الحكومية على استيعاب الأعداد الكبيرة من الدارسين في الحاضر وتفاقم المشكلة مستقبليا مع الأخذ في الاعتبار المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع، وهي كالتالي:

١- تحسين فرص اتصال مؤسسات التعليم الجامعي بالعالم الخارجي مما يتيح قدرا كبيرا من التفاعل الذي يفرز جودة أعلى في مخرجات ونواتج العملية التعليمية.

٢- التركيز على مفهوم الجامعات التكنولوجية لتمذيج تخصصات نوعية تكنولوجية غير متكررة بالجامعات المصرية، ويتأتى ذلك بالبعد عن النمطية والاهتمام بالتخصصات الحديثة مثل المواد الجديدة والمركبة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام الحاسبات في التصميم والتصنيع والإدارة.(١٠٥)

٣- في ظل الحاجة إلى توفر أعداد كبيرة من أعضاء هيئات التدريس بمواصفات خاصة، سيمكن توفير الإمكانيات اللازمة من أعضاء هيئة التدريس دون التأثير على الإمكانيات الخاصة للجامعات المصرية.

٤- تنمية القدرات الابتكارية والقدرة على خلق المعرفة والاستفادة من أسسها في حل مشكلات المجتمع والاقتصاد المصري والاستجابة لاحتياجات المجتمع في التغيير والتطوير. (١٠٦) ويمكن تحقيق ذلك من خلال تضمين جميع المناهج والبرامج في مراحلها المختلفة قدرا كافيا من التطبيقات العملية اللازمة لاكتساب المهارات الخاصة بالتقنيات الحديثة، إضافة إلى التخصص العام والتخصص الدقيق.

٥- تحسين جودة التجهيزات والموارد المساندة

للمؤسسات الجامعية من مكتبات ومختبرات وورش عملية ومعامل حاسب آلي تناسب المهام المستحدثة للجامعات.

رابعا: يمكن لمصر الاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي سبقتها في تحرير التجارة في التعليم العالي بالأخذ في الاعتبار الأبعاد التالية:

١- تقنين آليات العمل في تنظيم عمل المؤسسات التعليمية الأجنبية في مصر والقواعد والإجراءات المنظمة لها، بالإضافة إلى الالتزام الصارم باستقرار العمل بالقوانين الأصلية المنظمة للتعليم الخاص وعدم إدخال تعديلات عديدة عليها أو إلغائها مما يعطي استقرارا واحتراما لتلك القوانين.

٢- التوازن الدقيق بين متطلبات التحديث والحفاظ على الهوية الوطنية المصرية.

٣- ضمان وجود الشفافية في التعامل مع المؤسسات التعليمية الأجنبية بعمل قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المؤسسات الأجنبية العاملة في مصر والبرامج الدراسية التي تقدمها لتيسير عملية الاختيار لمن يرغب في الدراسة في تلك المؤسسات.

٤- مراجعة كل مقرر دراسي على حدة في كل برنامج تعليمي للتأكد من موائمته للبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية المصرية بالإضافة إلى وجود متطلبات معينة لمعادلة الشهادات الأجنبية بنظرائها المصريين مثل إجادة الخريجين المصريين للغة العربية.

خامسا: يقترح أن تستغل مصر الحقوق التي تكفلها اتفاقيات الجاتس للدول الأعضاء بالتزام الدول بالتوقيع على الالتزامات التي تحقق الحماية الكاملة لمصالحها الوطنية. ويجب على مصر مراعاة الجوانب التالية عند توقيع الاتفاقيات:

١- عند التعهد بتحرير قطاع التعليم العالي في مصر، يجب أن يكون الالتزام مشروطا بأن تلتزم المؤسسات التعليمية الأجنبية بإنشاء مشاريع مشتركة وأن يوفروا للشريك المصري فرصة التعرف عن قرب على تقنياتهم الحديثة أو على المعلومات وقنوات النشاط الخاصة بهم.

٢- التعهد بإصدار التراخيص والموافقات خلال مدة معقولة للمؤسسات الأجنبية الراغبة في تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم الجامعي والعالي في مصر

سادسا: يجب على الحكومة المصرية بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية إدخال بعض التعديلات على بعض السياسات والتشريعات واللوائح والقواعد السارية لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقيات الجاتس في مجال التعليم العالي، ويقترح الباحث إدخال التعديلات التالية كأمثلة لما يمكن أن يطبق في هذا المجال:

١- إصدار قانون جديدله صفة الاستقرار، خاص بتقنين الكيانات التعليمية الأجنبية في مصر وتنظيم عملها ويعكس السياسات التعليمية والتزامات مصر في الاتفاقية. وسبب المطالبة بسن هذا القانون الحاجة إلى توحيد وتنميط آليات الترخيص للمؤسسات الأجنبية بالعمل في مصر بحيث لا تتأثر باعتبارات سياسية لا تخضع لاعتبارات الكفاءة والفعالية التي تهدف لتحقيق السياسات التعليمية العامة.

٢- أن تكون الجهة الوحيدة للترخيص ومتابعة أنشطة الجامعات الأجنبية هي جهة متخصصة وهي مجلس الجامعات الخاصة بحيث لا تنفصل عملية إصدار التراخيص ومعادلة الشهادات الأجنبية عن عملية الرقابة والمتابعة لأنها عمليات متكاملة بطبيعتها.

٣- عمل معايير موحدة ومعلنة مسبقا لقياس جودة العملية التعليمية ومكوناتها مبنية على مؤشرات للأداء قابلة للقياس. وأن يتم الترخيص للجامعات الأجنبية طبقا للاحتياجات الحقيقية ولتحقيق الأهداف التنموية القومية.

٤- أن تقوم الدولة بدور ايجابى وفعال في حماية الدارسين في المؤسسات التعليمية الأجنبية في مصر أو

للخارج بمراعاة الشفافية في إنشاء وتحديث قواعد البيانات عن تلك المؤسسات التعليمية وتصنيف تلك المؤسسات طبقا لمؤشرات الجودة.

٥- يقترح أحد أعضاء وفد مصر في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية إجراء تعديلات على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ في شأن حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة في التجارة والذي يطبق على تجارة السلع (الدعم والاغراق والإجراءات التعويضية) بحيث ينسحب في مجال التطبيق على تجارة الخدمات وفقا للطبيعة الخاصة بها.(١٠٧)

٦- إلغاء شرط أن تكون غالبية رأس المال (٥١% على الأقل) مملوكة لمصريين وذلك لتشجيع الجامعات الأجنبية على تقديم خدماتها في مصر، وهو المطلب الذي طلبته منظمة التجارة العالمية من مصر وعليه تم تصنيف مصر في المجموعة الثانية من الدول الأكثر تيسيرا في التجارة الدولية في الخدمات التعليمية .

٧- عدم فرض قيود على التمويل الأجنبي إلى مصر أو المدفوعات الدولية منها.

سابعا: يجب على مصر استغلال المزايا النسبية التنافسية المتاحة لها كدولة رائدة في مجال التعليم العالي في المنطقة العربية بالإضافة إلى المزايا التي تسمح بها اتفاقية الجاتس لتصدير الخدمات التعليمية إلى الدول العربية في الأنماط الأربعة والقطاعات التعليمية الفرعية الخمسة، خاصة أن بعض الدول العربية قد وقع عليها بالفعل (مثل الأردن وسلطنة عمان) والبعض الأخر (مثل العديد من الدول الخليجية) في مرحلة المفاوضات النهائية.

الهوامش

1- Dirk Van Damme. Higher Education in The Age of Globalization.UNESCO Expert Meeting. Paris, 10-11 September 2001. pp. 1-2

٢- د. حسين كامل بهاء الدين. الوطنية في عالم بلا هوية. دار المعارف. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ١٤١-١٤٤.

3- Mary Oscoff. A proposal To determine whether Egypt Should make a commitment for its higher education in GATS. Unpublished Thesis. Maastricht School of Management. The Netherlands. April 2003. pp. 3-8.

٤- د. جهاد عبد الملك عودة و د. ماجد رضا بطرس. العلاقات الدولية والصراع الدولي. مطبعة التقوى. القاهرة. ٢٠٠٤. ص ٣٢١-٣٢٢.

ود. محمد سعد أبو عامود و د. السيد عمر. الأساس في علم السياسة. الشنهابي للطباعة والنشر. الإسكندرية. ٢٠٠٣. ص ٣٢٨-٣٣٤.

٥- د. حسن عبيد. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. أوراق اقتصادية يصدرها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. العدد ٢٠. نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١-٢.

٦- النظام التجاري العالمي، مركز التجارة الدولية،أمانة الكومنولث، جنيف. ١٩٩٩. ص١٨٧.

7- Susan Robertson. GATS & Education. *Comparative Education Review.* Nov. 2002. p. 480.

٨- إطار اتفاقية الجاتس. المادة ٢٤. منظمة التجارة العالمية. جنيف. ١٩٩٥.

٩- فضل على مثنى. الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية. القاهرة. مكتبة مدبولي. ٢٠٠٠. ص ٩٥-٩٧.

10- J. R. Shackleton. Free Your Minds to see Benefits of Free Trade. *The Higher Education Supplement*. Jan. 2 , 2004, No. 1621. P. 10.

11- Vijender Sharma. WTO, GATS and future Of Higher Education in India. *People's Democracy*. Vol. X No. 6, 3003. p. 2.

12- Rupa Chanda. Social Services and the GATS. *World Development*. Vol. 31, No. 12 , Dec. 2003. p. 1997.

13- Mitsuo Matsushita and others. The World Trade Organization. Oxford University Press. New York, 2003. p. 240.

١٤- النظام التجاري العالمي. مرجع سـابق. ص ١٩٥.

١٥- ماجدة شاهين. تقييم تحرير تجارة الخـدمات من منظور الدول النامية. *النهضـة*. كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية. العدد الرابـع، يوليـو ٢٠٠٠. ص ٩١-٩٣.

16- Mitsuo Matsushita and others. op. cit., pp. 230-231.

17- Sheena Hanley and Ulf Frederickson. Effects of the GATS on the Education Systems in Europe. *Education Review*. Vol. 16 No. 2, Feb. 2003. p. 97.

18- Vijender Sharma. op. cit., p. 2

19- Rupa Chanda. op. cit., p. 1997.

20- Mitsuo Matsushita and others. op. cit., pp. 228-230.

21- J. R. Shackleton. op. cit., p. 10.

22- Measuring Affecting Trade and Investment in Education Services in the Asia-Pacific Region. Asia-Pacific Economic Cooperation. Singapore 2000. pp. 9-11.

٢٣- إطار اتفاقية الجاتس. مرجع سابق. المادة ٢.

24- Mitsuo Matsushita and others. op. cit., Pp. 244-245.

٢٥- د. حسن عبيد. مرجع سابق. ص ٨.

26- Susan Robertson. op. cit., pp. 472-476.

٢٧- النظام التجاري العالمي. مرجع سـابق. ص ١٨٨-١٨٩.

٢٨- إطار اتفاقية الجاتس. مرجع سابق. المـواد ٣و٤.

٢٩- إطار اتفاقية الجاتس. مرجع سابق. المادة ٧.

٣٠- إطار اتفاقية الجاتس. مرجع سابق. المادة ٨.

31- GATS goes to school. *New Internationalist*, Sep. 2002. p. 22.

32- Business Guide to the Uruguay Round, International Trade Center, UNCTAD/WTO (ITC), Geneva, 1995. P. 261.

33- Mitsuo Matsushita and others. op. cit., pp. 231-232.

34- The weapons . *New Internationalist*, April. 2003. p. 22.

٣٥- النظام التجاري العالمي. مرجع سـابق. ص ١٩٢-١٩٣.

٣٦- إطار اتفاقية الجاتس. مرجع سـابق. المـادة ١٩.

٣٧- النظام التجاري العالمي. مرجع سـابق. ص ١٩٧.

38- Ruth Flower. Education as Commodity. *Academe*. vol. 89, Issue 4, July/Aug 2003. p 69.

39-Mathew W. Phillips and C.W. Stahl. International Trade In Higher Education services in The Asia Pacific region: Trends and issues. 9th Annual Meeting Pacific Economic Cooperation Council (PECC). 21-22 October 2000. Hualien , Chinese Taipei. P. 22.

40- Sheena Hanley and Ulf Frederickson. op. cit., pp. 98-99.

41- Ruth Flower. op. cit., p. 69.

42- Mathew W. Phillips and C.W. Stahl. op. cit., p. 6.

43- Lindsay Johnson. How does the GATS affect Canadian libraries? *Feliciter*. Issue 6, 2002. p. 265.

44- Trade in Education Services Under WTO Regime. *Economic Philosophy*. 12/5/2002. p.8.

45- O E C D. Current Commitments Under the GATS in Educational Services. Paris. June 2002. pp. 12- 13.

46- World Trade Organization .*Education International GATS Update*. December 16, 2002. Geneva. Pp 3-7

47- Dirk Van Damme. op. cit., pp. 2-3.

48- Monique Fouilhoux. What GATS Means to Higher Education?. *Education International Quarterly Magazine* March 2002. P. 6.

49- Rupa Chanda. op. cit., pp. 1998-2002.

50- B. Hoekman. Assessing the GATS. *World Bank Discussion paper 307*. Washington D.C. World Bank. p. 345.

51- Grant Mc Burnie and Christopher

Ziguras. GATS. *Higher Education*. Vol. 42, Kluwer Academic Publishers. 2001. p.88.

52- John Martin. Trade in Educational Services: Trends and Emerging Issues. OECD/Japan seminar Tokyo, 5-6 June 2001. pp. 6-7.

53- Sheena Hanley and Ulf Frederickson. op. cit., p. 102.

54- O E C D. Current Commitments Under the GATS in Educational Services. Op. cit., p. 20.

55- Rupa Chanda. op. cit., pp. 2002-2005.

56- Lura Slaya and others. Attitudes About International Education Since September 11. *Public Opinion Poll*. September 2002. pp 1-7.

57- Summary of Proposals From WTO Members, GATS 2000, World Trade Organization, Geneva. May 2001. P.2.

58- Sheena Hanley and Ulf Frederickson. op. cit., pp. 99-100.

59- Rupa Chanda. op. cit., p. 2005.

60- Ibid., p. 2006.

61- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. GATS. *Higher Education*. Vol. 42, Kluwer Academic Publishers. 2001. p.86.

62- Rupa Chanda. op. cit., p. 1997.

63- GATS goes to school. Op. cit., p. 7.

64- Mathew W. Phillips and C.W. Stahl. op. cit., p.1.

65- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. op. cit., pp. 88-89.

66- Ibid., p.93.

67- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. op. cit., p. 94

68- GATS goes to school. Op. cit., p.7.

69- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. op. cit., p. 89.

70- Ibid., pp. 90-91.

71- Sheena Hanley and Ulf Frederickson. op. cit., p. 98.

72- John Martin. op. cit., P.3.

73- Mathew W. Phillips and C W. Stahl. op. cit., p.11.

74- GATS goes to school. Op. cit., p.7.

75- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. Op. cit., p. 99.

76- Mary Oscoff. op. cit., p. 23.

77- Editorial Comment. *National Observer.* GATS: Another Detraction From Australia's Sovereignty. Spring 2002. pp. 6-8.

78- Geoff Maslen. Unions Fear Trade Deals. *The Higher Education Supplement*. Feb. 20 , 2004, No. 1628 . P. 14.

79- Grant Mc Burnie and Christopher Ziguras. Op. cit., pp. 96-98.

٨٠- د. على شفيق. مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية. دار النهضة العربية. بيروت. ١٩٨٩. ص ٦٥-٦٨.

81- Mona Ashour. The Gulf Cooperation Council and the WTO. Al Tamimi &Company. 16/12/2002. pp. 1-5.

82- O E C D. Current Commitments Under the GATS in Educational Services. op. cit., pp. 11-19.

٨٣- بيان د. مفيد شهاب. وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي أمام مجلس الشعب بجلسته بتاريخ ٦/٤/ ٢٠٠٤.

٨٤- د. عبد الله بركات. تقرير عن الجامعات الخاصة. مايو ٢٠٠٤. ص ٢.

٨٥- د. حسن حسين البيلاوى وآخرين. مبارك والتعليم. قطاع الكتب. وزارة التربية والتعليم. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٣٠.

٨٦- د. حسين كامل بهاء الدين. التعليم والمستقبل. دار المعارف. القاهرة. ١٩٩٧. ص ١٤٩-١٥٦.

٨٧- قام الباحث بعمل إحصائية عن الكليات والمعاهد العليا الحكومية ووجدها في نهاية عام ٢٠٠٣ أنها أصبحت ١٨١كلية ومعهدا حكوميا.

٨٨- مجلس الشورى دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون- لجنة التعليم والبحث العلمي والشباب. محضر اجتماع اللجنة السابع عن موضوع "تطوير التعليم الجامعي وتقييم تجربة الجامعات الخاصة في مصر". القاهرة،٢٣/١٢/٢٠٠٢، ص ١٢٨.

٨٩- د. عبد الله بركات. مرجع سابق. ص ١٤-٣٤.

90- Lucy Ayoub. Higher Education in Egypt. January 2003. The American University In Cairo. Pp. 2-3.

٩١- د. عبد الله بركات. مرجع سابق. ص ٤١-٥٤.

٩٢- مجلس الشعب، دور الانعقاد العادي الثالث. لجنة التعليم والبحث العلمي. تقرير اللجنة عن الجامعات الخاصة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧ ص ٦.

٩٣- كليات ومعاهد التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، وحدة المعلومات. ٢٠٠٣.مطابع الأهرام التجارية، قليوب. ص ٥٧٥-٥٩٥.

٩٤- المرجع السابق. ص ٥٩٧.

95- Lucy Ayoub. op. cit., p. 5.

٩٦- د. عبد الله بركات. مرجع سابق. ص ٣٨.

97- Lucy Ayoub. op. cit., p. 8.

98- Ibid., p. 6.

٩٩- د. عبد الله بركات. مرجع سابق. ص ٤٢.

100- Lucy Ayoub. op. cit., pp. 8-9.

١٠١- د. عبد الله بركات. مرجع سابق. ص ٧.

١٠٢- ثروت سعد زغلول وحامد محمد علي. قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية. الطبعة التاسعة عشرة المعدلة. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ٢٠٠٣. ص ٣٠٣-٣٠٦.

١٠٣- المرجع السابق. ص ٣٠٩.

104- Mary Oscoff. op. cit., pp. 47-58.

١٠٥- د. عبد السلام سيد سلطان. التعليم الجامعي والعالي في مصر والفرص المتاحة للاندماج في اتفاقية تحرير الخدمات. ورقة غير منشورة. ص ٨.

* مؤلف الورقة السابقة عضو وفد التفاوض المصري في اتفاقيات الجاتس.

١٠٦- الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي. تقرير متابعة يونيو ٢٠٠٢. وزارة التعليم العالي. القاهرة ٢٠٠٣. عدة صفحات متفرقة.

١٠٧- د. عبد السلام سيد سلطان. مرجع سابق. ص ١٣.

البطالة
وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب (*)

بحث مقدم من
دكتور / سامى أحمد محمد مراد

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع المصرى حيث أخذت هذه المشكلة تتصاعد بصورة كبيرة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن وإن تفاوتت معدلاتها من فترة لأخرى تبعا لظروف الاقتصاد المصرى[1]، ولكن تفاقمت هذه الظاهرة لتكون مبعث على القلق. إن مشكلة البطالة تعوق عملية التنمية الاقتصادية هذا فضلا على أنها تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع المصرى ولذا تمثل قضية التشغيل وتوفير فرص العمل أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى[2].

وتكتسب مشكلة البطالة أهميتها من المستويات الحرجة التى وصلت إليها معدلات البطالة وحجمها فضلا عن تركيزها بين فئات الشباب المتعلمين الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة[3].

ولقد أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الدولة في فترة الستينيات أملا في التغلب على مشكلة البطالة وتفادى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليها ومحاولة تحقيق حالة الاقتراب من التوظف الكامل وخفض معدلات البطالة في مصر على الرغم من عدم توافر الفرص الكافية من العمل الأمر الذى كان له آثاره الاقتصادية الوخيمة فيما بعد على الاقتصاد المصرى، ولقد لجأت الدولة في المراحل الأخيرة إلى التخلى عن هذه السياسة لإتاحة الفرصة الكافية لامتصاص قدر لا بأس به من العمالة يتناسب مع إمكانيات وفرص العمل الموجودة بالسوق على أن تقوم الدولة بدور الملاذ الأخير ، لذا يمكن القول أن دور الدولة في معالجة مشكلة البطالة قد تميز بثلاث فترات مختلفة كما يلى[4]:

المرحلة الأولى :

وهى عدم التدخل في سوق العمل وتركه لقوى السوق الحر، وهى الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٠ حيث ظهرت مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة نتيجة للزيادة السكانية وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة للقوى العاملة بجانب عدم زيادة حجم الاستثمارات بالمعدلات المطلوبة بما يتمشى مع الزيادة لامتصاصها.

المرحلة الثانية :

وهى مرحلة التدخل الكامل من جانب الدولة في سوق العمل وبدء تطبيق حق العمل لكل مواطن بعد

(*) بحث مقدم لمؤتمر " التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل" ١٥ - ١٦ مايو ٢٠٠٦م .

(1) د.على عبد الوهاب ، مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤)، ص ٥-١٠.

(2) د.على عبد الجواد محمد، البطالة في مصر، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة، ٢٠٠١)ص٧-٩.

(3) د.محمد متولى غنيم، التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمل العربية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦)، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(4) د. ماجدة أحمد شلبى، دور الصندوق الاجتماعى في علاج مشكلة البطالة، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة،٢٠٠١)، ص١٠٧-١١١.

تطبيق قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ومع تدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى بدأت فى تطبيق سياسة الاقتراب من التوظف الكامل لكل من له القدرة على العمل لذلك بدأ معدل البطالة فى الانخفاض. (وإن كان هناك زيادة فى البطالة المقنعة).

المرحلة الثالثة :

وهى بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وظهور مشكلة نقص الكفاءة وتحميل المؤسسات والشركات الإنتاجية بأعباء التوظف غير المنتج . بدأت الدولة فى التخلى جزئيا عن تطبيق سياسة التوظف الكامل والتدخل فى سوق العمل بهدف تشجيع الاستثمارات والتى عن طريقها يمكن فتح مجالات جديدة وفرص للتوظف أمام هذه الطاقات الهائلة من الخريجين من الجامعات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خاصة وأن سياسة الانفتاح لم تؤتى ثمارها كما توقعت الإدارة الاقتصادية فى القضاء على مشكلة البطالة، وتشير التوقعات المستقبلية لها إلى الارتفاع[1].

مشكلة الدراسة :

لا شك أن عدم توظف القوى العاملة توظيفا كاملا فى أى مجتمع يعد إهدارا لموارده الاقتصادية ، وأن زيادة معدلات الشباب فى سن العمل ولا يجد عمل معناه ضياع فرص للإنتاج فيمثل إهدارا لأحد عناصر الإنتاج المهمة وبالتالى انخفاض حجم الإنتاج المحتمل، هذا فضلا عن تأثير البطالة الأدبى والنفسى على العامل المتعطل وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع ككل.

ويتوقف معدل التوظف الأيدى العاملة على ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل هى:

(1) د. محمد موسى عثمان، أثر الصناعات الصغيرة على البطالة، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية، القاهرة،٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة، ٢٠٠١)، ص ٥٦-٦٣.

أولا : حجم السكان وهيكل أعمارهم ومعدل نموهم السنوى .

ثانيا : خصائص القوة العاملة وهيكلها بحسب المهن والحرف وتوزيعها بين القطاعات المختلفة .

ثالثا : منهج التنمية الاقتصادية ومعدلاتها .

وإذا حدث خلل فى هذه العناصر كأن يتخلف معدل النمو الاقتصادى عن معدل زيادة السكان أو لا يتوافق النظام التعليمى مع هيكل الطلب على العمالة فسوف نجد ظواهر متناقضة تتعايش جنبا إلى جنب وعلى وجه الخصوص نقص المعروض من الأيدى العاملة فى بعض التخصصات وبطالة مرتفعة فى أنواع أخرى من الأيدى العاملة كما يترتب على هذا الخلل ظهور البطالة بأنواعها المختلفة (سافرة - مقنعة - هيكلية-موسمية - دورية - تكنولوجية) وهذا ما تعانى منه مصر .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة البطالة وأسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على سلوك الشباب والأساليب الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة البطالة .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على الجانب النظرى وذلك بالتعرف على مشاكل البطالة وتحديد مفهومها وأنواعها والآثار الاقتصادية والاجتماعية على سلوك الشباب وصولا إلى مقترحات لعلاج المشكلة .

إطار الدراسة :

جاءت الدراسة فى حدود الاطار التالى :

الفصل الأول : البطالة .

المبحث الأول : مفهوم البطالة وأنواعها .

المبحث الثانى: هيكل البطالة وأسبابها .

الفصل الثانى : آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية على الشباب .

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية .

المبحث الثانى : الآثار الاجتماعية .

الفصل الثالث : وضع برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة .

الفصل الأول

البطالة

المبحث الأول

مفهوم البطالة وأنواعها

مفهوم البطالة :

تعددت تعريفات البطالة وأن اتفق الخبراء على أن الفرد يكون في حالة بطالة إذا كان بلا عمل وقادر على العمل ولديه الرغبة فيه والبحث عنه، والتعريف الدولى للبطالة هو الأساس الذى تبنته منظمة العمل الدولية حيث حدد مفهوم البطالة : " بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الذى يبحث عن العمل ويرغب فيه بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل" .. ويعنى ذلك اختلال التوازن ما بين العرض والطلب فى سوق العمل[1].

أما المفهوم الرسمى للبطالة : " هى الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم فى المجتمع خلال فترة زمنية عند مستويات الأجور السائدة"[2].

أما المفهوم العلمى للبطالة : " بأنها الحالة التى لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلى فى هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدى إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه[3]" .

أنواع البطالة :

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها غير أنه يمكن التميز بين نوعين رئيسيين للبطالة يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة هما :

أولا : البطالة السافرة (الصريحة) :

تتمثل فى وجود أفراد قادرين على العمل ويرغبون فيه ولا يجدون فرص عمل بالأجر السائد وينتج هذا النوع نتيجة عجز الطلب الكلى على العمالة عن تحقيق التوازن مع المعروض منها وهى أكثر أنواع البطالة شيوعا فى مصر بوصفها صورة واضحة للبطالة ، ويمكن تميز نوعين للبطالة السافرة[4]:

١- البطالة الإجبارية :

يتضمن هذا النوع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرصة عمل متاحة لهم فى ظل الأجور السائدة أى أنه يوجد فائض فى المعروض فى سوق العمل للأفراد الراغبين فى العمل والقادرين عليه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية وذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى[5]:

أ- البطالة الاحتكاكية :

تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة هذا فى الوقت الذى يحاول أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم، ومن ثم فإنه حتى فى حالة تعادل الكمية المطلوبة والمعروض من العمل عند مستويات الأجور السائدة فى الاقتصاد فإنه ستوجد بعض البطالة الاحتكاكية[6].

ب- البطالة الهيكلية :

تظهر عندما تؤدى التغيرات فى هياكلها الاقتصادية إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة،

---

(1) معهد التخطيط القومى، قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمى والقومى والمحلى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣) ، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص٢٠.

(2) د. على عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص ٥.

(3) المرجع السابق ، ص ٥

(4) الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، التقرير العربى الموحد، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣، ص١٧١.

(5) د.محمد على الليثى، التنمية الاقتصادية (جامعة الإسكندرية كلية التجارة، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(6) د.منى الطحاوى ، اقتصاديات العمل (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤) ، ص ٨٠-٨١.

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة أهمها :

- التغيرات في هيكل الطلب .
- التقدم الفني المطرد .
- التغير في الهيكل العمرى للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة .

جـ - بطالة المتعلمين :

وهى تعد صورة من صور البطالة الهيكلية وذلك لأن ناتج التعليم والتدريب لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل غير انه قد وضعت كمكون مستقل للبطالة السافرة، وذلك لاهميتها وتزايد وزنها النسبي في حجم البطالة، وقد ظهر ذلك الشكل الجديد من البطالة السافرة في ساحة الاقتصاد المصرى حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين وبوجه خاص خريجي الجامعات وصارت ظاهرة تستدعي التأمل والدراسة والتحليل[1]، ووجود البطالة بين المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات يعني عدم توافق سياسات التنمية والاستثمار مع سياسات التعليم الأمر الذي يكشف عنه سوء تخصيص الموارد وإهدارها فضلا عن تكاليف إعادة التأهيل والتدريب لهؤلاء الخريجين في محاولة تحقيق المواءمة بين جانبي الطلب والعرض على العمل .

د - البطالة الدورية :

تعتبر بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادى حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود عندما ينخفض الطلب على السلع والخدمات .

هـ - البطالة الموسمية :

تنشا بسبب قصور الطلب على العمالة في مواسم دون أخرى وقد عرف الاقتصاد المصرى ذلك النوع من البطالة خاصة في قطاع الزراعة حيث يزداد الطلب في أوقات الزراعة والحصاد ويعزى ذلك إلى أن طرق الانتاجية المستخدمة في الزراعة تعتمد على كثافة عالية من العمل وكذلك قطاع السياحة وذلك في المواسم التي يقل فيها الطلب السياحي.

٢- البطالة الاختيارية :

تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم وتنتشر بين بعض فئات العمالة المصرية بالخارج حيث يميلون عند عودتهم إلى البقاء عاطلين حيث يختار الفرد الفراغ بدلا من العمل واكتساب أجر إضافي لأنه حقق دخلا كبيرا وفر له مستوى معيشى مرتفع تصير معه الراحة هي السلعة المفضلة على السلع الأخرى .

ثانيا : البطالة المقنعة :

وهذا يعني وجود فائض في العمل يمكن استبعاده دون أن تتأثر بذلك مستويات الإنتاج وبمعنى أخر فإن البطالة المقنعة تشير إلى أن الناتج الحدى لعنصر العمل سالبا أو مساويا للصفر أى أنهم عمالة ظاهرية فقط وتمثل تبديدا لجزء مهم من القوى العاملة حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد وعرفت مصر هذا النوع من البطالة نتيجة سياسة الالتزام الحكومى بتعين الخريجين في أجهزة الدولة ومشروعاتها وهكذا تضخم حجم العاملين بالدولة .

المبحث الثاني

هيكل البطالة وأسبابها

هيكل البطالة لخريجي الجامعات :

يسهم تشخيص ظاهرة البطالة في تحديد كيفية علاجها ويتطلب ذلك التشخيص التعرف على هيكل البطالة واتجاهاتها .

---

(1) معهد التخطيط القومي، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٩)، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٣١٠.

السنة / الحالة التعليمية	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠١
جامعي	١٧%	١٧,٢%	١٤,٧%	١٦%	١٢%	١٨%	٨,٨٠%

يوضح الجدول السابق البطالة بين خريجي الجامعات حيث كان نصيبهم ١٧% ثم وصل إلى ١٢% عام ١٩٩٦ من إجمالي البطالة، وقد وصلت النسبة إلى ٨,٨٠% عام٢٠٠١*. وهذا الأمر يشير إلى انخفاض مردود العملية التعليمية وقدرة الخريجين على التوافق مع سوق العمل .

ومما سبق يمكن التوصل إلى حقيقتين أولهما: أنه في الوقت الذي تزايدت فيه أعداد الخريجين لم تتوسع فرص العمل الحقيقة في القطاعات المنتجة بما يستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين ذلك أن القطاع الصناعي لم يستطيع خلق مجالات جديدة للتوظف بنفس معدل زيادة الخريجين وفي الوقت نفسه فإن القطاع الزراعي لحكم طبيعته ونوعية الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيه لم يستطع هو الآخر في توفير فرص عمل حقيقة لمزيد من الأيدي العاملة المؤهلة، وثانيهما: أن حجم العمالة المتعلمة لم يكن انعكاسا حقيقيا لحجم الطلب على العمل المؤهل فضلا عن أن الزيادة المحققة في العمالة المتعلمة خلال تلك الفترة لم تكن استجابة لمتطلبات المشروعات القائمة، ومما لا شك فيه أن سوق العمل المؤهل يعاني حاليا من اختلال شديد بين جانبيه فهناك عرض وفير يتصاعد باطراد وتراحم على فرص العمل المحدودة وهذا الاختلال سيزداد حدته بمرور الوقت ما لم تتضافر الجهود لمواجهته حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل المؤهل والطلب عليه تلك الفجوة التي تلتهم طاقة الشباب وتبدد وتستنزف موارد الدولة دون طائل.

يتضح مما سبق أن مشكلة البطالة في مصر هي بطالة متزايدة في حجمها ومعدلاتها باستمرار وتنتشر وتتزايد فيما بين فئات المجتمع سواء ذكور أو إناث وإن كان أعلى في الثانية وتتركز بصفة خاصة بين فئات الشباب من المتعلمين الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة . ومكمن خطورة مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة ليس فقط في كونها تمثل إهدارا لموارد المجتمع وأيضا لما لها من آثار اجتماعية وسياسية سلبية والتي تزداد حدتها على مرور الزمن لذا كان من الضروري أن تحشد الجهود لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها .

أسباب البطالة :

تزايدت حدة مشكلة البطالة ووفقا لبيانات وزارة التخطيط حيث اتجه معدل البطالة للتزايد وقد ارتفعت البطالة السافرة خلال الفترة من (٨٢/٨١ -٢٠٠٠/٢٠٠١) ليصل إلى نحو ١,٧٧ مليون متعطل في نهايتها مقابل ٥٧٠ ألف في بدايتها وبمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٩,٤%(١)، وبدراسة مشكلة البطالة يتبين لنا أن هناك العديد من الأسباب يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

١- الأسباب الداخلية :

أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني مما أدى إلى تدفق إعداد كبيرة إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية

* بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات تعدادي ١٩٨٦-١٩٩٦ وتقديرات السكان عام ٢٠٠١.

(١) معهد التخطيط القومي، قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمي والقومي والمحلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠.

مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها .

ب- انخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي ونمط توزيع هذا الاستثمار بين القطاعات المختلفة واتجاهه إلى القطاعات ذات القدرة الأقل على إيجاد فرص عمل حقيقية.

جـ - تناقص المعدلات الحقيقة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ويعكس ذلك تراجع عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصرى وما ينتج عن ذلك من نقص القدرة على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة السنوية في قوة العمل .

د - انخفاض فرص العمل المتاحة بما يتناسب مع حجم الاستثمارات المنفذة نتيجة ارتفاع معامل رأس المال /العمل ، ومن ثم ارتفاع تكلفة فرص العمل ويتضح من ذلك تزايد استخدام طرق إنتاجية كثيفة رأس المال .

هـ - التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية (سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي) المتبعة على التوظف بعد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولي عام ١٩٩٢.

و- التخلي عن سياسة تعيين الخريجين في القطاع الحكومي والعام منذ منتصف الثمانينيات نظرا لتضخم العمالة بها .

ز - عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل وهو احد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين وأدى ذلك إلى تراجع عائد التعليم الأمر الذي أدى بالخريج بأن يختار بين أمرين إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو يبقى عاطلا، وهذا يعني انخفاض إنتاجيته أو انعدامها وبالتالي ضياع الموارد التي خصصت للتعليم(1).

حـ - انخفاض مستوى معيشة كثير من أفراد المجتمع وتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر*، وكذلك تزايد سوء عدالة توزيع الدخل القومي مما أدى إلى دخول فئات جديدة إلى سوق العمل لرفع مستوى دخلها كالأطفال أو مزاولة عملين في نفس الوقت مما أدى إلى أشغال فرص عمل يمكن أن تكون متاحة للعاطلين

ط - زيادة حجم الواردات بالنسبة للصادرات مما يعني الاعتماد على إنتاج العالم الخارجي وليس الإنتاج المحلي مما يقلل فرص العمل المتاحة بالداخل . كما أن معظم الصادرات من المواد الأولية والتحويلية البسيطة مما يدل على انخفاض الطلب على العمالة مقارنة بحالة سيطرة الصادرات الصناعية .

ى - قصور تخطيط القوى العاملة ويظهر ذلك في عدم توزيع الطاقات البشرية بطريقة سليمة مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعاني البطالة في الوقت الذي يعاني المجتمع نقصا شديدا في تخصصات أخرى ويرجع ذلك إلى عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية وكذلك عدم الربط بين تخطيط القوى العاملة وسياسات التعليم والتدريب بالإضافة إلى قوانين العمل المقيدة للمسار الوظيفي وكثرة الأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة(2).

ك - قلة الاهتمام بالبحث العلمي وانفصال العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية أدى إلى تخلف أساليب الإنتاج بما يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى ولا يخفى انعكاسات ذلك على قوة الطلب لسوق العمل .

ل - عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما أدى إلى وجود طاقات عاطلة كان من الممكن استغلالها.

٢- الأسباب الخارجية :

أ- تزايد عبء المديونية الخارجية وتحجيمها لقدرة الدولة على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .

ب- انخفاض فرص العمل المتاحة بالخارج حيث تشير التقديرات الأولية بان حجم العمالة المصرية في الخارج تقدر بحوالي أربعة ملايين مصرى موزعة

(1) ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة في مصر (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص١٠٦.

* أصبح الفقراء يمثلون ٣٥,٢% من سكان محافظات الوجه القبلي، ١٣,١% من سكان الوجه البحرى عام ٢٠٠١.

(2) د.على عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥-٩٦.

على أنحاء العالم وبوجه خاص دول الخليج[1]. وأدى تقليص هذه الدول لمعدلات إنفاقها إلى عودة بعض العاملين بها وتقليص الطلب على عمالة مصرية وافدة جديدة ونفس الحالة فى الدول الغربية وخاصة الدول الأوروبية التى تعانى من ارتفاع معدلات البطالة بها .

جـ - ارتفاع معدلات التضخم العالمى والركود مما أدى إلى انخفاض الطلب الخارجى على الصادرات المصرية بالإضافة إلى انخفاض قيمتها لانخفاض أسعارها العالمية لأن معظمها سلع أولية مما يؤثر بالسلب على عملية التنمية والطلب على العمالة.

د - تناقص حجم المعونات والقروض الخارجية على المستوى العالمى منذ أزمة المديونية عام ١٩٨٢م وترتب على ذلك صعوبة حصول مصر على قروض أو معونات جديدة تخلق بها فرص عمل جديدة[2].

الفصل الثانى

آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية على الشباب

إن البطالة من أخطر المشكلات التى تواجه مصر ، ولا تتمثل خطورتها فى مجرد التزايد المستمر فى أعداد العاطلين ولكنها لما لها من تأثيرات سلبية على كافة المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية، وسوف نوضح بعض هذه الآثار باعتبارها مشكلة مركبة تؤثر وتتأثر بجميع الظروف الداخلية والخارجية .

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية

تؤثر مشكلة البطالة على الاقتصاد المصرى تأثيرا سلبيا وتعتبر من التحديات التى تقف عقبة أمام بناء الاقتصاد وإدارة عجلة التنمية ، إن وجود شباب فى سن العمل ولا يجدون عملا يكون بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج المهمة وبالتالى انخفاض حجم الإنتاج المحتمل كما إنه إهدارا للموارد المالية التى أنفقت على هؤلاء الشباب من سن الطفولة حتى عمر الإنتاج بالإضافة إلى ما تؤديه من سلبيات أخرى على مستوى الأجور المدفوعة والدخل القومى وسنتناول ذلك على النحو التالى :

١- الناتج المفقود :

إن انتشار البطالة فى دولة ما تترك آثارا سلبية على كمية الإنتاج من السلع والخدمات، فالبطالة تعنى حرمان الاقتصاد القومى من مساهمات جانب من موارده المتاحة، وبالتالى انخفاض حجم الناتج القومى المحتمل .

وفى مصر أدى تواجد ما يتراوح ما بين ١,٤ مليون و١,٩ مليون متعطل خلال الفترة من (٩٢/٩١ إلى ٩٦/٩٥) إلى حرمان الاقتصاد القومى من ناتج محتمل يقدر بحوالى ٨٣ مليار جنيه ، أى ما يمثل حوالى ١١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى سنويا[3].

وفى الفترة من (٩٧/٩٦-٢٠٠١/٢٠٠٠) قدر الناتج المحلى المفقود بحوالى ١٢٨ مليار جنيه بسبب وجود ما بين ١,٤ مليون -١,٨ مليون عاطل أى ما يمثل ٩,١% سنويا[4].

والجدير بالذكر أن انتشار البطالة بين المتعلمين بصورة خاصة لا يعنى فقط تبديد الموارد المنفقة على التعليم (والتى كان من الممكن توجيهها لخلق فرص عمل جديدة) بل أيضا قد يصل الأمر إلى أن يصبح العائد من هذه التكاليف قيمة سالبة، وذلك فى حالة ما

---

(1) المجالس القومية المتخصصة، البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية: التكنولوجيا والبطالة ، مجلد رقم (٢٥) ، ٢٠٠٠، ص ٥٤١.

(2) معهد التخطيط القومى، قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمى والقومى والمحلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.

(3) د. رمزى ذكى، الاقتصاد السياسى والبطالة (العدد ٢٢٦، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٤٦٤-٤٦٥.

(4) أمال على محمد عبد الله ، البطالة فى ظل خصائص سوق العمل المصرى ودور بعض الأجهزة المختلفة فى مواجهة المشكلة (رسالة معهد التخطيط القومى غير منشورة، ١٩٩٥)، ص ٩ .

إذا مثلت البطالة بين المتعلمين تهديدا لأمن واستقرار المجتمع[1]، وهو الأمر الذى تؤكده معظم الدراسات الاجتماعية على نحو ما سيتضح .

٢- تضخم ظاهرة التكدس الوظيفى وعمل الشباب بأنشطة هامشية :

إن اتساع ظاهرة البطالة السافرة بين الخريجين شكلت ضغطا على سياسة تشغيل الخريجين الذين اتجه معظمهم نحو القطاع الحكومى، فأدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بين جميع وحداته وأجهزته وهيئاته[2]: إذ فى ظل سياسة تعيين الخريجين التى ابتعتها الدولة كان القطاع الحكومى يبالغ عادة فى احتياجاته من الخريجين الجدد، وذلك للسهولة التى يحصل بمقتضاها على الدرجات المالية من الموازنة العامة للدولة من ناحية، وبهدف توسيع فرص الترقى أمام العاملين بالمستويات الأعلى داخل وحدات هذا القطاع من ناحية أخرى .

وقد أدت هذه السياسة إلى خلق جهاز بيروقراطى ضخم، يضم كافة صورة البطالة المقنعة، والاستغلال غير الأمثل لقوة العمل، ويشكل عقبة حقيقية تعترض الاصلاحات الضرورية فى القطاع الحكومى والعام، بالإضافة إلى تحمل أجور مدفوعة لإعداد من العمالة لا تساهم بصورة إيجابية فى إنتاج السلع والخدمات، وهذا يوضح قيمة الخسارة الاقتصادية المضاعفة سواء من ناحية تحمل قيمة الأجور، أو من ناحية زيادة حجم الطلب الاستهلاكى، وبالتالى زيادة حدة القوة التضخمية[3].

وبتوقف سياسة تشغيل الخرجين فى الثمانينات وقلة فرص العمل بالقطاعات الإنتاجية توجه قطاع كبير من الشباب للعمل بأنشطة هامشية وخدمية ، فأصبحت تلك القطاعات ملجأ يمتص قوة العمل الشابة التى يحتاج إليها المجتمع[4]مما يمثل إهدار لجزء كبير من موارد الدولة البشرية والمالية .

٣- انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض القوة الشرائية للأفراد :

تؤدى البطالة إلى حرمان الفرد من مصدر دخل يعينه على العيش فى الحياة، كما أن تغير مستوى التشغيل يعمل على تغير مستوى الأجور فى نفس الاتجاه، ليس بالنسبة للإضافات الجديدة من حجم العمالة فقط بل أيضا بالنسبة للعاملين القدامى، إذ أن زيادة البطالة تعمل على حصولهم على دخل منخفض قد لا يفى بحاجاتهم الضرورية.. وفى مصر تؤكد دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية فى التسعينيات أن اتجاه الفقر فى مصر يتفاقم بتفاقم البطالة، حيث ارتفعت نسبة الفقر من ٢١% إلى ٤٤% فى الفترة من (٩٠/٩١-٩٥/٩٦)، واستشهدت هذه الدراسة بانخفاض القيمة الحقيقية لمتوسط الدخول والنفقات فى مصر خلال تلك الفترة ، حيث انخفض متوسط الدخول الحقيقية بمصر من ٥٧٠٩ جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٦٢٦ فى ١٩٩٦/٩٥ ، أى بنسبة (-١٨,٩%)، كما انخفض متوسط نفقات الأسرة من ٥٢٩٥ جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٠٧٠ فى عام ١٩٩٦/٩٥ أى بنسبة (-٢٣%)[5].

كما أوضحت الدراسة السابقة أن نسبة الفقر كانت أعلى وسط الأسر المكونة حديثا (الفئة العمرية ١٥-

---

(1) حلمى سلامة محمود قنديل، مشكلة البطالة فى مصر ودور المنهج الإسلامى فى معالجتها (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠)، ص٢١.

(2) د. سامى عفيفى حاتم، ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحث مقدم إلى الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، الذى عقدته كلية التجارة، جامعة حلوان (القاهرة : الندوة ١٩٨٩)، ص ١٧.

(3) أمانى أحمد أبو شادى ، التخصيصية كوسيلة لعلاج ظاهرة الركود التضخمى فى مصر (رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦)، ص ١٣٣.

(4) د.شنوده سمعان شنوده، البطالة فى مصر ، دراسة تحليلية، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٥٢٤، مايو ١٩٩١، ص ٢٥.

(5) برنامج الأمم المتحدة الانمائى، منظمة العمل الدولية، نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر، جنيف، أغسطس ١٩٩٧، ص ٢٠-٢١ .

٢٥سنة) ، وهي فئة الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة والذين يعانون أكثر من غيرهم من البطالة، إذ تمثل البطالة بين هذه الفئة حوالى ٧٠% من إجمالى البطالة فى مصر[1].

٤- تفاقم ظاهرة الركود التضخمي :

إن تواجد أعداد غفيرة من المتعطلين يستهلكون ولا ينتجون يؤدى إلى زيادة الطلب على سلع متعددة وعلى رأسها المواد الغذائية التي يعاني المجتمع أساساً من نقص فيها، وجمود نسبى فى إنتاجها، وتحت وطأة زيادة الطلب المحلى على مختلف السلع وارتفاع أسعارها العالمية وزيادة تكلفة استيرادها، تتولد ضغوط تضخمية كبيرة تترجم بارتفاع كبير في الأسعار، ويصحب ذلك كساد في الداخل، فتتفاقم ظاهرة الركود التضخمي[2].

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية

تعني البطالة حرمان الشخص من الشعور بقيمته الاجتماعية وجدوى وجوده فى الحياة، فليس ثمة إيلاما اكثر من الإحساس بالإحباط والفشل الذى يؤدى بدوره إلى بروز كثير من المظاهر الاجتماعية السيئة، مثل انتشار الجريمة وضعف الانتماء للوطن، والتفكك الأسرى ، وعمالة الأطفال ، والتطرف والعنف، وغيرها من المظاهر الاجتماعية الخطيرة.

ومع تزايد حجم البطالة تزايدت حدة العديد من المشكلات الاجتماعية سالفة الذكر، كما ظهرت أنماط إجرامية لم تكن مألوفة بين المجتمع المصرى، مثل جرائم السرقة والاغتصاب والتى ترجع غالباً لعدم إشباع الحاجات الأساسية للشباب وعلى رأسها حاجاته العاطفية، وفيما يلى توضيح ذلك :

١- انتشار الجريمة :

تعد ظاهرة البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، فهى مثلا من أقوى العوامل المهيئة لمناخ الجريمة والانحراف[3]، إذ يربط علماء الاقتصاد بين الجريمة والدورات الاقتصادية ، ففى فترات الكساد تزداد البطالة والفقر وبالتالى تكثر الجرائم .

إن المستوى الاقتصادى المنخفض سبب فى اتجاه الفرد نحو السلوك المنحرف، وذلك من خلال انعكاساته السلبية على إشباع حاجاته الضرورية.. فالإنسان العاطل عن العمل لا يستطيع أن يفى بالاحتياجات الأساسية له ولأسرته ، فيتملكه شعور بالإحباط واليأس الذى يؤدى به أحيانا إلى العدوان ، وإذا ما أحس العاطل عن العمل بمسئوليته الشخصية عن بطالته، فقد يصاب بالأمراض النفسية، أما إذا أرجع أسبابها إلى الآخرين فإنه يتجه إلى العدوان عليهم وعلى ممتلكاتهم، أو يشبع حاجاته بالعنف (كالاغتصاب والسرقة وغيرها[4]).

وبتحليل بعض الجرائم التى لها علاقة وثيقة بالبطالة فى مصر ، اتضح أن ٤٤% من مرتكبى جنايات السرقة، و ١٩% من مرتكبى جرائم هتك العرض والاغتصاب فى عام ١٩٨٨ كانوا متعطلين[5]، كما لوحظ أن القصد الجنائى الغالب فى جناية السرقة هو الحصول على المال، وذلك بنسبة ٩٨,٨% ، كما أن من الآثار السلبية للبطالة ارتباطها بتأخر سن الزواج، مما يدفع بعض العاطلين إلى الوقوع فى جرائم هتك العرض والاغتصاب، ويؤكد ذلك أن الفئة العمرية الأكثر ارتكابا لهذه الجرائم هى من (١٨-

---

(1) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(2) د. شنودة سمعان شنودة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦.

(3) د. نادرة وهدان، تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة فى مصر، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٥٢٦ مايو ١٩٩١، ص ٥٥.

(4) د.إبراهيم بدران، قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، بحث مقدم إلى ندوة قضية البطالة ، القاهرة، ١٩٩٦، الذى عقدته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (القاهرة : الندوة ، ١٩٩٦)، ص ١٠٠.

(5) د. نادرة وهدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٣٠سنة)، وهى الفئة التى تتركز فيها البطالة[1].

٢- التفكك الأسرى :

نظرا لوجود عاطل أو أكثر فى كل بيت فإن البطالة تؤدى إلى سلوك عدوانى للعاطل وتنعكس على علاقته بالأسرة، فإذا كان العاطل عن العمل هو الأب فإن بطالته تؤدى بالضرورة إلى إضعاف مكانته داخل الأسرة ، والسبب غلة يده عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لهم، ويترتب على ذلك صراع داخله بإحساسه بالضآلة وفقدان الاحترام والثقة بالنفس وتوترات نفسية فيصبح شديد العدوانية تجاه الزوجة والأبناء وذلك لإثبات وجوده ومحاولة استعادة شئ من الثقة والاحترام تجاهه، فتنشب الخلافات العائلية مما يؤدى إلى الطلاق والتفكك الأسرى، وفى بعض الأسر يغيب الأب عن المنزل للبحث عن عمل طوال الوقت أو العمل لفترتين لسد حاجة الأسرة فيؤدى إلى ضياع الأبناء لعدم وجود رقابة كافية عليهم فيسبب ذلك أيضا فى التفكك الأسرى.

وإذا كان العاطل من الأبناء يكون عبئا ثقيلا على أسرته وليس قادر على تكوين أسرة جديدة خاصة به فيتسبب فى الكثير من المشكلات داخل الأسرة وتنعكس على حالته النفسية من التوتر والقلق والملل ويساعد ذلك على التفكك الأسرى، واتضح أن البطالة تسبب مشكلات داخل الأسرة بنسبه ٧٣,٣% من جملة الشباب العاطلين[2].

٣- عمالة الأطفال :

بالرغم من الحماية التى كفلها القانون المصرى والتى راعتها الاتفاقيات الدولية فى تشغيل الصغار، فقد سن قانون يمنع تشغيل الأطفال تحت سن الثانية عشر عاما، ومن هم تحت الخامسة عشر عاما فى الأعمال ذات الطبيعة الشاقة، إلا أن الواقع المعاش وقف متحديا للقوانين الدولية والمحلية[3]، فالعوامل التى ساهمت فى عمالة الأطفال بمصر ترجع إلى تفاقم مشكلة البطالة ، فتزايد البطالة بين المتعلمين بصفة خاصة يؤدى إلى تزايد أعداد المتسربين من التعليم ويدفع إلى عمالة الأطفال وخاصة فى الأسر الفقيرة وعدد أفرادها كبيرة، بزعم عدم جدوى التعليم المنتهى بالبطالة ، وعلاوة على أن انخفاض المستوى الاقتصادى بين كثير من الأسر مرجعه الأساسى انتشار البطالة إذ أن زيادة البطالة تؤدى إلى انخفاض الأجور، وحصول أرباب لأسر على أجور منخفضة لا تفى بالاحتياجات الضرورية المتواضعة مما يدفع بأطفال هذه الأسر للعمل ، وقد أشارت دراسة مصرية إلى أن ٢٠% من أرباب الأسر العاطلين يدفعون بأطفالهم فى ظل ظروف صعبة جدا للعمل[4].

ويتعرض هؤلاء الأطفال لأبشع الاستغلال من أصحاب الورش وخلافه ، فقد ظهرت عمالة الأطفال بأعداد كبيرة جدا وتتزايد عاما بعد عام وبعشوائية فى القطاع غير الرسمى نظرا للأجور الضعيفة التى يتقاضاها هؤلاء الأطفال وأيضا عدم استخدام أية تكنولوجيا تذكر وينتج عن ذلك تدهور بصحة الأطفال وضيق فرص العمل أمام البالغين مما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة .

وتعد هذه الظاهرة من أخطر السلبيات التى تهدد مستقبل أية دولة فهؤلاء الأطفال هم شباب المستقبل ولتعرضهم للمهانة والإذلال فى طفولتهم فيصبحوا ساخطين على المجتمع بأكمله ومعتدين نفسيا ولا ينخرطون فى المجتمع والتكيف معه وعدم القدرة على المشاركة .

٤- ضعف الانتماء للوطن :

يلعب عنصر الانتماء دور فى غاية الأهمية فى إنجاز الأهداف القومية للمجتمع حيث يعزز أنماطا سلوكية تدل على التعاون والتضامن بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة البناءة، وتعد البطالة من أهم العوامل التى تضعف هذا الشعور حيث أنها تعمل على حالة من عدم الاستقرار النفسى والعاطفى خاصة لدى الشباب وتشعرهم بدوامة من الضياع وكراهية المجتمع فيكونوا

(1) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(2) د. إبراهيم بدران ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١-١١٢ .

(3) حلمى سلامة محمود قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥-٢٦.

(4) أمال على محمد عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

فريسة ميسورة للقيادات المتطرفة وتجعلهم ليس لديهم الولاء والانتماء تجاه المجتمع الذى يعيشوا فيه .

٥- التطرف والعنف :

تعد البطالة من المشاكل الخطيرة وغالبا ما تكون سبب فى الأزمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعد رافدا رئيسيا يغذى ظاهرة العنف لدى العاطلين وتترجم فى تصرفات بعضهم نحو الآخرين تحت تأثير التيارات المتطرفة المعادية للنظام الحاكم والتى تسارع لاستقطابهم بدعوى عدم توفير فرصة عمل كريمة من هذا النظام الظالم لهؤلاء العاطلين ، ومما يدل على ذلك إن ارتفاع معدلات البطالة فى التسعينيات صاحبها زيادة ظاهرة العنف فى مصر ، فمنذ عام ١٩٠٠-١٩٧٠ لم تشهد الدولة غير عدد عشرون عملية إرهابية أخذت فى التزايد الهائل حتى أصبحت عملية مخيفة إلى أن وصلت بمتوسط عملية كل يوم[1].

وكما أشرنا من قبل أن مشكلة البطالة متشابكة تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، وبما أن البطالة من العوامل المسببة لتصاعد ظاهرة العنف فى مصر، فإن التطرف والعنف يؤديان فى الوقت نفسه إلى تراكم مشكلة البطالة حيث تتجه الدولة رغم عنها إلى توجيه نفقات أكثر للأمن القومى ، وبالرغم من تواجد نقص فى الموارد المالية التى تؤثر على المخصصات سلبا والتى من المفروض أن توجه للأنشطة الإنتاجية التى تولد فرص عمل جديدة، وتسبب كذلك فى وجود مناخ يشبه الاضطرابات وعدم الاستقرار مما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج مما يزيد فى تفاقم مشكلة البطالة .

الفصل الثالث

وضع برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة

مشكلة البطالة مشكلة معقدة ومركبة وهى مشكلة تراكمية عبر ثلاث عصور ماضية وتتطلب مشاركة جميع مؤسسات المجتمع وجميع الأحزاب والتيارات السياسية وتوحيد الصف من أجل تكوين قوة دفع كبيرة نستطيع بها مواجهة مشكلة البطالة .

إن الحد من مشكلة البطالة يتطلب تبنى رؤية استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث المجتمع المصرى تستند على سياسات تكنولوجية ومعرفية وثقافية محددة الأهداف ، وهذه الاستراتيجية تضع فى أولوياتها تحقيق النمو والتوظف الكامل، ويجب أن تضع فى حسبانها أن توفير فرص العمل هو إشباع لحاجات إنسانية أساسية وليس منتجا ثانويا لنشاط الاستثمار والإنتاج .

ويتطلب الأمر تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق التنمية الشاملة (دور رقابى تشريعى من أجل وضع الأطر القانونية التى تحكم المعاملات وقيام المؤسسات وممارستها لنشاطها. وتقوم كذلك بتطبيق القانون ومنع الاحتكار وتوفير فرص المنافسة العادلة وتوفير المعلومات عن الأنشطة والأسواق المختلفة وتوفير شروط العمل المناسب وتحقيق الاستقرار النقدى واستقرار سعر الصرف وحماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية غير العادلة [الإغراق]). وتطبيق السياسات والإجراءات التى تكفل تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية .

وبرنامج العمل المقترح لمواجهة اختلال سوق العمل والارتفاع بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة ينقسم إلى مجموعتين تتعلق إحداهما بالأجل القصير وتختص ثانيهما بالأجل الطويل .

المجموعة الأولى : فى الأجل القصير:

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الآثار الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وتوفير بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل والارتفاع بمستوى التوظف للحد من تفاقم مشكلة البطالة الحالية ويتم ذلك من خلال :

١- البدء فى توفير قاعدة متكاملة من البيانات الأساسية عن قوة العمل مع تبيان خصائصها المختلفة وتوزيعها الجغرافى بالإضافة إلى بثها بشكل مستمر .

---

(١) حلمى سلامة محمود قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

٢- العمل على توفير إحصاءات دقيقة عن كل من فائض مخرجات التعليم وعجزه وتحليله وتصنيفه من قبل ذوى الاختصاص ، وبالنسبة لخريجى الجامعات يجب أن تكون توليفة التخصصات المتاحة تتسق مع تلبية حاجات المجتمع ويجب التأكيد على زيادة التخصصات العلمية والفنية والتطبيقية التى سيزيد الطلب عليها فى ظل توقع زيادة التصويب النسبى للقطاعات الإنتاجية والسلعية أى يجب إحداث التوازن بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل بحيث تحقق أعلى مستوى من كفاءة استخدام الموارد وتشغيل القوة العاملة .

٣- العمل على تنشيط التدريب التحويلى حتى يمكن سد العجز من الفائض مع التأكيد على الاهتمام بتأهيل الداخلين الجدد إلى سوق العمل وفقا لمتطلباته، وإعمال سياسات "التدريب واحتواء" بمعنى برامج تدريبية مكثفة يتبعها إيجاد فرص عمل ملائمة وحقيقية.

٤- تيسير حصول الشباب على قروض ميسرة وضمان جدية استخدامها وفقا للمشروعات الموافقة على تمويلها وذلك لتشجيعهم على إقامة مشروعات صغيرة من خلال :

أ- دراسات منتظمة عن حاجة الأسواق محليا وخارجيا لمنتجات هذه الصناعات وتمويل الدولة وقطاعي الأعمال (العام والخاص) والجمعيات الأهلية والجهات المانحة لمثل هذه الدراسات وتحديثها باستمرار وتوفيرها للشباب .

ب – ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات المتوسطة والكبيرة بتعاقدات ومواصفات واجبة الاحترام من الطرفين .

ج – تصاعد شرائح تمويل الصناعات الصغيرة وفقا لعدد المشتغلين في المشروع من جهة ووفقا لعلاقات الترابط الأمامية والخلفية للمشروع مع باقى الأنشطة الإنتاجية.

٥- تنمية فرص العمل بالخارج وتوسيعها بكافة الوسائل والأساليب المشروعة وذلك باستثمار العلاقات الدبلوماسية والتاريخية والقومية وغيرها خاصة فى الدول العربية والإفريقية .

٦- تشجيع الخريجين على ولوج ميادين جديدة للعمل فى مناطق الاستصلاح والتعمير الجديدة بشرط توفير البنية الأساسية اللازمة ودعمهم بالاستشارات البحثية والإدارية والمالية كى يسهم فائض العمل فى استحداث أنشطة إضافية تستثمر جهده وخبراته وتحقق زيادة فى الناتج القومى إلى جانب توسيع الحيز الجغرافى للعمران .

٧- تغير الأهداف الأساسية للصندوق الاجتماعى للتنمية بحيث تصبح منصبة فى هدف واحد مؤداه مواجهة مشكلة البطالة، ويدعم الصندوق فى تحقيق هذا الهدف عن طريق التخلص مما يقابله من تعقيدات بيروقراطية فضلا عن زيادة إمكاناته المالية .

٨- استخدام أدوات السياسة المالية لخلق وتوفير حوافز إيجابية لتنشيط خلق واستدامة فرص العمل وتشجيع الاستثمارات في المشروعات كثيفة العمالة .

٩- مواصلة تحسين البيئة الاستثمارية من حيث وضوح واستقرار التشريعات والإجراءات والسياسات والشفافية فى رصد وتقييم النتائج وتعميم نشر البيانات ذات المصداقية الكاملة لتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى على التوسع وخلق فرص العمل .

١٠- زيادة الإنفاق على البحث العلمى والتكنولوجيا والعمل على تطوير وإعداد قاعدة علمية وتكنولوجية قادرة على تقييم التكنولوجيا المتاحة واختيار الأنسب منها للظروف المحلية وتطويرها واقتراح الأفضل منها والعمل على ربط مؤسسات البحث العلمى بقطاعات الإنتاج لحل مشاكلها والمساهمة فى تطوير وتحسين الإنتاج بما يساعد على توفير فرص العمل .

١١- بث روح الاعتماد على النفس والعمل الحر لدى أفراد القوة العاملة بخاصة الخريجين وتشجيعهم على العمل فى ميادين جديدة وكذا العمل فى المناطق

العمرانية الجديدة والنائية.

١٢- العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة فى مصر خاصة الموارد البشرية على أنها تمثل وسيلة التنمية وغايتها فى آن واحد ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

أ- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومة وترشيد استخدامه على النحو الذى يؤدى إلى توفير مزيد من فرص العمل .

ب- العمل على قيام المؤسسات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية والاتحادات النوعية والقطاع غير الرسمى) بدور فاعل ونشط فى توفير مزيد من فرص العمل والإسهام فى الحد من البطالة .

ج - تقوية دور المجتمع المدنى لتعبئة الرأى العام حول قضايا التنمية وترسيخ قيم جديدة من شأنها أن تعلى من قدر العمل المنتج فى كل المجالات .

د- العمل على زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق التوازن بين كافة قطاعات التنمية والعمل على زيادة علاقات التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطوير حوافز الاستثمار بحيث تتماشى طرديا مع ما توفره من فرص عمل وبما يدعم القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل. والعمل على رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية مما يسهم فى زيادة الوحدات الإنتاجية وتحقيق إيرادات من النقد الأجنبى وإيجاد فرص عمل جديدة .

١٣- العمل على دعم وتطوير البنية الإلكترونية ودعم شبكة الاتصال والمعلومات باعتبار أن المنافسة تشتد فى مجال التقنيات الحديثة خاصة مع ظهور نظام دولى جديد وصارت المعرفة هى التى تحرك الاقتصاد وليس الاقتصاد هو الذى يحرك المعرفة وبما يساعد على توفير فرص عمل .

١٤- اعتراف بالقطاع غير الرسمى لكبر وزنه فى الاقتصاد المصرى وأن توفر الدولة له البنية الأساسية والتأمينات بكافة أنواعها والتمويل بشروط ميسرة والعمل على تقنين وتنظيم أوضاعه دون إثقاله بالأعباء المالية مع إقامة روابط اقتصادية بينه وبين القطاع الرسمى .

المجموعة الثانية : فى الأجل الطويل :

يمكن تقسيم برامج العمل فى الأجل الطويل إلى جزءين : الأول يتعلق بالمستوى القومى ، والثانى يختص بالمستوى القطاعى .

الجزء الأول : المستوى القومى :

يهدف برنامج العمل إلى تحقيق هدف الخطط طويلة الأجل فى علاج اختلالات سوق العمل ومواجهة مشكلة البطالة من خلال :

١- وضع برنامج ملائم للتنمية البشرية يسهم فى الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية مما يساهم فى رفع إنتاجية العامل .

٢- العمل على علاج التشوهات فى سوق العمل وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل خاصة باستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثها بصورة مستمرة، فضلا عن إزالة كافة أنواع الغموض فى قوانين العمل لخلق علاقة عمل جيدة بين العاملين وجهات العمل مع ضرورة أن تتسم هذه القوانين بالاستقرار مما يدعم العملية الإنتاجية ويسهم فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوى العاملة فى مصر وذلك من خلال :

أ- تحسين النظام التعليمى وتطويره والعمل على ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل .

ب - التنسيق الكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل بما يضمن الربط بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل فى الداخل والخارج، وكذلك تبنى استراتيجية تستهدف إعادة تأهيل العمالة الزائدة وتدريبها وفقا لاحتياجات سوق العمل فى الداخل والخارج.

الجزء الثاني : المستوى القطاعي :

ويركز البرنامج على القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري تلك التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة على النحو التالي :

١- قطاع التشييد والبناء: وهو من القطاعات كثيفة العمالة ولدعم هذا الدور يجب العمل على :

أ- التوسع في الإسكان الشعبي : حيث أنه بجانب إسهام الإسكان الشعبي في تخفيف أزمة الإسكان فهو أكثر استخداما لعنصر العمل مقارنة بالإسكان الفاخر، إلى جانب أنه يعتمد بدرجة أكبر على المستلزمات المحلية، مما يدعم علاقات الترابط للأمام وللخلف ، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى مزيد من خلق فرص العمل الجديدة في الأنشطة الأخرى .

ب- تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة في هذا القطاع : مع توفير المرافق والخدمات الأساسية لها بشروط ميسرة، خاصة في المدن الجديدة والمناطق النائية ، ولذا فإن الأمر يتطلب ضرورة توفير الثقة والأمان للاستثمارات الخاصة العاملة في هذا المجال وكذلك التمويل اللازم لها بشروط ميسرة .

ج – القيام بعمل التخطيط العمراني الملائم للمناطق المجاورة للتجمعات السكنية -الكردونات- خاصة تلك المتاخمة للأراضي الصحراوية مع توفير كافة المرافق اللازمة لها.

٢- قطاع الخدمات الشخصية : وهو من القطاعات كثيفة العمالة، ويمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة إيجابية في توفير مزيد من فرص العمل ويتطلب ذلك أن تقوم الحكومة بتوفير البيئة الملائمة لأنشطته من خلال تخفيض معدلات الضرائب عليها ومراعاة الوضوح وعدم الازدواج بالنسبة لها ، وتسهيل إجراءات إقامة مشروعاتها الأمر الذي يتطلب تسهيل الحصول على التمويل اللازم لها كالقروض والتسهيلات الائتمانية مع تقليل ضمانات الحصول عليها .

ويشجع ذلك كله على إقامة الأنشطة الخدمية الصغيرة التي تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة بالإضافة إلى القائمين عليها، وعليه ، يمكن أن تؤدي مشروعات هذا القطاع دورا حيويا في خدمة الاقتصاد القومي لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وخلق روح الاعتماد على الذات لدى الأفراد وتقليل اعتمادهم على الحكومة في الحصول على فرص العمل بالإضافة إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- قطاع الصناعة والتعدين : يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة فعالة في توفير مزيد من فرص العمل مع زيادة الناتج به خاصة عندما يتم التركيز على الصناعات الصغيرة والبيئية والحرفية، وأنشطة الأسر المنتجة، ويتطلب ذلك تقديم بعض الأدوات والسياسات التي تدعم عملية النمو في قطاع الصناعة والتعدين ومن أهمها :

أ- ضرورة إعطاء دفعة قوية للصناعات الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها، فالصناعات الصغيرة أكثر كثافة عمالية، ومن ثم تكون أكثر ملائمة لظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية . ويجدر بنا وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات الصغيرة والمنزلية بتذليل العقبات والمشكلات التي تواجهها فضلا عن ضرورة الربط بينها وبين الصناعات الكبيرة، مع ضرورة تشجيع كل منهما للاعتماد بدرجة أكبر على خامات البيئة المحلية، ويضاف إلى ذلك ضرورة القيام بعلاج الاختلالات التمويلية لهذه الصناعات من خلال تقديم الدعم المالي لها، وتوفير البنية الأساسية وكافة المرافقة اللازمة لها.

ب- توفير الحضانات الحكومية للصناعات الصغيرة، وتقديم القروض الميسرة لها فضلا عن ضرورة دعم الحكومة للقروض الأخرى المقدمة لهذه المشروعات وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة لها .

ج – تقديم مزيد من الحوافز والإعفاءات والمزايا للصناعات الصغيرة خاصة تلك التى تعتمد بدرجة أكبر على الكثافة العمالية وعلى المستلزمات المحلية الموجهة إنتاجها بدرجة أكبر إلى التصدير، مع ضرورة ربط هذه الحوافز والمزايا بما توفره من فرص العمل .

د- العمل على تطويع الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعات المحلية بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، وهو ما يعنى إعطاء الاهتمام الكافى لاستخدام أو تطوير أساليب فنية أكثر استخداما للعمل .

٤- قطاع التجارة والمال والتأمين : يمكن أن يسهم هذا القطاع في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة ، غير أن هذا الأمر يتطلب :

أ- العمل على توفير البيئة الملائمة لدعم أنشطة هذا القطاع من خلال تقليل القيود عليها، فضلا عن استقرار القوانين والقرارات المتعلقة بها .

ب- العمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفى بصفة عامة وتفعيل دور البنك المركزى فى دعم مؤسساته .

ج- وضع الضوابط الحاكمة لأنشطة هذا القطاع، بحيث تتميز هذه الضوابط -وكذلك معاملاته- بالوضوح والشفافية .

د- تطوير سوق الأوراق المالية، كى يستطيع تأدية دوره فى تعبئة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية وتوجيه هذه الموارد إلى أنشطة أكثر إنتاجية.

هـ - العمل على تحقيق الاستقرار النسبى للأسعار فى الداخل ، وكذلك بالنسبة لسعر الصرف، ولا شك أن هذا الأمر يعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها التوجيه الأمثل .

و- الإسراع إلى فض المنازعات القضائية التى تتعلق بأنشطة هذا القطاع، وذلك لأن إطالة الفترة أمام ساحات القضاء تؤدى إلى مزيد من الخلل والغموض وعدم الثقة، وتؤثر سلبا فى عملية التنمية بصفة عامة.

المراجع

الكتب :

١- د . منى الطحاوى : اقتصاديات العمل (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق،١٩٨٤).

٢- د. محمد على الليثى : التنمية الاقتصادية (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٢).

٣- د. محمد متولى غنيم : التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمل العربية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦).

الدوريات :

١- المجالس القومية المتخصصة، البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية: التكنولوجيا والبطالة، مجلد رقم (٢٥)، ٢٠٠٠.

٢- د. رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى والبطالة (العدد ٢٢٦، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧).

٣- د. شنودة سمعان شنودة، البطالة فى مصر : دراسة تحليلية، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٥٢٤، مايو ١٩٩١.

٤- معهد التخطيط القومى، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٩) ، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤.

٥- معهد التخطيط القومى ، قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمى والقومى والمحلى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣)، القاهرة، يوليو٢٠٠٣.

٦- د.نادرة وهدان ، تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة فى مصر، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٥٢٦، مايو ١٩٩١.

النشرات والتقارير :

١- د.إبراهيم بدران، قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، بحث مقدم إلى ندوة قضية البطالة ،

القاهرة، ١٩٩٦، الذى عقدته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (القاهرة: الندوة ، ١٩٩٦).

٢- الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، التقرير العربى الموحد، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، منظمة العمل الدولية، نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر، جنيف، أغسطس ١٩٩٧.

٤- د. سامى عفيفى حاتم، ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحث مقدم إلى الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، الذى عقدته كلية التجارة، جامعة حلوان (القاهرة : الندوة، ١٩٨٩).

٥- د.على عبد الجواد محمد، البطالة فى مصر، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة، ٢٠٠١).

٦- د. ماجدة أحمد شلبى، دور الصندوق الاجتماعى فى علاج مشكلة البطالة، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة،٢٠٠١).

٧- د. محمد موسى عثمان، أثر الصناعات الصغيرة على البطالة ، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية، القاهرة،٢٠٠١، الذى عقده مركز صالح كامل، جامعة الأزهر (القاهرة: الندوة، ٢٠٠١) .

أبحاث غير منشورة :

١- أمانى أحمد أبو شادى ، التخصيصية كوسيلة لعلاج ظاهرة الركود التضخمى فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦).

٢- آمال على محمد عبد الله ، البطالة في ظل خصائص سوق العمل المصرى ودور بعض الأجهزة المختلفة في مواجهة المشكلة (رسالة معهد التخطيط القومى غير منشورة، ١٩٩٥) .

٣- حلمى سلامة محمود قنديل، مشكلة البطالة فى مصر ودور المنهج الإسلامى فى معالجتها (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠).

٤- د.على عبد الوهاب ، مشكلة البطالة فى مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤).

٥- ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦) .

البطالة بين المتعلمين في مصر (*)

د. محمد سيد حامد

المبحث الأول

نظرة عامة

مقدمـــة : [1]

تأتي البطالة في مصر ، وخاصة بين المتعلمين نتاجـا للمتغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي مر بهـا المجتمع منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما انتهجتـه تلـك الثورة من سياسات كان أبرزها وأهمها مجانيـة التعلـيم ، التزام الدولة بتشغيل الخريجين ، وصولا إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، والتخصيصية ، وما أفرزتـه تلـك البرامج من زيادة في نسبة البطالـة ، مـرورا بحـروب الخليج، وما نتج عنها من بطالة وافدة .

بل وتعد البطالة بين المتعلمين انعكاسا حتميا للزيادة المضطردة في السكان من جانب وللمتغيرات الإقليمية والدولية من جانب آخر .

المشكلة موضوع الدراسة :

تتزايد البطالة بين المتعلمين في مصـر بمعـدلات متزايدة بل وأصبحت تمثل معوقا أساسيا لعملية التنمية، وقد عرقلت المسار التنموي على مدى العقود الخمـس الماضية بصورة تتزايد تدريجيا(١) .

الهـدف من الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى مناقشة مسألة البطالـة المتزايـدة بين المتعلمين في مصر ، فتوضـح أنواعهـا ، أسـبابها ، تطورها التاريخي ، أهم الآليات التي استخدمت لمواجهتهـا والحد منها ، والتركيز على الصناعات الصغيرة كآلية فعالة للمساهمة في الحد منها.

حـدود الدراسة :

يتناول هذا البحث مسألة البطالة بين المتعلمين فـي مصر من خلال :

١. التركيز على البطالة بين المتعلمين في مصر، وبذلك يكون خارجا عن نطاق دراستنا البطالـة بـين الفئات الأخرى من أفراد المجتمع .

٢. تركز الدراسة أيضا على الصناعات الصـغيرة كآلية فعالة لمواجهة تلك المسألة ، وبالتـالي فالمشـروعات الصغيرة بعموميتها غير متضمنة في دراستنا .

إطـار الدراسة :

يناقش هذا البحث مسألة البطالة بين المتعلمين فـي مصر على مدى ثلاث مباحث على النحو التالي :

المبحـث الأول : وتوضح من خلاله الإطار العام للدراسة ، وبالتالي يوضـح هـذا المبحـث المشـكلة موضوع البحث ، الهدف من البحث ، إطار البحث .

المبحـث الثاني : فيتناول البطالة بين المتعلمين في مصر من حيث أنواعها ، أسبابها ، تطورها التاريخي.

في حين جاء المبحـث الثالث ليوضح أهـم الآليـات المستخدمة للحد من البطالة بين المتعلمين في مصر مركزين من خلاله على الصناعات الصغيرة كآلية فعالة للحل .

ويتناول الباحث بعد ذلك نتـائج الدراسـة وأهـم التوصيات ومقترحات العلاج .

المبحث الثاني

البطالة بين المتعلمين في مصر

أنواعها ، أسبابها ، تطورها التاريخ

أولا : البطالة المقنعة :

إن الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري منـذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما مثلته من تطـورات اقتصـادية ، وتحولات مجتمعية صاحبت قيام الثورة ، واتجـاه الدولـة للتصنيع حيث الاعتماد على قطاع الصناعة في قيادة عملية

(*) بحث مقدم لمؤتمر " التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل " ١٥ – ١٦ مايو ٢٠٠٦م .

[1] إبراهيم أحمد إبراهيم ، أيهما أفضل للاقتصاد المصـري المشـروعات الكبيرة ... أم المشروعات الصغيرة ؟ الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٥٠٩ ، ٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، الصفحات ٣٦ - ٣٧

التنمية في مواجهة تحد واضح متمثل في نسبة مرتفعة من الأمية يقابلها حاجة ملحة إلى أعداد كبيرة من الموظفين المؤهلين علميا وعمليا لسد الفراغ الذي خلفه رحيل الأجانب ، لذا لجأت الدولة في البداية إلى فتح باب التعيين لشغل هذه الوظائف في الوقت الذي يندر فيه وجود موظف يحمل مؤهل متوسط .

ومنذ بداية الستينات اتبعت الدولة سياسة التوظيف الكامل حيث أنشئت عددا من المصانع والمؤسسات التي تسمح نسبيا باستيعاب العمالة [1] .

وتقوم سياسة التوظيف الكامل على أساس استيعاب سوق العمل لكامل قوة العمل المتاحة وقد يتحقق ذلك من خلال توزيع قوة العمل على وحدات التشغيل سواء الإنتاجية أو الخدمية المكونة لسوق العمل .

وتعد إمكانية الاستفادة من قوى الدفع الناجمة عن تشغيل قوة العمل الجديدة بالوحدة الإنتاجية أو الخدمية المتمثلة في توسيع طاقاتها وإمكاناتها ، وبالتالي زيادة إنتاجيتها شرطا أصيلا لنجاح تلك السياسة .

أي أن فلسفة هذه السياسة تقوم على أساس أن التوظيف الكامل لمخرجات التعليم يأتي سابقا على التوسع والتطوير بالوحدة الإنتاجية أو الخدمية ، بمعنى آخر أن نمو وتنمية تلك الوحدة يأتي لاحقا ونتيجة لتشغيل مخرجات التعليم ومرتبطا به .

ويعد أيضا تحقيق نوعا ما من التوازن بين مخرجات العملية التعليمية ، ومدخلات سوق العمل من المورد البشري بالكم والنوع شرطا حاكما لنجاح تلك السياسة ٢ .

وقد أخذت مصر بهذه السياسة بالفعل خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد عاب تنفيذها أن معدلات الزيادة في مخرجات العملية التعليمية جاءت أعلى بكثير من معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية ، الأمر الذي أدى إلى التشبع الكمي والنوعي لهذه القطاعات بالعمالة وبالرغم من ذلك فقد كان هناك استمرارا في تنفيذها ، أي تحقيق التوظيف من خلال تسكين عمالة دون وجود فرص عمل حقيقية ، مما أدى إلى ظهور أنواع عديدة من البطالة أهمها البطالة المقنعة وبالتالي تحول الوحدة عن هدفها الأساسي ، حيث أصبح هدفها هو تشغيل العمالة ، مما أدى إلى انكماش الطاقة الإنتاجية ، وظهور الطاقة العاطلة وتزايد نسبتها تدريجيا أو تقلص ربحيتها بل تحقيقها لخسائر متتالية وبمعدلات متزايدة وذلك حيث تناقص الإنتاجية الحدية للفرد ووصولها لأدنى معدل لها . [3] .

وقد توقف تنفيذ هذه السياسة منذ بداية الثمانينيات وذلك نتيجة لعجز الوحدات الإنتاجية أو الخدمية عن توفير فرص عمل حقيقية لهذا المد البشري المتزايد ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كبير نسبيا في العرض (العمالة القادرة على العمل والراغبة فيه) دون وجود فرص عمل حقيقية .

ويلاحظ أن هناك عددا من الأسباب التي ساعدت على ظهور ذلك النوع من البطالة أهمها : ـــ

١. التزايد المضطرد السنوي لعدد الخريجين ، حيث يستقبل سوق العمل المصرية سنويا ما يقرب من ٨٠٠ ألف خريج من الجامعات والمعاهد .

٢. التمسك بالتوظيف في الحكومة : حيث ما زال ينظر للتوظيف في الجهاز الحكومي بأنه غاية لما يقدمه من أمان وظيفي ووضع اجتماعي بصرف النظر عن إمكانيات التوظيف الأخرى والتي يمكن أن تتوافر لدى غيره من القطاعات ، وعلى الرغم من أنه قد يكون الأقل أجرا إذا ما

---

[1] Italian cooperation , Poverty Alleviation and Employment generation program : A Micro – Financing Experience : Towards a Multidimensional Approach (Cairo : Italian Cooperation it -self , January 2002) , p.p 13 -15

[2] Vair Mundlak , Contemporary economic issues labour , food and poverty (Britain : Macmillan press , ltd 1998) , p.p 135 – 138 .

[3] محمد موسى عثمان ، مشكلة البطالة : بحث في النظرية الاقتصادية نحو إستراتيجية مقدمة للعلاج ، ورقة عمل مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٤-١٦ يوليو ، ٢٠٠١ ، التي عقدتها جمعية الاقتصاد والتشريع والعلوم السياسية (القاهرة : الندوة ، ١-٢) الصفحات ٣١-٣٦ .

قورن بمعدلات الأجور في القطاعات الأخرى [1] .

ثانيا : البطالة الهيكلية : ـ

ظهرت البطالة الهيكلية في مصر نتيجة لتزايد الفجوة النوعية في سوق العمل بصورة سنوية مضطردة ، وتشير تلك الفجوة إلى عدم قدرة مخرجات العملية التعليمية في مصر على التكيف والتواكب مع متطلبات العمل الفنية التي تحتاجها سوق العمل ، وقد ظهر ذلك النوع من البطالة في مصر نتيجة للتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري منذ العقد الخامس من القرن الماضي حيث الاتجاه نحو التصنيع لمجتمع زراعي في الأصل ، ومع تزايد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في هيكل الإنتاج فقد تغير نمط التنمية ، وقد تطلب هذا التغير مواصفات خاصة ومهارات جيدة في عنصر العمل لم تكن متاحة قبلا الأمر الذي أدى إلى وجود تلك البطالة الفنية التي كانت تمتص وتتلاشى تدريجيا مع اكتساب تلك المهارات وتزايد الخبرات ٢ .

أسباب البطالة الهيكلية [3] :

هناك عدد من الأسباب التي ساعدت على ظهور بل وتزايد ذلك النوع من البطالة في مصر أهمها :

١. ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف : ويعد ذلك من أهم العوامل المسببة للبطالة بين المتعلمين ، حيث عدم وجود تخطيط مستقبلي يراعي من خلاله توجيه العملية التعليمية بأعداد معينة مستهدفة إلى التخصصات العلمية المختلفة وفقا لاحتياجات المجتمع ومتطلبات الاقتصاد .

٢. انخفاض كفاءة الخريجين والناتجة عن انخفاض مستوى جودة العملية التعليمية في مصر : وذلك حيث انخفاض مهارات الخريجين الوافدين لسوق العمل ، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى صعوبة حصول تلك المخرجات على وظائف أو صعوبة تكيفها مباشرة مع الاحتياجات النوعية لهذه الوظائف .

وقد يرجع ذلك لضعف مقومات العملية التعليمية نفسها ، فالأدوات المتاحة بالجامعات والمعاهد تتسم بالنقص الشديد (مقارنة بأعداد الطلاب) هذا فضلا عن النقص الحاد في أعداد الأساتذة .

وهذا ما يشير في مجملة إلى وجود نقص حاد في الأدوات والمقومات المتاحة والممكنة اللازمة للحصول على مخرج تعليمي جيد قادر على الإنتاج المنافس ، ويرجع ذلك في الأصل إلى زيادة التدفق الداخل إلى العملية التعليمية أو تفوق المد البشري الداخل إلى التعليم على الإمكانات المتاحة ، أو بمعنى آخر أن معدل النمو في مدخلات العملية التعليمية تأتي أعلى بكثير من معدل النمو في طاقاتها وقدراتها .

٣. عدم استجابة نظام التدريب لاحتياجات سوق العمل : وذلك حيث أن نظام التدريب في مصر يقوم على أساس تقديم برامج تدريبية معينة لخريجي المعاهد والجامعات ـ غالبا ما تتسم هذه البرامج بالثبات النسبي ولآجال زمنية طويلة دون مراعاة للتغيرات الكيفية في متطلبات سوق العمل ، وهو ما يحقق الفجوة المهارية والتي تبدو بين مقومات الخريج ومتطلبات سوق العمل.

وقد يرجع ذلك لضعف القدرات المادية والبشرية المكونة لذلك النظام التدريبي من حيث التقنيات المتاحة والممكنة ، المدربين المؤهلين القادرين على تحقيق رفع الكفاءة المهارية ، البرامج التدريبية الهادفة والقادرة على تحقيق التكيف والتواءم بين مهارات الخريج والمتطلبات الفنية للسوق .

٤. قصور المعلومات عن سوق العمل في مصر : حيث لا تتوافر معلومات دقيقة واضحة ودورية يمكن الاعتماد عليها في التعرف على ظروف العمل ، طبيعة المؤهلات ، المهارات المطلوبة ، حجم المتاح منها ، مستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة والتنبؤ باحتياجات سوق العمل لفترات قادمة يمكن الاسترشاد بها .

٥. التوزيع غير المتوازن لمدخلات التعليم العالي

---

[1] المرجع السابق ، الصفحات ، ٤٢ – ٤٤ .

[2] Egypt – institute of National planning , Human Development report (Cairo . I. N.P . 1995) p.p18- 21

[3] حامد عمار ، التنمية البشرية وتعليم المستقبل : رؤية مجارية (القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩) الصفحات ١٨٧ – ١٩٢ .

في مصر : وذلك حيث أن نظام القبول بالجامعات في مصر أعطى لبعض الكليات والمعاهد (مثل الطب ، الهندسة ، الصيدلة) الحق في قبول مخرجات التعليم الثانوي العام لأعلى مجموع الأمر الذي ترتب عليه قبول أعداد محدودة جدا ببعض الكليات والمعاهد ، وقبول أعداد غفيرة بأخرى الأمر الذي نتج عنه ظهور نقص حاد في بعض الوظائف والتخصصات ، يقابله زيادة كبيرة في المعروض عن احتياجات الوظائف والتخصصات الأخرى .

ولعلاج ذلك الخلل فقد اضطرت الجهات والوظائف ذات الحاجة إلى سد احتياجاتها من خلال الاستعانة بخريجين من ذوي التخصصات الأخرى (البعيدة تخصصاتهم كل البعد عن الاحتياجات الفعلية لتلك الوظائف) أي أن المؤهلات ذات الفائض والتي تزداد أعدادها كثيرا عن احتياجات سوق العمل الفعلية تتجه نحو الوظائف ذات العجز ، مما أحدث خللا هيكليا في سوق العمل ، وقد كان من أهم نتائج هذا الوضع انخفاض إنتاجية عنصر العمل المصري بشكل عام وتدني جودة المنتج وبالتالي فقدان المنظمة (وخاصة الصناعية) قدرتها التنافسية وبصفة خاصة على المستوى العالمي حيث انحدار تدريجي في حجم الصادرات .

٦. النمو غير المتوازن بين القطاعات خاصة في ظل سياسة الانفتاح خلال السبعينيات حيث حققت القطاعات التوزيعية معدلات للنمو تفوق ما حققته القطاعات السلعية مما أحدث خللا في الهيكل الإنتاجي وقلص كثيرا من إمكانات خلق فرص أوسع للتوظيف في الفترات التالية .

٧. أن التعليم قد يركز على تخصصات معينة ومهارات محددة قد لا تتناسب مع مهارات واحتياجات السوق .

٨. انخفاض التكلفة التي يتحملها الطالب في المستويات العليا من التعليم (وخاصة الحكومي) الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في الطلب عليه ، ولمواجهة تلك الزيادة في الطلب أصبح يوجه قدرا كبيرا من الموارد للتعليم العالي بدلا من توجيهها لاستثمار مناسب كاف لخلق الوظائف اللازمة لتشغيل الخريجين للاشتغال بوظائف تقل كثيرا عن مستوى تعليمهم ، أي أن الخريج يصبح تعليمه عند مستوى قد يفوق كثيرا احتياجات سوق العمل (فمثلا نجد خريج كلية الهندسة يعمل عاملا ببنزينه) .

ثالثا : البطالة السافرة :

وهي تتمثل في القوة البشرية الوافدة لسوق العمل والراغبة في العمل ولم تجده ، ويتوقف حجم تلك البطالة في مجتمع ما على حجم القوة البشرية في هذا المجتمع ، وحجم فرص العمل التي يتيحها والناتجة غالبا عن استثمار حقيقي ، وهذا كله يتوقف على معدل التنمية وهيكلها ، ويرتبط هذا المعدل بحجم ونوعية الموارد الاقتصادية ونوعيات التعليم والتدريب والمستوى الثقافي والمعرفي والتقني بهذا المجتمع [1] .

لذا ... ومن هذا المنطلق جاء اهتمام مصر بالتعليم باعتبار أنه يمثل حجر زاوية لرفع كفاءة الإنتاجية لعنصر العمل وفقا لمفهوم الاستثمار البشري ، ولذلك فقد تم الاتجاه نحو الزيادة المستمرة في الإنفاق على التعليم بهدف الإسراع في التنمية منذ منتصف القرن الماضي مما أدى إلى تحقيق زيادة مضطردة في أعداد الخريجين سنويا ، وقد امتصت تلك الأعداد بالكامل خلال الخمسينات والستينيات والسبعينات من القرن الماضي إلا أنه منذ نهاية السبعينات ، وبعد تشبع سوق العمل ، ونتيجة لثبات حجم الاستثمار (نسبيا) ، ونظرا لتزايد أعداد الخريجين بمعدلات تفوق كثيرا معدلات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية ، الأمر الذي نتج عنه ظهور تلك البطالة حيث زيادة سنوية في قوة العمل تتراوح ما بين ٢,٧% إلى ٣% سنويا [2] .

[1] سعيد النجار ، مصر وتحديات العصر (القاهرة : طبعة وهبه ، ١٩٩٦) صفحة ٢٦ .

[2] المرجع السابق ، الصفحات ٢٨ – ٣٠

ويوضح الجدول التالي حجم البطالة بين المتعلمين وزيادتها المضطردة.

جـــدول رقم (١)

البطالة بين المتعلمين

البيـــان	المســـتوى التعليمي					
	أميون	يقرأون ويكتبون	أقل من المتوسط	المتوسط	فوق المتوسط	الجامعي وأعلى
معدل البطالة %	٠,٤	٠,٦	٢,٨	٣٣,٣	١٩,٤	١١,٨
متوسط فترة البطالة بالشهور	٢٩,٢	٢٧,٣	٢٨,٢	٤٢,٨	٤٢,٢	٣٥

المصدر : تقرير وزارة الخارجية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢

<u>أسباب البطالة السافرة</u> : [1]

١. النمو السكاني السريع والذي ترتب عليه تزايد عرض العمل وبمعدلات متزايدة تفوق كثيـرا حاجـة السوق الفعلية ، الأمر الذي نجم عنه عدم قدرة الطلب على ملاحقة ذلك الكم الهائل من العرض ، مما أحدث فجوة يزداد عمقها سنويا بتزايد أعداد الخريجين .

٢. مجانية التعليم وما ترتب عليها من اتجاه كـل طوائف المجتمع وطبقاته ، (وخاصة من حرموا مـن التعليم في ظل نظم سابقة) نحو تعليم أولادهم ، كما أن انخفاض تكلفة التعليم في مرحلتـه الجامعيـة بصـفة خاصة أدت إلى زيادة التدفق على المعاهد والجامعات ، وبالتالي زيادة مستمرة في أعداد الخـريجين ، يقابلهـا ثبات نسبي في حجم الاستثمار .

٣. التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة التي قد تكون سوق العمل ليست في حاجة فعلية إليها .

٤. زيادة الهجرة الداخلية للمتعلمين من الريـف إلى الحضر مما ترتب عليه تحويل البطالـة المقنعـة بالريف إلى بطالة سافرة في الحضر ، والناتجة عـن بطء معدل النمو في قطاع الزراعة ، هذا فضلا عـن التزايد الملحوظ في استخدام الآلات في هذا القطاع في الكثير من الأعمال التي كانت تعتمد على الأيدي العاملة في عقود سابقة مما قلل بصورة ملحوظة من احتيـاج هذا القطاع للعنصر البشري ، ويظهر ذلـك بصـورة أكثر وضوحا في الأراضي الزراعية المستصلحة حيث يغلب عليها استخدام الآلات بشكل أكثر كثافة.

٥. نظرة التقدير والتبجيل المتوارثة في مصـر نحو الشهادة الجامعية ، واعتبار التعليم العالي على أنه ضرورة اجتماعية ونوع من المفاخرة .

٦. انخفاض كفاءة السوق : حيث عدم قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل حقيقية تشـبع رغبـات العرض وذلك نتيجة لضعف قدرات الاقتصاد ، مما أثر سلبا على كفاءة سوق العمل .

٧. التوسع في الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب ، الألومنيوم ، والبتروكيماويات ، ... وكذا الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات المختلفة والتي تتميز بقلة احتياجها للأيدي العاملة فضلا عن التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية ، وقـد شجع على ذلك تشدد وجمود قوانين العمل ، والنقابات والتأمينات واتحادات العمال مما أثار مخاوف المستثمر

---

[1] إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير : دراسة فـي مفهـوم التنميـة ومؤشـراتها (القـاهرة : دار الشـروق ، ٢٠٠٠) الصفحات ٥٣ – ٥٧.

وجعله يفضل الاعتماد على الآلة والتقليل بقدر الإمكان من استخدام اليد العاملة .

وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة الخريجين المتعطلين الباحثين عن العمل لأول مرة من ٧٧% عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٩٥% عام ١٩٩٦ .

رابعا : البطالة الوافدة :

ساعدت الهجرة الخارجية والبحث عن فرص عمل سواء في الدول الأوربية أو دول الخليج كثيرا في التخفيف من حدة مشكلة التشغيل ، حيث ظهر الاتجاه نحو العمل في الدول الأوربية خلال الستينيات وحتى منتصف السبعينات ، ثم اتجه التدفق وبصورة أكبر نحو العمل بالدول العربية ، وخاصة دول البترول ، حيث اتجهت أسعار البترول نحو الزيادة وخاصة بعد حرب أكتوبر ، وخلال تلك الفترة فقد اتخذت الدولة من سياسة الهجرة الخارجية للعمالة سياسة صريحة منذ ١٩٧١ لتصدير الفائض من العمالة ومعالجة مشكلة التشغيل ، وقد اعتبرت الدولة أن تلك السياسة تمثل أحد البدائل الإستراتيجية لمعالجة مشكلة البطالة ، وفي سبيل ذلك فقد أصدرت التشريعات الميسرة والمشجعة لهذا الاتجاه (لعملية الهجرة للخارج) .

وعلى الرغم من أن تلك الآلية قد ساعدت بالفعل في تخفيف حدة مشكلة البطالة خاصة خلال عقدي ال ٦٠ و ال ٧٠ حيث أظهرت إحدى الدراسات أن البطالة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ كان من الممكن أن تزيد بحوالي مليون عاطل في حالة عدم وجود الهجرة الخارجية ، إلا أنه عابها أنها أحدثت نوعا من الاسترخاء لدى المسئولين وأبطأت من تفكيرهم خلال تلك الحقبة في إيجاد حلول جادة وبدائل فعالة لمواجهة تلك المشكلة . وقد ظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وكنتيجة طبيعية لما شهده المجتمع المصري خلال تلك الفترة من تغيرات محلية وإقليمية ودولية ناتجة عما أحاط بهذا المجتمع من أحداث سريعة ومتلاحقة والتي قد انعكس تأثيرها بشكل واضح والتي قد انعكس تأثيرها بشكل كبير على قطاعاته ومكوناته المختلفة ، وتأتي في مقدمة تلك الأحداث الحرب بين العراق وإيران ، حروب الخليج .... وقد نتج عن ذلك :

- ضعف معدل النمو الاقتصادي بالكثير من الدول العربية (وخاصة الدول البترولية) الأمر الذي نتج عنه استغناء الكثير من تلك الدول عن العمالة المصرية .
- اتجاه تلك الدول مؤخرا نحو سياسة إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية ، هذا فضلا عن انخفاض القدرة التنافسية للعمالة المصرية لهذه الدول أمام نظيرتها الأسيوية منخفضة الأجور مما أحدث نوعا جديدا من البطالة في مصر وهي تلك التي يمكن أن يطلق عليها بالبطالة الوافدة[1] .

خامسا : البطالة الاحتكاكية :

ضف إلى ما تقدم أن نقص المعلومات في سوق العمل المصرية قد أدى إلى توافر فرص عمل حقيقية في أماكن معينة (وإن كانت محدودة) دون قدرة الباحثين عن العمل في الوصول إليها لعدم علمهم بها ، مما أحدث نوعا جديدا من البطالة والتي يمكن أن يطلق عليها بالبطالة الاحتكاكية[2] (١) .

بعد أن تناولنا أهم أنواع البطالة الموجودة في سوق العمل المصرية ، وبعد أن استعرضنا تطورها التاريخي وأسبابها ، نكون في حاجة إلى التعرف على أهم الآليات التي استخدمت للحد منها ومدى نجاح تلك الآليات في مواجهتها ، وهذا ما سنعرض له تفصيلا في المبحث القادم .

---

[1] مصطفى رضا عبد الرحمن ، التنمية البشرية (طنطا . أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٨) ، الصفحات ١٥ – ١٨ .

[2] محمد عبد الشفيع ، التكيف الهيكلي والنظام التعليمي : رؤية اقتصادية اجتماعية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد ٢ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧ ، الصفحات ١٠٢ـ ١٠٤.

المبحث الثالث

أهم الآليات المستخدمة للحد من البطالة بين المتعلمين في مصر

أولا : نمط الاستثمار المستخدم ... وأسباب عدم كفايته للحد من المشكلة :

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فقد كان الاتجاه نحو قطاع الصناعة لقيادة عملية التنمية ، لذا ومنذ ذلك الحين فقد استحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من الاستثمارات القومية حيث استحوذ على ٢٥% منها ، وقد كان الاتجاه نحو التوسع في صناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب ، صناعة الألومنيوم ، البتروكيماويات ، ... وبالرغم من ذلك فإن هذا القطاع لم يحقق الأمال المنشودة في امتصاص فائض العمالة وذلك حيث كان معدل إسهامه في خلق فرص العمل والتوظيف أقل كثيرا من المستهدف منه مقارنة بما استحوذ عليه من استثمارات ، ويتضح ذلك في أن نسبة وحجم العمالة لم يطرأ عليه تغير كبير منذ الستينيات حتى الأن[1]، وقد يرجع ذلك للأسباب التالية[2] : ـ

١. أنه خلال الفترة الزمنية من ١٩٥٢ حتى ما قبل حرب أكتوبر كان التركيز (نسبيا) على نمط الاستثمار الصناعي وسياسات توظيف العمالة (سياسة التوظيف الكامل كما سبق التوضيح) بالتالي محاولة الاعتماد على ذلك النمط الاستثماري ، الذي يحقق تلك السياسة ، وقد تحقق ذلك بالفعل (وإن كان ظاهريا) خلال فترة الخمسينيات والستينيات ، وقد يكون ذلك ليس لطبيعة نمط الاستثمار نفسه ولكن لحداثة عملية التصنيع وتعطش الصناعة للعمالة بنوعياتها المختلفة وبأعداد كبيرة نسبيا ، ويتضح ذلك في كميات ونوعيات الاستثمارات الصناعية التي تمت خلال تلك الفترة مثل الحديد والصلب ، الألومنيوم ، البتروكيماويات والأسمنت ـ الصناعات البترولية ، المصانع الحربية ، ..

لذا فقد استوعبت تلك الاستثمارات القدر الأكبر من العمالة خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ وقد تكون حداثة الاستثمارات وتعطشها للعمالة السبب المباشر في نجاح الدولة في تبني سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين في بداية تطبيقها .

ويتضح ذلك في انخفاض معدل البطالة السافرة التي شهدتها تلك الفترة ، حيث كان معدل البطالة ٢,٢% حتى عام ١٩٦٠ ، في حين انخفض بعد إنشاء عدد من الصناعات الأخرى بعد عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ إلى ١,٩% .

٢. بعد حرب أكتوبر انفصلت سياسة التوظيف عن سياسة الاستثمار حيث طبقت سياسة الانفتاح واتجه نمط الاستثمار إلى المشروعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة ، ولعلاج ذلك اتجهت الدولة خلال تلك الفترة حتى أوائل الثمانينات نحو تطبيق سياستين لتحقيق التوازن في سوق العمل :

الأولى : الاستمرار في تبني سياسة تشغيل الخريجين الأمر الذي ترتب عليه وجود عمالة زائدة في القطاع العام والقطاع الحكومي تصل إلى حوالي ٣٠% .

الثانية : الاعتماد على الهجرة وتيسير إجراءاتها كمنفذ هام لاستيعاب جزء من العمالة .

ويتضح من هاتين السياستين وإن كانتا قد حققتا توازنا نسبيا في سوق العمل خلال تلك الفترة إلا أنه توازنا ظاهريا لأن الاستيعاب المحقق خلال تلك الفترة للمعروض من العمالة لم يكن نتيجة لاستثمارات فعلية ساهمت على خلق فرص عمل حقيقية .

---

[1] يسري خضر إسماعيل ، إعداد وتقييم المشروعات الاستثمارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، تاريخ (بدون)) ، ص١٣٥ .

[2] زينب صالح الأشوح ، البطالة في مصر في فترة التخصيصية والحلول الكامنة في الاستثمارات ، ورقة عمل مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٤ – ١٦ يوليو ، ٢٠٠١ ، التي عقدتها جمعية الاقتصاد والتشريع والعلوم السياسية (القاهرة : الندوة ، ٢٠٠١) ، الصفحات ٤٨ – ٥٢ .

وبذلك فقد ظهر أن هذه الآلية حققت توازنا ظاهريا سرعان ما اتضح عدم قدرتها على الاستمرار وكنتيجة طبيعية لذلك ، فمع بداية الثمانينيات بدأ واضحا تشبع القطاع الحكومي والقطاع العام بالعمالة وبالتالي فقد توقفت الدولة عن تنفيذ السياسة الأولى لهذا ظهرت البطالة السافرة بشكل واضح منذ ذلك الحين .

٣. منذ منتصف الثمانينات حتى الآن فقد ظل الاختلال مستمرا ومتزايد لأن نمط الاستثمار خلال تلك الحقبة اتجه إلى القطاعات الخدمية (قطاعات الخدمات الإنتاجية) ضعيفة الاستيعاب للعمالة ، وبذلك نجد أن نمط الاستثمار خلال تلك الفترة لم يكن في الاتجاه الذي ينمي الطاقات الإنتاجية للقطاعات السلعية وهي القطاعات القادرة على خلق فرص عمل حقيقية .

٤. أن نمط الاستثمار من ناحية الفن الإنتاجي جاء غير مواتيا لمتطلبات تلك المرحلة ويتضح ذلك في أسلوب اختيار التكنولوجيا المستوردة والمستهدف استخدامها في الصناعة ، حيث اعتمدت إلى حد بعيد إلى السعي نحو الحداثة وملاحقة نماذج صناعية لدول أكثر تقدما أي أن نمط الاستثمار اتجه إلى أن يكون نمط كثيف لرأس المال دون الأخذ في الاعتبار مدى ملائمة ذلك النمط وتلك التكنولوجيا لمتطلبات السوق المحلية واحتياجات التشغيل .

٥. تميز نمط الاستثمار داخل قطاع الصناعة في مصر خلال النصف الأخير من القرن الماضي بالميل نحو الكثافة الرأسمالية ، ففي البداية اتجهت الدولة نحو الصناعات الكبيرة ثم اتجه بعد ذلك القطاع الخاص بمكوناته المختلفة (وخاصة القطاع الخاص الصناعي) نحو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية ، وقد اصطدم هذا الاتجاه خلال تلك الأونة بتبني الدولة لسياسة تشغيل الخريجين الأمر الذي ترتب عليه احتواء تلك المشروعات على فائض عمالة يتراكم سنويا مما أضعف من قدرتها على تحقيق معدل النمو المستهدف والتطوير المطلوب .

٦. أن سياسة الاستثمار في القطاع الصناعي خلال تلك الحقبة اتجهت نحو تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات ويلاحظ أن واردات مصر آنذاك كانت تحتاج لصناعات كبيرة تحتاج بالفعل لتكنولوجيا كثيفة رأس المال ، وبالفعل فقد اتجه نمط الاستثمار نحو الكثافة الرأسمالية ، حيث تم إنشاء الصناعات التي يرتفع فيها معامل رأس المال / العمل ، مثل الحديد والصلب ، صناعة الألومنيوم ، ...

ثانيا : الصندوق الاجتماعي للتنمية ... إنشائه ، أهم إنجازاته ، أهم المآخذ المأخوذة عليه :

منذ بداية التسعينات فقد تأثر المجتمع المصري بعدد من المتغيرات سواء العالمية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج ، أو محلية مثل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو التخصيصية ، ويلاحظ أنه قد نتج عن هذه المتغيرات كثيرا من الآثار السلبية على سوق العمل ، وأهمها تفاقم مشكلة البطالة وازديادها ، ويأتي ذلك كنتيجة طبيعية لانعدام قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة (المكونة للاقتصاد القومي) على خلق فرص العمل ، وتعد هذه النتيجة إفرازا حتميا لميل الاستثمار في تلك الفترة إلى الكثافة الرأسمالية (كما سبق التوضيح) ، هذا فضلا عن الطبيعة الانكماشية للسياسات المالية والنقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، والناتجة عن تطبيق التخصيصية، وإعادة ترتيب وتنظيم القطاع العام ، وما نتج عن ذلك من تسريح عدد كبير من العاملين مما عمق من حدة الاختلال في سوق العمل .

ضف إلى ما تقدم أن برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد خلت مكوناته من السياسات المباشرة واللازمة للتعامل مع قضية التشغيل ، فلم تكن هناك ثمة إشارة مباشرة ضمن هذا البرنامج تحدد دوره في معالجة هذه المشكلة ، فضلا عن أن أساليبه المطروحة لمواجهتها لا تعدو أن تكون نوعا من الحلول المؤقتة قصيرة المدى .

ولعلاج ذلك فقد تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يهدف إلى محاولة إيجاد علاج سريع للآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، أي تخفيف حدة البطالة وذلك من خلال تعبئة الموارد الفنية والمالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وقد بلغ إجمالي تمويل الصندوق في المرحلة الأولى (١٩٩١ ــ ١٩٩٦) ٢٥١٤ مليون جنيه ، كما بلغ إجمالي التمويل للمرحلة الثانية (١٩٩٧ – ٢٠٠٠) ٢٦٢٣ مليون جنيه "[1]

وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض المآخذ التي تؤخذ على الصندوق أهمها [2] : ــ

١. أن مشكلة البطالة إنما هي مشكلة مزمنة ترجع لأكثر من نصف قرن في حين أن الصندوق جاء كآلية مؤقتة لمعالجة مشكلة العمالة المسرحة من القطاع العام من خلال تدريبهم تدريبا تحويليا ، وبذلك فهو لم يساهم مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة كحل استراتيجي دائم .

٢. ضعف عملية الرقابة من قبل الصندوق على القروض المقدمة من خلاله للمستفيدين ، الأمر الذي ترتب عليه حصولهم على قروض دون ردها أو رد جزء منها دون رد باقي المستحق ، هذا فضلا عن استخدام القروض في غير الأغراض المخصصة لها ، وقيام المستفيدين بصرف القرض دون تحقيق الاستفادة الحقيقية منه وقد جاء ذلك نتيجة حتمية لـ : ــ

أ. عدم المتابعة الدقيقة والمستمرة من الصندوق للمشروعات المستفيدة والمنفذة .

ب. اهتم الصندوق بالكم (كم المشروعات الممولة والمنفذة) دون الأخذ في الاعتبار مدى توافر مقومات نجاحها ، مثل خبرة صاحب المشروع ، مدى إمكانية تسويق المنتج ، ...

٣. اعتمد الصندوق على التدريب التحويلي اعتمادا أصيلا ، في حين أن ذلك النوع من التدريب جاء هزيلا للأسباب التالية[3]:

أ- أن فترة التدريب ثلاثة أشهر وبالتالي لم تكن كافية لتحويل الموظف أو العامل أو الخريج إلى حرفي قادر على الإنتاج الجيد المطابق للمواصفات .

ب- أن الورش أو المصانع الصغيرة التي تتولى عملية التدريب كانت تحصل من الصندوق على مقابل نقدي شهري نظير تدريب ذلك الخريج أو الموظف المستهدف تحويله ، هذا المقابل نظير ما يهدره من خامات ، استهلاكه للآلات والمعدات والكهرباء ، وكذا مجهود المدرب ، ... لذا فإن هذا المقابل يعد هزيلا جدا من وجهة نظر صاحب الورشة أو المصنع ، لذا فغالبا ما يتم استخدام المتدرب في أعمال أخرى خاصة بالورشة أو المصنع ، وبعيدا عن تدريبه على الحرفة وبذلك ينهي المتدرب تدريبه دون تحقيق أي استفادة جادة .

ج – ترتب على ما تقدم تعسر معظم المشروعات التي أقامها الصندوق بل وتصفية بعضها تماما

٤. وتأسيسا على ما تقدم فإن الصندوق لم يحقق ما كان معولا عليه ، أي لم يساهم المساهمة الجادة والفعالة في معالجة مشكلة البطالة ، وذلك حيث لم يوفر سوى ٦١٦ ألف فرصة عمل خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٠ وحوالي ٤٠% منها فرص عمل مؤقتة .

ثالثا : الصناعات الصغيرة وصور استخدامها كآلية لمواجهة مشكلة البطالة :

لعبت الصناعات الصغيرة دورا هاما في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية ، وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية

---

[1] Ministry of foreign trade , quarterly economic digest (A..R.E . Ministry of foreign trade , July - September , 2002) , p.p 55-58

[2] محمد سيد حامد ، الصناعات الصغيرة والحرفية ودورها في تغذية القطاعات الإنتاجية : بالتطبيق على الصناعات المعدنية والهندسية (رسالة ماجستير غير منشورة،القاهرة :أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٦)

[3] المرجع السابق ، ص ٢١٢

إلى أن الاعتماد على هذه الصناعات قد حقق انجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي [1] .

وفي مصر يمكن لهذه الصناعات أن تلعب دورا خلاقا يساعد بالفعل على دفع عجلة عملية التنمية ، وقد يتطلب ذلك توجيه الدعم (الفني والمالي) اللازم لها بما يعظم من قدراتها ويزيد من أهميتها تخفيف حدة مشكلة البطالة .

صور استخدام الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة : ــ

١. الصناعة المغذية ، والصناعة المكملة :

وتشير هاتين الصناعتين إلى تحقيق الربط العضوي بين الصناعات الصغيرة وبين الصناعة الكبيرة ، بحيث تصبح الوحدة الصناعية كوحدة مغذية أو مكملة للصناعة الكبيرة تمدها باحتياجاتها أو تكمل عملياتها على أن يتم ذلك في ظل علاقة تعاقدية مباشرة تنشأ بين الصناعتين .

ففي حالة الصناعة المغذية ، تتخصص الورشة أو المصنع الصغير في قطعة أو مكون أو جزء إنتاجي يمد به الصناعة الكبيرة بشكل منتظم ، وبكميات محددة، وفي مواعيد متفق عليها [2] .

أما في حالة الصناعة المكملة ، فغالبا ما تتخصص الورشة أو المصنع الصغير في عمليات صناعية معينة أو مراحل إنتاجية بعينها تحتاجها الصناعة الكبيرة لتكمل بها عملياتها الصناعية أو مراحلها الإنتاجية .

وعلى ذلك فالصناعة المغذية والمكملة تفتح المجال أمام الصناعة الصغيرة للارتباط بالإنتاج الكمي النمطي ، والذي غالبا ما يرتبط بالإنتاج المستمر الذي يقترن بعدد من الخصائص والسمات أهمها الارتباط بثقافة الالتزام ، حيث العمل في ظل مواصفات محددة (هي في الأغلب احتياجات ورغبات الصناعة الكبيرة) وكذا مواعيد وكميات متفق عليها (كما سبق التوضيح)[3] .

عموما فإن مثل هذا الالتزام قد يتطلب فرد مستنير ، يملك مهارات التفاوض ، ولديه القدرة على إبرام التعاقد ، وتنفيذه بما يضمن تحقيق مصلحة الصناعتين ، واستمرارية التعاقد بينهما ، وهذا ما قد يتوافر بالفعل لدى خريجي التعليم العالي [4] .

٢. الحاضنات (حاضنات الصناعات الصغيرة) :

ويقصد بالحاضنات هنا هي ورش أو مصانع صغيرة بحيث تستوعب الحاضنة الواحدة عددا من شباب الخريجين (ما بين ٤ إلى ٥ خريج) على أن تكون تلك الوحدة مخصصة في صناعة معينة ومهيأة بالفعل لإنتاج منتج معين ، أي يجب أن تكون مزودة بالتجهيز الآلي والتكنولوجيا المناسبة واللازمة لإنتاج ذلك المنتج (من آلات ومعدات وعدد وأدوات ...)

وتعد الحاضنات إحدى آليات امتصاص البطالة من جهة ، ودعم الصناعات الصغيرة من جهة أخرى ، ويلاحظ أن نجاح الحاضنة يتطلب تزويدها بالخدمات الصناعية الداعمة (صيانة ، تدريب ، تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية ، الفنية ، التسويقية ، الإدارية، ...) [5]

٣. المجمعات الصناعية :

ويشير المجمع الصناعي إلى تجمع لعدد من المصانع في مبنى واحد ، وقد يقام المجمع الصناعي على مستوى النشاط الصناعي الواحد (صناعة واحدة بعينها) مثل مجمع صناعي لصناعة الأثاث ، مجمع صناعي للصناعات المعدنية ، مجمع صناعي لصناعة

---

[1] Gilath , Robert p., Jobs & economic development : Strategies and practice (Thousand Oaks : SAGE publication , 1997) , p. 215 .

[2] محمد سيد حامد ، مرجع سابق ذكر ، ص ٢٠٥ .

[3] Jassa , Bruno : inflation , unemployment and money : interpretations of he Philips curve (Northampton Edward elgar publishing 1998) , p. 103

[4] عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، ١٩٩٦) ، الصفحات ١٢٣ – ١٢٥ .

[5] World investment report : 2000 Cross – border mergers and acquisitions and development (united nations : united nations publication , 2000) , p. 173 .

الجلود ، ... ويحقق مثل هذا النوع من المجمعات وفورات إنتاجية حيث الشراء بكميات كبيرة وبالتالي الاستفادة من خصم الكمية كما أن طبيعة الورش أو المصانع المكونة للمجمع قد تكون مبنية على أساس التكامل بحيث أن كل وحدة صناعية بالمجمع تنتج جزء أو مكون إنتاجي ، أو تقدم مرحلة إنتاجية مكملة لما تقدمه الوحدة الصناعية الأخرى .

في حين أن هناك مجمعات صناعية أخرى تعمل أيضا على مستوى النشاط الصناعي الواحد ، ولكن وحداتها تعمل بشكل مستقل ومنفصل ، بحيث أن ما تنتجه الوحدة الصناعية بالمجمع قد يكون منتج تام نهائي مستقل تماما عن ما تنتجه الوحدة الصناعية الأخرى بنفس المجمع .

وهناك مجمعات صناعية أخرى تجمع بين عددا من الصناعات المختلفة ، وبالتالي فهي تجمع لصناعات لا تكامل بينها ، فمثلا قد يتكون المجمع من عددا من الوحدات الصناعية المنتجة للأثاث ، وأخرى منتجة للجلود ، وثالثة منتجة للبلاستيك ، ...[1] (٣) .

عموما تظهر أهمية المجمعات الصناعية في [2] :

١. تساعد على امتصاص قوة العمل الباحثة عنه والراغبة فيه ، وبالتالي تخفف من حدة البطالة .

٢. تساعد بالفعل على تحقيق التكامل بين الصناعات وبالتالي تساعد على تحقيق قيمة مضافة متزايدة

٣. تساعد على جذب المدخرات الوطنية ، وتعظم من مساهمتها في حل مشكلة البطالة .

٤. تساعد على تطوير الإنتاج عن طريق خلق وحدات صناعية صغيرة يديرها شباب خريجين بأسلوب علمي متقدم .

٤. **المدن الحرفية :**

والمدينة الحرفية عبارة عن تجمع لعدد من الورش والمصانع الصغيرة في منطقة واحدة تعرف بالمدينة الحرفية ، وغالبا ما تقسم المدينة الحرفية إلى مناطق بحيث أن كل منطقة تضم نشاط صناعي معين ، كما هو الحال في مدينة الحرفيين بمدينة السلام ، حيث مقسمة إلى منطقة تضم ورش الصناعات الخشبية والأثاث ، ومنطقة أخرى تضم ورش ومصانع الأحذية والمنتجات الجلدية ، ومنطقة ثالثة تضم ورش ومصانع المنتجات المعدنية والهندسية ... وهكذا .

ولنجاح مثل هذا النوع من التجمعات الصناعية لابد من توافر عددا من الشروط ، يعد توافر بنية أساسية جيدة للمدينة شرطا حاكما ، وكذا لابد من وجود تخطيطي جيد يراعي التوسعات المستقبلية ، قادر على الفصل بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية لقاطني المدينة [3] .

وبذلك نكون قد ناقشنا خلال ذلك المبحث أهم الآليات التي استخدمت لمواجهة مشكلة البطالة مركزين على الصناعات الصغيرة كآلية فعالة للحد من تلك المشكلة ، ومن خلال ذلك العرض نكون قد توصلنا إلى نتائج الدراسة ، والتي يمكن أن نعرضها لاحقا كما يلي .

نتائج الدراسة

نخلص مما تقدم : ــ

١. أن مجانية التعليم ، وما صاحبها من التزام الدولة بتشغيل الخريج قد أدتا إلى زيادة الإقبال على التعليم الجامعي ، وبالتالي زيادة مخرجاته بمعدلات

---

[1] حمدي عبد العظيم ، خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة في مصر (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٥) ، الصفحات ٣٥ – ٣٨

[2] وزارة التجارة الخارجية ، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : نموذج الشباك الواحد (جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٢)، الصفحات ٢٩ – ٣٢ .

[3] وزارة التجارة الخارجية ، دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر (جمهورية مصر العربية : وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٢) ، الصفحات ٤٤ – ٥٣ .

تفوق كثيرا الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .

٢. أن أغلب المعروض من العمالة في سوق العمل لا يحقق احتياجات الطلب من مهارات وكفاءات (أي لا يشبع الرغبات الفنية للطلب) .

٣. انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على التوسع ، وبالتالي انعدام قدرته على التوظيف .

٤. أن التركيز خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي كان على الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم ، كثيفة رأس المال ، على الرغم من محدودية قدرتها على خلق فرص العمل .

٥. انخفاض نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي ، وهذا يرجع للانخفاض التدريجي في حجم الاستثمارات يقابله في نفس الوقت ازدياد مضطرد في إعداد الخريجين ، وهذا ما يشير إلى التناقص التدريجي في قدرة الاستثمارات على التوظيف .

٦. أن الصناعات الصغيرة على الرغم من أنها تمثل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي ، ومخرجا فعالا للحد من هذه المشكلة ، إلا أنها تعاني من عدد من المشكلات التي تقلص قدرتها في أن تلعب ذلك الدور بفعالية .

٧. عدم فاعلية التدريب المهني في توفير العمالة اللازمة وبالمهارات التي يتطلبها تنفيذ برامج التنمية وبالتالي لم يساهم هذا النوع من التدريب في إحداث المواءمة المستهدفة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها .

٨. أن التدريب التحويلي لم يكن كافيا ولم تتوافر له أركان ومقومات التدريب الجيد وبالتالي لم يقدم مخرجات منتجة ذات مهارات جديدة تم اكتسابها من خلاله بالفعل ، لذا فإنه لم يساعد في تحويل العمالة الزائدة إلى عمالة منتجة قادرة على العمل في ظل متطلباته وفنونه الحالية .

٩. إن آلية التوسع في التشغيل في قطاع الحكومة كانت مرتبطة بسياسة التوسع في التعليم ، بالرغم من عدم اتفاق الأخيرة مع نمط الاستثمار المنفذ خاصة خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي وهذا ما يشير إلى انفصال سياسة التوظيف عن سياسة الاستثمار ونمط الاستثمار المنفذ .

١٠. أن سياسات التشغيل القائمة سياسات قاصرة لأنها لا تتوقع الاحتياجات الكمية ولا تستجيب للمتطلبات المستقبلية في سوق العمل .

١١. ضعف النشاط البحثي وانفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية ، مما أدى إلى تخلف أساليب الإنتاج وفنونه وانعدام القدرة على الابتكار والتطوير ، أو الدخول في مجالات إنتاجية جديدة وقد انعكس ذلك مباشرة على قوى الطلب لسوق العمل حيث اتسمت بالثبات النسبي .

التوصيات .. ومقترحات العلاج

أولا : فيما يتعلق بتطوير مناخ الاستثمار : ـ

١. تهيئة الظروف لخلق فرص عمل حقيقية عن طريق فتح باب الاستثمارات وتهيئة المناخ الملائم لتشجيع توظيف المدخرات الوطنية في استثمار فعلي

٢. غرس وتعميق فكر العمل الحر لدى الخريجين ، وقد يتطلب ذلك قيام المعاهد والجامعات بأن تلعب دورها في توجيه خريجيها وإرشادهم لمثل هذه الأعمال من خلال مجموعة المحاضرات والمناهج الاختيارية .

ثانيا : فيما يتعلق بالسياسات التعليمية : ـ

١. ضرورة التوسع في التعليم الفني الذي يساعد على توفير مخرجات قادرة على الإنتاج الجيد المطابق للمواصفات المحلية والعالمية (أي قادر على المنافسة).

٢. ضرورة الربط بين سياسات التعليم والتدريب والتوظيف ، وما يصاحب ذلك من ضرورات تطوير سياسات التعليم وأساليبه ، وقد يتطلب ذلك تغيير مناهجه وطرائق التدريس ووسائله .

٣. ضرورة إعادة النظر في تخطيط القبول بمراحل التعليم والتدريب المختلفة ، بما يتمشى مع

احتياجات سوق العمل ، وبما يساعد على توفير الكفاءات والمهارات والتخصصات التي تتلاءم مع فرص العمل الجديدة .

ثالثا : فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة :ـ

١. التوسع في إنشاء المدن الحرفية (على غرار مدينة الحرفيين بمدينة السلام) ، وتشجيع توطن الصناعات الصغيرة بها .

٢. تشجيع إنشاء المجمعات الصناعية ، وتوفير الدعم الفني والمادي لها .

٣. توفير المحفزات المادية والمعنوية للصناعات الصغيرة من خلال :

- إقامة معارض لمنتجات الخريجين .
- سفر البعثات (من الخريجين) للخارج للتدريب على إدارة المصنع الصغير .
- تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الصناعات الصغيرة من الآلات والمعدات ، والتوسع في التأجير التمويلي .

٤. **الارتقاء بالنواحي التدريبية من خلال :**

تطوير وتحديث مراكز التدريب القائمة ، وتوفير احتياجاتها من مدربين أكفاء ، تجهيز آلي مناسب ، برامج تدريبية هادفة ... بما يحقق القدرة الفعلية على رفع كفاءة الخريج وبما يمكنه من تحقيق الإنتاج الجيد المنافس المطابق للمواصفات وبما يمكنه أيضا من حسن إدارته لمشروعه الصغير .

المراجع

أولا :ـ المراجع العربية

الكتب :

١. إبراهيم العيسوي : التنمية البشرية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٠).

٢. حمدي عبد العظيم : خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة في مصر (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٥) .

٣. حامد عمار : التنمية البشرية وتعليم المستقبل: رؤية معيارية (القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩) .

٤. سعيد النجار : مصر وتحديات العصر (القاهرة : مطبعة وهبه ، ١٩٩٦) .

٥. عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، ١٩٩٦) .

٦. محمد حامد علوب : الصناعات الصغيرة والحرفية في مصر : المقومات والمعوقات (الجزء الأول ، القاهرة : دار حكيم للنشر ، ٢٠٠٣)

٧. مصطفى رضا عبد الرحمن : التنمية البشرية (طنطا : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٨)

٨. يسري خضر إسماعيل : إعداد وتقييم المشروعات الاستثمارية (القاهرة : دار النهضة العربية، تاريخ (بدون)) .

التقارير :

١. زينب صالح الأشوح : البطالة في مصر في فترة التخصيصية والحلول الكامنة في الاستثمارات ، ورقة عمل مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٤ – ١٦ يوليو ، ٢٠٠١ ، التي عقدتها جمعية الاقتصاد والتشريع والعلوم السياسية (القاهرة : الندوة ، ٢٠٠١) .

٢. محمد موسى عثمان : مشكلة البطالة : بحث مقدم في النظرية الاقتصادية : نحو استراتيجية مقدمة للعلاج ، ورقة عمل مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٤– ١٦ يوليو ، ٢٠٠١ ، التي عقدتها جمعية الاقتصاد والتشريع والعلوم السياسية (القاهرة : الندوة ، ٢٠٠١) .

٣. وزارة التجارة الخارجية : تيسيرات الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : نموذج الشباك الواحد (جمهورية مصر العربية : وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٢) .

٤. وزارة التجارة الخارجية : دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر (جمهورية مصر العربية : وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٢)

الدوريات :

١. محمد عبد الشفيع : التكيف الهيكلي والنظام التعليمي : رؤية اقتصادية اجتماعية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد ٢ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧.

الرسائل :

١. محمد سيد حامد : الصناعات الصغيرة والحرفية ودورها في تغذية القطاعات الإنتاجية : بالتطبيق على الصناعات المبدئية والهندسية (رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٦) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Books :

1. Gilath , Robert P., : Jobs & Economic development : strategies and practice (Thousand Oaks : SAGE publication , 1998) .

2. Jassa , Bruno : inflation , unemplayment and Money : interpretations of he philips curve (northampton : Edward Elgar publishing , 1998) .

3. Vair Mundlok : Contemporary Economic issues Labour , Food and poverty (Britain : Macmillan press., Ltd , 1998) .

Reports :

1. Egypt : institute of National planning : Human Development report (Cairo : I.N.p , 1995) .

2. Italian Cooperation : Poverty alleviation and Employment Generation Program : A micro – Financing Experience : Towards a Multidimensional Approach (Cairo : Italian cooperation it-self , january 2002) .

3. Ministry of Foreign Trade : The study of an operation Definition for Micro , Small and Medium sized Enterprises in Egypt (Cairo , Ministry of Foreign trade , 2002)

4. Ministry of Foreign Trade : Quarterly Economic Digest (A. R. E : Ministry of Foreign trade , July – September , 2002) .

5. World Investment Report : 2000 Cross – border Mergers and Ac quisitions and Development (United Nations : united Nations publication , 2000)

معاملات بورصة الأوراق المالية لا تعكس أداء الاقتصاد المصري
حقائق وتساؤلات في ضوء مؤشرات أداء شركات الأسمنت (*)

أ.د. حسن حسني

نائب رئيس أكاديمية السادات الأسبق

مستشار الاستثمار والتمويل وأسواق المال -خبير بالأمم المتحدة

عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية

مقدمة:

يستهدف هذا البحث تقييم دور سوق الأوراق المالية في مصر فيما يتعلق بترجمة مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر على المستوى القومي وعلى مستوى النشاط الاقتصادي في ضوء مقارنة تحليلية وموضوعية بين بعض مؤشرات أداء الاقتصاد القومي واتجاهات أسعار التداول في سوق الأوراق المالية حيث تم تحديد نطاق الدراسة داخل قطاع الأسمنت باختيار تلك الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

وبالتالي يحاول البحث تأكيد أو رفض فرض أساسي ينادي بأن معاملات سوق الأوراق المالية تعتبر مرآة للنشاط الاقتصادي في مصر مؤيدا ذلك بمقارنة تحليلية لبعض المؤشرات المالية والاقتصادية عن النشاط الاقتصادي على المستوى القومي ومؤشرات أداء شركات الأسمنت في ضوء نتائج اعمالها وتطور أسعار تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

كما تحدد المدى الزمني للدراسة بثلاث سنوات هي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ في حدود ما تم الحصول عليه من بيانات مالية عن نتائج الأعمال حيث تم الاعتماد أساسا على الحسابات الختامية المعتمدة لشركات الأسمنت خلال ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بالإضافة إلى ما توافر من بيانات عن نتائج أعمال الشركات خلال سنة ٢٠٠٥.

وقد استند التحليل على المؤشرات العالمية:

١- استعراض مؤشرات الاستثمار والنمو على المستوى القومي.

٢- حساب مؤشرات أداء شركات الأسمنت في ضوء نتائج أعمالها خلال فترة الدراسة.

٣- حساب مؤشرات تداول أسهم بعض شركات الاسمنت في البورصة محسوبة على أساس متوسطات شهرية وربع سنوية (٣ شهور) وأيضا على أساس متوسط ثلاث سنوات متصلة تنتهي جميعها في ٢٠٠٦/٦/١٩.

٤- مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات نتائج الأعمال بمؤشرات التعامل في البورصة.

٥- استنباط بعض الحقائق مع وإشارة بعض التساؤلات في ضوء مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي من ناحية ومؤشرات التعامل في سوق المال من ناحية أخرى.

أولا: مؤشرات أداء شركات الأسمنت وأسعار تداولها في بورصة الأوراق المالية:

يمكن استعراض بعض مؤشرات شركات الأسمنت خلال فترة الدراسة في ضوء الحسابات الختامية ونتائج الأعمال على النحو التالي:

١- ارتفع صافي أرباح شركات الأسمنت قبل الضرائب (١١ شركة) من ٥٦٨ مليون جنيه سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١٧٧٥ مليون جنيه سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

٢- بلغ صافي الإيرادات غير العادية حوالي ١٨

(*) بحث مقدم لمؤتمر : "نظرة استشرافية لاقتصاديات صناعة الأسمنت في ضوء القضايا الحاكمة". ٢٧ – ٢٨ يونيه ٢٠٠٦م .

مليون جنيه سنة ٢٠٠٣ بينما ارتفع ١٢٧٨ مليون جنيه سنة ٢٠٠٥ في سبع شركات فقط يرجع معظمها إلى الأرباح المحققة من التعامل في الأوراق المالية أو من الأرباح من بيع بعض الاستثمارات طويلة الأجل.

الأمر الذي يشير إلى أن نسبة تتراوح بين ٥٣% و ١٩٩% من صافي أرباح الشركات يرجع إلى تسويات غير مرتبطة أساسا بالنشاط الرئيسي للشركات كما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

أسم الشركة	الإيرادات غير العادية	% من صافي المبيعات	% من صافي الارباح
السويس للأسمنت	٢٢٧	%٢٥	%٥٣
اسمنت طره	٦١٦	%٨٧	%١٩٩
أسيك	٣١	%٢	%١١
الإسكندرية	١٠٩	%٢٧	%١٤٩
سيناء	٧	%٢	%٤
مصر بني سويف	١٠	%٢	%٨
جنوب الوادي	٢٧٨	-	-
المجموع	١٢٧٨	-	-

كما تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أ- تمثل إيرادات شركة أسمنت طره صافي القيمة بعد طرح ١٢٤ مليون جنيه قيمة تعويضات معاش مبكر ، كما بلغت أرباح بيع استثمارات طويلة الأجل ٦٠٨ مليون جنية وعوائد الاستثمار في الاوراق المالية ٥ مليون جنية تقريبا

ب- قررت الجمعية العامة لشركة جنوب الوادي حيث تأجيل وتجميد النشاط الإنتاجي والصناعي لمدة سنتين لعدم وجود سوق مناسبة وبالتالي يتركز نشاطها حاليا في استثمار الأموال داخل وخارج بورصة الأوراق المالية.

٣- في ضوء ما تم الاتفاق عليه بين الشركات داخل قطاع الأسمنت تم تحديد الحصص السوقية لمختلف الشركات مع الأخذ في الاعتبار تجميد النشاط الانتاجي في شركة جنوب الوادي ، التي انشأت سنة ١٩٩٩ ولم تبدأ الإنتاج حتى الآن، كما لتفق على زيادة أسعار الأسمنت اعتبارا من منتصف سنة ٢٠٠٣ مع تخفيض الانتاج في بعض الشركات حيث تطورت أسعار الأسمنت في السوق المحالية وأسعار التصدير على النحو الموضح بالجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

السنة	أسعار السوق المحلية	نسة التطور	أسعار التصدير	نسة التطور
٢٠٠٠	١٧٧	%١٠٠	٤٢	%١٠٠
٢٠٠٢	١٧٩	%١٠١	٤٢	%١٠٠
٢٠٠٣	٢١٠	%١١٩	٣٤	%٨١
٢٠٠٤	٢٢٥	%١٢٧	٣٧	%٨١

٢٠٠٥	٢٧٣	١٥٤%	٤٧	١١٢%

حيث يلاحظ ارتفاع الأسعار المحلية سنة ٢٠٠٥ بحوالي ١٩% ، ثم ٢٧% ثم ٥٤% على التوالي خلال السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بينما انخفضت أسعار التصدير بنسبة ١٩% سنة ٢٠٠٣،وبنسبة ١٢% سنة ٢٠٠٤ على التوالي مقارنة لسنة ٢٠٠٠ ثم ارتفعت نسبة ١٢اسنة ٢٠٠٥ الأمر الذي يوضح انخفاض اسعار التصدير بينما حدث ارتفاع في اسعار السوق المحلية خلال السنتين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، كما ارتفعت الاسعار المحلية بنسبة ٥٤% بينما ارتفعت اسعار التصدير بنسبة ١٢% فقط خلال سنة ٢٠٠٥ .

وفي هذا الشأن ارتفعت قيمة صافي مبيعات عدد ٦ شركة أمكن تجميع بياناتها عن سنة ٢٠٠٥ على النحو الموضح بالجدول رقم (٣):

جدول رقم(٣) القيمة بالمليون جنيه

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
الشركة	صافي مبيعات ٢٠٠٤	صافي مبيعات ٢٠٠٥	نسبة التطور في المبيعات %	قيمة الزيادة في المبيعات	قيمة الزيادة في صافي الربح	نسبة الزيادة في المبيعات الزيادة في صافي الربح %	نسبة ملكية الشركاء الأجانب %	نصيب الشريك الأجنبي من الزيادة في الأرباح
بني سويف	٢٩٣	٤٠٦	١٣٩	١١٣	٨١	١٤٠	٩٥	٧٧
سيناء	٣٢٨	٤٢١	١٢٨	٩٣	١٠٠	٩٣	٢٩	٢٩
الإسكندرية	٣٢٢	٣٩٧	١٢٣	٧٥	٤٠	١٨٨	٩٠	٣٦
بورتلاند طرة	٥٨٣	٧٠٩	١٢٢	١٢٦	٦١٥	٢٠		
اسيك	٨٧١	١٢٤٧	١٤٣	٣٧٦	٣٢٥	١١٦	٩٦	٣١٢
السويس	٨٦٦	١٠٥٧	١٢٢	١٩١	١١٠	١٧٤	٣٤	٣٧
المجموع	٣٢٦٣	٤٢٣٧	١٣٠	٩٧٤	١٢٧١	٧٧		

٤- تم حساب القيمة العادلة لأسهم شركات الأسمنت على أساس القيمة السوقية في هذا ضوء مؤشرات أداء القطاع ككل وأيضا على أساس القيمة المصرفية على أساس أن سعر الفائدة السائد حاليا هو ١٠% بانخفاض قدره ٢% عن سعر متوسط سعر الفائدة السائد خلال السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤.[1]

٥- فى ضوء تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والمالي فى مصرر تم بيع معظم الحصص العامة فى شركات الاسمنت بالاضافة إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار في قطاع الأسمنت حيث يوضح الجدول رقم (٥) بعض تفصيلات بيع الشركات خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ وحتى سنة ٢٠٠١ حيث اصبحت نسبة تملك الأجانب حوالى ٣٥% من شركات الأسمنت فى مصر.

[1] د.حسن حسني، اقتصاديات الاستثمار في صناعة الأسمنت، ملتقى صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة ، مايو ٢٠٠٥

جدول رقم (٤)

أسم الشركة المشتريه	اسم الشركة المباعة	تاريخ الشراء	نسبة الملكية
هولكوم	المصرية للاسمنت	١٩٩٦	%٤٢
سيمكس	اسمنت اسيوط	١٩٩٩	%٩٦
بلوسيركل	الأسكندرية للاسمنت	٢٠٠٠	%٨٨
سيمبور	اسمنت العامرية	٢٠٠٠	%٩١
لافارج	اسمنت بنى سويف	١٩٩٩	%٩٥
اسيك	اسمنت حلوان	٢٠٠١	%١٠٠
سيمنتيه فرنسا	السويس للاسمنت	٢٠٠١	%٣٤

كما يوضح الجدول رقم (٥) نسبة تملك رأس المال الأجنبى فى بعض الشركات والتى فاقت ٩٠% فى اربع شركات هى بنى سويف والأسكندرية واسيوط والعامرية بينما تراوحت نسبة الملكية بين ٢٩% ، ٤٧% فى باقى الشركات

جدول رقم (٥)

بيان شركات الأسمنت المصرية	شركات متعددة الجنسيات	نسبة الملكية	الحصة المتبقية
بنى سويف للاسمنت	لافارج- تيتان الفرنسية	%٩٥	%٥
الإسكندرية للاسمنت	لافارج- تيتان الفرنسية	%٩٠	%١٠
السويس للاسمنت	سيمنت الفرنسية	%٣٤	%٦٦
أسيوط للأسمنت	سيمكس المكسيكية	%٩٦	%٤
العامرية للاسمنت	سيمور البرتغالية	%١٠٠	-
المصرية للأسمنت	هوليكم	%٤٧	%٥٣
سيناء للأسمنت	فيكات	%٢٩	%٧١

علما بان المشترين من الشركات العالمية التى تسيطر على تجارة الأسمنت فى العام الأمر الذى يوضح نفوذ رأس المال الأجنبي لاحدى الصناعات الأساسية فى مصر ونجاحة فى عقد اتفاقيات من واقع سيطرته على نسبة كبيرة من الطاقات الانتاجية لسيطرة على آليات السوق حيث تم زيادة الأسعار خلال ثلاث سنوات بما يعادل ٥٤% من أسعار سنة ٢٠٠٠ على الرغم من عدم ارتفاع اسعار التصدير بنسب ملموسة بل انخفاضها.

٦- بتحليل نتائج اعمال الشركات خلال فترة الدراسة توضح الجداول أرقام ٥، ٦ ، ٧ أداء شركات الاسمنت خلال السنتين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ موضحا بعض المؤشرات المالية عن الاستثمار والربحية والقيمة العادلة.

جدول رقم (٥) مؤشرات الاستثمار والتمويل والربحية في شركات الأسمنت

	القومية	السويس	قنا	المصرية	المالية والصناعية	اسمنت طره	اسمنت العامرية	سيناء	اسيك	بني سويف	الأسكندرية	جنوب الوادى	الإجمالي
جملة الأصول ٢٠٠٣	1067	2632	888	3075	831	869	906	730	2675	798	578	111	15160
جملة الأصول ٢٠٠٤	997	2874	850	3461	934	983	918	724	2680	769	649	0	15839
متوسط حجم الاستثمار	1032	2753	869	3268	882.5	926	912	727	2677.5	783.5	613.5	55.5	15499.5
رأس المال المدفوع ٢٠٠٣	206	458	295	812	260	238	100	350	856	200	120	54	3949
رأس المال المدفوع ٢٠٠٤	206	753	300	812	520	238	300	350	856	200	120	54	4655
متوسط حجم رأس المال المدفوع	206	605.5	297.5	812	390	238	200	350	856	200	120	54	4329
جملة حقوق الملكية ٢٠٠٣	73	1307	343	1717	524	646	343	468	628	223	156	110	6538
جملة حقوق الملكية ٢٠٠٤	105	1851	428	2247	538	663	350	526	470	261	113	284	7552
متوسط حجم التمويل الذاتي	89	1579	385.5	1982	531	654.5	346.5	497	549	242	134.5	197	7187
أجمالي حجم التمويل الخارجي ٢٠٠٣	994	1325	545	1358	307	223	563	262	2047	575	422	1	8622
أجمالي حجم التمويل الخارجي ٢٠٠٤	891	1023	422	1214	396	320	568	198	2210	508	536	1	8286
متوسط حجم التمويل الخارجي	942.5	1174	483.5	1286	351.5	271.5	565.5	230	2128.5	541.5	479	1	8454
صافي المبيعات ٢٠٠٣	393	1225	238	1152	288	510	371	243	592	202	235		5449
صافي المبيعات ٢٠٠٤	578	1498	316	1608	381	582	370	328	871	293	322		7147
متوسط صافي المبيعات	485.5	1361.5	277	1380	334.5	546	370.5	285.5	731.5	247.5	278.5	0	6298
مجمل الربح ٢٠٠٣	-16	399	78	518	66	155	127	84	263	86	20		1780
مجمل الربح ٢٠٠٤	106	598	133	861	78	228	84	157	430	148	21		2844
متوسط مجمل الربح السنوي	45	498.5	105.5	689.5	72	191.5	105.5	120.5	346.5	117	20.5	0	2312
مصروفات تمويلية ٢٠٠٣	63	99	44	156	14	11	32	15	195	51	36		716
مصروفات تمويلية ٢٠٠٤	56	76	48	122	21	1	37	26	201	59	50		697
متوسط المصروفات التمويلية	59.5	87.5	46	139	17.5	6	34.5	20.5	198	55	43	0	706.5
صافي الربح من النشاط ٢٠٠٣	-96	219	31	306	57	112	39	36	-69	23	-18		640
صافي الربح من النشاط ٢٠٠٤	37	455	79	776	64	231	21	82	43	52	-39		1801
متوسط صافي الربح من النشاط	-29.5	337	55	541	60.5	171.5	30	59	-13	37.5	-28.5	0	1220.5
صافي الربح قبل الضرائب ٢٠٠٣	-91	221	31	306	54	55	34	35	-57	23	-43		568
صافي الربح قبل الضرائب ٢٠٠٤	27	454	80	776	64	199	25	81	10	52	-43		1725
متوسط صافي الربح قبل الضرائب	-32	337.5	55.5	541	59	127	29.5	58	-23.5	37.5	-43	0	1146.5

جدول رقم (٦)

مؤشرات عائد الاستثمار خلال السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤

	القومية	السويس	قنا	المصرية	المالية والصناعية	أسمنت طره	أسمنت العامرية	سيناء	أسيك	بني سويف	الأسكندرية	جنوب الوادى	الإجمالي
عائد الاستثمار الإجمالي	-2.86%	12.24%	6.33%	16.55%	6.86%	18.52%	3.29%	8.12%	-0.49%	4.79%	-4.65%		7.87%
عائد حقوق الملكية	-33.15%	21.34%	14.27%	27.30%	11.39%	26.20%	8.66%	11.87%	-2.37%	15.50%	-21.19%		16.98%
عائد رأس المال المدفوع	-14.32%	55.66%	18.49%	66.63%	15.51%	72.06%	15.00%	16.86%	-1.52%	18.75%	-23.75%		26.19%

جدول رقم (٧)

مؤشرات حساب القيمة العادلة في شركات الأسمنت خلال السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤

	القومية	السويس	قنا	المصرية	المالية والصناعية	أسمنت طره	أسمنت العامرية	سيناء	أسيك	بني سويف	الأسكندرية	جنوب الوادى	الإجمالي
القيمة السوقية	117	1195	195	1919	215	608	106	209	599	133	58		5355
القيمة المصرفية	152	2808	458	4508	504	1429	250	492	740	313	77		11732
القيمة العادلة	135	2002	327	3214	359	1019	178	350	670	223	67		8544

٧- في ضوء الدراسة السابقة تم إجراء مقارنة تحليلية بين مؤشرات الاستثمار والربحية في شركات الأسمنت وبين أسعار تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية محسوبة على أساس متوسطات مختلفة من واقع بيانات التداول على أسهم شركات الاسمنت في بورصتي الأوراق المالية في مصر ويوضح الجدولان رقمي (٨) ، (٩) نتائج هذا التحليل:

جدول رقم (٨)

أولا: مؤشرات حساب القيمة العادلة في شركات الأسمنت خلال السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤

مقارنة بأسعار تداول الأسهم في بورصة الأوراق المالية

(على أساس متوسط الأسعار خلال ٣ سنوات تنتهي في ٢٠٠٦/٦/٢٠)

بيان	القومية	السويس	قنا	المصرية	المالية والصناعية	اسمنت طره	اسمنت العامرية	سيناء	اسيك	بني سويف	الأسكندرية
القيمة السوقية	117	1195	195	1919	215	[illegible]	106	209	599	133	58
القيمة المصرفية	152	[illegible]	458	4508	504	1429	250	492	740	313	77
القيمة العادلة للشركة	135	2002	327	3214	359	1019	178	350	670	223	67
القيمة الاسمية للسهم	١٠	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	١٠	١٠
القيمة العادلة للسهم											
أعلى سعر	٥٣,٤٩	١٢٢,٤٥	٧١,٩٩			٢٠٤		٦٨		١٣٠,٥١	
أدنى سعر	٧,١٨	٣٨,١١	١١,٣٥			٢٢,٧٣		١٠,٥١		١٥,١٠	
سعر الإقفال ٢٠٠٦/٦/٢٠	٣٤,٠٨	٧٣,٩٤	.٧١			١٣٣,٤٧	٢٤,٦	٥٤,٩٦	٣٠	٢٤,٦٠	٥٣,١٧

حيث يتبين من الجدول رقم (٨) وجود فروق ضخمة بين القيمة العادلة للسهم محسوبة على أساس متوسط ثلاث سنوات في ضوء نتائج اعمال الشركات ومتوسط أسعار الفائدة السائدة في السوق خلال السنتين ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ وبين متوسط أسعر تداول أوراقها المالية في البورصة خلال ثلاث سنوات تنتهي في ٢٠٠٦/٦/٢٠.

جدول رقم (٩)

ثانيا: مؤشرات حساب القيمة العادلة للسهم في بعض شركات الأسمنت

مقارنة بأسعار تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية (خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦)

بيان	السويس	قنا	أسمنت طره	سيناء	أسيك	بني سويف	الأسكندرية	جنوب الوادي
حصص السوق	%٢٢,٥	%٣,٥	%١٨,٣	%٣,٨	%١٤	%٣,٢	%٩,٥	–
إجمالي الاستثمارات	٦٥٥٩	٦٧٧	١٦١٦	٧١٩	٢٦١٤	٧٧٨	٧٨٠	٦٨٨
حقوق الملكية	٤١٩١	٤٦٠	١٤٢٦	٦٧٤	١٠٦٣	٣٧٥	٢٠٠	٥٦٥
رأس المال المدفوع	٨٧٦	٣٠٠	٢٣٨	٣٥٠	١١٧٧	٢٠٠	١٢٠	٥٥
صافي الربح قبل الضرائب	٤٢٨	٦٤	٨١٣	١٨٢	٣٣٥	١٣٣	٧٣	٢٧٨
عائد الاستثمار الإجمالي	%٦,٥	%٩,٤	%٥٠,٣	%٢٥,٣	%١٢,٨	%١٧,١	%١,٤	%٤٠,٤
عائد حقوق الملكية	%١٠,٢	%١٣,٩	%٥٧	%٢٧	%٣١,٥	%٣٥,٥	%٣٦,٥	%٤٩,٢
عائد المساهمات	%٤٨,٩	%٢١,٣	%٣٤١,٥	%٥٢	%٢٨,٥	%٦٦,٥	%٦٠,٨	٥٠٥
القيمة الاسمية للسهم	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٥
القيمة العادلة للسهم	٢٤,٥	٢١	٣٤٢	٥٢	٢٩	٦٧	٦١	٢٥٣
أسعار التداول								
متوسط شهري								
أعلى سعر	٧٧,٦٣	٦٥	١٣٥,٥	٥٥,٨٥	–	١٠٣	–	–
أدنى سعر	٥٧,٢٥	٥٢	١٠٩,٦٣	٤٦,١	–	٨٣,١١	–	–
متوسط ٣ شهور								
أعلى سعر	٥٦,٥٢	٧١,٩٩	٢٠٤	٦٢,٤٨	–	١١٢,٨٩	–	–
أدنى سعر	٥٧,٢٥	٥٢,١	١٠٩,١٦	٤٦,١	–	٨١	–	–
٢٠٠٦/٦/١٩								
أعلى سعر	٦٣,٨٢	٥٧,٧٠	١١٩,١٦	٥٥	٢٨	٨٤,٥	٥٣,١٧	٥٨,٢٠
أدنى سعر	٦١,٥	٥٦	١١١,٥	٥١	٢٨	٨٣,٩	٥٣,١٧	٥٦,٦٣

كما يتبين مرة أخرى من بيانات الجدول رقم (٩) وجود فروق ضخمة بين القيمة العادلة المقدرة للسهم في ضوء نتائج أعمال بعض الشركات خلال سنة ٢٠٠٥ وبين أسعار التعامل على أوراقها المالية في البورصة اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٦. الأمر الذي يؤكد معاملات بورصة الأوراق المالية في مصر لا تترجم بشكل دقيق وموضوعي الأداء الاقتصادي والمالي لمختلف الشركات بعد الأخذ في الاعتبار أي عوامل أخرى ترتبط باليات السوق ولها أثر مباشر أو غير مباشر في تحديد الأسعار حيث أن آثارها تعتبر ضئيلة نسبيا أمام مؤشرات أداء ونجاح الشركات واستقرار الأمن الاقتصادي والاجتماعي تحت مظلة مناخ جاذب للاستثمار في ظل سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي والمالي.

ثانيا: مؤشرات انهيار وتدهور الأسعار في بورصة الأوراق المالية

في ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/٣/١٤ تم إنهاء معاملات البورصة بعد ساعة تقريبا من افتتاح الجلسة بسبب انهيارات حادة في أسعار التداول تضمنت تنفيذ عمليات عديدة على كمية كبيرة من الأوراق المالية بواسطة كبرى شركات السمسرة في مصر.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار التداول منذ بدأ الجلسة، وعلى الرغم من وجود ضوابط وقواعد إيقاف المعاملات إلا أن التدهور في الأسعار وتنفيذ العمليات ظل حتى الساعة ١٢,٤ ظهرا حتى صدر قرار إيقاف المعاملات لنهاية اليوم وليتم تدخل بعض الصناديق الحكومية لإعادة التوازن في السوق دون أن يلي ذلك – وحتى الآن – أي قرارات أو تصريحات تشير إلى اهتمام هيئة سوق المال في مصر أو بورصات الأوراق المالية بتحليل أسباب هذا التدهور وتحديد المسئولين عنه وما نتج عنه من أرباح أو خسائر لبعض الفئات بل أن تدخل بعض الصناديق في اليوم التالي لإعادة التوازن للسوق قد فتح فرصا للكسب السريع على حساب بعض صناديق الاستثمار الحكومية التي تعمل تحت مظلة الحكومة وتوجهاتها مع ملاحظة مايلي.

١- عدم وجود أي مؤشرات اقتصادية أو مالية على المستوى القومي أو القطاعي أو على مستوى بعض الشركات تعطي انطباعات تشاؤمية يكون لها أثر فعال على انهيار الاسعار في معاملات سوق الأوراق المالية. بالأضافة إلى عدم توافر أي مسببات أخرى توحي بعدم وجود استقرار أمني أو سياسي بل أن البيانات الحكومية التي أعلنها المسئولون في ذات التاريخ بمؤتمر لندن عن الاستثمار في مصر بحضور رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء المسئولين تعطي انطباعات تفاؤلية وجذابة عن مناخ الاستثمار في مصر.

٢- بدراسة معاملات السوق بلغ رأس المال السوقي ٤٤٢,٨ مليار جنيه في ٢٠٠٦/٣/١٣ ثم انخفض إلى ٤٢٧,٦ مليار جنيه خلال يوم الثلاثاء الحزين الموافق ٢٠٠٦/٣/١٤(الذي استمر فيه التعامل حوالي ٦٨ دقيقة فقط) حيث بلغت خسارة السوق حوالي ١٥,٢ مليار جنيه إلا ان رأس المال السوقي ارتفع إلى ٤٤٠,٨ مليار جنيه في نهاية يوم الأربعاء ٣/١٥ نتيجة لتدخل بعض الصناديق الحكومية.

٣- بتحليل معاملات السوق يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/٣/١٤ تبين ما يلي:

أ- بلغ عدد الأوراق التي ارتفعت أسعارها خلال الجلسة ست ورقات حيث بلغت قيمة تداولها ٥,٥٧٠ مليون جنيه بكمية قدرها ٣٩٥١٩.

ب- بلغ عدد الأوراق التي انخفضت أسعارها ٧٢ ورقة قيمة تداولها ٢٦٩ ملون جنيه بكمية قدرها ٥,٥٠٤,٨١٢ ورقة مالية.

د- تراوحت نسبة انخفاض الأسعار خلال الجلسة بين ٢٠%، ٣٠% وبالتالي يمكن القول بأن الخسارة المحققة لبعض المستثمرين تقدر بحوالي ٦٨ مليون جنيه خلال الجلسة التي استمرت لمدة ساعة تقريبا.

٤- بتحليل معاملات التداول على الاوراق التي انخفضت أسعارها يوضح الجدول رقم (١٠) المعاملات التي تمت في هذا الشأن

جدول رقم (١٠)

انهيار أسعار التعامل في بورصة الأوراق المالية في ٢٠٠٦/٣/١٤

السمسار	الشركة	عدد العمليات	كمية الأوراق المتداولة	نسبة الانخفاض	نسب الانخفاض عن سعر الفتح%
هيرمس	المجموعة المالية القابضة	٢١١	١٧٣٩٠٥	٢٣,٦	٢٨
حلوان	البنك المصري الخليجي	١١	١٧١٠٠	٢١,٥	٢٥
هيرمس نايل	القاهرة للإسكان والتعمير	٤٦	٥٤٠٥١	٢٠,٨	٥٠
هيرمس بايونير	المتحدة للإسكان والتعمير	١٤	٦٤٥٠	٢٠,٧	٢١
هيرمس المصريين	مدينة نصر للإسكان	٦٧	٢٨٣٢٥	٢٠	٢٤
أمان	الشمس للإسكان والتعمير	٣	١٣٠٠	٢٢,٢	٢٥
بايونيرز نايل	العربية بوليفارا	٧٥	٧٩٦٢٣	٢٠,٢	٣٠
بايونيرز HSBC	العربية لحليج الأقطان	٥٢	٤٠٩٣٠	٢١,٢	٤١
هيرمس HSBC	النيل لحليج الأقطان	٦	٣٧٠٠	٢٩,٥	٢٥-٤٣
التجاري	مصر لصناعة الكيماويات	٧	١٤٠٢٥	٢١,٤	٢٩
بايونيرز النصر	العز للسيراميك	٧	٣٥٠٥	٢٣,٢	٢٠-٢٩

حيث تمثل جملة مبيعات ثلاث شركات للسمسرة حوالي ٦١% من إجمالي المبيعات وذلك على النحو التالي:

- المجموعة المالية ٢٣,٦%
- هيرمس للوساطة المالية ١٩,٥%
- التجاري الدولي للسمسرة ١٨,٣%

في ضوء ما سبق فإن انخفاض أسعار التداول يرجع أساساً إلى المبيعات الضخمة من شركات السمسرة السابقة، مع ملاحظة عدم أن عمليات الشراء لم تؤثر بصورة ملحوظة على الأسعار.

الشركة المصرية للاتصالات

ومن ناحية أخرى توضح مؤشرات الاقتصاد القومي تحسنا ملحوظا فى مختلف المجالات سواء فيما يتعلق بارتفاع أرصدة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو زيادة تدفقات رؤوس الاموال للاستثمار فى مصراو نمو الصادرات المصرية بنسب كبيرة أو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم فضلا عن تنامي حركة الاندماجات وازدهار العمل المصرفي فى مصر وذلك على النحو الموضح بالملحقين أ ، ب.

فى ضوء ماسبق يتبين عدم وجود اى ارتباط بين مؤشرات الاداء الاقتصادي وبين مؤشرات التعامل فى

سوق الاوراق المالية كما لاتوجد اى علاقة ارتباط بين مؤشرات أداء الشركات انتاجيا وماليا وبين مؤشرات التعامل على أوراقها المالية فى البورصة. يؤكد ذلك اتجاه القيمة العادلة للشركات محل الدراسة إلى الارتفاع خلال السنتين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ كما تزايدت ارباح هذه الشركات بنسب ملحوظة خلال سنة ٢٠٠٥ بينما نلاحظ اتجاه اسعار اسهمها إلى الانخفاض لاسباب او مبررات بعيدة تماما عن الأداء الاقتصادي على المستوي القومي أو على مستوى الشركات وإنما قد يرجع ذلك إلى ما يلي:

أولا: ان معظم الاوراق المالية التي يتم تداولها فى البورصة تمثل مساهمات فى شركات عائلية او شركات مغلقة ولعل مساهامت رأسم المال الأجنبي في بعض شركات الأسمنت لخير دليل على ذلك حيث تفوق مساهمته أكثر من ٩٠% في عدة شركات.

ثانيا: ضالة عدد شركات السمسرة فى السوق مما يهئ مناخا ايجابيا للتلاعب فى الأسعار والمعاملات فى بورصة الاوراق المالية:

ثالثا: تحكم بعض شركات السمسرة فى عروض البيع والشراء لبعض الاوراق المالية المملوكة لها أو التى تسيطر على تداولها بشكل مباشر أو غير مباشر خاصة وأن بعض شركات السمسرة مملوكة جزئيا أوكليا لبعض شركات ترويج الاستثمار أو إدارة محافظ الأوراق المالية.

رابعا: غياب الدور الفعال لشركات صناع السوق خاصة وأن معظم صناديق الاستثمار الواقعة فى السوق المصرية تعزف عن التدخل لتحقيق التوازن المناسب والاستقرار المأمول داخل السوق.

خامسا: وجود سلبيات عديدة من جانب إدارة بورصتي الاوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال فى مراقبة معاملات السوق أو ايقاف معاملاتها وفق للقوانين والقواعد السارية فعلا.

سادسا: تجاهل تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة والافصاح) تأمينا لمصالح وحقوق المستثمر الصغير وباقي المتعاملين أمام طغيان التحكم في المعاملات من جانب بعض المؤسسات المالية.

ثالثا: نتائج التحليل والدراسة:

تؤكد الدراسة تؤكد عدم صحة الافتراض الخاص بأن معاملات بورصة الاوراق المالية هي المرآة التى تترجم النشاط الاقتصادي على المستوى القومي أو على مستوى الشركات خاصة في ضوء انهيار أسعار معاملات البورصة في منتصف شهر مارس ٢٠٠٦ ثم تكرار هذا الأنهيار فى اواخر مايو ومازالت مستمرة حتى الآن.

مع الأخذ في الاعتبار أن البعض يبرر هذا الانهيار بعدم وعي ودراية المستثمر الصغير الذي يتعامل في البورصة مباشرة أو نتيجة لتصفية بعض المراكز المالية لبعض المستثمرين العرب. وكلا الرأيين لا تساندهما براهين مؤكدة خاصة وأن حجم تعاملات أي من الفئتين في السوق لا يمثل إلا نسبة صغيرة لا تتعدى ٥% على الأكثر من حجم المعاملات. وأنما يرجع السبب الرئيسي إلى صفقات ضخمة يقوم بتنفيذها بعض السماسرة وبعض شركات إدارة المحافظ المالية أو بعض المستثمرين من المساهمين في شركات عائلية بقصد المضاربة وتحقيق أرباح طائلة على حساب المستثمر الصغير.

وفي ضوء التحليلات السابقة وما توصل إليه البحث من نتائج يتطلب الأمر دراسة ومناقشة التساؤلات التالية ووضع التصورات المناسبة للإجابة عليها بما يزيد المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المواطنين في عصر تسود فيه روح المصداقية والحوكمة والتعامل بثقة وشفافية بما يساهم في دفع مسيرة التنمية باستمرار والمحافظة على الاستقرار المني والاجتماعي للوطن ومن أبرز هذه التساؤلات ما يلي:

١- كيف يمكن تحقيق المصداقية والتعامل بشفافية في بورصة الأوراق المالية.

٢- هل هناك تدخلات مقصودة من منظمات محلية أو أجنبية داخل سوق المال أو الجهاز المصرفي

تحاول أحيانا أحداث نوع من الزعزعة أو التشكك فيما تحققه الدولة أو السياسة الاقتصادية من نجاحات أو انجازات خاصة في ضوء ما يلي:

أ- انهيار أسعار البورصة في ٢٠٠٦/٣/١٤ أثناء انعقاد مؤتمر مناخ الاستثمار في المصري في لندن بحضور رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء المسئولين عن الاستثمار وأسواق المال.

ب- تكرار انهيار أسعار البورصة في ٢٠٠٦/٥/٢٠ أثناء ملتقى دافوس في شرم الشيخ بحضور رئيس الجمهورية والسادة الوزراء والمسئولين بهدف تأكيد استقرار ونمو الاقتصاد المصري تحت مظلة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي.

٣- هل يجب الاستمرار في عمليات الخصخصة تحت مظلة بعض القواعد والاجراءات الإدارية والاجرامية دون التركيز أساسا على الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الوطني من خلال تحديد خصص مشاركة رأس المال الاجنبي في مختلف أو النشاط الاقتصادي.

٤- كيف يمكن تطبيق قواعد الحوكمة على مختلف المعاملات الاقتصادية والمالية على مستوى الشركات وعلى مستوى الجهاز المصرفي من ناحية وعلى مستوى معاملات درجة الأوراق المالية من ناحية أخرى.

٥- ما هي معايير الافصاح المالي والانتاجي الواجب الالتزام بتنفيذها على مستوى مختلف الشركات وما هي معايير التقييم والتصنيف الوطني على أداء مختلف الشركات.

٦- إلى متى يتم السماح لبعض الشركات المنشأة لمزاولة أنشطة صناعية أو انتاجية معينة بالاستمرار دون بدء نشاطها الانتاجي بمدد طويلة نسبية (مثل شركة جنوب الوادي للأسمنت) وكيف يتم التعامل مع أرباحها ضريبيا في حالة انشاءها تحت مظلة اعفاء ضريبي لمزاولة أنشطة صناعية أو انتاجية.

برنامج تحليل سوق العمل

وثقافة العمل الحــــر (*)

إعـــداد

د / مختار الشريف

دكتور وباحث سياسي بمركز بحوث الصحراء

ثقافه العمل الحر

نتيجة للتحول الإقتصادي نحو إستخدام آليات السوق وثورة الإتصالات والتطورات التكنولوجية المتلاحقة والإتجاه نحو زياده القدره التنافسية بين المؤسسات والمنشآت الإنتاجية والخدمية والتي من شأنها تخفيض السعر والإرتفاع بالجودة.

وهو ما إنعكس أيضا علي العمالة في كافة المجالات سواء كانت حكومية أو عامة أو خاصة وأصبحت الأعداد المطلوبة للتوظف محدده بالإحتياجات الفعلية والإحتفاظ بالعماله يرتبط بما تراه الإدارة في صالح العمل والمنشأة وتحقيق أكبر عائد محقق يحقق مصالح الأطراف المعنية.

لذلك ظهر المجال أمام العمل الخاص بأبعاده المتعدده والمتنوعة ويستوعب أعداد متزايده في العمالة وتعتمد عليه المنظومة الإقتصادية والإجتماعية.

وترتبط ثقافة العمل الحر بوجود:-

- **شكل المؤسسات:** وهي التجمعات والأشكال المختلفة التي من خلالها يتم التعامل في المجتمع.
- **سيادة القانون:** وهو الذي يحفظ حقوق الناس ويمكنهم من أداء واجباتهم وأن الجميع سواسية أمام أحكام القانون.
- **حرية التنقل بين مجالات العمل المختلفة:** والتعبير عن المصالح والدفاع عنها.

الثقـــافـــــــــه:

يتسع مفهوم الثقافة ليشمل العديد من التصورات فه يشمل الفرد كعضو في سلسلة من الجماعات (قد تختلف فيما بينهما) . كذلك مجموعة السمات والسلوكيات والقيم والرموز والمعتقدات التي تربط الجماعات مع بعضها.

وأيضا نمط ورصيد حياه الجماعة التي تجعلها مختلفة عن غيرها في الجماعات رغم انه يمكن ان تعيش في مجتمع واحد. والناس كأعضاء في جماعات منظمة تعمل وتعيش معا وفق قواعد ونظم اتفق عليها سواء كانت مادية كالأدوات المستخدمة بمختلف صورها وأشكالها وأنواعها.

والمعنوية كالأفكار والإتجاهات مع ملاحظة ان الشق المادي فقط هو مايعرف بالحضارة.

ولذلك فالثقافة يمكن تعريفها باختصار أنها مكونات أسلوب الحياه في المجتمع كالافكار والمعتقدات والاتجاهات والوسائل وغيرها من الأمور المادية والمعنوية.

خصائص ثقافة العمل الحــر:

- يظهر ويزداد حجم إتساعه في مجالات العمل الخاص سواء كان عمل فردي أو جماعي علي هيئة شركات وغير ذلك.
- يأخذ فيه التشغيل الذاتي محور أساس حيث يعتمد الإنسان علي نفسه في شئون حياته وأهمها إستغلاله لخصائصه فيما يعود بالنفع وكسب عيشه.
- المناخ السائد في المجتمع يشجع المبادرات الفردية الذاتية ويحترمها ويعطي الدفع المستمر لها حتي ولو حدثت سقطات أو فشل.
- قيم المجتمع تسمح بتمكين المرأه وتشجيعها

(*) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر : "التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل" ١٥ – ١٦ مايو ٢٠٠٦م .

علي تملك وإدارة المشروعات والتعبير عن ذاتها.

- أساليب العمل والمنافسة بين الأفراد تؤدي بإستمرار إلي رفع المهارة الفردية.

- تسود المجتمع روح الطموح والمخاطرة من أجل رفع مستوي الحياه للفرد والجماعة.

- تظهر بإستمرار أنشطة غير تقليدية نتيجة للتطور الحادث في المجالات التكنولوجية ونظم وأساليب الحياه.

- يتحول النظام السائد في المجتمع من التماثل بين أفراده إلي التنوع نتيجة لزيادة مساحه التعبير الذاتي وتوافر قنواتها علي المستوي المحلي والوطني.

- الأخذ بأساليب المشاركة والعمل مع الآخرين في المجالات المختلفة من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها.

- التغيير المستمر من الثبات والإستقرار إلي المرونة لظهور حاجات ورغبات جديده والتكيف معها والتطلع الي اشباعها.

- شيوع حالة المرض الوظيفي للأفراد نتيجة لقيام الفرد بالعمل الملائم له .. وقدرته علي تغييره برغبته وبدون حاجه إلي ضغوط من الآخرين.

- التزايد المستمر لتأثير ظاهره العولمة علي نمط التفكير والسلوك علي الفرد والمجتمع ومحاوله الإستفادة منها بالخروج من المحلية الي العالمية.

التحديات التي تواجه ثقافة العمل الحر:

- القيم الإجتماعية السائدة تلعب دورها في تكوين البناء الإقتصادي وكذلك الإجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات.. فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج ثقافة العمل الحر إلي أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلي قيم جديده تدفعها إلي الطريق الصحيح.

- صعوبة إحداث تغيير في أنماط مثل الإنعزالية والتوكل علي الغير وعدم إحترام قيم العمل خاصة اليدوي أو عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات وعدم الإعتراف بأهمية المرأه ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل بطاقات نصف المجتمع تقريبا بجانب عدم احترام وتقدير قيمة الوقت.

- وجود موروثات ثقافية في بعض الأمثلة الشعبية تحض الأفراد علي التمسك بالتبعية وعدم التجديد والإبتعاد عن المخاطرة.

- معوقات إدارية وتظهر في تعقد الإجراءات والإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وإنتشار اللامبالاه والسلبية وسيطرة العوامل الشخصية علي علاقات العمل الرسمية والقصور في الكفاءات الإدارية.

- الخوف من الجديد حيث يخشي كثير من الأفراد وبعض المسئولين في أحيان كثيرة أن يتحملوا عبئ تجربة جديدة لايعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم علي الإقدام علي عدم قبول التجربة أو المشاريع الجديدة.

- عدم توافر النوعية من القيادات القادرة علي تحريك الأفراد والجماعات وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك جديد وحثهم نحو استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لتحسين مستواهم.

- عدم توافر الموارد التكنولوجية التي يمكن إستخدامها لإحداث تغيير في قيم المادة والسلوك من حالة حاضرة إلي حالة مستقبلية.

- نقص الوعي بالمشاركة بين الأفراد وعدم توافر الرغبة والإقتناع بأهميتها منذ الطفولة وفي المراحل الدراسية الأولي إلي أن يخرج الإنسان لمزاوله العمل الخاص به.

احتياجات سوق العمل:

يتسم سوق العمل بالتغيير المستمر لكونه محصله مجموعه كبيره من المؤثرات.........

فهو يتأثر بالنمو السكاني وبحالة التعليم ومهاره العماله المتوفره وماتطلبه منشآت الأعمال المختلفة وقدرة الإقتصاد القومي علي النمو وإستيعاب فرص

جديده للتوظف ومايضخ فيه من إستثمارات وعلي مدي توافق التكنولوجيا المستخدمة علي المستوي الإنتاجي. وكذلك علي مراحل النمو التي يمر بها المجتمع من اعتماده علي القطاعات الإنتاجية الأولية مثل الزراعة إلي مدي إعتماده علي الصناعة وتجارة الخدمات.

لذلك فحرص الدول المتقدمة علي دراسة أسواق العمل لديها للتعرف علي المستجدات وملاحظة التطورات الحادثة والتنبؤ بأي أختناقات ومحاولة إيجاد الحلول والبدائل السريعة للمحافظة علي دوران منظومة الإنتاج بشقيها السلعي والخدمي.

بجانب أن تلك الدراسات تعطي مؤشرات لمستقبل المتفاعلات والمتشابكات والمتغيرات الهيكلية للبيان الإقتصادي. وعلاقه ذلك بالنمو السكاني وقوة العمل وحجم الإنفاق والإستهلاك وبالتالي الإدخار والإستثمار. وحتي يمكن رسم السياسات المناسبة لتوفير فرص عمل جديده وتدريبها وصيانتها والإرتفاع بمستواها ومحاولة مقابله الطلب أي الإحتياج بفرص العرض للعمالة بمستوياتها المهارية المختلفة والإستخدام الأمثل لها.

ومن الملاحظ أن قطاعات النشاط الإقتصادي الرئيسية في مصر هي:-

الزراعة والصيد والصناعة والتشييد والبناء وخدمات المجتمع العامة والخدمات الإجتماعية والشخصية والتجارة والبنوك والنقل والمواصلات والقطاع غير الرسمي والحرفي.

وتقوم جهات متخصصة مثل وزارات التخطيط أو القوي العاملة التنمية الإدارية ومراكز بحثية أخري بدراسات تفصيلية للتعرف علي إحتياجات سوق العمل.

ومن أهم الطرق المستخدمة هو الوقوف علي العلاقات النسبية وأولوياتها للأنشطة الإقتصادية الرئيسية وتوزيع السكان المكاني والنوعي وأماكن الطرد والجذب وهيكل النشاط الإقتصادي وكذلك الهيكل المهني للقوه العاملة ومدي إنتشار العمل لحساب النفس (الذات) ولحساب الغير، وإنتشار وتركز المناطق العشوائية والقطاع غير الرسمي.

كل ذلك في إطار مايعرف بالسلاسل الزمنية.

وفي مصر لأسباب تتعلق بالنمو السكاني تمتد دراسات إحتياجات سوق العمل بجانب السوق الداخلية إلي الأسواق الخارجية التي يمكن أن تستوعب العمالة المصرية المتجهه إليها.

<u>أولا:- قوة العمل:</u>

السنة	تقديرات عدد السكان بالمليون	عدد القوة العاملة بالمليون
١٩٧٦	٣٨ر٥٠	١١ر٠٠
١٩٨٦	٤٧ر٠٠	١٣ر٣
١٩٩٦	٦٠ر٠٠	١٧ر٠٠
٢٠٠٦	٧٢ر٠٠	٢٢ر٠٠
٢٠٢٠	٩١ر٠٠	٣٠ر٠٠

<u>ثانيا: مساهمة الذكور والإناث في قوة العمل:</u>

السنة	نسبة مساهمة الذكور	نسبة مساهمة الإناث
١٩٧٦	%٥٤	%٥
١٩٨٦	%٤٧ر٢	%٧
١٩٩٦	%٤٧ر٩	%٩

نسبة مساهمة ربة المنزل في قوه العمل منسوبة لإجمالي السكان

السنة	النسبة
١٩٧٦	٥٩%
١٩٩٦	٤٥%

ثالثا: معدل البطالة:

السنة	النسبة
١٩٧٦	٧ر٦ %
١٩٨٦	١٢ر٠٠%
١٩٩٦	٩ر٠٠ %

رابعا: نسبة الأمية في قوة العمل:

السنة	النسبة
١٩٧٦	٥٢%
١٩٨٦	٤٥%
١٩٩٦	٣٣%

واضح أن هناك نمو سكاني كبير يقابله نمو في إعداد القوه العاملة.

ودخول قوه عاملة جديده كمشاركة مثل الإناث في النشاط الإقتصادي خاصة في الريف وتناقص مساهمة ربة المنزل.

كما أن معدل البطالة يتغير بإستمرار فهو مابين ٧ر٦% إلى ١٢% وإن كان في عام ١٩٩٦ كان ٩%.

كما يبدو أن من أهم مشكلات القوه العامله في مصر هي نسبة الأمية وإن كانت تتناقص من ٥٢% الي ٤٥% الي ٣٣% أي ثلث القوه العامله في حاله أمياز وهو مايوضحه الجدول السابق.

خامسا: توزيع السكان المكاني:

المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية من إجمالي السكان
محافظات الوجه البحري	٢٦ مليون نسمة منهم١٩ مليون في مناطق ريفية	٤٣%
محافظات الوجه القبلي	٢٢ مليون نسمة	٣٦%
محافظات الحضرية	١١ مليون نسمة	١٨ر٦%
	٥٩ مليون نسمة	٩٧ر٦%

المحافظة	عدد السكان
محافظة القاهرة	٦ر٨ مليون نسمة
محافظة الإسكندرية	٣ر٣ مليون نسمة
محافظة الجيزة	٢ر٦ مليون نسمة

المحافظات الحدودية (البحر الأحمر – الوادي الجديد – مطروح – شمال وجنوب سيناء) مساحتها ٩٥% من مساحة مصر يقطنها ٨١٨ ألف نسمة بنسبة ٣ر١% من سكان مصر ، وتمثل سيناء بمفردها ٣٠٧ ألف نسمة.

واضح من توزيع السكان في مصر التركز الشديد للسكان في محافظات الحضر خاصة محافظة القاهرة التي تستحوذ وحدها علي ٥ر١١% من سكان مصر. ناهيك عن الخلل الشديد في التوزيع الجغرافي بالنسبة للسكان.

سادسا: مناطق الجذب والطرد:

أ – مناطق الجذب:

وتمثلها المحافظات الحضرية وهي (القاهرة الكبري – الإسماعيلية – بورسعيد – الإسكندرية).

بجانب محافظات ذات صفات خاصة وهي (القناة – البحر الأحمر – جنوب سيناء).

ب –مناطق طرد:

وتمثلها المحافظات (سوهاج – المنوفية – الشرقية – أسيوط).

ويلاحظ أن عملية الطرد للسكان تتم من الجنوب في إتجاه الشمال.

سابعا: توزيع العاملين حسب النشاط الإقتصادي:

يتوزع النشاط الإقتصادي في مصر بين : الزراعة وصيد البر والبحر ، وإستغلال المناجم والمحاجر، والصناعة التحويلية ، والكهرباء والغاز والمياه ، والتشييد والبناء ، والتجارة والمطاعم والفنادق ، والنقل والمواصلات ، والتحويل والتأمين والعقارات ، وخدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية.

النشاط الاقتصادي	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
الزراعة وصيد البر والبحر	٤٤ر٤٩%	٥٦ر٤٠%	٢٥ر٣٤%
الصناعة التحويلية	٣٩ر١٣	٤٥ر١٢	٤٩ر١٤
التشييد والبناء	٣٧ر٤	٣٢ر٧	١٦ر٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٥٠ر٨	١٩ر٧	٠٧ر١١
النقل والمواصلات	٨٨ر٤	٥٤ر٥	٣٩ر٦
خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية	١١ر١٦	٧٨ر١٧	٠٤ر١٩
العدد الكلي بالألف	٥٥٧ر٩	٩٤٩ر١٠	٥٣٧ر١٣
جملة النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يعتبر هذا التوزيع أهم توزيع للقوه العامله حيث يوضح درجة النمو الإقتصادي للمجتمع ومايرتبط به من مؤشرات ومتغيرات. والجدول يوضح غلبه النشاط الأولي علي الأقتصاد المصري إذ تستحوذ الزراعه وصيد البر والبحر علي النصيب الأكبر يليها الصناعة التحويلية.

وإن كان هناك ظهور لأنشطة ذات وزن نسبي مثل التشييد والبناء والتجارة

ثامنا: الهيكل المهني لقوة العمل:

يتكون الهيكل المهني لقوة العمل في مصر من : المهن الفنية والعلمية والمديرين والإداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والقائمين بأعمال البيع والعاملين بالخدمات والعاملون بالزراعة والصيد وعمال الإنتاج والتشغيل.

المهـــــــــــن	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
العاملون بالزراعة والصيد	٨٥ر٤١%	١١ر٣٢%	١٧ر٢٦
عمال الإنتاج والتشغيل	٣٣ر٢١	٤٧ر٢١	٦١ر٢٢
العاملون بالخدمات	٤٧ر٨	٣١ر٦	٤٨ر٨
القائمون بأعمال البيع	٥٦ر٦	٧٧ر٤	٠٠ر٤
العدد الكلي بالألف	٦٤٢ر٩	٨٥٤ر١٢	٢٣٠ر١٧
جملة النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يوضح الجدول أنواع المهارات المتاحة للإقتصاد المصري وهو وثيق الصلة بالنظام الإقتصادي السائد ومرحلة نموه.

وقد يشير إلي المهن والمهارات التي يوجد بعضها أو الزيادة وهو شديد الإرتباط بالهيكل التعليمي. ويتبين من الجدول أيضا أن قطاع الزراعة والصيد يمثل النسبة الأكبر يليه الإنتاج والتشغيل ثم العاملون بالخدمات.

ويلاحظ أن إستحواذ المهن المرتبطة بالأنشطة في الأولية في الإقتصاد المصري تتناقص أعدادهم النسبية بنسب ملحوظة ولكنه يشير أيضا إلي تغييرات طفيفة في بقية المهن الأخري.

تاسعا: حاله التشغيل في الحكومة وغيرها:

حالــــــــة التشغيل	١٩٩٨
في الحكومة	٠٠ر٨٧%
في القطاع العام	٤ر٧ %
القطاع الخاص والإستثماري	٦ر٥ %
	١٠٠%

ويوضح مدي إستحواذ حاله التشغيل في الحكومة علي التشغيل الكلي في المجتمع ، يقابله نسبه ضئيلة للقطاع الخاص وهو مايتصل بالثقافة السائدة في المجتمع المصري وبغيرها من المؤشرات والدلالات.

عاشرا: توزيع قوة العمل حسب حالة التشغيل بأجر وبغيره:

حالة التشغيل	١٩٨٨	١٩٩٨
عامل بأجر	٧ر٤٥%	٠٠ر٥٢%
صاحب عمل	٧ر١٤	٥ر٨
يعمل لحسابه الخاص	٥ر٩	٢ر٧
أخــــــــري	٠ر٣٠	٢ر٣٢
إجمالي النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%

يوضح الجدول أن حاله التشغيل كعامل بأجر تقترب من نصف حاله التشغيل للقوه العاملة في مصر يقابل ذلك ضآله حاله صاحب عمل أو يعمل لحسابه الخاص. وتعتبر تلك الحالة أيضا من الأمور المتصلة بالثقافة السائدة في المجتمع المصري.

وحسب تعداد ١٩٩٨ يوجد في مصر عدد الوحدات والمنشآت الإقتصادية حوالي ٣ر٣ مليون وحده موزعه كالآتي:-

الوحـــــــــــــــــدات	النســــــبة
الوحدات الرسمية	١٨%
الوحدات الغير رسمية	٨٢%

ويوضح كذلك أن عدد المنـــاطق العشـــوائية فـــي محافظات مصر تبلغ ٢٤٦ منطقه يوجد في كـــل مـــن محافظة ٦٨ منطقة ومحافظة الإسكندرية ٦٩ منطقـــة بمجموع ١٣٧ منطقة أي أكثر من نصف عدد المناطق العشوائية في مصر.

ويميز بين القطاع الرسمي وغير الرســـمي منهـــا الآتي:-

١- رخصة مزاولة النشاط.

٢- سجل تجاري أو صناعي.

٣- إمساك دفاتر محاسبية منتظمة.

وبالنسبة لسوق العمل:-

١- علاقة تعاقدية (عقد عمل).

٢- التغطية التأمينية.

توصيات لمشاكل أظهرتها الدراسات السابقة:-

- مازالت توجد فجوات في قواعد المعلومـــات الخاصة بخصائص وتدفقات نمو العمل الداخلـــة إلـــي سوق العمل.
- ليست هناك معاملات قوية أو قطاعية دقيقـــة توضح تكلفة فرصة العمل الجديدة.
- عدم وجود معرفة دقيقه بالطلب الحقيقي علي العماله بنوعياتها المختلفة.
- عدم قدره الإقتصاد المصري علـــي تـــوفير فرص عمل وإمتصاص البطالة الحالية.
- لايوجد إرتباط بين منظومة التعليم وإحتياجات سوق العمل.

ولهذا يستلزم دراسات خاصه بكل قطاع أو تطـــور وإعداد وخصائص العاملين فيه. وكذلك تطور الأجور والإنتاجية وإستمرار تحسين المستوي التعليمي والمهني للقوه العاملة والعمل علي زياده فرص العمل للمصريين في الخارج من خلال الإتفاقيات الرسمية.

خدمة المسار الوظيفي لخريجي الجامعات
رؤية مستقبلية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات (*)

دكتور / فكري فؤاد
جامعة قناة السويس - منتدب

اولا المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الماضيين كثيرا من التغيرات التي تتعلق باستخدامات تكنولوجيا المعلومات ، وقد كانت اهم ملامح تلك التغيرات ظهور التطبيقات التي تعتمد في تشغيلها على الانترنت والشبكة العنكبوتية . وقد ادى ظهور هذا الشكل من التطبيقات الى تواجد شكل اخر لتنفيذ الاعمال والتي كانت لها تأثيرا ملموسا على ممارسين بعض المهن المرتبطة بالاعمال الاليكترونية .

هذا الشكل الجديد من الاعمال قد وضع المحاسبين امام تحديات كبيرة لضرورة التطور للتعامل مع شكل الاسواق الجديدة وتقديم خدمات على درجة من الثقة (Olivier, 2000) . وفي نفس السياق فان المعهد الامريكي للمحاسبين والمراجعين القانونيين (AICPA) والمعهد الكندى للمحاسبين المعتمدين (CICA) (1999a,b,d) قد اصدروا دليلا يخدم المراجعين لتقديم نوعا جديدا من خدمات الثقة سواء على مستوى جودة النظم (SysTrust) او على مستوى موثوقية وجودة المعلومات المتاحة على الموقع الاليكتروني (WebTrust) (AICPA & CICA, 1999a, b, d; Yu et al., 2000; Koreto, 1998). كما ان تزايد استخدام تطبيقات الاعمال الاليكترونية قد ادى الى ظهور تقنيات واليات جديدة لعمل المراجعة مثل اساليب الحصول على ادلة الاثبات الاليكترونية (Yu et al., 2000; Volonino, 2003; Helms, 2002) والمراجعة المستمرة (AICPA & CICA, 1999c; Green & Harkness, 2004; Rezaee et al., 2001; Elliott, 2002; Alles et al., 2002) . هذا بالاضافة الى عديد من المخاطر التي ظهرت بسبب التعقيدات التكنولوجية والتي تمارس من خلالها الاعمال الاليكترونية (IFAC, 2002; Abu-Musa, 2004; Pathak, 2003a). ومن خلال هذا العرض سنوضح كيف يمكن للمراجعين تطوير انشطتهم واعمالهم في سوق اصبح لا يرتبط ارتباط مباشر بالمحاسبين التقليديين . وبصرف النظر عن هذه الحقيقة . فان كيفية قيام المراجعين باعمالهم في مجتمع الاعمال الاليكترونية قد اصبحت محدودة ومعتمدة على كم المهارات والمعارف التكنولوجية التي يجب ان يكتسبها المراجعون (Green & Harkness, 2004) . وحتى نكون اكثر تحديدا فان هذه التغيرات في استخدامات تكنولوجيا المعلومات قد ادى الى نشوء متطلبات مهنية وتوقعات جديدة لدور المراجعين الخارجيين في مجتمع الاعمال الاليكترونية . وهنا لو ان المحاسبيين تمسكوا باسلوب اعمالهم التقليدى ولم يتماشوا مع تطورات استخدامات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على ممارستهم للمهنة ، سوف يكونوا غير مؤهلين للاندماج في هذا المجتمع . وبناء على ذلك توجد كثيرا من الاهتمامات الخاصة بمهنة المحاسبة سواء على المستوى الاكاديمي او المستوى المهني فيما يخص المهارات الهامة والمعارف المطلوب لان يكتسبها المراجعون الخارجيون ليتمكنوا من ممارسة

(*) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر : " التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل " ١٥-١٦ مايو ٢٠٠٦م .

اعمالهم باسلوب فعال يتماشى مع التغيرات التكنولوجية السريعة لمجالات الاعمال بشكلها الجديد . وايضا ظهرت اهتمامات تدعو الاكاديميين والمهتمين بتنظيم المهنة لعمل برامج تدريبية واختبارات تتماشى مع احتياجات المهنة بالشكل الدى يتماشى مع التغيرات الجديدة . (Greenstein & McKee, 2003, 2004; Chang & Hwang, 2003; Brenner et al., 2002; Lee et al., 1995). وكنتيجة لذلك اصبح من الاهمية دراسة تأثيرات المعاملات الاليكترونية على المراجعين ، وتأثيراتها على القدرات المهنية المطلوبة للمراجعين للتعامل مع القدرات التكنولوجية المفروضة وبشدة على المجتمع وما اهمية تلك المهارات والمعارف وكيف يمكن ادراجها فى المناهج الاكاديمية او فى الجهات المهتمة بتنظيم المهنة.

ثانيا مشكلة البحث

تبعا لاهداف البحث ، فان اهم سؤالين يراهما الباحث هما :

أ- ما تأثير بيئة المعاملات الاليكترونية على مهارات ومعارف المحاسبين والمراجعين ؟

ب- ما هى المهارات والمعارف التقنية والتى يجب ان يكتسبها المحاسبون المرجعون الخارجيون للتعامل مع بئية الاعمال الاليكترونية؟

و بتحليل تلك الاسئلة ، يمكن تصنيفها الى ثلاثة اقسام بحثية هى

١. المناهج الاكاديمية للمحاسبة والمراجعة
٢. جهود منظمى المهنة للتعليم المحاسبى
٣. الاختبارات المهنية وبرامج تدريب المحاسبة والمراجعة

و فيما يلى عرضا للاسئلة الفرعية :

أ - ما هى الموضوعات التى يدرسها طلبة المحاسبة حتى يتمكنوا من التعامل مع نظم محاسبة مجتمع التجارة الاليكترونية

ب- ما توقعات السادة القائمين على مناهج المحاسبة لنجاح خريجيهم فى سوق العمل بشكله الجديد.

ج - ما هى البرامج والاختبارات المعتمدى والتى تقيم القدرات المهنية للمحاسبين فى مجتمع الاعمال الاليكترونية .

د - ما هو رأى الاكاديميين والمهتمين بتنظيم المهنة فى البرامج التدريبية لتأهيل المحاسبين والمراجعيين

هـ ما هى المهارات التكنولوجية والتى يحتاجها المراجع.

ثالثا اهداف البحث

ان الهدف الرئيسى لهذا البحث هو توضيح التأثيرات المختلفة للمعاملات الاليكترونية على القدرات المهنية للمحاسبيين والمراجعيين ومعارفهم وتوضيح مجموعة من القدرات الاكاديمية والمهنية التى يجب ان تتوفر لدى المحاسب والمراجع ليتمكن من القيام بعمله فى بئية الاعمال الاليكترونية بكفأة ، والتعرف على البرامج التدريبية ومدى كفايتها وملاءمتها للتعامل مع بيئة الاعمال الاليكترونية ، ايضا اصبح من الضرورى البحث عن المهارات والمعارف المناسبة والمناهج المناسبة والتى تمكن من تخريج اجيال من المحاسبين الممارسين للمهنة بطريقة تناسب تحديات العصر.

رابعا اهمية البحث

ترتبط اهمية البحث بأهمية التجارة الالكترونية والتى هى فى تزايد مستمر واي شركة او مؤسسة تحاول النجاح والتفوق خلال السنوات المقبلة يتحتم ان تضع نصب عينيها ظاهرة الاسواق الالكترونية الرقمية علي الانترنت لانها مرشحة لان تصبح الذراع الاقوي في اداء الشركات والمؤسسات فالتوقعات تشير الي ان نمط الاعمال المتوقع داخل الشركات والمؤسسات عام٢٠١٠ سيجعلها تحصل على نسبة كبيرة من احتياجاتها من الاسواق عبر التجارة الالكترونية Paperless اعتمادا علي عمليات التبادل والتحويلات الالكترونية للمعلومات والبيانات والمستندات والاموال (اليكترونيا) وقد ساهم تعدد انواع الاعمال في تزايد

اهمية التجارة الالكترونية.

في مجتمع اصبح يستخدم نظم المعلومات الاليكترونية فان حالة نظم التشغيل للبيانات والمعاملات المحاسبية لابد ان تكون اليكترونية Paperless للبيانات المحاسبية ، والمجموعة الدفترية التقليدية تتحول إلى مجرد ملفات إلكترونية " Electronic Files " مخزونة علي أحد وسائط التخزين الإلكتروني وهذه الملفات لا يمكن الوصول إليها في التعامل معها أو قراءة ما يوجد بها من قيود وبيانات إلا من خلال – وفقط من خلال – البرامج التطبيقية المختصة التي تم في ظلها إنشاء مثل هذه الملفات من الأصل . هذا التغيير في طبيعة المجموعة الدفترية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية سوف يكون له تأثيره الكبير بوجه خاص علي طبيعة وإجراءات كل من نظم الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية ومن ثم تطور المهارات .

ان المطالبة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لتتناسب مع متطلبات مجتمع التجارة الاليكترونية يأتي نظرا لما يشهده العالم من نقلة في عالم الاتصالات والمعلومات وتغيرات هائلة في بيئة الاعمال وتطورات ملاحقة في المعايير المهنية المتخصصة مما ادى الي ظهور تحديات كبيرة امام القائمين على مهنة المحاسبة والمهتمين بها سواء كانوا أكاديميين او مدراء ماليين أو عاملين في مجالات المهنة المتعددة الاخرى وذلك للقيام بدور اكثر فاعلية لمواكبة هذه التطورات ومواجهة التحديات الناشئة عنها والارتقاء بمهنة المحاسبة كعلم وممارسة .

ان مهنة المحاسبة والمراجعة في عصر المعلوماتية واقع وتحديات تدعو الى أهمية الارتقاء بمهنة المحاسبة من خلال رفع مستوى البحث العلمي في مجال المحاسبة وإعادة توجيهها لرفع كفاءة وفاعلية المنشأت الاقتصادية والوطنية وافساح المجال أمام المعنيين بتنظيم مهنة المحاسبة لطرح الافكار الجادة حول كيفية الارتقاء بالمهنة وتنظيمها وتفعيل دورها في خدمة الاقتصاد الوطني في مجتمع التجارة الاليكترونية .

واخيرا فان سرعة انتشار المشاريع ذات الصبغة الدولية وظهور كتل وتحالفات اقتصادية بين الدول اضافة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي برزت نتيجة للتطورات والمستجدات المحلية والعالمية في دنيا الاعمال تتطلب توفر محاسبين ومراجعين مؤهلين في نظم المحاسبة العالمية لمواكبة هذه التطورات المتسارعة باعتبار المحاسبة اداة قياس عن المعلومات المالية التي تعتبر من الادوات الضرورية التي تمكن المديرين ورجال الاعمال من تحقيق الاهداف.

ايضا لابد من افساح المجال امام المعنيين والمهتمين بتنظيم المهنة للالتقاء والتباحث حول سبل استكمال تنظيم المهنة ليصبح هذا التنظيم شاملا واكثر كفاءة وفاعلية وليسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وحاجات المجتمع في ظل مخرجات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، اضافة الى السعي للارتقاء بالبحث العلمي في مجالات المهنة المختلفة وربطها ما امكن مع حاجات التنمية الاقتصادية وسوق العمل .

خامسا فرضية البحث

مدى كفأة خريجى كليات التجارة (محاسبة) للتعامل بنجاح مع بيئة المعاملات الالكترونية .

سادسا خطة البحث

وتحقيقا لاهداف البحث يتم تقسيمه الى المحورين التاليين:

المحور الاول : المحاسبة عن التجارة الالكترونية المفهوم والطبيعة

١- مفهوم وطبيعة التجارة الالكترونية
٢- مفهوم وطبيعة المحاسبة والتجارة الالكترونية
٣- مفهوم وطبيعة البيئة التشغيلية المتكاملة للمعاملات الاليكترونية وموقع نظم المحاسبة فى تلك البيئة التشغيلية
٤- مهنة المحاسبة فى عصر التطور التقني للمعلومات والتجارة الإلكترونية

المحور الثاني : مهارات لنظم المراجعة والتدقيق

الالى فى مجتمع التجارة الاليكترونية

أ. المنهج المقترح لدعم مهارات المحاسبين والمراجعين للمعاملات الاليكترونية

ب. الفئات المستفيدة من منهج " نظم المحاسبة والمراجعة" .

المحور الاول : المحاسبة عن التجارة الالكترونية المفهوم والطبيعة

١- مفهوم وطبيعة التجارة الالكترونية

التجارة الاليكترونية تعنى شراء وبيع وتقديم السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت وغيرها من الشبكات التجارية الأخرى ويشمل ذلك :

عقد الصفقات وسداد الإلتزامات وتقديم الإستشارات وتبادل البيانات الكترونيا (د. رأفت رضوان : عالم التجارة الالكترونية (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ١٩٩٩) ويتضح من هذا المفهوم عدة خصائص تحدد طبيعة التجارة الالكترونية :

- إختفاء المستندات الورقية وحلول المستندات الالكترونية نظرا لان كافة العمليات تتم الكترونيا
- تعدد مجالاتها .. خدمات التمويل والبنوك والخدمات الاستشارية تداول البيانات الكترونيا
- تعدد الفرص التى تتيحها على المستوى القومى ومؤسسات الأعمال والافراد .

٢- مفهوم وطبيعة المحاسبة والتجارة الالكترونية

يعرف الباحث المحاسبة عن التجارة الالكترونية بانها :

منهاج فنى محاسبى للقياس والافصاح والتقرير عن المعاملات التجارية التى تتم عبر شبكة الانترنت وتوصيل نتائج ذلك لمتخذى القرار ..

يتضح من هذا المفهوم عدة خصائص تحدد طبيعة المحاسبة الالكترونية

- منهاج فنى محاسبى للقياس والافصاح والتقرير عن المعاملات التجارية
- يهدف هذا المنهج الى توفير معلومات محاسبية لمتخذى القرار .

وعليه يرى الباحث ان هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم المحاسبة بوجه عام ، فالمحاسبة عن التجارة الالكترونية هى محاسبة مالية ولكن بشان معاملات تجارية تعكس علاقه غير مباشرة بين طرفى هذه المعاملات بشكل لا يتحتم معه ضرورة التحول من النظم المحاسبية التقليدية (القائمة على النظام اليدوى) الى النظم المحاسبية الالكترونية القائمة على التشغيل الالكترونى للبيانات .

ويتضح من العرض السابق الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية بشكل يجعل من الصعب تطبيق الإطار المهنى للمحاسبة المالية التقليدية على المحاسبة عن التجارة الالكترونية دون تعديل او مواءمة ذلك الإطار المهنى بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية الامر الذى يستدعى معه ضرورة دراسة امكانية تعديل او مواءمة عناصر الاطار المهنى لتتناسب مع طبيعة واهداف ومجالات التجارة الالكترونية . وما من شك فى أن نظام التجارة الألكترونية يحتم ضرورة إستخدام نظم التشغيل الألكترونية فى انتاج المعلومات لما لهذه النظم من إمكانيات تمكن من تطبيق نظام التجارة الألكترونية ولما له من إمكانيات ضرورية لتشغيل البيانات وتداولها وتداول المستند بشكل إلكترونى . ويمكن تحديد تأثير نظام التجارة الالكترونية على عملية التشغيل فى نظام المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على المهارات الاكاديمية والمهنية للمحاسبين والمراجعين فيما يلى :

أ-تأثير على الدورة المستندية حيث أن المستندات الالكترونية فى العادة تأخذ مسار مختلف عن مسار المستندات فى نظام التجارة التقليدية ، ينتج عن ذلك مسار المراجعة الغير مرئى والذى يتطلب معارف اكاديمية ومهارات مهنية للمحاسبين والمراجعين .

ب- تأثير على شكل المستند وطريقة التسجيل ففى

النظم التقليدية يتم التسجيل من واقع مستندات ورقية بينما فى نظام التجارة الالكترونية فإن المستندات تكون إلكترونية تختلف فى الشكل وفى طريقة الحفظ والذى يتطلب يتطلب معارف اكاديمية ومهارات مهنية للمحاسبين والمراجعين لامكانية التعامل مع هذا الشكل الجديد من المستندات الغير مرئية

ج- تأثير على نظم أمن المعلومات نتيجة تطور نظم الإتصالات وإمكانية التعامل مع النظام من خلال العديد من الأشخاص كعملاء وموردين أو غيرهم من المتخصصين فى إختراق الشبكات ونظم الحاسب .

د- تأثيرات على عملية تداول النقدية حيث لا يتم التداول عن طريق عملية بنكية تقليدية بل تعتمد التجارة الالكترونية عادة على النقود والتحويلات الألكترونية مما يتطلب وجود ضوابط ومهارات تتبع للتأكد من إضافة قيمة الصفقة الى الرصيد البنكى فى حالة البيع الألكترونى أو خصم قيمة الصفقة ولا يزيد من الرصيد البنكى وذلك فى حالة الشراء الالكترونى على ان يتضمن هذا النظام من الضوابط ما يمكن من إيقاف إتمام عملية التحويل البنكى فى حالة التأكد من عدم اتمام الصفقة من البائع لأى سبب من الأسباب .

ه-تأثير على المجموعة الدفترية حيث فى النظم التقليدية يتم الإعتماد على النظم الدفترية التقليدية تشمل دفاتر اليومية ودفاتر الجرد أما فى حالة تطبيق نظام التجارة الألكترونية يعتمد النظام المحاسبى على نظم قواعد البيانات حيث تتكون من عدد من الملفات الالكترونية لحفظ العملية حسب تسلسلها التاريخى وملفات تخص الحسابات المدينة والدائنة والقروض والعمليات الأخرى مما يتطلب معارف اكاديمية ومهارات مهنية للمحاسبين والمراجعين .

و- تأثير على سلوك عناصر التكاليف حيث يؤدى تطبيق نظام التجارة الالكترونية إلى إنخفاض التكاليف المباشرة وزيادة التكاليف غير المباشرة نتيجة تغيير طرق العرض والبيع والتوزيع وتغيير طرق الحملات الإعلانية المدفوعة الأجر للوسائل التقليدية (صحف – مجلات – راديو – تليفزيون) إلى إعلان عن طريق شبكة الإنترنت من خلال صفحة العرض أو من خلال التعاقد مع الشركات التى تقوم بتوفير خدمات (مزودى الخدمة) أو محركات البحث على الشبكة .

<u>٣ – مفهوم وطبيعة البيئة التشغيلية المتكاملة للمعاملات الالكترونية .</u>

يمثل مفهوم المستويات الهرمية للنظم أحد المفاهيم الأساسية في دراسة نظم المعلومات، إذ أنه يشير إلى إمكانية تجزئة كل نظام إلى عدة أجزاء أصغر منه تسمى " النظم الفرعية Sub-Systems " ، وإن هذا النظام بدوره يشكل جزءا من نظام أشمل منه وأكبر يسمى " النظام الكلي Total System " (Gorden at al , 1984 : 277) .

ووفق هذا المفهوم فإن النظام – بصورة عامة – يمثل المساحة الكلية المطلوب فحصها ودراستها من خلال النظم الفرعية المكونة له ، وذلك بتحديد أو وضع حدود صناعية فيها ، حيث تمثل النظم الفرعية مجموعة المستويات الأدنى من المستوى الأول (النظام الأكبر) ، وبذلك تتعدد النظم الفرعية كلما أمكنت التجزئةبحيث يمكن تجزئة النظام الفرعي ـ بدوره ـ إلى عدة نظم أقل منه في المستوى Sub - - System Sub ..... وهكذا (غلاب، ١٩٨٤: ١٣-١٥) .

وطبقا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم ، فإن الوحدة الاقتصادية تعد نظاما كليا يتكون من عدة نظم فرعية لعل من أبرزها نظامان هما:

أ- نظام المعلومات المحاسبية Accounting Information System (AIS)

ب- نظام المعلومات الإدارية Management Information System (MIS)

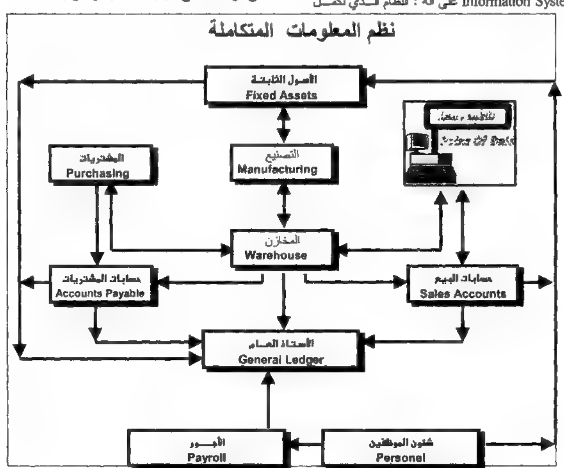
ثم يحتوى هذان النظامان نظاما موحدا هو نظام المعلومات المتكامل Integrated Information System

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية (AIS) بأنــه "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية ، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضــها الــبعض بصــورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة ، بهدف توفير المعلومــات التاريخية والحالية والمستقبلية ، المالية وغير المالية ، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحــدة الاقتصــادية ، وبما يخدم تحقيق أهدافها (يحيى ، ١٩٩٠ : ٣١) .

أما نظام المعلومات الإدارية (MIS) فيعرف على أنه " مجموعة الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها الــبعض بصورة متفاعلة لتحويل البيانــات إلــى معلومــات يمكــن إستخدامها لمساندة الوظائف الأدارية (التخطيط ، الرقابة ، إتخاذ القرارات ، التنسيق) والأنشطة التشغيلية في الوحــدة الأقتصــادية " (Bocij,et al,2003:43) .

ويعرف نظــام المعلومــات المتكامــل Integration Information System على أنه : النظام الــذي تكمــل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملهــا بصــورة متناسقة ومتبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات مــن أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتــاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة ، فضلا عــن تقليــل الوقت والجهد اللازمين لها (غلاب ، ١٩٨٤ : ٥٢) .

وعليه ، فإن مفهوم النظام المتكامــل للمعلومــات المحاســبية والإداريــة Integrated System of Accounting & Management Information سوف يشير إلى أنه : النظــام الــذي يعمل على تكامل كل من نظام المعلومات المحاســبية ونظام المعلومات الإدارية ، من خلال التنســيق بــين عمليهما وتبادل البيانات والمعلومات التي تنشأ عن كل منهما، وفق قاعدة بيانات موحدة مما يســتلزم فكــرا جديدا ومهارات مستحدثة للتعامل مع البيئة التشــغيلية التي فرضت على مجال المحاسبة والمراجعة



نموذج تم اعداده بواسطة الباحث

أما أهمية الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية وحدة اقتصادية فتأتي من خلال إمكانية إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية واصبحت البيئة التشغيلية فورية On Line System والتى فى ظلها فان المعاملات تتم مباشرة أي أنه بمجرد حدوث العملية على الشبكة بين الطرفين يتم التسجيل والترحيل والترصيد. ويتم إجراء التسويات وإعداد التقارير المالية وقتيا وذلك بناء على أوتوماتيكية القيد المزدوج واستخدام المستندات الالكترونية بدلا من المستندات الورقية بدون توثيق ورقى لتدعيم وتأييد العملية مما يستدعى افراد مؤهلون ومدربون على التعامل مع هذا الشكل الجديد للبيئة التشغيلية .

واستنادا إلى ما تقدم يمكن القول : إن النظرة الحديثة للتعامل مع نظم المعلومات المتكاملة والتي اصبحت تواجدها اساسي في ظل المعاملات الاليكترونية في الوحدة الأقتصادية تركز على عدم تفضيل أي نظام على آخر بصورة جزئية ، وإنما الأخذ بنظر الأعتبار النظرة الكلية التي تنظر إلى ضرورة التكامل والتنسيق والترابط بين كل نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد ضمن إطار الوحدة الأقتصادية وصولا إلى تحقيق أهدافها العامة .

٤ - مهنة المحاسبة في عصر التطور التقني للمعلومات والتجارة الإلكترونية

فى البداية لابد أن ندرك ان حقبة التسعينات من القرن الميلادى المنصرم وبداية الالفية الثالثة شهدت تطورات مستمرة فى صناعة تقنية المعلومات ونموا متسارعا فى سوق التجارة الإلكترونية ، والعالم العربى لم يكن فى معزل حيث أنه على إتصال مستمر مع الأحداث العالمية والضغوط الخارجية ، ولاتزال المجتمعات تبذل الجهود وإيجاد شبكة متكاملة وآمنة للإتصالات الإلكترونية ، ولاشك ان العمل على عقد العديد من المؤتمرات والندوات المتخصصة فى التجارة الإلكترونية وترويجها بشكل إستجابة واضحة للمتغيرات والتحديات العالمية .

كما أنه من الضرورى جدا ان نأخذ فى الاعتبار التحديات التقنية المعاصرة ذات التأثير على مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمى والاقليمى وذلك عند التخطيط الاستراتيجى للمهنة فى العالم العربى والذى يجب أن يتلائم مع البيئة التقنية المعاصرة ، إن مستقبل وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة سيعتمد بالدرجة الأولى على مدى إدراكنا ووعينا للتحديات التقنية المعاصرة سواء فى تقنية المعلومات أو فى متطلبات شروط التجارة الإلكترونية.

وبرغم الإنجازات التى تحققت لمهنة المحاسبة والمراجعة فى وطننا العربى ، إلا أن المهنة تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقنى للمعلومات والنمو المتسارع فى سوق التجارة الالكترونية ، باعتبار ان بيئة تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية تقدم فرصا جديدة وبالتالى أشكالا عديدة من التحديات والتى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار من جانب منظمى ومخططى المهنة ، ومثل هذا النمو المطرد فى تقنية المعلومات واتساع عمليات التجارة الإلكترونية له اثره البالغ الاهمية على سبل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة .

إن هذا الجزء يهدف الى تحديد نوعية وطبيعة التحديات التقنية المعاصرة واثرها على مهنة المحاسبة والمراجعة ، كما يهدف أيضا الى بيان الجهود الدولية المبذولة لمواجهة تلك التحديات ، ثم يختتم هذا الجزء بتقديم مجموعة من التوصيات حول الأساليب الملائمة لمواجهة تلك التحديات فى العالم العربى ، ويستمد هذا الجزء اهميته من أهمية لفت انظار مخططى ومنظمى المهنة فى العالم العربى للتطورات التقنية الحاصلة فى قطاع الأعمال ، إضافة الى توجيه وارشاد الأطراف والجهات ذات العلاقة بالمهنة لاثر التجارة

الإلكترونية على معايير المحاسبة وإجراءات وعملية المراجعة . ولذا فقد تم تقسيم التحديات التقنية المعاصرة والتي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة الى سبعة أقسام رئيسية يهمنا منها ما يلي :

أ. معرفة ومهارات تقنية المعلومات

ب. الخدمات التوكيدية الجديدة

وسيتم مناقشة كل قسم من هذه الاقسام وما يتضمنه من قضايا وذلك في الأجزاء التالية كما ان التحليل في كل قسم سيدور حول كشف طبيعة التحديات وإبراز الجهود الدولية وفحص الإنجازات العالمية المتحققة لاعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع تلك التحديات .

أ. معرفة ومهارات تقنية المعلومات

يعد التطور التقني للمعلومات من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة ، ووفقا لهذا فإن معرفة ومهارات تقنية المعلومات كأحد مفاهيم القرن الحادى والعشرين تعتبر من اهم العوامل التي غيرت بيئة الاعمال ، كما انها دفعت الباحثين وعددا من المنظمات المهنية الدولية لاعداد وإصدار الدراسات والإرشادات لاصلاح التعليم المحاسبي وتأهيل المحاسب القانوني ، وفيما يلي عرضا مختصرا للجهود المبذولة من الهيئات المهنية الدولية لادخال تقنية المعلومات ومفاهيم التجارة الإلكترونية ضمن برامج التعليم المحاسبي الجامعي .

في عام ٢٠٠٠ م ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لتطوير التعليم المحاسبي ، وقد إستعرضت فيها المؤلفان آلبرخت وساك التحديات التي يواجهها التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في بيئة تقنية المعلومات ، وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان " التعليم المحاسبي " رسم الخطة عبر مستقبل محفوف بالمخاطر ، وقد اعتبرت من أهم إصدارات سلسلة التعليم المحاسبي والتي تصدر عن جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) American Accounting Association وقد شارك في تمويل الدراسة كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA وجمعية المحاسبة الأمريكية ومعهد المحاسبين الإداريين IMA والشركات الخمس المهنية الكبرى وتتكون هذه الدراسة من ستة فصول وملحق بالمنهجية المستخدمة . يتناول الفصل الأول تقديما لاهمية الإصلاح في التعليم المحاسبي ، ومن ثم يغطى الفصل الثاني التغيرات التقنية الحاصلة في بيئة الاعمال واثارها على التعليم المحاسبي

كما يناقش الفصل الثالث مشاكل التناقص في اعداد الطلاب الراغبين في دراسة المحاسبة من حيث الكمية والنوعية ، أما الفصل الرابع فيقدم تقريرا حول الانخفاض في الاقبال على تخصص المحاسبة من كل من ممارسي مهنة المحاسبة ومعلميها ، ويكرس الفصل الخامس موضوعه لتحسين التعليم المحاسبي ، ويأتي ملخص الدراسة والتوصيات في الفصل السادس .

وباختصار فقد أكد المؤلفان على ان المناهج المحاسبية متقادمة وغير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات ، كما أشارت الدراسة أيضا الى أنه على الرغم من أن برامج المحاسبة تشتمل على الكثير من الأمور المحاسبية فأنها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي وإدراك تأثيرات التقنية والعولمة ، ولذا جاءت توصياتها حول إعادة هندسة برامج المحاسبة في الجامعات على ضوء المتغيرات البيئية المحيطة ، وبالرغم من هذا المستوى من الإهتمام والدعم والتمويل فان التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة مازال يعتبر محفوفا بالمشاكل بسبب ان التغير كان بطيئا – من وجهة نظرها – ولم يراع احتياجات المستقبل الواردة في الدراسات السابقة ، الا ان هذه الدراسة الاخيرة قدمت التماسا لتطبيق تغيرات اساسية وجزرية في التعليم المحاسبي حتى يتلائم مع الاحتياجات المستقبلية للمحاسبين

كما يعتبر موضوع ايجاد مؤهل عالمي معترف به

ضمن اولويات منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولى للمحاسبين ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فمنذ عام ١٩٩٥ والاتحاد الدولى للمحاسبين International Fede+ration of Accountants (IFAC) يهدف الى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم من خلال إصداراته المهنية واشتراكاته المستمرة فى المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ، وكان من اهم الجهود مناقشة " الاعتراف بالمؤهلات المهنية المحاسبية ولقد اهتمت الامم المتحدة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال لجنة الخبراء فى معايير المحاسبة الدولية والتقارير ISAR حيث قامت اللجنة فى التسعينات باعداد الدراسات حول وضع خطة متكاملة لاقامة نظام عالمي موحد للمؤهلات المحاسبية .

ولهذا تشكل فريق العمل للخدمات المهنية WPPS اعتبارا من علم ١٩٩٥ تحت مظلة منظمة التجارة العالمية لبحث الاعتراف المتبادل للمؤهلات المهنية ، ومن ثم قامت الـ WPPS بوضع إرشادات للاعتراف المتبادل فى قطاع المحاسبة وقد اعتمدتها منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٧ ليتم استخدامها بين الدول كأساس لاجراء المفاوضات على الاعتراف بالمؤهلات ، وقد اشتملت ارشادات الاعتراف المتبادل فى قطاع المحاسبة على الواجبات المرتبطة بطبيعة المفاوضات ، ووضوح اتفاقيات الاعتراف المتبادل وتوضيح الشروط الخاصة بالترخيص ومزاولة المهنة.

وفى عام ١٩٩٦ اصدر الاتحاد الدولى للمحاسبين دليل التعليم الدولى رقم ٩ IFAC بعنوان :

'Prequalification education , Assessments of professional competence and experience requirements of professional accountant'

والخاص بالتعليم السابق للتأهيل ويتعلق بتقويم الكفاءة المهنية والخبرة العملية للمحاسبين الممارسين للمهنة ، ويقسم دليل التعليم الدولى رقم ٩ المعارف السابقة للتاهيل الى مجموعة المعارف العامة والمعرفة التنظيمية لمجال الاعمال ومعارف تقنية المعلومات والمعرفة المحاسبية .

وفى نفس العام اصدر الاتحاد الدولى للمحاسبين دليل التعليم الدولى رقم ١١

ليأخذ فى اعتباره التحديات التى تواجه المهنة من التطورات فى تقنية المعلومات .

هذا وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على دليل التعليم الدولى رقم ٩ ورقم ١١ فى اعداد دليلها الارشادى لنظام الترخيص المحلى حول المؤهلات المطلوبة للمارسة المهنية وكان ذلك فى عام ١٩٩٩ وقد تم وضع هذه الإرشادات لتستخدم كاساس من قبل الدول الاعضاء ومقارنتها مع أنظمتهم الحالية .

وكجزء من التأهيل المهنى المحاسبى أوصى الدليل الدولى رقم ١١ بضرورة توافر المعرفة الخاصة بتقنية المعلومات والتى دارت حول أربعة مجالات رئيسية لعمل المحاسبين فى مجتمع الأعمال وتتمثل فى

- دور المحاسب كمستخدم لتقنية المعلومات
- دور المحاسب كمدير لنظم المعلومات
- دور المحاسب كمصمم لنظم الاعمال
- دور المحاسب كمقيم لنظم المعلومات

ويشير IFAC بان تحقيق كفاءة تقنية المعلومات تتطلب من جميع المحاسبين الالمام بمعارف ومهارات تقنية المعلومات بغض النظر عن مجالات اعمالهم أو دورهم . وهذا يعنى أن جميع فئات المحاسبين بما فيهم طلبة المحاسبة يجب أن يكتسبوا تلك المهارات التقنية . وفى المقطع رقم ٤٠ من الدليل تم تحديد الاطار العام للمعارف المطلوبة فى تقنية المعلومات ، ومع الاشارة الى ان هذه المعارف يجب ان تكون معادلة على الاقل لمقررين من مقررات الجامعة ، فان الاتحاد الدولى للمحاسبين يدرك صعوبة اضافة مقررات لتقنية المعلومات لبرامج الاعمال القائمة. ولذلك فقد شجع

الاتحاد على ادخال مفاهيم تقنية المعلومات في محتويات المقررات المحاسبية المختلفة .

ان عناصر التأهيل اللازمة لممارسة المهنة كما اقترحها الاتحاد الدولي للمحاسبين والخاصة بتقنية المعلومات تتضمن معارف ومهارات تقنية المعلومات ، الرقابة الداخلية لانظمة الاعمال المبنية على الحاسب الآلي ، تطوير معايير ومهارات انظمة الاعمال ، واخيرا تقويم انظمة الاعمال المبنية على الحاسب الالي.

أما جهود معهد المحاسبين القانونيين الامريكي AICP لمتابعة التاهيل اللازم لممارسة المهنة والخاص بتقنية المعلومات فقد بدا بتشكيل لجنة لمتابعة امكانية تطبيق إرشادات دليل التعليم الدولي رقم ١١ الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وقد تم الاستفادة من الارشادات الدولية وتم اصدار تعليمات حول اربعة مجالات في مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة وهي التعليم والممارسة والتعليم المهني المستمر واخيرا إجراءات التنظيم والترخيص .

وفي عام ١٩٩٨ اصدر معهد المحاسبين القانونيين اطار المنهج التعليمي AICP Framework المطلوب لدخول المهنة في الولايات المتحدة الامريكية ، ويبين الجدول رقم ٢ التوصيات الخاصة بتقنية المعلومات .

وفي ضوء تلك التطورات التقنية فانه من المهم جدا – عن اى وقت مضى اعتبار موضوعات تقنية المعلومات ضمن اولويات مناهج كليات العلوم الادارية وخاصة اقسام المحاسبة حتى يكون لدى خريجي اقسام المحاسبة فهم جيد للتقنيات الحديثة في مجال المعلومات يستطيعون معها الحصول على فرص عمل ملائمة ومنافسة للمهن الاخرى ولعله من المعروف ان برامج المحاسبة في جامعتنا العربية تشتمل على الكثير من الامور المحاسبية ولكنها تفتقر الى التكيف مع مفاهيم التقنية الحديثة والبيئة الرقمية للمعاملات الاليكترونية وأنشطة التجارة الإلكترونية ، وهي بهذا تواجه تحديات كبيرة امام التطورات السريعة في تقنية المعلومات ، باعتبار ان مفهوم تقنية المعلومات اصبح من المفاهيم المستخدمة كثيرا في قطاع الاعمال ومن المفاهيم المعاصرة التي تدعم انظمة الاعمال ، ومثل هذا النمو المطرد في تقنية المعلومات قد يكون له اثره على كيفية تطوير المناهج المحاسبية في الجامعات .

ولعلى اطرح السؤال وهو : هل يوجد تخطيط استراتيجي لادخال مفاهيم تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في جامعتنا العربية ؟ فعلى الرغم من ان التطور المستمر في تقنية المعلومات لا يزال يضيف متغيرات جديدة في بيئة الاعمال وخاصة التغيرات المصاحبة لمهنة المحاسبة حول وضع تصور لاهمية تعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية ، لا يزال التعليم المحاسبي في جامعتنا يفتقر الى التحديث المطلوب في منهجياته وفق احتياجات قطاع الاعمال الالكتروني ، ولا تزال اقسام المحاسبة عاجزة عن تطوير منهجياتها وغافلة عن دورها المرتقب في التاهيل المهني ومن ذلك التاخر في اعداد الدراسات الاكاديمية والمشاريع المهنية والخطط الاستراتيجية لتوضيح اثر التطورات التقنية على مهنة المحاسبة والمراجعة ، ومدى استعداد اقسام المحاسبة لادخال معارف ومهارات تقنية المعلومات كأحد العناصر الاساسية اللازمة للتاهيل المحاسبي .

ولهذا فلابد من ايجاد خطة وطنية للتعليم المحاسبي لتواكب عصر تقنية المعلومات بحيث يعكس التعليم المحاسبي جميع القضايا التقنية والمرتبطة بقطاع الاعمال مسترشدا بالاصدارات الدولية الحديثة في هذا الموضوع والتي سبق عرضها ومناقشتها مثل IFAC ولابد ان ندرك ايضا ان اعداد خطة تطويرية لاصلاح التعليم المحاسبي ومتابعة تنفيذها يحتاج الى الدعم المالي ، وبدون تقديم الدعم الكافي فانه لا يتوقع من اقسام المحاسبة بما فيها من اعضاء هيئة التدريس واستخدام التقنية في تعليمها للطلاب او حتى رفع

مستوى ادائها ومراجعة طرقها فى التدريس .

ويمكن ان نلخص الى أن إصلاح برامج التعليم المحاسبى فى العالم العربى يبدأ من خلال الإلتزام بنظام عالمى مقبول دوليا للتأهيل المهنى ، يهيئ الفرصة لتسهيل حرية تبادل الخدمات المهنية بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وعليه فلابد من اعادة النظر فى برامج المحاسبة فى الجامعات العربية استجابة للتطورات الحاصلة فى تقنية المعلومات ، وذلك كجزء من دور الجامعات والهيئات المهنية المرتقب لتطوير المهنة فى وطننا. ومن مهارات ومعارف تقنية المعلومات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة : مقدمة من الانترنت ، ومقدمة فى التجارة الالكترونية ، وفرص واستراتيجيات التجارة الالكترونية ، وامن ومخاطر الانترنت ومحاسبة وضريبة التجارة الالكترونية ، والمراجعة الالكترونية ومدخل اعادة هندسة التعليم المحاسبى للتعامل مع القضايا التقنية يساعد على تطوير المهنة ، ومن هنا سيكون الدور المرتقب لصانعى القرار فى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى العالم العربى ان يقوموا بتكييف معايير التاهيل المهنى عن طريق اللجوء الى العمل المشترك مع اقسام المحاسبة مسترشدين بالمناهج التعليمية الدولية الصادرة عن UNCTAD , IFAC , AICPA

ب. الخدمات التوكيدية Assurance Services

ان ما استحدثته بيئة تقنية المعلومات وانشطة التجارة الالكترونية من خلق خدمات جديدة تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة قد ادى الى احداث تغيرات جذرية فى ممارسة وتنظيم المهنة ، ولذا فقد ادركت الهيئات المهنية العالمية فى وقت مبكر – اهمية وضع ارشادات حول دور المهنة فى الاستجابة للتطورات التقنية والاستخدامات المتزايدة لها فى قطاع الاعمال ، وكان اول تلك المشاريع المهنية فى الولايات المتحدة عن طريق معهد المحاسبين القانونين AICPA والذى قام باصدار عدد من الدراسات والمشاريع المهنية وكان تقرير Elliot فى عام ١٩٩٦ والخاص بالخدمات التوكيدية والذى دار حول اعادة التفكير فى خدمات المحاسب القانونى . وتعرف خدمة ال Assurance بانها خدمة مهنية مستقلة تضمن جودة المعلومات المنشورة لمتخذى القرارات .

وكان ظهور تقديم الخدمات التوكيدية بمثابة اضافى خدمات جديدة للمحاسبين القانونيين ، حيث لم يعد يقتصر دور المحاسب القانونى على مراجعة القوائم المالية وابداء الراى او تقديم الاستشارات بل اصبح يقدم خدمات جديدة تتمثل فى توكيده لضمان المعلومات وجودتها علاوة على ذلك اصبح المراجع مسؤلا عن تقديم هذه الخدمة لفئة جديدة بخلاف المساهمين . وتشير دراسة (Lymer and Debreceny 2002) بانه قد ذاد الطلب على الخدمات التوكيدية ولم يعد مستخدمى القوائم المالية بحاجة الى الانتظار حتى نهاية العام للاطلاع على تقرير المراجع عن القوائم المالية ونتيجة لهذا الطلب المتزايد على الخدمات التوكيدية قامت معظم شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى باعادة هيكلة منهجياتهم فى المراجعة بالاستناد على توصيات تقرير Elliot

ولقد عرف التقرير المعد من قبل اللجنة الخاصة للخدمات التوكيدية لعام AICPA special Assurance services (Committee on 1996 الخدمات التوكيدية Assurance services على انها خدمات مهنية مستقلة تهدف الى تحسين وضمان جودة المعلومات ومحتواها لاغراض اتخاذ القرارات كما فى التعريف التالى

Assurance services are independent professional services that improve the quality of its context for decision makers

ومن خلال هذه الخدمة يضمن المحاسب القانونى جودة المعلومات ويساهم فى اعدادها information improvement بدلا من ان يصدر تقريره عن

معلومات قائمة معدة من قبل ادارة المنشأة وبهذا تستطيع الخدمات التوكيدية ان تساعد مستخدميهافى اتخاذ افضل القرارات ولذا فان هذه الخدمة الجديدة تختلف عن خدمة ابداء الراى (اضافة الثقة على القوائم المالية) attestation وخدمة الاستشارات Consulting وخدمة التوكيدات اكثر مرونة وتقع فى مستوى بين هاتين الخدمتين من حيث الارتباط على تقديم خدمة ضمان المعلومات وجودتها ويمكن اعداد المعلومات بواسطة محتويات تلك المعلومات ويمكن تحديدها عن طريق المحاسب القانونى او معد تلك المعلومات (الادارة) او المعلومات .

المحور الثاني : مهارات لنظم المراجعة والتدقيق الالي في مجتمع التجارة الاليكترونية

١- اهمية المهارات

فى ظل مجتمع التجارة الاليكترونية يستخدم العديد من المراجعين بالإضافة للهيئات الحكومية والشبه حكومية تكنولوجيا المعلومات للتشغيل الآلي ولمساندة عملياتهم . وفي الوقت الذى تقدم فيه تكنولوجيا المعلومات فوائد عملية لا تحصى ولكنها في الوقت نفسه تقدم مخاطر جديدة للتحكم والمسئولية وتضيف مفاهيم جديدة على مفاهيم المراجعة التقليدية . ومن هنا يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تكون قادرة على التعرف على هذه المخاطر والتعامل معها ، ويتطلب ذلك بالطبع مهارات خاصة تم تجميعها تحت مظلة " نظم المحاسبة والمراجعة في بيئة التشغيل المتكاملة للمعاملات الاليكترونية" والتى تم الاشارة اليها فى المحور الاول البند رقم ٣.

و الهدف من هذه المظلة هو وصف الكفاءات والمهارات الأساسية التي يحتاجها المراجعون لتحقيق استجابة رقابية مناسبة لعملائهم المزودين بحاسبات آلية والدين يعملون فى مجتمع التجارة الاليكترونية بالاضافة الى استحداث منهج يهتم بالاستفادة من الخبرة المتراكمة للقائمين على النظام الضريبى والجمركى بالاضافة الى السادة المراجعيين الخارجيين من خلال مكاتب المحاسبة والمراجعة وايضا المراجع الداخلى واكسابهم المهارات التكنولوجية المعتمدة على تخصصاتهم الحقيقية والاصيلة للتعامل مع مجتمع التجارة الاليكترونية ، كل هذا مع الاخذ فى الاعتبار ولكى يحقق هذا المنهج الهدف فلابد من اخذ الاوضاع المحلية فى الاعتبار لذا فلابد من مراعاة المنهج لاختلافات الاوضاع الاقليمية فى المجالات الاتية :

- الاختلاف فى نظم الحاسبات وتطبيقها
- التطرق الى نظم المعلومات
- القوانين واللوائح التى تؤثر على استخدامات التجارة الاليكرونية

هذا بالاضافة الى شمولية المنهج الذى يوفر تلك المهارات في تغطية مهارات المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الا أن بعض أجهزة الرقابة لا بد ان تبدأ في تطوير نظام المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الخاص بها وقد يكون لديها القليل من المهارات المحلية وأنظمة عملاء بسيطة للتعامل معها . ونتيجة لذلك ، فإنهم قد لا يحتاجون لتوظيف المجال الكامل للمهارات التى يوصى بها هذا المنهج بل يجب اعتبار ثلاثة مجالات أساسية من المنهج كنقاط أساسية وهي:-

- توثيق ومراجعة إطار العمل الاستراتيجي والذي من خلاله يتم تطوير وإدارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات للعميل ، وذلك لحصر استخدامه لها ، وتعريف أنظمة ذات اتجاهات تدقيقية في ظل مجتمع التجارة الاليكترونية .
- توثيق ومراجعة ضوابط الحاسب الآلي من خلال التطبيقات الرئيسية للحاسب الآلي وذلك للتأكد من توفر وتكامل بيانات العميل الحسابية .
- تحديد الاستخدام المحتمل لبرنامج (أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي) وكتابة وإدارة برنامج حاسب آلي شخصي بسيط مبني على أساليب

المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي وذلك للمساعدة في تحليل والتحقيق من معلومات الحاسب الآلي للعميل .

٢- الفئات المستفيدة

اولا الفئات الاكاديمية

أ. السادة اعضاء هيئة التدريس (معيد ، مدرس مساعد ، مدرس) بالجامعة والمهتمين بتدريس المناهج المالية والمحاسبة والمراجعة

ب. طلاب الدراسات العليا في التخصصات المالية والمحاسبية والمراجعة

ثانيا الفئات المهنية

أ. شباب الخريجيين والحاصلين على درجة البكالريوس فى العلوم المالية والمحاسبية (هؤلاء الشباب هم المستقبل وطالما نتحدث عن مجتمع التجارة الاليكترونية فلابد من بناء كوادر شابة يجب الاهتمام بهم بواسطة الجهات المهنية كالنقابات والاتحادات المهنية بالمراجعة والتدقيق)

ب. العاملون بالادارات العليا بالجهات الرقابية المسؤلة عن المراجعة

ج. القائمون على الفحص الضريبى والجمركي بالمجتمع.

د. المراجعون الخارجيون وخبراء المحاسبة والمراجعة القانونيون .

هـ. البنكيون

و. الخبراء المسئولون عن تطوير الدورات والقائمون باعطاء هذة الدورات (تدريب مدرب)

٣ - النقاط التى يحتويها منهج المحاسبة والمراجعة للمعاملات الاليكترونية

- الوعى باهمية استخدام نظم المعلومات
- تطبيق نظم المعلومات المتكاملة
- الرقابة والمراجعة على نظم المعلومات
- مراجعة نظم المعلومات التى يتم تطويرها
- تامين نظم المعلومات
- اساليب مراجعة نظم المعلومات مستخدما لنظم التشغيل الفورى
- البرامج الدولية لمراجعة النظم (ACL , MEDA)
- ادخال البيانات والتحويل بين الانظمة الرقمية المختلفة
- الرقابة الداخلية فى منشات التجارة الاليكترونية
- دور مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مجتمع التجارة الاليكترونية
- ادلة الاثبات ونظم التجارة الاليكترونية

منهج استرشادى

م	العنوان	تفاصيل المادة العلمية	Course	المدة
١	الوعى باهمية استخدام نظم المعلومات المتكاملة	▪ مبادىء المحاسبة والمراجعة على نظم المعلومات المتكاملة وكيفية ادارة وتنظيم هذه النظم	IT awareness	
٢	الطرق المستخدمة فى مراجعة نظم المعلومات المتكاملة	▪ التعمق فى دراسة اساليب التخطط للقيام بأعمال المراجعة ▪ جودة المراجعة ▪ معالجة العيوب الخاصة بهذه	Awareness of IT methods and management	

م	العنوان	تفاصيل المادة العلمية	Course	المدة
		النظم وكيفية تصميم نظم المعلومات المتكاملة		
٣	الرقابة والمراجعة على نظم المعلومات المتكاملة	▪ انشاء فريق عمل لهذا الغرض والتطرق الى كيفية ادارة عملية المراجعة والرقابة لنظم المعلومات المتكاملة واجراء التطبيقات اللازمة على هذه النظم وتركيب البرامج النمطية الخاصة بمراجعة ورقابة هذه النظم	IT controls	
٤	التخطيط لاستمرارية العمل بنظم المعلومات المتكاملة	▪ شرح اهمية التخطيط لمواجهة الطوارئ ووضع اساليب وطرق للمراجعة والرقابة على نظم المعلومات المتكاملة لضمان استمرارية هذة المراجعة	Business continuity planning	
٥	مراجعة نظم المعلومات المتكاملة التى يتم اجراء تطويرها	▪ القاء الضوء على جميع محتويات نظم المعلومات التى يتم تطويرها	Audit of developing systems	
٦	تامين نظم المعلومات المتكاملة	▪ دراسة الفرق بين اهداف تامين نظم المعلومات واهداف اعتماد عملية المراجعة لهذه النظم وتاثير ذلك على عملية المراجعة برمتها وتحليل المخاطر الطارئة واساليب ادارتها	IT security	
٧	القيمة المادية العائدة من مراجعة نظم المعلومات المتكاملة (القيمة المضافة للنظم)	▪ دراسة التقنيات الخاصة بتحديد وتقييم مدى تحقيق البرنامج للاهداف المرجوة منه تحديد نقاط الضعف فيه للتغلب عليها	Value for money audit	

م	العنوان	تفاصيل المادة العلمية	Course	المدة
٨	تنظيم وادارة مراجعة نظم المعلومات المتكاملة	▪ دراسة معايير المراجعة والمهارات اللازمة للمراجعين.	IT audit organization and Management	
٩	البرامج التطبيقية الخاصة بمراجعة نظم المعلومات المتكاملة	▪ دراسة البرامج التطبيقية الخاصة بمراجعة نظم المعلومات وكتابة تقارير لنتائج الخاصة بالمراجعة	Computer assisted audit techniques	
١٠	ادخال البيانات والتحويل بين الانظمة الرقمية المختلفة	▪ دراسة التقنيات المختلفة الخاصة بتخزين البيانات والعمل على التحويل بين الانظمة الرقمية المختلفة لتحليل البيانات من خلال البرامج التطبيقية المستخدمة لمراجعة نظم المعلومات المتكاملة	Data downloading and conversion	
١١	دور مكاتب المحاسبة والمراجعة للتعامل مع مجتمع التجارة الاليكترونية	▪ دراسة التحديات التي تواجه مكاتب المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بمدى جودة انظمة الرقابة الداخلية وعلاقتها بخطة واجراءات المراجعة ومدى الاعتماد عليها في ظل نظم مجتمع التجارة الاليكترونية.	The Role of external auditors in E Commerce society	
١٢	ادلة الاثبات الرقمية	▪ دراسة ادلة الاثبات للنظم الالية والتي تعمل في مجال غير ورقي	Digital Evidences	
١٣	تقارير المراجعة لشركات التجارة الاليكترونية	▪ دراسة نظم التقارير التي يقوم برفعها مراجعي الحسابات لتوضيح نتائج اعمال المراجعة والفحص للنظم الاليكترونية.	The auditing report for the E Commerce enterprises	

سابعا الخلاصة

خريجي كليات التجارة قسم المحاسبة في ظل المستجدات الحديثة ومتطلبات سوق العمل قد يواجه هؤلاء الخريجين صعوبة بالغة في ممارسة تخصصهم وعدم قدرتهم على مجاراة الحياة ومتطلبات سوق العمل . ومن أهم هذه المستجدات النمو السريع في المعرفة، والثورة العلمية والتكنولوجية في الآلات والحاسبات والأدوات ونظم ووسائل الاتصال والانتقال والمعلومات وشيوع استخدام نظم وتطبيقات المحاسبة الالية والتى هى جزء اساسى من مفهوم النظم المتكاملة والتى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، هذا بالاضافة الى انتشار الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وانتشار أوسع للشركات متعددة الجنسية والمشتركة فضلا عن التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل كل هذا يجعل من خريج قسم المحاسبة يجد صعوبة كبيرة فى مجاراة معطيات العصر ويكون فريسة للفجوة التكنولوجية .

السؤال الذى يطرح نفسه وحاولنا الاجابة عليه هو ما مدى كفاءة خريجى الجامعات؟ ومن هى الجهة / الجهات التى يجب ان تطالب برفع مستوى كفاءتهم ليجاروا عصرهم ؟ هل المناهج التي يدرسها الخريج كافية لتحقيق المستوى المطلوب وسد الفجوة التكنولوجية التى يعانوا منها ؟ أم أن الأمر يحتاج إلى تطوير؟ وهل يمكن ان نعتبر التطوير نمط عام لجميع التخصصات بالكلية ؟

كما انه من سمات العصر الذى نعيش فيه هو سرعة التغير والتجديد بما يتوافق مع ما يطرأ على بنية المعرفة من إضافات ، وما يطرأ على البناء الاجتماعى من تغيرات ، والتعليم على افتراض انه ***الصورة المصغرة للمجتمع*** بين هذين التغيرين : تغير المعرفة والتغير الاجتماعى محاصر بتحديات جمة وعنيفة ، وقد حان الوقت فى ان نطالب بدمج الفكر التكنولوجى مع نظم التعليم الحالية ليتكيف بما يسد الحاجات الاجتماعية والمعرفية والتى تخدم سوق العمل .

ثامنا المراجع

1. Abu-Musa, Ahmed, 2004, Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors, Journal of American Academy of Business, Cambridge 4, 8-412.
2. Ainsworth, P, 2001, Changes in Accounting Curricula, Accounting Education 10, 279-297.
3. Alles, M., Kogan, A., and Vasarhelyi, M, 2002, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, Auditing: A Journal of Practice & Theory 21, 125-138.
4. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), and Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA), 1999a, Electronic Commerce Assurance Services Task Force, WebTrust Principles and Criteria for Business-to-Consumer Electronic Commerce, Version 1.1.
5. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), and Canadian Institute of Chartered Accountants (CIAC), 1999b, Electronic Commerce Assurance Services Task Force, WebTrust-ISP Principles and Criteria for Internet Services Providers in Electronic Commerce, Version 1.0.
6. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), and Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA), 1999c, Study Group on Continuous Auditing, Continuous Auditing.
7. American Institute of Certified Public Accountants, (AICPA), and Canadian Institute of Chartered Accountants (CIAC), 1999d, Systems Reliability Task Force, SysTrust Principles and Criteria for Systems Reliability, Version 1.0.
8. Association of Chartered Certified Accountants, (ACCA), 2004, Skills are Major Obstacle to IT Adoption, In Practice March, (www.acca com/publications/inpractice).
9. Auditing Practice Board, (2001), E-Business: Identifying Financial Statement Risks, (www.accontancyfoundation.com. Access date 20 Nov.2004)
10. Australian Accounting Research Foundation (AARF), Auditing & Assurance Standards Board, 2002, Electronic Commerce-Effect on the Audit of a Financial Report.
11. Bedard, J., Jackson, C., Ettredge, M.

and Johnstone, K., 2003, The Effect of Training on Auditors' Acceptance of an Electronic Work System, International Journal of Accounting Information systems 4, 227-250.

12. Bolt-Lee, C., and Foster, S., 2003, The Core Competency Framework: A New Element in the Continuing Call for Accounting Education Change in the United States, Accounting Education 12, 33-47.

13. Brenner, V., Surynt, T., Augustine, F., and Stryker, J. (2002). The Joint Accounting / E-Business Technology Major: An Inter-Disciplinary Approach to Curriculum Development. Informing Science & IT Education Conference, Crok, Ireland.

14. British Accounting Association, (2004) British Accounting Review Research Register-2004, 11th Edition.

15. Burrell, G., and Morgan, G, 1979. Sociological Paradigms and Organizational Analysis (Heinemann, London).

16. Canadian Institute of Chartered Accountants, (CICA), 2000, Electronic Audit Evidence, (Toronto).

17. Carnaghan, C, 2004, Discussion of IT Assurance Competencies, International Journal of Accounting Information systems 5, 267-273.

18. Cerullo, M., and Cerullo, V., 2004, The Auditor's Role In Securing E-Business Systems, EDP Audit, Control, and Security Newsletter 31, 1-13.

19. Chang, C., and Hwang, N., 2003, Accounting Education, Firm Training and Information Technology: A Research Note, Accounting Education 12, 441-450.

20. Elliott, R, 2002, Twenty-First Century Assurance, Auditing: A Journal of Practice & Theory 21, 139-146.

21. Frantz, P, 1999b, Does an Auditor's Skill Matter? Responses to and Preferences amongst Auditing Standards, International Journal of Auditing 3, 59-80.

22. Grandon, E., and Pearson, J, 2004, Electronic Commerce Adoption: An Empirical Study of Small and Medium US Businesses, Information & Management 42, 197-216.

23. Green, B., and Harkness, D, 2004, E-Commerce's Impact on Audit Practices, Internal Auditing 19, 28-36.

24. Greenstein, M., and McKee, T., 2004, Assurance Practitioners' and Educators' Self-Perceived IT Knowledge Level: An Empirical Assessment, International Journal of Accounting Information systems 5.

25. Helms, G., 2002, Traditional and Emerging Methods of the Electronic Assurance, CPA Journal 72, 26-31.

26. Information Systems Audit and Control Association (ISACA), 2002, Review of Business to Consumer (B2C) E-Commerce.

27. International Federation of Accountants (IFAC), Information Technology Committee, 2002, E-Business and The Accountant.

28. Koreto, R., 1998, A Web Trust Experience, Journal of Accountancy 186, 99-102.

29. Leader, B, 2004, Discussion of IT Assurance Competencies, International Journal of Accounting Information systems 5, 275-279.

30. Lee, D., Trauth, E., and Farwell, D. (1995). "Critical Skills and Knowledge Requirements of IS Professionals: A Joint Academic/Industry Investigation." MIS Quarterly 19(3): 313-340.

31. Lord, A., 2004, ISACA Model Curricula 2004, International Journal of Accounting Information systems 5, 251-265.

32. McKee, T., and Greenstein, M., 2003, Keeping Up with Information Technology, The CPA Journal 7, 1-3.

33. Nearon, B., 1999, Auditing E-Business, The CPA Journal Nov.

34. Olivier, H., 2000, Challenges Facing the accountancy Profession, The European Accounting Review 9, 603-624.

سوق الأسمنت المصرى
بين الخصخصة وسيطرة الأجانب (*)

ممدوح الولى

منذ عام ١٩٩٩ وحتى الان شهدت صناعة الاسمنت المصرية نموا تدريجيا لاستحواز الشركات الاجنبية على شركات الاسمنت المصرية مابين السيطرة الكاملة على بعض الشركات والاسهام بنسب غير حاكمة فى شركات أخرى ، فمن بين ١٢ شركة منتجة للاسمنت فى مصر . تسيطر الشركات الاجنبية حتى نهاية فبراير ٢٠٠٥ على اربع شركات وهى شركات بنى سويف والعامرية واسيوط والاسكندرية

كما توجد مشاركات تقل عن نسبة الاغلبية فى ثلاث شركات هى : المصرية للاسمنت واسمنت سيناء والسويس للاسمنت ولم تتوقف محاولات الشركات الاجنبية لزيادة نسب مساهمتها فى تلك الشركات وفى غيرها وابرزها المحاولات المتكررة من جانب احدى الشركات الفرنسية للسيطرة على شركة السويس للاسمنت وهى الشركة التى تستحوزعلى غالبية اسهم شركة طرة للاسمنت ومن هنا فان من يستحوز على السويس سيكون مسيطرا على طره ليرتفع النصيب النسبى لاستحواز الاجانب حينئذ على خمس شركات من الشركات الاثنى عشر المنتجة بخلاف النسب غير الحاكمة بالشركات الاخرى

وعلى الجانب الاخر قامت الشركات القابضة ببيع اسهمها فى شركات الاسمنت التى كانت تملكها حيث باعت شركات حلوان وطره والعامرية والاسكندرية واسيوط وبنى سويف ولم يعد لديها سوى الشركة القومية للاسمنت بما عليها من ديون كبيرة للبنوك وانتاج يأتى نصفه من خلال الطريقة الرطبة التى تخلت عنها كافة المصانع الجديدة بالسوق

ليصبح السوق مقسما بين ثلاث جهات مابين شركات اجنبية تملك اربع شركات ونسب كبيرة فى ثلاث شركات اخرى ومابين شركات يملكها القطاع الخاص المصرى هى : المصرية و أسيك ومصر بنى سويف وسيناء وقنا وشركة واحدة تملكها الحكومة علاوة على نسبة حاكمة للمال العام بالسويس للاسمنت ممثلا فى بنوك وشركات تأمين وشركات عامة

وهنا تثور المخاوف من احتكار القلة المتمثل فى عدد قليل من اصحاب الشركات بدليل اتفاقهم على وجود حد ادنى لسعر البيع واللقاء الدورى بينهم للحفاظ على اسعار البيع وتخوف آخر من سيطرة الاجانب على صناعة الاسمنت المصرية وتحكمهم فى الاسعار خاصة وان هناك عدد من الشركات الصغيرة الحالية مثل قنا ومصر بنى سويف بحاجة لضخ استثمارات جديدة لزيادة طاقتها الانتاجية

❖ تعد صناعة الاسمنت من الصناعات العريقة فى مصر حيث بدأت مع مطلع القرن العشرين بانشاء اول مصنع للاسمنت فى بلدة المعصرة بطاقة انتاجية مائة الف طن كلنكر تم دمجه فى شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية التى انشأت عام ١٩٢٧ وتطورت الصناعة لتواكب النهضة العمرانية والانشائية وللوفاء باحتياجات البلاد والتى كانت تعتمد على الاستيراد لاستيفاء احتياجاتها من الاسمنت وقفزت الطاقات المتاحة من ٥ر٢ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٢ر٢٧ مليون عام ٢٠٠٣ ثم الى ٣ر٤٠ مليون طن عام ٢٠٠٤

وتتمتع الصناعة بمقومات اساسية للنجاح أبرزها توافر الخامات الاولية للصناعة بمواصفات جيدة

(*) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر : " نظرة استشراقية لاقتصاديات صناعة الأسمنت في ضوء القضايا الحاكمة" ٢٧-٢٨ يونيه ٢٠٠٦م .

وتوافر الكوادر الفنية ذات الخبرة العالية لاجيال متتابعة مما ساعد على جذب الشركات العالمية الكبرى لدخول السوق المصرى من خلال برنامج الخصخصة اومن خلال الاستثمار فى المشروعات الجديدة ويمثل الانتاج المحلى بالطريقة الجافة النسبة الاكبر من الانتاج

وتطورت العلاقة بين حجم الانتاج من الاسمنت والاستهلاك والاستيراد والتصدير من انتاج بلغ ١١١ر١٨ مليون طن بالعام المالى ١٩٩٦/٩٥ بينما كان الاستهلاك خلال نفس العام ٤٨٠ر١٩ مليون طن ليصل حجم الاستيراد الى ٧٩٧ر١ مليون طن ومع ذلك تم تصدير ٤٢٨ ألف طن

وفى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغ الانتاج ٢٥٣ر١٩ مليون طن بينما بلغ الاستهلاك المحلى ١٥٣ر٢١ مليون طن لتصل الكميات المستوردة الى ٣١٠ر٢ مليون طن ومع ذلك تم تصدير ٤١٠ الف طن خلال العام وفى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ بلغ الانتاج ٩٧٢ر٢٠ مليون طن فى حين بلغ الاستهلاك المحلى ٧٢٧ر٢٣ مليون طن ومن هنا تم استيراد ٩١٤ر٢ مليون طن ومع ذلك تم تصدير ٩١ ألف طن

وفى عام ١٩٩٩/٩٨ استمرت الفجوة بين الانتاج الذى بلغ ٢٥٩ر٢٢ مليون طن والاستهلاك المحلى الذى بلغ ٠٧٦ر٢٧ مليون طن لترتفع الواردات الى ١٦٩ر٥ مليون طن وتنخفض الكميات التى تم تصديرها الى ٣٣ الف طن فقط

وفى عام ٢٠٠٠/٩٩ انكمشت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ليتم استيراد ٢٠٦ر٢ مليون طن فقط من الاسمنت حيث بلغ الانتاج المحلى ٥٨٨ر٢٣ مليون طن والاستهلاك المحلى المحلى ٧٤٨ر٢٦ مليون طن وبلغت الكميات التى تم تصديرها ٤٦ ألف طن واستمرت الفجوة الاستهلاكية فى التناقص لتنخفض الكميات المستوردة الى ٥٩٢ر١مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠ مع انتاج ١٩٠ر٢٥ مليون طن واستهلاك ٧١٦ر٢٦ مليون طن وتصدير ٦٦ ألف طن

واستمرت الفجوة الاستهلاكية المصرية من الاسمنت فى التراجع الى ٥٠١ ألف طن فقط بالعام المالى ٢٠٠١ /٢٠٠٢ حين بلغ الانتاج المحلى ٨٤١ر٢٦ مليون طن والاستهلاك المحلى ٩٥٩ر٢٦ مليون طن مع ارتفاع الكميات التى تم تصديرها الى ٨٩٧ الف طن للمرة الاولى كحجم تصدير وللمرة الاولى يزيد الانتاج المحلى عن الاستهلاك المحلى بالعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حين بلغ الانتاج ٦٣٧ر٢٨ مليون طن بينما بلغ الاستهلاك المحلى ٤٥٢ر٢٦ مليون طن لتنكمش الواردات الى ١٣٨ الف طن وترتفع كميات التصدير الى ٠٧٧ر٢ مليون طن وفى العام التالى زادت الكميات التى تم تصديرها بدرجة كبيرة فى ضوء ارتفاع الانتاج وثبات الطلب المحلى.

		انتاج الاسمنت الرمادي لشركات الاسمنت														
مسلسل	الشركة	1998	%	1999	%	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
1	اسمنت بورتلاند طره	3442028	17	3255482	14	3159421	13.3	2792788	11	2609275	9.2	2358125	8.1	2845000	8.07
2	أسيك للاسمنت	3032500	15	2812812	12	2535960	10.7	2084396	8.2	2082529	7.3	2204986	7.6	4139000	117
3	الاسكندرية لاسمنت بورتلاند	1016800	4.9	1009000	4.4	962700	4.1	1100682	4.4	1223022	4.3	1266950	4.4		
4	اسمنت بني سويف	1384568	6.7	1290772	5.6	1313209	5.5	1484450	5.9	1440650	5.1	1282032	4.4		
	الاسكندرية وبني سويف													2827000	8
5	القومية للاسمنت	2845179	14	3009035	13	2588536	10.9	2389456	9.4	2754752	9.7	2714925	9.3	2981000	8.4
6	اسمنت اسيوط	3522926	17	3537835	15	3388677	14.3	3489583	13.8	4242759	15	3777091	13	4805000	13.6
7	اسمنت العامرية	2399690	12	2508000	11	2620000	11	2460773	9.7	2200876	7.8	2089338	7.2	2012000	5.7
8	السويس للاسمنت	2958586	14	3822110	17	3685126	15.5	3754570	14.8	3772429	13.3	3632043	13	4145000	11.8
9	المصرية للاسمنت	0	0	1724640	7.5	3505154	14.8	4794174	19	5911744	20.9	6517700	22	7401000	21
10	اسمنت سيناء	0	0					939876	3.7	1364833	4.8	1293837	4.4	1626000	4.6
11	اسمنت قنا	0	0							736481	2.6	1073188	3.7	1269000	3.6
12	مصر بني سويف للاسمنت	0	0									893999	3.1	1509000	4.3
	الاجمالي	20602277	100	22969686	100	23758783	100	25290748	100	28339350	100	29104214	100	35500000	100

تشير خريطة انتاج شركات الاسمنت من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ الى تصدر انتاج الشركة المصرية للاسمنت والتى بلغ انتاجها ٧,٤٠١ مليون طن عام ٢٠٠٤ رغم قصر عمرها الانتاجى الذى تعود بدايته لعام ٢٠٠٠ الا ان تلك الحداثة كانت فى صالحها بسبب حداثة المعدات التى تعمل وفق المتطلبات البيئية العالمية مما له الاثر الواضح فى اشتراطات التصدير واحتفظت شركة اسمنت اسيوط بالمركز الثانى فى فترة المقارنة بنصيب حوالى ١٤ % من انتاج شركات الاسمنت المصرية وفى المركز الثالث السويس للاسمنت والتى تقهقر مركزها بعد دخول الشركات الجديدة مجال الانتاج

وفى المركز الرابع اسمنت حلوان والتى تتنافس مع القومية للاسمنت على احتلال المركز الرابع بين انتاج شركات الاسمنت وكانت اقل الشركات انتاجا مصر للاسمنت – قنا – رغم انها بدات الانتاج قبل شركة مصر بنى سويف بعام واحد الى جانب شركة اسمنت سيناء .

مبيعات شركات الاسمنت   - بالمليون جنيه -

الشركة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السويس	٤٦٥,٧	٤٩٣,٦	٥١٩,٣	٥٢٨,٧	٦٩١,٤	٦٥٨,٧	٦٠٩	٦٣٥,٦	٦٥٥,١	
طره	٤٥٧,٤	٤٩٩,٥	٥٨٦,٤	٦٥٧,٥	٦٤٢,٦	٦١٣,٥	٥٠٢,٨	٤٦١,٤	٥١٠,٥	٥٨٢,٦
حلوان	٤٩٥,٧	٥٥٠,٦	٦٠٢,٧	٩٣٤,٧	٦١٤,٦	٥٨٢,٦	٣٩١,٣			
العامرية	٣٥٨,٦	٣٧٣,٥	٣٩١,٣	٤٠٩,٤	٤٥١,٥	٤٧١,٢	٤٠٤,٦	٣٢٥,٤		
الاسكندرية	١٤٣,٨	١٦١	١٦٥	١٩٩,٨	١٨٢,٦	١٧٦,٧	١٨٢,٣	.١٩٥	٢٣٥,٣	
اسيوط	٣٦٦	٥٠٨,٤	٤٢٦,٢							
القومية	٣٥٢,٧	٣٣٧,٦	٤٠٠,٦	٥٦٣	٥٩٥,٢	٥٨٨,٢	٥٠٠,٤		٣٩٢,٦	٥٧٧,٨
المصرية					٢٨٨,٧	٦٠١,٢	٨٢٢	٩٤٦,٥	١١٥٢	
سيناء							١٣١,٢	٢١٦,٥	٢٤٣,٥	٣٢٨,٣
قنا								٩٤,٤	٢٣٨,٣	٣١٦,٥
مصر بنى سويف									٢٠١,٦	
بنى سويف	١١٥,٣	١٧٣,١	٢٤٣,٢							

المصدر – الميزانيات المنشورة للشركات

❖ وتشير خريطة حصيلة مبيعات شركات الاسمنت خلال السنوات من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٣ الى احتلال المصرية للاسمنت المركز الاول منذ عام ٢٠٠١ وهو العام الثالث لها فى الانتاج حتى ان حصيلة مبيعاتها تكاد تمثل ضعف قيمة مبيعات الشركة التالية لها وهى السويس للاسمنت وفى المركز الثالث كانت طره للاسمنت التى تستحوز عليها شركة السويس للاسمنت بنسبة ٦٥ % من اسهمها منذ بداية عام ٢٠٠٠ لتشكل مجموعة السويس وطره قوة مؤثره فى مجال المبيعات كان لها اثرها فى محاولات الاستحواز الاجنبية المتكررة على السويس للاسمنت وشراء اسهم المال العام بها

ولقد اخذت مبيعات شركات الاسمنت فى الارتفاع فى قيمتها منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ لكنها شهدت تراجعا فى معظمها عدا العامرية والمصرية للاسمنت عام ٢٠٠٠ واستمر التراجع عام ٢٠٠١ وواستمر التراجع كذلك فى بعض الشركات عام ٢٠٠٢ مع ظاهرة حرق الاسعار التى لجأت اليها بعض الشركات فى ظل ظروف الركود المستمر بالاسواق منذ اواخر عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٤

وكانت أقل الشركات فى قيمة مبيعاتها مصر بنى سويف لحداثة انتاجها والذى بدا عام ٢٠٠٣ ونفس السبب بالنسبة لاسمنت قنا التى بدا الانتاج عام ٢٠٠٢ واسمنت سيناء التى بدات الانتاج عام ٢٠٠١ وان كانت معدلات المبيعات لديها جيدةبالمقارنة للطاقات التصميمية لمصانعها الاقل من الشركات الاقدم بالسوق

❖ ومع تزايد الطاقات الانتاجية التى اتاحتها الشركات الجديدة وفى ظل ظروف ركود مخيم على الاقتصاد منذ اواخر عام ١٩٩٧ فقد زادت الكميات المنتجة عن الاستهلاك المحلى مما وجد فائض كبير منذ عام ٢٠٠٢ كان لابد من تسويقه خارج البلاد للحفاظ على الطاقات الانتاجية للمصانع الجديدة وتدبير اقساط القروض المصرفية التى حصلت عليها وهو ما ادى الى توقف الاستيراد

صادرات شركات الاسمنت عام ٢٠٠٤ — الف طن

	بورتلاند عادى	كلنكر	اجمالى	الحصة من الاجمالى %
المصرية للاسمنت	٢٢١٩	٨٨٤	٣١٠٠	٢٦,٥
اسيك للاسمنت	٧٣	١٩٤٦	٢١٦٠	١٨,٥
اسمنت اسيوط	٦٥	١٣٣١	١٣٩٠	١١,٩
القومية للاسمنت	٧٦٥	٣٣٨	١١٠٠	٩,٤
السويس للاسمنت	٧٨٧	٢٥٨	١٠٤٠	٨,٩
اسمنت سيناء	٣٠٤	٤٣١	٧٣٥	٦,٣
مصر بنى سويف	٥٩	٦٥٤	٧١٤	٦,٢
اسمنت طره	١٢٨	٥٣٦	٦٦٥	٥,٧
الاسكندرية – بنى سويف	٥١	٥١	٥٦١	٤,٨
مصر للاسمنت قنا	١٩٨	٢٤٢	٤٤٠	٣,٨
العامرية +سيميور	٨	٧٩	٨٨	٠,٨
الاجمالى	٤٦٦٠	٧٢٠٠	١١٧٠٠	١٠٠

❖ تشير خريطة صادرات شركات الاسمنت الى تصدر نصيب الشركة المصرية للاسمنت حتى انها تجاوزت نصيب الربع من اجمالى الشركات المصدرة مستفيدة من الشريك الاجنبى ومن العمليات الخارجية لمجموعة اوراسكوم تليها شركة أسيك (حلوان) ثم اسمنت اسيوط وكانت اقل الشركات العامرية رغم امتلاكها من قبل شركة اجنبية لها اذرع تسويقية بالخارج ويقل نصيب قنا ومصر بنى سويف لحداثة تشغيل مصانعها الا ان الامر الجيد هو تمكن جميع الشركات من التصدير لتسويق الفائض بعض ان اصبح الانتاج يزيد عن احتياجات السوق المحلية بفارق كبير مع الاخذ فى الاعتبار ظروف الركود بالسوق المحلية وارتفاع اسعار حديد التسليح به والصعوبات التى تواجهها شركات المقاولات فى تمويل عملياتها وتحصيل مستحقاتها لدى الجهات الحكومية ومشاكل تحسين الاسعار التى تم التعاقد عليها مع الجهات الحكومية فى ظل تغير سعر الصرف الى جانب تعثر تطبيق قانون التمويل العقارى

الطاقات المتاحة وانتاج واستهلاك الاسمنت والكلنكر بالدول العربية ٢٠٠٢

	الطاقة التصميمية		الانتاج الفعلى		الاستهلاك اسمنت وكلنكر	التجارة	
	الاسمنت	الكلنكر	الاسمنت	الكلنكر		الصادرات	الواردات
الاردن	٤,٩٦	٤,٣	٤,٣١	٤,٠٦	٢,٦٥	١,٤٥	٠
الامارات	١١,١	٦,٣	٦,٩	٤,٩	٧	٠,٧	١
البحرين	٠,٣٥	٠	٠,١٨	٠	٠,٥	٠	٠,٣٢
تونس	٥,٢٩	٤,٧	٥,٦٣	٤,٨٧	٠	٠	٠
الجزائر	١١,٥	١٠,٤	٨,٩٥	٧,٤	٨,٩٥	٠	٠
جيبوتى	٠	٠	٠	٠	٠,٠٧	٠	٠,٠٧
السعودية	٢٢,٧٣	٢١,٢	٢٣,٣	٢١,٧	٢٠,٤٥	٥,٢٣	٠
السودان	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٢	٠,٢٢	١,٤	٠	١,٢
سوريا	٤,٩٨	٤,٥٤	٥,٠١	٥,٠١	٥,٠٦	٠	٠

	الطاقة التصميمية		الانتاج الفعلي		الاستهلاك لسمنت والكلنكر	التجارة	
الصومال	٠,١	٠,٠٩	٠	٠	٠,١	٠	٠,١
العراق	١٤,٠٣	١٣,٤٧	٤,٢٥	٣,٢٩	٤,٢٥	٠	٠
عمان	٢,٠٥	١,٩٥	١,٩	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٨
فلسطين	٠	٠	٠	٠	١,٩٥	٠	١,٩٥
قطر	١,٤	٠,٩٢	١,٥٥	٠,٩١	١,٦	٠	٠,٢
الكويت	٢,١٥	١,٦٥	٢,٩	١	٢,٧٥	٠	١,٩
لبنان	٤,٩	٤,٤٦	٢,٨	٣,٢	٢,٧	٠,٠٥	٠
ليبيا	٦,٥	٦,٣٣	٣,٢٥	٣,٣٢	٣,٢٦	٠	٠
مصر	٣٥	٢٩,٦٤	٢٨,٧٩	٢٧,٤٨	٢٧,٦٦	٢,٦٥	٠,٢١
المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
موريتانيا	١٠,٢١	٨,٥٨	٨,٠٦	٦,٥	٨,٠٦	٠,٣٢	٠
اليمن	١,٢٧	١١٣	١,٥	١,٢٣	٢,٤٣	٠	٠,٩٣
الاجمالي	١٣٩,٠٣	١٢٠,١٤	١٠٩,٤٨	٩٦,٢٩	١٠٢,٥٤	١١,٢١	٨,٦٨

المصدر الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء

❖ تشير خريطة انتاج الاسمنت عربيا الى قيام سبع دول عربية بالتصدير هي : السعودية ومصر والاردن والامارات وسلطنة عمان ولبنان وموريتانيا وقيام عشر دول عربية بالاستيراد هي : فلسطين والكويت والامارات والبحرين والسودان والصومال وسلطنة عمان وقطر وجيبوتي وهو مايشير الى وجود فرصة لصادرات الاسمنت المصري باربع مناطق رئيسية هي : منطقة دول الخليج العربي اولا ثم منطقة السودان والصومال وارتيريا وافريقيا عموما وفلسطين والعراق

ومع قيام دول عربية ببناء قدرات انتاجية لصناعة الاسمنت منها السعودية والجزائر واليمن لديها خلال السنوات الثلاث القادمة فان الاتجاه الى الدول الاوربية والافريقية هو البديل لبعض الدول العربية التي ستحقق اكتفاءا ذاتيا للاستفادة من القرب الجغرافي من حيث تقليل نفقات الشحن وكذلك سرعة النقل مع سلعة كالاسمنت تتأثر صلاحيتها وجودتها بفترة التخزين ويساعد وجود مصانع قرب الموانيء في عملية التصدير مثل مصنع الشركة المصرية بالعين السخنة ومصنعي الاسكندرية والعامرية بالاسكندرية في القرب من موانيء الشحن

اختلال الهيكل التمويلي لشركات الاسمنت

يشير استعراض الهيكل التمويلي لشركات الاسمنت الى ارتفاع نسبة الاقتراض المصرفي بدرجة ملحوظة مما يؤدي الى تآكل الارباح بسبب مصروفات التمويل وتبدو حالة الشركة القومية كحالة صارخة لذلك ولم تلجأ معظم الشركات لزيادة رؤس اموالها كما لم تلجأ لاصدار سندات لتقليل اعباء التمويل فيما عدا شركة واحدة

حقوق ملكية شركات الاسمنت　　　- مليون جنيه -

الشركة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السويس	٣٩٠	٤٠٢	٤٠١	٣٨٩,٥	٦٣٠,٦	٧٩٠	١٤٧١	١٤٠٩	١٥٥٦	
طره	٢٨٨,٣	٣٤٨,٩	٤٢٠,٤	٦٢١,٨	٦٦٠,٩	٦٧٦,١	٧٣٤,٩	٦٤٤,٣	٦٤٥,٣	٧٩٧,٢
حلوان	٢٩٦,٣	٣١٧	٤٣٥,٤	٥٥٤,٦	٥٧٠,٧	٥٩٦,٦				
العامرية	٢٥١,٩	٣١١,٧	٢٣٩,٣	٢٩٦	٣١١,٩	٣٢٥,٤	٣٢٩,٧	٣٧٩,٥	٣٤٢,٧	
الاسكندرية	١١٥	١٣٢,٥	١٦١,١	١٧٥,٤	١٨٧,٣	١٩٦	١٩٩,٥	١٩٩,٧	١٥٦	
اسيوط	١٤٢,١	١٥٨,٦	٤٤١,٧							
القومية	٧٨,١	١٠١,٦	١٤٤,٩	١٩٢,٣	٢٣٨,٨					
المصرية					٧٥٥,٧	٩٧٤,٤	١٢٤٨	١٤٧٥	١٧١٨	
سيناء					٢٢٤,٣	٢٥٤	٢٥٤	٣٠٠,٣	٤٦٧,٦	٥٢٦,١
قنا				٢٨٥,٢	٢٨٨,١	٢٩٢,٤	٢٩٢,٥	٣٥٣,٦	٣٤٣,٤	٤٢٨,٦
مصر بنى سويف				١١٣,٢	١١٩,٣	١٥٠	١٥٠	١٥٣	٢٢٢,٧	
بنى سويف	-٥٩	-١٢٧	١١٥,١							

المصدر - الميزانيات المنشورة للشركات

❖ تشير خريطة توزيع حقوق الملكية بين الشركات الى الصلة الوثيقة بين ضخامة حجم الانتاج والمبيعات وبين حجم راس المال وحقوق الملكية والواضح فى شركتى المصرية للاسمنت والتى بلغت حقوق الملكية بها ٧ر١ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ والسويس للاسمنت بقيمة ٥٥ر١ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ كما يلاحظ النمو التدريجى لحقوق الملكية فى كافة الشركات المنتجة للاسمنت فى فترة الدراسة

وكانت شركة مصر بنى سويف الاقل من حيث حقوق الملكية بحكم حداثة انشاءها بالمقارنة لغيرها وانخفض رأسمالها بالمقارنة بباقى الشركات الجديدة

❖ ولم تتضح صورة حقوق الملكية بشركات اسيوط وبنى سويف والقومية بسبب عدم الافصاح عن بياناتها المالية دوريا رغم انها شركات مقيدة بالبورصة ولها اسهم متداولة بين الجمهور.

الالتزامات طويلة الاجل لشركات الاسمنت　　　- مليون جنيه -

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السويس	٧٥	٥١,٧	١٠٧,٣	٢٠٥,٦	٢٢٢,٢	١١٣٧	٨٥٨,٦	٦٧١,٥	٥٣٥,٩	
طره	١٨٤,٦	١٥٥,٥	١٢٧,٥	١٠٠,٢	٧٣,٦	٣٥	٧١	٤٥	٧٤,٥	٣
حلوان	٤٩٧,٢	٣٦٩	١٨٩,٦	١٤٧,٦	١٠٦,٦	٨١,٢				
العامرية	١٩٩,٦	١٢٩,٨	١٠٧	٦٦,١	٤٩,٩	٣٥,٤	٢٢,٦	١٤١,٩	١٦٨,٤	
الاسكندرية	٠	٠	٩,٧	١٢٤,٢	٢٦٩,٧	٣٣٨,٨	٣٠٧,٨	٢٣٦,٢	٦٤	
اسيوط		٤٠١,٥	١٠٩,٢							
القومية	١١٠٩	١١٠٧	١٠٢٣	٧٦٢,١	٦٦٠,٩	٦٩٢,٣	٦٦٨,٤	٥٦٩,١	٥٨٥	
المصرية					٧٠٥,٤	١١٨٤	١٢٤٥	١٠٢٩	٩١٦	
سيناء					١٧٣,٥	٣١٢,٨	٢٩٩,٩	٢٥١	١٦٩	١٢٨,٥
قنا							٣٢٩,١	٣٣٧,٥	٣٤٧,٨	٣٤٣,٦

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
مصر بنى سويف				١١,٩	١٤,٧	٣٤٦,٨	٣٨٧,٨	٥٠٣,٨	٣٨٨,٤	
بنى سويف										

المصدر – الميزانيات المنشورة للشركات

– تشير البيانات المالية للشركات المنتجة للاسمنت الى اعتمادها جميعا على الاقتراض المصرفى لتمويل النشاط وتبدو ضخامة القروض المصرفية فى حالة القومية للاسمنت وبنى سويف قبل توقفها عن الافصاح وتعد المصرية للاسمنت هى الاكثر اقراضا طويل الاجل كما تعد الوحيدة التى لجأت الى طرح سندات مرتين اولهما لسداد ديونها والمرة الثانية لاستهلاك السندات الاولى وتمويل مشروع لازالة الاختناقات فى اماكن الانتاج

ومن الامور الجيدة انتظام الشركات الجديدة بالسوق فى سداد التزاماتها طويلة الاجل مثلما فعلت اسمنت سيناء بسداد ماعليها لبنك القاهرة من حصيلة زيادة رأسمالها من خلال شريك فرنسى كذلك تراجع ارصدة القروض الطويلة لدى الاسكندرية للاسمنت وكذلك لشركة طرة واتجهت الالتزامات طويلة الاجل ايضا لدى السويس للاسمنت والقومية الى التراجع رغم ضخامتها وبمقارنة الالتزامات الطويلة برؤس اموال الشركات فمازالت العديد من الشركات تحتاج الى اعادة هيكلة لتحقيق نوع من التوازن بين مصادر تمويل استثماراتها حيث تزيد نسبة القروض كثيرا بالمقارنة لحقوق الملكية

تجارب الخصخصة فى شركات الاسمنت المصرية

اسمنت العامرية

© بدأ برنامج خصخصة شركات الاسمنت التابعة لقطاع الاعمال العام عام ١٩٩٤ من خلال البيع بالبورصة بطرح نسبة من اسهم شركة اسمنت العامرية للافراد فقط فى اول اغسطس ١٩٩٤ بسعر ٢٧ جنيها للسهم بحد اقصى خمسة الاف سهم بغرض توسيع قاعدة الملكية واتاحة الفرصة لصغار المستثمرين تلاها طرح نصف مليون سهم فى ابريل ١٩٩٥ بسعر ٥٣ جنيه للسهم كحد ادنى وذلك الاشخاص الطبيعيين والمعنويين

ونسبة اخرى فى يونيو ١٩٩٦ بسعر ٤٦ جنيه للسهم ، ثم فى ديسمبر ١٩٩٦ بسعر ٦٨ جنيه للسهم ثم نسبة اخرى فى سبتمبر ١٩٩٧ بسعر ٨٦ر٩٧ جنيه للسهم لتصل نسبة الاسهم المباعة من اسهم المال العام حتى عام ١٩٩٨ الى ٦١% للقطاع الخاص متمثلا فى شركة سيمبور البرتغالية قيمتها ٧٢٥ر٠٦ مليون جنيه ،الى جانب نسبة ١٠ % لاتحاد العاملين بالمساهمين بالشركة قيمتها ٤٣ر٢ مليون جنيه

وبلغ اجمالى قيمة الاسهم المباعة للقطاع الخاص ولاتحاد العاملين ٧٦٨ر٢٦ مليون جنيه لتتحول الشركة الى التبعية للقطاع الخاص منذ اكتوبر ١٩٩٨

وعند طرح نسبة ٢٩ % – تمثل حصة لشركة القابضة للتعدين والحراريات فى شركة العامرية للاسمنت – من اسهم العامرية للبيع فى فبراير ٢٠٠٠ حدثت منافسة بين الشركة المحلية والعالمية على شراء نسبة أغلبية فى اسمنت العامرية مابين شركات : OCI التى يراسها ناصف ساوريرس ولافارج وكونسرتيوم من شركة سيمبور البرتغالية والمصرية للاسمنت ودخلت شركة الاهرام التى كونتها الحكومة المصرية من عدة شركات للاسمنت الى جانب بنك مصر ورجال اعمال للشراء وتبارت كل تلك الشركات فى تقديم اسعار اعلى من الاخرى لعرض الشراء والتى تراوحت مابين ٦٦ جنيها وحتى ٩٥ جنيها للسهم وفى مارس ٢٠٠٠ تم بيع الحصة المتبقية من اسهم

اسمنت العامرية والبالغ نسبتها ٢٩ % من اسهم الشركة لمستثمر رئيسي متمثلا في شركة سيمبور البرتغالية بقيمة ٥٢٧ مليون جنيه

– وتعد مجموعة سمبور ذات جذور برتغالية بدأت طريقها للاستثمار الدولي عام ١٩٩٢ بضم مصنعين لها في اسبانيا وفي عام ١٩٩٤ ساهمت في شركة اسمنت موزمبيق وفي عام ١٩٩٦ قامت بشراء ٥٥ % من مؤسسة الاسمنت المغربي وفي عام ١٩٩٧ ضمت اليها ثلاث مصانع بالبرازيل وفي ١٩٩٨ ضمت مصنع تونسي وفي عام ١٩٩٩ عززت تواجدها بالبرازيل الى جانب شراء اسهم شركة اسمنت العامرية المصرية لتقرر الى جانب تطوير خطي الانتاج الموجودين بشركة اسمنت العامرية انشاء خط ثالث لزيادة القدرة الانتاجية لاسمنت العامرية بأكثر من ٤ر١ مليون طن بتكلفة ١١٠ مليون دولار لرفع الطاقة الانتاجية لاسمنت العامرية الى حوالى ٤ مليون طن وفي مايو ٢٠٠٤ بلغت نسبة استحواذ شركة سيمبور ايجبت للاسمنت على نسبة ٣ر٩١ % من اسهم العامرية للاسمنت

اسمنت طرة

© وفي نوفمبر ١٩٩٤ تم طرح نسبة ١٠ % قابلة للزيادة من اسهم شركة طره للاسمنت بسعر ٢٩ جنيه للسهم وذلك للاشخاص الطبيعيين فقط حيث بلغت النسبة المباعة ٤ر١٤ % من اسهم الشركة للقطاع الخاص بقيمة ١٠٧ مليون جنيه بسعر بيع ٣١ جنيه للبيع حيث قام نحو خمسين الف شخص بالشراء ٠الى جانب بيع نسبة ١٠ % من الاسهم لاتحاد العاملين المساهمين بقيمة ٤٩ مليون جنيه

وفي ابريل ١٩٩٥ تم طرح نصف مليون سهم من اسهم الشركة بسعر ٤٢ جنيه ليتم بيع نسبة ٨ % اضافية من اسهم الشركة بقيمة ٨٢ مليون جنيه وفي يناير ٢٠٠٠ اعلنت شركة السويس للاسمنت عن رغبتها في شراء حصة حوالى ٥٦ % وبحد ادنى ٥١ % متضمنة نسبة ٢٥ % من غير اسهم المال العام في راسمال شركة اسمنت طره بسعر ٨٠ جنيه للسهم والتي تملك شركة السويس للاسمنت اصلا عدد ٣٠٥ ألف سهم بها وفي يناير ٢٠٠٠ تم بيع نسبة ٤٩ % من اسهم المال العام بالشركة للقطاع الخاص متمثلا في شركة السويس للاسمنت بقيمة ٩٨٨ مليون جنيه ليصل اجمالي قيمة الاسهم المباعة من اسهم الشركة والبالغ نسبتها ٤ر٨١ % من المال العام نحو ١ر١٢٢٧ مليون جنيه

الاسكندرية للاسمنت

© وفي نوفمبر ١٩٩٤ تم طرح ١٦٥ ألف سهم بشركة الاسكندرية للاسمنت منها ١٥ ألف سهم لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة بسعر ٣٢٠ جنيه للسهم وبحد اقصى مائة سهم للشخص الطبيعي وحد اقصى ألفي سهم لكل مؤسسة او صندوق استثمار وبعد ذلك تم بيع غالبية اسهمها من خلال البيع لمستثمر استراتيجي متمثلا في شركة بلو سيركل بعد طرح نسبة الاغلبية من اسهم الشركة للبيع في يوليو ١٩٩٩ وتقدم ١٢ شركة مصرية وعالمية بسحب كراسة الشروط منها شركات عالمية مثل سيمكس المكسيكية وتيتان اليونانية وسيمبور البرتغالية وسينكس الايطالية

© ففي نوفمبر ١٩٩٩ تم بيع نسبة ٣٧ر٦١ % من اسهم الاسكندرية للاسمنت الى القطاع الخاص متمثلا في شركة بلو سيركل البريطانية بقيمة ٤٤ر٦٤٢ مليون جنيه بسعر ٨٠ جنيه للسهم الى جانب بيع نسبة ١٠ % من اسهمها لاتحاد العاملين المساهمين بقيمة ٥٧ر٢٧ مليون جنيه لتنتقل الشركة للتبعية للقطاع الخاص منذ فبراير ٢٠٠٠ ٠ثم قامت الشركة البريطانية بشراء نسبة من الاسهم من السوق لتصل نسبة استحواذها الى ٧٥ % من اسهم الشركة

وفي ديسمبر ٢٠٠٠ تم تأسيس شركة باسم بلو سيركل – مصر للاسمنت حسب قانون الاستثمار المصري براسمال مائتي مليون جنيه تساهم فيها شركة

الاسكندرية لاسمنت بورتلاند بنسبة ٥٠ % ومجموعة بلو سيركل بنسبة ٥٠ % بهدف اكمال وتشغيل الفرن الخامس بطريقة الانتاج الجاف وذلك للاستفادة من الاعفاء الضريبي الذى يصل لخمس سنوات وكانت تلك الشركة الجديدة شركة مستقلة وليست تابعة للاسكندرية للاسمنت

وفي مايو ٢٠٠٢ تم بيع نسبة ٨٨ر٤٥ % من اسهم اسمنت الاسكندرية الى شركة الاسكندرية للتنمية (وهى مكونة من قبل مجموعتى لافارج وبلو سيركل) والتى كانت قد طلبت شراء كامل اسهم الشركة بسعر ٣٠ جنيه للسهم بعد ان كانت قد طلبت شراء السهم بقيمة ٥ر١٩ جنيه مما اثار اعتراض صغار المساهمين بالشركة خاصة وان الشركة بلو سيركل الانجليزية كانت قد اشترت السهم بقيمة ٨٠ جنيه

وفي اطار شراء شركة لافارج الفرنسية نسبة ٧٧% من شركة بلو سيركل البريطانية عام ٢٠٠١ ومن هنا فقد اصبحت نسبة ٧٥ % من اسهم الاسكندرية للاسمنت مملوكة لشركة لافارج الفرنسية

وفي يناير ٢٠٠٤ قامت شركة بلو سيركل ببيع نسبة من اسهم الاسكندرية للاسمنت وفي اواخر يناير ٢٠٠٥ اعلنت شركة اسمنت بني سويف - احدى الشركات التابعة لمجموعة لافارج تيتان - عن رغبتها فى شراء نسبة ٥٥ر١١ % من اسهم شركة الاسكندرية للاسمنت بسعر ٣٠ جنيها للسهم فى خطوة لاكمال استحواز مجموعة لافارج تيتان على كامل اسهم الاسكندرية للاسمنت والتى كررت نفس المسعى منذ عام ٢٠٠٢

❖ فمنذ عام ١٩٩٩ تكون اتحاد شركات لافارج تيتان مصر بين شركة لافارج الفرنسية والتى تعد الاولى عالميا فى صناعة الاسمنت ومواد البناء وشركة تيتان اليونانية وهى اكبر الشركات اليونانية فى مجال صناعة الاسمنت والخرسانة الجاهزة حيث قام اتحاد شركات لافارج تيتان مصر بشراء شركتين لانتاج الاسمنت المصرية هما اسمنت بنى سويف عام ١٩٩٩ والتى تبلغ استثمراتها ٣٥٠ مليون دولارامريكي وطاقتها الانتاجية الحالية ٥ر١ مليون طن ومرخص لها اضافة خط ثان بطاقة انتاجية ٥ر١ مليون طن وشركة الاسكندرية للاسمنت عام ٢٠٠٠ والتى تبلغ استثمراتها ٣٣٠ مليون دولارامريكى بطاقة انتاجية حالية ٧ر١ مليون طن بالاضافة الى انشاء صومعة سفاجا لتصدير الاسمنت السائب عام ٢٠٠٤

اسمنت بورتلاند حلوان

© وفي نوفمبر ١٩٩٥ تم طرح اسهم اسمنت بورتلاند حلوان من خلال البيع بالبورصة بسعر ٣٤ جنيه للسهم حيث تم طرح نصف مليون سهم قابلة للزيادة للجمهور ونصف مليون سهم لصناديق الاستثمار ونصف مليون سهم للمؤسسات المالية وشركات راس المال المخاطر وشركات التأمين والشركات الاستثمارية ثم فى ديسمبر ١٩٩٦تم بيع شريحة اخرى من اسهم الشركة لتتحول الشركة الى التبعية للقطاع الخاص منذ يناير ١٩٩٧

وفى مارس ٢٠٠١ اعلنت الشركة القابضة للصناعات المعدنية عن رغبتها فى بيع حصتها فى راس مال شركة اسمنت بورتلاند حلوان والبالغة ١٢ مليون سهم تمثل نسبة ٩ر٤٧ % من اسهم الشركة لمستثمر استراتيجى او لمجموعة من المستثمرين طبقا لنظام عروض الشراء والتزام المستثمر الاستراتيجى بشراء باقى اسهم الشركة التى يعرضها حملة تلك الاسهم للبيع بالبورصة

الا ان بعض الشركات الاجنبية العاملة فى مصر و شركات الاسمنت الخاصة المصرية قد امتنعت عن الشراء فيما يشبه الاتفاق الضمنى فيما بينهم واطلق البعض اشاعات بالسوق بانها شركة ليست قوية وانها تعانى من مشاكل حيث تنتمى الى الجيل الاول من شركات الاسمنت المصرية التى دخلت مرحلة الانتاج الفعلى قرب منتصف العشرينات من القرن الماضى

فمن بين ١١ فرنا للانتاج داخل الشركة تعمل ثمانية افران بالطريقة الرطبة القديمة وثلاثة افران بالطريقة الجافة الحديثة وان سهمها غير جاذب وان عقد الادارة المبرم بين حلوان للاسمنت وشركة أسيك بقيمة ١٢ مليون جنيه سنويا ولمدة سبع سنوات يحول دون التقدم لها مما ادى لانخفاض قيمة سهم الشركة وهو ماتستهدفه البعض لشراء الشركة بسعر ارخص في ظل حاجة الحكومة لسيولة مالية من قبل برنامج الخصخصة ورغم تصريحات قيادات وزارة قطاع الاعمال العام بتلقي اتصالات من شركات اجنبية لشراء اسهم شركة حلوان للاسمنت فقد تم بيعها في النهاية وبعد عدة اشهر من الطرح لشركة مصرية كانت صاحبة العرض الوحيد للشراء بسعر ١ر٥١ جنيه لعرض الشراء

ففي سبتمبر ٢٠٠١ تم بيع نسبة الاغلبية من اسهم الشركة لتصل النسبة المباعة للقطاع الخاص متمثلا في شركة أسيك بقيمة ٢ر١١٧٧ مليون جنيه ونسبة مباعة لاتحاد العاملين المساهمين ٥ % بقيمة ٢٥ مليون جنيه باجمالي ٢ر١٢٠٢ مليون جنيه للقطاع الخاص واتحاد العاملين ولتصل نسبة استحواذ أسيك لاسهم الشركة ٦٩ر٩٤ %

© اسمنت بني سويف

يمثل بيع اسهم شركة اسمنت بني سويف التجربة الاولى لعمليات خصخصة شركات الاسمنت التي تمت من خلال البيع لمستثمر استراتيجي بدأت ببيع نسبة ٧٦ % من اسهم شركة اسمنت بني سويف للقطاع الخاص متمثلا في شركة لافارج وبيع نسبة ٥% لاتحاد العاملين المساهمين بها بقيمة ٢١ مليون جنيه لتتحول الشركة الى التبعية للقطاع الخاص منذ اغسطس ١٩٩٩ وفي فبراير ٢٠٠٠ تم بيع نسبة ١٩ % من اسهم الشركة من المال العام الى القطاع الخاص متمثلا في شركة لافارج بقيمة ٢ر١٠١ مليون جنيه

وكانت الشركة القابضة للتعدين والحراريات قد اعلنت في مارس ١٩٩٤ عن رغبتها في بيع مائة بالمئة من اسهم شركة بني سويف للاسمنت والتي تبلغ طاقتها الانتاجية وقتها ١ مليون طن من خط انتاج واحد تم توريد معداته من اليابان والمانيا الا انه في ظل عدم الاستجابة الملموسة للعرض تم مد الموعد المحدد لتسليم العطاءات واعلن اتحاد المقاولين المصريين نيته عن شراء ٣٠ % من اسم الشركة وابدى البنك الاهلي استعداده لتمويل عملية الشراء - وفي ابريل ١٩٩٥ تم الغاء عملية لبيع مصنع اسمنت بني سويف من قبل وزير قطاع الاعمال العام بعد الحصول على عرض للشراء قيمته حوالي مليار جنيه نقدا وبعد مفاوضات لعدة اشهر مع هؤلاء المستثمرين الاجانب بحجة ان صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية لايجب ان يتحكم فيها الاجانب رغم ان انتاج المصنع بكامل طاقته لايشكل اكثر من ٥ % من الانتاج المصري للاسمنت

❖ وفي يونيو ١٩٩٧ استعدت القابضة للتعدين والحراريات لاعادة الكرة لطرح ٣٧ مليون سهم من الشركة للبيع في البورصة للافراد والشركات والشركات والبنوك وصناديق الاستثمار لاستخدام حصيلة البيع في تمويل اقامة خط جديد للانتاج بطاقة ٤ر٢ مليون طن لرفع كفاءة الاداء بالشركة والتي ظلت تحقق خسائر في نتائج اعمالها لسنوات لوجود خلل في هيكلها التمويلي حيث كانت الشركة تزاول نشاطها دون سداد راس المال البالغ ٣٣٠ مليون جنيه مما دفعها للاقتراض بفوائد تمويلية كبيرة

❖ حيث بلغت تلك الخسائر ٩٨٨ر٥٩ مليون جنيه بالعام المالي ١٩٩٥/٩٤ و٨٣٥ر٦٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥ و٧٧ مليون جنيه كخسائر بعام ١٩٩٧/٩٦ الا ان البيع لم يتم من الطرح للافراد بالبورصة ولكن من خلال البيع لمستثمر استراتيجي عام ١٩٩٩

❖ وفي يناير ٢٠٠٥ اعلنت شركة اسمنت بني

سويف احدى الشركات التابعة لمجموعة لافارج تيتان عن رغبتها فى شراء اسهم شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند بنسبة ٥٥ر١١ % بحد ادنى ٧ % من اجمالى اسهم الشركة مع جواز التنازل عن هذا الشرط بسعر ٣٠ جنيها للسهم

اسمنت اسيوط

© وفى نوفمبر ١٩٩٩ ايضا تم بيع نسبة ٧٧ % من اسهم شركة اسمنت اسيوط للقطاع الخاص متمثلا فى شركة سيمكس المكسيكية بقيمة ٠٨٤ر١ مليار جنيه الى جانب نسبة ١٠ % من اسهم الشركة لاتحاد العاملين المساهمين بها بقيمة ٦ر١١٢ مليون جنيه بنسبة خصم ٢٠ % من سعر البيع ويعد سعر بيع اسمنت اسيوط هو الرقم الاعلى بين ارقام بيع شركات الاسمنت المصرية لشركات اجنبية لتنتقل الشركة للتبعية للقطاع الخاص منذ نوفمبر ١٩٩٩

وتعد شركة سيمكس ثالث اكبر شركة اسمنت بالعالم بعد لافارج الفرنسية وهايد برجر الالمانية وتمتلك عددا من مصانع الاسمنت فى اوربا والشرق الاقصى وكان عرض الشركة المكسيكية الوحيد بعد انسحاب باقى الشركات الثلاثة عشرة التى سحبت كراسة الشروط للبيع وتضمن الاتفاق تطوير الشركة لخطوط الانتاج بشركة اسيوط لرفع الانتاج الى ٥ر٤ مليون طن بدلا من ٩ر٣ مليون طن وقت الشراء مع الحفاظ على العمالة الموجودة بالشركة والبالغ عددها ٣٣٠٠ الاف عامل وفنى وتضم شركة اسيوط ثلاثة خطوط انتاج وكانت المورد الرئيسي من الاسمنت لمشروع توشكى حتى بلغ معدل التوريد الشهرى لمشروع توشكى مابين ثمانية الى عشرة الاف طن شهريا قبل بيع الشركة وفى يونيو ٢٠٠٠ تم بيع نسبة ال ١٣ % المتبقية من اسهم المال العام بالشركة للقطاع الخاص بقيمة ١٨٣ مليون جنيه

السويس للاسمنت

© تعد شركة السويس للاسمنت اول شركة اسمنت قطاع خاص تاسست عام ١٩٧٧ وفى عام ١٩٩٦ تم بيع ٢ر٧ مليون سهم ن اسهم الشركة والتى تمثل حصة بنوك الاهلىالمصرى ومصر والقاهرة والاسكندرية بالاضافة الى حصة للقابضة للصناعات المعدنية وذلك عن طريق اصدار شهادات ايداع دولية GDR فى بورصة لندن كثانى شركة مصرية تطرح شهادات ايداع دولية بعد البنك التجارى الدولى الذى قام بنفس الخطوة فى يوليو ١٩٩٦

- ❖ وفى اكتوبر ٢٠٠١ قامت شركة الاسمنت الفرنسية بشراء نسبة ٦٥ر٣٤ % من اسهم السويس للاسمنت بقيمة ٦٢ر٩٥٢ مليون جنيه
- ❖ وفى ديسمبر عام ٢٠٠٤ عرضت شركة الاسمنت الفرنسية شراء نسبة اخرى من اسهم السويس للاسمنت بسعر ٨٧ر١٢ دولار للسهم تعادل ٠٥ر٨٠ جنيه بسعر الصرف وقت ذاك فى خطوة حاسمة للاستحواز على الشركة وتعهدوا بالاحتفاظ بالعمالة القائمة بشركة السويس للاسمنت وشركة اسمنت طرة والتى تمتلك شركة السويس للاسمنت نسبة ٦٥ % من اسهمها وذلك لمدة ثلاث سنوات على الاقل من من تاريخ عرض الشراء وكذلك تعهدها بالحفاظ على سعر ٢٤٥ جنيه تسليم المصنع من شركة السويس وسعر ٢٣٥ جنيه للطن تسليم المصنع من شركة طرة
- ❖ وتقدم صغار حملة الاسهم بالشركة لعرض بيع ٣ر٧ مليون سهم من اسهم الشركة تمثل نسبة ٨ر٥ % من اسهم الشركة وتم البيع بسعر لم يتجاوز ٨٣ جنيه لترفع شركة الاسمنت الفرنسية حصتها الى ٩ر٣٩ % من اسهم السويس للاسمنت فى حين قررت وزارة الاستثمار عدم بيع مساهمات المال العام بشركة السويس والبالغ نسبتها ٦٠ % لانخفاض اسعار سعر عرض الشراء
- ❖ وانتقد صغار حائزى اسهم السويس للاسمنت وزارة الاسثمار على عدم اعلانها قرارها بعدم البيع فى وقت مبكر حتى لايعرضوا مالديهم من اسهم حيث

ان الوزارة اعلنت موقفها بعد ان قام صغار المستثمرين ببيع اسهمهم في السويس للاسمنت استنادا الى ان المال العام سوف يبيع مساهماته وان احتفاظهم بالاسهم مع بيع المال العام لحصته سيعرضهم للخسائر

❖ ويشير التوزيع النسبي للمساهمين بالسويس للاسمنت الى تملك الشركة القابضة للصناعات المعدنية ٤ر٨ % والشركة القومية للاسمنت لنسبة ٢ر٦ % و بنك الاستثمار القومي ١٠ر٥ % من الاسهم وبنك الاسكندرية ٤ر٤ % وبنك مصر ٢ر٤ % وبنك ناصر الاجتماعي ٦٦ر٣ % % وبنك القاهرة ١١ر٢% والقابضة للصناعات الكيماوية ٦ر١% والبنك الاهلي ٩٩ر٠% والاهلية للتامين ٣٤ر٠ % ومصر للتامين ٢٢ر١ % والمصرية لاعادة التامين ٨٩ر٠ %والشرق للتامين ٠٤ر٠ % وسيمنت فرانسيه ٩ر٣٩ % وشهادات ايداع دولية ٠٢ر١٠% ومساهمون اخرون ٩ر١٠ %

❖ وفي بدايات مارس ٢٠٠٥ اعلنت شركة الاسمنت الفرنسية مرة اخرى وخلال فترة وجيزة من عرضها السابق بالاشتراك مع مجموعة من المستثمرين المصريين والعرب والاجانب – لم يذكر الاعلان اسماءهم – عرضها لشراء ٣٦ر٢١ مليون سهم تمثل نسبة ٣٨ر٣٣ % من اسهم السويس للاسمنت على ان لاتقل نسبة ٧٥ % من الاسهم المطلوب شراءها من اسهم المال العام والباقي البالغ نسبته ٢٥ % من اشخاص القطاع الخاص وذلك بسعر ٧٢ر١٦ دولار للسهم الواحد تعادل ٩٧ جنيه مصري بسعر صرف ٨ر٥ جنيه مصري

ورغم تحديد حد ادنى لكمية عرض الشراء بنسبة ٣٨ر٣٣% من اسهم الشركة الا ان الاعلان قد اعلن عن امكانية التنازل عن هذا الشرط

واعلنت شركة الاسمنت الفرنسية وهي احدى الشركات التابعة لمجوعة اسمنت ايطالية ITLACEMENTI تعد خامس اكبر مجموعة اسمنت بالعالم سواء بطريق مباشر اوعن الشركات التابعة لها عن عدد من التعهدات لعملية البيع منها مراعاة حقوق العاملين واصحاب الاعمال طبقا لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والاحتفاظ بالعمالة القائمة بتاريخ العرض وذلك لمدة ثلاث سنوات علي الاقل من تاريخ اقفال العرض وبعده لن تقوم شركة الاسمنت الفرنسية باتخاذ اى اجراءات جماعية او قصرية لتخفيض العمالة

كما تتعهد بقيام شركتي السويس للاسمنت وطرة للاسمنت بوضع نظام للحوافز على الجودة وزيادة الانتاجية للعاملين بالاضافة الى توفير نظام للتامين الصحي اكثر تطورا وتنفيذ برنامج للامن الصناعي للعاملين بالشركتين الي جانب صرف مكافأة استثنائية للعاملين بمناسبة نجاح عرض الشراء بواقع اجر ثلاثة اشهر لكل عامل كذلك صرف مكافأة ثانية تعادل اجر ثلاثة اشهر للعاملين بعد مرور ستة اشهر بشرط تحقيق معايير جودة الاداء

ايضا التعهد بالحفاظ على سعر ٢٤٨ جنيه للطن من الاسمنت تسليم المصنع من شركة السويس للاسمنت و٢٣٨ جنيه للطن من الاسمنت تسليم المصنع من شركة طره وذلك لمدة ستة اشهر من تاريخ اقفال عرض الشراء واكدت ان التحديث والتطوير لمصانع شركتي السويس وطره سيصل بقيمة الاستثمارات بالشركتين الى اكثر من مليار جنيه مصري خلال العشر سنوات القادمة الي جانب تطبيق المعايير الدولية في الانتاج والصيانة والسلامة والحفاظ على البيئة والالتزام بتصدير الفائض من انتاج الشركتين من خلال قنوات التوزيع العالمية لشركة الاسمنت الفرنسية كذلك التعهد باستثمار قيد اسهم شركة السويس للاسمنت بالبورصة المصرية

اسمنت سيناء

© شركة مصرية اسسها بنك مصر وبنك القاهرة وشركة سما مصر للاستثمار في عام ١٩٩٧ وتم طرح

اسهمها للاكتتاب العام والذى تم تغطيته عدة مرات فى فىالحد الادنى لمدة الاكتتاب مما ادىالى التخصيص للمكتتبين بنسبة ٢٠ % حتى بلغ عدد المساهمين ٣٦ الف مساهم منهم سبعة الاف من ابناء شمال سيناء وقامت شركة صينية لتوريد وتركيب خط الانتاج بطاقة انتاجية ٣ر١ مليون طن وذلك بوسط سيناء حيث تكلف المصنع ١٢٠ مليون دولار وتم انشاؤه فى ٢٤ شهرا ليبدا الانتاج فى يناير ٢٠٠١ وقامت بالتصدير للسودان وليبيا وابرازيل وجاميكا واسبانيا وبلجيكا وايطاليا وفلسطين

ثم قامت شركة فيكا الفرنسية العالمية بشراء عشرة ملايين سهم من اسهم الشركة خلال عملية زيادة راسمالها عام ٢٠٠٣ ليصل الى ٣٥٠ مليون جنيه مقابل ٢٥٠ مليون قبل الزيادة وتم بيع الاسهم للشركة الفرنسية بقيمة اسمية عشر جنيهات للسهم بالاضافة الى خمس جنيات كعلاوة اصدار وتم توجيه مادفعته الشركة بالدولار الى بنك القاهرة لسداد مديونية الشركة اليه بالكامل لتنخفض ارصدة القروض طويلة الاجل بالشركة الى ١٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ مقابل ١٦٠ مليون بالعام السابق ودخلت الشركة الفرنسية بثلاثة اعضاء بمجلس ادارة شركة اسمنت سيناء فى عام ٢٠٠٤ وهى احدى الشركات الرائدة فى صناعة الاسمنت بالعالم ولها مصانع فى فرنسا وسويسرا وقد تكوين شركة فيكا مصر وتركيا والولايات المتحدة وتركيا والسنغال

وخلال عام ٢٠٠٤ وهو العام الرابع للانتاج بالشركة بلغ الانتاج ٣٢٥ر١ مليون طن كلنكر بزيادة ٢٢ % عن الطاقة التصميمية للمصنع تم تصدير جزء منها لتوافقها مع مواصفات الاتحاد الاوربى وتم بيع ١٩٧ر١مليون طن اسمنت منها ٨٩٢ مليون طن بالسوق المحلية و٣٠٥ الف طن من خلال التصدير ٠ وتوزعت كميات التصدير بين ١٨٥ الف طن اسمنت سائب و٤٣٢ الف طن من الكلينكر ٠

<u>شركة مصر بنى سويف للاسمنت</u>

© تأسست شركة مصربنى سويف للاسمنت من خلال بنك مصر براسمال ١٢٠ مليون جنيه عندما دعا الى الاكتتاب العام فى اسهمها عام ١٩٩٧ بعد ان ساهم بنسبة ٢٠ % من راس المال ولقد تعاقدت الشركة مع شركة فوللر الامريكية لتصنيع معدات مصنعها والتى تعد من اكبر الشركات المصنعة لمعدات الاسمنت بالعالم – والت سبق لها تنفيذ مشروع شركة اسمنت السويس المصرية – لاقامة المصنع بمدينة بنى سويف

وفى يونيو ٢٠٠٠ افصحت الشركة عن وجود عروض من اربع شركات اجنبية عالمية لشراء حصة تصل الى ٢٥ % من اسهمها حتى قبل ان يبدا خط الانتاج الاول للشركة بطاقة ٤ر١ مليون طن والذى كان مقرر له البدء فى مارس ٢٠٠١ وخط الانتاج الثانىالذى كان مقررا له البدء فى عام ٢٠٠٢ ،بطاقة ٤ر١ مليون طن وذلك فى وقت كانت الشركات الاجنبية تسيطر فيه على نسبة ٢٥ % من انتاج سوق الاسمنت فى مصر وذلك فى منتصف ٢٠٠٠

وفى يونيو ٢٠٠٠ دعت الشركة مساهميها الى الاكتتاب فى فى زيادة راسمالها لرفع راس المال من ١٢٠ مليون جنيه الى ١٥٠ مملبون جنيه وهو ماتم انجازه وتلى ذلك دعوة المساهمين لرفع راس المال الى ٢٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ وذلك بنسبة تخصيص ٨ر٣ %

وفى عام ٢٠٠٢ بدات تجارب التشغيل واجراء التعاقدات لبيع الانتاج فى عام ٢٠٠٣ بلغت قيمة المبيعات بالشركة ٦ر٢٠١ مليون جنيه منها ٦٦ % مبيعات بالسوق الملحية و٣٤ ٥ من خلال التصدير

وفى يوليو ٢٠٠٣ عرضت مجموعة من المستثمرين الماليين العرب والمصريين عن رغبتهم فى شراء نسبة مائة بالمئة من اسهم الشركة بحد ادنى ٥١ % من اسهم الشركة بسعر ثلاث دولارات للسهم

المصرية للاسمنت

© تأسست الشركة المصرية للاسمنت عام ١٩٩٦ لانتاج الاسمنت بكافة انواعه ثم اضيف لها نشاط خدمة المعاملة والمعالجة والتخلص الحرارى من النفايات الصناعية الخطرة والغير خطرة وبدائل الوقود

ويشير التوزيع النسبى لهيكل المساهمين فى نوفمبر ٢٠٠٤ الى استحواز الشركة المصرية للاسمنت القابضة المحدودة – بريطانية – على نسبة ٥٣ر٦٥ % من الاسهم وشركة هولسيبل – البلجيكية التى تملكها بالكامل شركة اوراسكوم للانشاء والصناعة على نسبة ٤٣ر٦٩ % من راس المال واحد الافراد المصريين ٢ر٣٦ ٥ وشركة السويس للاسمنت ١٤ر٠ % وشركة التجارى الدولى للاستثمار ١٤ر٠ % وصندوق استثمار دعم الدراسات الجامعية – مصرى ٠١ر٠ % وشركة اوراسكوم للانشاء والصناعة – مصرية ٠١ر٠ % من راس المال

وفى اغسطس ٢٠٠٠ قامت شركة هولدر بنك بشراء نسبة ٨% من اسهم الشركة بقيمة ١٥٠ مليون جنيه بعد ان كانت تساهم بنسبة ٣٦ % من راس المال وهى شركة سويسرية عالمية معروفة تدير وتشارك فى ١٢٨ شركة ومصنعا بالعالم تمثل اكبر الشركات فى صناعة الاسمنت كان هذا الشريك السويسرى – هولدر بنك هو المالك لشركة اسمنت طره عام ١٩٢٧ والتى انهت استثماراتها فى مصر فى الستينات لتعود الى مصر فى التسعينات ولقد ظلت الشركة المصرية للاسمنت خلال عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ تحمل اسم الشركة المصرية للاسمنت (اوراسكوم – هولدر بنك)

وفى عام ٢٠٠١ بلغ راسمال الشركة المصرية للاسمنت المدفوع ٨١٢ مليون جنيه موزع على ٨١٢ ألف سهم بقيمة اسمية الف جنيه للسهم وحقوق الملكية ٢٤٨ر١ مليار جنيه وفى عام ٢٠٠٢ ظل راس المال بلا تغير وزادت حقوق الملكية الى ٤٧٥ر١ مليار جنيه وفى عام ٢٠٠٣ ظل راس المال بلا تغير وترتفع حقوق الملكية الى ٧١٨ر١ مليار جنيه

وفى عام ٢٠٠١ بلغت الالتزامات طويلة الاجل ٢٤٥ر١مليار جنيه وفى عام ٢٠٠٢ اصدرت الشركة سندات بقيمة مليار جنيه بغرض سداد القروض لمدة ست سنوات ليصل اجمالى الالتزامات طويلة الاجل بنهاية العام الى ٠٢٩ر١ مليار جنيه ثم تنخفض فى عام ٢٠٠٣ الى ٩١٦ مليون جنيه

وفى اواخر عام ٢٠٠٤ اصدرت الشركات سندات لمدة ست سنوات ونصف بملغ مليار جنيه بغرض سداد السندات القائمة للشركة وكذلك تمويل مشروع ازالة الاختناقات فى خطوط الانتاج وتم اصدار السندات بشريحتين الاولى بالجنيه المصرى بقيمة نصف مليار جنيه بعائد ثابت ٧٥ر١١ % والشريحة الثانية بالدولار الامريكى بقيمة ٨٠ مليون دولار بعائد سنوى متغير قدره ٥ر١ % علاوة على المتوسط اليومى لسعر الليبور المعلن لفترة ستة اشهر

وفى عام ٢٠٠١ بلغت قيمة مبيعات المصرية للاسمنت ٨٢٢ مليون جنيه لتزيد فى عام ٢٠٠٢ الى ٥ر٩٤٦ مليون جنيه لترتفع عام ٢٠٠٣ الى ١٥٢ر١ مليار جنيه

وفى عام بلغ صافى الربح ٤ر٢٧٣ مليون جنيه لتصل الارباح عام ٢٠٠٢ نحو ٢ر٢٤٤ مليون جنيه رغم نمو المبيعات بسبب ارتفاع الفوائد والمصروفات التمويلية وفى عام ٢٠٠٣ زاد صافى الربح الى ٣٠٦ مليون جنيه

وتعد الشركة رائدة فى تحقيق المعدلات القياسية لانبعاث الاتربة حيث تمكنت بالتعاون مع جهات اجنبية ومحلية منخفض معدلات انبعاث الاتربة الى اقل من المعدلات القياسية لانبعاث الاتربة الواردة بقانون البيئة المصرى والاوربى

وكانت الشركة قد بدات الانتاج فى فترة ياسية تقل عن الثلاث سنوات بعد انشاءها عام ١٩٩٥ مما ساهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاسمنت محليا وتوفير

نفقات استيراد الاسمنت والتى انخفضت كميات استيراد الاسمنت والكلنكر من ٤ر٦ مليون طن الى ٣ر٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ حيث تخطت الطاقة الانتاجية منذ السنة الاولى للانتاج حيث كانت الطاقة الانتجية للمصنع الذى يقع بمنطقة العين السخنة التى تبعد مسافة مائة كيلو من القاهرة ليكون قريبا من ميناء التصدير ومن القاهرة ومناطق التوزيع ٣ر١ مليون طن بينما بلغ الانتاج ٣٣٠ر١ مليون طن ولقد بلغ حجم الانتاج ٦ر١ مليون طن عام ١٩٩٩ والى ٤ر٣ مليون طن عام ٢٠٠٠ وكانت الشركة قد وقعت خط الانتاج الثالث بطاقة انتاجية ٤ر١ مليون طن فى فبراير ١٩٩٩ لرفع الطاقة سنويا الى ١ر٦ مليون طن منذ عام ٢٠٠١ .

مصر للاسمنت (قنا)

© تأسست شركة مصر للاسمنت – قنا – فى مايو ١٩٩٧ بغرض انتاج الاسمنت بمختلف انواعه وغيره من المنتجات المتفرعة من صناعة الاسمنت او المرتبطة بها وانتاج مواد البناء الاخرى والاتجار فيها ومستلزمات التشييد وساهم فى تأسيسها البنك الاهلى بنسبة ٧ر٥ % من رأس المال وبنك القاهرة بنسبة ٧ر٥% وشركة مصر للتأمين بنسبة ١٠ ٥ والشرق للتأمين ١٠ % والشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية بنسبة ١٠ % وشركة الاستثمار المصرية الكويتية ١٠ % والاتحاد المصرى لمقاولى التشييد ٨ر١ % وقد تم طرح تسعة ملايين سهم للاكتتاب العام فى فبراير ١٩٩٧ بقيمة عشر جنيهات للسهم تمثل نسبة ٣٠ % من راس المال حيث قام المؤسسون بتغطية ٧٠ % من راس المال البالغ اجماليه ٣٠٠ مليون جنيه

وقد بدأت أعمال التجارب الاولية فى اكتوبر ٢٠٠١ وبدأ التشغيل عام ٢٠٠٢ لتحقق الشركة فى عامها الاول انتاج ٨٦٥ الف طن كلنكر وقامت بالتصدير الى اريتريا والسودان خلال عام انتاجها الاول وحققت ربحا ٨ر٥٦ مليون جنيه .وفى عام ٢٠٠٣ تم انتاج ٤٣ر١ مليون طن كلنكر منها ٩٠ر١ مليون طن لسمنت وبلغت الارباح ٥ر٣٠ مليون جنيه بسبب زيادة المصروفات التمويلية لتغطية متطلبات القروض البالغ الجزء طويل الاجل منها ٣ر٣٢٢ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٠٣

وفى عام ٢٠٠٤ بلغ صافى المبيعات ٥ر٣١٦ مليون جنيه نتيجة بيع ٥٥٣ر١ مليون طن منها ٣١٨ر١ مليون طن اسمنت سائب ومعبأ بالسوق المحلى والسوق الخارجى .الى جانب ٢٣٥ الف طن كلنكر

القومية للاسمنت

© تم تأسيس الشركة القومية للاسمنت عام ١٩٥٦ برأسمال ٢ مليون جنيه وبدأت انتاجها عام ١٩٥٩ بطاقة ٣٥٠ الف طن اسمنت حديدى سنويا بفرنين من تشيكو سلوفاكيا وفى عام ١٩٦٦ قامت الشركة بتنفيذ التوسع الاول بها من المانيا الغربية والذى بدأ انتاجه عام ١٩٦٩ بطاقة ٣٠٠ الف طن اسمنت حديدى لتصبح الطاقة الاجمالية للشركة ٦٥٠ الف طن . ثم تعاقدت الشركة على تنفيذ مشروع التوسع الثانى بطاقة انتاجية ٥٥٠ الف طن سنويا فى مايو ١٩٨٠ .وتم استيراد معداته من روسيا والمانيا الغربية وكان التوسع الثالث بطاقة ٣ر١مليون طن اسمنت بورتلاندى سنويا من فرن واحد من المانيا الغربية وفرنسا اما التوسع الرابع فتم استيراد معداته من المانيا الغربية وسويسرا واسبانيا وتبلغ طاقته الانتاجية ٣ر١ مليون طن اسمنت حديدى سنويا

وفى يونيو ١٩٩٨ بلغ الانتاج ٣ مليون طن من خلال اربعة مصانع للشركة يعمل اثنان منهما بالطريقة الرطبة واثنان بالطريقة الجافة بطاقة ٥ر١ مليون طن سنويا لكل منهما

وكانت الشركة قد حققت خسائر خلال عام ١٩٩١/٩٠ واستمرت فى الخسائر بالعام المالى ٩١ /١٩٩٢ والتى بلغت ٣ر٩٨ مليون جنيه واستمرت فى تحقيق خسائر بالعام المالى ٩٢ /١٩٩٣ بلغت ٤ر٣٩ مليون جنيه . ثم تحولت الى الربح لتحقق ٧ر٢٦ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ وترتفع الارباح الى ١ر٥٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ثم تنخفض الى

٣ر٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥

ثم ترتفع الارباح مرة اخرى الى ٥ر٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ وترتفع الارباح قليلا الى ٤ر٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وتستمر فى الارتفاع التدريجى الى ٢ر٤٥ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ ،لتنقلب النتائج لتحقيق خسائر بلغت ٦ر٤٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ لتعود لتحقيق ارباح بلغت ٧ر٧٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم تعود مرة اخرى الى تحقيق خسائر بلغت ٦ر٩٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ واستمرت فى تحقيق خسائر ٤ر٩١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ رغم بلوغ ايرادات النشاط الجارى ٦ر٣٩٣ مليون جنيه الا ان الفوائد المدينة بلغت ٩ر٦٠ مليون والاجور ٦ر٧٤ مليون الى جانب باقى المصروفات

وعادت الشركة لتحقيق ربح بلغ ٥ر٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ،وكانت الشركة منذ العام المالى ١٩٩٩/٩٨ قد امتنعت عن نشر قوائمها المالية رغم انها مقيدة بالبورصة

وكان اجمالى القروض المصرفية للشركة قد بلغ ٠٥٥ر١ مليار جنيه بنهاية يونيو عام ١٩٩٢ و ٠٥٦ر١ مليار جنيه بنهاية يونيو عام ١٩٩٣ ،و ٠٥٦ر١ مليار جنيه نهاية يونيو ١٩٩٤ عام و ١٠٩ر١ مليار جنيه نهاية يونيو عام ١٩٩٥ ،و ١٠٧ر١ مليار جنيه نهاية يونيو عام ١٩٩٦ و ٠٢٣ر١ مليار جنيه نهاية يونيو علم ١٩٩٧ ،وانخفضت مستحقات البنوك الى ٢ر٧٦٢ مليون جنيه نهاية يونيو عام ١٩٩٨ ثم الى ٩ر٦٦٠ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ١٩٩٩وعادت للارتفاع الى ٣ر٦٩٢ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ٢٠٠٠ ،ثم عادت الى التراجع التدريجى الى ٤ر٦٦٨ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ٢٠٠١ والى ١ر٥٦٩ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ٢٠٠٢ ثم الى ٥٨٥ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٠٣

اسهم الاسمنت بالبورصة

شكلت تعاملات اسهم شركات الاسمنت نسبة جيدة من تعاملات البورصة حتى قبل خصخصة شركات الاسمنت حيث كان لسهمى السويس للاسمنت والقومية للاسمنت تعاملات واضحة وزادت نسبة التعاملات بعد طرح نسبة من اسهم شركات العامرية وطره وحلوان والاسكندرية للجمهور فى ظل هوجة التعامل بالبورصة عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ مع ارتفاع اسعار الاسهم التى طرحتها الحكومة بصورة اغرت الكثريين علىالتعامل فى اسهم الخصخصة واستمرت معدلات التعامل جيدة خلال عام ١٩٩٧ رغم الاتجاه الهبوطى للاسعار املا فى تعويض ماخسرته تلك الاسهم.

اسعار اسهم شركات الاسمنت بالبورصة - اقفال نهاية العام بالجنيه -

الشركة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
السويس	٤٢,٧٥	٥٥,١	٦٩,٧٣	٥١,٢	٥٦,٨٩	٣٤,٢٢	٣٢,٤٦	٢٨,٢٥	٤٥,٥	٧٩,٩٤	٩٣,٠٣
طره	٤٨,٥	٦٨,٥	٧٧,٩٩	٥٨	٧٤,٩٧	٣٣,٩٦	٣١,٠٨	٢٢,٨٦	٣١,٢٩	٧٨,٧٤	٩٢,٢٩
حلوان											
العامرية	٥٠,٤	٦٤	٧٩,٣٧	٥١,٠٢	٥١,٧١	٢٩,٨٧	٢٨,٠٤	٢٠,٥١	٢٦,٥٤	١٥,٨	٣٠,٤٩
الاسكندرية	٣٦١,٩	٥٥,٥	٥٨,٠٨	٤٧,٧٥	٥٤,٧١	٢٠	١٨,٣٣	١٨	١٦,٣٥	٢٩,٩٣	٤١,٦٢
اسيوط	٠	٠	٠	٠	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤		١٠	١٠
القومية	١١,٧٥	٢١	٢٣	١٣,٩٥	١٨,٢٣	١١,٠٢	١٠,٢٣	٦,٩٨	٧,٨٢	٢٢,٨٨	٣١,٤٣
المصرية										١٠٠٠	
سيناء						١٤,٥	١٠,٢١	٩,٤	١٤,٦٤	٢٢,٧	٣٥,٥١
قنا						٨,٣٩	٩,٠١	٩	١٥,١٥	٢٧,٣١	٣٨,٣٨
مصر بنى سويف					١١,٩٦	١١	١١,٥٩	١١,٥٩	١٧,٦٥	٣٦,٠٣	٥٠,٤٩

الشركة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بني سويف										١٢,٩٢	
جنوب الوادى				٥	٤,٣	٣,٤٣	٣,٨	٢,٨	٥,٦	١٢,٧٦	١٩,١٤

المصدر – بورصة الاوراق المالية – ارقام عام ٢٠٠٥ حتى نهاية فبراير

❖ ويشير تطور اسعار شركات الاسمنت الى التصاعد الواضح فى اسعارها عقب عمليات خصخصة معظمها مثما حدث لاسهم طره والعامرية وحلوان الا ان اسعار اسهم الشركات التى تم خصخصتها قد تأثرت بعد ذلك بتراجع اسعار البورصة والذى بدأ بنهايات فراير عام ١٩٩٧ كما ادى استحواز بعض الشركات الاجنبية على غالبية اسهمهم بعض الشركات الى قلة تداولها مما اثر على سعرها مثل سهم الاسكندرية للاسمنت وادى عدم ادراج سهم القومية للاسمنت فى برنامج الخصخصة الى تراجع اسعار سهمها حتى انخفض سعر السهم بدرجة ملحوظة وادت ظروف حرق الاسعار بسوق الاسمنت والركود الى انخفاض سعر سهمى اسمنت سيناء واسمنت قنا لاقل من القيمة الاسمية لهما

❖ الا ان اسعار اسهم الاسمنت قد ارتفعت بدرجة واضحة خلال عام ٢٠٠٤ مواكبة الارتفاع العام لاسعار الاسهم بالبورصة وزاد الاتفاع بدرجة كبيرة فى اول شهرين من عام ٢٠٠٥ وهى ارتفاعات تزيد عن واقع اداء الشركات بدليل ارتفاع سعر سهم اسمنت جنوب الوادى رغم ان مصير الشركة لم يتضح بدرجة كبيرة فهى زيادات نتيجة المضاربة فى معظمها والتى التى يغذيها المضاربون والاجانب لجنى الارباح على حساب صغار المستثمرين المصريين

تعاملات اسهم الاسمنت بالبورصة من ١٩٩٥ حتى نهاية فبراير ٢٠٠٥

الشركة	قيمة التعامل بالمليون جنيه	عدد الاوراق المتداولة بالمليون سهم	عدد الصفقات
السويس	٥٥٠١	١١٨,٦	١٩٨٩٦٢
طره	٤٠٠١	٦٨,١	١١٤٢٩٥
حلوان	٥١٤٦,٧	١٣,٧	٢٠٢٥٧٨
العامرية	٤٩٦٦	٦٤	
الاسكندرية	١٥٢٣	٣٠,٨	٣٤٩٨٧
اسيوط	٢٨١٦	١١٣,٥	١٥
القومية	٥٥٣	٤٠,١	٩١٢٦٣
المصرية	٤٣٥,٧	٠,٤	١
سيناء	١١٤٥	٧٩	١٥٠٣٢٨
قنا	٨٤٠,٣	٥١,٩	١٢٣٧٧٠
مصر بني سويف	١٠٩٧,٣	٦١,٢	١٣٨٩٠٢
بنى سويف	٢١,٣	١,٦٥	٢
جنوب الوادى	٢٢١,٦	٤٠,٧	٥١٦٥٧

❖ تشير تعاملات اسهم الاسمنت بالبورصة الى تفوق اداء شركة السويس للاسمنت والتى ظلت لسنوات تنافس على احتلال المراكز الاولى فى التعامل سواء من حيث قيمة التعامل اوعدد الاسهم المتداولة او عدد الصفقات الا ان مركزها النسبى تقهقر عام ٢٠٠٤ لاحجام المال العام عن طرح اسهمه وتمسك شركة الاسمنت الفرنسية بما حصلت عليه من اسهم بالشركة تجاوزت ثلث عدد اسهم الشركة وفى المركز الثانى اسمنت حلوان التى يتوقع ان تتفوق فى تعاملاتها خلال الفترة القادمة خاصة فى حالة استحواز شركة الاسمنت

الفرنسية على اسهم شركة السويس

واحتلت شركتي العامرية وطره مكانا متميزا في التعاملات ونالت شركات قنا ومصر وبني سويف وسيناء تعاملات جيدة بالمقارنة بقصر فترة دخولها للسوق وساعد على ذلك الرخص النسبي لسعر السهم واتساع قاعدة المساهين بها والذين اشتروا اسهمها عن طريق الاكتتاب العام وقت طرح اسهمها

في عام ٢٠٠٤ وحده احتلت اسمنت سيناء المركز التاسع عشر بين الشركات المقيدة بالبورصة في عدد الصفقات واسمنت قنا المركز العشرين والقومية للاسمنت المركز الثاني والعشرين ومصر بني سويف المركز الثامن والعشرين بينما جاءت طره في المركز الثاني والثلاثين واسيك (حلوان) بالمركز السابع والثلاثين والسويس للاسمنت بالمركز الثاني والاربعين ولم تظهر باقي شركات الاسمنت ضمن قائمة الخمسين شركة الاولى في عدد الصفقات عام ٢٠٠٤

وخلال الفترة من علم ١٩٩٥ وحتى نهاية فبراير ٢٠٠٥ لم تحدث تعاملات على اسهم بني سويف للاسمنت سوى صفقة واحدة في ابريل ٢٠٠٤ ونفس الامر للمصرية للاسمنت التي تمت على سهمها صفقة واحدة في ابريل عام ٢٠٠٤ بنفس السعر الاسمي للسهم اما اسمنت اسيوط فلم تحدث عليها تعاملات تذكر حيث يلاحظ غياب اسهم الشركات التي استحوز الاجانب عليها بنسب حاكمة عن التعامل

الخلاصة

يثير البعض مخاوفهم من احتكار القلة المنتجة للاسمنت والمتمثلة في عدد قليل من المنتجين يصل عددهم الى ١١ شركة منتجة – بضم الاسكندرية وبني سويف تحت سيطرة لافارج – وتحكمهم في تحديد السعر المناسب لهم بغض النظر عن التكلفة خاصة وان غالبية خامات الانتاج محلية ولايمثل استيراد ورق تعبئة الاسمنت نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج وهو الامر الذي يأخذ شكل الاجتماعات الدورية فيما بينهم للاتفاق على اسعار البيع وهو مايعد في حكم نصوص المنافسة اتفاقا احتكاريا لكن وزير التجارة الخارجية والصناعة ينفي ذلك مطمئنا بأن لدى السوق الاداه المناسبة لمنع الاحتكار متمثلة في سهولة الاستيراد والذي لم تعد عليه جمارك سواء على الاسمنت المعبأ او السائب كذلك فان وجود طاقة فائضة عن الاستهلاك المحلي يقلل من امكانية رفع السعر كما ان انشاء مصانع لانتاج الاسمنت في بعض الدول العربية ودول الخليج وشمال افريقيا يحتم على منتجي الاسمنت بيع نسبة كبيرة من انتاجهم بالسوق المحلية وهو مايعد حاجزا امام مسألة رفع السعر

التخوف الاخر من سيطرة الشركات الاجنبية على صناعة الاسمنت المصرية مازال امامه بعض الوقت فالشركات الاربع التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية حتى الان نصيبها من الانتاج خلال عام ٢٠٠٤ بلغت نسبته ٢٧٫٤ % اما مساهمات الاجانب بشركات السويس وسينا والمصرية في ليست بنسب سيطرة حتى الان

وبالنسبة للتخوف من استحواز شركة الاسمنت الفرنسية على شركة السويس للاسمنت وبالتبعية على شركة طرة التي تسيطر عليها شركة السويس فان السويس وطره يمثلان معا نسبة ١٩٫٩ % من الانتاج المحلي وضم نسبتهما الى حصة الشركات الاربع التي يسيطر عليها الاجانب يرفع نصيبهم حينذاك الى نسبة ٤٧٫٢ % من الانتاج بالسوق وهنا يبدأ توقع الخطر الذي يجب ان تتصدى له نصوص قانون منع الاحتكار الجديد عندما تظهر أية تصرفات احتكارية

الى جانب رصد اشكال الترابطات بين المنتجين المحليين والمنتجين الاجانب ومدى تناسبها مع التغير في عناصر التكلفة للانتاج وهو مايحتاج الى قدرات فنية وقوة سياسية تستطيع التعامل مع تلك الشركات المنتمية الى شركات عالمية لها نفوذها وخبرتها في التعامل مع دول العالم الثالث .

الاستفادة من المخلفات الإنشائية والوقاية العلمية من غبار الأسمنت واستعادة الحرارة لتحسين الكفاءة (*)

إعداد (د . محمد سيف الدين طه)
رئيس مجلس إدارة المركز الاستراتيجي للمال والإدارة
وجمعية الفكر المحاسبي الجديد

مقارنة بين كمية النفايات الكلية بأنواعها

نوع النفايات	مكونات النسبة المئوية	النسبة المئوية
مخلفات المباني		%٦٩,٤
كونكريت	%٢٠,٨	
طابوق قرميد	%٢٠,٨	
رمل خشن	%١٧,٤	
أخشاب	%٥,٦	
حديد (معادن)	٣,٥	
أخرى	%١,٣	
مخلفات النفايات الأخرى		%٣٠,٦
نفايات منزلية ونفايات الطرق والمحلات العامة والأسواق	%٢٣,١	
أجهزة منزلية وسيارات وأثاثات تالفة	%٢,٧	
نفايات مخلفات الورش والمصانع	%٢,١	
نفايات الأشجار والمزارع	%١,١	
نفايات المسالخ	%٠,٦	
نفايات المستشفيات والمستوصفات والمختبرات	%٠,٦	
نفايات مخلفات الحيوانات	%٠,٤	
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠

** تبلغ مخلفات المباني حوالي ٧٠% من كتلة النفايات الكلية .

(*) ورقة عمل مقدمة للملتقى الرابع : "نظرة استشرافية لاقتصاديات صناعة الأسمنت في ضوء القضايا الحاكمة" ٢٧-٢٨ يونيه ٢٠٠٦م .

نفايات الإنشاءات والبناء :

هي عبارة عن بقايا أبنية قديمة وحديثة والناتجة عن هدم المباني القديمة أو إعادة ديكورها وإعادة إنشائها وهي ناتجة أيضا عن إصلاح المباني السكنية والصناعية وتحوي هذه النفايات الأسلاك والأحجار والترميم والأسمنت والمعاجين والدهانات والرمال والأتربة والأدوات الصحية والحرارية والكهربائية وجميع مواد البناء الأخرى .

وهذه البقايا نفايات خاملة لا تسبب خطرا على صحة وسلامة الإنسان ونظرا لعدم إحتوائها على مواد ضارة في البيئة حيث تنتج من عمليات هدم وبناء المنشآت لذا يمكن إستعمالها في عمليات الردم المختلفة وفتح الطرق العامة وتسوية المنحدرات على جوانب الطرق وردم النفايات الصلبة الأخرى .

هذا وتكون الجهات الإدارية هي المسئولة عن تحديد أماكن التخلص من نفايات الإنشاءات ولا يسمح بإلقائها دون تخطيط مسبق لذلك .

مكونات نفايات الإنشاءات والبناء

حسب الدراسات الميدانية التى قام باعدادها المركز الاستراتيجي للمال والإدارة

مسلسل	البيان	النسبة المئوية
١	كونكريت	%٣٠
٢	طابوق قرميد (طوب)	%٣٠
٣	رمل خشن	%٢٥
٤	أخشاب	%٨
٥	حديد (معادن)	%٥
٦	أخرى	%٢
	أجمالي	%١٠٠

وبتطبيق المعادلات السابقة على كمية المخلفات الانشائية ومخلفات المبانى التى قمنا بدراستها خلال السنة الثانية التى بلغت (١٩٨٩٥٠٠) طن تكون كميات عناصر البناء ومخلفات الإنشاءات حسب الجدول التالي :

مسلسل	البيان	الكمية بالطن	النسبة المئوية
١	كونكريت	٥٩٦٨٥٠	%٣٠
٢	طابوق قرميد	٥٩٦٨٥٠	%٣٠
٣	رمل خشن	٤٩٧٣٧٥	%٢٥
٤	أخشاب	١٥٩١٦٠	%٨
٥	حديد (معادن)	٩٩٤٧٥	%٥
٦	أخرى	٣٩٧٩٠	%٢
---	الإجمالي	١٩٨٩٥٠٠	%١٠٠

ويلاحظ من الجداول التالية لمخلفات الإنشاءات والبناء خلال الشهور والسنوات وعدد الدروب والشركات التي قامت بنقلها الملاحظات التالية المتفقة مع المعايير العالمية والمحلية :

١. تزايد كمية مخلفات الأنشاءات والبناء في أشهر الخريف إعتبارا من شهر سبتمبر من كل عام حيث تصل إلى ذروتها في شهر أكتوبر من كل عام .

٢. تتناقص كمية نفايات الإنشاءات والبناء في أشهر الشتاء إعتبارا من شهر يناير ويكون أقل كمية لها في شهر فبراير من كل عام .

٣. متوسط الإنتاج اليومي من مخلفات البناء يبلغ (٥٤٥٠) طن في اليوم الواحد وهي كمية كبيرة ومكلفة .

٤. متوسط ما يخص الفرد الواحد من مخلفات البناء في اليوم (٣,٤٦) كيلو يوميا أي ما يعادل (١,٢٦) طن في السنة .

وفيما يلي جداول وكميات حسب الشهور والسنوات لكميات نفايات الإنشاءات والبناء توضح الملاحظات والإستنتاجات السابقة بالأرقام والنسب والمعدلات .

كمية المخلفات الإنشائية بالطن خلال السنة الأولى

الكمية / الشهور	عدد الدروب	الوزن بالطن	إجمالي الوزن بالطن	النسبة المئوية
يناير	١٤٢٦٠	١٠ طن	١٤٢٦٠٠	%٧,٢١
فبراير	١٢٦٠٠	١٠ طن	١٢٦٠٠٠	%٦,٣٧
مارس	١٤٥٧٠	١٠ طن	١٤٥٧٠٠	%٧,٣٦
إبريل	١٥٠٠٠	١٠ طن	١٥٠٠٠٠	%٧,٥٨
مايو	١٦٤٣٠	١٠ طن	١٦٤٣٠٠	%٨,٣٠
يونيو	١٥٩٠٠	١٠ طن	١٥٩٠٠٠	%٨,٠٣
يوليو	١٧٩٨٠	١٠ طن	١٧٩٨٠٠	%٩,٠٩
أغسطس	١٧٦٧٠	١٠ طن	١٧٦٧٠٠	%٨,٩٢
سبتمبر	١٨٦٠٠	١٠ طن	١٨٦٠٠٠	%٩,٤٠
أكتوبر	١٩٢٢٠	١٠ طن	١٩٢٢٠٠	%٩,٧١
نوفمبر	١٨٠٠٠	١٠ طن	١٨٠٠٠٠	%٩,١٠
ديسمبر	١٧٦٧٠	١٠ طن	١٧٦٧٠٠	%٨,٩٣
الإجمالي	١٩٧٩٠٠	--	١٩٧٩٠٠٠	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزداد كمية المخلفات الإنشائية خلال أشهر الخريف اعتباراً من سبتمبر حيث تصل إلى ذروتها في أكتوبر ونوفمبر .

٢. أقل كمية للنفايات في أشهر الشتاء يناير وفبراير ومارس حيث شهر فبراير أقل الشهور في نفايات الإنشاءات والبناء .

٣. متوسط الإنتاج اليومي من مخلفات البناء (٥٤٢٢) طن في اليوم الواحد .

كمية مخلفات البناء والهدم بالطن خلال السنة الثانية

المخلفات / الشهور	المخلفات الصلبة الإنشائية بالطن	النسبة المئوية %	ملاحظات
يوليو	١٧٩٨٠٠	%٩,٠٣	
أغسطس	١٧٦٧٠٠	%٨,٨٨	
سبتمبر	١٨٦٠٠٠	%٩,٣٥	
أكتوبر	١٩٢٢٠٠	%٩,٦٦	
نوفمبر	١٨٠٠٠٠	%٩,٠٥	
ديسمبر	١٧٦٧٠٠	%٨,٨٨	
يناير	١٥١٩٠٠	%٧,٤٦	
فبراير	١٠٩٢٠٠	%٥,٤٩	
مارس	١٤٢٦٠٠	%٧,١٧	
إبريل	١٥٦٠٠٠	%٧,٨٤	
مايو	١٦٧٤٠٠	%٨,٤١	
يونيو	١٧١٠٠٠	%٨,٦٠	
الإجمالي	١٩٨٩٥٠٠	%١٠٠	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :-

١. تزداد كمية مخلفات الإنشاءات والبناء في أشهر الخريف اعتبارا من سبتمبر حيث تصل إلى ذروتها في أكتوبر ونوفمبر .

٢. أقل معدل شهري لنفايات الانشاءات والبناء في أشهر الشتاء يناير وفبراير ومارس حيث فبراير أقل الشهور في نفايات البناء .

٣. متوسط الإنتاج اليومي من مخلفات البناء (٥٤٥١) طن في اليوم . (زاد عن السنة الأولى) .

٤. متوسط ما يخص الفرد الواحد من مخلفات البناء في اليوم الواحد (٣٠٤٦) كيلو يوميا وفي السنة ١,٢٦ طن .

كمية مخلفات البناء والهدم بالطن في النصف الثاني
من السنة الثانية موزعة على المواقع

الموقع / الشهر	الموقع الأول	الموقع الثاني	الموقع الثالث	الإجمالي	النسبة %
يناير	٢١٧٠٠	٩٣٠٠٠	٣٧٢٠٠	١٥١٩٠٠	%١٧
فبراير	١٩٦٠٠	٥٦٠٠٠	٣٣٦٠٠	١٠٩٢٠٠	%١٢
مارس	٢٤٨٠٠	٧٧٥٠٠	٤٠٣٠٠	١٤٢٦٠٠	%١٦
إبريل	٤٥٠٠٠	٦٩٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٥٦٠٠٠	%١٧
مايو	٤٣٤٠٠	٧٧٥٠٠	٤٦٥٠٠	١٦٧٤٠٠	%١٩

الموقع / الشهر	الموقع الأول	الموقع الثاني	الموقع الثالث	الإجمالي	النسبة %
يونيو	٢٧٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٧١٠٠٠	١٩%
الإجمالي	١٨١٥٠٠	٤٦٣٠٠٠	٢٥٣٦٠٠	٨٩٨١٠٠	١٠٠%
النسبة	٢٠%	٥٢%	٢٨%	١٠٠%	

أهم المواقع

مقارنة كمية المخلفات الإنشائية خلال النصف الأول من السنتين (الأولى والثانية)

السنوات / الشهور	المخلفات الإنشائية خلال النصف الثاني من السنة الأولى		المخلفات الإنشائية خلال النصف الثاني من السنة الثانية		نسبة الزيادة أو النقص في الكمية
	الكمية بالطن	%	الكمية بالطن	%	
يناير	١٤٢٦٠٠	١٦,٠٦%	١٥١٩٠٠	١٦,٩١%	+ ٦,٥٢%
فبراير	١٢٦٠٠٠	١٤,١٩%	١٠٩٢٠٠	١٢,١٦%	- ١٣,١٣%
مارس	١٤٥٧٠٠	١٦,٤١%	١٤٢٦٠٠	١٥,٨٨%	- ٢,١٣%
إبريل	١٥٠٠٠٠	١٦,٩٠%	١٥٦٠٠٠	١٧,٣٧%	+ ٤%
مايو	١٦٤٣٠٠	١٨,٥٢%	١٦٧٤٠٠	١٨,٦٤%	+ ١,٨٨%
يونيو	١٥٩٠٠٠	١٧,٩٢%	١٧١٠٠٠	١٩,٠٤%	+ ٧,٥٥%
الإجمالي	٨٨٧٦٠٠	١٠٠%	٨٩٨١٠٠	١٠٠%	+ ١,١٨%
نسبة الزيادة أو النقص في الكمية	١٠٠%		١٠١,١٨%		

يلاحظ من الجدول الآتي :-

١. تزداد كمية المخلفات الإنشائية ومخلفات البناء خلال نصف سنة ١,١٨% عن نصف السنة السابقة أى في المتوسط بمعدل ٢% في كل سنة عن السنة السابقة لها .

٢. أقل الشهور في المخلفات شهر فبراير ومارس ويلاحظ أنهما يتناقصان من سنة لأخرى .

٣. أعلى معدل للشهور شهري مايو ويونيو ويلاحظ أنهما يتزايدان في معدلاتهما من سنة لأخرى .

٤. الاستنتاجات السابقة متفقة مع المعايير العالمية للنفايات الصلبة .

كيفية الوقاية العلمية من غبار الأسمنت

تصميم جهاز للتحكم في الرماد الصافي (النقي)

ويعتمد هذا التصميم على تقنية التأيين (التحويل إلى أيونات) حيث تطلق الالكترونات (الأقطاب الكهربائية) خلال أبر رفيعة وحادة تتأثر بفولت تيار مرتفع ومنخفض وتنتج جزئيات غاز مشحونة شحنة سالبة ، أي أيونات ، وتأثراً بالتأيين تلقى جسيمات الرماد الشحنة الكهربية ، وتدفق المادة يجعل جزيئات الرماد حرة .

بساطة الفكرة والتركيب

ويعتبر الجهاز المقترح وسيلة مناسبة في التحكم في

الرماد النقي (الصافي) ويمكن أن يتميز ببساطة التركيب مقارنة مع أجهزة المعالجة للمواد الجديدة والقديمة (الموجودة) . ويمكن أن يتكون النظام من وحدة كهربائية مرتفعة ، وعوازل ، وأبر التأيين (ionizing needles) وأجزاء أخرى كالغطاءات .

اقتصاديات الفكرة :-

يمكن أن يتطلب الجهاز ٢٢٠ فولت لتشغيلة فقط ، واستهلاك الطاقة للجهاز يمكن أن تكونمنخفضة فقط كيلووات معتمدة على مقاس الجهاز ، وبفضل تركيبه البسيط فإن خدمة نفقات صيانة الجهاز يمكن أن تكون منخفضة نسبيا بالنسبة لأجهزة التحكم في الرماد التقليدية وهذا ما يجعله تمويلا منافسا ومنتجا .

إستعادة الحرارة في مصانع الأسمنت تحسن الكفاءة بنسبة ١٠%

إستعادة الحرارة Heat Recovery

إستعادة حرارة غاز العادم المنبعث من أجهزة الحرق يمكن أن تحسن من كفاءة نفسها بنسبة ١٠% فالغاز المختلف عن المارق (الات الحرق) الخاصة بالسوائل القلوية المختلفة عن بعض العمليات يحتوي على كميات كبيرة نسبيا من كربونات الصوديوم والذي ينتج خلال عملية الحرق وتسبب دقائق كربونات الصوديوم ، انسداد سريع لأي نوع من أسطح مبدلات الحرارة وبذلك تقل عملية تحويل الحرارة .

وهناك نوع متطور من مبدلات الحرارة ظهر مؤخرا يسمح بعملية تنظيف سريعة ودورية على فترات وخلال عملية التشغيل العادية وبعد اختبارات المشروعات الإرشادية فإنه يمكن تركيب وحدة قوتها ٢٠٠٠ ك وات يمكن أن تعمل بنجاح تحت الظروف الصعبة لمصانع الأسمنت .

دراسة علمية عملية للإستفادة من مخلفات المباني

قام بإعداد الدراسة

(المركز الإستراتيجي للمال والإدارة)

ملخص الدراسة التي قام بها المركز

قدرت كميات مخلفات الإنشاءات والهدم بجنوب غرب القاهرة بنحو (٣) ثلاثة ملايين طن سنويا منها ما لا يقل عن ٥٥% أتربة ورمال . ويستند النظام المتبع في إدارة هذه المخلفات والتخلص منها على إسلوب الردم في ثلاثة مواقع رئيسية تدار من قبل المحافظة فضلا عن الكميات الأخرى التي يتم إلقائها بصورة عشوائية وغير قانونية في مناطق مفتوحة تلحق ضررا بالغا بالبيئة .

وقدرت كميات الملوثات الرئيسية الصالحة للتدوير من هذه الأنقاض من كتل خرسانية وحصى خرساني غليظ وطوب أسمنتي ما يعادل (٧٨٠) ألف طن سنويا إضافة إلى كميات تقدر بحوالي (١٣٢٠٠) طن أسياخ حديد تسليح وحوالي (٢١٠) ألف طن من الأخشاب

أولا تدوير الأنقاض :

بينت الدراسة بأن هناك طرقا صناعية مجربة قادرة على تدوير الأنقاض ومعالجتها وتحويلها إلى حصى مسحوق غير ملوث بالكلوريدات والكبريتات والمواد العضوية بأحجام قياسية محددة ويمكن إستخدام الحصى بالمنتجات الخرسانية الجديدة والأعمال الكونكريتية وبصورة آمنة في الخلاطات الخرسانية صنف (١٤٠ k) للأعمال المسلحة وغير المسلحة مثل الأنابيب المكسوة بالكونكريت المستخدمة في الكابلات الكهربائية بالطرق وتحت الطرقات وأنابيب مياه الأمطار وأحجار الكربستون وبناء أساس المباني الكبيرة حتى سماكة (١٠) سنتيمتر وأحواض الزهور وأحجار التسوير ودعامات الجسور .

أوضحت الدراسة أن كل مخلفات الهدم الخرسانية الناعمة الالمتوقعة خلال خمسة عشر عاما ستكون مناسبة للإستعمال كرمال وأتربة للدخان يمكن استيعابها في مشروعات الدولة الضخمة كعمليات الردم للأغراض المختلفة خلال المرحلة الثانية والثالثة للمشروع .

أما حديد التسليح فيمكن للشركات المنتجة للأعمال الحديدية الإستفادة بحوالي (٦٠٠٠) طن منها وبيع الكميات المتبقية والتي تقدر بحوالي (٧٢٠٠) أطنان

للشركات الأخرى أو لتجار الحديد الخردة أو استغلالها أيضا كما يمكن استغلال الاخشاب بعد نشرها في تغطية أرضيات مزارع تربية الدواجن وحظائر الحيوانات بطبقة في حدود (٢٠) سنتيمتر كما يمكن استخدامها كمواد محسنة للتربة الزراعية بجعلها جيدة للتهوية واستخدامها كسماد عضوي كما يمكن حرق الكميات المتبقية منها لإنتاج الفحم النباتي .

وعلى الرغم من أن مكونات الورق والكرتون تتواجد بكميات قليلة إلا أنه يمكن ضغطها وبيعها لشركات إعادة تدوير وتصنيع الورق لإنتاج Paper Kraft كما أن هناك احتمال لإنتاج نشارة الورق واستخدامها .

أما الشوائب الأخرى الصلبة من بلاستيك وأسفلت ..... ألخ فهي مخلفات غير خطرة لا تزيد نسبتها مقارنة بالكميات الرئيسية الصالحة للتدوير عن (من ١٠ إلى ١٥%) سنويا يمكن استخدامها في رفع مستويات القاع وجسور الطرق والحدائق الترفيهية والمساحات الخضراء كما يمكن استخدامها كحواجز ضد رياح الخماسين الرملية سواء بالمناطق الزراعية أو السكرية أو الطرق الصحراوية السريعة أو تلقى هذه الشوائب في مواقع ردم ذات مساحات محددة صغيرة مثل حافة جبل المقطم .

ثانياً أسس واعتبارات :-

لقد أستندت الدراسة الفنية لتدوير أنقاض البناء على الأسس والاعتبارات التالية :-

١. معالجة مخلفات البناء وفقا لمتطلبات الجهات المختصة بحماية البيئة والقوانين المنظمة لذلك وتعليمات وزارة البيئة وجهاز شئوون البيئة .

٢. أن يعاد استخدام مواد مخلفات البناء كمصدر بديل للمصادر الطبيعية الأخرى

واقترحت الدراسة إنشاء مركز فرز وتدوير أنقاض مخلفات البناء يحتوي على خطي إنتاج السحق (كوحدة ثابتة) بحجم أمثل للطاقة الإنتاجية تبلغ ٢٥٠ / طن / ساعة للخط الواحد .

ويعتبر المصنع المقترح ذا طاقة إفتراضية (٧٢٠٠٠٠) طن في السنة وتقدر طاقته الإنتاجية الفعلية في ظل الإفتراضات المتحفظة (٤٥٠٠٠٠) طن / سنة ، تغطي هذه الطاقة حوالي ٦٠% من الكميات الإجمالية للأنقاض القابلة للتدوير . كما أن المصنع المقترح يحتوي على سعة إحتياطية كافية تصل إلى (١٠٠٠) طن / ساعة لعدد (٤) خطوط بحد أقصى تشمل خطا لوحدة متنقلة ، ولقد بينت الدراسة استراتيجية تنفيذ المشروع على مراحل بحيث لا يتم الإنتقال من مراحل الانتاج بطاقات متواضعة إلى مراحل الأنتاج بطاقات كبيرة إلا بعد التأكد من النجاح في المراحل السابقة والتأكد أيضا من إزدياد النفقات السنوية من مخلفات البناء .

ثالثاً : التحليلات المالية :-

التكاليف والمؤشرات المالية وفقا لتقديرات الدراسة المعدلة لسنة (٢٠٠٦) م تكاليف الإستثمار الإجمالية (الخطين) Crushers (مقربة)

التكلفة الاستثمارية المبدئية (٣٨) مليون جنيها أما تكاليف ما قبل التشغيل فتبلغ (٤) مليون جنيها ورأس المال العامل (٦) مليون جنية حيث يبلغ إجمالي تكاليف الاستثمار (٤٨) مليون جنية مصري .

رابعاً : الإيرادات المتوقعة :-

مبيعات الحصى / الزلط الخشن (٧) مليون جنيها مصريا أما مبيعات المواد الناعمة Fine aggregates فتبلغ (٣) مليون جنيه ومبيعات حديد التسليح (١,٦) مليون جنية وسيبلغ إجمالي الإيرادات (المتوسط) (١١,٦) مليون جنيه

خامساً : تكاليف التشغيل السنوية :-

الإستهلاك (٤) مليون جنيه والعمالة (٢,٨) مليون جنيه والتكاليف غير المباشرة وأخرى (٣,٨) مليون جنيه سيبلغ متوسط التكاليف السنوية (١٠,٦) مليون جنيه وسيكون معدل العائد الداخلي للمشروع (

صافي الربح) (من ٦ إلى ١٠%) إضافة لتشغيل ما يقرب من ألف عامل ومهندس .

سادسا : إحتياجات الموقع وبرنامج التنفيذ :-

يتطلب المشروع موقعا مركزيا رئيسيا بمساحة تقدر ما بين (٥٠- ٨٠) ألف متر مربع على أن يكون مجهزا ومعدا لمختلف وظائف المصنع واحتياجاته من إمدادات المياه والكهرباء والصرف وقريب من الطريق الدائري وذا منافذ جيدة وبعيد بما لا يقل عن ٢٥ كم من نهر النيل لتفادي تلويث المياه الجوفية ويقترح أن يكون الموقع بجنوب غرب مدينة القاهرة قرب الطريق الدائري . ويحتاج المشروع فترة زمنية تقدر بحوالي (١٢) شهر من تاريخ صدور المصادقات وتوفر الأموال ويخضع برنامج التنفيذ إلى ثلاثة مراحل وفقا للأتي :-

- مرحلة بدء التشغيل للخط الأول ٢٥٠ / طن / ساعة
- بعد (٦) أشهر من بدء تشغيل الخط الثاني ٥٠٠ / طن / ساعة
- بعد (٥) سنوات الخط الثالث ٧٥٠ / طن / ساعة
- يتم بعد (من ١٠ إلى ١٥ عاما) إضافة الخط الرابع بنسبة ٢٥٠ / طن / ساعة بعد ترشيد وتطوير إنتاج المصنع

سابعا : مبررات تنفيذ المشروع :-

١. تحسين الوضع البيئي في مدينة القاهرة وذلك بالحد من الردم العشوائي للمحافظة على البيئة .

٢. تدوير كميات الشوائب إلى نسبة تتراوح ما بين (١٠- ١٥ %) مما يترتب عليه خفض عدد ومساحات مواقع الردم .

٣. توفير مساحات كبيرة من الأراضي التي يتم فيها ردم الأنقاض بصورة عشوائية مما يوفر مردودا ماليا كبيرا في حالة إستغلال هذه الأراضي في مشروعات التعمير للمدن الجديدة والإستصلاح للزراعة .

٤. تخفيض تكاليف عمليات تنظيف مواقع الردم التي تتكبدها الدولة سنويا .

٥. زيادة العمر الإفتراضي لمحاجر استخراج الحصى والزلط بالقاهرة وتوفير مصادر بديلة لتحقيق مردود مالي مناسب من مبيعات المشروع .

٦. إمكانية تحقيق مردود مالي مناسب من مبيعات المشروع .

٧. تقديم بدائل إقتصادية لإحلال الواردات من الحصى والأحجار .

ثامنا : مقومات نجاح المشروع :-

- إنشاء جهاز مركزي تحت الإشراف المباشر لمحافظة القاهرة ينسق مع كل الجهات الحكومية المهتمة بشئون البيئة لوضع إطار قانوني ونظم لترشيد عمليات جمع مخلفات البناء والسيطرة على أساليب التخلص منها وذلك بهدف ضمان الإستفادة من هذه المخلفات وفقا للمقاييس المعتمدة بالدولة وفي ظل سياسة حماية البيئة وأن يتم ذلك حال إقرار المشروع .
- يقوم الجهاز المشار إليه أعلاه بالمهام التالية :

١. مراقبة إصدار التراخيص المتعلقة بعمليات بناء وهدم المباني .

٢. مراقبة كل ما يتعلق بجمع ونقل والتخلص من مخلفات المباني .

٣. فرض عقوبات وغرامات على مخالفي النظم والقواعد الخاصة بعمليات نقل ومناولة مخلفات البناء .

٤. وضع الإطار العام لتحديد الأسعار والرسوم المتعلقة بمناولة الأنقاض .

٥. حصر كميات الأنقاض المتولدة وإعداد النظم الإحصائية لها ولانسياب مكونات لانقاص بغرض إعداد الخطط المناسبة.

ويقترح تحصيل رسم خمسة جنيهات على كل سيارة سعة (١٨) مترا مكعبا يدفعها ناقل الانقاض نظير قيام الشركة باستقبال ومعالجة هذه النفايات وذلك لدعم بعض تكاليف هذا المشروع ويتم الزام جميع

المقاولين بترحيل انقاض البناء المتعلقة بالمشاريع الحكومية وايضا المتعلقة بالقطاع الخاص إلى مركز التدوير المقترح ويتم اصدار التوجيهات التي بمقتضاها يتم فرز الانقاض في المنشأ إلى المشتقات التالية:

- المخلفات الخطرة والملوثة
- المخلفات القابلة للتدوير (على سبيل المثال الخرسانة والاخشاب والحديد)
- المخلفات غير القابلة للتدوير (البلاستك - الإسفلت ...إلخ)
- الرمال والأتربة
- أخرى مختلفة

وتخضع جميع مواقع ردم الأنقاض والأشراف كما يتم إغلاق جميع المواقع الأخرى التي لاتخضع للرقابة وأن يتم تسوير مناطق استخراج الرمال والزلط المحاجر لمنع ردم مخلفات البناء بها بطريقة غير مرخصة وتمنح الجهة المنفذة للمشروع حق الانتفاع الكامل بكل مخلفات الانقاض بالمحافظة بما في ذلك استغلال المواقع القديمة لردم الأنقاض الخاصة بالبناء وأن تؤول جميع مواقع الردم للجهة المنفذة للمشروعات كما يتم اصدار توصيات تلزم المقاولين والجهات الحكومية باستخدام مخرجات المشروع بعد إعادة معالجتها وذلك ضمن مواصفات ومقاييس يتم تحديدها من قبل المحافظة والجهات المعنية الأخرى بالإضافة لضمان توصيل الخدمات (كهرباء وماء ...إلخ) إلى مركز معالجة الأنقاض وبأسعار الدعم وفرض حماية جمركية لصالح منتجات المشروع مما يتيح لها القدرة التنافسية والسعي نحو إشراك كبار مقاولي الإنشاءات ومصنعي المنتجات الخرسانية والأسمنتية والشركات والأفراد المعنيين بقطاع البناء في المشروعات وذلك لضمان إمداد المشروعات بالمواد الأولية واستيعاب منتجات المشروع وتخصيص مواقع محددة لردم بقايا مصنع تدوير الأنقاض (الشوائب - البلاستك - الإسفلت...إلخ)

تاسعا:منهجية تنفيذ المشروع:

الخطوات التالية لتنفيذ المشروع ينبغي قبل المشروع في تلك الخطوات أن يتم تحديث الدراسة التالية عن مخلفات الإنشاءات والبناء وأن يشارك فيها جميع أجهزة الدولة المعنية.

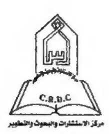
- تأسيس يحتاج لفترة زمنية في حدود ستة أشهر.
- دعوة الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يرغبون في المساهمة.
- تكوين لجنة مؤسسين للقيام بإجراءات التأسيس تضم ممثلين عن الشركات التي ستتم دعوتها للمساهمة في تنفيذ المشروع والمعنيين من المحافظة.
- إجراءات الحصول على الترخيص الصناعي واستصدار التعليمات والقوانين اللازمة
- اجتماع الجمعية العمومية للشركة وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة
- اختيار المستشار الفني لتنفيذ المشروع
- إعداد وثائق مناقصة كاملة لتنفيذ المشروع
- إعداد التصاميم الهندسية والتفصيلية للمصنع
- تجهيز كافة المعدات وتركيبها والاشراف على التشغيل
- يمكن لخمسة مصانع حسب ماورد أعلاه تغطية مخلفات الإنشاءات والهدم بمدينة القاهرة وبنفس النسق يمكن التعميم على كافة محافظات الدولة.

وهذا يعني:

١- مردود بيئي
٢- مردود اقتصادي
٣- مردود اجتماعي وصحي
٤- تعيين مالايقل عن (٣٠) ثلاثون ألف موظف وعامل على مستوى القطر.
٥- الاستفادة من قاعدة (المخلفات توفر حوالى نصف الاحتياجات) مما يخفض اسعار المواد الأولية ويحقق التنمية المتواصلة والتوازن البيئي المستقبل







البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسيمـــة اشـــتراك

الاســم: ....

العنوان: ....

هــاتف: .... **فاكس:** .... **محمول:** ....

البريد الالكتروني : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١- جمهورية مصر العربية:	٢٠٠ جنيه مصري	٨٠ جنيها مصريا
٢- الدول العربية والأجنبية:	١٢٠ دولارا	٦٠ دولارا

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير ت/فاكس: ٢٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٢٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : crdc@sadatacademy.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى : ....
....
....
....

فى هذا العدد